

40







3 17 1



٢١٧  
م . د

درر الحكام في شرح غرر الأحكام ، تأليف ملا خسرو ،

محمد بن فرامرر - ٨٨٥ هـ . بخط السيد أحمد بن

أويس القاضي سنة ١٠٤٦ هـ .

٤٤٩ ق ٢٥ س ٢٠ x ١٤ سم

نسخة جيدة ، خطها تعليق جيد . طبع .

٧١٦٤

الاعلام ٧ : ٢١٩ الأهرية ٢ : ١٥٢

١ - المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الاسلاميــــــــــــة

المؤلف . ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ

د - شرح غرر الأحكام .







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

حلف

34

11



قال في قوله عز وجل لا تعجل في قوله وقبل الا يحق في  
 التوكل اقامة الغرض في التصرف  
 ممن يملك معرفة  
 دل بدست اوركج اكرست  
 كعبه بنوا وخلص از رست  
 دل نظر كاهه قبيل اكرست

الجهل هو اعتقاد الشيء عدم طرأ ما هو  
 واعترضوا عليه باه الجمل قد يكون المعلوم  
 وليس شيء والجواب عند انفس  
 في الذهن عرف  
 الفوت بين الجسد والبدن  
 في الجسد دون البدن ملاحظة  
 الامكان عدم انقضاء الذات الوجود والعدم عرف  
 ام الكتاب هو العقل الاول عرف  
 التحقيق ابناء المستد بديها عرف  
 التخرى طلب اخرى الامر  
 والاوليها تعرف  
 انظر في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 انفقوا من ثروتكم كما انفق الله  
 في معالي الاشياء لا تدرى الخ  
 تعرف

العقرب  
 من المشقة في الامور  
 والعقرب في الامور

سبيل

قال في قوله عز وجل لا تعجل في قوله  
 لا يقا والوالد يولد

٤٨٠  
 وسعي الانسان في نقص ماله  
 جهنم مردود  
 نقص ماله باب ما يكون الشفعة فيه

٤٨١  
 لا يمتد البيع على المالك  
 ومضى البيع على الخط  
 في الاصل في ذلك  
 لان جميع المدة في العقد  
 على الا سقاط و  
 في اثباتها في ذلك  
 ٤٨٢  
 لا يقضي على الغائب ولا  
 لان الكفاية قد تروى  
 في الحفظ والحق في الحفظ  
 لان الهلاك بعد تمام القسمة  
 يكون على من وقع الهلاك  
 في قسمته  
 فيقول ما تولى من المال المستحق  
 ويسعى ما يقع عليها  
 لان القاضى ولاية عامة في كل صاحب  
 امر به  
 ٤٨٣  
 قال في قوله عز وجل لا تعجل في قوله  
 لا يقبل شهادة العادل له  
 ولا والد له



زید فوت اولوب اوغلو وایدی زیدی ترک ایدوب ترک زیدک  
 عروقه یی ایدوب بندرک زیدون حصه سی عروقه و ان الحاد  
 بندرک و فوت اولوب حال ایدوب و زید سی عروقه و زیدون  
 بندرک حصه سی طلب حکم و اخذه قادر اولور ای ادا علم  
 اولور ای ادا علم  
 ایاخته ان ایخندو احصه سی  
 معنی ایدیم ای ادا علم  
 اولور ای ادا علم

و توفال الوار ترک  
 ایاخته لایطیل باترک ای ادا علم



كتاب الطهارة في وجوه عدة  
 الاول في وجوه عدة  
 الثاني في وجوه عدة  
 الثالث في وجوه عدة  
 الرابع في وجوه عدة  
 الخامس في وجوه عدة  
 السادس في وجوه عدة  
 السابع في وجوه عدة  
 الثامن في وجوه عدة  
 التاسع في وجوه عدة  
 العاشر في وجوه عدة  
 الحادي عشر في وجوه عدة  
 الثاني عشر في وجوه عدة  
 الثالث عشر في وجوه عدة  
 الرابع عشر في وجوه عدة  
 الخامس عشر في وجوه عدة  
 السادس عشر في وجوه عدة  
 السابع عشر في وجوه عدة  
 الثامن عشر في وجوه عدة  
 التاسع عشر في وجوه عدة  
 العشرون في وجوه عدة

اذا تفرقت في خلق الطهارة في الماء فلهذا على صاحب الطهارة  
 لانه الحظ في يد صاحبه انما هو صاحب حاضرا فاما اذا كان غائبا  
 يضمن صاحب الطهارة

كتاب الطهارة في وجوه عدة  
 الاول في وجوه عدة  
 الثاني في وجوه عدة  
 الثالث في وجوه عدة  
 الرابع في وجوه عدة  
 الخامس في وجوه عدة  
 السادس في وجوه عدة  
 السابع في وجوه عدة  
 الثامن في وجوه عدة  
 التاسع في وجوه عدة  
 العاشر في وجوه عدة  
 الحادي عشر في وجوه عدة  
 الثاني عشر في وجوه عدة  
 الثالث عشر في وجوه عدة  
 الرابع عشر في وجوه عدة  
 الخامس عشر في وجوه عدة  
 السادس عشر في وجوه عدة  
 السابع عشر في وجوه عدة  
 الثامن عشر في وجوه عدة  
 التاسع عشر في وجوه عدة  
 العشرون في وجوه عدة



كتاب الطهارة فصل في غسل الثوب ١١ باب التيمم ١٣ باب المسح ١٤  
 باب ما يجب للنساء من طهارة الاجناس فصل في الاستنجاء ١٥ باب الصلوة ١٦  
 باب الصلوة باب الاذان ٢٣ باب شروط الصلوة ٢٤ باب صلاة الصلوة ٢٥  
 فصل في الامام في فجر باب في الصلوة ٣٥ باب في الصلوة ٣٨ باب الوتر والنوافل ٣٩  
 باب ادراك الغريضة ٤٠ باب تحف الغوث ٤١ باب صلوة المريض ٤٣ باب الصلوة على الدابة ٤٤  
 باب الصلوة الخفية ٤٥ باب المسافر ٤٦ باب صلوة الجمعة ٤٧ باب العدين ٤٨  
 باب صلوة الكسوف ٤٨ باب الاستسقاء ٤٨ باب صلوة الخوف ٤٨ باب صلوة الجمعة ٤٨  
 باب سجود السهو ٤٩ باب سجود التلاوة ٥٠ باب الجنائز ٥٢ باب الشهيد ٥٣  
 كتاب الذكوة ٥٥ باب صدقة التسليم ٥٧ باب صدقة الاول ٥٩ باب العاشر ٦٠  
 باب الميراث ٦٠ باب العشر ٦١ باب المصارف ٦٢ باب صدقة الفطر ٦٢  
 كتاب الصوم ٦٣ باب موجبات الفسا فصل في عامر ومريض ٦٦ باب الاعتكاف ٦٧  
 كتاب الحج ٦٨ باب لقائه التمتع ٧١ باب الحنات ٧٣ باب محرم حصر ٧٤  
 كتاب النجاسة ٧٥ باب الصيد ٧٦ باب الذبائح ٨١ باب الجهاد ٨٢  
 باب المغنم وقسمته ٨٦ باب استيلاء الكفار ٨٧ باب المتأمن ٨٨ باب الوظائف ٨٩

فصل في النجاسة ٩٠ باب المرد ٩١ باب النفقة ٩٢ باب حياء الموت ٩٣  
 كتاب الكراهات ٩٥ فصل في فضل الاكل ٩٥ فصل في الاكل ٩٥ فصل في الاكل ٩٥  
 فصل في الاكل ٩٦ فصل في الاكل ٩٦ فصل في الاكل ٩٦ فصل في الاكل ٩٦  
 باب المهر ٩٧ باب الخاق الرقيق ٩٨ باب القسم ٩٩ باب الرضا ١٠٠  
 كتاب الطلاق ١١٧ باب الطلاق ١١٨ باب الطلاق ١١٨ باب الطلاق ١١٨  
 باب طلاق الفار ١٢٤ باب الرجعة ١٢٥ باب الايلاء ١٢٦ باب الخلع ١٢٧  
 باب الطهارة ١٣٣ باب الدعاء ١٣٥ باب الدعاء ١٣٥ باب الدعاء ١٣٥  
 باب شوق النسب ١٤٠ باب الحضانة ١٤٢ باب النفقة ١٤٣ باب العتق ١٤٤  
 باب غنم النعص ١٥٠ باب الحلف بالحق ١٥٤ باب العتق ١٥٤ باب العتق ١٥٤  
 باب الاستيلاء ١٥٦ كتاب الكتابة ١٥٨ فصل في تصرف المكاتب ١٥٩ كتاب العتق ١٦٠  
 باب الموت والعز ١٦٣ كتاب الولاء ١٦٦ باب الايمان ١٦٦ باب حلف الفحل ١٦٧  
 باب حلف الفحل ١٧٤ كتاب الحدود ١٧٧ باب طلاق ما يوجب الحد ١٧٨ باب شهادة الزنا ١٨٠  
 باب حد الشرب ١٨١ باب حد القذف ١٨١ فصل في التورث ١٨٢ كتاب الرقة ١٨٣  
 فصل في قطع اليد ١٨٤ باب قطع الطريق ١٨٨ كتاب الاشربة ١٨٩ كتاب الحنات ١٩٠

لو كان الزنا حراما في رأسه الحنفية



Handwritten text in red ink, likely a signature or date, partially visible at the top of the page.

فرغ من التأليف  
٤١٧

على أربعة أوجه  
٧ عم عم

بكون فضله    بكون كتاب    بكون باب  
 ٤٥    ٥١    ١١٤

113





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا للحياة والهدى  
والهدى إلى سائر نعمه وفضله والصلوة والسلام على  
محمد وآله واصحابه المنتجبين من الانبياء صلوات الله  
عليهم جميعا **باب** في بيان المقدمات التي هي  
اولى الابصار والمبهمات التي هي اولى  
الاشرف لانسان في الدارين وتلك درجات الكمال  
في الكونين انما هو تجلية الظاهر بالاعمال الصالحة الدينية  
بعد تزكية الباطن بالعقائد الاسلامية النقية فالعلم  
المتكفل بتعريف الاولويات وبيانها والتخصص من العلوم  
بالاتهام بشانها يكون من اولى العلوم بالاستقبال

الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا للحياة والهدى

والهدى إلى سائر نعمه وفضله

والصلوة والسلام على محمد وآله

والاصحاب المنتجبين

صلوات الله عليهم جميعا

باب في بيان المقدمات

التي هي اولى الابصار

الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا للحياة والهدى

بالاستقبال واحكامها بالعلوم عليه وعقد البناى هو علم  
النسبة التي اعطيت بشانها علماء الامة النقية وبرزوا  
بوسع في تشييد اركانها عظماء الملل المحقة فان الله سبحانه  
ما جعل نبيا صلى الله عليه وسلم خاتم الانبياء او رسل  
والمؤمنين الا قوام المنهج وهدى السبل وكانت خواتم الالام  
خارجة من التعداد وموسعة الحكماء لازمة الى يوم التباد  
ولم يبق طوائف النصوص نبيا نبيا بل لآية لها من البرهان  
واقربنا اقمنا الحكمة الاكبرية جعل مثل بيننا  
مع علماءهم كمثل بني اسرائيل مع انبياءهم جعل  
قد فاسدة الامة الامة كالا علماءهم من قوا أعداء  
وشبه بيننا الاسلام وادخلناهم فيهم كفضل  
الاحكام لبناى الفلاح من يقمهم الى يوم القيام اتفاهم  
حسنة فاطمة واخلاقهم رجمة واسعة يقضى القلوب بانوار  
الضياء ومن يشهد التقوى يتابع انارهم وخص من بينهم  
نورا باعلام اقدارهم ومناصبهم وبقاى الكرام ومذاكرهم  
يقضى فضاء الاسلام وخص منهم الامام الاخطى والاهتمام  
الافهم سراج الامة والدين الثابت الامة والدين النقية  
لنعمان بن ثابت بقاى الله سبحانه على خوفه من  
افاض من رضى الاشرف سبحانه الغفران بكثرة الحسنات  
بمذهبه وخزانة مستطاة وعدونه مشربة فان ما  
افادة من الاحكام بحكمه من الاوامر بل لا ماطة كلمة  
الفضائل باج واجد كسبت من ايمان الامر وعفوان العثر  
مغفرة فمن ذلك البر واصله منفصلا عن مثل ابوابه  
ومضوله بالاسم فاقته عن المنسوين اليه والافادة على  
الطالين اليك عليه وابتليت في آتائه بدلا العفيا  
بلا رجة فيه ورضاء واعدا ما يحضن فيه من عسر عشا

ومشكلات

اذ عا احوالهم من الامم  
وبعد اجهلهم صو

الحمد لله الذي جعل العلم سبيلا للحياة والهدى  
والهدى إلى سائر نعمه وفضله والصلوة والسلام على  
محمد وآله واصحابه المنتجبين من الانبياء صلوات الله  
عليهم جميعا **باب** في بيان المقدمات التي هي  
اولى الابصار والمبهمات التي هي اولى  
الاشرف لانسان في الدارين وتلك درجات الكمال  
في الكونين انما هو تجلية الظاهر بالاعمال الصالحة الدينية  
بعد تزكية الباطن بالعقائد الاسلامية النقية فالعلم  
المتكفل بتعريف الاولويات وبيانها والتخصص من العلوم  
بالاتهام بشانها يكون من اولى العلوم بالاستقبال



ط  
في المجلد شمل سائر الكتب  
وان كانت للاختصاص

عند حلوله

قانونه

المجلد بالظم وكسر الهمزة المشددة جلا ويرجي وبارش الترك أو كيسي زيرا جلا ونه اند  
او بجيب مصق وفرسه تالی ومیرتاج وعاطف وموئل وحطی ولطم وسکت دیرلر و  
دخی دیرلر و لامک فجد مجنی روشن سنیه دیر لرا صدک



تحيل تحت السباغ من كل جانب استعرت للمفاهيم  
 العالمين والملتزمين المتقين وهو تهنيت الطاهر  
 بالاعمال الصالحة والباطن بالاحكام العملية والحكم النظرية  
 يعني ان من كان في رتبة في تحصيل هذه الامور  
 الى ان يحصل ملكة استقامت الاحكام الشرعية والتعلل  
 بموجبها فقد رتبه الاستقامت رتبة العقائد التي هي  
 غيرة عن العلم بالاحكام الشرعية مع العمل كما اختار  
 الامام في الاسلام وحققناه في شرح اصوله بالاعمال  
 من بعد علمه من رتبة اي قصده بمسألة اي اصابته متعلق  
 بتميزه انما هو في النفس والشرع والاضافة الى النفس  
 لا في ملائمة فانها تصل الى الارض حال السجدة للشرع  
 هو النفس والجسم يحيط على النفس على ارض الدالة متعلق  
 بمسألة وهذه الاضافة ايضا لما ذكره من انما يتصل  
 بطهر الخالص من ضد السعد كالخوض ضد السعد  
 المراد بها الافعال البقية والصفات الذميمة والعقائد الباطلة  
 وما يتصل بها المملكات منها بحيث لو لم تزل لا تفسد الخلق  
 في النار الماردين اي العاقبتين الخارجين عن طاعة الله تعالى  
 والصلوة والسلام جميعا فلهذا لا نقول بها صلوات عليه  
 وسلم كما على سيدنا محمد المكي اي المتطهر عن النقائص  
 الصالحة عليه اي الملك عن متعلق بصايم ان يخرج اي  
 يقصد ما سوى الاسلام من من بيان لما وعليه  
 واصحابه المجاهدين في رفع رايات آيات ليدخلوا  
 حيايون الحق المبين الحق المبين هو الشريعة المصطفوية و  
 حقايق الاحكام المنسوبة اليها من العمليات والاعمال  
 والوجدانيات ودقايق حقايقها الاولى التفصيلية  
 المفيدة لها وايات تلك الدقايق طرق الاستدلال

هذا هو  
 هذا هو  
 هذا هو

اصابت  
 الاصل  
 الاصل

الاصل  
 الاصل  
 الاصل

فان اول ما يصل

قوله في يوم

الاستدلال بما من العباد والاشارة والطلاقة وتوضيها  
 ورضايها انما هي تلك الطرق للمسلمين في افعالها  
 بين المستنطقين في قدرها على استخراج ما لم يتبين  
 ولا يخفى ما في قوله فقه والمصلين ويظهر من قوله  
 براعة الاستدلال والاشارة الى انوار العبادات  
 اما بعد فان من المهم المطالب بالتميز في العقائد والتميز  
 المارب جمع ماربة بمعنى الحاجة التسمية بمعنى الرقعة التي  
 يجب ان يكون لها ثبات في فهمها عن ان الغاية والتميز  
 في العلم عارضا للمعادنة في البداية والنهاية على الحقيقة  
 اسم ان في قوله فان الله موسيخ للنظام المعاشين  
 ونجاة المعاد وفتح العباد فيل المرافعة يوم التباد  
 يوم القيمة تقابل من هذا استمرارية يوم يادى في قوله  
 في اصحاب النار بالعكس ولقد كتبت في هذا  
 في بيان سبل القام على التفسير بنظر اي اعضاء  
 عقول الشباب الى تسمية اي نفس لطيفة وتدرج  
 الى اعيان وتصنيف يقول تصفح الشئ اذا نظرت في صفاته  
 ما فيه من القبح والابواب حتى اني سئل ان اكتب فيه شيئا  
 كما في الاصول وهو مرقاة الوصول الى علم الاصول  
 اي الا ان خواص الدهر عاقبة اي كتب المتن عن حصول  
 حتى سألني زمانا في ما في اشارة الى عرض له من  
 الطائفة عام الوفاء الاكبر وهو سنة اثنين وسبعين  
 وخمسمائة وهو من قبل الاستناد الى ان وقت  
 متعلق بقوله ساقني على ان شئتانه وعلم برهانه  
 سلمانه ان جليتي من هذه الاقضية حيث اقدر على  
 قطع المسافة في فقايع المعارف والعلوم ومفاوز  
 الادراكات والعلوم المحامدة جمع متممة بمعنى الصراء

وفي الاصطلاح كونه  
 الاستدلال كونه ناسبا  
 المقصود في نظام

البادرات الخ  
 الفناء بولوت معنى كنه  
 كنه بوقامع كنه في كنه مراد

تمشية  
 الشارح غرضه في مقادير جمع اربع حكمية

الشرح موقوف على  
 حتى اتمه

حاشية  
 حاشية

حاشية  
 حاشية

حاشية  
 حاشية

حاشية  
 حاشية

حاشية  
 حاشية



المشادة على  
الوجه

بنو قریظہ جبریل علیہ السلام

۱۲۷ قوتیہ جاہلیہ و اسلامیہ







الرفق بغيره من الفاد وعكسه الساعد والعقد  
والمدا من انكسب منها هو العظم الثاني المتصل  
بسطح الساق كما في الشراوة  
بوجه

ما قبل لا حاجة الى الصب على كل من الكفين على حدة لا يمكن  
غسل الكفين بالمياه التي جئت على الكف المذبح بها الفاء  
فان اليد ترعى لعادة العوام على حرف الشراة فليست له  
لأمة بالمفصلين هو ملتقى عظم العنق والذراع والرجلين  
مرة بالكعبين فانه العظم الثاني بعظم الساق من طرف القدم  
لا ما روى بهتم عن محمد انه المفصل الثاني وسط القدم  
عند مفصل الشراة في كل رجل واحد كما لم يفرق في اليد  
فدلت على الكعب في الآية فبين ان المراد ما ذكرنا والظاهر  
للعامل في التثنية فائدة فان قيل مقابلته الجمع بالجمع في الآية  
يقضي كون الواجب على كل واحد غسل يده ورجل فليست بحوز  
ان ثبت غسل الاخرى بدلالة النص او فعل الرسول  
المنقول عنه بالتواتر لا لاجتماعه لانه ثابت في عهد رسول الله  
لا لاجتماع بعده فان قيل قرأه آخر في ارجلكم متواترة ايضا  
فمقتضى الجمع بين التواترين اما التخييل بين الغسل والمسه كمال  
به بعضه قلنا قرأه آخر ظاهر بامته وثبت بالاجماع لان من  
قال بالمسه لم يجعل مغتبا بالكعبين وقد دلت الاحاديث على  
على وجوب الغسل والوعيد على الترك وكان هذا اوضح بما  
عليه الاكثر وان اود في تحصيل الطهارة المقصودة بالوضوء او  
الى الاحتياط لما في الغسل من المسح فبين الرجوع اليه فيكون  
بالجواز كما في غدا بوجه محيط ووجه ضرب ونظرة كثير  
في القرآن والشعر وهو في المعنى معطوف على الغسل في قوله  
صورة الجر البنية على انه ينبغي ان يقتضي صب الماء عليها  
و يغسل غسلا خفيفا شيئا بالمسه لا يقال ان الجواز لا يوجب  
مع الالباس وهذا ملبس لانا نقول ضرب الغارة بقوله  
الى الكعبين رخص الالباس كما ذكرنا هكذا يجب ان يعلم هذا  
المقام والذكر ان الالوس في اخفاء الوضوء والغير

الرفق بغيره من الفاد وعكسه الساعد والعقد  
والمدا من انكسب منها هو العظم الثاني المتصل  
بسطح الساق كما في الشراوة  
بوجه

جواز

والغنى هو ما يحصل من الذباب والبرغوث والخنثى أي لونه  
او جوده كالطين لا يمنع الطهارة كطعام بين الاسنان  
وهو كالكاف او غسلا لانه لا يمنع نفوذ الماء واختلف في  
مثل العجين الطين على الاختلاف في منع نفوذ الماء وعدمه  
والخاتم الصبوع ينزع ويحرك ليصل الماء الى موضع الخلق  
عطف على غسل ربيع الرأس مرة في رواية الطحاوي والكوفي  
عن ابن جنيث او قدر ثلاث اصابع اليد في رواية الحشام  
عن ابن جنيث رحمه الله بما وجدوا باقيا بعد غسل عضوا  
مسحا الا ان يقطر الماء لا ما فود عطف على باق الى  
بما اذا من عضو سواء كان ذلك العضو مغسولا او مسوحا  
ولا يعاد المسح كلون الرأس كما لا يعاد الغسل بكونه كالج  
وقص الشارب وقلم الظفر وسنته ومشي مع تفاوت  
الواحد ما يؤخر على فله ويكتم على تركه والمسح ما يوجب  
على فله ولا يكتم على تركه البتة اي قصد القلب  
بالوضوء او رفع الحديث او امثال الامر في ابتداء الوضوء  
والبدء بالسمية بان يقول بسم الله العظيم والحمد  
لله على ابراهيم اسلام اخيه كونها سنة وان قال في البداية  
والاصح انها مستحبة لان السنة حملا للقدور والطهارة وحيث  
انكا في قبل الاستحباب لانه من مميزات الوضوء وبعده لانه  
حال مباشرة الوضوء احتياط لانه عند بعض قبله وبعضهم  
بعده فالاحوط ان يجمع بينهما لكن لا حال الاكتشاف والبدء  
بغسل اليدين الى الرسغين سواء استيقظ من النوم او لا  
وهو يوجب الوضوء كما يلزم عادة اذا غسل اليدين الى  
الماخض وسنننا ايضا السواك بمياه لانه المنقول المتواتر  
وهو في معنى الشجرة التي يساك بها ويغف المصير وهو المراد  
هنا فلا حاجة الى تقدير استعمال السواك بمياه لانه المنقول

بمناه

مطبخ الراس

مطبخ الوضوء  
وتقريبه مع ما عطف عليه تقري

المشايخ



المتوارث كيف شئ اى يبد ومن الاسنان العليا والسفلى  
 من جانب اليمين واليسار طولا او عرضا او بهما وحدهما  
 يعالج بالاصبع كما هو حكم الخلف وسنة ايضا غسل الفم  
 اى ايهال الماء الى الفم والافان ايهال الماء الى اللسان  
 بمياه جديده خلافا للتشافى والمياه فيها ومن الاول  
 ان يوصل الماء الى رأس خلفه وفي الثاني ان يجاوز المارن  
 كذا في الخلاصة الا صامتا لان فيها احتمال التقاضه وسنة  
 ايضا تحليل اللحية وهو ان يدخل اصابع يديه في خلال  
 لحية من الاسفل الى الاعلى بعد التثليث وتحليل الاصابع  
 من اليك والرجلين بعد التثليث وكيفيته في اليدين ان  
 يشبك بينهما وفي الرجلين ان يخلل بخصه يديه اليه فيسدها  
 من خصر رجله اليمنى ويختر بخصه رجله اليسرى من الاسفل  
 وسنة ايضا تثليث الغسل لا غشاء الوضوء المغسول  
 ومسح كل الرأس مرة وكيفيته ان يوضع كفيه واصابعه  
 مقدمه راسيه ويمر بها الى قفاه على وجه يتوحد  
 جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء متصلا  
 لان الاستيعاب بما هو واحد لا يكون الا بهذا الطريق  
 ما قاله بعضهم من انه يجازي كفيه خزاعين الاستعمال  
 يفيد اذ لا بمن الوضوء والمدة فان كان متصلا بالوضوء  
 الا حول فكذا بالثاني خلافا لغيره كذا قال الزيلعي  
 اخول وايضا اتفقوا ان الماء ما دام في العضو لم يكن  
 مستحلا ومسح الاذنين داخلها بسبابته وخارجها  
 بامها مية بمائه اى الراس من الترتيب المنصوص عليه  
 في الوضوء والاولا بكسر الواو وهو غسل الاعضاء على التقاد  
 بحيث لا ينفذ العضو الاول في اعتدال الهواء ومسح  
 التبتا من اى الشروع من جانب اليمين ومسح الرتبة

الاجيدة

منجى الوضوء

يوم تزل الالام

الرتبة لا الحلقوم فان مس يدعة كذا في الطهيرة ومن  
 ادابه انما قال مكذابة له ادانا اخرى ذكرت في المطولات  
 استقبال القبلة عند الوضوء واكلت اعضائه وادخل  
 حنجره صماخ اذنيه وتقدم على الوقت لغير المعذور فان  
 المعذور قبل الوقت يتقصر عند زوال الوقت قال الهوط  
 له ان يكره زعمه وحريك فائمه الواسع وعدم الاستعا  
 بالغير وعدم التكلم بكلام الناس والجلوس في مكان  
 مرتفع اخر ازرع انما المسحول واليمين بينه الطلوع  
 اللسان والتسمية عند غسل كل عضو كما مر والدعاء  
 بالماتورات من الادعية عنده اى عند غسل كل عضو  
 بان يقول عند المضمضة اللهم اغنى على تلاوة القرآن  
 وذكره وشركه وحسن عبادتك وكذا الاستعا  
 ارحمني يا ارحم الراحمين وعند غسل وجهه اللهم تقصص  
 يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل يديه اليمنى  
 اللهم اعطني كتابي بين يميني وحاشى حسابا يسيرا وعند  
 غسل يده اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي بشمالى ولا من  
 وراء ظهري وعند مسح راسه واذنه اللهم اجعلني من  
 الذين يسمعون القول فيستعملون احسنه اللهم ثبت قدمي  
 على الصراط يوم تزل الالام والصلوة على النبي  
 اى الوضوء وان حول العبد اللهم اجعلني من التوابين  
 واجعلني من المتطهرين وان اشرب بعده من فضل وضوءه  
 بفتح الواو ما يتوضا به مستعمل القبلة قائما قالوا لم  
 يكره شرب الماء قائما الا غشا وعند زفيره ومكره هذه  
 لطم الوجه بالماء والاسراف تثليث المسح بما جديده  
 ذكر الزيلعي ونقل في معراج الدراية عن الميسوق ان التثليث  
 بما هو واحد لا بأس به ومياه بدعة وناقضه خروج من

اداب الوضوء

وعند مسح الخدين  
 وعند غسل القدمين  
 اعق رقبتي انبار

مكره الوضوء

مطلب  
تفضل الوضوء



يفتح الحميم وسوء عين النجاسة وبالكسر ما لا يكون لها أثر منه  
 أي المتنوع من أي ما يظهر أي بالحرف حكم التطهير في الوضوء  
 الغسل قوله خروج نجس يتناول خروج من السيلين  
 وغيرهما لما قال في الحيط قد يخرج الانتقال من السيلين  
 إلى الظاهر وذلك بوضعه بالسيلان عن موضعه فخرج  
 الخروج بالسيلان بخلاف ما لو ظهر النجاسة على  
 رأس السيلين فإنه ينتقض الوضوء وأما السيل  
 رأس السيلين ليس مكان النجاسة إنما توجد  
 بالانتقال من مكانها إليه فصرف الانتقال بالظهور  
 فاقسم الظهور مقام الخروج وحده السيلان أن يخرج  
 عن رأس الحجج هكذا في أبو يوسف لأنه لم يخرج عن  
 رأس الحجج لم ينتقل عن مكانه فإن ما يوازي الدم من  
 أعلى الحجج مكانه ومنه يعلم أن الخروج في غير السيلين عن  
 السيلان بظهور ضعف ما قال صدر الشرحه أن قوله إلى  
 بيطر يمكن أن يكون متعلقا بقوله ما خرج لا بفوكه  
 فإنه إذا قصد خروج دم كثير وسال بحيث لم يظفر رأس  
 الحجج فإنه لا شك في الانتقاض عندئذ مع أنه لم يسل  
 موضع بالحرف حكم التطهير قد وجد في هذه الصور وإن  
 لم يوجد السيلان عليه فليست بالضعف ما قال في العبار  
 أن يقول ما خرج من السيلين إلى ما يظهر أن كان نجسا  
 سال لأن نجسا ما يكون الخروج معاير السيلان وقد  
 فده فيكون قوله خشوا بعد قوله خرج بل العبار  
 ما أخرناه بعون الله تعالى قوله خروج نجس أخرنا إذا  
 عزت أبرة فارفع الدم على رأس الحجج لكن لم يسيل  
 فإنه غير ناقض لأنه ليس بنجس كونه غير مسفوح وقوله  
 إلى ما يظهر أخرنا إذا وصل البول إلى فقبته الذكر ولم

أو غيره  
 نبي

في  
 في  
 في

لم يظهر وعما إذا كان في عينه قرحة وصلح محلها إلى جانب  
 آخر من عينه وعما إذا سال الدم إلى ما فوق ما ران الأنف  
 بخلاف ما إذا سال إلى المارن لأن الاستنشاق في الجنب  
 فرض خروج ریح او دودة او جمل من اليد بذكر الحج  
 لأنه خارج منه وليس بنجس مع أنه ناقض مما أورد  
 النجس وذكر الأخرين لأن ما معها من النجس وإن قل حد  
 في السيلين لا خروج ریح من الفيل والذكر لا ينجس  
 محل النجاسة ولا خروج دودة من الحجج لأن ما عليها من  
 النجس قليل وهو ليس بحد في غير السيلين كما لا  
 ينتقض كسقط منه أي الحجج وملاء الفم عطف على  
 خروج وهو أن يضبط بتكلف حتى لا يخرج بكلف الحج  
 وقيل إن يمنع من الكلام في فنية أي صغارا أو علوا  
 وهو لغة دم منعقد لكنه ههنا سوداء ولذا أخر فيه  
 ملاء الفم أو حتى طعام أو ماء وإنما أخر فيه ذلك لما قال  
 المحمدي أن الخروج من غير السيلين قبيح  
 بالسيلان في موضع بالحرف حكم التطهير وملاء الفم في  
 النقص ثم قال ملاء الفم أن يكون كحال لا يمكن ضبطه إلا  
 بتكلف لأنه يخرج ظاهرا فأجتره فارجأ وأخر من على قوله  
 لأنه يخرج ظاهرا فأجتره فارجأ بأنه جعل الظاهر الغالب  
 كما لمحقق إنما يكون جنما لا يضبط فيه الأصل كالسفر  
 القائم مقام المشقة أو لا يطعن عليه كالأبواب القائم  
 مقام الأثرال وأما في المنضبط الظاهر فلا كما في مجتبا  
 فإن خروج الفم من الفم لا يتسرا لا طلاء عليه فكيف  
 أقبر ملاء الفم مقامه كيف وفي الصور التي يكون الفم  
 ملاء الفم ثم منع من الخروج بالكلف عدم الخروج ميقن  
 فمن أين حكم بالانتقاض في الصور التي يكون الفم

لا تدرى ينجس سا



من ملأ الفم ولكن خرج من الفم كخرج ميتق في الفم  
 بعدد ما لا يتقاضى نقصان لعلنا نقول مناه جعل صغيرا  
 راجعا الى الفم وليس كذلك بل هو راجع الى الفم وقوله  
 لانه لم يلبس لونه وبما الفم في الفم فالفم ان خرج  
 ان يخرج من الفم لانه الفم في الفم لان الفم في الفم  
 لان من الفم ليس الا من في الفم فالفم في الفم  
 للفم في الفم لانه من الفم في الفم فالفم في الفم  
 يجب ان يعلم من الفم في الفم لانه من الفم في الفم  
 واجب لكل كذا اي كما ينقص ملأ الفم في الفم فالفم  
 دم في قية بلا شرط ملأ الفم في الفم فالفم في الفم  
 وضع ولو كانا مخلطين بينا او كانا غلبا او لوسا وباه الى  
 الدم والفم ساويا بالزواج في لو كانا مخلطين في الفم  
 ينقصا والبلغ لا ينقص مطلقا سواء نزل عن الرأس  
 او من كحول وسكوا ملأ الفم في الفم فالفم في الفم  
 النجاسة الا ان يوسف في صاعد ملأ الفم في الفم  
 بالنجاسة وان احتل بالبلغ بالطعام اعتبر الغالب فان  
 غلب الطعام وملأ الفم في الفم فالفم في الفم  
 ينقص الا عند الفم في الفم فالفم في الفم  
 الفم في الفم اي عند الفم في الفم فالفم في الفم  
 عند محمد يعني لو كانا مخلطين في الفم فالفم في الفم  
 فابو يوسف يعبر انما في الفم في الفم فالفم في الفم  
 مجلس واحد ينقص عنده وان تعد الغشيان في الفم  
 انما السب فان حصل ملأ الفم في الفم فالفم في الفم  
 عنده وان اختلف المجلس في الفم في الفم فالفم في الفم  
 ليس بجلس اما الفم في الفم فالفم في الفم فالفم في الفم  
 وهو ليس بجلس النجاسة واما الدم فلان فليد غير مسفوح

وهو الفم في الفم  
 وهو الفم في الفم  
 وهو الفم في الفم

فلا يكون محرما للآية فلا يكون نجسا واما حرمته في المسفوح في  
 الآيات بناء على آية الفم فلا يكون نجسا وهذه الحكمة للآية  
 لا للنجاسة في المسفوح في الآيات يكون على طهارة الاصلية  
 مع كونه نجسا واما قضاة ايضا في الفم في الفم في الفم  
 وهو النوم بحيث يرسل من الفم في الفم في الفم  
 اي واضعا احد جبينه على الارض او منكبا على احد رجليه مستلقا  
 على فخاه او مكبا على وجهه فان السكنة اذا زالت لا يعود  
 عن خروج شئ عادة والثابت عادة كالميتقن به والاي  
 وان لم يرزل النوم مسكنا بان كان حال القيام او الخوض  
 او الركوع او السجود اذا رفع يده عن خذيه وبعده عن  
 جبينه فلا اي لا ينقص الوضوء مطلقا خلافا لاشاخي وان محمد  
 اي انهم قصدوا في الصلوة خلافا لابي يوسف واختلف في  
 نوم مستند في شئ لو ازيل سقط وقال شراح هذا  
 افتار الفم في الفم وليس من اصل رواية المبسوط وفي الحديث  
 ان لم يكن مستقرا على الارض كان حدثا وان كان مستقرا  
 لا وهو الاصح وفيه لو نام قائما او قاعا فسقط ان ينبت  
 السقوط او حاله او سقط نائما فانته من ساعته ينقص  
 وان استقرا نائما انته ان ينقص وان نام على ايته  
 عيان ان كان حال السجود او الاستواء لم يكن حدثا  
 في حال السجود حدث واما قضاة ايضا الاغواء والسكرك  
 حصل في المشية تمايل الجفون اما الاولان فكل وال  
 المسكنة بها واما الثالث فله عدم تميز الحدث عن غيره  
 واما قضاة ايضا فمقتضى ما في الفم في الفم فالفم في الفم  
 واما الضحك المسموع له فقط فلا يبطل الوضوء بل الصلوة  
 والبتسم لا يبطل شئ منها ينقصان في صلوة يصل  
 بالتواضع ان يباشرة الوضوء فيكون حرازا عن وضوئي

مطابقا

على احد رجليه مستلقا ساء  
 الورك هو ما فوق الفم

وخبري وذكر في الحديث

يقطع ساء



الکیمی

بدین

سنة الفيل



بدنه اذا كان فيه جثث والنوع في استعمال الماء في جميع اعضاء  
 الوضوء الا رجله وهذا النوع احسن مما قيل في غسل جميع اعضاء  
 الوضوء الا رجله لان جميع اعضاءه ليست بمجسومة بل بعضها مجسوم  
 وفي نظره التوضي اشار الى انه يجب برأيه كما في وضوء الصلوة  
 وهو طاهر او اياه لو كان رجلاه بمسحوق اي نجس الماء حتى لو  
 كان على سطح يغسلها ثم تنبت خبث حتى لو لم يصب لم  
 يكن يغسل مسونا وان زال الخبث استوجب غسل البدن حال  
 كونه با ديا في الغسل منكمه لا بمن ثم بالاي سر ثم بالاسم في الاصل  
 احرازه في حال في معراج الدراية وقيل يبدأ باليمين قلت  
 ثم بالاراس ثم بالاي سر وقيل يبدأ بالاراس ثم بقية بدنه و  
 اي المصتب المستوجب ثم يغسل جلبيه تكميلا للوضوء ونظيفا  
 لهما عن الماء المتعلق ثم يغسل يديه بالاربعين يكون على  
 قوله باديا وليس له معنى وسند اعضاءه المذكورة  
 اكمال الوضوء في محله وموكداك وصح نقله عن ائمة  
 فيه اي في الغسل اذا تقاطرت البلل دون الوضوء لما بيننا  
 سابقا وقض اي الغسل عند خروج منى وتوفي فيم فصل  
 عن موضع يستوعق فيه جلته لانه اذا خرج مجمل في الغسل فخرج  
 خد فالتفتي وان لم يخرج الى طاهر البدن بها اي يشترط  
 ولم يذكر دفع لانه ليس بشرط عند ابي حنيفة ومحمد وقض  
 عند ابلاخ اي اذ خال احدى ارجل عن الجنبى قال في المحط لو كان  
 امرأة مع جنبي ياتني فاجد في نفسي ما اجد اذا جاف مع زوجي  
 لا يغسل عليها لانها لم سببه هو الابلاخ او الاشتلام حنفية  
 او قد ذكر من مخطوئتها منقول بقدر ما في احدى سبلتي احدى ارجل  
 عن سبلتي كذا قال في احدى سبلتي البياض لا يوجب غسل  
 حتى احتراز عن اذ خالها في احدى سبلتي ميت فانه ايضا لا يوجب  
 غسل على كل حال متعلق بغرض المحدث في ابلاخ وان لم ينزل عنها

لم يغسل ثم غسل جلبيه

خفة الزينة

لا شئت

مثلا لان الغلب في مثل الانزال فيجب طهارة غدره فيستقطب منيا  
 او قد يابسكون في ذلك الموضع رقبتي ابيض يخرج عند الحاجة الى  
 امله ان لم يترك حله في انزاله من رقبته هو اذا صلا لا يغسل  
 ان ذكر الى الحكم تذكر اللذة والانزال لم يملك لانه تفكر في النوم  
 كما في اليقظة بل انزال في الذخيرة او استيقظ من النوم فوجد في  
 فخذاه او خراشه بل ان يذكر احتلاما ويتقن انه ودي فغسل غلظه  
 وان تقرب من خيط الغسل وان شك انه منى او ودي فغسله عند ما  
 وقال ابو يوسف لا يجب عليه الغسل في تذكر الاحتلام لان الاصل  
 برأه الذخيرة طاهر التيقن وهو الغسل مما اخذ بالاحتياط لان  
 انما غفر من غير رقبته بل هو فيض من المني على جلته كما اذا  
 المدة في الاصل احرازه قبل احواله المدة لم يخرج عنها المني ان حدث لذة  
 انما في جلته الغسل ما بينا بين من صدر ما الى رقبته والرجل  
 حيث نزل الغسل في الغسل قال في ابلاخ او كذا في كشافه ينفذ  
 خرقه وجب الغسل وان وجد لذة اجماع وقض عند انقطاع جوف  
 ونهار لا عند خروج منى او ودي يسكون الدال المهر ما غلظه بعد  
 البلوغ حنفية عطف على خروج منى ولا عند اذ خال الغسل من فلول  
 ووطئ به في انزاله الغسل كما في ابلاخ وهو عند رقبته رجل  
 امرأة عذراء فانما يات في انزاله غلظه على ما لم ينزل الى الغدر  
 تمنع عن التقاء الكنايين كذا في التنقي وقب الغسل للميت على  
 ان يغسل ميتا وجوبا بطريق الكفاية حتى لو فعل البعض سقط عن الكل  
 وعلم من سلم جنبا او حائضا وقيل مندوبان او ملغ لا يسري  
 بالانزال في الاصل قيد للمحسوس وقيل لا في البلوغ لان الواجب  
 بالبلوغ والبلوغ بعد الانزال ولو وجب به لزم تقديم الحكم على السبب  
 او حائضا به قلنا الانزال ليس كمال الوضوء فلو وجب للوجوب لم  
 يبرهن ذلك او دللت ولم ترد ما فانه لو رأتها كان فرضا لا واجبا  
 كذا في الظهيرة وسن المصنف في كفاية المصنف في كفاية المصنف

لا الزاوجب

وليس تكامل الغسل

وان لم يترك احتلاما ويتقن انه ودي فغسل غلظه



و احرام و عرفة اعاذ الله من ان يكون سنة لغيره و ندب لمن اسلم  
 طاهر او لم يسجد في سجدة كذا في القصة على ان السن يكون في الصلوة  
 الصغيرة في عشرين سنة و افاق لا حنة و لكذا و من ذلك و كسب و  
 استسقاء و حلف في وجوب من ماء غسلها على زوجها خيفة كانت  
 او فقرة و حرمة على الجنب دخول المسجد و لا يجوز خلافه في قوله  
 صل الله عليه وسلم فاني لا اهل للمسجد ما يقرب من الاجنب الا في ضرورة  
 كان يكون باب يسهل الى المسجد و حرمة الطواف بالكعبة لانه في المسجد  
 و اجتمع في كره بعد قوله و حرمة على الجنب دخول المسجد لانه في المسجد  
 حازله و خوف مع انه انما اركان في حيطان نجر الطواف كذا  
 في الكافي و لان المسجد كرام ام عارض من الارض انه لا يكون في من  
 ابرم و لم يقدرة انه لم يكن في كرام لا يجوز لها الطواف كذا في المصنف  
 و يورده ما ذكر في غايه الامام السجدي و لم يوافق عليها في قوله  
 التخصيص في الطواف لا يجوز لها المسجد و اذ ان اختلف في قوله  
 لا تجزئ من دوها ايضا بقصده و اما قوله بقصده و لا في قوله  
 الرحمن الرحيم فصدق العالمون بقوله في قوله و اذ ان اختلف في قوله  
 كذا في الكافي و من هو في قوله في قوله و الا و لا و لا في قوله  
 ما في قوله و لا في قوله و لا في قوله و لا في قوله و لا في قوله  
 و الا و لا في قوله و لا في قوله و لا في قوله و لا في قوله  
 الا و لا في قوله و لا في قوله و لا في قوله و لا في قوله  
 و كره له اي الجنب كذا في قوله في قوله في قوله في قوله  
 ان يكتب القرآن اذا كانت الصلوة او اللوح او السادة  
 على الارض غيب في يوسف لانه ليس كامل و الكفاية و قد  
 حرقا و فوا و انه ليس بمرء قال محمد ارب ان لا يكتب لان  
 كنهه و كره في كرمي كرمي القوا و كره له قوله في قوله في قوله  
 و كره له قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 من القرآن ما لم يسم على سبع و دفع المصنف في قوله في قوله

و افاق عرجية و ملكه  
 عطف على اسم

الآلة انما انشاها المصنف  
 و ما و لا الآلة انشاها المصنف

الصحيح في المبتغى بالباء الموحدة و  
 بالعين المبتغى قبلها تاء فوقانية

في تكليفهم بالوضوء و رقايتهم و في تأخيرها بالبلوغ و تقيل حفظ  
 القرآن و حفظ الصلوة و ثم لما فرغ من الوضوء و الغسل و شرع  
 في بيان ما يخص به فقال في قوله ان الوضوء و الغسل بماء  
 البخر و العين و اليد و الموطأ و التيمم و الا ان ياب و بما رقت فيه  
 اي شجرة بالشمس و قيل كرهه فاما الشافعي و ابو الحسن  
 التيمي في قوله فقد اشار الى انه لو لم يقصد ثم يكره اتفاقا  
 و يجوز ان يماز ينعقد به الملم كذا في عيون المذهب لابناء  
 المذاهب اي حاصله و بان الملم كذا في الكفاية لعل الغرض  
 بينهما ان الاول باق في طبيعة و الثاني انقلب الى طبيعة  
 اخرى و ان مات اي يجوز بالمياه المذكورة على تقدير ان يموت  
 قبل ان ياتي واحد من تلك المياه غير مويست ما لا دم له  
 سائر كذا في بنو العقب و النوح و الذباب و نحوها او ما  
 المولد كذا في السجدة السطوح و نحوها البري السواد  
 و قيل البري معناه او فارجع عطف على قوله و ان مات خارج  
 فاقول فيه يعني لا فرق في الصحيح بين ان يموت في الماء او خارج  
 فاقول فيه لا ما في المعاش و برى المولد عطف على ما في قوله  
 كذا في قوله و لا في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
 الملاحظات في الحكم المذكور او غير عطف على ما في قوله  
 اي او صاف واحد من تلك المياه و من اللون الطمير و الرخ  
 ملكث او طامر جامدا و رخن المايح و سببا بانه و قد  
 عبارة كثيرة من المشايخ كذا او غير احد او صاف طامير و تم  
 بعض شرايح المحدثين ان لفظ الاحد احتراز عما فوقه  
 قال اذا غر الوصف بن لم يجر الوضوء و ليس كذلك لما قال  
 في المسح كونه يقع بالخص و الباطل و تغير لونه و طهره و كره يجوز  
 به الوضوء و كان في النهاية المنقول عن الاساتذة جواز  
 حتى ان اوراق الاشجار و قوت الخبز و قوت الخبز

و المصنف

خفيف



فليعلم ما في من حيث اللون والطعم او الرائحة ثم انما هو من  
 من غير نيكرو اشار في شرح الطبع اليه ولكن بشرط ان يكون  
 باقيا على رفته اما اذا غلب عليه غيره وصار به نجسا فلا يجوز  
 كاستنائه كاستنائه في رغووان وفالكنه وورق في الاصح  
 انما نقل من النبايع النباية ان يفي رفته قبل الامتلاء المكونة  
 وقوله بخلاف متعلق بقوله او غيره او صاف ما جاز انما  
 احد او صاف نجس فان الماء ينجس بالموصول في قوله عليه السلام  
 الماء طهور لا ينجس شي الا ما يخر لونه او طعمه او ريحه فلو نجس  
 لان الطاهر لا ينجس طاهرا او نجسا ينجس على ما ينبغي عقده وخلق  
 في نقية الماء النجس فافترس منها نجس الحداية والنجس وهو ما  
 يذهب ببنته وقع فيه نجس لم يراى لم يدرك اذنه وهو اللون  
 والطعم والرائحة حتى ان راي لم يجر استعماله او ما في حكمه  
 الجارى وسو عشر في عشرة اذرع بذراع الكوباس نجس  
 الطول والعرض وخلق في قدر العيون والنجس ان يكون في  
 لا ينجس راي لا ينكشف ارضه بالوقوف للوضوء في كل ارض  
 واذا لم ينجس كل نجس موضع الوقوف ان كانت مربعة ولا فلا  
 وعند مشايخ العواين نجس فيها وقد يعبر بها بعد من كان يكون  
 له طول وعرض ولا عرض له لكن لو شط صا عشرة في عشرة لم يذكر حكمه  
 في ظاهر الرواية قال ابو سليمان لا يتوضا به لان النجاسة فصل  
 الى الارض قال ابو نصر بنوضا به لان اجزاء الوضوء وان اوج  
 النجس كجر اجزاء الطول لا يوجب نجسا في كل نجس هو اى كونه طاهرا  
 سواء كان لا ما قال ابو سليمان كذا في عيون المذاهب الطهيرة  
 ان كوض اذا كان قل من عشرة في عشرة لكنه عيون في عشرة في عشرة  
 وسو عشر في عشرة ثم اجتمع الماء فصار اقل من عشرة في عشرة فهو  
 طاهر كذا في النبايات حاشا ان كوض المدورة بعينه ستة وثلاثون  
 ذراعا هو الصحيح فان هذا المقدار اذا تربع كان عشرة في عشرة

لا ينجس ماء  
 واذا لم ينجس كل نجس  
 وفخر المزي  
 كالباق  
 بل

عشرة لان الدائرة اوسع الاشكال وهو بغيره عند الحساب  
 كذا في الطهارة لا ينجس الا بالجزان بها الرواية بالقدر على انما هو  
 اعظم من شجرة واختلف في الحائط من حيث البداية ما يقطر  
 من الكرم كونه الوضوء في الحائط لا يتوضا به بما يسيل الكرم  
 كمال الامتزاز او اعظم من كماله لان كلا منهما ليس بما  
 مطلق اذ لا ينفذ اليه لذهن عند الاطلاق ولا يجوز لخصا على  
 بالمعنى الى طهوه هو السيلان والارواء والابنات بالاطح  
 كثراب السيلان مثال لما اعظم من شجرة وهذه العبادات من  
 مما قيل لا لا شربة فانه على عموم مشكل في كل مثل الماء اعظم من  
 ثم والماء مثال الماء زال طهوه بالاطح او بغلبة غيره عليه ولم  
 يمثله لان عبادات القوم فيه تختلف ورواياتهم في الظاهر  
 متخلفة فلا بد من ضابطية في حقيقة الحال فاستعمل  
 ينجلي عليك من الحال من ان المطهرة هو الماء المطلق فزوال  
 الاطلاق اما كمال الامتزاز او بغلبة المتنجس الاول بالاطح  
 بظاهر لا يقصد به التنظيف او بشرب النبات بحيث لا  
 يخرج بلا علاج وانما انما لا يخالف الماء في صفته من  
 اللون والطعم والرائحة او يخالف في جميعها او بعضها فالاول  
 كالماء المستعمل على ان طهارتها والمستخرج من النبات  
 بالتقطيع بعينه الغلبة بالاجزاء والثاني ان يخرج النبات  
 او الشئ لم يخر الوضوء به والا جاز وان خالف في صفته  
 او صفتين بعينه الغلبة من ذلك الوجه كاللبن مثلا يخالف  
 في اللون والطعم فان كان لونه وطعمه عابيا فيه لم يجر  
 الوضوء به والا جاز وكذا ماء البطم وكذا بعينه الغلبة  
 فلهذا ينبغي ان يحل جميع ما جاء منهم على ما يليق به  
 او بما استعمل لغرضه او رفع حدث الماء به غير مستعمل عند  
 ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله بكل من الغلبة وازالة

ولا يجوز ان ايضا  
 والارواء عام

اما ان يكونه الخاطا طجاجة او ما يوا الاول  
 انه جري على الاعضاء فالغالب الماء والثاني



فاذا اتوضأ المحدث وجنوا غير متوضئين بغير متعملا ولو توضأ  
غير المحدث وضوءه من متوضئين بغير متعملا ايضا وعند حمزة  
فقط وان كان الماء المستعمل طامرا في الصحاح  
الحسن عن ابي حنيفة انه يحسن في حنيفة  
يوسف في رواية عن ابي حنيفة انه يحسن في حنيفة وقد  
روى حمزة عن ابي حنيفة انه طاهر غير قطه وروى عليه الفتا  
وسجله غير مدبوح بطهر بالدينار وسوما مجمع الترتيب  
وان كان شيب او تبيبا الا اياه بالبحر او اودى قدم  
اكثر من كون المقام للامانة اما الاول فله حنيفة عنه واما  
الثاني فله حنيفة واما ابي حنيفة به ابي حنيفة بطهر جلد  
بالدابة لا غشاة من عمل الدين في ازالة الرطوبات الحنيفة  
قال في الهداية والوقاية وما يطهر جلد بالدينار بطهر  
بالدابة اقول فيه تسامح لان الظاهر ان طهر الكلب يطهر في جلد  
لزم التفك في العار ما ذكرنا بخلاف الحنفى الصريح  
في الكافي نقل عن الاسرار وان كان في الهداية خلاف  
ذكر في الخلاصة عن ابي يوسف ان الحنيفة اذا ذبح طهر جلد  
بالدينار شعر الميت وعظمه وحقا وقرنها وشعر النساء  
وعظمه ودم السمك طاهر اما السبع الاكلان الحيوة  
لا تكلها واما الاخر فلانه ليس بدم حقيقة بل ليل انه يتغير  
اذا جف كذا شعر الحنيفة عند محمد لقوة في استعماله  
فلما شجر الماء بوضوءه وحده ابي يوسف رحمه الله يحسن  
الماء والكلب يحسن العين فخرج به شمس الاثني في مبسوط  
قال في مواج الداراية الصريح من المذهب عندنا ان  
عين الكلب يحسن اشار اليه محمد في الكتاب وقيل لبعض  
مشايخنا يقولون عينه ليس يحسن بسند لون بطهارة جلد  
بالدينار وقال في التوحيد الكلب يحسن العين عند ما خلا قال

استدراك قوله الآتي وكذا انك بطعمه طرنا ١٠٠ ص ٥

لا في جيفة رجم الله وقبل جلدته بحسن وشعره طاهرة في فمها  
ابن الليث الكلب اذا دخل الماء ثم خرج واشتقص فاصاب انك  
فسده ولو اصابه ماء مطر وبات في المسكة بجاليها لم يفسده لانا  
لما في الاول اصاب جلدته جلدته بحسن في الثانی اصاب  
شعره وشعره طاهر وما حجة المسك طاهرة الا ان يكون رطبة  
ولغيره المذبوحة حتى لو كانت رطبة لكنها المذبوحة فهي طاهرة  
ولو كانت لغير المذبوحة لكنها يابسة فهي ايضا طاهرة والمسك  
طاهر حلال الكنا في الحائض واد قوله حلال الا لا يلزم من الطهارة  
الحلل كالزباد وبول ما يוכל بحسن وقال محمد طاهر ولا يشرب  
اصلا الا لاند اوى لا لغة وقال ابو سفيان يجوز للثدي والى قال محمد  
يجوز مطلقا **فصل** بيرو دون عشر في عشرة قيدة لانه لو كان  
عشر في عشر لا ينجس بالم يتغير لون الماء او طعمه او اثره ذكره صاحبان  
وغیره وهو مبني وانه قوله لا ينجس دفع فيها بحسن وان على  
قوله حمام وعصفور ونحوه بول كرويس البرص لو كان  
ابعد منها لم ينجس وعبار بحسن ويعتبر ابل او غنم يشرب من انك  
كثرة كما نقل عن الامام الترمذي ووجه العوضان الا باخر في الغلظ  
ليس لباروش حاجرة والابل والغنم يتبعه قولاها فيلقية  
الرباع فيها ولو افسد القليل لزم الحرج وهو مذكور في  
هذا الفرق بين الرطب واليابس والصبيح والمنكر والبقر  
والخنزير والريث لشيء القصور في ولا فرق ايضا بين  
ابار الماء والنفوس لشيء القصور في الحجة كما اذا وقع  
في حليب فريسا الماء تدل على الفور قال في المبسوط لا  
ينجس اذا زمت من ساعة ولم يمتع لها لو لم يضر في لانه  
من عاداتها انها يتفرغ عند الحلب او انقع فيها چون دق  
قيدته لما سبأت ان بالدم له اذا اشغ او لقتة في الماء او  
العصير لم ينجس لم يذكر التفنح لان حكمه يفهم من الاشتغال

باب فی بیع انما وکسر

الاشهاد على كل من  
الاربعة البراءة القنوة ابا القنوة

١٥٦٠ هـ مد فوع بقواتها واجعل عليكم  
في الدين من خرج

الاستقراض والشك والقسح ملائمة



بطريق الاول لو نزلت اومات كخا دمي يخرج الواقع في البر فخرج  
كلها اي كل ما شئت او كان نزل ما فيها من الماء وطهارتها  
وقال في النهاية اشارة الى انها تطهر بحد النزع من غير وقت  
على غسل الاجزاء ونقل الاوصال ان يخرج نزع كل ما قدرا  
فيما من الماء فيخرج نزع قدر ما فيها الى دوي بهارة  
ان رجلين كما شعور ومغسلة في حال الماء فاتي مقدار  
قالا انه في البر نزع ذلك المقدار وموالا مع الاشارة باللفظ  
لكونه نصاب الشارة المذكورة منه ولان الاصل الرجوع  
الى اهل العدة عند الاشارة بام قال فقد قلوا فاستدلوا اهل  
الذكر ان كثر لا يكون وقيل بقدر ما يجارو ويروى عن ابي  
يوسف فيه وجهان احدهما ان كيف حوزة جمعها ودورها  
مثل موضع الماء فيها ويحصى ويصحب الماء فيها فاذ اشارة  
فقد نزع ما فيها والثاني ان يرسل قبضة في الماء ويكعل  
لمبلغ الماء ثم نزع عشر الاشارة ثم يعاد القبضة فينظر كم  
انقص فان انقص العشر فهو ما قلنا لكنه لا يستقيم الا اذا  
كان دور البر من اول قد الماء الى قعر البر منشا واما  
فيل نزع ما شئت ولو الى ثمانية وهو مروي عن محمد فني  
بما شاهد في بغداد لان ابار ما كثر الماء بمجاورة هذه  
وان مات مثل حمامة او دجاجة فاربعون دلو او سطا  
الى ستين الاربعون بطريق الوجوب والعشرون بطريق  
الاستحباب وان مات كوفارخ او عصفور فعشرون  
الى ثنتين وما بين الدجاجة والشاة كالدجاجة  
فخرج اربعون الى ستين كذا قال الزيلعي ولو وقع كثر  
من فارخ عالي الاربع نزع عشرون ولو وقع فارخ  
الى النعش ولو عثر اجمع الماء ولو كانت قاربان  
الدجاجة فاربعون وفي التورتين نزع كل ما كان في

او حاله

قد وجد في نسخة

في نسخة

وهو ايضا كما مر وما جاز في الوسط  
احسن من ما بين الفارخ  
والثاني كالفارخ في عشرون  
الثلثين في عشرة

في النطحة وتنجسها اي البر من وقت الوقوع ان  
علم ذلك الوقت ولا يمتد يوم ويلة ان لم يقع في وقت  
حتى يلزمهم عادة الصلوة اذا نزلوا منها واما في حق  
غيره فينجسها في حال لانه من باب وجود النجاسة في  
الشئ حتى اذا كانوا غسلوا الثياب بها لم يلزم الاغسلها  
في الصلوة كذا قال الزيلعي نويد ما قال في موجز الدار  
ان الصلوة يفتي بها وان استغوا بغيره فمذموم اي نجسها  
منه كغسله بالام وكذا ليجوز كرهها التقية لان حكم  
هنا لا يغير من الانتفاع لان التقية كرهها فساد الماء  
من الانتفاع فكما ينبغي ان يكون ما قدره من المدة اكثر مما  
قدر للانتفاع فلو اقتصر في تقدير هذه المدة على الانتفاع  
لكنه ان التقية يقتضي مدة اكثر من هذه المدة فلو  
حكس لكونه ان الانتفاع يقتضي اقل من هذه المدة فجمع  
بينها بيان الحكم ودفع اللوم قطعا ان عياره الوقاية  
ليست كما ينبغي حيث جرح في الاول بين الانتفاع والتقية  
واقتصر في الثاني على الانتفاع وكان الواجب العكس  
وقال نجسها منذ وجد حتى لا يلزمهم عادة شئ من الصلوة  
بل غسل ما اصله ما فاما ولو اخرج الحيوان الواقع في البر  
جنا حال كونه غير نجس العين اي غير المختلر والكلب عند  
من يقول بنجاسة عينه ولا يبرئ من نجسها حتى اذا  
كان طامرا كالشاة وكوبا او نجسا لا بعينه كالخارو  
البعض المدة وسائر السباع ولم يكن في ذنبه نجاسة  
فاخرج جبالا نجسها اما الظاهر فظاهر واما النجس لا  
بعينه فلما قال في الخط وان كان جونا لا يؤكل لحمه  
كسباع الوحش او الطيور اخرجتوا فيه والصلة بنجسها  
لكذلك الحمار والبغل لا ينجس حتى ياموت الا ان يذبح

مكانه

لانه مخلوق له استعمالا وانما يقتصر  
الماء منقولا فيه لا يذبح هذه الحيونات طاهر



قوله فيه اي الماء فيكون حكمه اي الماء حكمه لعابه فان  
كان لعابه طامرا فالله طامرا وان كان نجسا فالله نجس  
ينزه كونه وان كان شكوكا فالله مشكوك ينزه كونه وان  
كان مكرها فمكره فيستحب نزوه وسور الادح الطاهر  
الضم سواد كان جثا او حايضا او نفعا او صغيرا او  
كافرا وسور ما يوطئ كذا كذا الطاهر الغم طاهر لان لعابه  
مؤلف من لحم طاهر فيكون الخيط به مثله وسور الخنزير  
والكلب وسباع البهائم والجمرة فورا كل الفارغ فيه  
لان سورها قبل اكلها مقضى ساعده او ساجدين ليس  
بنجس بل مكره ففصل لحمها وقيل لعدم نجاستها النجاسة  
وهذا بشرط ان الشرة والالي الى القوب من الحرمه وشكر  
الحرمه خورش بها نجس اما سور الشقة الاول فلا كلام  
باللعاب النجس اما سور الاخير فلا كلام بنجس في الغم  
وسور الكه جاجة المخلاة اي الجائنة في عذرات الناس  
وسباع الطير وسواكن البيوت كالحية والعقرب والقاذ  
والورقة مكره اما الدجاجة المخلاة فلا نجاستها نجاسته  
لو كانت مجوسه بحيث لا يصل منها ربا الى تحت قدحها  
لا يكره واما سباع الطير فلا نجاستها تاكل الميتات فاستثنت  
المخللة حتى لو جئت وعلم صاحبها حلو منها رعا عن النجس  
مستثناة لا يكره واما سواكن البيوت فلا نجاستها لحيها او  
جئت نجاسة سورها لكنها سقطت لعلها الطواف فيقت  
الكرهه وسور الحمار والبغل مشكوك هذه عبارة الشرح  
المشايخ وبعضهم يكرهون شئ من احكام الامم مشكوكا به  
وقال سور الحمار طاهر لو غرس فيه الشوب جازت الهلوة  
فيه ولا يتوضا به حال الاختيار واذ لم يجد غيره جسمه يبيد  
ايتم المشايخ قالوا المراد بالمشكوك التوقف لتعارض الادلة والشرع

في حقيقة الماء الذي ليس انفسا في اناء ثم استعماله  
في حق الطعام والشراب  
وبعد اكلها  
ومن اتى فصل منقارها الى تحت رجليها اثم كان عاذا

في الضرر ففصل الشك في طهارته وقيل في طهونه ووضو  
وعليه الضم كذا في الكافي والقيس في العبادات والبغل مؤلف من الحمار  
فاخذ حكمه وقال الربيع منذ اذ كانت امه انا لان لاسم من الحية  
في الحكم وان كانت فرسا ففيه شك في الماء كذا في العبادات كذا في الامم  
بشأن الدب لم يزل على شاة فولدت ذببا حلا وكذا في النجس  
الاضحية فكان ينبغي ان يكون مأكولا عند سها وطاهر عند  
الي حنيفة اعتبارا للطعام وفي عناية الشرح في اكل الحمار على  
الركن لا يكره لم يغل البغل المؤلف منها عمن ففصل بهذا  
بغير سورة مشكوكا واذ كان مشكوكا يتوضا ويبيد ان  
عدم نجاسة من الماء الطاهر المراد من الجمع ان لا يكره الطهارة  
الواجبة عنها دون الجمع في حالة واحدة حتى لو توضا وسور  
حمار ففصل ثم احدث ويكسر واعاد الصلوة خرج عن العدة  
يبقى كذا في الكفاية وشرح الروايات في خلافه في هذا الموضع  
حيث يتوضا به عند السجدة وان قال ابو يوسف بالستر فقط  
ومجده منها والمراد به حلو من سبيل الماء اما اذا استكبر  
مسكرا لا يتوضا به بقا فافان لا يتوضا به بغير الوضوء جملها بغير ماء  
وان جئت او سح وامن مقدار لا يصل اليه النجاسة كان طاهرا  
وان خرجت اعمى ولم يجعل وسع من الماء في انفسها نجس وقولها  
طاهر بغير نجس ففصل الماء ثم عاد الصبي انه طاهر ويكون بغير نجس  
النزول ولا يبرؤ جيبها من نجس حتى يبرئ ولو اخرج عشرة ولم يبرئ  
الماء ثم عاد لا يبرئ منه شئ ينبغي ان يكون بين بئر الماء وبين  
بئر الماء مقدار لا يصل اليه بئر الماء وقد روي الكتاب بغيره  
او سبعة ذلك غير لازم اما الموضع عدم وصول النجاسة وذلك يختلف  
بصلابة الارض ورخاوتها ثم لما بين احكام السور وكان احكام الطهارة  
ايضا مما جاء الى بيان حال الوقوف كالسور في احكام المذكور  
لانها يؤلف من اللحم فاذا احدهما حكم صاحبها لا يرد علينا كون

الترساء

النجاسة



























مطابق فی الحقیقہ انجیل  
از شیخ الحنفیہ

فِي

2. 2. 2.

تذکرہ

لا البراءة المودعة في الحق هو الشقة التي تكون على السطح من القصب نحو  
 كلاً ما كان في الارض فانها تظهر باليسر ذهاب الابرأ المقطوع من الشجر والكه  
 يغسل لا يكفي فيها اليسر ذهاب الابرأ لما خرج من ظهر الخجاسات شجرة في  
 تقصيرها الى الغنيط هو الخفيف وبيان ما هو غرضها من افعال على قدر الدرهم وهو  
 منقار في الخش خشب صديق المراد بالدرهم الكبر وهو المنقار كما ذكره الهندية  
 كما يكون عشرة منقار في كل واحد من المنقار وهو منقار الكفة وهو داخل منقار  
 الاصابع في الخش الرقيق روي عن محمد بن ابراهيم بن ابي نارة انه قد روى عن  
 الكبر وباردة بن جابر من حيث السعة وهو قد عرض فيمن الكفة في ابو جعفر الحسن و  
 فيها ما ذكره من غلط متعلق بقدر الدرهم كقول بالابو كل من صغر في اليوم ان  
 بول الصغر الذي لم يطعم يكون طاهراً وخالي من دم وخرق وجاج وروى في  
 ما دون ذلك في بول الدرهم الذي في نوب يجوز فيه الصلوة وقيل في موضعها  
 الخش في بول الذي خالص قدره ابو يوسف بشره ما خاف كقول من  
 وبول ابو كل وخرق طاهر لا يكون كذا اي على ايضا ان اي بول لا يكون فان بول ابو كل  
 مختلف فيه انتهى كقول البردة ما رواه علي بن ابي حمزة عن الدرهم من الغنيط وما دون  
 الر من الخفيف لا يعني ما رواه اي ما الذي يرد على الخش كالمورد والي كالماء  
 الذي يرد على الخش لا شرا كبرها في علمه الخجاسة وهي خضلاط الخش كالماء لا ما قد  
 ولا كان حاراً فانها ليس بالخش المستبدل الحقيقة فيها فان الاعمال تظهر  
 بالاستحالة كالمنته اذا صارت ملجاً والعدنة اذا صارت تراباً والخرق خلا وخو  
 ذلك يصلح على نوب غير مضرب بطائفة برك حتى لو كان مضرباً لم يخرج منه الى يوسف  
 لم يخرج منطفاً كما يصلح في نوب التي كان جازان بصلح كليس بها ظهر فيه بركة نوب  
 بحسب لفظ هذا النوب الخش فيه اي في النوب الاول لكن لا يكون طهره البلية فيه كالمورد  
 عشر نوب ظهرت تلك البلية منه فانه اذا كان كذلك لم يخرج الصلوة كذا اي كالمورد  
 المذوق فيه في جواز الصلوة فيه لو وضع النوب حال كونه رطبا على حمار يابس طين بارد  
 فيه يدين او الخش عطف على وضع طرف منه اي من ذلك النوب فيشئ اي وضع  
 السنان وحمل طرفاً آخر منه بلا حرج كالمورد بال حمار على يده من الخطة نحو ما

وهذه النظم

1870























































السبح ان ينوي امامتها او امامته النساء وقت الترويع لا بعده ثم ان الحاذية  
لا يجب كونهما بالاعضاء بل يكفي كونهما ببعضها قال ابو علي في نسخة من الحاذية  
ان يجازي كمنها بعضها منه حتى لو كانت المرأة على الظل والرجل تحتها  
اسفل منها ان كان ينادي الرجل شيئا منها يفسد صلاته وقال الزبيدي في  
الحاذية الساق والرجل الكعبين على الصلح وبعضهم يعتبر القدم اذا اخرجت هذه القدم  
من تحت شاة رجلا من رايها في ركن من اركان القبلة ولو كانت  
كل الحاذية بعضها احد فيكون قوله قدر ركن الشاة في الشاة الاول قوله  
شاة له حرمه بالان يكون اخذ او نبت او نحو ذلك اشارة الى الشرط الثاني قوله  
في صلاتها الكاظم اشارة الى الشرط الثالث وقوله المشتركة اشارة الى  
الشرط الرابع ولم يقل اذ ايسر لانه يتوهم مقابل القضا وقوله مكان بل حائل  
متعلق بقوله حاذية اشارة الى الشرط الخامس قوله اخذتها اشارة الى الشرط  
السادس وقوله فسد صلاته جواز لقوله حاذية وقوله ان نوى امامتها وال  
صلواتها اشارة الى الشرط السابع ثم صلتها على ظهر ظلمة في المسجد وتحرمت امام  
بعضها او طريق لم يفسد صلاتهم لان الطريق وصف كذا ما من من الاقدار في الحاذية  
ولو جاز من تحتها وجازت صلاته من كان على الظل انيس بين وبين الامام  
ن فلا حاذية بينهما لكان الحائل فلا يفسد صلاتهم كرجل امرأة صليتها واحدة  
بينها حائل المصلي على موقد المسجد ان وجد في صحنه مكانه والا فلا ومن الاقدار  
الطريق الواسع بين الامام والمفتي وهو الذي يجري فيه الحلي والافاقار والمهر  
الكبر والذى يجري فيه الزور في المسجد حال من الطريق والنهر لا في المصلي الاقدار  
القضا والواسع في كونه الحاذية وقيل من الاقدار ايضا وقدر ما يكمل الاصطفا  
في حاله في الحلي وقيل من الاقدار فوجد قد رقت اذ في الحلي والحلي  
منه كل صلاته العكس كما في حاله لو صلى بانفس صلاته العبد في الحلي  
جازت صلاتهم وان كان من الصفوف قضا او اذ الشرح لان الحلي من صلاته او الصلوة  
لحكم المسجد الحائل بينهما الى الامام والمفتي لو كان تحت ركنه الى بيته  
حال الامام يفسد في الاقدار والآي وان لم يثبت فلا يفسد الا ان يخاف المكان  
قال فاجن ان قام على الجدار الذي يكون بين داره وبين المسجد لا يفسد حاله

رؤوف سار

فما  
ايضا

فما

فما

فما

يخرج ان قد اذنا على سلم داره او تعلقه بالمسجد لا يصح اقداره  
بالمسجد وان كان لا يشترط عليه حال الامام حو

حال الامام لان بين المسجد وبين سلم داره كثر المتخلل فصار المكان مختلفا اما في  
البيت مع المسجد لم يتخلل المتخلل ولم يتخلل المكان لغير الاقدار او اذا استقبل  
حال الامام فقال ايضا الامام اذ اخرج من الصلوة يستحب ان يتوكل على يمينه القبلة  
ويمن القبلة ما يكون خذا من المستقبل ويسار القبلة ما يكون بخذا من المستقبل  
تكون لمباح الاقدار المذكر في الاصطلاح من صلاته الركعات مع الامام  
من سبق الامام جازي بالركعات كلها بان ادرك الامام بعد ركعة ركن من الركعات  
وتجوز ويصحبها بان ادرك بعد الركعة الاولى في الشاة او الثانية او الثالثة  
والاخر من ركعات الركعات او بعضها بعد الاقدار بان ادرك الامام في الركعة  
الاخرى قبل ان تذهب وقضا وجاز بعد فراق الامام فشرح يصلي الرابع بالامام  
او سبقه في الركعة او ركعتين او ركعتين او ثلاث فشرح يصلي باثنتين وسبعين  
كل السجود في ركعة واحدة ان تواف حقيقة فان ما يصلي ليس على الترتيب  
الامام فوجد الاقدار صورة حيث نفي تحريمه على تحريمه الامام فبانظر الى الركعة  
الاخرى ان كان كالمفرد في شي لا ياتي بالشاة اذا قام للصلوة ما سبوا به اذا ادرك  
الامام في الركعة التي تحريمها ويصح في ركعة واحدة ويصح ما يقف ترك الركعة لا بالحاذية  
ويصح في الركعة ما يقف بينة الاقامة ويصح في الركعة ما يقف بينة الاقامة  
وكذلك احكام المنفرد وبالنظر الى الركعة التي كان كالمفتي كما في الركعة التي لا يجوز  
الاقدار لا ياتي بان في حق الحلي بخلاف المنفرد وان صلح الحلي اي لان الحلي  
خلفه اذا احدث وتعلق بغير الاقدار تحريمه الى لو لم ياتوا استئناف صلاته  
اقطعها بغير متناها فاقطعها بخلاف المنفرد ويصح في الركعة ما يقف بينة الاقامة  
قام في قضا ما سبوا به وحل الامام سجدة مسبوقة فوجد ان يكون في ركعة واحدة  
سجدة اخرى صلاته بخلاف المنفرد حيث لا يلزم السجدة بسجدة اخرى وان لم يحرم السجدة  
في سجدة اخرى مسبوقة بالامام في غير السجدة بخلاف المنفرد والاخرى  
الحال ان من كان حلف الامام في لا يتغير فوجد بينة الاقامة ولا ياتي بقراءة ولا سبوا  
انسي ولا ياتي في ما ذكره الامام بالسجدة ويصح ما يقف بينة الاقامة وحلها  
القبلة من امامه وكل ذلك من احكام المفتي في السجدة يقف اول صلاته في الركعة  
اخرى في حق الشبهة حتى لو ادرك ركعة من الركعات الامام قف بعد ركعتين

وعندما كان الكاظم

في الركعة

في الركعة

قوله خلاف المنفرد فانه اذا اشرع

في الصلوة لا يعطرها انه سجدة لها

بقوله انه لا يعطرها انه سجدة لها

لم يسجد لها قطرها لان تمام الصلوة

لا يكون الا بالسجدة ولذا اذا احاطت

ولم يدركها لا يسجد لها بخلافها

بما يسجد سجدة واحدة

بما يسجد سجدة واحدة

بما يسجد سجدة واحدة



وفصل بقوله لا اذا خفي ركوعه فكان صلى كعتين بالنظر الى الشمس وقراءته كعتين  
 وسورة لا اذا خفي كان اول صلوة ترك القراءة في احداهما نصف صلوة ولو ادركها  
 ركعتين من ركعات الاربع صلى ركعة اخرى وقراءتها الى الفاتحة وسورة ويسمى لا كان  
 صلى كعتين بالنظر الى الشمس ثم صلى ركعة اخرى وقراءتها الى الفاتحة وسورة لا ان خفي  
 اول صلوة بالنظر الى القراءة ولا يستند لان ما بقى آخر صلوة بالنظر الى الشمس وخر  
 في الركعة بين القراءة والركعة والفصل القراءة **باب كيف يصح ركعتان**  
 ليليا لابد من هذه الفقرة لان المطلق كما في كثير النسخ يفسر كاستظهر وكذا اني ولو كان  
 سبعين بعد التسليم قبل السلام او لم يتم صلوة لما عرفت ان الخروج بصلوة ركعتين  
 الى جنبه ولو وجد يستحب فيه القول امام الحائض استحلافه او قبله فكان الامام من الامام  
 بقصد صلوة القعدة حتى لو ادركت الامام فلم يقعدتم اعدا حتى يخرج من المسجد بقصد صلوة  
 القوم كما في الكافي صورة الاستحلاف ان ياتوا على قدامه او خلفه او على يمينه او على  
 يافته من القفون ولقد تم من الصف الى عليه بالاشارة ولو كان بطلت صلوة ولم  
 ان يستحلف بالمجاورة الصفوف في الحوائج والمخرج من المسجد فلو لم يستحلف جازها  
 لطلعت صلوة القوم وفي صلوة الامام روايان كما اذا حضر الامام من القراءة الى القراءة  
 قد راجح في الصلوة فانه يستحلف في ايضا من خلفه خلفا لها ولقراءته ذلك القدر لم يجر  
 الاستحلاف بخلاف لعدم الاجماع اليه في صلاة الامام ويثبت ما قلنا على ما يثبت في الركعة  
 كالنحو فانه ايضا يخرج بين الامام وكذا العود ووجه التخيير في الاول قوله حتى في الصلاة  
 الصلوة في مكان واحد فبما رأيت والاولى وان لم يقرأ الامام حاد الاستحلاف فكلما كذا  
 اي كمال الامام للمقتدى كما في سبعة الخراف والافضل للنحو للمقتدى في امامه الاستحلاف فيكون  
 بعد من شبهه بخلاف تحقيق الاداء بما دخل في الامام للمقتدى احرار الفضيلة والجماعة  
 ولو استحلف الامام بموجبه جاز له ذلك ركعة في الركعة والاولى ان لا يقدم به ركعاً  
 اقدم على اتمام صلوة وينبغي هذا المصنف ان لا يقدم لجزءه عن التسليم ولو تقدم اتم  
 نعم صلوة الامام او كان ابداً من حيث انتهى اليه الامام لقيامه مقامه واذا انتهى الى  
 السلام قدم به ركعة تسبحة وحين انما الى المصنف صلوة الامام بان قدمه التسبيح  
 بضرورة الى المصنف والمراد بصلوة المصنف الى الصلوة كالقعود والكلام ونحوها في بعض الاما  
 الاول لانه وجد انما وصلها اتمها لانه خواتم الى الامام الاول بان له صلوة وادرك

بسم الله الرحمن الرحيم

محمد و دیا

و مبین باقیه با علی دافعی و ستم صلواته شمه ای مکانه القیاسی

ولا ركن خليفه حيث لم يبدئ شيئا والتم صلوته خلف خليفته لا تقوم اي لا يصح للمسلم ان يقوم او  
قد تمت صلوته وان لم يسجد الى الامام الاول حدث وقع قدر التشهد ففقد الوضوء  
على احدته صلوته لم يسجد او لم يركع في صلاته وان تكلم او خرج من المسجد الى الخارج  
صلوة المبرور لان التمسك بغيره يفسد الحزب الذي لا يركع من صلوته الامام فقط لم يسجد  
صلوة المقتدى ان الامام لم يخرج الى البناء والمبرور يخرج الى البناء المسمى بالقبلة  
فانما يخرج من الكلام لانه في معنى السلام فانه لا يركع الا في وقت الصلاة بشرط الصلوة  
وهو الطهارة فاذا صعد حذاء لم يقصم فلم يؤخر ذلك في حق المبرور وكذا يقطع  
في احواله في غير ذلك والكلام في معناه من حيث انه لا يبطل شرط الصلوة وهو الطهارة  
بخلاف التمسك بالركن والركن هو كذا يخرج من المسجد فانه لا يركع الا في وقت الصلاة  
لان الحدث الذي يخرج من المسجد والامانة والتمسك به واصابة بركن غير جاز قد  
المرموم وسيلان شجرة وطهارة العورة في الاستحباب لا يبطل كذا المرأة التي تخرج  
الاستحباب من البناء لا يبطل ايضا والقراءة اياها وجايب قبل قراءتها بغير  
وايتاما وقيل بالعكس الصحيح فيها لانه في الاول الذي ركع حدث وفي  
الساكن في خلاف التمسك بالركن في الاصح ان ليس فيها اداؤا ركن وطلبه  
بالاشارة عطف على حدث الله والقراءة وشرا وبالسجدة قبله لظهوره  
الصلوة بعرض الامام والقبول والركن قد اداؤا ركن بعد سجد حدث اذا كانا  
الى حدث والركن دائما الحاشية حاله لم يحدث فان ذلك لا يمنع البناء والحزب من  
المسجد خارج الصفوف في غيره كالحج او بعد ما قلنا انه حدث ثم ظهر ظهره ولو  
على بعد التشهد ما في الصلوة تمت الصلوة لوجود الحزب بجنبه ولو وجد  
ما في الصلوة بعد ذلك لم تمت الصلوة على استعمال الماء ولو روى اني يتصل ايضا  
برؤية التوضيعة التي ياتي بها الماء قال في الكفر بطلت ان راى ايتيم ما قال الربيع  
المزني روى في الصلوة على الاستحباب لانه لم يقم على استعماله لا يبطل ولو قدر  
جاء روى بطلت قد اراد الامر على التقديرين فيمنه بطلت الصلوة عنه  
روى الى غير فيه لانه لو كان متوضعا يصلي خلفه بغيره كراى المقتدى الماء بطلت  
صلوته لعدم ان الامام قادر على الماء بخارجه وصلوة الامام مائة لعمه قد روى  
الحدث غيرت تلك العبارة الى ما روى في نسخ الماسح الخلف بغير طين كان واسعا

بالاضلاع بان كان انفسه في اذن بعض روضه فاضلم  
او مجرد كنهه كبر او استبحه فلما في الكعبه بنه

بعد ملائحته ملكت العلم  
لوقته الملكة بين تهاضرا  
لها تبطل العلم

فدرا الامر على القدر لا على تقديره باليقين وما



لا يخفى على العالم في الزمان ان كان الزمان يفعل بغيره في وقت صلوة لوجوده في كل وقت  
 ومضاهة مسجدين واحد لا وحقيل مطلقا وتعلم الاية التي ذكرها او حفظها بالسمع  
 من غيره بلا اشتغال بالسماعة الا تحت صلوة لوجود الخوف بغيره في كل وقت  
 المشهورة لفظ سورة كان آية ولا يستقيم الا على قولها في كل العار في آية نوبتها  
 بحرف في الصلوة وقدره للمعنى على الاركان فان آخر صلوة في كل وقت في كل وقت  
 الضيق في كل وقت عليه وهو صاحب الترتيب وكذا اذا كانت في كل وقت على الامام في كل وقت  
 الموضع بطلت صلوة الموضع كذا قال في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 وادخل في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 بالتحسين في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 كانت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 خلافا لها وهو من حيث ان الخوف بغيره في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 فاحدث او ذكر سجدة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 يعني ان من احدث في ركوعه او سجده وتوضا به في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 السجدة التي احدث في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 فلو ان من العادة ولو كان اما ما فعله غيره واما المقدم على الركوع في كل وقت في كل وقت  
 الاولى ففقط بالواجب عليه عادة الركوع او السجدة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 الصلوة مرتبة بعد الاركان ام واحد فاحدث الامام فلو كان المقدم في كل وقت في كل وقت  
 فامام في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 لاف من صيانة الصلوة كما في اول الباب في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 عنه اكثر من واحد فامام في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 وان لم يكن ذلك لو احدث رجلا من جنس او امرأة او حتى في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 لا يستقيم من لا يصدق له امانة وقيل لا يصدق له امانة ولا يصدق له امانة ولا يصدق له امانة  
 الحكم فيما اذا كان ذلك الوقت امنا او متغيرا ففقط في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 في القضا اضحى رعا في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
**باب في الصلوة** وما ذكره فيها بغيره بالسلامة اية بالية لان السلام في كل وقت في كل وقت

بالحديث

غيره لا بد من الاكثار في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 لان ليس من الاكثار بل هو كلام في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 بل هو اسما او نيبا او قريبا او غير ذلك في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 كذا التسمي في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 عن الجواب في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 ان يقول في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 التي في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 وهو ان يقول في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 كان من كل ما صار كانه يقول في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 صرح به لا يصدق صلوة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 ولو صرح بغيره في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 الصوت ان يظن به خوف في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 لا يصدق في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 طبعه واما الجواب في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 السجدة في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 ان يقول في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 العاطس او السمع في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 انه لا يصدق في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 بالاسم في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 لا يوجب بالسجدة ان يقول في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 لا بد له من الجواب في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 بالتحسين في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 يتلقون من المصنف في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 كلام الناس في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت  
 في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

توضيح في كل وقت

بالحديث

بالحديث











[illegible]

مسألة  
على  
من

۱۰۰

فلا نقاض الامام ابو زيد الفقيه ع  
نقصان يكون في الفرض لان العبد ولا  
على رتبة لا يخلو عن تقصير في اداء  
لوقد ان يصلح الفرض ثم نقصان  
لا يلزم عاترك السن وانه  
على  
قدم سنة الفري لا ياتي في  
خبر قيل في عيها على جاحها الكفر  
ه قال ابن عسكرا السلام في رتبة  
الفريها خبر الدنيا ما فيها وما يدين  
على رتبة قدرها ما روي عن عائشة  
ان اصلها فرضت في الاصل في عاترك  
قدم الله المدينة في كل صلوة في عاترك  
لوقت  
في عاترك في كل صلوة في عاترك  
هذا خبر في الفري  
ان كوفي الخبر في عاترك  
الشيخ الاخير من الفري في عاترك  
في باب الفري في عاترك  
في حديث ما اذا فري  
الصلوة في عاترك  
الصلوة في عاترك

انما كان هذا في الاصل المكتوب  
 كما لا ينبغي ولا خلاف  
 فلهذا لم يتركه في نسخة  
 ايضا تركه وان لم ينسجوا له  
 فان في سائر النسخ ما يدل  
 على ان هذه السورة هي  
 من كتاب التفسير الذي  
 كتبه ابو عبد الله عليه السلام  
 في تفسير سورة البقرة  
 والاشارة الى قوله تعالى  
 انما كان هذا في الاصل المكتوب  
 كما لا ينبغي ولا خلاف  
 فلهذا لم يتركه في نسخة  
 ايضا تركه وان لم ينسجوا له



على  
تفرغ عاقل الزم النقل ويحذف القضاء الفساد  
سواء قد فعل أو غيره كما ينقسم إلى الله  
وإلا يشبهه والمراد إذا حصلت في النطق  
ببعض الأفعال بخلاف فرض وأج

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴

دخل المسحوق في السراويل فقال صاحب البيت  
 اولا ثم تابعه في السراويل وقال قسمة وقال قسمة  
 البوطي قال قسمة في السراويل وقال قسمة  
 وقال قسمة في السراويل فقال صاحب البيت  
 السراويل وهو في السراويل فقال صاحب البيت  
 ثم سقى البيت وجعل في السراويل فقال صاحب البيت  
 قبل قسمة  
 حازله عام

من مرقع السراويل مفرد النماز كالقصد وهو مرقع  
و يرفع في الرقعة الامام فلهما الدين المرقع  
ومن الشاع من قال انما كانا لا فغيره ولا بانس



[illegible]

منع القطع  
عن الحجارة

۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰

انتهى ان يخرج بعضه في سجي حرج الجلاء فلا بأس به مطلقا من تركه بالامام و  
 لانه ان لم يصح الظاهر العت ومرتبة يعني ان كان على فرض الوقت لا يكره الخروج بعده  
 انما ولا قد اجاب ابي القاسم فقال باس في تركه لما لا يخرج من سجي احد منه  
 الا قامت فيه لان من خرج منهم بخلاف الجملة عيانا اذ كما يظن ان لا يرى حوله الصلوة  
 خلف اهل السنة الا القوم اى مقبض جماعة اخرى فلا بأس في خروجه وصلى الخ  
 والعصر والغربة فان لم يخرج ايضا لكرامة النفل بعد ما كما سبق ولا يصح  
 الظاهر العت و فانه لا يخرج بعد الاقامة بل ان النفل بعد ما خالف فحت الجملة في الخ  
 تركه سنة ويقتهى لان ثواب الجماعة اعظم والوقت تركها الزم وكان اجاز  
 فبعضها اولى بترك ركوعه من اى سجدته اى من سجدته يعني ان من سجدته اذ اراد ركوعه  
 من فرض الخ صلى السنة وان فات عنه الركعة الاولى ولا يعجزها اى سنة الخ لا يتبعها  
 لا فرض اذا فات معه قضاء ما مع الجماعة او وجد ان خالفه من السنة ان لا يتقضى  
 الا قضاء قضاء بالواجب كركوع الخ بقضاء قبل الزوال بقضاء الفرض وهو ما روي  
 انهم قضاها مع الفرض فذا ليل التورع بعد ارتفاع الشمس في وقت ما رواه اصل  
 وفما بعد الزوال اختلف المشايخ واما اذا فاتت بنا فرض فلا يقضى عنه ما رواه  
 اجاب الى ان يقضى الى الزوال ولا يقضى قبل طلوع الشمس بالاجماع لكرامة النفل  
 بعد الصبح في الظاهر تركها الى السنة مطلقا اى سواء ادرك ركعة منه او لا وليس  
 في سنة الظاهر فضيلته سنة الخ فانه لو كان العيا لم تركها للفتوى له ترك سائر  
 السن الا سنة الخ وقضاها قبل شفع اى الركعتين اللتين بعد الفرض وهذا  
 منه بكونه سنة وقضاها بعد ما ولا يقضى صدر الشرع للاختلاف على العكس  
 فلا يعجز عن حاش السن فانه لا يقضى بعد الوقت وحدها اجابا و اختلفوا في قضاها  
 بقضاء الفرض والاصح انها لا يقضى وفي الخلاف لو صلى سنة الخ او الرابع قبل الظهر  
 لم يستقل بالصبح او السيرة او الاكل فانه يبعد السنة انا بأكمل التوبة او بشر بتمام  
 فلا تسقط السنة وقيل الظاهر انه لا يبعد ترك سن الصلوات الحسن ان لم يرها حقا  
 كقولنا لم يكن اى الخ بعد ترك ركعة من ذوات الرابع كالظاهر والعصر العت و ترك  
 فصل الجماعة لا يصح بها واختلف في ترك الجماعة الاصح بوجه ان من ادرك ركعة  
 منها ادرك فضل الجماعة لو جاز الا شترك معهم لكنه لم يصح جماعة اذ فاته الاكتم ولهذا

كتاب الحائض







او غصه بود که از آنجا که

والسنة

انواع اعمام



[illegible]

سما

وقار من بيوت بلده صدر الكسرة  
 ق صدا حسنة ملكة أيام  
 وكرامه في الفلاح والكرام  
 بكنس وهو ان يكون الكسوة  
 شاملا في الكسوة والكرام  
 المقاصد بادون في الحش  
 وبالباب في الحش  
 ان اقل مدة في الحش  
 غلة أيام وبالباب في الحش

اورت و اسف

فیض











في الهداية

فلا ادرى من كان  
منه الا هو فلو ان  
كانت الاية من  
الكتاب لكانت  
منه

و من مقام مقام غيرة كنف كانه لانه  
بقية غيرة كنف مقام نفسه

[illegible]

في هذا هو انك لا تملكه في الدنيا ولا في الآخرة  
فانك لو امتلكته في الدنيا لم يبق لك في الآخرة  
ولا في الآخرة لم يبق لك في الدنيا  
فانك لو امتلكته في الآخرة لم يبق لك في الدنيا  
ولا في الدنيا لم يبق لك في الآخرة

الى ان يخرج من الصلوة ومن كان في صلوة وان كانت سنة للجمعة يقطع على رأسه العنق  
فان صلى ركعة <sup>واحدة</sup> وسلم الى ركعة <sup>ثانية</sup> وسلم وان كان في الثالثة اتم الاربع فاذا اجلس على المنبر  
اول من يديه وسن ان يحيط خطبتين بينهما جلد فاما طاهر الا انه المأثور للمكوث  
واقربوه قاما لا ينبغي ان يصل غير الخطبة لان للجمعة من الخطب كسب واحد فلا ينبغي  
ان يعقبا انسان وان فعل جاز خطبتيه بان اسلمان وصلى بالجمعة  
كذا في الصلاة لا بأس في السجود بها اذ ارجح من ان البدقيل هو وقت الوقت اى  
وقت الظهر لان جمعة الناحية في آخر الوقت وهو في فيه القوي اذ دخل يوم  
الجمعة الموعود نوى ان يكسب يومه بجمعة بل لم يكد وان نوى السجود في ذلك اليوم  
قبل الوقت او بعده لا جمعة عليه لان في الاول صار كواحد من اهل المصحة في ذلك اليوم  
وفي التمسك به فادقم المصحة يوم جمعة لا يلزمه جمعة ما لم يوافق الاقامة ثم عثر  
بها قال قاضيها كل جمعة فتحت بالسيف منة بخل الخطبة على من يعاينها  
بهم انما فتحت بالسيف فاذا رجع عن الاسلام فذلك باق في ايدى المسلمين  
يعالوكم حتى ترجعوا الى الاسلام وكل جمعة ايها اسم طوعا خطبة بالسيف  
وهذه في الرسول اعم فتحت بالسيف في خطبة بالسيف وبكر فتحت بالسيف  
في خطبة بالسيف كما في التمسك به في صلوة طاعة من يحسن على الجمعة  
بشاشها جوبا رواه عن ابي جعفر هو الامام وما نقل عن محمد بن ابيان  
اجتماع يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة قول بان وهو ما ثبت السنة  
سواء الخطبة بالناس من شرائط الجمعة بل سنة هي في خلاف خطبة بالجمعة  
مقتضى على الصلوة بخلاف العمة ولو قدم في العمة جاز لا يعاد الخطبة بعد الصلوة  
كذلك العادة وتقدم على صلوة الجمعة او اجتمعا وان كان القياس بخلافه وقدم  
صلوة الجمعة على خطبة كذا في القصة في يوم القدر الاكل من الصلوة وان استسحب  
والاقتل والخطبة ليس احسن الشاب لا زعمان فيصل ذلك وفي قوله لا يلائم  
خارج فائس في الفحة واداء الخطبة ثم المروج في الجلبية في قوله ثم انهم من المسلمة  
في مثل سنة اليوم وفي الجوز فون قلب الغفر للصلاة والزوج اليها سنة حتى سهم  
المسجد فلا بأس بالجمعة اليها في زمانها كذا في الاختيار ولا يعبر جهرا في طريها  
فلا لها ونقل النبي عن الجوز انه قال لا ينبغي ان يغيب العامة عن ذلك لقلة

والصحيح ان الدوزخا عام افضل من التناهد ولو  
مدح الخطية ويحب مدح كل سقايا كسب بوجه  
لوانا ما نفعوا فان القوي اودا دخل المص يوم كنه  
المدح فكل الكسب ثم كسب القوي اودا دخل المص يوم كنه  
فان قوي القوي كسب ثم كسب القوي اودا دخل المص يوم كنه  
الجمعة وان قوي القوي كسب ثم كسب القوي اودا دخل المص يوم كنه  
وقيل لو قوي القوي كسب ثم كسب القوي اودا دخل المص يوم كنه  
لا بد من العبدان قبل فرج الوقت اذ كسب ثم كسب القوي اودا دخل المص يوم كنه  
اذا فرج في اخر الوقت ويعود لانه في اخر الوقت اذ كسب ثم كسب القوي اودا دخل المص يوم كنه  
يحب في اخر الوقت ويعود لانه في اخر الوقت اذ كسب ثم كسب القوي اودا دخل المص يوم كنه  
الحمد في اخر الوقت ويعود لانه في اخر الوقت اذ كسب ثم كسب القوي اودا دخل المص يوم كنه  
عاز ولا يسأل القوي في اخر الوقت اذ كسب ثم كسب القوي اودا دخل المص يوم كنه  
افضل ولا يسأل القوي في اخر الوقت اذ كسب ثم كسب القوي اودا دخل المص يوم كنه

ولا يتصل قبل صلح العيد من الشريعة  
المصلحة بمكرهة اتفاقا واختصاصا  
او قبلها في البيت وعامتهم على ما علم من  
اللفظ ونقد ما في اتصال ما في غير ما في اتصال



الملك العظيم

شمس کی شہنائی

مجله علمی و پژوهشی

2001

الكسوف  
بسم الله الرحمن الرحيم











انہ

لا يزال والاشخاص ايضا بالنظر الى سجدات عليهم  
 على نيت راتب احد من لزوم  
 وبسببها  
 كما ينبغي  
 كالنفس



ظرافت و هم  
و غلامان و زهر

العمدة

ولم يأتكم به أصلاً أو أنتم منه

سید محمد لادن لوی کین  
سید محمد لادن لوی کین  
فرستادگی اولی و ثان لوی کین  
فرستادگی اولی و ثان لوی کین

المغف

اسماء القلوب ان يغفر لنا في الاخرى  
حسبنا يسوي فيها سدي القلوب  
في ذنوبه وجسد فان جسدنا  
بالاستقلال من تكاثر الى مكان  
وله العشر

[illegible]



سن توجيه المحضر الى من حقه الموت الى القبلة على شفا لا من اعتبار  
 حال الوضع في القبر لانه اشرف على وجاز الاستشفاء وصداه اليها الى  
 الى القبلة لانه اشرف من الروح والاول هو السنة ويرفع رأسه قليلا ليصير  
 وجهه الى القبلة لا السماء ويلحق بذكر السمايين عنده لان الآلة لا يقبل  
 بدون الثانية ولا يفر بها مخافة ان يتغير ويرد بها وبعده من ركنه في القبر  
 ويغض عيناه ويكب جبهته الى الارض وفي حنيفة فيسبح ولا بأس بالسلام  
 اساس موزة ويجعل يده خفيه فوضه على راسه ويجعل يده في راسه  
 تعظيم الميت واختيار الموت لانه ان الله لا يترك الموتى على راسه  
 عورة العظيمة وجعل مظهره يومها بلا مصفوفة استيقظ في القبر فيخرج  
 الماء ويصب عليه على يد جبرئيل وهو الاشارة الى الموتى في القبر  
 والآية وان لم يوجد ماء كذلك قال صلى الله عليه وآله خالص حصول اصل  
 المقصود ويغسل رأسه ويغسل يديه لانه لا يخلو في استخرج الروح وان لم يوجد  
 فبالسباون وكيفية ثم يصح على راسه ويكون البشارة بجانب الميت ويغسل  
 ويغسل يديه والردح في غسل الماء الى ما يلي تحت منه أي من الميت ثم يصح  
 على ميتة كلك أي ويغسل في غسل الماء الى ما يلي تحت منه أي من الميت ثم يغسل  
 الميت مستنداً للميت في نفسه ومنه بطنه بيمين يمينه ثم يغسل الكفن في  
 الطين يغسل منه لا يباع وكذا وضوءه لان الغسل في الغسل وقد حصل  
 ثم يغسل بوجوب تكبير الكفارة ولا يقبل طهارة ولا يستخرج شجرة كانه لا يترك  
 وقد استخرجها ويجعل على رأسه وحشية الطهارة لان الطهارة سنة وعلى راسه  
 حشوة من الخشب في موضع السجود وهو جهنم والنقود وانه وركبته وقدماه  
 الكافور فانه كان يسجد من الاضغاضة فيصير زيادة كرامة وصدية لها  
 عن سرور الفاد واداء اجر الى الميت او صاحب المظلم لم يكن على الفاد  
 الموتى يغسل كذا قال فانه من سنة الكفن له أي للرجل انما رقبته ولفافة  
 تحيط كل من الارز واللفافة من الوقت الى القدم والعنق من الكتفين  
 الى القدمين وهو بلاد خارجة ولا جيب ولا كمين ولا يلف اطرافه  
 استحق الشهادة أي استحق المنازلة ولها أي للمرة مرة وهو ثابت

وجب سر به اي يستره بالبركة وسواله يوقد  
 في العود والبركة والبركة والبركة  
 ان الله وتربيت القبر

في هذا من جسد الانسان في القبر  
 وانما في القبر في القبر في القبر  
 كان شارة

ما تمسك المرأة فوق القبر والارز وفاروه ما تمسك به المرأة رأسها ولفافة  
 وخرقة ترطبه بها وكفانية أي الكفون لانه اراد ولفافة لها بها اي  
 الارز واللفافة وفاروه من راسها ما يوجده من الارز اربع اذا ارادوا  
 الكفن ببطا للفافة وبسط الارز عليها ويغض الميت ويوضع على  
 الارز ويلق بياره اي الارز ثم يمينه كانه في الحياة ثم يلف اللفافة كذلك  
 وهي اي المرأة تلبس الدرع ويجعل شعرها صغير من على صدرها وقد اي الدرع  
 ويجعل في راسه اي الدرع تحت اللفافة وان خيف ان يشبه اي الكفن فيعتقد  
 طريقة القبر للميتة اي الكفن سواء لا رجحان للثاني ولا بأس بالبرود  
 واكثان وفي البيت بالبرود والبرود المعصوم من المال كلفه على من  
 يجب على يافته واختصه الزوج والاصح الوجوب عليه كانه في الحقيقة وان  
 لم يوجد من عليه يجب بفقته في بيت المال صدقة من كفاية ان ادنى العنق سقط  
 عن الكفن الا ان الكفن يغسل في تسديتات الالبسة وخطاط الطريق اذا احتاج  
 في القبر هذا القيد استراة في ما ذكره فانه خان ان اهل البغ اذا خشيوا بعد  
 وضع الجلب لو زارها يغسل عليها وكذا قطع الطريق ان اخذهم الامام ثم فلكم كذا  
 الكفون في القبر بالبركة والبركة على اقل في تلك الحال وان غسلوا  
 قال يغسل يغسل على الاقل على اقل احد ابوه زوج آله ويحيى اي اصله  
 يكره برفع يده في الاول فقط وعند ان يغسل في كل ما يوجبه ما اي بعده  
 الاول كانه سائر الصلوة والصلوة على البسطة يوم بعد الثانية في الصلوة في سائر  
 الصلوة بعد الشهود وعاد بعد الثانية الدعاء للباغين اللهم اغفر  
 لهم وبتنا وبتنا غائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانما اللهم من احب  
 شافاه على السلام ومن توفيقه من توفيقه على الايمان وسليته بعد  
 الرابعة عند ان يقع في سبيل واحدة يباركها من يمينه ويختمها في باجوه  
 مدوراً وجهه لافاة فيها وعنده ان في ثياب الفاقة ولا تشبه كونه بغير  
 كبر احاسن لم يشبه لانه منسوخ لا يشبه المصلي في التكبير الثالث للصبي  
 ويجوز ادلاؤه بلباسه ليعمل بعدل عا بما يدره الباغين كما تراه لهم  
 اجعلوا وكما اي اجرا بعد من الله اسم اجعلوا فانه اي خيرا في انتم

في هذا من جسد الانسان في القبر

هذا هو







كانت حائل ولدنا حتى يلقى بطحا من جنبها الى سر وخرج ولدنا كذا في الحائنه فيها  
ايضا ويستحق القتل الميت دفن في المكان الذي مات في معابر او بكنه المسلمين  
وانما نقل قتل النفس الى قد رسل او ميلين فلا باس به وكذا لو مات في غير ذلك  
هكذا لو مات في غير بطنه بسحب كرك فان نقل الى معر آخر لا باس به لا يكره نظام  
اليهود وكذا لو اذاه جده في قبورهم وبكره القوم على القبور وقطع الشجر والميلين  
من المعبرة ولا باس في الياس **باب شهيد** سبي لانه مشهود بالحيث  
اولا ان كانا يكرهون موت كبر اكله اولادهم حتى ينفذ الله حكمه حاكم اعلم  
ان الاصل في هذا الباب شهيد واحد فانهم كفوا او صلى عليهم ولم يغسلوا لانه  
قال في حقه قد قتلهم بكماله منهم وما لهم ولا تغسلهم لانه لم يمت في محراب  
عليهم في عدم الغسل ومن ليس بجنايم ولكنه قتل فلما او مات حوله او في  
او مبطنا فلهم ثواب الشهداء المعر مع انهم يغسلون وهم شهداء على ما  
رسول الله عدم الارى ان عمر وعليهما رضه حال الى بينهما بعد الطعن عندا وكانا  
شهداء بقرائهم كذا في الكافي في المقود ههنا يعرف شهيد بموجبه شهيد  
احد رضوان الله عليه عليهم اجمعين في ترك الغسل فلهذا قال هو مسلم فاه  
احراز عن وجوب غسل الغسل كالحج والحائض والغافل احرار عن  
الغسل قتل فلما احراز عن قتل قتلا او قصاصا ولم يوجب غسل الغسل قال  
احراز عن قتل وجب ما قال وانما قال بغسل الغسل لان الالب اغسل  
انه كذب فلما يكون الابن شهيدا لان المال وان وجب لم يوجب  
بغسل الغسل بل لم يوجب القصاص لانه الابوة ولم يرت على البنا  
للمنفوق يقال ارتب الواجب الى محل من المعركة وبه بره والارتك  
في الشك ان يرتفع بشئ من مراتب الجحيم او يثبت له حكم من  
احكام الاحياء كما سئل في بيان سواء قتل باغ او جونا او قطع الطريق او  
لو بغير كذا جاز ان الاصل فيه شهيد واحد كما عرفت ولم يكن حكمهم قتل  
السيف والسيوف فيهم من دفع رأسه بجزء فيهم من قتل بالعضا وقد ثبت  
رسول الله في الامر بترك الغسل او قتله غير ما اى بجا رده فان سدا  
قتله مسلم غير باغ وغير قاطع الطريق ومسلم قتل في بجا رده فلما يكون

دفع يده

يكون شهيدا او وجد عطف على قتل فلما جري ميتا في معركتهم اى معركه الباغى او  
كذا واستشرط الواجب ليعلم ان قتل الميت حلف النفس من غير الصالح  
لكن كذا في الحنفية والشافعية والحنابلة والخلف فانها تنزهوا ويزاد ان القصاص  
ويعتصم ان زاد ليم الكف ولا يعمل للميت كذا في كذا ويقتل عليه كذا كذا  
تعليلها ويذكر به ما كان في معركته او وجد قتل من اعم من علم  
الشافعية بخلافه في الصلوة فيقتل من وجد قتل في معركته اى موته يجب  
اذا وجد في القتل القصاص احرار عن الجراح وان رجع ولم يعلم قاتله قال  
في الهداية ومن وجد قتل في المعركه لانه الواجب فيه القصاص والدية  
فقتل اشر الظلم الا اذا علم انه قتل بغيره فلما لان الواجب فيه القصاص قال  
صاحب الزهد اقول في الرواية مخالفة لما ذكر في الذخيرة لان رواية الهداية  
بما اذا لم يعلم قاتله لانه على وجوب القصاص والدية الا اذا لم يعلم القاتل في  
صورة عدم العلم بالقاتل اذا علم ان القتل بالحدية فقتله رواية الهداية لا يغسل  
لان قتل في القتل او جب القصاص اما وجوب الدية والقصاص فلهذا ينسج  
من قاتله القصاص فلما يوجب في العارض من ان يكون شهيدا واما على رواية  
الذخيرة فيقتل وبجاءة الذخيرة هذا وان حصل القتل بحدية فان لم يعلم قاتله  
وجب الدية والقصاص على اهل الخلية فيقتل وان علم قاتله لم يغسل فلهذا الذخيرة  
لا يغسل الغسل فوجب الدية وان كان بالعارض اخرج عن الشهادة ففي المتن  
انه يوجب الرواية اقول كانه لم يات في عبارة الهداية ولم ينظر في سره  
فانهم صرحوا بان قوله الا اذا علم انه قتل بحدية فلما يحول على ما لا علم قاتله  
حيث وان القصاص ليس له لانه قال الواجب فيه القصاص والقصاص  
يجب على القاتل المعلوم قال صاحب الشريعة جده الشريعة قوله فلما اى علم  
قاتله واوجب اشره لانه انما كان ظاهرا اذا كان القاتل معلوما حتى  
لو لم يجر ان يكون هو مقتله فلا يكون القاتل ظاهرا واما قول صاحب الهداية  
اذا لم يجر جده في المعركة فقتله على ما عرفت فلهذا لا يغسل ومن وجد قتل في  
المعركة لم يعلم قاتله لم يوجب الدية لان الواجب فيه القصاص والدية والعجبة انه  
يغير في الاول قتل لا يقتله من الدليل ولا يعتبر في الشك فيه ان يغير من

لانه مخرج



باب الزكوة

الانفجار

14

فان في

ط ا و ط ل ي و  
ا و ط ل ي و

الزكاة سنة الله



والآلة المحترقة من مال الصغار تفرغ على قولنا ولو تقديرا والضمير  
 قال تقدر الوكيل مع قيام ملك كالموت ومقتضى اذ لم يكن عليه  
 بنية ومال ساقط في البحر وقد فوّض مفارقة لشيء كان ومال هذه السلطان  
 مصادرة وودعة في الموضع وهو ليس من حيا ريفه ودين البحر وكم يكن بنية  
 لم صارت له بعد سبيل بان اقر عند الناس فانه اذا وصل اليه بعد سبيل لا  
 يجب ركنه لستين الماضية لانها انما ولو تقديرا بخلاف ما علمت ولو  
 كان معبر اذ يمكن الوصول اليه ابتداء او بواسطة التحصيل او معلق الى  
 حكمه بالظاهر او على جاهد عليه بنية او على التقاضي فان نزل الامر الى اذ صحت  
 الى ما كتبها بركوة السنين الماضية ولا يجب ايضا في دور لا يمكن التوقف  
 على قوله تام ولو تقديرا وكما كذا لا يلبس اثبات لا يستعمل واداب لا يربك  
 وعبد لا يستعمل وكنت العلم فيها وكذا في لم يوافق التجارة لانها انما  
 التقدير في قال في الهداية وعلى ما كتبها لا يلبس في النهاية الابل هي هنا  
 مقيدة لما ان لم يكن من اهلها وليست هي للتجارة لا يجب فيها الذكوة ايضا  
 وان كثرت لعدم النماء وانما يقيد ذكر الابل في حق مصرف الذكوة فانه اذا كانت  
 له كتب تاتي مائة درهم وهو يحتاج اليها للتدريس وبغيره بجزء من الذكوة  
 اليه واما اذا لم يحتاج اليها ومائة مائة درهم لا يجوز صرف الذكوة اليه والذكوة آلات  
 المحترقين وسبب وجوبها انها توجه الخطاب بعينه قوله في ان الذكوة وهو عقيب  
 حلال الحول عند من يقول ان وجهه فوري وفي آخره العبر عنه من يقول انه فوري  
 ويستأثر بانه شرط اي شرط وجوب اذ انما الحول ان اي قولان الحول بتمت  
 الحال كالمدرام والديار او السوم او نية التجارة اذا لم يوجد بهن الاشياء لم  
 يتوجه الخطاب فلا يملك بالركن وشرط اذ انما اي كونها مودة نية لانها مودة  
 فلا يصح بملكية مصادرة له اي لاداء بالحق المصدرة او مصادرة له لول ما وجب  
 فانه اذا غفل من النسيب قدر الواجب نأوا بالذكوة وقصد في الحق بملكية  
 سقطت ذكوة او قصد في كل عطف على نية فانه اذا قصد في كل عطف على  
 الواجب فيه فلا حاجة الى التعيين استعمال وان قصد في بعض سقط  
 ذكوة في عطفه وعنه الى يوسف لا واما وجوبها فعلى ما علمت

او في

اي يجب على التاجر ان جميع البع وقت الاداء ولهذا لا يضمن بملك النسيب  
 بعد التفرط وقيل في نية واجب على الفور لانه مقتضى الامر المطلق وهو قول  
 الكوفي فانه قال يملك بنية الذكوة بعد النسيب وروى عن محمد بن ابي الذكوة من  
 غير عذر لم يقبل منها وانه لا يبيع للتجارة ما اشتراه لها فوي خدمته ثم لا يبيع للتجارة  
 وان نواه اليها مادام لم يبيع منها اشتراى امته للتجارة فنواها اليه بطلت الذكوة  
 لانها البنية بالامسك للاستخدام وان نوى التجارة بعده لم يكن للتجارة حتى  
 يبيعها فيكون في غنها ركنه ان كان دراهم او دنانير لعدم اتصال البنية بالبيع لانه  
 لم يجر فلم يبرئ نية ولذا يبيعها في مقاييد البنية ولا يكون للبعث ما فيها الا  
 بالسوق ما ورث لا يكون للتجارة بالنية لان البنية لم تنصل بالمال لان المورث يبيعها  
 بعد ورثها بما صنفه ولهذا يرث البنين وان لم يمتصروا العمل حتى يعرف فيه  
 لا قرآن البنية بالعمل الا ان تهب والغنية كذا في غايه البيان وما حكم به  
 او مصة او كذا او خلع او صلح عن قود كان لها الى التجارة بالنية لا قرآنها  
 بول هو قبول العقد هذا كله الى يوسف واما عند في فلا يصح التجارة لانها لم تقارن  
 عليها وقيل ان في على العكس لانه في المال والظاهر كالمحل والبيع وقت الزم  
 واشكال كذا في الكافي الا ان يكون للتجارة كذا في الترمذي **باب في بيع النسيب**  
 جمع سائمة هي كنعانية بالزبي بكسر الكاف وبالفتح المقصد في كسر النية حتى  
 لو عطفها نصف النية لا يكون سائمة فلا تجب فيها الذكوة لغير الابل جنس  
 وفي كل جنس في جنس عشرين تحت جمع يجرى وهو المتولد بين الرجل والجد  
 سبعة من مائة النسيب في عراب جمع عراب سائمة على النقيض الا انما هو  
 النسيب رسول ابراهيم واما بين النسيبين عطف كذا الحكم في سائر النسيب الآتية وفيها  
 ان النسيب عشرين بنت محاسن هي التي طعن في النية سميت به لان انها  
 يكون عطفها اي حادلا باخرى عادة وفي ستم وثلثين بنت ابون وهي  
 التي طعن في النية سميت به لان انها تخرى ويكون ذات لبن غالبا  
 وفي ستم واربعين حقة هي التي طعن في الزاوية سميت به لانها في حق النسيب  
 الحول والركوب والشراب وفي احدى وستين جذوة هي التي طعن في النية  
 سميت به لغير في اسنانها بعوض ارباب الابل في ستم وسبعين بنتا لليون

استحقاقها الحول والركوب

النسيب اسم للحوامل من النوق على العفة

بين وليا قر

استحقاقها الحول والركوب



ابل	غنم
١	١٠
٢	٢٠
٣	٣٠
٤	٤٠
٥	٥٠
٦	٦٠
٧	٧٠
٨	٨٠
٩	٩٠
١٠	١٠٠
١١	١١٠
١٢	١٢٠
١٣	١٣٠
١٤	١٤٠
١٥	١٥٠
١٦	١٦٠
١٧	١٧٠
١٨	١٨٠
١٩	١٩٠
٢٠	٢٠٠
٢١	٢١٠
٢٢	٢٢٠
٢٣	٢٣٠
٢٤	٢٤٠
٢٥	٢٥٠
٢٦	٢٦٠
٢٧	٢٧٠
٢٨	٢٨٠
٢٩	٢٩٠
٣٠	٣٠٠
٣١	٣١٠
٣٢	٣٢٠
٣٣	٣٣٠
٣٤	٣٤٠
٣٥	٣٥٠
٣٦	٣٦٠
٣٧	٣٧٠
٣٨	٣٨٠
٣٩	٣٩٠
٤٠	٤٠٠
٤١	٤١٠
٤٢	٤٢٠
٤٣	٤٣٠
٤٤	٤٤٠
٤٥	٤٥٠
٤٦	٤٦٠
٤٧	٤٧٠
٤٨	٤٨٠
٤٩	٤٩٠
٥٠	٥٠٠
٥١	٥١٠
٥٢	٥٢٠
٥٣	٥٣٠
٥٤	٥٤٠
٥٥	٥٥٠
٥٦	٥٦٠
٥٧	٥٧٠
٥٨	٥٨٠
٥٩	٥٩٠
٦٠	٦٠٠
٦١	٦١٠
٦٢	٦٢٠
٦٣	٦٣٠
٦٤	٦٤٠
٦٥	٦٥٠
٦٦	٦٦٠
٦٧	٦٧٠
٦٨	٦٨٠
٦٩	٦٩٠
٧٠	٧٠٠
٧١	٧١٠
٧٢	٧٢٠
٧٣	٧٣٠
٧٤	٧٤٠
٧٥	٧٥٠
٧٦	٧٦٠
٧٧	٧٧٠
٧٨	٧٨٠
٧٩	٧٩٠
٨٠	٨٠٠
٨١	٨١٠
٨٢	٨٢٠
٨٣	٨٣٠
٨٤	٨٤٠
٨٥	٨٥٠
٨٦	٨٦٠
٨٧	٨٧٠
٨٨	٨٨٠
٨٩	٨٩٠
٩٠	٩٠٠
٩١	٩١٠
٩٢	٩٢٠
٩٣	٩٣٠
٩٤	٩٤٠
٩٥	٩٥٠
٩٦	٩٦٠
٩٧	٩٧٠
٩٨	٩٨٠
٩٩	٩٩٠
١٠٠	١٠٠٠

غنم البقر  
١٢٥ بنت مخاض وحقان  
١٥٠ ثلث حقايق  
١٥٥ شاة حقايق  
١٧٥ بنت مخاض حقايق  
١٨٦ بنت لبون حقايق  
١٩٦ اربع حقايق الى ما بين  
ثم تساقط الفضة ابد

نصاب الغنم

نصاب الخيل

وفي احدى وتسعين حقان الى مائة وعشرين ثم تساقط الفضة في كل  
خمس شاة بالحقين وفي مائة وحمل اربعين بنت مخاض وحقان وفي  
مائة وخمسين ثلاث حقايق ثم تساقط الفضة في كل خمس شاة ثلاث حقايق  
وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ستين بنت لبون وفي مائة وست  
وتسعين اربع حقايق الى ما بين ثم تساقط الفضة ابد كما في الخمسين البقرة  
الماز والحقين في كل خمس حقة قبض بذلك اربعة اعراس كالمائة  
الاول اذ ليس فيه ايجاب بنت لبون ولا ايجاب اربع حقايق لعدم ايجابها  
لانها لا تاراء خمس وعشرون على المائة والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة  
واربعين فهو نصاب بنت المخاض مع الحقين فلما زاد عليها خمس واربعة  
مائة وخمسين وجب ثلاث حقايق واربعة البقر والحقين مع بنتها لان  
حكمها واحد حتى قالوا ان البقر بنتا ولها ثلثون وليس فيها اربعة حقايق وفيها  
شاة وهو ما لم يحل لول او يبيد من اثنائه وفي اربعين من هو مائة على  
الاولان او منتهى اثنائه وما بين الضامين مخوف وفي اربعة على الاربعين  
لا يكون على اربعة حقايق لستين حقة الواحدة الزائدة ربع عشر سنة وفي الشاة  
نصف عشر سنة وفي رواية الاصل لان العنق بنت نصاب بخلاف القيس  
ولا نص فيها وفيها نصف مائة النكاح في ستين يتبعان ثم في كل مائة  
شاة وفي كل اربعين سنة ففي سبعين شاة وسنة وفي ثمانين مستان  
في تسعين ثلث ابعده ثم في مائة يتبعان وسنة وفي مائة وعشرة شاة ومستان  
وفي مائة وعشرين اربع ابعده او ثلث مستان هكذا الى اخر الزيادة ونصاب الفضة  
او سبعة اربعون وفيها شاة وفي مائة واحدة وفي مائة وستين ثمان وفي مائة  
واحدة ثلث مائة كذا في اربعين في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه  
وعليه لعنة المجرمين وفي اربع مائة اربعين في كل مائة ولو اخذ فيها السبي  
وهو ما لم يسنه لا للرجوع وهو ما لم يسنه لان الواجب هو الوسط  
فهو من الصغار ونصاب الخيل حقة وقيل ثلث قال صاحب من الفاء والى  
في فوائده الفاء والى قال ابو جعفر الطوسي نصابها حقة فاذا كان اقل  
حقة لا تجب قال ابو احمد العيني نصابها ثلث فاذا كان اقل منها لا تجب

في كتابه

لا تجب وفي كل خمس من الابل اختلط براكه وبنار او ربع عشر قيمته فضا قال  
صاحب المحرر في شرحه هذه الخيل مختلطة بالافراس والابل حقة كل  
فارس اربعة ايام ودرهم وقيمة اربعة ايام ودرهم فكل من كل مائة درهم  
حقة ودرهم فاما الافراس التي تنفخت قيمتها فانها تقوم لادوية الخيل منفردة  
لانها لا تنافس الا فراسها في رواية لانها باقية في الفرس لا تنافس ويجب فيها في رواية  
اخرى لانها تنافس بالحق المستعار بخلاف الذكر لا تنافس في حوامل على التي اعترض  
لحل النكاح وهو اقل على التي اعترضت للحمل كناية الارض فانها في الحل  
الاصلي ولو طوخت بفتح العين على التي تعطي الحلف فلا يكون سائما ولا نفيل  
وغير ذلك للتي اقرت بقوله لم ينزل على فيها شيئا والمعادير بنت سائما بخلاف  
التي كانت التجارة لقوله لم ينزل على فيها شيئا والمعادير بنت سائما بخلاف  
فاذا كانت التجارة لان الذكوة في متعلقها بالابن كذا في اموال التجارة ولا يحل  
وخصل في كل الانبعا في صورة المسئلة نوع اسكال لان الذكوة لا تجب بلا حقة  
الحول وبعد الحول لم يوج اسم الحول والفصيل والحمل فقبل في صورة رجل اشترى  
حقة وعشرين من الفرس او اثنين من الجاهل او اربعين من الجاهل او ذهب  
له ذلك بل ينفق عليه الحول او لا فحقة قول الي حنف ومحمد لا ينفق وحنيفة  
حتى لو حال الحول عليها من حين ملكها وجبت الذكوة وقيل اذا كان له نصاب سائما  
فنفق عليها سنة اشهر فانه اذ لم يملكها لم يملك الذكوة وقيل لا ولا ينفق  
لا ينفق وعنده الباقي يبقى ولا في مال البنت المتخلفه على المرأة ما على الرجل من مهر لان  
المهر قد جرى وعلى نصف ما يؤخذ من المهر ويؤخذ من نكاح المهر لا ينفق  
جاء في القبر في الذكوة وكفارة طهر لا ينفق ولا في العنق والذكوة على الذكوة  
مكان المنصوص عليه في الصور للذكوة جائز لا على ان القيمة بدل من الواجب لان  
المعبر الى البدل انما يؤخذ من الاصل والقيمة بدل من وجوب المنصوص عليه في  
ملكه جائز لكان الواجب عندنا احدى ما في العين او القيمة وتحقق هذا المقام في القول  
لا يؤخذ الا الاوسط رعاية للجاهلين بلا جبر الحاقا اذا امتنع عن اداء الذكوة لا يؤخذها  
كرها لانها عبادة فلا تؤخذ الا بالا اختيار وعنده الشافعية لا يؤخذها كرها لانها  
حق الفقير فصار كرهه وجب الجعده على العبد لانه تركه الى لومات من الذكوة

في شرح المحرر  
والجاء في جمع جمل  
وشهد به الجهم وهو ولد الفهم  
غيره  
على بقى حول الاصل على الاولاد



لا يؤخذ من تركه الا ان يتجرى في تركه الثلث ويخرج يؤخذ من تركه لم يؤخذ  
 سبعة واجب السن معروف سبعة ما صاها ذلك ان يكون في اليد والى  
 دون الا ان لا تاتى تعرفه سن وضع المال لا في سعة الفضل او في  
وذلك الفضل او في سعة القيمة قال في الهداية اخذ المصنف والى على هذا  
او اخذوها اخذ الفضل وقال في النهاية في ما يترك في الكتاب يدل على  
ان الجار للمصنف وهو الذي يأخذ المصنفات ولكن الصواب ان الجار  
رفعا على الواجب الرفوع انما يتحقق بخلافه اذا اراد ان يسمع يتفرق  
عليه الظاهر من حال السداد في ما هو ارفع من حال الفقير ولو افق كلام  
الكافي في هذا قلت دفع مكان اخذ المستفاد انما هو من جنس النقص  
اليه يعني ان كان له نصيب فما استفاد في انشاء الحال من جنس النقص  
فكان به من كان له ما شاء في اول الحال وقد حصل في سطره ما ذكره  
تفسير المائتين في ما يتبين ويظهر زكوة الكل والدعوة في النصاب لا العفو عنه  
اي جف وبليوسف فانه اذا ملك ما شاءة قالوا واجب عليه جهوشة  
انما هو في اربعين لا بالجمع حتى لو هلك ستم بعد الحال قالوا واجب على حاله  
وعنده وزر في سطر بقدره وهلك اي النصاب بعد الحال يسقط الواجب  
وهلك البعض حصته ويصرف الهلاك الى العفو او لا فان لم ياوز الهلاك  
العفو فالواجب على حاله كما اذا ملك بعد الحال عشرين من ستمين سنة او  
واحد من ستمين من ابل جيب يبيع وجوب سنة ثم للنصاب عليه يعني ان  
جاوز الهلاك العفو صرف الى نصاب يملكه كما اذا هلك ختم عشرين من اربعين  
قالا يؤخذ من تركه العفو ثم اخذوا الى النصاب الذي عليه وهو ما بين ختم عشرين  
الى ستين فيمكن حتى يجب بنت محض ولا نقول الهلاك يفرق في النصاب  
والعفو حتى نقول الواجب في اربعين بنت لبون وقد هلك ختم عشرين  
من اربعين وبقى ختم وعشرون فيجب نصف لان العشرين نصف الاربعين  
والختم ثمانين بنت لبون ولا نقول ايضا ان الهلاك الذي جاوز العفو  
الى مجموع النصف حتى نقول يعرف اربعة الى العفو ثم يعرف اخذ عشر للمجموع  
سنة وتبين اني كان الواجب في ستة وثلاثين بنت لبون وقد هلك احد

ورق

بسطا  
 روي

و ثمن بنت لبون

احد عشر وبقى خمسة وعشرون قالوا واجب ثلثا بنت لبون وربع سعة  
 بنت لبون ثم وثم لانه ان يتجرى كالمهك من اربعين بغير عشرين فارتفع  
 تصرف الى العفو واحده على النصاب على العفو وحيث لانه نصاب يملكه النصاب  
 حتى ياتي اربع سنين وقس عليه اذا هلك ختم وعشرون او ثلثون او خمسة  
 وثلثون اخذ النصف زكوة السواك والعشر والحاج يعاد في الخارج ان لم يعرف  
 في حقه فان ولاية اخذ الخارج لا امام وكذا اخذ الزكوة في الاموال الظاهرة والمختر  
 الخارج وزكوة السواك وزكوة الاموال التجارية ما دامت تحت حماية العاشر فان اخذ  
 البعثة او سلاطين زمانا لم يخرج فلا عادة على المالك لان مصرف الخراج والحق  
 وهم مستعملون كما يكون الكفار فان اخذوا الزكوة المذكورة فان صرفوها الى  
 مصارفها الا ان ذكر ما فلا عادة عليهم ولا تغلبهم الا عادة الى مستعملين فيها منهم  
 ومن الله في نصب سلطان قالوا حط ما له صار ملكا له حتى يوجب عليه الزكوة  
 وهو رتبته كذا في الكافي على ذلك نصاب ستمين او النصاب جاز قد عرفت ان سبب  
 وجوب الزكوة المال السامي والحولان شرط لوجوب الاداء وقد عرفت في الاصل  
 ان السبب اذا وجد مع الاداء وان لم يجب فاداء وجب النصاب مع الاداء قبل  
 الحولان فاذا كان له نصاب واحد كانه درهم مثلا فادى ستمين جاز حتى اذا  
 ملك في كل منها نصيبا باخوته ما دى من قبله كذا اذا كان له نصاب واحد  
 فادى النصاب جاز حتى اذا ملك النصاب انشاء الحال فبعد ما تم الحال باخوته ما دى  
 لا يفيض موقوف غير متلف اي ان قدر من عليه الزكوة في الاداء حتى يملك النصاب  
 سقط عنه الزكوة ولا يفيض قدرها وقال الشافعي لا يسقط ويضمن ولو استهلك  
 بعض لان النصاب صار في حق الواجب حتى لو استهلك في غير النصاب  
 متعبا فيضمن **باب في النصاب** المرد بالمال غير السواك واللام فيه اشارته الى الزكوة  
 في قوله ثم اربع عشر اموالكم فان المراد بغير السواك اذ زكوة السواك غير  
 مقدرة برز النصاب الذهب عشرين مثقالا والفضة مائتا درهم  
 وزن سبعة اى يكون كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل والمثال عشرين  
 قيراطا والدرهم اربعة قيراطا والقيراط خمس شعيرات اعلم ان الدرهم قد كان  
 على خمسة عشر قيراطا ثم تغيرت اوزانهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة

باب في النصاب



سنة سابقين وعشرة على خمسة سابقين فافضة من كل ربع ثمانية عشر  
في الاخذ والاعطاء فقلت عشرة فقلت ثلث وثلث ستة اثنان وثلث  
خبر درهم وثلثان فالحل سبعة وان ثلث فالحل يكون احد او عشرة  
فقلت الحل سبعة والذات سبعة الدرهم وزن سبعة وفي مقرب كذا خبر  
وهو قوله الا ربع غير صحيح ولو حله فهو ما يتخير به من الذهب والفضة  
مطلقا اي سواء كان مباحا للاستعمال ولا عسرة ان فيه لا يجوز حتى  
الشرع وتمام الفضة للرجال لانه مباح الاستعمال فاسبب ثياب البذل ولما  
ما روي انه قال لا يكره في ايديها سواء كان من ذهب او من فضة وكذا  
لا يقال انما يكون بغيره وعرض بخلاف قيمة هو ما بعد عرض هو يكون  
الارباح مباح لا به كل كيل ولا وزن ولا يكون جوازا ولا عقارا كذا في الفصول  
واما العرض فمقتضى مصلح الدنيا وتداول جميع الاموال فلا وجه له بل هو مباح  
مطلقا للذهب والفضة نصيب من احد هما اي الذهب والفضة قال الربيع قوله  
بأن العرض ليس بجزء على خلاف قوله انما هو في الارض خارج ونوى التجارة لم  
يكن للتجارة لان الخارج واجب فيها وكذا لو اشترى الارض عشر وزرعها او اشترى  
بها للتجارة وذرعه فانه يجب فيه العشر ولا يجب فيه الزكاة لانها لا يجتمعان اقول  
هذا الكلام منه في غارة الاستبعاد اما اقول فقلت ان الارض غير الموصوف  
لانها من العقار وهي غير يقابل العقار وانما ثانيا فلان عدم وجوب الزكاة في  
البذر انما حدث بعد الزرع وذلك لا يضر لان نية الخدم اذا اسقط وجوب  
الزكاة في العدة المشتري للتجارة كما في طلاق يسقط التعريف الاول من اليقين  
اول مقتضى بالانفع للفقير ربع عشر اي ان كان التوفيق بالدرهم النفع للفقير  
عرض التجارة بها وان كان بالدينار النفع قوم بها ثم في كل خمس را على النصف  
ربع عشر جاب فان الزكاة في الكسور لا يجب عندنا الا اذا بلغ خمس النصاب  
فاذا اراد على مائة درهم اربعون درهما في الزكاة درهم وفي ثمانين درهما  
ولا اشياء في الاقل ما علب خالصه فالحل في حكم الخالص جابا او فضة وما  
غلب غشيه يقيم لانه في حكم العوض واختلف في المسألة بين اركان  
الغش والفضة سواء ذكر ابو نصر انه يجب فيه الزكاة احتيالا وقيل لا يجب وقيل

في ثوبه

الفضة

وقيل يجب درهما ونصف ونصف النصاب اثنان والحل هو لان الحل لا ينفذ  
الا على النصاب ولا يجب الزكاة الا في النصاب فلابد من في البداية والنهاية  
ولا عسرة لانهما اذا قلنا يبقى الحال حولا على حال لكن لانه من بعدا من  
النصاب فيتم المستفاد منه لان ذلك الكيل بطلان النصاب الحول اذا لا يمكن اعتبار  
بما مال بغير قيمة العوض من المكيين بعد اذا ملك مائة درهم او عشرة دنانير  
وملك عرضا قيمته مائة درهم او عشرة دنانير وجب عليه الزكاة لان الكيل الحاقا  
وان خلف جزء الاعداد اذا اثنان للتجارة وفضة والروغن جعلت بغير الزكاة  
الى الفضة قيمته اربعة اجزاء كونهما اجزاء واحدة لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير  
فيمتد مائة درهم يجب عليه لا عندهما ولو ملك مائة درهم وعشرة دنانير او  
مائة وخمسين درهما وخمسة دنانير او خمسة وعشرين درهما بغير اجزاء  
ولا يلزم الا خلاف منه كمال الاجزاء لان قيمة احد هاتين انقصت بزيادة  
الاخرى يمكن تكميل ما انتقص قيمته ما زاد فيجب الزكاة بخلاف ما يظهر خلاف  
حال نقصان الاجزاء **باب النقصان** هو من نسب الى النقصان على الطريق فافضة  
صدقة التجار لئلا يمتنع من الصدقة وكذا باخذها من الاموال الظاهرة باخذها من  
ان لم تكن لربح التجار كما سبقت منه في البين من قال لم يمتد الحول الى صدق العاصر  
من غير تمام الحول وقلت او قال على ان ما ادبت له عاشر آخر ان كان على امر  
آخر في ملك الشئ فله ان يرضى الامانة موضعها وان لم يكن لم يرضى وكذا به  
بقية كذا اي يرضى بالبين قوله ادبت الى فقير الا في السوايم لان حلا الاخذ منها  
للسلطان كن عليه الجزية او الخراج اذا صرفها الى الفقراء بنصف وكس او مئتين  
بالفقراء او في كل رجل من الفقراء درهم فقرة الوارث بنصف البهم جاب لا يجوز كذا  
في شرح المسألة لاج الزكاة الاموال الباطنة بعد الاخراج كالتجارة فمقتضى  
قال اما ادبت زكوة ما بعد ما اخر جهتها من المدينة لم يرضى لانها بالاجام المحقق  
بالاحوال الظاهرة فكان الاخذ منها الى الامام فيما صدق المسلم صدق الدين لان  
ما يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ منها والحق متى وجب تصغيره لا يتبدل شئ منه فيها  
واراد التصفيف كافي التصفيف على بنى ثعلب لانه قد ادبت الى فقير كان  
ما يرضى من الذي جزية فيها لم يرضى اذا ادبت بها انما لان فقرا اهل المدينة

قال في ادبها



ليسوا بمصارف لند الحى وليس لولاية العرف المستحق وهو مصالح المسلمين  
كذا قال الربيع ولا بد من هذا الاستثناء والمتمون خالية عن الحلية الى لا  
يصح في الحلية في سنة من ذلك ام والله الى جارية يقول الامام والى  
فبعضه الى ان كونه جارية لا ينافى الاستتلاف واذا ربه بنسب من في يده صحيح  
كلها باقية الولد يؤخذ من ربه العمة ومن الذي ينفق والولادة العمة بهذا المعنى  
رضي الله تعالى عنه ان ينفق على ابنته فاما لم يعلم ما عاده الى اهل الحرب  
وان علم اخذ منه لو كان ما اخذوا من اعدائهم وان لم يعلم الى ما لا ينفق الا لو اخذ  
منه شيئا الى الحرب ان ينفقوا من اعدائهم لا يستحقون اعطاه ولا ان اصاب منهم بالقتال  
اي اخذ من الحرب العمة في تاج المصارف العشرة شدة ثم من قبل الحول ان لم يعلم  
داره لم يعلم لان الاخذ في كل مرة استتصال المال وحق الاخذ في كل مرة  
ان جاء من داره لا يرجع بامان جديد والى اخذ بعده لا ينفق الا استتصال  
بعضه الى اخذ العمة من قبلها لا الحزب اذا مر بها في كل مرة في ذوات  
العمة كما حكم العيين والحزب منها ينفق في ذوات الامثال والحزب منها لا ينفق في  
مال من لا يكون ربه العمة واما العمة لا ينفق في مال من لا يكون ربه العمة  
ومصارفها اي اذا مر المصارف بها لم ينفق في مال من لا يكون ربه العمة  
تأذون في كل مرة لا يؤخذ منه شيئا والا فليس لمولاه فلو لم يؤخذ منه والا فلو  
وشي ان اخذ العمة في ارج بعضه اذا مر على عاتق البعثة فعمدة ثم مر على عاتق البعثة  
بؤخذ منه شيئا لان التقدير حيث مر بهم بخلاف ما اذا غلبوا على بلاد فافقدوا  
الذخيرة وغير ما حيث لا يؤخذ منهم شيئا اذا ظهر عليهم الامام لان التقدير  
من الامام **باب** هو ما كانت الارض مطلقا اي لو كانت حلقه  
او بد من العباد والمعدن خلقه والكثير من جود جود نفع وهو الذهب  
والفضة وحديد وكسرة كالحصن والنجاس وكسرة في ارض خارج او غيره  
سبابة بيانها وباقيها لا يملكها اي الارض ان ملكك والا اي وان لم يملك  
فلو وجد ولا ينفق في المعدن ان وجد في داره وفي ارضه واما ان لا  
ياقوت وزمرد وخرم ووجدت في جبل فلو لم يملك لا جود في الجود لا ينفق في جميع  
الجواهر والعقود من التجارة الا ان يكون وفي الجاهلية فنفق في الجود

وان اصاب في الشاة في يده ان لا يارب في يده  
بالمال عشرين

بالمال عشرين

بشرط في الكثرة ان لا ينفق في غيره كذا قال الربيع ولا ينفق في غيره كذا اجمع  
بشرط من الجود في الذهب والفضة بان كان كذا في قول الجود كذا في قول الربيع  
كالكتاب عليه السلام الشاة كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
كالكتاب عليه السلام كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
لو جاء ولا ينفق في المال ان ملكك ارضه والا اي ان لم يملك كذا في قوله كذا في قوله كذا  
فلو وجد كذا كان او عمة او مسنة او ذبا صغيرا كان او كبيرا غنيا او فقيرا لانهم  
من اهل العمة غير الحرب المستأمن فان الواجب ان كان جارية مستأمنة يستحق  
منها ما عاده الا ان ينفق في المعاداة بالمال من الامام على شرط كل الشرط  
وان خلا عنها اي العمة في كل طرفة جارية لان اكثر غلبا من الكثرة قيل  
في زمانها هو كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
في صحراء الحرب فلو لا جود سواد دخل بامان او لا وانما كان له يسيرة  
على مال مناع وانما الجود لانه اخذته متلفضا غير جارية له ولا على جارية  
مستأمنة الى اهل الكثرة في غلبه وظفره على كثرتهم في جود ان وجد اي الركاز  
مستأمن في ارض ملكه لا اهل الحرب ردة الى ما كان اخذ من الفرو والخيالة ولو  
لم يرد واخرج منها الى دار الاسلام ملكه ملكا غير طيب كالمملوك بشرط  
او وجد الركاز في ارض ملكه من دار الحرب غير اي غير المستأمن لم يرد ولا  
خمس لان اخذته متلفضا كذا في غاية البيان وجد ما عاده في ارضه غير ملكه  
جود وباقي الواجب قال في الوقاية وان وجد ركاز ما عاده في ارضه غير ملكه  
خمس وباقي الواجب ان مراده نقل مستأمنة ذكرت في الهداية في اخر الباب  
بقوله مناع وجد ركازا فهو الذي وجده وجب الجود في كل من عبادته لا في عده  
ذلك لان الظاهر ان لفظه وجد على صفة الجود لفظا على وصفيته راجع الى المستأمن  
بدليل السابق والسابق والغير منها راجع الى دار الحرب فالجود ان وجد المستأمن  
ركازا مستأمن في ارض من دار الحرب غير ملكه خمس وباقي الواجب وجده غير ملكه  
غير مستأمن لعمارة الهداية غير مستأمن في نفسه اما الاول فظاهر واما الثاني فلما  
من شرائع الهداية وغيرهم ان المستأمن في الجود في معنى الغني وهو  
فما كان في يده الحرب ووقع في ايدي المسلمين باجاف الجود والركاب

بالا ذنبا  
يقتبره

على العدة







بل يجب ان يكون على البناء المقبول وبصورة السلسلة في العبد بين  
اشئين اعتق احد هما نصيبه وهو مسمى بانه التعليل وكان كونه  
اعتق مبنيا لتعليل صحيح في نفسه وان لم يصح التعليل وكان كونه  
قد اعتق بعضه على الصورة المذكورة في غاية الحقاك كما لا يخفى ذكرت المسئلة الاولى  
في المقبول و دليلها في الشرح غير ما ذكر في الهداية والثانية عبارة تدل على ظاهر اعط  
الذكوة و دليلها مثل المذكورة في الهداية وعلى قوله ذلك لان التعليل اقول اولاه  
و طلق لانه بعد غنينا قال ابنه بخلاف الكبير ان كان نفقة على كذا امراته  
لا تها ان كانت فقيرة لا نفقة تحتها يسار الزوج و بعدة النفقة لا نصيب موصوف  
وبى باسم و هم ان عباس و على و جعفر و عيسى و الحارث بن عبد المطلب  
لغوا عنه باي اسم ان استعاضوا حرم عليهم غارة اموال الناس او سخر  
و هو الله انى يحقق فيه ما شئ لم يقر ان مولا القوم منهم وان جاز التطوعات  
من الصدقة و الاوقف لهم ان يجه باسم و هو الله انى استعاضوا حرم عليهم غارة اموال الناس او سخر  
فيها ولا تدعى لقوله عم لسأد رخصة ما ورد في التفسير في المسئلة وان  
جاز غير ما ادى صدقة غير الذكوة له الى التمسك وكذا العشرة والحاج لا يجوز دفع  
بخر الى نظير انه تصرف قطره كونه عبده او مكاتبه يعبد ما لانه بالوف  
الى عبده لم يحذف عن ملكه التملك ركن و له في كتب كتابته حتى علم بتم  
الملك و لو نطق غناه او كونه او انه ابوه او ابنه او ما شئ لا يصح لان  
الوقوف على هذه الاشياء بالاجتهاد لا القطع فينبغي الامر على ما يقع عنه  
كما اذا استبنت على القيد ولو امر بالعادة ككان تجرد فيها الضابطات  
فيه وفي قوله خزانة الى انه اذا دفع بلاية و اخطا ولا يجزى و كره الاعطاء  
الى جاز اعطاء ما له درهم نصا عدا مع الكراهية لان الاداء الى الفقير  
لان الذكوة انما يتم بالملك ضرورة كذا تفرقة القرب الفقه من كتب عليه  
بخاسة و نقلها الى بلد آخر لان فيه ثوبت من الطور غير قريب و احوط بعض  
لا يكره اذا نقلها الى قريبه او الى قوم من اهل بيته لا يكره من الصدقة او  
زيادة دفع الحاضر ولو نقل الى غيرهم جاز وان كره لان المصروف مطلق القبول  
و ذهب قوم من غير من سؤال لوم ولا يسأل من لم يقر لوم **الفقرة** الى صدقة

المطبخ المحلى مع قشور الفواكه  
البرون والاراولان واما الكسكس  
اصاولة اخرى

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

صدقة الفطر يجب على حر مسلم ولو سفلر ان تصاب الذكوة فاصلا عن حاجته  
الاصيلة والتمتع وقدم بيان به اي به الغائب يحرم الصدقة وقد سبق  
لفظ متعلق بقولنا في طفل الفقير فلا يجب عليه لولده الكبير وقطع الغنى بل  
من يارو مملوك الخادم احترار عن عبده واماره للتجارة فانها لا يجب عليه لانه  
ولو كان عدوا او ام ولد او كافرا او زوجة عطف على نفسه وعنده التاكيد ان  
بعد عوده اي اذا كان العبد ابقا وقت الفطرة لا يجب الا اذا اداها ما ابقا  
فاذا عاد ولو دعي لما مضى ولما كانت لعدم الولاية ولا يجب عليه اي المكاتب لنفسه  
لفقره لان ما في يده لولاه ولا للملك مشترك بين اثنين على احد بها القصور الولاية  
والمنة في حق كل منهما وكذا العبيد بين الاثنين عنه له حنفية وان بيع المملوك  
المشرك بين اثنين بخيار احدهما مضى يوم الفطر والجار ابقا فعلى  
من يبيعه لان الملك موقوف فانه لو رد يعود الى قديم ملك السابق ولو اقرضت  
الملك لاسرى من وقت العقد فينقض بائنه عليه من غير متعلق بقوله يجب  
او دقيق او سوي فإشارة الى ان المراد بالذوق والسويين ما يتخذ من البتة  
اما ذوق الشجر فكان له او ذبيب نصف صاع فاعلى يجب ومن ثم اوشعر  
منع ما في من صاع بسع الفار وربعين درهم فانها صاع العينة من منع  
وهو لاسن وعديس وانما قدر بها لقرية التفات بين جاراتها عظمى وصغرى  
وتحفظا واكتفاء بخلاف غيرهما من الجوب فان التفات فيها في غاية الكثرة  
ينطق بخر الفطر متعلق بالبيع فمن مات قبله الى قبل طوبى بخر الفطر ولولده  
بعده او اسلم لا يجب عليه لاشياء الرب بالنظر لكل منها وضع او اداء الفطرة  
لو قدم الاداء على وقت الوجوب لانه ادق بعد تفرق الرب وهو ان سبق  
اي عليه فاسد التجلي في الذكوة ولا فرق بين مرة واحدة او اقرضت وقدم  
يسقط فعليه اخراجه لان وجه القربة فيها معقول وهو ستة خلة الخبز وثلث  
تصدرة وقت الاداء فيها بخلاف الاصحى فانها القربة فيها اربعة ادم والحق  
قربة فيقتض على مورد النقص وتنب بمجمل المراد او اداء قبل الخروج الى المصلى  
لقولهم اغنواهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم فان قيل يات رتبة على ان  
الاولى اداء قبل الخروج الى المصلى ليس في الفقير من السوا او يحضر المصلى

روى يلم بمعونة علي المتصدق  
أبي حنيفة والفقير  
له تعقل











عن الصوم بخلاف غيره من الزمان اذ لو طشت بخلافه ثمان نوت الصوم ليلام حيث في  
 النهار وهي صائبة في معارجل والآكلية يكون صائبة وهي بخلافه او ما لم  
 او تسحر اي اكل السحر او اخطر في آخر النهار يطعن اليوم ليلام اي فصل بين التوضيحات  
 يظن الوقت ليلام والوقت طالع في الاول والسحر لم يرب في السنة فحقه فقط جزاء القول  
 وان اخطر خطا الى والاخر ان اي من تسحر ومن اخطر طعن اليوم ليلام ليلام  
 يومها كسافر اقام وحيض نفاء ظهرت وحيض افاق ومرض صح وبيته بلغ  
 وكذا اسم وكلمة يقضون الا الاخيرين يعني بياض وكذا اسم الاصل ان  
 من سافر على حاله لم يمسك كالمشهد المشهود برواية اللام في بعض اليوم  
 كذا في عاية البيان وانما يقض الاخير ان وان اخطر ان السبب في الصوم  
 هو الجواز من اليوم والا هليلة معدومة عنده بخلاف الصلوة والاسباب  
 فيها هو الجواز المقارن بالاداء او جوازها ليس مالم ينعى الطهارة والتجديد ذكر  
 الثالث بقوله وان جامع في اداء رمضان احراز من ضائه او جمع في احدى السنين  
 او اكل او شرب غدا او داء احراز على نحو التراب والحق لا يقيد لما ذكر من قوله  
 جامع الى هنا او اجتمع وظن انه فطره فاكله اقصه وكذا قوله وان جامع الى والا  
 وجبت الكفارة في صورة الاحتياط لان ف والصوم بوصول الشئ الى باطنه لقوله  
 الفطر ما وصل ولم يوجد الا اذا افشاء مغت بلف وصومه في الكفارة عليه لان التواضع  
 على الصوم الا انه بقوله المغت يغتفر في حقه وان كان سبب الحديث وهو  
 قوله اخطر في الصوم واعتد على ظلمه قال محمد لا يكره الكفارة لان قول الرسول  
 لا يكون الا في حرة من قول المغت وهو اذا صلي عذرا فقول الرسول اوله واما  
 الحديث فقد اوتوه بانهم تترها وحيثما بان آخر فقال يوم ذلك اي في حبس  
 ثواب صومها بالغيبة يد عليه انه يوم سوى بين الحاجم والحجم ولا خلاف في  
 انه لا يقض الصوم للحاجم كالحاكم وكفارة احتيازا رتبة وان يترفع فقوم  
 شعير من متين وان يخرج عنه فاطعام ستين مسكيتا اذعه اي غلبه وسبقه  
 في اطعام او ما او مرة وخرج لم يقض ملاء الف ولا لقوله من رزق الفقه  
 فليس عليه قضاء ومن استغنى عنه فاقض بستره في ملاء الف فاقطع  
 فان ملاء الف اي الف وعادة وهو اكر انه صائم لم يقض في الصحيح وهو قول محمد

في آخر النهار لو كان عليها قرا في النهار يترك الصوم  
 لانه لا اس كقضاء في الوقت يشبهها  
 وان كان خطا في نفسه في

عنه كذا في النهاية انه لم يوجد صورة الا فطار وهو الابلح ولا معنى اذ لا يتعدى  
 به عادة او عادة اخطر بالاجزاء لوجوده حال بعد الخروج في حق صورة  
 الا فطار وان لم يلاؤه لم يقض لاروبا وان عاده في الصحيح  
 فدمه عند كحة لوجود الصنع ولا يقض عند بله يوسف لعدم الخروج  
 وهو الصحيح ذكره الزيلعي استغناء بلاءه اخطر بالاجزاء لاروبا فلا يتا  
 فيه تفريق العود والا عادة لانه اخطر بالقي او اقل من بلاءه اخطر عند  
 كحة لا طلاق ماروبا فلا يتا على قول التوقيع المذكور ولا يقض في الصحيح  
 وهو قول يوسف لعدم الخروج ويتا التوقيع على قوله ولذا قال فان  
 عاد الفقه بغيره لم يقض لادراكه او عاده فخره روايان في رواية لا يقض لعدم  
 الخروج وفي اخرى يقض لكثرة الصنع وانما المصلحة في يقض عند كحة في صحيح  
 وعنده يوسف يقض اذا ملاء الفم بلاءه على الا خلاف في انتقاض الطهارة  
 او الجاهل بين اسانه مثل خمسة فقه ولا كفارة وفي الاقل لا اذا اخرج فاكل  
 اكل مثل سمية فطر الا اذا مضى بحيث تلاست كره دونق شي ومضى  
 بلا عذر اما كراهية الذوق فلا ترفع بلف وصومه وذكر بعضهم ان خروج  
 المرأة اذا كان يتنشق لثني لا يابس لثها قبلها فاكلها هذا في الفرض واما في الطهر  
 فلا كراهية اما كراهية المضغ فلا في ايضا من التوضيحات للاف وان كان اجدر  
 بان لم يجد المرأة من مضغ لثها الطعام ممن لا يصوم ولم يجد لثها ولا لثا جديا  
 فلا يابس به للصورة ولو كان المضغ علكا فان فيه ايضا ترفيضا ولا ت  
 يتهم بالا فطار فان كراه من يبيته اكله قيل هذا اذا كان مضغها اذا لا يقض  
 منه شي وان كان غير مضغ يقض لانه يفتت ويصل منه شئ الى جوف ذكره  
 القائل ان لم يالمن لا جهن الشارب والسواك ولو كان السواك عشا  
 وعند من فقه يكره عليه لانه يزل خلوف الف **فصل** حامل او مريض حيث  
 على نفسه او ولد ما ومرض خاف الزيادة والمسافر اخطر عانه ابر لقوله  
 حامل لما جاز الا فطار لوجه العذر وقضوا ما قدروا الى لزم عليهم  
 قضا صوم ايام مضت بعد ما اذكروا من ايام ذوال الحجة وقام  
 لزوم القضاء وجوبه للصحة بالا طعام عند فقه القضاء بلا كفارة لانه اخطار

الغصص  
 في صحيح







وان فرقتا في سواك فهو بعد من الكرامة والشبهة بالصالح كما في الحاشية نذر  
صوم شهر معين متتابعاً فاطربوا ما يستقبل الا اقل بالوصف لا في معين  
اي لو نذر صوم شهر بعينه واخطبوا ما لا يستقبل ويقضي حتى لا يقع في غير الوقت  
كذا في الكفاية لا يختص نذر غير معلوم بزمان ومكان ودرهم ودينار اما الزمان  
فان يقول متى على ان الصوم رجياً او اعتكف رجياً فاصام واعتكف شهر  
قبل او ذكر الصلوة على هذا الوجه جازعاً في النذر قال في زفر لا يجوز ولو قال متى  
على ان تصدق بكذا اعد اقتصد في اليوم جازعاً عندنا خلافه في زفر واما  
المكان فانه لو نذر ان يصلي او يعتكف او يصوم او تصدق بكذا ففعل في  
غيره جازعاً عندنا خلافه في زفر واما الدرهم والفقر فان يقول متى على ان  
اتصدق بدينار درهم او على ان الفقير ففعل في غيره او على غيره جازعاً  
عندنا خلافه في زفر بخلاف النذر المعلق يعني لو قال ان جاء فلان ففعل  
على ان اتصدق او الصوم او استقلى او اعتكف ففعل قبله لم يكره في الوقت ان  
النذر سبب في الحال والداخل تحت النذر ما هو قربة وهو اصل التقصير وهو التبعين  
فيصل التبعين في الزند التي بخلاف المعلق لان التعليل بمنه كونه سبباً فليكره  
التعليل قبله نذر صوم رجلاً ففعل في غيره وهو مريض لا يستطع ان يصوم  
الا بغير راحة وقصص كرمضان الى بول او بفصل  
هو لغة البعث والبرام على الراجح وشرعاً بكت رجل في صوم جازعاً واما  
في غيرها فيبتدأ في الاعتكاف وهو واجب في المنذور وسنة مؤكدة في الصوم  
الاخير من رمضان ومستمى فيما سواه الى العشر الاخير والصوم شرط للجمعة  
الاولى يعني الواجب لا الثالث يعني المستحب فاقول اي اقل الاعتكاف  
المستحب على عدم اشتراط الصوم وهو ظاهر الرواية عن الامام وخارجها  
ساقط وليس لما جده معين حتى لو دخل المسجد ولو في الاعتكاف لا يخرج  
منه حتى لان مبنى النفل على المسألة وقيل الصوم شرط فيه ايضا وهو  
رواية الحسن بن علي بن فضال يوم ففعل في غيره في اليوم بغيره لا يشرع  
فيه قصداً او اطلاقاً يخرج من المسجد الى جبهه لان كالبول الغالب لان  
لان الثابت بالضرورة بتقدير بقدرها وجمعة لانها اتم حاجات

باب الاعتكاف

حاجات فيسبح الخروج لا عليها ضرورة وقت الزوال ان كان معتكفاً فيسبح الحاج  
بحسب لو استظهر الى الشمس لا يفوت الخطية ومن بعد فطره فوفقاً بذكرها الى البعد  
يعني لا ينظره الى الشمس بل يخرج في وقت بكذا ان يصل الحامس ويصل كعبتين  
تحت المسجدين اربع ركعات سنة وبعد الجعة بركعتين بقدر ما يصلي السنن على  
الطريق الى اربع ركعات عند الجعة سنة عند الجعة ولا يركب اكثر من ركعتين لان  
التي في سنة واحدة في حق السنة لا تبايعه بقصص ولا حاجة بعد القول منها ولا  
يقف بكثرة الركعة ولو يوافقها ولد لان المفصلة الخروج من المسجد لا يركب  
فيه كذا لا يستلزم التزم الاعتكاف في مسجد واحد فلا ينبغي ان يتنزه في غيره  
كذا في الكفاية وان خرج من المسجد سوا ذلك المكان لان الخروج ينافي البعث  
واما في الشيء يتوهم قبله وكثيره كالكل في الصوم والحديث للطهارة وقال  
لا يفعله ما لم يخرج اكثر من نصف يوم وحقن ما كل وشرب ونوم وجماع وشراب فيه  
يفعل المعتكف من الافعال في المسجد دون غيره ولكن كره احتضار المسجدين فيه اذا  
لا ضرورة فيه والصمت لا يعم نهي عن صوم الصمت وسئل ابو حنيفة عن صوم  
الصمت فقال ان الصوم ولا يستعمل احد اقل الامام حميد بن عمار هذا اذا افلقت  
الصمت قرينة والا فلا يكره لقوله من صمت تجارواه بعد الدين بغير راحة  
والجواز في قوله من صمت في قوله لا يقول الله اجن يقيضه بعمومه ان لا يستعمل  
غير الصمت خارج المسجد الا يخرج فالتكلم بالمعتكف في المسجد ويطلق اي الاعتكاف  
الوطي في خرج في المسجد او خارجه ولو لم يزل لان البطلان في الاعتكاف بخلاف الصوم  
واما سبب لان حالة العاكفين مذكرة فلا يكره بالنسيان ويطلق في الوطى في  
غيره الى غير الفرج ان النزل لا ينافي في معنى الجماع حتى يفعله به الصوم وان لم  
ينزل لا يفعله كمالا يفعله الصوم كذا القبلة والشمس يعني انه ان انزل بها لم يطل  
اعتكافه لانها الصلوات في معنى الجماع والا فلا وان حرم الكمل للمعتكف يعني الوطى  
والقبلة والشمس لا انزال لانها من احوال الوطى نذر اعتكاف ايام لم يزل بها  
لان ذكر ايام على سبيل الجماع يتناول الليل يقال ما رايتك منذ ايام والمراء  
بها بها ولا اي متتابعة وان لم يشترط التسليم وفي نذر اعتكاف يومين  
لزم ببلية لان في الشيء معنى الجماع فيلزم احتياطاً في العبادة وضح في

لا يجوز

التي احسن



الصورتين بينة الشهر حرام لانه نوى الحقيقة نذر الحنكاف رمضان فصار  
 الى رمضان به وانه اي الحنكاف وجب قضاءه اي الحنكاف بصوم قضاءه  
 حتى لو تركه مطلقا لم يخرج عن العمد بالحنكاف في قضاءه هذا الصوم بقضاء  
 الاتصال بصوم الشهر كالحكم صرح به في الجامع الكبير واصول شمس لائمة وانما وجب  
 قضاءه بصوم مقصود لعوده شرط الحنكاف وهو الصوم بقوله يوم لا يحسن  
 الا بالصوم الى الكمال الاصل وهو ان يجب مستقلا مقصودا بالانذار للموجب  
 لا الحنكاف **كتاب** اخره لانه رابع العبادات الجامع بين العادة المالية  
 والبدنية هو لثمة القصد وشراذمه مكان مخصوص في زمان مخصوص لا يغير  
 مخصوص وسببه تفصيلها ان شاء الله تعالى فرض مرة لان قوله ولا على  
 الناس حج البيت لانتزاعه فان البنية عم بها الناس حجوا فقالوا الحج في كل  
 عام ام مرة واحدة فقال لا بل مرة واحدة ولان سبب وجوب البيت  
 كما تقرر في الاصول ولا تعدله بالفرض عند ابو يوسف وفي غيره عند غيره  
 وقت الحج في اصطلاح الاصوليين يسمى مكانا لان فيه جهة المعيارية والقرينة  
 فمن قال بالفرض لا يقول بان من اخره يكون فعلا قضاء ومن قال بالنية  
 لا يقول بان من اخره عن العام الاول لا يأنم اصلا كما اذا احو الصلوة عن  
 الوقت الاول بن حجة المعيارية راجع عند القائل بالفرض حتى ان من اخره  
 يصح وتره شهادة كمن اذا حج بالخرقة كان اذا لا قضاء وجهه الخ  
 راجع عند القائل بخلافه حتى اذا اداءه بعد العام الاول لا يأنم بالتأخير كمن لو  
 مات والراجح ان من الصلوة على من متعلق بقوله فرض من حنكاف حتى يصح  
 لذراة وراحلة فضلا اي زايه ان لا يند كالمسكن والحادوم اثبات البنية  
 والكتاب بخلافه ومن نفقه سعيه الى عودته مع امنه اليك لان لا استلزام  
 لا يثبت بؤونه وحرم او زوج لامرأة في ميرة سفر الحرم من لا يحل للحاج  
 على ان يبعد بقراية او رضيع او مصاهرة فلو احو حصة فبلغ او بعد  
 ففرضه لم يسقط فرضها لان احوامها انعقد لاداء النفس فلا يقرب  
 لاداء النفس ويجذب البنية بالبلغ احوامه للفرض قبل وفوه مقفلا للوجوب  
 عليه لا العتق حال جديده غير مسقط لان احوام البنية يمكن لانه

الحج

لانه لعدم الابدية واحرام الولد لازم فلا يمكن الخروج عن الشرع في غيره  
 وقوله الاحرام والوقوف وطواف الزبارة فاذا فات واحد منها بطل الحج  
 وجبت القضاء في العام القابل الاول شرط كالتجديد في الصلوة و  
 الباقين ركبان وعند ان فوته الاول ايضا ركبن وغرة الحنكاف تطهر فيها  
 احرم قبل سفر الحج جاز عندنا لا عند غيره واجب الوقوف بمزلفه وشي  
 جميعا ايضا سمي بالعام لان آدم لم اجتمع فيها مع حوا وازولف اليها اي  
 دناء السعي ورمي الحجر وطواف الصدر لانه في الحلق واذا ركبت شيئا منها  
 جازجه وعليه الدم وبغيرها سمن واداب وسبي تقصير الكحل في مواضعها  
 واستهه سؤال في ذوالقعدة بفتح القاف وكسرها وعشره في الحج فله يعني  
 اذا كان من شهر مكره الاحرام له اي الحج قبلها والعرة سنة وهي طواف  
 وسعي وجزت في كل سنة وكركعت يوم كوفه واربعة بعد كونها او قات  
 الحج وتوابعه مواقيت الاحرام اي مواضع التي لا يتجوزها الا ان لا  
 حرما ذو الحقيقة للندن وذات سوق للمواف ومجفة لث في وقرن في  
 المغرب بكون الراجح في الصحاح بفتحها للجنة منطقتين وتعلم للمسمى  
 اي لا يلزم للموضع وليس من اهل جازها وجاز تقديمه الى الاحرام  
 عليها اي المواقيت لا تأخير عنها المقاصد متعلق بقوله جازاه ودخل  
 مكة ولو حاجر الى الحج او العرة او الحجة اخوى قبة بقصد الدخول لانه لو  
 لم يقصد ذلك ليس عليه ان يحرم قال في النهاية اعلم ان البيت لما كان مخطئا  
 مشرفا جعل حصن وهو مكة وحجى وهو الحرم والحرم حرم وهو الموقوت  
 حتى لا يجوز لمن وصل اليها ان يتجاوز الا بالاحرام الا ان يكون القاصدين  
 داخل الميقات فله اي اذا كان من داخل الميقات وفارح مكة فالميقات  
 فله الحلق الذي بين المواقيت وبين الحرم ومن بكة لا يحرم والحرة الحلق  
 لان الحج في العرفات وهي في الحلق واحرام من الحرم والعرة في الحرم  
 فاحرامها من الحلق يحصل برفع سفر من اراد احوامه اي كونه محرمات  
 وعند احده وليس انما ردا وطاهر من تطيب وصلى شعفا وقال  
 المغيرة في القم ان ازيد الحج فيستره لي وتقبل منه ثم لم يبق بنو بل للحج

بعرفة صح

وبحوارطة وهو من جانب المشرق الى ابيال  
 من الجانب الذي في غزير صلا في الجانب الثالث  
 والى مكة كوضع احدى يدي في الرابع اربع وثلاثين  
 من جهات هذه السبعة



لا شريك لك ليك

وحي التليد ان يقول ليك وور بلفظ التليد والماء وكثير الاجابة مرة  
بعد اخرى وحسبها ان اقيم في طاعتك اقامة بعد اقامة من التليد بالكلية  
ولست بر اذ اقام وزنه ولم يفارق الله ليك ليك ان الحج والنحر لك  
والكل لا شريك لك ولا ينقص منها وان زاد جاز وعين من ان كان  
يقول ليك في الشراء والفضل الحسن ليك من غوبا ومهوبا اليك  
اذ البني ما يال او العرة او قلته بدنة لنقل التقليد ان يربط قلادة  
على عنق البدنة فيصير محرما كالنسيبة او بدنة تفر او جازا صيدا او حرة  
كالدماء الواحدة بسبب الجارية في الزنا المأخوذة وتعد معها الى البدنة  
بريد الحج حال عن ضمير توجده او بعضها ثم توجده والحقة او بعضها المتعة وتوجده  
بينه الاجرام وان لم يلحقها فقد احرمت جواز قوله واذ البني ما يال الى اصل  
ذلك ان السروعة في الحج لا يحصل في النسيبة لانها انما تخرج اذا صادقت  
فاذا صادقت التليد صححت وصار محرما واذا صادقت التقليد التوجده  
صار محرما لان اتصال البدنة بفعل هو من حصول الاجرام لان التقليد مع  
السروعة من افعال الحج قد اورد صاحب الوقاية قوله او قلته بدنة لنقل  
الحج في آخر الباب وليس ذلك موضوعا للماسب كالاخف ولو استمرها  
اي شئ سماها ليعلم انها هدى او جعلها الى التي الجبل على ظهرها او غيرها  
لغير متعة ولم يلحقها او قلته شاة لكي يكون محرما وبعين اي بعد الاجرام متعلق  
الوقت هو الجبل قال لا تملك احدكم بيعة الصيام الوقت الى ان تملك  
وقبل الكلام القاض لا زمن واحد فيحرم كالحج والفسق في بعض الناس  
وهي حرام مطلقا لكن الحرم في الاجرام اشده فليس الحرم في الصلوة  
والنظر بقراءة القرآن والجمال وهو امر ارفع الرفاء والخدم المتكاثرين  
وقتل صبيد البر لا يجر لوقولته وحرم عليكم صبيد البر ما دمت حراما  
والاشارة اليه والذلة عليه الاشارة بقتلته خصوصا والذلة عليه  
والطبيب وقلم الطوق وستر الوجه والراش وعمل رائحة وجبة في  
قبعة لان الذل طيبة عند الله خيفة فصار طيبا وعند الله يقتل  
العوام فيجبته وثمره الخائف تطهر في وجوب الدم فعند يجب لدم

مراد مع الرفقاء

فيجبته

الدم لا يطيء وعند هذا الصدق ويتفق قصصها الى الجيرة وخلق راسه و  
شعره ولبس قميص سراويل وقفا وعلامة وحقق ان لا يحج  
تغلب فيقطع اسفل من الكعب ونوبا صبيغ باله طيب الالبه زواله لا  
اي لا يتفق الاستحرام والاستقلال ببيت ومحل يفتح الميم الا في كل سنة  
والكعب الوجود الكعب وسقطه هيمان في وسطه يعني ان مع كونه حيفا لا  
بالسنة على حقه وكثير البنية برقع الصدق من صلبه او على شرفه او  
هبط وادنا اولي ركبا او اسحر واذ اذ حل بك بداء بالمسجد وحين راي البيت  
كبر ويا لم استقبل اليه كثيرا كمالا رافعا يدرك الصلوة واستلم الى بيتا ولا  
يسرع او بالقبلة او منى بالكف ان قد ربا ان اذ اي سلم يراجه واليمين  
ما في يده فيقبله وان يحضرها اي الاستلام والامساك استقباله كبر  
منهلا حامدا لله تعالى ومصليا على النبي وطاق الله ومضطجعا في  
جاءه اذ اذ تحت البطة اليمنى مقلبا طرفه على كتف اليسرى وراى الحيط  
وهو قطعت جدار في طرف المزاب من الحيط يحج الكعبة حتى يراه حطيم من البيت فانه  
كان في الاول من البيت واذ كان كذلك يطاق وراه حتى لو دخل الفجر لم يحج  
احتياطا لكن ان استقبل المصل الحيط وحده لم يحج لان فرضه التوجه بيت بئس كرامة  
خلد يا ذاكما بيت بحر الواد حيث طار خدعين بينه على الباب الى عين الطائف  
والطائف المستقبل يكون لعينه الى جانب الباب فينتبه من الحرج والاهل الى  
الجانب وما بين الجبل الى الباب هو المقترن سبعة اشواط اي سبع مرات متعقبا  
طاف رمل في السنة الا انه في قطع من الجبل الى الجبل رمل الله في شيعته الكنفين  
كالبارز فيجب بين المصنفين وذلك مع الاصطباع وكان سبب اظهار الجبل فيكون  
حين قالوا اخشعتم حتى يرب ثم لم يزل بعد زوال السبب في زمن الرسول عام وبعد  
ومضى في الباقي على هيئة وكما تراه اي الحج فعل ما ذكر من الاستلام وندب  
استلام الركبتين اليمنى وعن اذن سنة ولا يستلم غيرهما وحتم الطواف باستلام  
الحجر ثم حمله شقفا يجب بعد كل اسبوع عند اللقاء او غيره من المسجد وهو اي الطواف  
القدم وبسوط النجى اليها سنة للآفاق في عمادة استلم الى حرج صعد  
الصفا واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى على رسوله ورفع يديه وذات يمينه

دستة هجاء

انظرها في كل سنة

انقضاء اسم موضع من فنية في جوار المسجد شقفا لا  
باب في حرمه وهو الشرب باب الصفا في



ثم سئى نحو المردة ساعيا بين اليدين الا حضرن وصعد فيها اى المردة وقيل تعد  
على الصفا يفعل هكذا سباعيا بالصفة ويحكم بالمردة يعني ان السعي من الصفا الى  
المردة سوط من المردة الى الصفا سوط اخر فيكون بداية السعي من الصفا  
وختمه هو السعي على المردة وهذا هو الصحيح وفي رواية السعي من الصفا الى المردة  
ثم منها الى الصفا سوط واحد فيكون الختم على الصفا ثم سكن بكه حقا وما وافق  
باليست لغلاما وخطب الامام سابع ذي الحجة بعد الزوال وصلى الظهر ثم  
انقضى الخ لثلاث خطب احدها قبل يوم التروية بيوم وبها بين يعقوب في المناكح  
اى الخرج الى منى والصلاة بوفات والافاضة فاذا صلى بركعتين  
الشهر وهو عدة التروية سئى بذلك لانه يرون الا بركعتين في ذلك اليوم يخرج  
الى منى ومكث بها الى اخر عرفة ثم راح الى عرفات وكثما موقف الا بركعتين  
لما وردت في الحديث فبعد الزوال قبل الظهر خطب الامام خطبتين في منى الخطبة  
التي فيها ذكر يوم النحر فيها يذكروا الوقوف بوفات والمردة في ذى الحجة  
والنحر والخطبتين وطواف الزبارة ففصل باذان واقام في الظهر والعصر  
الظهر بطل الامام الاحكام الحج اى الاحكام الخاصة بالذبح والذكر الزبارة في الظهر  
منفردة وبجاءت هذه التسمية احسن من غيرها الوفاة كما ينبغي على اهل المدينة  
ثم الاحكام الحج اى لا يجوز الحج بين الظهر والعصر وقت بل لا يجوز العصر الا  
وقته ثم ذهب الى الموقف بعقل شين ووقف الامام على اذنة بركعتين  
جبل الرحمة مستقبلا وعاجدا وعلم المناكح ووقف الناس خلفه بركعتين  
مستقبين سبعين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين  
ونزل بعد جبل الرحمة وصلى العشاءين باذان واقامة منها جمع المغرب والعشاء  
في وقت العشاء وساعدا وساعدا في الطريق او عرفات فاما في مكة فاما اذا  
صلى المغرب وقت العشاء لا يجوز عليه الحنفية فيحج في الساعة فاما في مكة  
فحكم بوجوب الجواز لادراك الركعتين فليس في ذلك حال الا مثل ذلك وانما يجب  
فصل بركعتين الصلاة ففعلها في الوقت طارئة للفقهاء وصلى المغرب  
هو المكمل في اخر الليل ثم وقف بركعتين واهل بيته وصلى وعاجدا بركعتين  
بمكة فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين فركعتين

[illegible]

الحمد لله

$$A = \frac{1}{\sqrt{2}}$$

العقبة من على النواحي سبعة اى سبع حصيات خذها بالخالج رى الحصا  
بالاصبع وفى العقب هو ان يسبح طرف الابرهم على طرف السبابة فى الزمان  
وكبر بكل فصول باسم الله والله اكبر رعا لاسم الله وجزية الاصل  
حتى تبرد او حتى تسكر او حتى تغشوا او قطع تسميته باءاتها حتى ان  
وانا قال لان الله ما ياتي به المفرد قطع والكلام فى المفرد ثم قصر حلقه فصل  
وحل غير الثالث وطلب الامام كان فى السبع هذه هى الخطبة الثالثة يعلم بها  
النحو وهو خروج الكلام من منه وطواف الصدر ثم طواف الزيارة قد مر فى الحوز  
يوما من ايام النحر سبعة اى سبعة اشواط بلا رمل وسبع ان فعلها اى الرمل  
قبل ولا بينهما فان احره اى طواف الزيارة عنها اى ايام النحر وجب دم  
وسبيلين فى باب الجنائيات واول فقه اى وقت طواف الزيارة بعد  
طلوع فجر يوم النحر وهو اى الطواف فيه اى يوم النحر افضل به اى بالطواف  
حل ثلث ثم لفته ورى بخارج الثالث بعد ذال بان النحر يبدأ بحمل على سبعة  
ثم يابدين ثم بالعقبة سبعا سبعا وكبر بكل اى بكل حصاة زماها ووقف عند  
الاعتكاف والى عليه واهل كبر وتصل على النبي ثم بعد رى بصر رى فقط اى بعد  
الرى الاول والثاني والثالث ولا بعد يوم النحر واما حاجته راضا بدين ثم فدا  
لكل بعد كذلك ان مكث وهو اى مكث احب وان رى قبل اول فقه  
اى فى العدة جاز ولا النحر اى الحوز الى من قبل فخره اى اليوم الرابع لا بعد فدا  
ان وقفه حتى طلعت الفجر وجب عليه رى الجمار وجاز الرى رابعا وفى الايام  
اى ما على سبعة خفيف ثم ما عليه منيا افضل لا العقبة بالجر عطف على الايام  
وكره ان لا يبيت بينه ليلته الرى لان النجوم بات بها ولا يركن كان يوجب  
على ترك مقامها وكره ايضا تقدم فدا اى ما ساءه وحواله الى مكة واقامته  
بمنى الرى لانه يوجب شغل قلبه واذ ارجع الى مكة فليحلب اسم موضع  
يقال الاطير نزل الرسول ادم ثم حاف للصدر وهو واجب الا على اهل مكة  
سبعة اشواط بلا رمل وسبع ثم سرب من ذخرهم وقيل العقبة اى عند الكعبة  
صح ووضعه صدره وجهه على المنبر وهو ما بين الحجر والباب وثبت  
اى تشك بالاسرار اى اسرار الكعبة ساء واما حاجته او كفى فدا اى الكعبة

الذي صح

111

أَبِي وَقْفٍ



ورجع فمعه من الحجج ما كان في طواف القدوم لم يقف لمقات قبل  
 دخول مكة ولا شئ عليه تركه لانه من وقف بها اي بمقات ساق من وال  
 عرفه في صحيح يوم الحج او اجاز بانهم او انما او جعل انها اي تلك الا من عرفا  
 صح وقرئ لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف كذا الى صح ايضا لو ان يقف  
 عن مكة لانه لما عاقد بهم عقد الوقوف فقد استعان بكل منهم فيما يخص من باب  
 ينفذ والاحكام مقصود بهذه السفر فكان الاذن به ثابتا لانه فانه اذا ان  
 ان نابا ان حرم عند اذا الحج عليه او نام فاحرم عند صح به فاق كذا هذا  
 حتى اذا افاق او استيقظ والى بافعال الحج جاز فيصير الوقوف حرم ما عاقد  
 بالاصالة وعند بالنيابة ومن لم يقف فيها اي بمقات فاق في طواف القدوم  
 وكل من وقف من قابل اي عام بعد ذلك والمرة في جميع ما ذكره كالمسكن المستشف  
 وجهها لا راسها ولا ينجي جبر ولا يرسل ولا يمسك بين الميدين ولا يخلو ولا يفسد  
 تلبس الخيط ولا تقرب الحجر في الزحام وحيطها لا يمنع شكاية الطواف لانه في المسجد  
 ولا يجوز حوله للميدين وهو اي الخيط بعد ركبة اي الوقوف بمقات وطواف الزاوية  
 يسقط القدوم وهو طواف الولد البكر من بين من لا يلحق بالقدوم والهدى  
 من جملته ومن الغنم كاسية ان شاء الله تعالى **باب التمتع والقول** ان  
 يقف الاطراف في نحر السور بالركبة مع ما قال في اكثر وهو ان يقف بالزاوية  
 واليمن الميقات الى وقال الزبيدي استرطاطا لاهل من الميقات وقبعا فاق  
 واخرم بها جيرة اهلها وبعده ما خرج من بلد وقبل ان يصل الى الميقات جاز هذا  
 قارنا ولما اقدت منها من الميقات او قبله في استخرج او قبله كذا في الكفاية  
 ويقول بعد الصلاة يعني الرقعة التي يصل بها الاحرام اللهم لا اريد الحج والعمرة  
 فيسرها ولا يقبلها في طواف القدوم سبعة رمل للثنية الاولى وسبعة طوافين  
 بخلاف التمتع فيخرج اي يبداء بافعال الحج فيطوف طواف القدوم وسبع طوافين  
 في القدوم وكذا طوافان وسبع طوافين لهما بان طواف اربع عشرة طواف القدوم  
 وسبعة طواف القدوم لا يجزئ لهما وانما كره لانه اخر من الحج والعمرة قد تم طواف  
 القدوم وخرج للقراء بعد يوم النحر وان يخرج من الحج صام مكة او ما عرف  
 وسبعة بعد ايام التشرع اي من شاء اي سوا صام في مكة او غيرها وان كانت

من ذبيرة

بعد يوم النحر

والاستسقاء

ولم يستب

فاق التلبية تعين الله بالوقوف قبل العمرة بطلت وقبعت اي العمرة وجب  
 دم الرضخ وسقط اليه ان قد و التمتع عطف على قوله في قول من قبله  
 الحج بين الحج والعمرة في استخرج في سنة واحدة بل لا يتم بالعمرة ما صح  
 بينها فاق في الهداية التمتع الترفيع باداء التلبية في سفر واحد من غير ان  
 يتم بالهداية ما صحح وقال في غاية البيان فاق في حال صا وحال الهداية  
 لا يتم به معنى التمتع لان الترفيع باداء التلبية اذا حصل من غير التمام بالهداية  
 الى ما صحح لا يسمي تمتعا اذا كان احد هاتين غير اشهر من الآخر من  
 السنة الاخرى ولم يوجد التمام بالهداية ما صحح وايضا بكلام الامام اليه  
 بكر الرازي ثم قال فان لا بد من التلبية بان يقال التمتع هو الحج بين الحج  
 والعمرة في اشهر الحج في سنة واحدة من غير التمام بالهداية ما صحح و  
 اجاب عنه صاحب العناية بان ما ذكره المصنف هو تفسيره وانما كون الترفيع  
 في اشهر الحج من عام واحد فهو شرط وسنة كره اقول فيه بحث لان تفسير  
 اللفظ بحسب معناه الاصطلاحي لا يكون الا ترفيعا اسميا فيكون جامعاً  
 وماذا كان في موضع فاذا دخل فيه ما ليس من افراد الحدود لم يكن مانعاً  
 فلا يكون صحيحاً لهذا اخرجت بهذا العبارة فيجوز من الميقات حتى  
 الاستدراعية فيطوف لها فاطها التلبية اول طواف للعمرة وسبعة طوافين  
 او بقية فبعد ما حل منها الحرم من الحرم وتكون من المسجد ليس شرط بل في  
 يوم التروية وقبل اخلاص الحج كالمقدود كمن رمل في طواف الزيارة ورمى  
 بعده لانه اول طواف للحج فيلحق بالقدوم لانه قد سبق مرة وخرج وهو التلبية  
 ولم يقبض الاضحية عند وان يخرج من الحج صام كالقوله ان قد نبأ ما جاز في  
 عرفه فان اشهر الحج وقت الصوم التلبية لكن بعد تحقق السبب وهو  
 الاحرام وكذا الحال في القرآن لكن التأخير افضل وهو ان يصوم تلك الايام  
 متتابعة اخرى عرفت لان الصوم بان عن الهداية فيسحب تأخير وقت رجاء  
 ان يقف عند الاصل وان شاء التمتع ساق يديه احرام وساقه وهو من قبل  
 من قوله الا اذا كانت لتساق في يده وما قد بدت به وهو اول من يجليل  
 اي القاء الحجر على ظهره لان لا كراهة في القرآن حيث قال الله تعالى والهداية

المشك في يوم والسين وكسرت بعدة اي جك  
 جئنا بك كذا وكذا ويقال ايضا للوضع الذي ترفع فيه  
 وقد سمي الذي تحتك  
 والآخر فيها ولا بالاسم غنما  
 اذا كان السطاح في السور في الحج  
 احدهما حصل في السور في الحج  
 السنة في السور في الحج

اي ثلثة ايام فلك وسبعة  
 ايام فلك وسبعة ايام فلك  
 اذ اربع وجاز في التلبية  
 بعد اذ اربع اي العمرة واجبة  
 اي لا حرام صح صح

الى اخره







حاج

[illegible]

المعبر قامة











الحج عن الفيز والعمى

24



تقريباً في هذا اليوم

كفارت سترعت جوار الحيات فيسحق بها المان على الانقلاص بالارادة الزهراء وقد  
مع من النعمان في هذا اليوم الا جازين يوم النحر الى يوم النحر ومن غير ما سئل  
وتعين لهم كل من الهدايا لا فقير لصدقة اي لا يتعين فقير الحرم لصدقة قاطع الوقف  
ويبين يوم النحر لغير الاخرين وبغيرها من سائر ما تعين لهم لصدقة لصدقة قول  
ربط وبغير ما سئل بالما قبل من ان كل من سئل بالما قبل على ان يرضى بالما قبل  
والعبارة المحيطة بها انما هي ان كل من سئل بالما قبل لصدقة بطلان وقطاعه لم يعد  
اجزائهم ولا يركب الا ضرورية ولا يخلط بينه وبين ما قبله لصدقة بغيره في ما يرد  
ما عطف به تعين بها من غير ما قبله ولا يخلط بينه وبين ما قبله في غير ما قبله  
بذلك النفل ان عطف اي تربت الى الملك في الطريق وصنع فعل اي فعلها  
بها من ضرب به صفه من سائر ما قبله لصدقة بغيره في ما يرد  
لا تقبل لصدقة بغيره في ما قبله في ما قبله في ما قبله في ما قبله في ما قبله  
وتقول في يومه وشبهه يومه بغيره في ما قبله في ما قبله في ما قبله في ما قبله  
تقبل في يومه بغيره في ما قبله في ما قبله في ما قبله في ما قبله في ما قبله  
بنومان ومكان فلا يكون بعبادة واولها فصار كالو وقول يوم التوبة او في غير  
وفات وجد الاستحسان ان من سئل بالما قبل على النفل لان بغيره في ما قبله في ما قبله  
ولان الاصل من النفل ان من سئل بالما قبل على النفل لان بغيره في ما قبله في ما قبله  
فوجب ان يستفي بغيره الاستحسان بخلاف ما اذا وقول يوم التوبة فان التذكير  
يمكن في اليوم الثاني من ايام النحر في السنة الاولى في ما قبله في ما قبله في ما قبله  
فصل التكميل في روى الاولى فقط جاز لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة  
او روى الكل بالترتيب حسن لرعاية الترتيب المستحسن في روى ما قبله في ما قبله في ما قبله  
النفوس يعني او جوب على النفل ان من سئل بالما قبل على النفل لان بغيره في ما قبله في ما قبله  
الزيارة استمرى جارية احرمت بالاذن اي اذن من لا يباح له لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة  
لا يكون محتمل لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة  
اول من التحليل لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة  
وقوع الاضحية في ايامه وهي اسم لا يفسر بها ويحج على اضحية على اضحية على اضحية

في اليوم الثاني

في اليوم الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

من اضحية في هذا اليوم وسئل بالما قبل لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة  
باسم الله في السج اسم الحياض لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة  
سئل بالما قبل لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة  
صدقة الفطر سببها الوقت وهو ايام النحر وكنتها في ما قبله في ما قبله في ما قبله  
ومن سئل بالما قبل لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة  
الاعلى واحد لان الارض قربة واحدة وهي لا تجزى الا انما تركها بالشر وهو من كان  
جابر من ان قال خراسان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما قبله في ما قبله في ما قبله  
فقط على اصل القياس في ما قبله في ما قبله في ما قبله في ما قبله في ما قبله  
ان لم يكن لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة  
تجزى لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة  
قرب كذا في الكافي وهو واحد اشهر من سائر ما قبله في ما قبله في ما قبله في ما قبله  
الكل واحد لا يجزى استحسانا في القياس لا يجوز وهو قول لا يرد لصدقة لصدقة لصدقة  
يجزى بها وجد الاستحسان ان من سئل بالما قبل على النفل لان بغيره في ما قبله في ما قبله  
الحاج الى هذا وذهب كونه الى الاشتر كقول الشافعي لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة  
صورة الرجوع في التوبة وتفسيره في ما قبله في ما قبله في ما قبله في ما قبله في ما قبله  
او جده اي يكون في كل جانب شافعي في كل جانب او لا كما في كل جانب او يكون في كل جانب  
شافعي في كل جانب او يكون في كل جانب او لا كما في كل جانب او يكون في كل جانب  
يجزى لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة  
قول في ما قبله في ما قبله في ما قبله في ما قبله في ما قبله في ما قبله في ما قبله  
الوجه قول من من وجده في ما قبله في ما قبله في ما قبله في ما قبله في ما قبله في ما قبله  
ومن سئل بالما قبل لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة  
والكل هو التمسك فان التمسك لا يفسر الا بالما قبل لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة  
سئل على السبب في وقت ما قبله في ما قبله في ما قبله في ما قبله في ما قبله في ما قبله  
سائر الفطرة فان العبادة لا يجب الا بالما قبل لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة  
بصدقة الفطر لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة  
قربة خصة والاصل في العبادة لا يجب الا بالما قبل لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة لصدقة

فلا تروا ما



220

34

4

المشاعر

والنفس الشوق الى الحزن لا الى الفرح والعزاة الى ذات غير واحدة والعصاة بحسب  
الخلق في غفلة عما وجبوا لافعاله الشكر ومطاع به ما اورجها وما ذمها اكثر  
من ثلث اونها اعجزها او ايتها وقبل الثلث وقبل الربع وعندها انما النفس  
النفقة اذ اذات احد بعد استهارة البقرة للأنفوس وقار رشت لثمة الباقية  
اذ يكونا في كنفهم والنفوس ان لا تبع لانه يتبع بالانكاف فلا يكون العواكف الا  
على الميت وهذا المستحسن النافذة قد يقع على الميت كالتصدق بخلاف الاعتقاد لان  
في الزام الولاء على الميت والبقاء البقرة كجور من سببه لكن بشرط ان يكون قد كمل  
القوة وان اختلف جهتها كبقرة عن النخلة ومنه وقران فانها تجر عندنا لا في  
المقصود وهو القوة ولو كان احد بهم كذا او اقصاه لم لا يقع لان الكافر ليس له القوة  
وكذا قصد الانبياء وبما كل من لم يضره ولو كل عبدة من الانبياء والفقره وروايت  
حديث ولا يعطى الجور امرها للشركه وندب التصديق بثلثها لان الجرات ثلث  
الكل والادفار والاطعام وندب شركه اى ترك التصديق لدى عيال او سعة عليهم  
والنبي يده احسن ان احسن الامم عبدة وكره في كماله لانه قربة وهو ليس في  
ولواهم ففتح جاز له من اهل الذممة والقربة حصلت بآبائه ونسبه بغيره في القربة  
لا يفسد من اهلها ويصدق بغيره باوكله ان كره وفتح وروايت في  
بما لا يفسد كماله لا يفسد في القربة فان قيل في القربة او الجور اى ما يفسد به  
منه كالتصدق بخمسة لان القربة انقضت الى بدله على وفق كل شاة صار جرح  
بما عزم استخارنا والافضل لا يقع بل عزم ان ذبح شاة غيره بغيره وانه قد  
انها تيقن ببيع انفسها الاخرى حتى وجد على ان يبيعها باي عزم في ايام الخوف  
الكله من الجور من اهل الذممة لان لا تفتوت بغيره في ايام الخوف  
ان الجور من اهلها لان واذا غلب ما ذبح كل واحد من شاة من صاحبه ولا  
بغيره لانه لو ذبحه لكان له وان كانا كمالا لم على فليس كل صاحبه وان ذبحها  
كل من سئل ان يفسد صاحبه لان وكل من ذبحها لكان له وان كانا كمالا لم على فليس كل صاحبه  
بذلك البقرة لانه لا يفسد من الجور وصحت التخصيص في الغضب العودى وصحته ما وجد  
الصح في الاول لانه انما في الغضب ينبت من وقت الغضب وفي البقرة  
يصير صاحب البقرة الذبح كالاصحاب وشهد الرجل فيكون صاحب الذبح انما

الف نبيها صلح

لَقِينَتْهَا

والله اعلم بالصواب







لم يبق له لان البحر من قبله الا جبل الارام وقيل حل وهو رواية عن الحسن والشافعي  
 وقيل ان في اوارسل غطف على تركها حتى تكلم فاستجوه وهو مسلم فان جرحه  
 اي اغواه بالصباح فاشتهت او قد موافق لوجه وهو مسلم لا يرسل له شيء  
 لانه يغيب الشيء بوجه فاما كان في رأسه جرة فاصاب بجره ويحل او ينفذ  
 نفذ ذات جرة فاما لم لا يحتمل ان السهم قبلها بقدر ما حقه لو كانت  
 خفيفة بما حقه ليحل لتيقن الموت بالرمح او رمى صيد فوقع في ما لا يحتمل ان  
 ما لا يحتمل كما ورد في الحديث اوقع على سلم او جبل فتردى منه الى الارض  
 لانه المردية وان كان وقع ابداه على الارض لا يمنع الاخر عنه وكذا  
 لو وقع على السلم او الجبل او الفخة ان المردة او رجل مسلم كلبه فاعراه بالبحر  
 فاحد او اقبل الكلب فاعراه من فاحد الى اصله اذا اجتمع الارسل والاغوار  
 فاعراه للارسل فان كان من السلم حل وان كان من البحر حرم او اذاع الى اصل  
 ان اذاع الكلب غير ما رسل عليه لا يمنع التعليل بحيث يأخذ ما عساه وان ارسل  
 فقتل صيده ثم اكله كالورى سماه الى صيده فاحد اصحابه او كذا او رسل  
 على صيده كثير وسهم مرة واحدة بحيث يذبح ان بين سهمين واحدة وكذا لو قتل  
 صيده رمي فقطع عضونه لا يعضو لقوله عام ما بين من التي قويت وكذا لو قتل  
 ما قطع اللحم او الكرش من جرة الى قطعة قطعتين بحيث يكون الثلث في طرف  
 الرأس والثلثان في طرف العنق او قطع نصف رأسه او كثره او قطع عضوين  
 فان كل واحد ياكل اذ لا يمكن في هذه الصور صيد فوحى حيوة الذئب فله يتناول قوله  
 عام ما بين من التي قويت بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الرأس  
 والثلث في طرف العنق لا يمكن الحيوة في الثلثين فوحى حيوة الذئب وبخلاف ما اذا  
 قطع اقل من نصف الرأس لا يمكن للمذكور رمي صيده او ما احم فقطع الاخر  
 فان اخذ الاول اكل اخذ من جرة لا يمنع انه لو اكل ملك الاول وحرم به  
 الثاني وضمن الثاني لغيره حال كونه جرح وجابر في الاول والآدي والملك في الثاني  
 الاول فلا يملكه لانه صاده وحل لان كونه اضطرارية كما سيأتي ويصادق  
 يكون صيده ما ياكل ويصادق به لانه حميده بسبب الانتفاع بجلده او غيره او كثره

الاشاء فان كان سم  
وفاه صل وان لم يبعه لا رسال ووجد  
في مكتبي والاشاء فان كان سم

كانوا في عهد الربيعا اوشاة من لينة بجرحة فامة  
ليمن فيمنه في قصبا بالمر او الجرح شتى

برای

في سنة ١٢٨٥ هـ

اور قلم بنیاد  
ارشد

[illegible]

التجربة في العلم الظاهر

المطري قزل  
ووجهه سحر

من مدنی الحکیم  
شیراز

...



والله اعلم بالصواب

الذبح الشدي حتى ينزل النحر وهو باليد رسيه 7 أم مرقه الشح قبل ان يبره  
اي يسكن لا يضطرب وكره ترك التوجه على القبلة وحلت اي التوجه كذا  
في الذخيرة وشرط في حال الذبح كون الذبح مسلما حلالا خارج الحرم ان كان  
مسيدا او كسبا لانه يدعى التوجه والاصل فيه قوله تعالى لا تأكلوا مما كسبتم وتقول تعالى  
وطعام الذين اوتوا الكتاب حلالا لهم والمزاد به طعام لحقه الذكوة من جهتهم لان  
خص اهل الكتاب بالذكر وفيها لا يحق الذكوة لسوى الكتابي والمجوس كالمجوس  
وبغيره مما اوجبه بالكتاب والمولد من كتابي وغير كتابي بل صيده وذبيحة لان الولد  
يتبع خرافته لا يابون نيا كذا في بعض التسمية اي يعلم ان حال الذبيحة يتبع  
بكر اسم الله تعالى عليها والذبح اي بعد شرائط الذبح من قرى الاوداج ونحوه  
على قرى الاوداج وتحسن القيام به وكذا ان الذابح يجتنب ان يمسها اذا انقطع  
التسمية والذبح وقد كانا كالعامل البالغ او امرأة او اقلها او اجنس فهو ثم يحسن  
وتسبيح ويحسني ثم يداد لانه ترك ما عليه ما انتقل اليه لا يتعدى ذلك  
اذ انحل اليه بغيره لانه يتعدى ما هو عليه من الذبح حتى لو تحسب ما هو عليه  
نظره لم يكن صيده ولا ذبيحة بمنزلة ما كان في الاصل ان يتركه او يتركه  
كان عليه في الاصل كذا في الكافي ويؤم بوجه تارك التسمية على اوله كذا في  
حلت ذبيحة وقال ان النبي صلى الله عليه وسلم في الوجوه وقال ما كنت حرمتم في الوجوه  
وحرمتم ان تذكروا الذبح مع اسم الله غيره عطفها بخبر باسم الله واسم فلان او  
فلان لانه اقل من غير الله فلم يوجب التحريم وهو شرط وكره وصلا عطف ولم  
يؤم بخبر باسم الله رسول الله لان التسمية لم يوجب عدم العطف فلم يكن الذبح وقفا  
له كذا في كونه له وجودا في صورة فيصور بصورة الحرم هذا في خبر ما رواه  
اذا قرى بالذبح او النصب في حرم كذا في غاية البيان ولا بأس الا في صورة ومنه كذا  
قبل التسمية والاصح ما رواه ان النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الطين احداهما من  
عن امته فوجهها في القبلة عند الذبح وقال حجت وجهي للذي فطر السموات والارض  
حينما فانا من المشركين ان صلواته وسكنته وبركاته على الله رب العالمين لا  
شرك له وبذلك اتمرت وانا اول المسلمين ثم ذبح وقال عند الذبح باسم الله والله  
اكبر وبعد الذبح في التسمية فحسن من امته من شهد بك بالوحدة والى الله

الشرط

قد ذكر

في الكافي

صالح بن عيسى

عن ابيه

عبد الله بن محمد

قال من فعلن وهذا ايضا لا بأس به  
في الذبح الذي هو في التسمية باسم الله

والشرط في التسمية هو ان يكون الذابح من جنس الذبيحة فلو كان من جنس الذبيحة  
الغنم لكان لا بد من طهره ولباسه وسبحان الله بعد التسمية فانه  
ذكر ان الذابح يمسها قبل الذبح لا يمسها بعد التسمية والمشرع لم يوجب في  
الاسنة وهو باسم الله والله اعلم بالصواب من يمسها من يمسها لا بأس به  
وكذا في غير الذبح والغنم اما الذبيحة في الصورين فلم يوجب في السنة المتواترة  
ولا في غيره من الصور في الذبح وفيه في الذبح والله اعلم بالصواب من يمسها من يمسها لا بأس به  
غده فلا يمسها في الذبح في غير الذبح استأنس ويكفي في حرمه في غير الذبح  
بشرط ان يكون الذابح من جنس الذبيحة لا يمسها الا في الذبح لا في غيره  
كأنه في الذبح في السنة لا في غيره الا في الذبح في السنة لا في غيره  
اذ انت في الذبح في السنة لا في غيره الا في الذبح في السنة لا في غيره  
يتحقق بوجه من ذكوة الاختيار في خلاف المهر والمهر كالمهر في البقر والبقر  
لانها في الذبح في السنة لا في غيره الا في الذبح في السنة لا في غيره  
والقبول كذا في السنة لا في غيره الا في الذبح في السنة لا في غيره  
كل ذلك لا يترتب عليه ذكوة امته حتى لو كان في ذكوة امته او ذكوة  
من غيرها حتى لم يمسها في الذبح في السنة لا في غيره الا في الذبح في السنة لا في غيره  
قد مر ان المهر هو الذبيحة في السنة لا في غيره الا في الذبح في السنة لا في غيره  
دواب الارض والمهر الا في السنة لا في غيره الا في الذبح في السنة لا في غيره  
كل الذبح في السنة لا في غيره الا في الذبح في السنة لا في غيره  
يخصن ما يوجب التسمية في السنة لا في غيره الا في الذبح في السنة لا في غيره  
والصحيح كذا في السنة لا في غيره الا في الذبح في السنة لا في غيره  
وكل من يمسها في السنة لا في غيره الا في الذبح في السنة لا في غيره  
بالعنف في السنة لا في غيره الا في الذبح في السنة لا في غيره  
وروى الحسن بن عيسى كذا في السنة لا في غيره الا في الذبح في السنة لا في غيره  
ليس في سنة في السنة لا في غيره الا في الذبح في السنة لا في غيره  
وفيها خلاف في السنة لا في غيره الا في الذبح في السنة لا في غيره  
الذبح كذا في السنة لا في غيره الا في الذبح في السنة لا في غيره

المتواترة

عبد الله بن محمد

عن ابيه

عن ابيه

عن ابيه

عن ابيه

فيل



المائنة الاسمكة لم يحفظ السمك الطافي هو الذي يموت في الماء حقا انما السبب  
 ثم بعد فطره واما ما ذكره الجوان المائنة مطلقا الاسمكة لم يحفظ واما  
 ابن الجلبلي في قوله في استنباط بعض المكة كالماء وضمه واما في قوله  
 في السبب والكل واحد الاصل في السمكة عند ان ماتت من سبب فهو طاف  
 كما لا يخفى ومنه واما ماتت من غير سبب لا يحل الكاف وان لم يرب سمكة فخطا بعض أهل  
 أهل ما بين وما بين لان موته بسبب وما بين على وان كان يتأقبت طاف  
 وكان ان وجد في البطن سمكة اخرى لان ميتة المكان بسبب لموتها وكان قبلها  
 شتى من طير الماء واما في حيث ما وجدتها في طيرة لا تستطيع الخروج منها و  
 بعد على اخذها بغير قصد ميتة لان ميتة المكان بسبب لموتها واما ماتت في  
 وهي التقدر على التخلص منها او اكل ميتة الفاء في الماء لا يحل طاف من اوردتها  
 في الماء فماتت او لم يمت في الماء فماتت بين طيرة واما في قوله ان ماتت بحر الماء و  
 يوكل من رواته لوجود السبب لموتها وفي اخرى لان الماء لا يقبل السمكة الاكل  
 او بار اذا كان في الكاف واما في قوله السمكة لا تكول الجرب واما ما في قوله  
 اشارة الى ضعف ما نقل في الموت على ان جميع السمكة طاف غير الموت  
 وبقوله ان قال في غاية البيان ان بعض الروايات في القصة واما الكتاب كرسا  
 الجرب وبقوله ان كان في رواية عن الحسن بن علي بن فضال في قوله واما الجرب  
 انما السمكة لا تاكله لكن بينها فروع وهو ان الجرب لا ياكل وان مات حقا  
 خلف السمكة كما مر على من علم الجرب اذا خذه الرجل من الارض ومنها الميت  
 وغيره فقال في قوله وهذا عند من مضاه واما جواب الدعوى والارث والعقد  
 بها الى بالذمة في حاشا لم يعلم حيا فماتت واما في قوله واما حقت في الاول  
 ان حلفت جوبتها حقت الة واما عند ما في قوله واما حلفت في الاول  
 الاستدلال على الجوبة فاذا علمت لم يخل بها  
 الرابع الى آخرها في حاشا سبب من الاستدلال على الجوبة الذي لا يخل بها  
 في حاشا العبادات واما الجواب فقال هو عرض لغاية بناء الى ابتداء  
 يجب علينا ان نبدا بالحق بالحق ان لم يعلمنا فان الرسول لا يمكن  
 ما هو في حاشا الامر بالصدق والاعراض عن المستكرين قال الامام في حاشا

كذا في متن ما في نسخة  
 معلوم في نسخة  
 الجوزية بغير الحذف وقوله في نسخة  
 بالسر كسر في ما في نسخة  
 قوله في نسخة في نسخة  
 وان يبين في نسخة في نسخة

وَقِيلَ يَا أَرْثُومَ بْنَ أَبِي السَّيْفِ  
فَالْمُحَرِّقُ

بسم الله الرحمن الرحيم

سنة ١٢٠٠

[illegible]

السفر بوضع على الزمانيه

خلاصہ جامعہ اسلامیہ















قد تم فتح قلعه بدمية تكلم بترتيبها وتوطئتها

تلك من الانهيار في قدر الت وظهرت بده على نفسه وصار محطاً بانفس  
فلم يبق حلاً للملك بخلاف المدة لان يد المولى باقية عليه حتى لقيام يد المولى  
عليه ففتح قلعه بدمية تكلم بترتيبها وتوطئتها  
بذلك فان الشجعان والكلب بالقبيلة عليهم السلام فيهم وهدتهم وامنهم ومكاتبهم وملكهم  
فان الشجعان اسقطوا عصمتهم في ارضهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
عن طاعة جازاهم الله تعالى فيهم بان جعلهم عليه عبيده وفتح ما كان فيهم لم  
ان الكفار بعد ما غلبوا عليهم واخذوا ما كان فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
منهم ما اخذوا من قبلهم فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
بين الفاعلين واخذوا بالقبيلة بعد ما اتي بعد القبيلة لاروي ابن عباس من ان  
المشركين اخذوا ما كان فيهم من المسلمين بدمية تكلم بترتيبها وتوطئتها  
الملك الفقيه ثم نقل عن ان اخذوا ما كان فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
اخذوا ما كان فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
ملكه عن بلادهم وفتح فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
عن سبهم في الفقيه فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
الملك في العامة فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
فستنار ما وقع في الحج وشهد للمصنف حيث قال فيه واذا ظهرنا عليهم قبل الفقه  
حت لا ياربها او بعد ما اخذوا ما كان فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
على الكفار فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
بعد ان اقصوا ما اخذوا ما كان فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
على الفقيه فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
الحرب تاجر اخذوا ما كان فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
او البدمية بدمية تكلم بترتيبها وتوطئتها  
بالاخذ منه في البحر فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
او بغير عرض كان وهداه مسلماً اخذوا بغيره ما كان فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
لا يفتقر بدمية تكلم بترتيبها وتوطئتها  
مسلم واخبره الى انما فقيقت عبيده واخذوا المسلم ارسلها والمولى القديم اخذوا العبيدة

شئ

وجاء

فاجابوا فيهم

مفتدة

العبيدة بدمية تكلم بترتيبها وتوطئتها  
عبيدها ولم يرد الاستيلاء على الارض لم يتولد من العبيد في الارض  
الكفار بدمية تكلم بترتيبها وتوطئتها  
آخر ما كان فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
لم يبق فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
بذلك فان الشجعان اسقطوا عصمتهم في ارضهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
عن طاعة جازاهم الله تعالى فيهم بان جعلهم عليه عبيده وفتح ما كان فيهم لم  
ان الكفار بعد ما غلبوا عليهم واخذوا ما كان فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
منهم ما اخذوا من قبلهم فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
بين الفاعلين واخذوا بالقبيلة بعد ما اتي بعد القبيلة لاروي ابن عباس من ان  
المشركين اخذوا ما كان فيهم من المسلمين بدمية تكلم بترتيبها وتوطئتها  
الملك الفقيه ثم نقل عن ان اخذوا ما كان فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
اخذوا ما كان فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
ملكه عن بلادهم وفتح فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
عن سبهم في الفقيه فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
الملك في العامة فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
فستنار ما وقع في الحج وشهد للمصنف حيث قال فيه واذا ظهرنا عليهم قبل الفقه  
حت لا ياربها او بعد ما اخذوا ما كان فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
على الكفار فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
بعد ان اقصوا ما اخذوا ما كان فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
على الفقيه فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
الحرب تاجر اخذوا ما كان فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
او البدمية بدمية تكلم بترتيبها وتوطئتها  
بالاخذ منه في البحر فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
او بغير عرض كان وهداه مسلماً اخذوا بغيره ما كان فيهم فاجابوا فيهم فاجابوا فيهم  
لا يفتقر بدمية تكلم بترتيبها وتوطئتها  
مسلم واخبره الى انما فقيقت عبيده واخذوا المسلم ارسلها والمولى القديم اخذوا العبيدة

انما تفتقر الى العبد فاجابوا فيهم

بدمية تكلم بترتيبها وتوطئتها

فاجابوا فيهم

فاجابوا فيهم

فاجابوا فيهم

فاجابوا فيهم

فاجابوا فيهم



[illegible]

بالصراوة

مجلس شورای ملی

وَقَدْ أَخَذَ مِنْهُ

دانشگاه تهران

يرجع فيه في العلم ان الحرب لا يمكن ان اقامت بين المسلمين استقام او خربت المسلمون بعضهم  
 لهم وغنائمها ولا يمكن من اقامة الحرب لان في منعها قطع جيل المؤمنين وموت باب  
 التجارة ففصل بين ما يستلزم لانها بعد تجب فيها الجزية فيكون اقامة لمصلحة الجزية  
 فان يرجع بعد قول الامام قبل اقام السنة في وطن فلا سبيل عليه وان مكث سنة  
 فهو في ان اقام سنة بعد قول الامام حصار ملته ما للجزية ولا اقام ان هو وقت ما  
 ما دون السنة كالشه والسر من واذا اقام تلك السنة بعد معار الامام عليه السلام  
 ذكر لا يمكن ان يرجع في دار الحرب لان عقد الذمة لا ينقض لان خالف على الاسلام  
 والاسلام لا ينقض كذا اخلف كذا اي ليس ايضا لا يمكن ان يرجع اذا اقام سنتا  
 سنة قبل العقد فان اذا لم يقدر مدة فالعبرة هو قول الله عز وجل والذين امنوا  
 كما في بائع العتيق كذا في النهاية نفق على السبوط كلها اي الجزية موضع بعد السنة  
 في الصورة من اي بعد التقدير وقيل الا ان يشترط اخذها اي الجزية بعد ما اي بعد السنة  
 في الصورة الاولى اي بعد التقدير ويقال وفاقه بعد السنة او الشهر بما خذ منه  
 كانت السنة الاولى وكذا يصير فيها اذا اشترى ارضا فوضع عليها الجزية فاشارة الى  
 ان لا يصير فيها بشرا ارض الخارج عنه موضع عليه الجزية فبعد ما اذا كان الشتر  
 فيها فوضع عليه الجزية ان لم عليه جزية سنة من وقت الوضع فيكون السنة مستقبلا او  
 نحو عطف على شتر ارضا اي يكون الجزية سنة اذا كانت فيها منها كونها باعونة  
 ارضها بلا عكس ان يمكن ان يطرح فخرج في وطن مستأمن من اهل الحرب رجع اليهم  
 حل في ما روجع لان ابطال امانه وما زاد الاسلام من ما عليه فخر وان اقام  
 المستأمن او ظهر عليهم اي اهل الحرب ففصل سبوط في مكان لا يحل معصوم مسلم او في  
 الاثبات البعد على بواحدة المطالبة وقد سقطت ويذكر عليه سبوط من يد  
 العامة ففصل في سبوط وارجى احوالها رضاء واليه لا يخذه اي معصوم لا يخذ فيه  
 تقدير الا ان يد الموعود كيد فيصير في سبوط الف وعل اليه يوسف الى لود بعد  
 نصير الموعود لا يد به اسبوع فيبوا ارجى واخذته من التمر رهنه به سنة الى  
 يوسف وبيع وول في سنة الدين في الفاضل ليست المال عنه ذكره الزبيدي وان  
 مات او قبل بلا عليه عليهم فاليه رضى الود لو تورث لان حكم الامان باق لعدم  
 بطلان فيه في سنة ورثة لغيرهم مقامه في سنة لغيرهم في سنة او لا وود في معصوم

عنوان

ای نقد بر الامام

الملك الناصر  
الملك الناصر

عليه حرام السناول لا حكمه في حق مالركا في قليل و كثير

۱۱۱۱ و ۱۱۱۲











مجموعه کتب خطی

نقص

في الحال التي هي في قوله واما

تغلبك اذ كنت قد اذلتك  
وكن من اهل الوفاء  
الذي لا يخذل ولا يخذل  
رسول الله عليه وسلم

۱۰۰

طالع

العبرة بنو الحنظلة

الله

تاریخ طبرستان











قوله فلما اول نبيه بلما قوض الثاني  
وان شاء ما خذره ويا ويا ما كلس لما قضا  
اكبر منه اتفق يقال بلس الشراي جزم ظنيد

قوله ثم كسبه بفتح ال طارة الاول كسبه  
بفتح بعد قضيت النقصان لما قوض

قوله احد جيا شرب وهو كسبه شرب وسكون  
او كسبه في لغة العرب من الماء في الشرب ثوبه  
الاستعداد لما سقاها من الارض او الدواب كذا في النور  
فيكون الشرب في كسبه من لغة العرب لان لغة  
محمودة بالجمادات وانه

الاولوية العظام كسبه وسكون ودخل  
عالمه في كسبه من لغة العرب على الاطلاق وضع  
سكن كسبه في كسبه واحد في كسبه وسكون  
فمنه كسبه في كسبه واحد في كسبه وسكون  
لذلك فانه ما ساقه في كسبه واحد في كسبه وسكون

قوله فلما اول نبيه بلما قوض الثاني  
وان شاء ما خذره ويا ويا ما كلس لما قضا  
اكبر منه اتفق يقال بلس الشراي جزم ظنيد

قوله ثم كسبه بفتح ال طارة الاول كسبه  
بفتح بعد قضيت النقصان لما قوض

قوله فلما اول نبيه بلما قوض الثاني  
وان شاء ما خذره ويا ويا ما كلس لما قضا  
اكبر منه اتفق يقال بلس الشراي جزم ظنيد  
قوله ثم كسبه بفتح ال طارة الاول كسبه  
بفتح بعد قضيت النقصان لما قوض

قوله احد جيا شرب وهو كسبه شرب وسكون  
او كسبه في لغة العرب من الماء في الشرب ثوبه  
الاستعداد لما سقاها من الارض او الدواب كذا في النور  
فيكون الشرب في كسبه من لغة العرب لان لغة  
محمودة بالجمادات وانه

الاولوية العظام كسبه وسكون ودخل  
عالمه في كسبه من لغة العرب على الاطلاق وضع  
سكن كسبه في كسبه واحد في كسبه وسكون  
فمنه كسبه في كسبه واحد في كسبه وسكون  
لذلك فانه ما ساقه في كسبه واحد في كسبه وسكون

قوله فلما اول نبيه بلما قوض الثاني  
وان شاء ما خذره ويا ويا ما كلس لما قضا  
اكبر منه اتفق يقال بلس الشراي جزم ظنيد  
قوله ثم كسبه بفتح ال طارة الاول كسبه  
بفتح بعد قضيت النقصان لما قوض

قوله احد جيا شرب وهو كسبه شرب وسكون  
او كسبه في لغة العرب من الماء في الشرب ثوبه  
الاستعداد لما سقاها من الارض او الدواب كذا في النور  
فيكون الشرب في كسبه من لغة العرب لان لغة  
محمودة بالجمادات وانه

الاولوية العظام كسبه وسكون ودخل  
عالمه في كسبه من لغة العرب على الاطلاق وضع  
سكن كسبه في كسبه واحد في كسبه وسكون  
فمنه كسبه في كسبه واحد في كسبه وسكون  
لذلك فانه ما ساقه في كسبه واحد في كسبه وسكون

قوله فلما اول نبيه بلما قوض الثاني  
وان شاء ما خذره ويا ويا ما كلس لما قضا  
اكبر منه اتفق يقال بلس الشراي جزم ظنيد

قوله ثم كسبه بفتح ال طارة الاول كسبه  
بفتح بعد قضيت النقصان لما قوض

قوله احد جيا شرب وهو كسبه شرب وسكون  
او كسبه في لغة العرب من الماء في الشرب ثوبه  
الاستعداد لما سقاها من الارض او الدواب كذا في النور  
فيكون الشرب في كسبه من لغة العرب لان لغة  
محمودة بالجمادات وانه

الاولوية العظام كسبه وسكون ودخل  
عالمه في كسبه من لغة العرب على الاطلاق وضع  
سكن كسبه في كسبه واحد في كسبه وسكون  
فمنه كسبه في كسبه واحد في كسبه وسكون  
لذلك فانه ما ساقه في كسبه واحد في كسبه وسكون























لغيره من المملوك من المملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
لان الجواز جازة بين المملوكين وبقاها لغيره من المملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
والنصارى او بناتهم في الجواز اذ قالوا انهم قد نقلوا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما ذكر في المملوك  
كل قاله احراره سواء الكفو ولا في غلبه اهل الذمة وانما سواد بلادنا خلافا لغيره  
فيها ظاهرة فلا يكونون فيها احرار وهو الصحيح كذا في الكافي وجاز في بناء موت ملك  
بالاجاز لان ملك من بني اهل البيت على الارض الوقت جاز في بناء موت ملك  
كذلك واختص فرجه ارضها بقره ابو يوسف ويحيى وهو احدى الروايتين عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وجاز تقيده العبد احرار اهل البيت والتميز بخلاف الغل اهل البيت في غل العبد  
جسدهم لان عادة الطهارة في الغلبة لا باس من وضع الرأية في غل العبد  
في رثا لغيره لا في خصوصه في المملوك وجاز قبوله بقره جاز في بناء موت ملك  
وانه وانفسه ان لا يجوز الغل لانه يترتب عليه بيع من اهل البيت كذا في المصنف  
استحبنا لانه لا يحد بقره كذا في الغلبة في بناء موت ملك في بناء موت ملك في بناء موت ملك  
ضرورات التجارة ومن ملك مملوكا من مملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
لانها الضرورة كذا في المصنف لان في غير المملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
عاطلة اليه كذا في المصنف لان في غير المملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
ويجوز ان يتردد دهرهم باخذ من مملوكه لان في غير المملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
الاخذ كذا في المصنف لان في غير المملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
الرجل اهل البيت كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
الواجب لان في غير المملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
والا لعل كذا في المصنف لان في غير المملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
شبهت في المصنف لان في غير المملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
76 لو شرطه من الجانيين بان يقول ان سبي ذمك اعطيك كذا وان سبي ذمك  
اعطيك كذا اذا ادخلت فيهما وقال انك ان سبي ذمك اعطيك كذا وان سبي ذمك  
اعطيك كذا لان في غير المملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
فلا يملك ان يملك من اهل البيت كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
مع الصواب من وان شرطه لكل واحد منهما على صاحبه كذا في المصنف  
وعنه المصنف لان في غير المملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها

مقتضى

كتاب

تجديد

هذا هو المصنف  
في المصنف

هذا هو المصنف  
في المصنف

تجديد

بعد فقرة فلو فسخ المصنف من اهل الفتنة كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
لان الجواز جازة بين المملوكين وبقاها لغيره من المملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
والنصارى او بناتهم في الجواز اذ قالوا انهم قد نقلوا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما ذكر في المملوك  
كل قاله احراره سواء الكفو ولا في غلبه اهل الذمة وانما سواد بلادنا خلافا لغيره  
فيها ظاهرة فلا يكونون فيها احرار وهو الصحيح كذا في الكافي وجاز في بناء موت ملك  
بالاجاز لان ملك من بني اهل البيت على الارض الوقت جاز في بناء موت ملك  
كذلك واختص فرجه ارضها بقره ابو يوسف ويحيى وهو احدى الروايتين عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وجاز تقيده العبد احرار اهل البيت والتميز بخلاف الغل اهل البيت في غل العبد  
جسدهم لان عادة الطهارة في الغلبة لا باس من وضع الرأية في غل العبد  
في رثا لغيره لا في خصوصه في المملوك وجاز قبوله بقره جاز في بناء موت ملك  
وانه وانفسه ان لا يجوز الغل لانه يترتب عليه بيع من اهل البيت كذا في المصنف  
استحبنا لانه لا يحد بقره كذا في الغلبة في بناء موت ملك في بناء موت ملك  
ضرورات التجارة ومن ملك مملوكا من مملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
لانها الضرورة كذا في المصنف لان في غير المملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
عاطلة اليه كذا في المصنف لان في غير المملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
ويجوز ان يتردد دهرهم باخذ من مملوكه لان في غير المملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
الاخذ كذا في المصنف لان في غير المملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
الرجل اهل البيت كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
الواجب لان في غير المملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
والا لعل كذا في المصنف لان في غير المملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
شبهت في المصنف لان في غير المملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
76 لو شرطه من الجانيين بان يقول ان سبي ذمك اعطيك كذا وان سبي ذمك  
اعطيك كذا اذا ادخلت فيهما وقال انك ان سبي ذمك اعطيك كذا وان سبي ذمك  
اعطيك كذا لان في غير المملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
فلا يملك ان يملك من اهل البيت كاتره جاز من غير جاز خلافا لها  
مع الصواب من وان شرطه لكل واحد منهما على صاحبه كذا في المصنف  
وعنه المصنف لان في غير المملوكين كاتره جاز من غير جاز خلافا لها

هذا هو المصنف  
في المصنف

هذا هو المصنف  
في المصنف

هذا هو المصنف  
في المصنف







*(Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page.)*

النفوس

وقال

تاریخ  
۱۰۸۰

1917











قدوة في قوله وفضل الفداء والفضل دون الامهات  
استقام في قوله والاسم في النص الاصل وابتدأ  
لنا والاحداث وبنات النيات وبنات النيات  
والجوارح

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

ادعى سواها كانت لعدة من بنين او بنات وان كانا من مملوكين  
 فطهرت الرحم اذا العاقبة مع عدة بين الفرض والرجوع بين امه وابنته او بين ابنتها  
 لها من قبل الاقارب فيها ولا رخص فان ثبت الرجوع لم يفسد ذكر الكاين ابن الزوجه وهو  
 حرام لان المرأة الاخرى لو فرضت فذكرها لم يفسد لانه وان تزوج اخواته وطهرها  
 مع الفسخ لم يفسد وحق بل رضا قاله في كونه لا يطأ واحدة من المملوكه ولو طهرت مع فسخ  
 احداهما جاز ولا يوطئ المملوكه صارا جميعا فيها وطهرها فحق ولو جامع مع المملوكه صارا جميعا  
 فيها وطهرت مع كذا لان المملوكه موطوءة حكمها اذا زوجهم المملوك على نفسه بسبيل الاسباكال الرجوع  
 والرجوع من المملوك والرجوع من المملوك على نفسه بسبيل الاسباكال الرجوع  
 ورجع المملوكه ان لم يكن وطهر المملوكه لعدم الرجوع وان لا حقيقة ولا حكم وان تزوجها ما  
 لا يقع رجوع من قبله لانها تزوجها بعقد واحد كان الفسخ باطل الرجوع بين الاختين  
 لا يقع رجوع من قبله لانها تزوجها بعقد واحد كان الفسخ باطل الرجوع بين الاختين  
 لا يقع رجوع من قبله لانها تزوجها بعقد واحد كان الفسخ باطل الرجوع بين الاختين  
 لا يقع رجوع من قبله لانها تزوجها بعقد واحد كان الفسخ باطل الرجوع بين الاختين

[illegible]

...

*[Faint handwritten text, likely bleed-through from the reverse side.]*



و یکدیگر را مال مسکین و

فقد روي عن الصادق عليه السلام ان كان الناس في زمانه  
الاصناف اربع خصال النفاق والافاق والظلم والادب  
فقد روي انكم هذه السلسلة ككتاب في الزمان  
فقد روي عن الصادق عليه السلام ان كان الناس في زمانه  
الاصناف اربع خصال النفاق والافاق والظلم والادب  
فقد روي انكم هذه السلسلة ككتاب في الزمان  
فقد روي عن الصادق عليه السلام ان كان الناس في زمانه  
الاصناف اربع خصال النفاق والافاق والظلم والادب  
فقد روي انكم هذه السلسلة ككتاب في الزمان

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]

في سنة ١٢٠٠ هـ

[illegible]

والجاء ولكنه ما غر سمحاً حين الامانة بولج الشكاح طالع على معنى انهم ذلك انفسهم  
في ملكا الضعيف شئت مولاة العوض والى

[illegible]

1870

[illegible]

تقرىكم بفعل والوقت كما قال صاحب الوفاة  
على طهارة الأرواح على القول الذي قاله الأماطوف  
على المصنف الذي لا يجمع له في الفقه ولا في الوقت  
أو المصنف الذي لا يجمع له في الفقه ولا في الوقت  
تتضمن إضافة النكاح إليه كإضافة علم الفقه  
إلى علم الفقه والاهتمام به

وَأَمَّا سَمْعُ رَأْيِنَا وَكُنْ لِقَظَةِ السَّكِينَةِ فِي مَوْضِعِهَا  
بِالْصَّبْرِ أَوْ بِقِيَالِ الْبَصَرِ الْفَعْلِيَّةِ أَوْ بِقِيَالِهَا  
زَائِدَةً وَبِالْبَصَرِ وَادِّ







فقد اذ انتشر في هذه القرية نوع من الفساد يقال انما انتشر في هذه القرية بالفساد فلو كانت هذه القرية...

توكل على الله وحده ولا تعلق قلبك بشئ الا بالله وحده ولا تعلق قلبك بشئ الا بالله وحده...

الفساد في القرية... فلو كانت هذه القرية بالفساد فلو كانت هذه القرية... فلو كانت هذه القرية بالفساد...

توكل على الله وحده ولا تعلق قلبك بشئ الا بالله وحده ولا تعلق قلبك بشئ الا بالله وحده...

توكل على الله وحده ولا تعلق قلبك بشئ الا بالله وحده ولا تعلق قلبك بشئ الا بالله وحده...

توكل على الله وحده ولا تعلق قلبك بشئ الا بالله وحده ولا تعلق قلبك بشئ الا بالله وحده...

توكل على الله وحده ولا تعلق قلبك بشئ الا بالله وحده ولا تعلق قلبك بشئ الا بالله وحده...

توكل على الله وحده ولا تعلق قلبك بشئ الا بالله وحده ولا تعلق قلبك بشئ الا بالله وحده...

توكل على الله وحده ولا تعلق قلبك بشئ الا بالله وحده ولا تعلق قلبك بشئ الا بالله وحده...

توكل على الله وحده ولا تعلق قلبك بشئ الا بالله وحده ولا تعلق قلبك بشئ الا بالله وحده...

توكل على الله وحده ولا تعلق قلبك بشئ الا بالله وحده ولا تعلق قلبك بشئ الا بالله وحده...

توكل على الله وحده ولا تعلق قلبك بشئ الا بالله وحده ولا تعلق قلبك بشئ الا بالله وحده...



فان قيل لا بد في الشك في عقد و المقدار ان يتاح له ان يشيئ في ذلك يقول احداهما لا اخر قلنا هذا ايضا شأن محض العجز  
فان قيل انما قيل في وجوبها انما يعني وجوبها من جانب الموكلي وقيل من جانب مكي ولانك لا يجوز ان يكون احد الزوجين الى شئ  
ان لو كان مقتول من جانب المالك كان مقتولا للطرفين جميعا انما مقتول من جانب المالك مقتول من جانب المالك مقتول  
ان مقتول من جانب المالك مقتول من جانب المالك مقتول من جانب المالك مقتول من جانب المالك مقتول من جانب المالك مقتول  
يعني ان مقتول من جانب المالك مقتول من جانب المالك مقتول من جانب المالك مقتول من جانب المالك مقتول من جانب المالك مقتول

قدر فاسد هم ای محاسب که  
که دلت و حسن که با واحد لا یکنه کفو الحسن که ابوان  
و حسن که ابوان یکون کفو الحسن که آباء و ابناء

لو انك تقي بالادب كما احسن الامر من الصالحين ان كان  
 يكون كفوا وروى عن محمد بن ابي اكاره ان قال في حق ما  
 معطاه عند الناس كما عفا الله عليه لكونه كفوا بالادب  
 الصالحين وقيل وعليه الفدية وادبر

والله اعلم بالصواب

قد تم بحمد الله  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥  
 في مدينة القاهرة  
 من يد كاتبه  
 محمد بن عبد الله

فأما قوله يقول فلا تخافون في ذكره مع العالم الفقير  
فأما قوله يقول فلا تخافون في ذكره مع العالم الفقير

قوله امر رجل شفيقاً بالمرءة امر رجلاً ان يزوج  
امرأة فيه زوج المأثرة عليه فذا المجرى عنده غيرة  
محبته عند ما والمسلمة مفسدة ما كان كانت كلمة

وغيره من لفظ لا يصح في كلام العرب وما وعلمه لسانها قالوا  
احسن من عبيته ولو ان قبال التبا قاله في السرات  
وما كان من عبيته لو ان قبال التبا قاله في السرات

لا تَحْتَمِلُ التَّعْلِيلَ لِمَا فِيهِ تَكْذِيبُ  
شَيْءٍ مَجْهُولٍ تَعْلِيلُهُ بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَعْلِيلُ الْفُطْرَانِ

[illegible]

۱۸۸۰  
 ۱۸۸۱  
 ۱۸۸۲  
 ۱۸۸۳  
 ۱۸۸۴  
 ۱۸۸۵  
 ۱۸۸۶  
 ۱۸۸۷  
 ۱۸۸۸  
 ۱۸۸۹  
 ۱۸۹۰  
 ۱۸۹۱  
 ۱۸۹۲  
 ۱۸۹۳  
 ۱۸۹۴  
 ۱۸۹۵  
 ۱۸۹۶  
 ۱۸۹۷  
 ۱۸۹۸  
 ۱۸۹۹  
 ۱۹۰۰  
 ۱۹۰۱  
 ۱۹۰۲  
 ۱۹۰۳  
 ۱۹۰۴  
 ۱۹۰۵  
 ۱۹۰۶  
 ۱۹۰۷  
 ۱۹۰۸  
 ۱۹۰۹  
 ۱۹۱۰  
 ۱۹۱۱  
 ۱۹۱۲  
 ۱۹۱۳  
 ۱۹۱۴  
 ۱۹۱۵  
 ۱۹۱۶  
 ۱۹۱۷  
 ۱۹۱۸  
 ۱۹۱۹  
 ۱۹۲۰  
 ۱۹۲۱  
 ۱۹۲۲  
 ۱۹۲۳  
 ۱۹۲۴  
 ۱۹۲۵  
 ۱۹۲۶  
 ۱۹۲۷  
 ۱۹۲۸  
 ۱۹۲۹  
 ۱۹۳۰  
 ۱۹۳۱  
 ۱۹۳۲  
 ۱۹۳۳  
 ۱۹۳۴  
 ۱۹۳۵  
 ۱۹۳۶  
 ۱۹۳۷  
 ۱۹۳۸  
 ۱۹۳۹  
 ۱۹۴۰  
 ۱۹۴۱  
 ۱۹۴۲  
 ۱۹۴۳  
 ۱۹۴۴  
 ۱۹۴۵  
 ۱۹۴۶  
 ۱۹۴۷  
 ۱۹۴۸  
 ۱۹۴۹  
 ۱۹۵۰  
 ۱۹۵۱  
 ۱۹۵۲  
 ۱۹۵۳  
 ۱۹۵۴  
 ۱۹۵۵  
 ۱۹۵۶  
 ۱۹۵۷  
 ۱۹۵۸  
 ۱۹۵۹  
 ۱۹۶۰  
 ۱۹۶۱  
 ۱۹۶۲  
 ۱۹۶۳  
 ۱۹۶۴  
 ۱۹۶۵  
 ۱۹۶۶  
 ۱۹۶۷  
 ۱۹۶۸  
 ۱۹۶۹  
 ۱۹۷۰  
 ۱۹۷۱  
 ۱۹۷۲  
 ۱۹۷۳  
 ۱۹۷۴  
 ۱۹۷۵  
 ۱۹۷۶  
 ۱۹۷۷  
 ۱۹۷۸  
 ۱۹۷۹  
 ۱۹۸۰  
 ۱۹۸۱  
 ۱۹۸۲  
 ۱۹۸۳  
 ۱۹۸۴  
 ۱۹۸۵  
 ۱۹۸۶  
 ۱۹۸۷  
 ۱۹۸۸  
 ۱۹۸۹  
 ۱۹۹۰  
 ۱۹۹۱  
 ۱۹۹۲  
 ۱۹۹۳  
 ۱۹۹۴  
 ۱۹۹۵  
 ۱۹۹۶  
 ۱۹۹۷  
 ۱۹۹۸  
 ۱۹۹۹  
 ۲۰۰۰  
 ۲۰۰۱  
 ۲۰۰۲  
 ۲۰۰۳  
 ۲۰۰۴  
 ۲۰۰۵  
 ۲۰۰۶  
 ۲۰۰۷  
 ۲۰۰۸  
 ۲۰۰۹  
 ۲۰۱۰  
 ۲۰۱۱  
 ۲۰۱۲  
 ۲۰۱۳  
 ۲۰۱۴  
 ۲۰۱۵  
 ۲۰۱۶  
 ۲۰۱۷  
 ۲۰۱۸  
 ۲۰۱۹  
 ۲۰۲۰  
 ۲۰۲۱  
 ۲۰۲۲  
 ۲۰۲۳  
 ۲۰۲۴  
 ۲۰۲۵  
 ۲۰۲۶  
 ۲۰۲۷  
 ۲۰۲۸  
 ۲۰۲۹  
 ۲۰۳۰  
 ۲۰۳۱  
 ۲۰۳۲  
 ۲۰۳۳  
 ۲۰۳۴  
 ۲۰۳۵  
 ۲۰۳۶  
 ۲۰۳۷  
 ۲۰۳۸  
 ۲۰۳۹  
 ۲۰۴۰  
 ۲۰۴۱  
 ۲۰۴۲  
 ۲۰۴۳  
 ۲۰۴۴  
 ۲۰۴۵  
 ۲۰۴۶  
 ۲۰۴۷  
 ۲۰۴۸  
 ۲۰۴۹  
 ۲۰۵۰  
 ۲۰۵۱  
 ۲۰۵۲  
 ۲۰۵۳  
 ۲۰۵۴  
 ۲۰۵۵  
 ۲۰۵۶  
 ۲۰۵۷  
 ۲۰۵۸  
 ۲۰۵۹  
 ۲۰۶۰  
 ۲۰۶۱  
 ۲۰۶۲  
 ۲۰۶۳  
 ۲۰۶۴  
 ۲۰۶۵  
 ۲۰۶۶  
 ۲۰۶۷  
 ۲۰۶۸  
 ۲۰۶۹  
 ۲۰۷۰  
 ۲۰۷۱  
 ۲۰۷۲  
 ۲۰۷۳  
 ۲۰۷۴  
 ۲۰۷۵  
 ۲۰۷۶  
 ۲۰۷۷  
 ۲۰۷۸  
 ۲۰۷۹  
 ۲۰۸۰  
 ۲۰۸۱  
 ۲۰۸۲  
 ۲۰۸۳  
 ۲۰۸۴  
 ۲۰۸۵  
 ۲۰۸۶  
 ۲۰۸۷  
 ۲۰۸۸  
 ۲۰۸۹  
 ۲۰۹۰  
 ۲۰۹۱  
 ۲۰۹۲  
 ۲۰۹۳  
 ۲۰۹۴  
 ۲۰۹۵  
 ۲۰۹۶  
 ۲۰۹۷  
 ۲۰۹۸  
 ۲۰۹۹  
 ۲۱۰۰  
 ۲۱۰۱  
 ۲۱۰۲  
 ۲۱۰۳  
 ۲۱۰۴  
 ۲۱۰۵  
 ۲۱۰۶  
 ۲۱۰۷  
 ۲۱۰۸  
 ۲۱۰۹  
 ۲۱۱۰  
 ۲۱۱۱  
 ۲۱۱۲  
 ۲۱۱۳  
 ۲۱۱۴  
 ۲۱۱۵  
 ۲۱۱۶  
 ۲۱۱۷  
 ۲۱۱۸  
 ۲۱۱۹  
 ۲۱۲۰  
 ۲۱۲۱  
 ۲۱۲۲  
 ۲۱۲۳  
 ۲۱۲۴  
 ۲۱۲۵  
 ۲۱۲۶  
 ۲۱۲۷  
 ۲۱۲۸  
 ۲۱۲۹  
 ۲۱۳۰  
 ۲۱۳۱  
 ۲۱۳۲  
 ۲۱۳۳  
 ۲۱۳۴  
 ۲۱۳۵  
 ۲۱۳۶  
 ۲۱۳۷  
 ۲۱۳۸  
 ۲۱۳۹  
 ۲۱۴۰  
 ۲۱۴۱  
 ۲۱۴۲  
 ۲۱۴۳  
 ۲۱۴۴  
 ۲۱۴۵  
 ۲۱۴۶  
 ۲۱۴۷  
 ۲۱۴۸  
 ۲۱۴۹  
 ۲۱۵۰  
 ۲۱۵۱  
 ۲۱۵۲  
 ۲۱۵۳  
 ۲۱۵۴  
 ۲۱۵۵  
 ۲۱۵۶  
 ۲۱۵۷  
 ۲۱۵۸  
 ۲۱۵۹  
 ۲۱۶۰  
 ۲۱۶۱  
 ۲۱۶۲  
 ۲۱۶۳  
 ۲۱۶۴  
 ۲۱۶۵  
 ۲۱۶۶  
 ۲۱۶۷  
 ۲۱۶۸  
 ۲۱۶۹  
 ۲۱۷۰  
 ۲۱۷۱  
 ۲۱۷۲  
 ۲۱۷۳  
 ۲۱۷۴  
 ۲۱۷۵  
 ۲۱۷۶  
 ۲۱۷۷  
 ۲۱۷۸  
 ۲۱۷۹  
 ۲۱۸۰  
 ۲۱۸۱  
 ۲۱۸۲  
 ۲۱۸۳  
 ۲۱۸۴  
 ۲۱۸۵  
 ۲۱۸۶  
 ۲۱۸۷  
 ۲۱۸۸  
 ۲۱۸۹  
 ۲۱۹۰  
 ۲۱۹۱  
 ۲۱۹۲  
 ۲۱۹۳  
 ۲۱۹۴

لا ان باون صحتي

شرعاً و علمياً و تقديراً على السبيل و انما السبيل هو  
 الذي فيه و قال بعض من افهم من شيوخنا و هو  
 في الحال و انما السبيل هو الذي فيه و انما السبيل هو  
 الذي فيه و قال بعض من افهم من شيوخنا و هو

[illegible]

شاهین در باب راجعه انوار



[illegible]

فیما شمس

[illegible][illegible][illegible]

وغيره من خلق الله تعالى واما ما ذكره في الخبرين فانه لا يخلو عن كماله واما ما ذكره في الخبرين فانه لا يخلو عن كماله واما ما ذكره في الخبرين فانه لا يخلو عن كماله















[illegible]

والله اعلم بالصواب

[illegible]

يقضي عدم وجود الحق فيها أو على الأقل حارته بغير  
تفكير من نظر السوء في حاله ما أوجب عليه  
تفكيره من الآراء المضروقة الضيقة لا تتحقق  
الاستنباط في هذه الحالة  
فإن وجدنا في الفروع المذكورة عدم وجود الحق فيها  
لها إطلاء في الشق كونه مخرج



[illegible][illegible]

فصل في القياس على ما في المتن

مستطلة على حافة الاستار وغير حاصل في وجه السطح في هذه  
المستطلة يظهر الظهور والقدسي والاولى مستطلة

فمنهم من لم يزلوا يفتخرون به حتى انهم كانوا يسمونهم  
بالمسلمين واما الذين كفروا فليفتخروا بما هم عليه من  
الدين الذي هم عليه من الدين الذي هم عليه من الدين

[illegible]



[illegible][illegible]

الاول والآخر  
في الدين والارزاق الزوج  
التي هي التي اصبحت

*(Faint handwritten notes visible along the left edge of the page)*

[illegible]

فانما في الغلوب ليس يوجد مكانا له لا يمكن مغلوبا كونه كالغلوب فلا يرى في وجوده الماء كحل الكاف في الماء ولا يستمر في الغلوب  
فانما في نفس الغلوب كالا حبل فلا حاجة الى جعل الكاف في ذواته كالمشوق فيه انما هو في الحقيقة الا انه يرد في الحقيقة في الغلوب  
فانما في الغلوب قد يكون له انما هو في الحقيقة كالا حبل فلا حاجة الى جعل الكاف في ذواته كالمشوق فيه انما هو في الحقيقة الا انه يرد في الحقيقة في الغلوب

[illegible]







وكانت هذه هي الطريقة التي كان يتبعها في حياته  
وكانت هذه هي الطريقة التي كان يتبعها في حياته

[illegible]

سألتهم عن هذا الخبر فقالوا لا نعلمه من غير ما قاله إلا ما ذكره وهو الحق مطلقا

فانتم انما انتم قدام الله  
الذين انتم قدام الله  
الذين انتم قدام الله

[illegible]

فمن حفظ الله كتابه



عنه  
 قوله لا بد من الحق اليه وذكر في الكتاب وجب اخذوها قوله انت حرة او حرة قوله  
 انت طالوت تستحق وبها الى ان عتاق يوجز به من اللطيف في زمان واحد  
 فيقوم او جزها في الوجود وهو قوله انت حرة فضا وفيها التطبيق واي حرة  
 فيملك الرجوع عليها وقال صاحب العناية انه قوله في زمان واحد فضا قوله في نفس  
 فيقوم او جزها واجب عنه بان مراده بان زمان الواحد الجود ويعتبر استقامتها  
 في اول الغير فتمام او جزها استحقاقه من غير حكم فلا استمر وفيه بالواقع عند  
 معناها فقط والا وجزئية باعتبار اللفظ الا ان يقال المطلق عنه وجوده في نفسها  
 معناه انفسه في سبيل

عنه  
 وذكر السرخسي انه في صورة التقسيم بالطول والعرض لا يقع الثلث وان نوى  
 لا الطول والعرض يكون الثلث الواحد











[illegible]

قول الله عز وجل  
 يا أيها الذين آمنوا  
 اذكروا الله الذي  
 خلقكم من طين  
 مطبوخة  
 وقوله  
 يا أيها الذين آمنوا  
 اذكروا الله الذي  
 خلقكم من طين  
 مطبوخة  
 وقوله  
 يا أيها الذين آمنوا  
 اذكروا الله الذي  
 خلقكم من طين  
 مطبوخة

فقد كان في هذا الموضع من الموضعين المذكورين  
مكة المكة من الموضعين المذكورين  
فقد كان في هذا الموضع من الموضعين المذكورين  
مكة المكة من الموضعين المذكورين  
فقد كان في هذا الموضع من الموضعين المذكورين  
مكة المكة من الموضعين المذكورين  
فقد كان في هذا الموضع من الموضعين المذكورين  
مكة المكة من الموضعين المذكورين  
فقد كان في هذا الموضع من الموضعين المذكورين  
مكة المكة من الموضعين المذكورين



واحدة عشر  
اي الرجوع والناس اما الرجوع فظاهر واما الناس في الاصل بموجب الميمنة في الطال لانه  
شرع لرفع النكاح انما في النقص وروايات الجمل في مخرج الطلاق فانه قلت فقلني هذا بلزم صحة  
نية الناس في انت طالع لانه لا حد محتمل قلت انما لم يبع لانه وصفه بكونه واجباً لانه بكونه  
سواء في التفسير ما ذكره الرجوع مخرج كذا قيل وفيه تأمل وان  
عقبت  
او اعاد يرفع في قول انت طالع للبدعة انه لا يكون الا بالنسبة لانه البدعة قد تكون من حيث الانتفاع  
حالة الخصف فلا بد من النية وعرض في انما انت طالع للبدعة او طلاق النية كما يكون جعلاً  
لانما هو قد يتحقق بالطلاق حاله الخصف فلا يشترط النية بالنسبة لانه قد يكون من حيث  
وهو البدعة من حيث الانتفاع بعقود الانتفاع في حالة الخصف فلا حاجة الى زيادة لفظ البدعة  
لانه لا يكون عليه كما لا يخفى على ان البدعة من حيث الانتفاع ليست محتملة او انما انت طالع بالبدعة  
او طلاق النية كما لا يخفى على ان البدعة من حيث الانتفاع ليست محتملة او انما انت طالع بالبدعة  
في نفس الامر وجائز الوقوع فيها بل ليس عليه الا انما قد لا ينفصل غايته ان يكون لفظاً لا يشترط  
وقال انما بعد ان قال انت طالع لطلاق كونه بدعة او وقع عند الخصف ويكون معنى صحيحاً  
في ارادة الرجوع الرجوع فكيف يكون تصحيحاً لانه



[illegible]







نو اور ان کے اہل بیت  
 تعالیٰ انہیں باریں  
 تو کہ باوجود ان کی حالت اللہ تعالیٰ  
 باریں قیسمہ فی الخالق و فی الخلق  
 الطلاق عنہ  
 تو کہ باوجود ان کی حالت اللہ تعالیٰ  
 باریں قیسمہ فی الخالق و فی الخلق  
 الطلاق عنہ  
 تو کہ باوجود ان کی حالت اللہ تعالیٰ  
 باریں قیسمہ فی الخالق و فی الخلق  
 الطلاق عنہ

نما و فخر اختیار و اذ استغفر الله العزیز الغفور











قدّمه واطلاقاً بالفتح الميم في قوله واذكر ما كان من قبلك من الرسل  
قدّمه واطلاقاً بالفتح الميم في قوله واذكر ما كان من قبلك من الرسل

فوجدت مشية العاقل لا يقع الا بالمشية  
ومشيته لا يوجد الا بعد افعاله من كل  
فوجدت مشية العاقل لا

قوله وانشاؤا الامتداد هنا من الامتداد فقال الامتداد  
يعني اني قد قال الامتداد

بجملہ قریبہ اروت طلاقہ حبث  
لا یستی عن اللاحق و

تہذیب و فنک

قولها اطلق اجنية المراكب او طرعا النجاة  
الارخصه التلقا في الصدرين في البحر فغيرها  
من قبال اجنية اخرى

وقال ان فو لنظرة القدوم لاطلاق قبل النكاح  
لانه من غير ان يفرق بينهما

[illegible]

تجربة **التعليب** شرطه ان يكون القول الروح في اوجده ان اذهبت فانت طالق او لا الا  
 يذهب الى التعليب بالملك وان **تجربك** فانت طالق فان اذنت في لبسك كانه كونه للملك  
 فيم حادثة وانما شرط احد مالان بل ان لا بد من كونها تحقق مع العين هو التفرق على  
 فتح النفس ولو لا الملك في الحال لا اضاها فيه لا حصل الفائدة المطلوبة من العين او لا جوا  
 في ملكه في الحال حتى **تجربك** عن الشرط ولا اضاها الى الملك حتى تجز عن تخيل الملك فاذالت الغيب  
 العين فانه يتم استبعاد احداهما وانما خلاف ذلك في قول طائفة من اصحابنا ان الملك  
 او لا اضاها في ملكه وانما شرطه ان يكون القول الروح في اوجده ان اذهبت فانت طالق او لا الا  
 فانت طالق فكلها حكمها لعدم الملك وانما شرطه ان يكون القول الروح في اوجده ان اذهبت فانت طالق او لا الا  
 ثم حكوا بوجوب الملك وقت التعليب او قالوا فيه ان الملك فانت طالق فكلها حكمها لعدم الملك

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة وحكمة في كل شيء

المختص

[illegible]

فصل في بيان  
نور الظاهر عدم الحديث وهو الملك بعد ادراج  
فكر سبعة للمنفوان ثبات كما ذكره فكر فانت خالق  
والحال المنزلة كما ذكره فكر فانت خالق والله

فيهم المحدث الواقعي قبل الشريعة في العدد  
توكله خلق في العفة تلك واد العبد في المصالح















العدة فلا يقع وهذا لانها مبنية في الاخبار فوجب قبول قولها فاذا اضرمت دل ذلك  
على سبوح النقصان واكثر احواله حال قول الزوج راجعاً فيكون عتقاً لا نقلاً  
العدة فلا يقع بخلاف ما اذا سكنت ثم اضرمت بالنقصان لان الزوج الاصل فيها  
حال الشك في بقائه فيكون روجاً امة اضرمت بها بالعدة بالرجوع وصحة  
سبوحاً وكذا امة فان اضرمت بها بالرجوع بنا على قيام العدة والقول في العدة  
قوله بعدا والنقصان فكلما فيها من طهر او قاتل امة سقطت عدة الزوج وان كان الزوج  
والسبوح في العدة فان القول لها لانها ابروف يشا تنقطع اية العدة اذا ظهرت  
من الحيض الا عشرة وهو الحيض الثالث من العدة وان لم تغسل حتى يوفى  
من الوقت بعد الانقطاع ما يمكن فيه من الغسل في حرم المصاهرة فلهذا لا تقدر  
عليك طهرها لان الحيض لا يزيد على عشرة فينقطع عنها من الحيض بعد الانقطاع  
فانقضت العدة وانقطعت الرجوع وانما ظهرت منه لا على من العدة اي لا تنقطع  
العدة حتى تغسل او يغسل وقت المصاهرة او يتم غسله كغيره وانما طهرها في العدة  
فيما دونها يمتنع من الدم فليس ينقض بغيرها من الحيض فيكون عتقاً لان مدة الاكل  
من الحيض اذا كانت ايامها اقل من عشرة فالوقت لم يملكه لا ينقطع وكذا ما مضى  
الصورة او غلبت وقتها صارت الصورة ونسباً في ذمتها وهو انما طهرها لانها  
تغير ونسباً الى طهرها من الحيض وانما لم تقدر على الا بعد ما طهرت واما ما دون  
العدة فيتم بغيرها فلهذا سقطت الرجوع لانها كانت طهرها وقتها حيث جازها طهرها بان  
نسبت عشر طهرها راجع الزوج ونسبت ما دونها من طهرها لا الى ابراجها وهذا استحقاق  
في القيس في العدة كما ان لا يقع الرجوع لانها كانت اكثر ايامها من القيس فلهذا  
ان يقع لان حكم الحيض في الحيض في الاستحسان وهو القول ان ما دون العدة  
نسباً الى الحيض فلهذا سقطت الرجوع بعد موهلة الى ان سقطت بانه سقطت الرجوع ولا  
يجل طهرها في العدة فلهذا سقطت الرجوع لانها كانت ايامها من طهرها في العدة  
طهرها حلالاً منكر او طهرها فراجعي فلهذا لا يقل طهرها فلهذا سقطت الرجوع بانه طهرها  
حلالاً طهرها وانكر وطهرها لم راجعي فلهذا لا يقل طهرها فلهذا سقطت الرجوع بانه طهرها  
ولا يغيره بانكره لان الشك في كونه يجعل له العدة في هذه العبارة احسن من غيرها  
الرجوع وكذا لانها حالية من ساق ذكرها بعد عشرة طهرها من ولدت لاهل العدة

ينقض

كذلك

العدة  
كذلك  
شك في

في ذلك  
من العدة  
في ذلك  
من العدة

في ذلك  
من العدة  
في ذلك  
من العدة

فصل في احوال الطلاق منكر او طهرها فلهذا راجع الزوج لاهل العدة وانكر طهرها  
جاءه ان راجعها ولا يجره لانكاره لان الشك في كونه وان طهرها فلهذا راجع الزوج  
الوطي فلهذا لا يقع راجعاً لان انكره وطهرها لم يكن الشك في كونه لانكاره فلهذا راجع الزوج  
طهرها اي بعد ما طهرها وانكر وطهرها ان طهرها فلهذا راجع الزوج لاهل العدة وانكر طهرها  
الرجوع فلهذا اذا ولدت لاهل طهرها من وقت الطلاق ثبتت نسبها لاهل العدة  
لانها لم تقبل بالنقصان العدة والولد سبوحاً في البطن من العدة فلهذا من ان يجعل الزوج والوطي  
قبل الطلاق ولا بعده لان الولد سبوحاً في البطن من العدة فلهذا من ان يجعل الزوج والوطي  
حراً ما فلهذا من ان يجعل الزوج والوطي قبل الطلاق سبوحاً في البطن من العدة فلهذا من ان يجعل الزوج  
ولدت فاهل طهرها من ولدت ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من  
يكون بين العدة بين سنة يسلمه او كثر ما اذا كان اقل من سنة يكون سبوحاً واحد وانما يثبت  
الرجوع لانها طهرها في العدة الاولى ثم الولادة الثانية ولدت على ان راجعها بعد الولادة  
الوطي يكون الوطى حلالاً اماناً كانت الولادة بين طهرها واحد طهرها في العدة الاولى  
الولد الشك في كونه قبل الولادة الاولى وقا كما ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من  
يقع طهرها من ولدت العدة الثانية وان كانت رجوعاً فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من  
سبوحاً بالولد الثاني صار الوطى حلالاً لان طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من  
في العدة حلالاً لاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من  
طهرها بالولد الثالث صار الوطى حلالاً لان طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من  
فلهذا من ان طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من  
لا طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من  
بغير العدة فلهذا من ان طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من  
على راجعها فلهذا من ان طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من  
سبوحاً فلهذا من ان طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من  
بأنه في العدة ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من  
فلهذا من ان طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من  
لوجهه بالثلاثين لاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من  
رواجعها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من ولدت فاهل طهرها من

الوطي يكون

بغير العدة

الوطي







وهدران نوى كذب لانه وصف الحلة بالحرية فكان كذبا حقيقة فاذا نواه صدق  
 ويطبق بانه ان نوى الطلاق وثبت ان نواه وقد مر في الكتابات والفقهاء  
 ان طلاق وان لم ينو جصولا ويا نواها ولفظ لا يكلف به الا الرجال ومن هذا قوله  
 نوى بغيره لا يصدق قضاء ولو كانت له اربع نسوة والمستند بها لا يقع على كل واحدة  
 منهن طلاق بانه وقيل يطلاق واحدة منهم والى السابق وهو الاظهر والاشبه  
 الزبيل كذا قيل على ام وهرج به ست راس كبرم بر و كاح ام الى التوقي على ان  
 طلاق وان لم ينو ولو قال به ست راس كبرم لا يكون طلاق لعدم النوى وقال  
 هرج به ست كبرم كان طلاقا كذا في التمهيد **باب الخلع** الخلع بضم الخاء و  
 فتحها لغة الازالة مطلقا وبضمها شرعا الازالة المختصة به هو فصل من الخلع  
 باللفظ الخلع عابدا عما قاله لانه قد يكون بلفظ البيع والشراء وخوضا كما سبناه  
 ولا بأس بغيره لانه لقول الله جل جلاله في سبيله ما فيها اقتدت به على الصلح للمهر  
 ما يكون مخرجا للفقير او ان يكون مخرجا لغير الفقير كمن لا يجب ان يكون مخرجا  
 لغير الفقير مخرجا في الخلع كما دون العشرة ويتفق على ايجاب قبول كسر العقد  
 وهو في جانب الزوج عيب لانه يخلو الطلاق بشرط قبولها المانع لمصلحة جهة  
 قبل قبولها كما لا يصح الرجوع في البين ولم يخل بقبولها من المجلس قبل قبولها كما لا  
 يخل البين ببلوغه ان قبلت بعد المجلس لم ينو فصل على حضورها قبل ان يخل بالبين  
 لا ينفصل البين عليه بل هو فصل على علمها اذا بلغها فخلها البين في مجلسها وجاز  
 تعليق شرط او وقت كما جاز في البين لاي لم يخل بشرط الخلع كما لا يجوز في البين  
 وهو في جانبها الى المرأة مطلق على قوله في جانب كسر يعني معاوضة لانها تنزل مالا  
 ليس لها نفسها حتى انكسر الاحكام اي جاز رجوعها قبل قبوله وبطلانها  
 عن مجلس عليها ولم يخل بتعليق شرط ووقت وجاز شرط الخلع كما في كلام المعاصرين  
 وطرف البين في العتق كطرفها في الطلاق فيكون من طرف العتق معاوضة ومن  
 جانب المولى مينا وهي اقل من العتق بشرط قبول العتق فيرتب احكام المعاصرين  
 في جانب المولى العتق لا المولى والخلع قد يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق  
 وبلفظ بان يقول الزوج خالعت على الف درهم او بعثت نفسك او طلاقك  
 على الف درهم او تقول المرأة اشتريت نفسي او طلاقك نفسك او يقول الزوج

في الموضع حاله الودع مستقيم ومطلوب في غير مستقيم  
 فانه جاز تزويج الابا بانه المستقر على ان لا يصح  
 ولا يجوز ان يخلع منه الصغير في ماله كذا قال الزبيل

والمباراة  
 فان يقع الرجوع وشرط الخلع  
 في غير مجلس

في الموضع حاله الودع مستقيم ومطلوب في غير مستقيم  
 فانه جاز تزويج الابا بانه المستقر على ان لا يصح  
 ولا يجوز ان يخلع منه الصغير في ماله كذا قال الزبيل

الزوج طلاقك على الف او بذكرتك اي فارتكت فقبلت المرأة وقد يكون بالفكارة  
 كما لو قال جاز لا امرانه خولت من ارضي فدي فقلت خديم فقال الزوج فزوج  
 بانه اي يقع واحدة بانه ذكره قاضي خان والواقف به الى الخلع وبالطلاق على  
 حاله هو ان يقول الزوج طلاقك او انت طلاقك على كذا من المال او تقول المرأة طلاقك  
 على كذا او يقول الزوج طلاقك عليه والنوى بينهما ان الطلاق على حال غير ان الخلع في الحكم  
 الا ان بدل الخلع اذا بطل بغير الطلاق بانه وبموجب الطلاق اذا بطل بغير رجوعه كذا  
 في الخلع وسبب في المخرج طلاق بانه لانها لا تستقيم الا بالاشهاد لنفسها وذلك  
 بالبينونة وهو اي الخلع من الكتابات لا صحا والطلاق وبغيره في غير ما من  
 فواين تركة جاز الطلاق وان قال لم تنو به الطلاق فان ذكره لم يصدق به بغيره  
 في شئ من العتق الا بلفظ طلاق ويكون ذكر البين في غير ما من البينة الا ان  
 وان لم يخلع منه لا يصدق في الخلع والمباراة اي فيها وقع الخلع بلفظ الخلع او للمباراة لانها  
 ان بيان ملازمة من البينة او ما يقع مقامها وهو ذكر البين وقد انقضا ولا يصدق  
 في لفظ البيع والطلاق كلفه على صريح كذا في الكفر والعتق على ما في لفظ البيع بغيره  
 في الطلاق وهو كما مر في قول المذاهب بانه لا يخلع بغيره الا بلفظ الخلع لا بغيره  
 وذلك لان البيع يوجب ذوالك البيع فيغيره قطعا ذوالك المقتضى وهذا وقع  
 الطلاق بلفظ العتق لا العتق بلفظ الطلاق كما مر في قوله في قوله وقيل وبالقول فيقول  
 وكذا اخذوا الى اخذ البين ان يشترط اي الزوج في قوله وان اردتم استبدال زوج  
 مكان زوج وآتيتم احدكم من فطرا فواتا فخذوا منه شيئا ولا او حشما بالاستبدال  
 فلا يزيد في حشمتها ياخذ المالك كذا اخذ العتق الى الزيادة على اقله المهر من المهر المأثرت  
 وفي رواية الجاس الصغير لا يخلع ولا طلاق قوله تعالى فلا جناح عليكم فيما اقمتم به انكم  
 اكره الزوج المرأة على ان يخلع طلاقا لان طلاقا كرهه واقبله الى بل لا يؤم حاله ان  
 لم يكن لها عليه مال بل التزم ان يعطيها مالا فخلع او لا سقوط مال ان كان لها عليه  
 مال كالمهر فله ما سببه ان الرضا بشرطه لزوم المال سقوطه والا كذا تقدم الرضا  
 ملك له اي يدها يعني خالعت مع زوجها على مال فقبلت ان تدفع اليه ملك المال الاخير  
 فقبلت فبما ان كان قريبا او مشكرا كان شيئا ولا يخلع الخلع لانه لا يقبل الفسخ فيجب  
 الصمان عليها فقبلت معاوضة خلع او لغيره او خسرته او ميتة او غيرها فابس قال

فخلع











[illegible]

خطبہ شریف حضرت مولانا محمد







او عن النفس والكفارة لا يجزئ عن واحد منها غير ظاهر كما هو بالصوم فقط الى الصوم  
 مشعر ان اذا ملك له فلم يكن من اهل التكفير بل ان قال التمتع فهو جسم من اجزاء  
 بالعقوبة لانه شيخ زهر الحاطه و لا يسيده عنه بل ان كان التمتع عنه او اطلق لم يجره  
 لانه ليس من اهل الملك فلا يصير ملكا **تحكيك باللعان** هو لغة من اللعن وهو  
 لفظ والا بعد واستجى به لاني فاستمن من لعن الرجل نفسه ومن قبول المرأة لعن نفسها  
 عليها المسلم من اللعن وتكرارها من اذات مؤكدة بالاثبات معروضة باللعن فبأنه  
 مقام القذف في حقه بمعنى انها اذا تلعنا سقط عنه حقه القذف في حقه ان  
 بل ان امة حجة الى رسول الله ص وقال عبد الرحمن امرأتك ستين في ارجلك  
 وجدت على اهل العلم ان الشريك يرضى بها فقال سائل السمع انيت بانه يشهد  
 الا لا يجد على طهر فقال بل ان رايت بعيني يا رسول الله ص واعاد من العقوبة  
 قال والى لا يرجع من الله ان يجعل في حرجها فازل الله تعالى هذه الآية فذا انك  
 على ان اللعان قائم مقام حقه القذف في جانب الزوجة حيث لا يجد بل القذف  
 ثم الدليل على انه قائم مقام حقه الزنا في جانب المرأة ان اللعان اذا ما كان شريك  
 من السحابة حيث قال وجدت على طهر امرأتك الشريك يرضى بها قال سائل السمع  
 ان جاءت به امر تخفى كذا انه لللعان وان جاءت به امر وجعلت على امرأتك  
 باتت به على الفت المذكورة فقال نعم لولا الايمان بسبقت لكان على والها شان  
 الشارة الى ان اللعان قائم مقام حقه الزنا في جانب المرأة كذا في الحديث وطهر حقه  
 على ولا استسحب بعد التمسك بغيره ليلينه ان الله وطهر قام الزوجة حقه اذا خلق  
 بيا او نكح سقط ولم يجد وسبانه يانه في آخره الى ان الله وطهر وكون اللعان  
 يعني من حقه الزنا ووجه الخفة الى ان الزنا غير متناهية به يمكن يكون حراما  
 ولا يكون له ما هو مدفوع الى الزنا حان لاداء الشهادة على المسلم حتى لا يجزئ  
 حان بين الخافين ولا بين كافرين وان حصلت بداعي شكك سبانه او نكح  
 حقا عطف على حقه ولما احراز على انك سبانه وطالبت به او يوجب  
 زنا وهو خلد فانه حقا فلا بد من طلبها كما به حقا ولانه من شرط اللعان  
 ان يكون عطف ليس لها المطالبة لانه شرط وهو العفة لا من قبل قوله فمن  
 فان الى الزنا عن اللعان حصة لا تعلم انك نكح نفسه فكذا

تقريباً ۱۰۰ ساله است و در این زمان  
در این شهر ۱۰۰ ساله است و در این زمان

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

ومعاش قد الزنا في حقها انما اذا غلب عليها واللبس على انفسه  
سقط على من غلبه الزنا

تحریر

[illegible]

صورة امان

وَمَا كُنَّا بِمُنْزِلِ الْغُفْرِ وَنُورِ الْيَقِينِ  
وَكُنَّا بِمُنْزِلِ الْغُفْرِ وَنُورِ الْيَقِينِ



ما جاز ان يزوجها ومعنى قوله ان لا يزوجها ان لا يزوجها ابدا ان لم يزوجها ان ما  
 واما ما ذكره من كمال المصلحة لا يزوجها الا ما لم يزوجها ان قد يزوجها بعد ان يزوجها  
 المتزوجين من زنت فان زنت القدر لم يزوجها الا ما لم يزوجها ان لا يزوجها ان لم يزوجها  
 فبان ان يزوجها واما ما ذكره من زنت فذلك ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 احصاها بما حله من زنت القدر او لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 الفقه على ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 معنى ما يكون ذكر القدر فيه شرعا كما ذكره لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 فاعلم ان ما ذكره من زنت القدر لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 عن الرجل يزوجها من زنت القدر ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 جازت به لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 على ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 الولد من الزينة واما ما ذكره من زنت القدر ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 او سكر من الزينة من زنت القدر ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 لم يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 فيها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 اللذان بين واما ما ذكره من زنت القدر ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 وان عكس ما بين ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 بانفسه ما بين على القدر ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 البعد من زنت القدر ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 نسبها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 اللعان ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 بعد ذلك ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
**باب الخلع** هو ان يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 في البيت ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 خلعها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 المتزوجين ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها

خبر

ذكر

عن

في زنت القدر ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها

جب بعد ما واصلها لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 من بعد ما واصلها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 المرأة صبيحة هو يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 الصحيح ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 وفي رواية الحسن بن علي بن فضال ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 التي قالها من ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 يزول عليها فيها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 فصول السنة من قبلها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 واما ما ذكره من زنت القدر ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 مدة من زنت القدر ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 الزوجين ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 المتزوجين ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 بالرجوع ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 واما ما ذكره من زنت القدر ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 فان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 ثبت خلعها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 الوصل اليها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 اليها ضرورة ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 عند العقد او بعده ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 الشئ ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 فان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 فان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 فان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها  
 فان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها ان لا يزوجها

الصحيح

وفي رواية

التي قالها

يزول عليها

فصول السنة

واما ما ذكره

ان لا يزوجها

مدة من زنت

ان لا يزوجها

الشئ ان لا

فان لا يزوجها

فان لا يزوجها

فان لا يزوجها

فان لا يزوجها

من

في

الزوجين

الزوجين

الزوجين

الزوجين

الزوجين

الزوجين

الزوجين

الزوجين

الزوجين

الزوجين

الزوجين















النصف فان بقى فيها نصف العصر حكم بحضرة خاتمة بنده استمره على كل حال واحد من النصف  
 النسب الا ترى انها لو اقرت بعين العدة ثم ولدت لست استمره لم يثبت النسب لوجوه  
 دليل الانقضاء وهو اقرارها بكونها اجنبية بل اقله لان اقرارها بحقيقة الكذب حكم منكرها  
 بالانقضاء لا يرد فيه وكذا المعتدة التي اقرت بطلاق الزوجت باللعن انما ينفى عنها زنا  
 ولدت لاقرب من نصف سنة من وقت اقرارها هذه ايهو المستوطنة بالدار والكنز  
 ويقر بها وهو القصد للموافاق للمتعلم وقد وقع في عبارة صدر الشريعة الطلاق مكان  
 الاقرار فكانت سهو من السنن الاولى لثبت نسب ولدها لانه انما هو في كونه  
 في العدة لظهور كبرها بيقين حيث اقرت بالانقضاء ووجه مشغول بالمناقص  
 لانها لم تنقض العدة في كونه خارجا وظاهر عطف على اقرت انما كذا المعتدة بطلان  
 قهر جيلها او اقرار الزوج به اي يثبت نسب ولد المعتدة ولدت ولادة اخرى فزوجه وقد  
 كان قبل الولادة قبل طهاره او اقرار الزوج بالجنس والا ترى وان لم يظهر جيلها اما اقرار الزوج  
 به فيثبت اي النسب لا يثبت ولادتها كبره تامه انما شهادة رجلين او رجل امر اربع  
 بان دخلت المرأة بيتا ولم يكن معها احد ولا في البيت والرجل على الباب تنظر ولدت  
 فتعطل لولادة برؤية الولد وسماها حسنة فثبت النسب بالسماء لا بالبيت النسب شهادة  
 امرأة واحدة على الولادة طلاقا لها فالحاصل ان العدة اذا ولدت ولدها لم يثبت نسب  
 عند الجحيف الا ان يشهد بولادة مختار رجلان او رجل امر امان الا ان يكون هناك  
 رجل ظاهرا او اخر فثبت النسب في اقرار الزوج فيثبت النسب بالسماء وعند سماه في الثلث  
 بشهادة امرأة واحدة مسلمة حرة عدل كذا في الراجح كذا المعتدة وفاة ولدت في الثلث  
 هذه مسلمة ذكر في البداية بعدة وبث نسب ولد المتوفى عنها زوجها اليها يثبت نسب  
 ولا معتدة وفات يكون بين الموت والولادة اقل من سنتين وقيل نذر اذا جاءت  
 برؤية النصف بعدة الوفاة لست استمره لاثبت النسب لان الشبهة حكم بانقضاء بعدة بالنسبة  
 لتعظيم النصف كما اذا اقرت بالانقضاء كما يجزى في الصغيرة لاجتماعها في النصف لا في الثلث  
 اخرى وهو وضع الحمل بخلاف الصغيرة لان الاصل فيها عدم الحمل لانها قبل السبع ليست بحمل  
 وفي السبع مكمل والصغيرة مكتملة يعني طهر نزول بانك او ولدت عطف على ولدت  
 لاقرب منها من ذكرت في البداية ثانيا بعدة وان كانت معتدة عن وفات وهذه  
 اي يثبت نسب ولا معتدة وفات في العدة واقرت بالولادة بالولادة ولم يشهد

[illegible]

ولما اتموا لا يقتلوا، ساء

[illegible]

و هو موقوف على بيت النبى

فَتَا كَرِ الْهَرَرِ



والمستوفى من  
الحقوق

مقاله اول

يثبت به التوبة بعد العودة للصغف ومكسطة وهو ان اسلم الولد وحكم ان يثبت بالنسب  
بدون دالة وينتفع به في دفع كسر بشبهة بدو العودة ان يكون اذ اقبل الصغف وكسها وان اقبل الحمل  
فلا يثبت بدو العودة كذا وكذا تنهاه لا يا واما من ينكر كبرهين اثنين استولى اياهن فثبت  
بولد لا يثبت نسب به وانما كذا في قوله **باب الحنفية** **بها** **فمن** **يقتض** **تعلق** **الفرع** **بغير** **مصلحة**  
اذا ثبت له نفع حتى مات واما كذا المرأة اذا عصفت له باس لام والولد لم يولد له عالم  
تزوج بغير زوج آخر فغيره فطفل كاسلته وانما كانت اياها لا جاع الامم حتى ماتا  
من غيرهما الا ان يكون من دة فانما يخص بقرب ملك متعلق بالحنفية او فاجرة كذا  
في الحنفية بغير ما عدا ذلك اذا ثبت او انقلد لا يثبت ان يفرق بين الحنفية والقادة فيثبت  
بأن لا يباذع الولد في غير ما عدا ذلك او لا يكون له واما من يفرق بين الحنفية او  
الاجبية لا يشقة لها عليه ثم امرها ان تلام وان حملت لان بدع الولد لا يشقة  
من قبل الامهات **فمن** **يقتض** **تعلق** **الفرع** **بغير** **مصلحة** **الامهات** **السنة** **من** **لانها** **او** **فمن** **يقتض** **تعلق** **الفرع** **بغير** **مصلحة** **الامهات**  
ثم فخره لاب ام لانها المتعلق ثم فخره لاب ام لانها المتعلق ثم فخره لاب ام لانها المتعلق  
لان نبات الابوين اول من نبات الامهات ثم فخره لان قربة الام اربع بعد الام لانها  
اول من كانت لام اب اول ثم لام ثم لاب والحاد اول من نبات لانها متعلق  
بالام والمتعلق ثم فخره لانها المتعلق ثم فخره لانها المتعلق ثم فخره لانها المتعلق  
فمن يفرق بين الحنفية والفرع بغير مصلحة الامهات لا يشقة له الولد لان من حنفية  
نوعه والامهات والفرع بغير مصلحة الامهات لا يشقة له الولد لان من حنفية  
عقلها بغير مصلحة الامهات لانها المتعلق ثم فخره لانها المتعلق ثم فخره لانها المتعلق  
لها ما في في البسب وان كان حنفية لا يفرق بين الامهات والفرع بغير مصلحة الامهات  
عقلها كان الامهات الحنفية لانها المتعلق ثم فخره لانها المتعلق ثم فخره لانها المتعلق  
الحنفية التي كانت له لانها المتعلق ثم فخره لانها المتعلق ثم فخره لانها المتعلق  
يستحق على الصغف ومن اشقى عليه فيكون الدخ ايضا انظر له ما يعقل حتى فاقه العقل  
منها لا يثبت العز بغير ما عدا ذلك وان كان الكفر فاقه فان كان الكفر فاقه فان كان الكفر فاقه  
الدين فاقه حنفية هذا لانها المتعلق ثم فخره لانها المتعلق ثم فخره لانها المتعلق  
كالجدة بغير غير عمه لانها المتعلق ثم فخره لانها المتعلق ثم فخره لانها المتعلق  
ثم فخره لانها المتعلق ثم فخره لانها المتعلق ثم فخره لانها المتعلق

104

فقد و انما كانت لها الاموال الحات عليه و اهداهم  
عظم و رددوا النصف فيه بعد آت قدوروم انت حق  
فالم تترجى صندور وان

الحمد لله رب العالمين  
و السلام على من اتبع الهدى



الحكمة

١٧١ طه طلبت في النسخ او في صحت الرجعي لم يستحق لان الارض لم يستحق عليها  
وبانه وان لم يكن مستحقا فيقال ان الارض لم تستحق لان الارض لم تستحق عليها  
لا فضل ولا نفع في الارض المستحق عليها بالحق فلهذا كان الفضل واجب عليها فلهذا اخذ  
الامام عليه السلام في هذه المسئلة او غيرها لكن لا بد من ان يستحق اما ان لا يستحق  
قد زال بطلان هذا كماله في الجنية وانما استحق في غير مستحق عليها اعلم ان الامم او ما  
الولد بعد النقص بعد ثمانية طلب كثر من الجنية الاجنية لانها انفس وانظر للنفقة  
وفي الاخذ منها اضر اركان التمسك كثر من كسب لم يجر الاب عليها فلهذا لم ينفق  
قال الله تعالى لا تقسروا الله ولده بالاولاد ولا بالاولاد الله لا تقسروا من باخذ الولد منها  
ولا يصار هو بالزاد كثر من الجنية الاجنية وان رتبته الاجنية ان ترعى بغير احوال  
بدون اجر للنسب والامم باجر للنسب فالجنية هنا اولادها فان ذكره الزيلعي في البسوة  
داود بن في رواية جاز استحق لان النكاح قد زال فانكحها لا جانية اخرى  
لان العقد من احكام النكاح ولهذا يجب فيها النفقة والسكنى والبر في الذكوة  
اليها والسرادة لها قال الابي احمد صنفه بالاجور حين قالت الام بعد العدي  
لا الرضعة الابا جوا او باقل حين قالت لا الرضعة الا بكثرة ليس لها منقصة ولكن ترضع الظفر  
في ثوبها ما لم يتردد رعايته كالمراحم لا ترضع حبيبة لا تعصب بغير حرم كونه العاقبة  
ابن العلم لا حلال الفاسد مع وجود حرم غير حبيبة كما قال احمد لا ترضع ابنا  
الى عاصم ما جرح وهو من لبنه لا يرضع فانه لا يخالط لبنه لبن الفاسد ولا يرضع  
بين ابنة واحدة وان كان بغيره او قال الرضا في حرمه ذليله سن التيميم ويسكنه في بيته  
الام والجدل حتى يبرأ الى بالبعث من ابيه حتى يستحق من غيره ان ياكل من ريسه ويسكن  
ويستحق وحده لانه اذا استحق في حق الاب والجدل حتى يبرأ من ابيه ان ياكل من ريسه ويسكن  
والاب اقر على ذلك وقد استحق ابس سنين قد زده خصا في بعضه  
كذا في الكافي والام والجدل حتى يبرأ الى بالبعث من الاب حتى يخلص لانه بعد  
الاستحقاق يخلص الى اداب النساء والمراة على ذلك اقدروا بعد البلى في حق  
الى التحسين والنفقة والاب فيه قدر ورواها عن محمد بن شريك بن ابيها ترضع  
لله الاب اذا بلغت حد الشهوة لتحقق الحاجة الى الصيانة وهو الاخر طه  
الزمان وغيرهما اي حاصلة في الام والجدل حتى يبرأ الى بالبعث من ابيه حتى تستحق

في النفقة  
او قوله  
الحكمة

الحكمة

الحكمة

الحكمة

تستحق لان الركن عند من خصها من استحقاقه بغيرها لا يستحق عليها لان  
المقصود هو التخييم وهو يحصل بالاستحقاق بغيرها لا بغيرها وهذا لا يجوز كما لا يخفى  
المقصود في الام والجدل لانه لا بد من ان يستحق في مقامه بولدها اي بدون  
ان ابنته لا يرضع الا بغيرها لانه لا بد من ان يستحق في مقامه بولدها اي بدون  
وليس لطف لها ليس لان تستحق لولدها ولا لولدها لعدم الامم من كل منهما وهو  
روايت كتاب الطلاق من الاصل هو الاصل في هذا اذا كان بين المؤمنين لقامت  
واذا تقاربوا بحيث يمكن من مطاوعته ولده في يومه ويوم ابنته قبل ان يزوج  
لها انفسا لانه مطلقا في دار السلام ولا يشترط فيه خروج الزوج ولا الولي الاول  
الا انه من شرطه ان يرضع بالولده لانه يتحقق باطلاق اهل الزوج فلا شك في  
الآن يكون له ولدها ومنه عقد فيها في الاصل ما بيننا وخص هذه النفقة  
بالام وليس بغيرها ان ينفق على ابنته لان الاب حتى الجدة الصغيرة ينفق على ابنته  
بعد اراوت الولي ليس له ولد فانه لا ينفق على ابنته لان الولد على الام ومنه الى الام  
تأخذ اي ترضع من ثديها ولها بالجدل في النفقة لانها انما انفسا  
الولد فانه لا يرضع على ابنته لانه لا يرضع على ابنته لانه لا يرضع على ابنته  
بسم الله سأل الله اعز النفقة فحق على ابنته الطعام والسكنى كذا في  
الحكمة بين يجب باسباب منها الزوجية ومنها النسب ومنها الملك فقدم الزوجية  
لانها اصل النسب النسب اقوى من الملك فوجب على الزوج ولولده لا ينفق على ابنته  
او فقير ليس عند قدر النفقة الزوجية سواء كانت مسلمة او كافرة كبيرة او  
صغيرة ولو طلقها الى غيرها ان توطأ حتى لو لم يكن كذلك كان المانع من ثوبها  
مطلوبه حتى لا يرضع فوجب النفقة بغيرها ما اذا كان الزوج صغيرا لا ينفق على ابنته  
كان المانع من ثوبها فلو كان صغيرا لا ينفق على ابنته لان النفقة لها المانع  
معنى جاء من ثوبها فانه في الباب ان يجعل المانع من ثوبها لا ينفق على ابنته  
فالمانع من ثوبها فانه في الباب ان يجعل المانع من ثوبها لا ينفق على ابنته  
فقيرة او غنية فان توطأ لا ينفق على ابنته في النفقة على زوجها موطأة او لا  
كما اذا كان الزوج صغيرا لا ينفق على ابنته ولا ينفق على ابنته بعد حالها متعلق  
بغيره فوجب وهو اجبر لخص في ولاية الفتوة وبينه بقوله في المومنين

لان الاستحقاق لا يقرب منزله ان تستحق  
النفقة في طهر او غيره لكن لا تستحق من  
من استحق من النفقة  
لان النفقة لا تستحق من  
من استحق من النفقة  
لان النفقة لا تستحق من  
من استحق من النفقة

او نفقة صنف لم يقبل قوله لان العدة في هذا الباب  
لا تستلزم وهو يوجب نفقة الوطأ في هذا الباب  
ولذلك اقر صاحب المبداء في بيان الاستحقاق  
كان ما زاد

الحكمة







































قال في صورة لاثنين عند احد كالحرف في احد منها وادخل في هذا الكلام  
 فان كان قيا اربابا وان مات جميعا العتق ثلثة اربابا الثابت في العتق  
 ونصف كل من الاخرين عند البطلان اليه يوسف وعند مير ربع من اهل غيره  
 كما قال ذلك لان الارباب الاول اربابين الخارجين والثابت في نصف بينهما  
 ثم الارباب الثاني اربابين الثابت والداخل في نصف بينهما فالنصف الذي اوصاه  
 الثابت مثلها وما اصاب النصف الذي اوصاه بالارباب الاول اوصاه وما اصاب  
 النصف الخارج وهو الربع في عتق ثلثة اربابا واما الاصل فتعق من  
 ربع عند مير لان هذا الارباب لما اوصاه بعتق ربع من الثابت او غير  
 الاصل في النصف بينهما وما بقول ان المات من عتق النصف بغير الثابت  
 ولا مانع في الاصل فتعق نصفه ولو كان هذا القول في المات في ثلثة ارباب  
 وقسم العتق ميتا وية فان كان له مال  
 يخرج من ثلثه من الثلث وكتب رقبته وثلثة ارباب رقبته عند مير رقبته ونصف ثلثه  
 عند مير او لم يخرج ولكن اجازة الوارثة في جواب كذا كذا ان لم يكن له مال هو العبد  
 ولم يكن الوارثة قسم الثلث بينهم على هذا الذي عليه ما وصفت اربابا ان حرج الخارج  
 في النصف ووجع الثابت في ثلثة اربابا ووجع الاصل عند مير في النصف  
 ايضا فخرج الحرف في نصف وربع واقل اربو فتعق له سبعة في الحرف في  
 سبعة في ثلثه سبعة العتق سبعة فيجعل ثلث اكل سبعة لان العتق  
 في الارض وقيمة وثلثها ثلثا الثلث واذا اوصاه ثلث اكل سبعة سبعة ثلث  
 اكل اربو سبعة وسبعة سبعة السعاية واربعة اربو سبعة واربعة ثلثة  
 اربو فيعق كل سبعة فيعق من الخارج سبعة اربو وسبعة في ثلثه فيعق  
 من الاصل سبعة اربو وسبعة في ثلثه فيعق من الثابت ثلثة وسبعة اربو  
 فيبلغ سبعة اربو سبعة وسبعة سبعة السعاية اربو سبعة فاستقام الثلث  
 في ثلثان وعند مير حرج الاصل في سبعة اربو كان سبعة اربو عند مير ستة  
 ويجعل كل رقبته ستة وسبعة سبعة السعاية اربو ثلثة واربعة اربو فيعق  
 من الثابت ثلثة وسبعة في ثلثة ومن الخارج سبعة اربو وسبعة اربو ومن الاصل  
 سبعة وسبعة في ثلثة فيثبتم الثلث والثلثان اقول برده على ظاهره ان ارباب

حرج في ثلثة  
 في ثلثة  
 الاصل في ثلثة

ارباب اربو من مير حرج اربو لا تعق كثلثه يعني ثلثة اربو اربو فتعق له سبعة  
 واما ان مات مير حرج اربو لا تعق كثلثه يعني ثلثة اربو اربو فتعق له سبعة  
 واربعة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو  
 سقط ربع من حرج ثلثة اربو من ثلثة اربو من ثلثة اربو من ثلثة اربو من ثلثة اربو  
 ثلثه وجات مير من ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو  
 سقط نصف من ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو  
 ثم بالارباب الثاني سقط ربع من ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو  
 فسقط ثلثة اربو من ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو  
 في الاصل في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو  
 لا يبق على الارباب ثلثة فيعق في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو  
 منهم يعني اذا قال اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو  
 الكراهية في الاصل اما الوارثة في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو  
 كذا في الاصل اما الوارثة في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو  
 على ان المات لم يكن حرجا في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو  
 من وجه ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو  
 في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو  
 واربعة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو  
 فكل ذلك بيان ان المات هو الاصل فان حصل له الاشياء لم يبق ثلثة اربو  
 بالثبوت والعتق من ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو  
 الا في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو  
 الوارثة في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو  
 بيان عند مير حرج ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو  
 وليس الاستيفاء وان الملك مات ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو  
 لا الارش اذا حرج مير حرج المات اذا ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو  
 بالبيان والموت بالشرط لا ينزل قبله واول الذي يقول له ثلثة اربو في ثلثة اربو  
 ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو في ثلثة اربو

في الاصل

في الاصل

في الاصل























للعبد ان يقيم الامانة لا يكون الا بالبرية فيحقق الضرورة الكافية فيحقق اليأس او ان يكون  
 ابتداء او انتها او عطف على ما لا بد ان اعطى مولاه لا سقاط حقيقة ولا علم له  
 العتق ان يملك المكتبة او ارسل الخادمة الى جنة عليها او على ولدها او مثل الحال او  
 غيره ان يجرى على ما لا يملكه العتق به فوجب على مولاه ان يملكه كما لا يخفى وصار العتق  
 بغيره وولدها وما لا يملكه العتق به بان قال ان ادبت الى جنتك فانت حر او  
 كاتبتك على جنتك او على غير الخوف بان قال كاتبتك على العتق وهو ان يملكه هذا في  
 ظاهر الرواية ومن يملكه بغيره ان يملكه وسلم ما عطف على ان يملكه الرواية  
 يتحقق بالتعيين اهـ رزق من داريم الخ واما شرطان العتق به عليه جارية لعدم تعيينها  
 او على ما يمتنع الداريم والداريم لمرور مولاه اليه وصدقنا في ما قلنا كان او اذ كان  
 لو شرط ان يملكه العتق او امة معينة صح او لم يملكه عطف على جنتك واما  
 للفصل على حر او حريرة قوله قد جاب اذا كاتب اي في العتق في هذا العتق المالك  
 فلان العتق يجوز له قدره جاب او مصفا فحقا حلت بها له واما ان يملكه جارية  
 سلم على العتق واما ان يملكه فلان هذا العتق مستلزم على جارية لان ما كان من  
 الامانة بآراء الوصف الذي رده المولى في ما كان منها بآراء رتبة المكتبة كتابه فيكون  
 صفة في صفة فلا يجوز له العتق بها كذا قال الزبيدي وروى عن ابن جهم ان العتق  
 العتق اذا شرط ان يملكه العتق او امة معينة والقوم يترجمون بغيره فالتسوية  
 ما في الكفاية ان يملك المكتبة في هذه الصورة جمل العتق فلا يملكه كالمالك بغيره في العتق الوصف  
 وهذا لان العتق لا يمكن استناده من الداريم واما يستلزم قديمة والقيمة لا تعلل ان  
 يكون بدل المكتبة بغيرها فكذا لا يملك ان يكون مستلزم من بدل المكتبة المالك الوصف  
 فلان العتق لا يجوز ليس على في حق المالك فلا يملك العتق في عقد المكالمة وحق العتق  
 فيسبها اي يجوز له العتق بغيره في امانتها لا على مال في الجدة فامكن اعتبار دفع العتق  
 في دفع العتق بغيره اذا العتق بالشرط ثم الى بعد ما عطف باء العتق في العتق  
 في قيمة العتق وقال لا يفتق الا بآراء القيمة لانه بدل هو القيمة في العتق  
 وفي نسخ الهدية لا يفتق الا بآراء القيمة لانه مستلزم هذا مخالف لعادة الروايات  
 الكتب فان فيها لا يفتق الا بآراء القيمة لانه لا يفتق منه وروا عليه من مسئلة  
 له نوع من نوعين بغيره بغيره بغيره ان العتق في المكتبة الفاسدة اذا كانت

وصفا  
 المولى  
 ففتحت

كانت من سنن المستحقين كانت ما قصد من المستحق لا يتحقق منه وان كانت رائدة  
 زينت على ان العتق عليه رتبة العتق العتق وقد تقرر وجوب رتبة العتق  
 بالعتق ما يفتق لان المولى لم يرضى بالعتق العتق العتق العتق العتق العتق  
 في العتق فوجب على مولاه ان يملكه العتق العتق العتق العتق العتق العتق  
 فاما في العتق المكتبة مستلزمة على جارية ان يملكه العتق العتق العتق العتق  
 وصفت ورواها في الوسط او بغيره فان كان احد اصل من وجب اما الوسط فله  
 واما بغيره فلا يفتق بغيره فصار اصله دفع القيمة فحقا في معنى الاداء كما  
 تقرر في الاصول ومن كان عتق على قوله على حيوان اي على المكتبة من كل مكتبة  
 عتق المستلزم كما في العتق رتبة العتق ليعلم البطلان واما على ما لا يملكه  
 بمنزلة العتق عندنا واما من المولى والعبد اسلم للمولى فبما لان المولى يملكه  
 عن تلك المكتبة فيكون العتق بغيره العتق بغيره لان العتق بغيره العتق بغيره  
 العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره  
 اي المولى او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره  
 العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره  
 وحده سنة وحدثت ابدان اي لا يجوز هذا لان مقتضى العتق فان العتق  
 من المكتبة يكون المولى كالمالك او في بعض الزمان يكون المالك مطلقا لبعده  
 كما في المكتبة على العتق سنة وهذا بغيره العتق العتق العتق العتق العتق العتق  
 اي الشرط في صلب العتق قال في الهدية المكتبة بغيره العتق بغيره العتق بغيره  
 المال بالمال انما هو العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره  
 البعض ابتداء فحقا بالبيع في شرطه فحقا بغيره العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره  
 خدمته بغيره لانه في البطلان وبالنسبة في شرطه لم يمكن في صلبه هذه اهو الاصل  
**فصل** في تصرفات المكتبة صح بغيره وشرطه ولو بالجملة فانها من  
 تصريف التجار فان العتق بغيره في صفة العتق في العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره  
 بركة لان شرطه في صلب العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره  
 هذا الشرط لان ليس في صلب العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره  
 عبده لانه يتحقق العتق بغيره بغيره العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره العتق بغيره

المحامات العتق بالشرط والقيمة



لا بد من ان يتبعها ما عدا ذلك من الصفات...  
ان اول ما يتبعه الحق الاول ان العاقل من اهل بيت النبوة...  
الاول لان فيه نوع ملك...  
شبه ان اول ما يتبعه الحق الاول...  
هو الحق الاول...  
الاول لان فيه نوع ملك...  
شبه ان اول ما يتبعه الحق الاول...  
هو الحق الاول...  
الاول لان فيه نوع ملك...  
شبه ان اول ما يتبعه الحق الاول...  
هو الحق الاول...

اي المكاتب الاول

في المكاتب الاول...  
في المكاتب الاول...  
في المكاتب الاول...

في المكاتب الاول...  
في المكاتب الاول...  
في المكاتب الاول...

في المكاتب الاول...  
في المكاتب الاول...  
في المكاتب الاول...

لا بد من ان يتبعها ما عدا ذلك من الصفات...  
ان اول ما يتبعه الحق الاول ان العاقل من اهل بيت النبوة...  
الاول لان فيه نوع ملك...  
شبه ان اول ما يتبعه الحق الاول...  
هو الحق الاول...  
الاول لان فيه نوع ملك...  
شبه ان اول ما يتبعه الحق الاول...  
هو الحق الاول...  
الاول لان فيه نوع ملك...  
شبه ان اول ما يتبعه الحق الاول...  
هو الحق الاول...

في المكاتب الاول...  
في المكاتب الاول...  
في المكاتب الاول...

في المكاتب الاول...  
في المكاتب الاول...  
في المكاتب الاول...











واليه يرجع الحق والى وان لم يكن له وجه سبيل معرفة به العبد بهما والى  
 بالبرية حتى ياتي عليه بخان وسنن الى الحق كما ان الكتاب بعد من الكتاب  
 مولاه او فتح مولاه برضا اى رضاه الكتاب وان لم ير من به العبد فلا بد من  
 بالفتح لانه بعد لازم تام فلا بد من الفضا والرضا كما في الحق من البرية وفي بعض  
 الروايات يقول المولى بالفتح ولا يشترط رضاه كما اذا وجد للمولى عينا قبل القبض  
 فان ينفذ بالفتح كما في الكتاب اعلم ان حكم الكتاب القاسم ان يكون المولى  
 الفسخ واعاينته الى الرضا من غير رضا العبد والعبد ان يفسخ في الجائزة والقاسم  
 بغير رضا المولى كما في الجائزة وعادق لا يفسخ في الكتاب وما في يده من الكتاب  
 مولاه اذا ظهر ان كسبه به وان مات من وفاء لم يفسخ الكتاب وعند الشك  
 يفسخ بغيره كما في حق القول في سنة الحرة الى ما قبل الموت وقضى بغيره حكمه  
 خا والارث منه وحقه منه سواء ولد وافي كتابته او سواه من جهل كتابته او كسبه  
 هو وابنه صغيرا وكبيرا اية الى كتابته واحدة فان كان منهم يتبع في الكتاب بغيره  
 بغيره وان لم يكن وفاء فمن ولد في كتابته سعي عليه فانه باذلك حكم بعض ابيه  
 قبل موته ويعتق اى عتق المولى لانه اهل في كتابته وكسبه كسبه في كتابته  
 فصار كما اذا ترك وفاء ترك ولد اسراه فيها اى في كتابته ادى المولى ليدل  
 او ارقه عنده وعند ما يذبح الى اهل اسرا بالمولود في الكتاب ولان كان  
 يثبت شرطا في العقد فانه من دخل تحت العقد للمولى لم يفسخ  
 لم يفسخ اليه العقد ولا يسرى حكمه اليه لا يفسخ بغيره المولى في الكتاب لا يفسخ  
 وقضى خسر الحكم اليه واذا دخل في حكمه سعي عليه ترك ولد من لاه وولد  
 البذل في حق المولى وقضى به اى بموجب الجائزة على عاقلة لم يكن يجر اياه لان  
 هذا العقد يعرف بكتابته لا يفسخ المولى الى المولى الى الامم اى الى المولى  
 كما على وجه يمتثل ان يعق في حق المولى الى المولى والى المولى والى المولى  
 لا يكون يجر او افعال وانشاء في لانه ان كان عتقا لا ياتي في الفسخ والمولى  
 بالام لا يمتثل المولى الى المولى وان افسخه قومه اياه وانه في ولا يفسخ  
 لقومه اياه فهو يجر لان معنى الفسخ يكون المولى الى المولى الى الامم ان الاسباب  
 رقبته والفسخ بكتابته فيكون الفسخ اى بغيره فيفسخ بغيره الكتاب بغيره

رقبته  
 بالام

بغيره

كتاب مولاه صدقة او اياه بغيره في حق مولاه اذ لم يكن مطلقا لفسخه في  
 اذ كان له ثلث او بغيره باقية الكتاب اذ كان له ثلث من الفسخ والى  
 الى المولى من قبل الكتاب ثم يجر فظهر ان المولى اذ كان له ثلث من الفسخ  
 يطالب له لانه اذ كان له ثلث من الفسخ زمان الاخذ وبعد اذ كان له ثلث  
 ومن الاصل الموقوف ان يبدل الكتاب فانه لم يفسخ بغيره لانه اذ كان له ثلث  
 لغيره من كسبه صدقة ولما يجر من الكتاب جناية او جبايات خطا  
 بغيره الى المولى في الكتاب في كسبه لا على مولاه لان الكتاب حكمه لغيره  
 وذا في جناية او ثروته فانه يجر ان يجره بغيره يكون موجب جبايات على  
 وبغيره ان جناية او كسبه ان يكون موجب جبايات على المولى  
 فيفسخ موجب جبايات في كسبه حتى يكون موجب جبايات على المولى لان  
 حقا في كتابته وقد تعدد في سبب كتابته وحيثما فوجبه بغيره  
 في المولى الاصل من قيمته ومن كسبه لان الكتاب بغيره تعدد في سبب  
 الكتاب بغيره لان حكم الفسخ يفسخ المولى بغيره وان كان الاصل من  
 جناية العبد فانه تعدد في تعدد في قيمته كما في العتق وان تكررت قبل  
 الفسخ لزمه بغيره واحدة ولو جرح فيفسخ عليه ثم جرح فيفسخ عليه بغيره  
 اخرى لان جبايات الكتاب لا يجره بغيره الا بالفسخ والى المولى الى المولى  
 بغيره بان يعق او يموت فيفسخ وجوب الفسخ على ما وجب فوجبه  
 باحد الاشياء الثلثة اى جبايات خطا لانه في كسبه بغيره او كتابته بغيره  
 خطا لزمه وحكمه باحد ان جبايات مستوفى في كسبه وهو ارجح بان  
 فسخه اقراره كالحكم سواء كان حكم عليه جناية بطلت كذا في العتق حتى  
 بغيره فكلما بغيره مولاه جبايات بغيره او جبايات كتابته فلم يفسخ اى بغيره  
 جبايات بغيره وضع المولى العتق اى الى الجبايات او ذى لانه موجب  
 جبايات العبد في الاصل لم يكن عالما بالجبايات حتى يفسخ كتابته لانه  
 الكتاب بغيره مانعة للفسخ فاذا زال الى المولى عاد الى الاصل وان فسخ بغيره  
 حال كونه كتابته بغيره فيفسخ لان الفسخ من رقبته الى بغيره بغيره  
 بغيره اى كتابته بغيره مولاه لا يفسخ بغيره وسبب جبايات المولى

بغيره







قال يوسف اعلم ان لفظ حوال اصل يستعمل عند الفقهاء في معنى احد اقسام  
 الشريعة فلفظ حوال بل قوله من حقيقة بعد معنى ستة اشهر من وقت انقضاء  
 الميعود او من ان اصلها رقيق والسنة من لا يكون في اصله رقيق اصلا  
 ان الولد لا يخرج به صاحب المداية وغيره منبسط على ذوال الملك لهذا  
 والاقبال شهادة بانساع في الولد كما في العتق وزوال الرق بثبوت براءة  
 المولى الولد يكون من قبل الام لانقر ان الولد متبني لام في اوج والحرية وكبريا  
 ملك الاب الى الولد فلا يكون ذوال الامن الولد الامن من قبل محقق الام  
 بعينه في حكمه فاذا لم يكن في جانب الام روح لا يتصور على الولد ولا ذوال  
 ان اللفظ اذا كان قاطعا في معنى وجب ان يحمل عليه لفظ المحلل له وبغرض  
 ان المطلق يحمل على المقيد في الروايات او ان وقت هذه المقدمات ما علم  
 ان صاحب المداية ذكر في ان من شرط ثبوت الولد ان لا يكون الام  
 ذوال اصلية فان كانت فلا ولا لاد على ولده وان كان الاب محققا لا ذكرنا  
 ان الولد متبني لام في اوج والحرية فلا ولا لاد على اده فلا ولا على ولده  
 فان اراد بالحرية الاصلية بالمعنى السلفي بقرينة قوله ولا ولا لاد  
 على اده وقد عرفت ان الولد يثبت على ذوال الملك بالواسطة لا يكون الا  
 من قبل الام فاذا كانت حرة الاصل بهذا المعنى لم يثبت على الولد ملك فلو  
 يثبت عليه ولا واقعة كلام الشيخ رشيد الدين محمد بن ابي بوري في شرح  
 التكملة وكلام صاحب الحيط في حقه المحيط وكلام الشيخ ابي محمد مسعود  
 في حقه المشتهر بالمسعودي وكلامهما صفة في القرائين سماه بالكتابة  
 وما قال في كنية الولد وان علو حوال الاصل بان كانت امة حرة اصلية  
 او عارضية يجوز ان يثبت عليه ولا اما الولد لقرن الاب او لقرن الام  
 ثم قال لان كان الاب حوال الاصل ولا يقرن الاب وكذا اذا كانت الام  
 حرة الاصل ولا لقرن الام لان حوال الاصل لم يجز عليه عتق فالمتبادر  
 من ظاهره ان الام اذا كانت حرة الاصل مطلقة حرة ان يثبت على  
 ولده بالام ولا يسكن كذلك بل مائة بالحرية الاصلية منها الحرية الاصلية  
 بالمعنى الاول بقرينة انه جعل الولد الممتد من حرة عارضية وهي المعقودة

1890

الحسن الثاني من لا يكون له أصل رقيقاً أصلاً

و زوال الملک

وحيدر الدين

لم يكثر

اعتقد قولاً صحيحاً ثم جعل الحقرة الأصلية معاً بل للعارضة خلاف الحقرة بين  
 ما يسمون من الحقرة صورة كون الولد القوم الأب ما هو الحقرة في نسب الأب  
 رقيق والولد له من معتقده ومن ولدت من معتقده صورة كون الولد القوم  
 القوم الأب اتفاقاً في النسب القوم الأم عند بله حصة ومعه ما في النسب الأب  
 إذا كانا من أصلين بالحق في النسب والولد على الولد وإذا كانا معتقدين أو في  
 أصلين معتقدين فالولد القوم الأب وإذا كانا من معتقده أو في أصلين معتقدين  
 الأم حرة الأصل ذلك المعنى سواء كانت عربية أو أجنبية ولا على الولد القوم الأب  
 وإذا كانت الأم معتقده أو الأب حرة الأصل ذلك المعنى فإن كان غريباً فلا ولا على الولد  
 القوم الأم وإن كان غريباً في عقبه إلى حرفة ومحمد يكون القوم الأم عليه ولا  
 خلافاً بين يوسف وهاشم غريباً كونهما في رسل الله المبعوثين في الولد من  
 أراد ما قبله من جهة العقبية فثبت عن العصبية النسب وهو على ما تقرر في  
 علم الفرائض ما عصبية بقوله أي ذكرنا فرض له ولادة خلق في نسبته إلى الميت انتهى  
 وما يفهمه من أن النسب لا يثبت إلا بغيره كالأخت لأب وأم أو لأب بغير عصبية  
 مع البنت وكما لم يقدم على الحق وقدمت العصبية على أي الرحم وهو من لا  
 فرض له وبذلك خلق في نسبته إلى الميت انتهى فإن مات السيد ثم المعتقد فارتد لأب  
 عصبية سيده أي مات السيد ثم المعتقد ولا وارتد من النسب فارتد لأب  
 عصبية سيده على نسبته الموقوف وبذلك يثبت له بالولد والعقل وسوء العاقلة  
 وبذلك يثبت في كتاب المعاملات ولاية النكاح وقد تقرر في كتابه وأما في النكاح  
 ولا ميت وبر من كل منهما أنه اعتقد يقض بالولد والميت لا يملك إلا أن يرضى له  
 فيه كما في الملك ذكره في الميتة بالولد واللفظ الاعتقد كما في الحديث وهو قوله  
 ليس لنا من الولد إلا ما اعتقد أو اعتقد من اعتقد أو كاتين أو كاتين من  
 كاتين أو بر من بر من الولد معتقدين أو معتقدين معتقدين أو كاتين  
 لفت من الولد إلا ما اعتقد أو كاتين من اعتقد أو كاتين من اعتقد أو كاتين من اعتقد  
 بآية بالوجوه وقد عرفت كيف يثبت الولد إلى الولد المخلص من الكوفة  
 أو إلى آخره خلافاً لما عرفت به لأن عقد المولاة تعرف بالرجوع النفع والعقد  
 لأن فيه إيجاباً للارتد والتمتع العقل فلا يصح بدون ذلك إلا بالذن كاسبا لـ

ایں مجلس میں حاضر ہونے والے حضرات







المختار  
وتمت

وفاقیہ کے لئے ایک خط لکھا گیا ہے  
اس کی ایک کاپی بھی لکھی گئی ہے  
اس کی ایک کاپی بھی لکھی گئی ہے

المراد من قوله عليه السلام في الحديث

کتابخانه: این کتاب مستحق گرانوار شد



















[illegible]

وَبِالْأَعْيُنِ نَرَى

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن الحسين

وایشان را در آنجا که بر حصار مستحکم و خوشتر است  
ایستادند و قوم غرضی دار عورت طرفی را به پای  
خصومت جانب شمرده و از صدد زیر پا گذاشت  
سوداها را که بشماره از دیوار سوداها را  
را بیدار

بحث ان كماله وصفه بغير داعية الى اليقين لان الشرح ابدى ما يتحقق في  
 النفس من صفات العيان وقد عرفت في الكلام وبخبر ان الصف في المعبر عنه  
 لا اذا كانت داعية الى اليقين كما في مستند الرطب اذ بها يعرفه الرطب لا غيره  
 ولا يثبت في لا ياكل بسير بالكل رطب لانه ليس بسير الخوف بين جنس المستند  
 وبين ناقضه ان حصة البسيرة وصف الرطوبة وجد اعاد في اليقين وكان مقتضى  
 قوله في اليقين الخوا ان يكون الخوا كماله في كون الصف داعية الى اليقين ومنها  
 وجدت في الفكر والصف في حصة قطع من هذا ان قول سعد بن سبرة واعاد  
 لا خوف بين قولنا لا ياكل من هذا البسيرة فكله رطبا وبين قولنا لا ياكل بسير رطبا فكله رطبا  
 بناء على ان الرطب والبسيرة من اسماء الاجناس فاذا صار رطبا صار رطبا  
 اخرى كما يتبين في لا يدخل بينا على كماله المزيف في اول الباب بخلاف  
 الكلام الهادي والكافي وغيرهما ان الصف البسيرة والرطوبة داعية الى اليقين فان  
 رطب وصف البسيرة ونحوها ياتي في اعتبار كون البسيرة وكيفية اسماء الاجناس  
 وان كان البسيرة وكيفية اسم جنس في الواقع فبما يستعمل ولا يثبت في لا ياكل رطبا  
 ياكل بسير البسيرة ان يثبت لانه سمي في القرآن رطبا ووجد الاخي ان البسيرة  
 بخلافه لان اليقين مشاؤه من الدم والدم له كونه في الماء ولا يثبت في لا ياكل رطبا  
 او سمي باكل البسيرة لا ياكل رطبا ثالث حتى لا يستعمل استعمال البسيرة والشموم ولا يثبت  
 في لا ياكل رطبا باكل البسيرة بسير فيها رطب لان الشراء ايضا في الجملة والعنق  
 تابع والكلان اليقين على الاكل يثبت لان الاكل مصادف شيئا فثبت وكان كل  
 واحد منها مقصودا وهما كما اذا حلف لا يشرب شيئا او لا ياكل فاشرب شيئا فحلف  
 فيها حبات شجرة او كمالها يثبت في الاكل لا الشراء لان ذكر وحلف في لا ياكل رطبا  
 او بسيرة او لا بسير بالكل يثبت البسيرة لانه بسير النوع الذي اكثره بسيرة  
 منه رطب والرطب الذي عليه وانما حلف لانه اكل المحلوف عليه وزيادة  
 يثبت حلف في لا ياكل رطبا بالكل كيد او كرش لان شؤبه من الاشياء ومن  
 الدم ولا يختصا به اسم الاكل لا يقتضي كما ان الشراء والاكل فانما يثبت  
 في الاكل الكوفة وفي قولنا لا ياكل لانه لا يقتضي ولا يستعمل استعمال الاكل  
 او لم يثبت ان كان كمالها لم يثبت في الاكل كماله في الاكل لانه لا يثبت في الاكل

2211

قال الشيخ الفاضل  
ابن الفاضل  
سبحان الله  
عنه

[illegible]















في الحادي عشر

کتابخانه

۵  
 حاکم  
 عرفان  
 فی  
 الفقه

وفاؤ عبدی اذا قال  
عبدی الف حان  
عبدی لا یفتن لان الف  
لا تدفع الا و لم یج

عن أبي بصير  
 قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول  
 لا بد أن يمتحن المؤمن في ثلاث  
 في الدنيا وفي الآخرة وفي القبر  
 وفي الدنيا امتحان في المال  
 وفي الآخرة امتحان في النفس  
 وفي القبر امتحان في العبد  
 وفي الدنيا امتحان في المال  
 وفي الآخرة امتحان في النفس  
 وفي القبر امتحان في العبد



[illegible]

ومن قال على كلوك ضووه  
ولم يرد الاخذ المظف فوهه انك  
ومر ولا يصدق على ابد ال  
ولم يرد الاخذ المظف فوهه انك  
والدرة فانك انت الاخذ  
ومن قال انك انت الاخذ  
ولم يرد الاخذ المظف فوهه انك  
ومن قال انك انت الاخذ  
ولم يرد الاخذ المظف فوهه انك

منه و من بعد من بعده  
منه و من بعد من بعده

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]



[illegible]

باب في معرفة

في







١٨٠  
قال الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
في كتابه في فضائل الامام علي بن ابي طالب  
عليه السلام  
قال الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
في كتابه في فضائل الامام علي بن ابي طالب  
عليه السلام  
قال الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى  
في كتابه في فضائل الامام علي بن ابي طالب  
عليه السلام

ويعلم ان هذا هو الحق  
الذي لا يغير ولا يزول  
ولا يمتد ولا ينقص  
ولا يحد ولا يحيط  
ولا يوصف ولا يسم

[illegible][illegible]

من الشياخ البديع  
والتي هو صاحب  
الحمد















أما ان التعزير قد يكون بالنفس وقد يكون بالعقل وقد يكون بالاذن وقد يكون بالكلام العفيف وقد يكون بالنفس وقد يكون بغير النفس  
التي هي جوارح النفس وقد يكون بالاعلام فقط بغير النفس كقولنا وهو غير شرف الاستشراق كالمعصية والعقل وقد يكون بالاعلام  
وغير النفس وقد يكون بالاعلام والنفس معاً كقولنا وهو غير شرف الاستشراق كالمعصية والعقل وقد يكون بالاعلام والنفس معاً كقولنا وهو غير شرف الاستشراق كالمعصية والعقل

فاسم فانه يجد عندنا في حنفه خلافا لما ذهبنا عليه من سكون ان ترفع الجوز على  
بالجوز لم يحكم الصبي فيها بينهم عند حلاها لهما اذا اقر القاذف بالقذف  
يلقب القاذف بالبيته على كون المقدوف زانيا فان اقام ابو عبد الله على زناه  
هو او اقرار به اي اقرارا كما اى ابراهيم في اربعة مجالس صد المقدوف ان يخرج  
القاذف عن اقامة البيته الى حال واستاجل حصاره وفي المصنف  
قيام المجلس فان خرج منه ولا يقبل فيه سب يلقب به بل يجلس ويقال اجب السهم  
من جفرت له اى في حقه الصفا وكفى حدة واجد بجائبات الله جنتها بالخلاف ما احسن  
اي جنتها وقدم تقصير **فصل التنزيه تأديب** في الكشاف العزيز المنع من التنزيه  
لانه منع من معارضة الواقع وان الحد اى الى قدر من الحد وهو قد يكون المجلس  
او الضيق او نوكره لان ان الكلام العنيف او نظر القاضى اليه وهو جالس في السرب  
في كثره كسره وكنون سوطا وقد ذكرنا ان التنزيه ينبغي ان لا يبلغ حد الله و  
واحد الحد ابراهيم وهو حد العبد في القذف والسرب و ابو يوسف اعجز حد  
الاجور لانهم لا يصلحون بها فاقولون ولتقص عنها سوطا في رواية وخرجه ائمة  
واما كان قد ذكرنا ان ما دونها لا يقرب الرجوع ولا يوجب الضرب على الاعلان  
هنا اى في التنزيه كما يوجب في الحد لما سبنا في التنزيه على مركب فخر الشراف  
كالقضاة والعلمية وقرير الاشراف كالمه فاقية وكبار الخيرة وتوزر اوساط القضاة  
وتنزيه في السرب فلا قول الاعلام لا يخبره هو ان السرب القاضى يلقى ان السرب كذا  
وكذا والسباني الاعلام والجور باب القاضى وقرير الاوساط وليم السوية الاعلام  
و الجور الى باب القاضى والجور في السرب الاعلام والجور الى باب القاضى والجور  
والسرب وفتح جرس من ضربه اذا اجتمع الى زيادة تأديب وضربه اسد من ضرب  
الحد لان التحقيق في فمين حيث العدد فلما يخفى من حيث الوصف كذا  
يوذى الى ثوب المقصود ولذا لم يخفى من حيث القبول على الاعضاء ولا يرفع فيها  
في انار واحد ثم الضرب للزنا اسد من الباطن لانه ثابت بالكتاب وحد السرب  
بنت باجاء الصحابة حيث يقال على راس اذا سرب سكر واداسكر سدى اذا سرب  
اقربى وعلى القبرين فانون جلة وعليه ارج الصحابة ثم للسرب على المقدوف لان  
جناية السرب قطعي بها وجناية القذف لا احتمال كون القاذف صادقا في

[illegible]

وید حکمران و یوسف طایفه الیمکیه لایحه و لیکن بغیر  
باقی از پهلوی و لود و حیدر رایتی انچه  
دون السکره بغیر

في قدوة وعبرة عن اقامة البينة لا بد من تلك كبرية لا ضائل غيبية مستودعة او باقية  
عن اوثاقها لان شارب الخمر في الجحيم عن القذف فيصير كل شارب جامعا بين  
الشرب والقذف فتحقق منه جنيان ومن القاذف جنانية واحد فلهذا كان  
ضربه اخف من ضرب الشارب وان كان مضمونا عليه كذا في الكفاة فاضل ما  
قال صدر الشريعة اقول حد القذف ثابت بالنفس وهو قوله لا فاجده وسم غائبان  
جلدة وحد الشرب يقبس على حد القذف لان حد الشرب لم يثبت بالقبض  
بل بالاجماع العينية غائبة ان سنده الاجماع هو القبض وقد تقرر الاصول  
ان الحكم بسند الاجماع لا سنده وعز بقذف لكونه عداوة او اثم  
وله اذا كانا لانه جنائية قذف وقد امتنع وجوب الحد لفقد الاحتسان فوجب  
التعزير ولهذا سلب في التعزير غائبة وفي العود لانه الزاوي الى الامام وصورتان  
اخرتان يجب فيها البلوغ في التعزير غائبة احدها ما اذا اصاب برح الاجنبية  
كل حرام غير الجماع والثانية ما اذا اصاب روي بعد ما جاز المسامحة في الاخرى كذا في  
الكفاة وعز بقذف مسلم يافا سوا الا ان يكون معلوم الفسوق في لا يعز  
كما ذكره فاضل خان قال فاذا اثبتنا لدفع التعزير لا يسلم لانه شهادة على  
الجماع بخلاف ما اذا قال يا زاني فاذا اثبتنا حيث يسلم لانه يثبت عليه الحد هو  
حي اصدق فلا يكون جوا حراما كما بان في كتاب الشهادة وعز سا كافيا حيث  
باسا روي يا فاج يا خاين يا لوطي يا زنديق يا قبيح <sup>مستأجر</sup> الا ان يكون لها كذا  
في الخيرية يادوث هو من لا يبعد على زنا اهل يا قحطان هو متوجع قلبا  
مادف يادوث يا شارب الخمر يا اكل الربوا يا ابن الفج في الفتاوى والظاهر في الفتنة  
الرائية مأثومة من العقاب وهو السعال وكانت الرائية في العيوب اذا اقر  
بما راجل سعت ليقضي منها حاجة فسميت الرائية لهذا الوجه وقيل هو ان يكون  
بهما الزنا وقيل هي التحل من الرائية لان الرائية قد تقبل سرا وتنف منه  
والقبح من تجا بهر بالاجرة اقول بر على ظاهره ان مقتضى هذه المعاني  
الثاني ان يكون في الفتنة معنى الزنا مع زيادة امر قبيح فينبغي ان يحبس الحد كما  
وجب في باب الرائية كما مر اللهم الا ان يقال ان الحد اما يجب اذا قذف  
بصح الزنا او بما هو في تلكه بان بدل عليه اللفظ اقتضا كما اذا قال ليت

[illegible]























القصص في تاريخ بني اسرائيل  
الذي كان في

كذلك فانه لم يزل ذلك على ما سمعت به لا خفاء به قال ابن الاثير في سبب التسمية  
انها تسمى فاجتبرت واخترت لا يتغير ذلك في الصحاح ولم يسم على سبب من عابته  
المعنى سبب التسمية بل سبب التسمية وترجع الاسم على الفرفان القارة  
سميت بها فخرها فيها ولا تطلق على ذلك والكوز وقد تفرقت في موصوف ان  
القبائل لا تسمى في اللغة ثم القذف بالزبد سبب تسميته وعنه ما اذا اشتد سار  
حسك القذف في الزبد او لا وبين الناس في قول كذا الطلاء وهو ما عتب عليه فذهب  
اقول من يسميه كذا في العداية والكلمة وقاصح الخط الطلاء اسم المثلث وهو  
ما يقع من ماء العنب حتى يذهب ثباته ويبقى ثلثه وحسنه كما قال الزنجي وهو السرا  
لا روي ان كبار الصحابة كانوا يشربون من الطلاء ما يذهب ثباته ويبقى ثلثه و  
غلظ اي الخمر وما ذهب اصل من ثلثه بحاسة اما الخمر فليس بها بالذليل القليل حيث  
سماها وقد تخرج رجبا وهو اسم لورام البحر العين كذا في الكافي ودور الراجب  
المعنى ارة المعنى فيه واما ما ذهب اليه من ثلثه فليس في يكون في حكم الخمر وبين  
الثالث بقوله وحرم السكر وهو من النبي من الماء المثلث كذا في العداية والكافي  
الرابع بقوله وتبع النبي ياد اذا غلبت في الطلاء والسكر والنفق واشتد  
وقد ثبت بالزبد فان سببه ان شربه اعاظم عند الله جنته اذا حصدت هذه  
الصفات الثلث عند ما يكون الاستعداد كافي في كثره وحمته الخمر اقرى من ذلك الثلث  
الباقي بنبوته بالذليل لا يشبه فيها اصلا كما ترى فكيف تسميها ولم يفرقها ولم  
يضمن مطلقا الا ان يكون له في وقت شربها ولو قطرة وشا رب غير ما ان سكر  
واما الخمر فيمن الا ان يكون له في وقت شربها ولو قطرة وشا رب غير ما ان سكر  
ثباته ويبقى ثلثه وان غلبت واشتد وسكن من الغدا ان سببه عند اي حصة وكذا  
يوسف وعنه غيره واما في قوله فيسره حرم اسم سكر ابو جعفر الكبريتي فله  
لا يسكر به وقيل فالتب ابا جعفر واما يوسف فقال لا تلهي بك ان تسكر الطعام  
وان سكره زمانا يشربون لغيره والتمس فيهم ان يخلط فيهما اذا قصد به التفرق  
اذا قصد به التلهي فله يخلط القفا والذكي يذهب عليه لما بعد ما ذهب ثلثه بالطلح  
يرق ثم يطلع عليه حكمه المثلث لان صب الماء لا يزيله الا بضعفا فلهذا اذا  
صب الماء على العصير ثم يطلع حتى يذهب ثلث الكحل لان الكاذبة يذهب لا للظانته

القصص في تاريخ بني اسرائيل  
الذي كان في

الظانته او يذهب منها فلا يكون اذا سبب ثلثه ماء العنب بين الناس فيقول  
وهو من ثلث الخمر الذي سبب طبعه في الاكل والشراب واشتد وسكن من الغدا  
عنه ما وعنه غيره حرم اسم واما في قوله فيسره حرم اسم سكر ابو جعفر الكبريتي  
بين الناس فيقول وحل الخمران وهو ان يخلط بين ماء الخمر الذي سبب طبعه في  
الظانته ويترك الى ان ينفى ويشد فانه يصفى على ان سبب طبعه في الماء وهو طرب  
وبين الرابع بقوله وبينه العسل والبنين وابره الشجر والذرة وان لم يطلع  
يعلق في سببه ان شربه اذا سكر منها قيل لا يكره قاله الامام انه يكره لما يقبل  
بين الطيبين والحق ان النضاب يمتنعون بلباسها في زمانا كما جئناهم على سائر  
الاشربة الخمر بل في ذلك وكذا الخمر من الناس ان اذا اشتد ان شربه في  
يقول حرم الى حل هذه الاشربة الاربعه اذا شربت ما لم يسكر في السكر واحد منها  
كان النضاب الا في حرم اما ان النضاب على ما هو وطرب يتصلح فيقول شربت وهذا  
القصص في حرمه ان شربه بل ان شرب الماء غيره من البساتين بهو وطرب  
على بنية النضاب حرمت اعلم ان السكر حالة تعرض الانسان من اعتداده  
من البنية المتشعبة البنية تعطل مدخله المنة بين الامور الحسية والعقلية وهو  
حرام بالجماع لكن الطريق المقتضى اليه قد يكون ايضا حراما كافي ان يرد ان يقد  
وقد يكون مباحا كافي ان يرد ان يقد وسكر المصطفي سبب طبعه في السكر الحاصل  
من الاذوية والاذوية المتخذة من غير العنب فان قيل الحاصل من الحمة من حنظل فله  
الا حتمية حتى ان الحرام يكون واجب السكر السكر على ما ذكر ليس بفضل فلهذا  
كونه اعتبارا فلهذا معنى كونه حراما حرمه البشارة لا بغيره وكنس سبب  
حصوله كافي ان يبين وجوب الايمان وحرمه الكفر فانه من الكيفيات الغيبية  
دون الفعل الاختيارية فينبذ في حرمه وعطف على المثلث اي حرمه في حرمه  
الحال الذي يحول الحرام اليه وتكون في حرمه علاج كالحق او الخمر مثلا اليها ولا يكره  
تحليلها وقال في حرمه ولا يخل الحلال الحرام ان يخالطه في حرمه في حرمه واحد  
وان كان بدون حرمه الحلال في حرمه ولا يخالطه في حرمه في حرمه في حرمه  
وهو الحق والخمر وهو الحرام في حرمه والمرفق وهو المرفق المطلق في حرمه  
والنفس وهو طرف يكون من الحرام المنقور فان سببه هذه الظروف في حرمه



فإذا كانت حرم البنيوم استعمال هذه الظروف أم لا في غيرها يشرب  
الحرف والامان فيها اثر الحرف على مقتضى هذه ايام البنيوم استعمالها وانما  
يسلم في ابتداء يوم شرب ويشرب ليشرب ان سريرة فاذا ركنوه واستمروا  
الامر بزر والبتشيد وكره شرب وروي الحرف والامان يشرب اراد بالكره  
الحرف لان فيه اجزاء الحرف وجر به لعدم القاطع فيه كما مر في اول كتاب الكراهية  
والاستحباب ولا يجد شارب بل سكران وجوب الحرف في قليل الحرف كونه اعيان  
الى الكثير والوردى ليس كذلك فاجتبر حقيقة السكر **كتاب النجاسات** لا يخفى  
وجوب سبب هذا الكتاب كتاب الحرف ورواها في البنية اسم لقتل حرم  
شربها سواء تعلقت بالان والنفس وفي اصطلاح الفقهاء حقت بما تعلقت  
بالنفس من اطراف وحسن الغضب والسرقة فالتعلق بالاموال القتل وهو  
فعل مؤثر في اذهاب الروح وهو على ذكر في المذاهب لثمة اقسام عدة وحكاما بين  
عدة وكان ابو بكر الرازي يقول هو حرام في سائر مذاهب وحكاما وجارح في الحرام وقيل  
بابه واشتار له في حرم والمادة ببيان انواع قتل تعلق به الاحكام الآتية  
والا فالقتل انواع كثيرة كالحرق والقتل من قتل الحربي والقتل صلب في حق  
قطاع الطريق بين الاول بقوله اما عدة وهو قتل ابي قصدا اخر اذ بين الحرام  
ولا يخفى في قوله لو قاتله فمضى فمضى من الشك في نحو سلاح الى سلاح وكونه في  
الفرق الاجزاء فان القصد فعل القلب لا يوقف على ما فيه استعمال الآلة القاتلة  
غالب ما فيه سبب الحرام في السوف معاملة المقتل كالموت ومار ورجاج وحيد حرم  
وتجوز فان الآلة القاتلة غالبها هي الحرفة لا تها من عدة لافضل حتى لو ضرب  
بجريرة وحسب كبر بعض حديد او حاس لا يوجب القتل عندنا في حقه وسبب  
في سبب القتل في ان يخرج لا يشترط في الحديدة وما يشبهه كالنحاس وغيره في ظاهر  
الرواية وشروط اي شرط القتل بعد كون القاتل مكلفا اي عاقلا بالغ لما مر في اول  
الحديث فان غير المكلف ليس له العقوبات وانما في الحرفة ليس للغيره لكون  
عدة وهو حرام منها وكون المقتول معصوم الدم بان يكون مسلما او ذميا  
اذا حرم ارض المسلمان فان عصمة دم موقت له رجوع بالنظر في القاتل  
اذا حرم ارضا اذ قتل زيد بكر اذ احق وجب عليه القصاص ثم قتل من زيد فان زيد

القتل بالاسلحة والقتل باليد والقتل بالسم والقتل بالسموم والقتل بالسموم والقتل بالسموم

النجاسة بالاسلحة والقتل باليد والقتل بالسم والقتل بالسموم والقتل بالسموم

زيد المكي معصوم الدم بالنظر الى اوله بكر كونه كان معصوم الدم بالنظر  
في سبب ارضه لخصا لثا وجب على سبب القصاص من ان كان زيدا او الله ان  
كان خطا كما سبب له وان لا يكون بينهما اي بين القاتل والمقتول سبب  
ولا لا وسبب ملك لما سبب ان القتل لا يكون كما يشرب عليه القصاص  
حكمه الا انه القاتل من القاتل مؤثرا متغيرا او جرحا او جرحا خالفا او جرحا او جرحا  
اجازت كنية في العقد على الاجزاء والقصاص على ان لا يوجب سبب  
بل الولي في سبب بينه وبين ارضه لثا في سبب كنية القصاص في القتل  
المراويع العوان او جرح في الخطا والقتل لثا في سبب من قتل من خطا الآتية  
لان حال البنيوم هو الموت فان نفس القاتل لا يكون قاتلا اقول في كل من البنيوم  
الاسكان في الاول ثان من القصاص المعقولة في الاصول ان تخصيصه بالكره لا يدل  
على الحكم في تخصيصه بالكره لا يدل على عدم القصد لثا في الخطا والقتل لثا في  
بين القاتل والمقتول كذا وجب اذ في الآتية ثان من القصاص المعقولة  
في الاصول القاتل ان يقيد بالمقتول في سبب ولا يجوز في الواحد والظاهر ان هذا  
كذلك من ابي الشيرة في تخصيصه بالان وان تخصيص عام الكتاب في الواحد  
ان تخصيصه بملكه مستعمل مع جعل الحرف في القاتل في الآتية اما مطلق اما عام  
القتل من لا يجوز القتل في الواحد بل الوجه ان القاتل ان الآتية بعض بعضها بعضا قوله  
تعلقه في القصاص جنة بدل على ان وجب القصد هو القصاص فقط لان مقتضى الآتية على  
ما ذكر في القصاص وكذا القاتل ان القاتل اذ لا خطا ان قتل قتل ارتدع بالضرورة  
على القتل فاذا لم يقتل فينتقل على الجحود وظهر ان هذا يخص القاتل فان القاتل خطا  
لا يقتل بل يقتل بالدية وبنيطه ابو على الشافعي فيما ذهب اليه جليلا فانما  
نقود به القاتل من القصاص واليه المرجع والالب ان يعرفه ليدل على ان القاتل  
مبدل لان الحرف وكذا القاتل حرامان الارث لقوله يوم لا ميراث القاتل ولا كفارة فيه  
اي في القاتل عندنا كما كان عندنا في القصاص ولا كالا بذا قتل ابنته وول  
قتل من اسلم في الحرب لم يجر اليها كذا في النهاية وقال الشافعي في الكفارة  
انها سبغت كما سبغت ما جرت له في القاتل في القاتل وكان ابي القاسم في القاتل  
الكفارة وان ان الكفارة بالرة بين العباد والعقوبة لانه في البنيوم القاتل

القتل بالاسلحة والقتل باليد والقتل بالسم والقتل بالسموم والقتل بالسموم



















الذين ينفذون ما كان في النفس حيث يكتفي فيه بالفضل لها بدون الدية  
ليسوا بمتبعين لانه لو قطع بين رجلين رجل واحد قطع بدها وكذا اذا قطعها الواحد  
فان احدهما كانا احد المقتولين وقطع به العاطل فلهذا الدية اى اية واحدة  
لان الذي لم يزل يستوفى حقه ولا يشك عليه الاخر ليجزى له الميت حقه بغير حجة  
الاخر حقه ولا احتمال ان لا يظن له الحق بما او صدق فاذ استوفى الاول  
عامه متقيا بالعقد بغير حجة الميت في عامه واحدة لان الاطراف ليست  
كاملة ترى انها قد سبقت الى الحق في الاول لانها لم تدر وعلمت الدية  
للميت لانه خطأ وقطع رجل برجل آخر ثم قتلته اى العاطل بها اى موجب  
قطعه وقتل في عينين وحقق بان قطعها وقتل خطأ او عكس يرى شيئا  
او لا بنفسه بالهوس والتخمين اى اى العدم فان يرى انه يقتل بالخطأ  
ثم يقتل وان لم يبرأ فلهذا اخذته لانه كمال صورة ومعنى وعنه مما يقتل ولا  
يقطع فيه ضرا الخطأ فخر الخطأ وانما في التخمين فان اذا قطع فقتل  
خطأ يقتل بالخطأ ولو اخذته النفس في عكس بواحدة الدية بالخطأ يقتل  
لاقتل لا اختلاف بين اثنين يكون احدهما براء والاخر خطأ واخذها ايضا  
في خطاين بينهما براء اى يجب اية الخطأ ودية القتل واخذته في  
خطاين اى خطأ الخطأ وخطأ القتل لبرايتها لان اية الخطأ بالخطأ عند  
استكمال اثر الفعل وهو ان يحكم عدم السراية والفرق بين هذه الصورة وبين  
عدم السراية لبرايتها لان الدية من غير مقتول لا حاصل عدم وجوبها بخلاف  
القتل فان مقتول فالحاصل ان القتل لا يبرأ او خطأ والخطأ كذلك  
مما رتبة ثم ان يكون بينهما براء او لا صار غائبة وقدين حكم كل منهما  
فان يترتب ما يبرأ من سبعين ولم يبرأ من اثني عشر من عشرة حيث  
بدية واحدة فانه لما برأ من سبعين لم يبرأ من عشرة الا في حق السراية وكذا القتل  
جاءه انه مات ولم يبرأ لها عند بله جند وعلم له يوسف في سنة حكمه  
عدل ومن حجة البرية العليق وعين الادوية وان ابقى الاثر وجب حكمه كقول  
سباني ببراءتها في الديات ودية القتل حقا للقطع عن العاطل فان من  
دية يعني رجل قطع برجل آخر فحق المقتول عن العاطل ثم مات من فعله

الادوية بالدية اى بغيره

فصل في قطع الدية في مال ولو على غير ما يحدث منه ايها او عن الجناية فهو مقطوع عن  
النفس لا شئ غيره اى على العاطل بالخطأ ومن السكت والعدم الكل على انما  
الجناية خطأ وقد عرفت عنها فهو مقطوع عن الدية بغير حجة من السكت لانه الدية ما يقع  
فحق الدية يتعلق بها والعقد حصة فيصير من السكت اما العدم فهو حقه وهو  
ليس مال فلم يقتل به حق الدية قطع العطف على الكمال حصة عند ما  
العطف عن الخطأ مقطوع عن النفس ايها كما السكت بغير حجة من السكت على العطف عن  
الخطأ عند ما عند ما مقطوع عن النفس ايها وقطعت امرأة برجل آخر فقتلته  
ثم ماتت قبلها من شدة وجدها دية في مالها وعلى عاتقها لو خطا وهذا على من يظن  
عن البنية الخطأ لا يكون مقطوعا اى شئ منه فلهذا الزوج على البنية الخطأ لا يكون  
تزوجها على ما يحدث من عند ثم ان كان الخطأ على ان تزوجا على القصاص في  
الطرف وهو ليس مال على تقدير الاستيفاء وعلى تقدير سقوط اولى فلهذا  
تزوجها على مثل ما كان في غير سبب ان القصاص لا يجرى بين الزوج والمائة في الطرف  
فكيف يصح تزوجها على هذا الوجه الاصل القصاص لا يطالبه قوله الزوج  
قصاصا اما سقط التقدير لم يجب عليها الدية لان الزوج وان يقتل العطف  
القصاص في الطرف فاذا سري بغير ان يقتل لم يشأ ولا العطف في الدية لعدم  
العطف عن النفس سوى مال لانه قد والعاقلة لا تخير فاذا وجب له الدية ولها الكفر  
تفاد ان استوفى بان كان احدهما اكثر رجح هذا على الآخر وان كان الخطأ  
خطا كان تزوجها على رشتي البنية اذا سري الى النفس بغير ان لا ارش البنية  
وان السري بعد وشره بغيره كما اذا تزوجها على عاقب يده ولا شئ غيرها والدية  
واجبة بنفس القتل لانه خطأ ولا يقع العاقلة لان الدية على العاقلة القولية  
ان يقع العاقلة على القول بغير الدية وهو عدم وجوبها على العاقلة بل على العاطل  
كما سباني في تحقيقه ولو كفى على بدها ما يحدث منها بغير السراية او على الجناية كانت  
منها ما هو مشكوكا لانه لا يقع على القصاص وهو ليس مال فلهذا لم يبرأ من  
حكم السكت كما انما كفى على جرحه فخره لا شئ عليها اى لادوية لا قصاص لان حقه  
القصاص قد رخص بسقوطه على انه يصير مبرا وهو لا يظن له سقوط اصله ورجوعه  
العاقلة قد مر منها لو خطا لان سباني تزوج على الدية وهو ليس بالمرء فان سباني







لا بد من اشتراطها بالاعتقاد بالمتهم بحسب كمال الخطا والديس مستغنى عن اعتقاد عيونه  
اي لو كان القتل خطأ لا يوجب في الاعادة البينة لان موجب الدال وطريقا شوتا كالمركب  
وكذا ليس ان اقام احد الورثة بينة التي لا يبرهن على ذلك كذا في الامم ولا يوجب في جرح  
القاتل على عفو الغائب فالحق في حصر بسقوط القود اي اذا كان بعض الورثة غائبا  
وبعضهم حاضرا فقام القاتل بينة على ان الغائب خطأ فالحق في حصره لا يبرهن  
على الحق بسقوط حقه في القود وانتقال المال الى المال فاذا قضى عليه مدار المال فغيب عليه  
بشأنه كذا لو قتل عدة رجلين احد هما غائب يعني اذا قتل عدة رجلين احدهما  
غائب فادعى القاتل على الآخر ان الغائب قد عفا عنه فالحق في حصره بسقوط القود  
ان ثبت له انكره بغير اية بينة بغيره كذا في الامم فالحق في حصره بسقوط القود  
علاوة على ان البينة اشان منه على ما جاز ان قد عفا عن اخيه او غيره من القاتل  
منها وخرج المسئلة على وجه ما روي في الاول قوله فان صدقها في الخبرين القاتل والشريك  
فلا يثبت له اي شريك لا يثبت له البطل بفسادها وانما البينة لان بغيرها صار ما لا  
والثاني قوله ان كذا بها اي القاتل والشريك الخبرين على ما يثبت في الامم باقيا  
استقاما حقا في القاتل والقاتل لا يثبت له البطل بفسادها وانما البينة لان بغيرها صار ما لا  
والشريك كذا لان في الخبرين لما سقط في القاتل من سقط في الشريك فالحق في حصره  
بجرحه وانتقاله الى المال سقط حقه في المال ايضا لما ذكر في حقه شريكها وبطلت  
الدية والناصب بقوله وان صدقها القاتل وحده اي كذا في الشريك فالحق في حصره  
لان في صدقها اقرها بلسان الدية فلو لم يجرى ان في الشريك فالحق في حصره  
القاتل على الدية المأثورة والراجح بقوله وان صدقها اي الخبرين الشريك فالحق في حصره  
القاتل فالحق في الشريك كذا في الامم القاتل ثبت الدية وهو غيب الشريك فالحق  
في الخبرين لان زعم الشريك ان عفا لتقديره الخبرين فلا يثبت له على القاتل انما  
على القاتل ثمة الدية وما في يده وهو ثبت الدية مال القاتل وهو من جنس خبرها  
فيصرف اليها والقصاص لان لا يبرهن على انما اعيى المال على القاتل فالحق في حصره  
ثبت وما اقر القاتل الشريك قد بطلت بكتبة وجب الاستسكان ان القاتل يكتفي  
الخبرين قد اقر للمتهم على ثمة الدية زعم ان القاتل سقط باقرارها بالحق  
كانت العفو منها والموت كذا في الامم فالحق في حصره بسقوط القود

شأنه بغير الاقرار كمن قال القاتل على ثمة الدية فقال الموت ليس له وكذا القاتل  
فان حال الموت كذا في الامم فالحق في حصره بسقوط القود  
انما بان قال احد هما قتل بعضهما والاخر قتل بعضهما او قال شأه قتل  
بعضهما وقال الاخر حدثت ان قتل لغت اي شهادتهما لان القاتل يكتفي بكتبة  
الزعمان والمكان والآلة ويكتفي احكامها والمطلوب بغير القيد فالحق على  
كل قتل شهادة شخص فردت شهادة بعضه وقال جرحا لكتبة وجب الدية  
والقصاص لا يوجب شي لان القاتل يكتفي باضاف الآلة في حصره  
بوجه الاستسكان انهم شهدوا بعضهم والمطلوب ليس على المشتبه  
بقتل ابيان بغيره بغيره هو الدية ويكتفي بكتبة لان لا يبرهن على  
الموت بغيره القاتل لما مر من ان القاتل من رجلين بغيره وقال الولي فثبتها  
فوقتها لان كل منهما اقر بانقوده بكتبة القاتل والقصاص عليه والموت حصره  
في وجوب القاتل على ايضا كذا في الامم فالحق في حصره بسقوط القود  
ما اقر به لا يثبت له الزعم في بياق لان ذلك يوجب بغيره فالحق في حصره  
حتى اقره ولو كان مكان الاقرار شهادة لغت اي شهادة بغيره او اقره  
بقتل كذا باه لغت الشهادتان لان بكتبة المستودع الشهادتان في بعض  
بطلت شهادته لان بكتبة بغيره فالحق في حصره بسقوط القود  
على وجه القاتل خطأ وحكم الدية في كذا في الامم فالحق في حصره  
لان بكتبة الدية بغيره او الشهود لان المال بغيره بغيره او رجوا اي شوا  
عليه اي على الولي لانهم يكتفون المصير وهو ما في الدية كذا في الامم فالحق  
القاصب والتمسك بالخطا والراجح اي ان كان الشهادة على اليد فالحق في حصره  
ثم جاء جرحا بغيره بين اثنين الولي الدية او الشهود فان ضمنوا الشهود  
لم يرجوا على الولي عند بكتبة لانهم اقبلوا بها الولي ليس بالخارج هو القاتل  
فلا وجه لان رجوا على المال لا يملكه بغيره وعند رجوا على الولي كما في  
الخطا ولو شهد على اقراره اي اقراره على الخطا او اقره جرحا لم يثبت  
بغيره كذا في الامم فالحق في حصره بسقوط القود  
القاصب ثم جاء جرحا لم يثبت ايضا لان بغيره كذا في الامم فالحق في حصره







وهو من الابل لقوله عوفي حديثه الى موسى الاشعري وحق في كل من جنس  
 من الابل ومن الدرهم فخره في درهم فان قيل لعل في ذلك بزيادة في  
 اذا انتصف كل لسان لانها في الغالب اثنان وثلثون سنة وفي كل واحد من  
 النفس من وجه لتفاوت جنس المنفعة لانها تغير كما انما كان معنى حكم الاتلاف من  
 وجه لا يجوز ان يزيد على الاتلاف من كل وجه فدلنا بانها ثابت بخلاف القياس بالنفس  
 فلا بد السعال كذا في غاية البيان واذ اثبتت بهذا بخلاف القياس كان غير معقول  
 المعنى فلا يجب ان يذكر له وجه معقول وان اردت ذلك بطريق الشرح فانه ما ذكره  
 السرايوني ان عدد الاسنان وان كان اثنان وثلثين فالا فلو الا فلو في اثنان  
 الجوز قد ثبتت لبعض الناس وقد ثبتت لبعضهم بعضا ولا ينعقد كمالها في  
 المتوسط لاسنان ثلثون ثم لاسنان منقصة ان الزينة والمنفعة في الوسط  
 سقط من بطل منفعتها بالكلية ونصف منفعته السن التي اعادها وهو منقصة  
 وان كان النصف الاخر وهو الزينة باقية واذ كان الحد المتوسط ثلثين فمتوسط  
 السن الواحدة ثلث العشر ونصف المنفعة سدس العشر ويحتمل ان نصف العشر  
 وفي المتن ان النصف بغير زيادة كيد ثلث وعين ثلث واصل النصف سدس  
 وجوب الدية بتفاوت جنس المنفعة ولا جرة للصورة بلا منقصة الا اذا  
 جردت عن المنفعة عند الاتلاف فيجب فيه حكومة عدل ان لم يكن جردا كما في  
 الشراء او ارسا كما لا ارى ان ذلك لا اذن ان خصه ذكره الزيلعي **فصل** في  
 في الشجاج الاتح الموقوف على امره التي توضع العظم اي جنيته لا مكان اعتبار المساءة  
 فيها بان يبرر غورا بالمسارعة ثم جرد حديدية بقدر ذلك فينقطع بها مقدار ما قطع  
 وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيها واما ان كان في الاصل وهو الاصل في القصاص  
 اعتبار المساءة فذلك ايضا باذنه الموقوف ذكره الزيلعي وفيها خطأ نصف عشر الدية  
 في العاصية عشرها ومن التي تكسر العظم والمنفعة عشرها ونصف عشرها ومن التي  
 تنقل العظم بعد الكسر والآخرة من التي تنقل الى الدماخ وهي جلدة رقيقه  
 الدماخ واعد الآخرة بشي اسم الدماخ بالفتوح المبيح ومن التي تنقل الى الدماخ لم  
 يذكر في كتاب النفس لانه بعد ما عاده فتكون قتل لمن الشجان والكلام فيها  
 والي الخ ومن التي تنقل الى الجوف فلها كذا ثبت بالحد في حياض نقد

هنا

فثبتت الى الجاني ان جرحه بالان اياكم رخص كذا حكمه لا يحتاج بقاء في  
 الى رخصة هو ما عطف عليه جرحه لولا ان في حكومة عدل من ياتي المثل في جرح  
 الجرح اي قد ثبت في الجرح والدم والدمع بالعين المملو ومن التي تظهر الدم ولا  
 شيد بل ينجح في موضع الجرح كما لا يخفى في العين والدماخ ومن التي تنقل  
 الدم واللبا صفة ومن التي تنقل الجرح الى القطة والمثل جرحه من التي تنقل  
 اليه ونقطه والسمي ومن التي تنقل الى جلدة رقيقة بين اليه وعظم العظم  
 رخص كذا حكمه عدل هو ما لا رخص فيها ارسا بقدر رخصه ولا يكون ايدارها  
 جرحها حكومة عدل هو ما لا رخص فيها ارسا بقدر رخصه ولا يكون ايدارها  
 بقدره فيقوم عيبه الا ان لم يمتد مع فقد النفا وتبين اليقين من الدية  
 فلكونه فيقوض ان هذا الرخص قد يمتد الى الاخر الف درهم ومعه رخصه  
 والنفا وتبينها مائة درهم وهو عشر الف فينقض هذه النقاشات من الدية  
 ومن عشرة الف درهم عشرة الف درهم فهو حكومة العدل به بقية ايدارها  
 ذكر الكوفي انه ينظر مقدار هذه النسي من الموقوف في بقية ذلك من النصف  
 عشرية وقال الشيخ الاسلام قول الكوفي اصح لان عدليا رخص اجرة هذه الطريق  
 فمن قطع طرف اسنان ذكره الزيلعي وفي اصابه يد بلكف وما نصف الدية ينفق  
 ان لا ارسا لا يزيد بسبب الكف لانه ياتي بل الواجب في كل اصبغ عشر من ارب  
 فيكون في الجرح خمسون ضرورة وهو نصف الدية ومن نصف الدية نصف  
 دية الدماخ في الحكومة لنفس الساعده في كنف فيها اصبح عشرها وان كان اصبح  
 فيها لا يصعب ولا شدة الكف لانه في اصبح زائدة وهو ما عطف عليه بقوله  
 ان في الحكومة وعين جنيته واذ كان ان لم يعلم جنيته اي تحت كل من ثلث  
 بال الذي ظهر في العين وكذا ذكره في الذكر وكلامه في لسان الحكومة وان طلت  
 الى تحت فالدية فان حكمه ذلك حكم الساج في اليد والخطا وهو اربا عشر من مائة  
 اذ ثبت حقل او شجره في الدية ينجح اذا شجر رجلا موقوفه قد ثبت به حقل او شجر  
 راسه لم يثبت حقل او شجره في الدية لان ثواب العقل بطل منقطع جميع  
 الا حقا واذ لا ينفق به دية حصارا كما اذا اذنت فمات وارسا للموقوف في الجرح  
 جرحا من شجره يثبت الشجر سقط ارسا والدية وجبت لقوات الشجر وقد

ترصيح















كذا كذا ايضا بطلانها الى السابق والقبيل حيث لا كفارة عليها  
 وبيان لانها سببان وكفارة في حرمات الارث لبيت  
 من حكم التبيين ضمن عاقلة كل جزاء فاسد راجل ذكر الراجل  
 في الملبس وغيره وانه الاخر ان اصطدامه قد مر معنى الاصطدام  
 واما ما لم يكونا من التبع حتى لو كانا منهم وجبت الدية في مالهم  
 كما مر مرارا او كان الاصطدام خطأ لان موت كل منهما  
 مضاف الى فعل صاحبه لان فعله في نفسه مباح وهو المباح  
 في الطلوع ولا يعتبر في حق الضمان بالنسبة الى نفسه لانه مباح  
 مطلقا في حق نفسه ولو اضره لوجب نصف الدية فيها اذا وقع  
 في غير في قارة الطلوع اذا لم تكن في نفسه لانه مباح  
 في البيرة وفعل صاحبه وان كان مباحا لكنه عاقلة بشرط السلامة  
 في حق غيره فيكون سببا للضمان عند وجود التلف فيه وفيه  
 خلاف في قولنا اني لو كان الاصطدام من غير قصد في اي  
 الوجه نصف الدية اتفاقا لان كل ما مات بفعله ومثل ذلك  
 يعتبر نصف الدية ويهدر النصف كما اذا اوجع كل منهما نفسه وصاحبه  
 ولم يذكر في السداية والثاني صورة التبع كما يلزم في ضمير اليمين  
 في السداية في الكفارة اي يجب نصف الدية في التبع على عاقلة  
 كل واحد احسن في الخطا يجب الدية التامة على ما ذكر في الكتب خلا  
 انه ذكر في الثاني في وضع المسئلة والحد في بيان قول الختم ولو  
 كان المصطدمان عبيدين يهدر دمهما لان الحنية تعلقت  
 برقبتهما وتجاوزا وقرانته الى خلف ولو كان احدهما حرا  
 والاخر عبيدا فعلى عاقلة التبع المكفول قيمة العبد في الخطا  
 فيما ذكره في التبع المكفول ان على صاحب الجرح في جرحه في القيمة  
 على العاقلة لانه ضمان الا اني فقد اختلف في العبد كما في بدلا  
 بعت العبد فباعه ورثة التبع المكفول بطل ما زاد عليه  
 لعدم الخلاف في ضمان العبد اي يجب على عاقلة التبع نصف

دعا ووراد

قوله

بعت العبد لان المضمون في العمد النصف وهذا القدر يا خذ  
 ولي المكفول وما على العبد في رقبته وهو نصف دية الحر سقط الاقرار  
 ما اختلف من البدل وهو نصف القيمة ومنها اي الدية عاقلة سابق  
 دابة وقع بعض اذنها كالسبع والليم ونحوها على رجل فمات لانه  
 بما يمكن التفرقة عند سقوطه اقل لعدم خذنها او لعدم الحكمه ومن  
 ايضا عاقلة فائدة قطار وطى بعمره رجلا في ت لاق لها يد عاقلة  
 القطار كانت بين وقد امكنا التفرقة عند فصار منعت بما تقتضيه  
 الا ان ضمان النفس على العاقلة وضمان المال في حال كذا في الكفارة  
 ولو لمعه سابق اي مع القابيد سابقا في جانب سابق في جانب الابل ضمان  
 ان لم يكن لها عاقلة وان كانت ضمن عاقلة لانه فائدة الواحد فائدة لكل  
 وكذا سابقا لان المال الابل واما اذا لم يكن في جانب الابل من يوسطها  
 اي دخل بين الابل واخذ زمام واحد منهما ضمن وضده ما عطف ما هو خلفه  
 وبقيته ما عطف بما بين يديه لانه القابيد لا تعود ما خلف السابق  
 لانقطاع الزمام وان سبق يسوق ما كان امامه قبل يربط على قطار  
 يسير به عاقلة متعلق بربط رجلا مكفول قتل ضمن عاقلة القابيد  
 الدية لانه فائدة لكل فيكون فائدة ذلك البعير والقوسيب لوجود الضمان  
 ومع تحقق سبب الضمان منه لا يسقط الضمان بهما ورجعوا الى العاقلة  
 بها اي بالدية على عاقلة الرباط لانه الرباط هو الذي وقع فيه هذا الضمان  
 حيث ربط بالقابيد بالاربع لانه فائدة بعيره بل اذنه لا صريح  
 ولا لانه فائدة رجوعه بالحقهم على احد هم غاية الامر ان يثبت بالربط  
 والايقان على الطريق ذال بالقود فصار كما لو وضع حجر او حوله غيره  
 كذا اذا علم القابيد بالربط بالرجوع عاقلة الرباط بالحقهم من الضمان  
 لانه القابيد رضى به والتلف قد اتصل بفعله فلا يرجع به ارسلا  
 او طرا او ساقا اي منى خلفه معه واه لم يشي خلفه في راسه في فوره  
 فهو سابق له في الحكم فيلحق بالسوق وانه تراخي انقطع لانه ذكره الرباعي

وهو متضمن في نسخ فصار في القدر هو الجان  
 فلو ربط والقطار واقف فمات الدية  
 عاقلة القابيد



فأصاب في فوره ضمن في الكلب ما ألف لانه محمول عليه من جهة  
 فأضيف فعل اليه كما لمكة يضاف فعله للمكة فيما يصلح له لا  
 اي لا يضمن في الطير البازي والفرواق الكلب بجعل التوق فاعتر  
 سوق والطير لا يحمل فصار وجهه التوق وعدمه سواء ولا كلب لم ينف  
 لعدم سبب الفقاء ولادابة منفصلة أصابت نفسا او ما لا يلبس او لا  
 لقوله ثم خرج العجا جبارا يهدرون لمنقلة ولاداة الفعل لم ينف  
 اليه اذ لم يوجد منه ما يوجب النسبة اليه من الارسل والتوق  
 ونحوهما كلب بكل عنب الكروم فاشهد عليه فيه فلم يحفظ حتى اكل  
 العنب لم يضمن وانما يضمن اذا شهد عليه فيما يحافظ عليه حتى اكل  
 كالحابط المائل ونحو التور فضمن اذا لم يحفظ ضرب ذبة عليها  
 راكب او تحسها اي طعنها بقوة ونحوه فنفخت او ضربت بيد او  
 اخبر بالطعن او نفرت من فربه او تحس فصدته وقتلته ضمن وهو  
 اي الضارب او الناحس لا التراكب لانه المروى عن عمر وابن مسعود  
 رضى ولان الناحس متعدي في السبب والراكب في فعله غير  
 متعدي فمتم في جانبه في التعريم للتعدي حتى لو كان موقفا دابة  
 على الطريق يكون الضمان على الراكب والناحس نصفين لانه متعدي  
 في الايقاف ايضا وان نفخت الناحس فاهلكته كان دمه هدر لانه  
 كالجاني على نفسه وان القتل الراكب فقتله كانت دية على عاقلة  
 الناحس لانه متعدي في سببه ثم الناحس انما يضمن اذا كان  
 الوطى في فوره الناحس حتى يكون السوق مضافا اليه واذا لم يكن  
 في فوره الضمان على الراكب لانقطاع اثر الناحس فبقي السوق  
 مضافا الى الراكب وضمن في فقاء عين شاة القصاب فانقصا  
 لان المقصود منها اللحم فلا يعتبر فيها نقصان الاجسمة وضمن في  
 عين بقر جزارة وجزورة اي ابله والمار والبغل والفرس ربع القيمة  
 لما روى انه عليه السلام قضى في عين الدابة بربع القيمة وهكذا قضى

الرجاء ان ينفذ في فقاء  
 من ينفذ في فقاء  
 ان ينفذ في فقاء  
 ان ينفذ في فقاء

فأصاب في فوره ضمن في الكلب ما ألف لانه محمول عليه من جهة  
 فأضيف فعل اليه كما لمكة يضاف فعله للمكة فيما يصلح له لا  
 اي لا يضمن في الطير البازي والفرواق الكلب بجعل التوق فاعتر  
 سوق والطير لا يحمل فصار وجهه التوق وعدمه سواء ولا كلب لم ينف

فأصاب في فوره ضمن في الكلب ما ألف لانه محمول عليه من جهة  
 فأضيف فعل اليه كما لمكة يضاف فعله للمكة فيما يصلح له لا  
 اي لا يضمن في الطير البازي والفرواق الكلب بجعل التوق فاعتر  
 سوق والطير لا يحمل فصار وجهه التوق وعدمه سواء ولا كلب لم ينف

عروض لانه اقامة العمل بها انما يمكن بارجاع عين عيناها وعينها المتعدي  
 فصار كانه ذات عين اربع فوجب اربع نفقات احداهما  
جناية الجاني على الجاني جنى عبد عمدا في النفس يجب  
 القود لما مر الا ان يصالح اي يقع الصلح بين الولي والمولى  
 او يعفى اي يقع العفو من الولي ولم يجز الاسترقاق لكونه  
 مباح الدم ويثبت اي القود باقراره اي باقرار العبد لا اقرار المولى  
 لان هذا الاقرار من العبد لا اهمة فيه لكونه عابدا عليه بالنفس فيقبل  
 وهو يجري على اصل الحرية باعتبار الادمية فيما يرجع الى الدم فلان هذا  
 لا يقبل اقرار المولى عليه بحد ولا قصاص وادك كانه هذا الاقرار بحد  
 حق المولى كنهه ضمن فلم يجب مراعاته وفيما عطف على النفس  
 دونها كالحطاء اي يكون كالتفليس الخطا في الحكم وبين الحكم بقوله  
 سنده بها اي بمقتضى الجناية وبملكه ولها اي ولي الجناية او فداءه بانه  
 يعني ان سنده بخير بين دفع العبد والفداء اي بالارش تخليص عبده  
 لكن الواجب الاصل هو الدفع في الصبح ولهذا سقط الواجب بموت العبد  
 نفقات محل الواجب بخلاف موت الجاني جنى يجب الارش على  
 عاقلة حاله اي كيانا كل من الدفع او الفداء على المحمول اما الدفع  
 فلا عين ولا ناجيل في الاعيان واما الفداء فلا بدل العين فيكون  
 في حكمه وادك لم يختر شيئا حتى مات العبد بطل حق المجنى عليه نفقات  
 محل حقه كما مر وادك مات بعد اختيار الفداء لم يبر التحول الحق من فية  
 العبد لانه ذمة المولى فاد فداءه فحقه في كالاول فانه اذا فدى خلاص  
 الجاني عن الاول فصار كانه لم تكن فيجب الثانية الدفع او الفداء  
 وادك جنى جانيين دفع بها اليه وليهما بقسمها فنية محقما اي على قدر  
 ارش الجانيين او فداءه بانهما لان تعلق الاول برقبته لا يمنع تعلق  
 الثانية بها كالدبوة المتداخلة لا يرى ملك المولى لا يمنع تعلق الجانية  
 فحق المجنى عليه الاول او له لا يمنع وادك نواجمه يقتسموا المقتضى



على قدر مصلحتهم وادفاه فداه جميع اروضهم لما ذكره نعلق الاثر في  
لا يمنع نعلق الثانية بها وادفاه وادفاه الى المولى العبد الجاني اوباعه او اعترف  
او تبره او استولى على الجارية الجانية ولم يعلم بها اي بالجانية ضمن الا ان  
من قيمته ومن ثمنه الارش وادفاه علم غرم الارش فادفاه المولى قبل هذه  
التصرفات كانه مختاراً بالدفع والقداء ولما لم يقع محال الدفع بلا علم المولى  
بالجانية يصير مختاراً للارش فقامت القيمة مقام العبد ولا فائدة في التفرقة  
بين الاقل والاكثر فوجب الاقل بخلاف ما اذا علم فانه يصير مختاراً للارش  
كما لو نعلق غنقه بقتل زيد او ربه او شجرة ففعل اي قال انه قتل زيد  
فانت حر فقتل او قال انه ربه زيد فانت حر فمضى او قال انه شجرة  
رأسه فانت حر فمضى غرم الارش لانه يصير مختاراً للقداء حيث اعتقه  
على تقدير وجود الجانية قطع عتقه حره وادفاه اليه بقداءه او لا فاعطه  
فسرى في منتهى العبد صلح بها فانه اذا اعتق دل على اقصاه فصح  
الصلح اذا لا صحة له الا بالاداء يكون صلي عن الجانية وما يجرد منها وادفاه  
لم يعتق برده على سيده لانه اذا لم يعتق وسرى ظهره او وصلب ليس له  
بل القود فادفاه الدفع بالخلافه والعبد على سيده فيقتل المولى او يعفو  
اي يخرج المولى بين القتل والعفو لانه صباح الدم كما خرجني ما ذوقه مذبوح  
خطا فاعطه سيده بلا علم باغرم ربه الدين الاقل من قيمته ومن ربه  
ولو بها اي غرم للمولى الجانية الاقل منها اي من القيمة ومن الارش  
فادفاه السيد اذا اعتق المأذون المدبوع غرم ربه الدين الاقل  
من قيمته ومن ثمنه الدين واذا اعتق العبد الجاني جناية خطاه  
غرم الاقل من قيمته ومن الارش هكذا عند الاجتماع لعدم المراع  
بينها اذ لو لا الاعاق بدفع الى ولي الجانية غم يباع للدين ولدت  
ما ذونة مذبونة ولدا لا بدفع معها الجانياتها ويباع لدينها لانه الدين  
في ذمتها متعلق برقيتها فيسرى الى الولد والدفع للجانية في ذمة المولى  
وانما يلقاها انما الفعل الحقيقي وهو الدفع والسدية كونه في المأذون

الشرعية لا الحقيقية بعد رجل زعم رجل اخر ان مولاه اعتقه  
فقتل اي العبد المعتق وليا له اي الزاعم خطأ فلا شيء له اي الزاعم  
لانه لما زعم انه مولاه اعتقه فقد اقرانه لا يستحق على المولى دفع العبد  
ولا القداء بالارش وانما يستحق الذية على العاقلة لانه حر فيصير  
الزاعم في حوزة نفسه فيسقط الدفع والقداء ولا يصدق في دعواه  
الذية عليهم الا بحجة قال قلت اخا زيدا بقتل عتقي خطأ وقال ب  
بل بعده صدق الاول لانه زيدا يدعي عليه القتل قبل العتق فلو اقرنه  
الضمان لا على العاقلة لانه يدعي عليه القتل قبل العتق فلو اقرنه  
لزم عليه الضمان لانه الثاني بالافوار لا يتحمل العاقلة قراره بقوله قلته  
قبل عتقي ما قلته بعده هذا عن لزوم الضمان لامعناه الظاهر يعلم  
لزوم الضمان على المولى بالاقل من قيمته ومن الدين ان لم يعلم بالجانية  
والذية او علم بها مع انه قوله ليس له حجة على المولى وادفاه قال قطعتم بها  
قبل عتاقها وقلت كانه بعده صدقت وكذا اذا اخذه منها اي عتق  
اعترتم قال لها قطعتم برك او اخذت منك هذا المال قبل ما عتقت  
وقالت بل بعده فالقول لها لانه اقر سبب الضمان ثم ادعى البراءة  
وهي شكر فالقول للملك لا للجاني والعلة يعني ان قال جامعها  
قبل الاعاقف واخذت العلة قبل القول له لانه الظاهر كونه حال  
الوقت اخر عبد محجور او صبي صبيتا بقتل رجل فقتله فادفاه على  
عاقلة القاتل لانه المبائر هو الصبي المأمور فضمن عاقلة  
ورجعوا على العبد بعد عتقه لانه اوقع الصبي في نزع الورطة  
لكن قوله غير معتبر بحق المولى فضمن بعد العتق لا على الصبي لانه  
لقصور اهليته ولو كان مأمورا بالعبد المحجور ر عبد محجوراً فقتل  
السيد العبد القاتل او فداه في الخطا بل يرجع حاله لانه الامر  
قول وقول المحجور غير معتبر فلا يؤخذ به في الحال بل بعد عتقه لانه  
المانع وهو حق المولى بالاقل من قيمته ومن الفداء لانه مختار في دفع الزانية



والظاهر المختل بين اليمين فيها اى في مدة الحيض لان استيعاب الدم ليس بشرط اتفاقا فاذا وجد الدم في ظرف المدة  
اطلها او اكثرها بان رأت يوما دما ثم طهر ثم دما ثلثة ايام او يوما دما ثم غائبة ايام طهر ثم يوما دما لا يفصل  
هذا الظاهر المختل بين اليمين هكذا في رواية محمد بن عوف في اى هذه الحيض كاذبة الصوري المذكورين يكونان حيفا هكذا في  
اى حيفا لان الدم لما وجد في اولها واخرها لا اعتبار في الظاهر المختل بينهما كما اذا وجد النصف في ظرفه كحول الاعتناء  
لنقصا يقع بينهما في اسقاط وجوب الزكوة وفي رواية ابى يوسف ع الامام لا يفصل ما نقص من الظاهر فلو رأت  
دما يوما واربعة عشر يوما طهر ثم رأت دما لا يفصل عنه وفي رواية ابن مباركة ع ينفرد به بشرط كون الدم الاقوى  
في العدة نصبا ما فعل في رواية لابن ابي عمير ان يكون الدم ثلثة ايام كما اذا رأت يوما دما وسبعة ايام طهر ثم دما يومين يكون  
والا لا يكون حيفا وعنده لابي المسعود ابي الروم والظاهر او يكون الظاهر اقوى من الدم وان كان الدم حكا فحصوله  
كما اذا رأت يوما دما وثلثة ايام طهر ثم دما يومين فليكون حيفا عنه وكذا اذا رأت يومين دما ثم طهر ثلثة ايام ثم دما ثم طهر  
ثلثة ايام ثم يوما دما فلهذا العدة كلها حيفا ثم فيها طهر ولابد منها الظاهر غالب على الدم لكن في رواية الشافعي الاول  
حيفا نحوها حيفا كما لم الاعتناء لها في العدة ولو وجدها في المدة يكون الغالب الدم ورواية الحسن ع الامام  
يفصل الظاهر اذا كان ثلثة ايام وذكر لهذه الاقوال عدة الشريفة ويجاب الورد بصورة مجمل فينطالع في الاعمار  
سنة ١٢٠٠



لا تضطر كذا الحكم في العمد دفع السيد القاتل او فداء ثم جمع على  
 الآخر باقل من قيمته ومن الفداء اه كاه العبد القاتل صغيرا لاه  
 عدا الصغير كالحط ولو كان كبيرا اتقص لانه يجري بين الحر والعبد  
 قتل قتل عدا اخرين لكل واحد نصف واحد وكل منهما دفع نصفه الى  
 الاخرين او فدا بدينه عشرة الاف درهم لاه الرقبه بحكم القود  
 عدا بينهم لكل واحد ربعه فاذا عفى اثناه بطل حقهما وتبقى الاخرين  
 في النصف كذا قيل لا دفع نصفه واما الفداء فقد كان بعشرين الفا  
 فاذا عفى اثناه بطل حقهما فبقى حق كل من الباقيين في خمسة الاف  
 فلذا فداء بعشرة الاف اثنان وواحد قتل القن احد هما اي احد الحرين  
 خطأ والآخر عدا او بلغ احد وليي العمد فدا بدينه لولي الخطأ ونصفها  
 لاحد وليي العمد الذي لم يعف لاه نصف الحق بطل بعفو فبقى  
 النصف وصار ما لا يكون خمسة الاف ولم يبطل بشيء من حق  
 ولي الخطأ وكاه حقهما في كل الدية عشرة الاف او دفع الى القن  
 اليهم يعني او سبده كاه مخيرا بين الفداء والدفع فاه دفعه  
 اليهم اثنان لولي الخطأ وثلثه للذي لم يعف من ولي العمد ولاخذ  
 ابي حنيفة في ضرب ولي الخطأ بالقتل وبغيره اياه بالنصف لاه حقه  
 في النصف وحقهما في اكله فصار كل نصف بينهما فصار حق  
 ولي الخطأ في ستمين وحق غيرهما في سهم فيقسم بينهما اثنا  
 وارباعا منازعة عندهما ثلثة ارباع لولي الخطأ وربع لاحد  
 ولي العمد لاه النصف سهم لولي الخطأ بل منازعة واستوى  
 منازعة الفريقين في النصف لآخر فنصف فلذا يقسم ارباعا  
 قتل عدا قريبا عفا احد هما بطل كل لاه ما يجب من المال  
 يكون حق المقتول لانه بدل دمه ولذا يقضى منه ديونه وينفذ  
 وصاياه ثم الورثة يخلفونه فيه عند الفراغ من حاجته ولو لم يترك

ثم

لا استوجب على عبده دينا فلا يخلف الورثة فيه  
 دية عبدا وامة قيمته فاه بلغت اي قيمته بدينه وبيع عشرة الاف  
 درهم او حرة وبيع خمسة الاف درهم نقص من كل منهما عشرة  
 اى عشرة دراهم اشعارا بالخطا ط درجة الرقبه عن الحر وتعين عشرة  
 بان عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما ولو كانت القيمة اكثر من عشرة  
 الاف من الدراهم في العمد ومن خمسة الاف في الامة وعند ابو يوسف  
 والثاني يجب قيمته بالغة ما بلغت في الغصب بغير قيمة اي قيمة  
 كل واحد منهما بالغة ما بلغت فلو غصب عبد اقيمة مائة دينار  
 وهلك في دين يلزمه تلك القيمة وما قدر من دية الحر قدر من  
 قيمة القن لاه القيمة في القن كالدية في الحر لانه بدل الدم ففي دية  
 اي اثنان بدل القن يذم نصف قيمته كما في دية الحر بالغة ما بلغت  
 في الصحيح الا في رواية عن محمد انه يجب في قطع يد العبد خمسة الاف  
 عبد قطع يد عدا فاعتق فصرى اقيده وورثته سبده فقط  
 اي اه كاه وارث المعتق سبده فقط افا دعته الى خنيفة و  
 اذ يوفى وعند محمد لاه القود يجب بالموته عندا الى وقت  
 الجرح فاه اعتبر وقت الجرح فبالبوالة الملك والاعتبر  
 وقت الموت فبالبوالة بالوالة وانجها لاه سبب الاستحقاق  
 تمنع القود كجهالة المستحق ولهما اوجه لاه السبب لا يعتبر  
 عند تيقن من له الحق والافدا اي واه لم يكن الوارث  
 السيد فقط بل له وارث غيره لم يقدر بالانفاة لاه للمعتبر  
 اه كاه وقت الجرح فالمستحق السيد واه كاه وقت الموت  
 فلذلك الوارث وهو مع السيد فجهالة المقضى له يمنع الحكم  
 قال المولى لعبه احد كما هو فتى اي صار مشجوحين فعيين  
 المولى واحد الحرية باه قال اردت هذا فارتبها له اي للمولى  
 واه قتلها رجل وجب دية هو وقيمة عبده والفوت اثر البيان

اشترى بدينه بدينه



ان شاء الله في حق المخلوطا في حق المولى وهذا اذا مات المولى قبل  
 ابيه شيعة الفتى بينهما وبعد النكاح بقي محلا للباة فاعترفت  
 في حقها وبها المولود لم يبق محلا للباة فاعترفتا بمحضها فمعت  
 بتعيين فجب قيمة عذوبة حر ولو قتل كلاهما رجل فقيمة العبد  
 لانما لم يتعين بقتل كل واحد او كل من القاتلين بل ذلك  
 فعليهما قيمتهما وفي فقاء عيني عبد دفعه سيده واخذ قيمته وامك  
 بما اخذ النقصا يعني اذا فقاء رجل عيني عبد فاه شاء مولا  
 دفع اليه واخذ قيمته واه شاء امك ولم ياخذ النقصا وقالا  
 يخير بين الدفع والامك مع اخذ النقصا لانه معنى المالك للمالك  
 معتبرا وقا فوجب ان يخير المولى عم الوجه المذكور كما في سائر الاموال  
 فاه من خوت ثوب بخير فافاح بخير المالك بين دفعه اليه  
 وتضمينه قيمته وبين امك الثوب وتضمينه النقصا وله المالك  
 ان كانت معتبرة في الذات فالأدوية غير مهذرة فيها وفي الاطراف  
 ايضا ولهذا الوقع عذبة بعد يوم المولى بالدفع او الفداء ولو كان  
 مالا محضا لوجب ان يباع فيها ثم من احكام الادوية ان لا ينقسم  
 الضما على الاجزاء ولا يملك الخنة ومن احكام المالية ان ينقسم  
 ويملك فوقنا على الشبهتين فظهر من الحكم **فصل**  
 اقر مدبرا واتم ولد لم يترك المالك ان يعلم حكمه فيسبق من ثابة  
 بجناية خطاه لم يجز ولا ينعى عليه اي على واحد منهما ولا يعقد  
 لاه موجب جناية الخطاه منه على سيده واقاراه لا ينفذ  
 عليه وبعد اثباتها بالبينة ضمن مولا الاقل من الارش والقيمة  
 لما روى ان ابا عبيدة ابن الجراح روى قضى بجناية المدبر على مولا  
 وكاه امرا بالشام بحضرة من القضاة رضوا انه عليهم فصارا جميعا  
 ولانه بالتدبير والاستيلاء صار ما نفع دفع الرقبة عند الجناية ولم يعر  
 محن رالدية لانه غير عالم بالثبوت فصار كما فعل بعد الجناية غير عالم بها

فأما إذا كان المدبر

بها وانما وجب الاقل من قيمة ومن الارش لاه الاصل وجوب  
 الدفع بالجناية وقد عذر الدفع بسبب من المولى فوجب القيمة  
 عليه لمنعه منه ولا منع من المولى في اكثر من القيمة ولا حق لولا  
 الجناية في اكثر من الارش ولا يثبت الجنايات بين الاقل والاكثر  
 في متحد الجنس بخلاف الفتن حيث خير بين الدفع والفداء  
 وجنسها مختلف واه جنى المدبر جنابات لم يلزمه الا قيمته  
 واحدة بمقابلة عين واحدة فينت رك ولي الجناية الثانية  
 ولي الاولى في قيمة دفعت اليه اي ولي الاولى بقضاء ولا يلزم  
 من المولى ثبوت لانه مجبور في الدفع ويبيع مولا او ولي الاولى  
 لو دفعت اليه بدونه اي بدو الفقاء لانه لم يكن مجبورا في دفع  
 جنى مدبر خطاه فاه لم يقطع القيمة عن مولا لانها يثبت عليه  
 بسبب تدبيره وبالموت لا يقطع ذلك قتل المدبر مولا خطاه  
 سعى في قيمة لاه التدبير وصية برقية وقد سكت له لانه عتق  
 بموت سيده ولا وصية للقاتل فوجب عليه رد رقبته وقد عجز  
 عنه فعليه رد بدلها وهي القيمة ولو قتل عذرا قبل الوارث واستغاه  
 قيمته ثم قتل اما الاول فظاهر واما الثاني فلما ذكر من انه التدبير  
 وصية الخ غصب عذرا قطع سيده بدو فخرى ضمن قيمة اقطع  
 واه قطع سيده في بدو غاصبه فخرى عنده لم يضمن لاه الغصب  
 يوجب ضما ما غصب وبرا الغاصب باسترداد المقتضى  
 والاستيلاء عليه ففي المسئلة الاولى لما قطع المولى في يده نقصت  
 قيمته بالقطع فوجب على الغاصب قيمة اقطع وفي الثانية لما قطع  
 المولى يد عبده في يد الغاصب صار رسته رالاستيلاء يده عليه  
 وبرا الغاصب من صمانه لوصول ملكه اليه وضمن عبد مجبور  
 غصب من له فاهت بيده فالمجور يواخذ بافعاله حتى لو ثبت  
 الغصب بالبينة يباع فيه دوه اقواله حتى لو اقربه لا يباع بل يواخذ



بعد عتقه جنى مديراً عند غاصبه ثم عند مولاه ضمن قيمته لها يعني  
 اذا غصب رجل مديراً فجنى عنده ثم رده الى مولاه فجنى عنده  
 اخرى ضمن المولى لولي الجنيتين فيكون بينهما نصفين لانه  
 موجب جنابة المديروا وكثر في قيمة واحدة فيجب على المولى  
 لانه اعجز نفسه عن الدفع بالتدبير السابق من غير ان يصير مختاراً  
 للقدار كما في القرن اذا اعتقه بعد الجنابات من غير ان يعلمها وانما  
 كانت القيمة بينهما نصفين لاستوائهما في السبب ورجع نصفها  
 الى رجع المولى بنصف ما ضمن من قيمة المدير على الغاصب لانه  
 ضمن بالقيمة بالجنيتين نصفها بسبب كاه عند الغاصب والنصف  
 الاخر بسبب كاه عنده فرجع عليه سبب الحق من جهة الغاصب  
 فصار كأنه لم يرد نصف العبد لانه ردت المستحق بسبب كاه  
 عند الغاصب ككاه ردت ودفعه الى الاول الى دفع المولى بنصف  
 القيمة الذي اخذه من الغاصب الى ولي الجنابة الاول عند الجمع  
 روي ابو يوسف رحمه وقال محمد بن ربح لا يدفع اليه لانه الذي رجع  
 المولى الى الغاصب يحوز ما ستم لولي الجنابة الاول لانه  
 انما رجع على الغاصب بسبب ذلك فلا يدفع اليه لانه يجمع  
 اليه لانه في ملك واحد ولها اده حتى الاول في جميع القيمة  
 حين جنى عليه لا يراحمه احد فيستحق كلها وانما ينتقص  
 باعتبار مراحمه الثاني فاذا وجد شيئاً من بدل العبد في يد  
 المالك فارغاً فخذ منه ليطمحقه وبعكس يعني جنى عند  
 المولى خطأ ثم غصب رجل فجنى عنده لا يرجع المولى لانه الجنابة  
 الاولى كانت في يده والقرن في الفصلين يعني اذا جنى  
 عند غاصبه ثم عند مولاه او بالعكس كالمدير لكن الفرق  
 بينهما ان المولى يدفع القرن نفسه وقيمة المدير فاذا دفع القرن  
 يرجع بنصف قيمته على الغاصب ويستم للمالك عند محمد وعندهما

وعندهما لا يستلم له بل يدفعه الى الاول واذا دفعه اليه رجع في  
 الفصل الاول على الغاصب وفي الثاني مديراً غصب من يمين  
 فجنى في كل مرة يعني رجل غصب مديراً فجنى عنده ثم رده  
 على مولاه ثم غصبه فجنى عنده جنابة اخرى ضمن مولاه  
 قيمته لهما اي لولي الجنيتين لانه منع عين العبد عن الدفع  
 بالتدبير فوجب عليه قيمته كما مر ورجع بها اي تلك القيمة  
 على الغاصب لانه الجنيتين كانتا في يده فاستحق المولى كله  
 بسبب كاه في يد الغاصب فرجع عليه بالكل بخلاف المثلثة  
 التي بقية فانه هناك استحق النصف بسبب كاه عند نفسه والنصف  
 بسبب كاه في يد الغاصب ودفع اي المولى نصفها اي نصف القيمة  
 الماخوذة من الغاصب ثانياً الى الاول اي لولي الجنابة الاول  
 لانه استحق كل القيمة لعدم المزايم عند وجود جنابة وانما انتقص حقه  
 بحكم المزايم من بعد ورجع اي المولى به اي بالنصف الذي دفع ثانياً  
 الى ولي الجنابة الاول على الغاصب لانه استحق هذا النصف ثانياً  
 بسبب كاه في يد الغاصب فرجع به عليه ويستم له ذلك ولا يدفع  
 الى ولي الجنابة الاول لانه استوفى حقه ولا الى ولي الثانية اذ ردت  
 الا في النصف السابق حتى الاول عليه وقد وصل اليه ذلك واما  
 الولد في كلها اي كل الاحكام المذكورة كالمدير لا شئاً لهما في  
 كونه المانع من الدفع للجنابة من قبل المولى غصب صبيحاً  
 فانه عنده فحياة او ينجى لم يضمن ولو مات بعاقة او بشيء من جنبة  
 ضمن عاقلة الدية هذا استحقاقه والقياس انه لا يضمن في  
 الوجهين كما قال زفر رحمه والنفى لعدم تحقق الغصب  
 في الحر الا يرى انه لا يستحق في المكاتب واه كاه صغيرا كونه  
 حراً اذ رجع انه رقيق رقية فالحر يد او رقية او لا يضمن به  
 وجه الاستحقاق انه ليس بفاسد الغصب بل فاسد الاتفاق

محمد بن ربح



باسب ثقله الى مكانه في القنطرة والحجرات حتى لو نقل  
الى موضع يغلب فيه الحي ضمن كذا في الكافي في صبي اورد  
عبد الله اي اذا اورد مولد العبد عبد صبي فقتل ضمن  
عاقلة الصبي قيمته واه انكف ما لا يباع لا يضمن عند  
اي حنيفة ومحمد ويضمن عند ابو يوسف والثاني في رجمها  
لانه انكف ما لا يعصوما ولها اده عين العبد معصوم بحق  
السيد وقد فوته لدفعه الى يد الصبي واما العبد فضمن  
لحقه بقائه على اصل الحرية في حق الدم وبدونه يضمن للمام  
انه مواخذ باقراره **باب الفدية** اي بما في قسم  
على اهل المحلة الذين وجدوا القتل فيهم قوله ميت بهرج  
مبتدأ خبره قوله لانه حلف له او ان ضرب او حنفت  
بمسد النود او خروج دم من اذنه او عينه وجد في محلة  
او اكثره عطف على ضربه وجد وجاز للفصل في اكثر البنية  
سواء كان معرأس او لا وضم مع رأسه لا يعلم فانه  
اذ لو علم كان هو الخصم وسقط الفدية وادعى  
ولي القتل على اهلها اي كلهم او على بعضهم كذا في  
ولا يثبت له حلف له اي لاجل ذلك الميت خمسة  
رجلا منهم اي من اهل المحلة لما روي ابن عباس رضي  
عنهما انه النبي وم كتب الى اهل خيبر انه هذا قتيل  
وجد بين اظهركم فالذي يخرجكم عنكم فكتبوا اليه  
انه مثل من هذه الحادثة وقعت في بني اسرائيل فالله  
على موسى وم ارفاهه كنت نبيا فاسر الله مثل  
مثل ذلك فكتب وم اليهم انه الله تعالى اراخي  
انه انما منكم خمسين رجلا فيحلفوه بانه ما قتلنا  
ولا علمنا له قاتلا ثم يؤمونه الدية قالوا لقد قضيت

موت بقائه

قضيت فبانا موس اي الوحي فخر بهم الولي اشارة الى اية  
خيار تعين الخمين الى الولي لانه اليهم حقه والظاهر انه  
يخار من بينهم بالقتل وهم الفسقة والذين اوصوا الى اهل  
المحلة لانه يخرجهم عن البمين الكاذبة المبلغ فيظهر القاتل قابلا  
كل منهم بانه ما قتل ولا علمت فالا لالو لاي لا يحلف  
ولي المقتول بانهم قتلوه كما قال الثاني في اذ كان هناك لو  
استحلف الاولياء خمسين يمينا فاه حلفوا يقضي بالدية على  
المدعي عليه عما كانت الدعوى او خطأ في قول وفي قول  
يقضي بالقول اذ كانت الدعوى في العمد واه نكل المدعي  
عن البمين حلف المدعي عليهم واه حلفوا تركوا ولا شيء  
عليهم واه نكلوا فبهم القصاص في قول والدية في قول  
والقوت الذي ذكره في حال توقع في القلب صدق المدعي  
بانه يكون هناك علامة القتل عيم واحد بعينه كاذم او ظاهرا  
بشهادة يشهد للمدعي المدعي من عداوة ظاهرة او شهادة عدل  
او جماعة غير عدول اهل المحلة قتلوه واه لم يشهد له الظاهر  
حلف اهل المحلة للثاني في ابدية عيمين الولي قوله علمهم  
للاولياء فيقسم منكم خمسون انهم قتلوه وللا البمين حجة  
لمن يشهد له الظاهر كانه سائر الدعوى فاه الظاهر يشهد للمدعي  
لا الاصل في الذم البراءة والظاهر يشهد للمدعي عند قيام القوت  
وقرب العهد فكلوه البمين حجة له ولكن في هذه الحجة نوع شبهة  
وانقصاص عقوبة بسقطها فلها اوجب الدية في الحد بدولنا  
قوله دم البينة المدعي والبمين عليه من انكر المدعي عليه وروي  
المسبب رضائه وم بدأ اليهود بالفدية وجعل الدية عليهم لوجود  
القتيل بين اظهركم وللا البمين ليست بحجة لا استحفاف  
فليس حلف بكونه حجة لا استحفاف نفس والبمين عند النظر القتل



تخزيمهم عن البين الكاذبة فيقروا فيجب انقصاوا اذا حلفوا  
حصل البراءة عن القصاص نعم يقض على اهلها اي على اهل المحنة  
بالدية لوجوب القتل بينهم وقد ثبت انه عم جميع الدية والقصاص  
وكذا امر رضى الله عنه واذا ادعى عليه القتل على واحد من غيرهم  
سقط القصاص عنهم يعني اذا ادعى وله القتل القتل على رجل  
من غير اهل المحنة كانه ذلك ابرأ منه اهل المحنة حتى لا يسمع عوادة  
بعد ذلك عليهم واهلهم فلا اي اذ ادعى على واحد منهم  
بعينه لا يطل القصاص والدية من اهلها وعن ابي حنيفة رضى الله عنه  
في رواية يكون ذلك ابرأ منه لاهل المحنة كذا في الثانية واهل المحنة  
اي المحنونة فيها اي المحنة كذا في الحلف عليهم لانه يتم الحلف  
ومن كلفهم جميع حتى يحلف لاهل الحلف في واجب تطليها  
لاحر الدم ولهذا يجمع بينه وبين الدية بخلاف ان يكون في الاموال  
لا اله الحلف فيها بدل عن اصل حقه ولهذا يسقط بديل المدعى  
وههنا لا يسقط بديل الدية ويستحق قال قتادة زيد حلف  
الله ما قتل ولا عوفت فانما غرر زيد لانه يريد استيفاء الحنونة  
عن نفسه بقوله فلا تقبل فحلف على ما ذكر لانه لما اقر بالقتل  
صار مستثنى عن البين فبقى حكم من سواه فحلف عليه ولا فرق  
على صبي ومجنون لانها ليس من اهل القول الصحيح لما عوفت  
والبين قول واحد وامرأة وعبد لانها ليس من اهل النقرة  
والبين على اهلها ولا فدية ولا دية على احد في حق ميتة  
لا انزبه اوضح دم من حمة او انفة او دبره او ذكره لانه ليس  
بقتل اذ لا بد من ان يبتدل به على كونه قتيلا وهو ما ذكر  
في اول الباب بخلاف ما ذكره ههنا لاهل الدم يخرج من هذه  
المواضع عادة بما فعل احد ومما تم خلقه كالبراء اي اذا وجد  
سقط تمام الخلق به ان من الاثار المذكورة فهو كالكبر في الاحكام

الاحكام المذكورة لاهل الظاهر ان تمام الخلق ينقص جتا رجل  
يسوق دابة عليها قبل ضمن عاقلة اي عاقلة الرجل دية اي  
دية القتل لاهل المحنة لانه في بيع فصار كانه في دارة كذا  
لوقد بها او ركبها فاهل اجتماعها اي القابض والسابق والراكب  
ضمنوا لانه في ايديهم ذكره الربيعي ولو بين قريتين او قبيلتين  
فعلى اهلها لاهل قتلها وجد بين القريتين على عهد النبي دم  
فان ان يسمع بينهما فوجد الى احد القريتين اقرب فقتل  
عليهم بالقامة والدية وروى عن عمر رضى الله عنه  
مشروا اذ استونا اي القريتين او القبيلتين فعليهما اذ كاه  
اي القتل في موضع يسمع منه الصوت لاهل قرية في الصورة  
الاولى واهل قريتين في الثانية لانه اذ كاه بحيث يبلغ الصوت  
يلحق الصوت فيمكنهم النصرة وقد قصروا واذا كاه في موضع  
لا يسمع منه الصوت لا يلزمهم نصرته فلا ينشؤ الى التقير  
فلا يحملوه قاتلين تقديراً وجد اي قتل في دار رجل فعليه  
القامة وتدي عاقلة اذ ثبت انها له بالحجة لاهل التدبير  
في حفظ المالك الخاضع الى المالك والدية على عاقلة لاهل  
نصرته وقوته بهم وهذا اذا كاه له عاقلة والافعلية كما حرر ارا  
لا يجرد اليد حتى لو كاه به لادى عاقلة ولا نفسه ولو وجد  
قتل في دار نفسه تدي عاقلة ورثته عند ابي حنيفة لاهل الدار  
حال ظهور القتل لورثته فالدية على عاقلة ومعهما وعند  
زفر لاشئ فيه وبه يفتي لما قالوا لاهل الدار في بيع حال ظهور القتل  
فجعل كانه قتل نفسه فكاه هدر اذ كانت الدار للورثة فالعاقلة  
انما يحملوه ما يجب عليهم تخفيفا لهم ولا يمكن الايجاب  
على الورثة للورثة القامة على اهل الخطأ اي على اهل المالك  
القديمة الذين كانوا يملكونها حين فتح الامام البلدة وتسميهم بين القاتلين



يخط خطة لتمييز انفسهم لاهم التكاثر اي لا يدخل التكاثر معنى  
المستأجرين والمستعيرين مع الملاك في القسمة عند الحاجة  
وتحذرهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله عليه جميعا لاه ولاية  
التدبير يكون بالتسكن كما يكون بالملاك الا يرى ان النبي صلى الله عليه وسلم  
والذين على اليهود واهل كانوا استغنائهم ولها ان المالك هو المختص  
بنصرة البقية لا التكاثر واهل خبر مقارونة على املاكهم ولا المشتري  
عندها ايضا وقال ابو يوسف كلهم مشتركون لاه وجوب الضمان  
بترك الحفظ ممن له ولاية الحفظ وهي بالملاك وقد استوا  
فيها لاه صاحب الخط هو المختص بتدبير المحلة وهي تنسب اليه  
لا المشتريين وقلنا زعم المشتري في التدبير والقيام بحفظ المحلة  
فكاه هو المختص بالقسمة والدية لا المشتري وقيل انما اجاب  
ابو حنيفة بهذا بناء على ما ثبت اهل من عادة اهل الكوفة في زمانه  
ان صاحب الحطة في كل محلة يقومون بتدبير المحلة ولا يشركهم  
المشترون في ذلك فاه باع كلهم معنى اهل بقي واحد من اهل الحطة  
فذلك الحكم لاه المشتري اتباع لاهل الحطة في بقى شئ من الال  
يكون الحكم له وهو التبع واه لم يبق باع كلهم فعلى المشتريين  
اتفاقا لاهل من يقدمهم عندهما او زعمهم عنده فانفقت  
عندهما اليهم وفلست عنده لاهم وجد قيل في دار مشتركة  
بين قوم بعضهم اكثر باء كاه نصفها لاهل مثلا وعشرة لاهل  
وباقها لاهل اخرى على اروس ولا يعتبر قدر الانباء لاستواء  
صاحب القليل والكثير في الحفظ والتقصير واه بيعت  
دار ولم يقبض من وجدها قيل فعلى اى الدية عه عاقلة البايع  
وفي البيع بخلاف فعلى عاقلة ذي اليد عند اى حنيفة رحمه الله وعند  
اه لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري واه كاه فعلى عاقلة  
من نهر الدار سواء كاه الخيار للبائع او للمشتري فانه يغير اليد

اليد وهو الملك واه وجد قيل في التملك فالقمة والدية  
على من في من الرقاب والمال من المالك وغيره في سواء وكذا  
المحلة وفي مسجد محلة ونشاعها اي شارع المحلة احراز عن ان  
الاعظم كما سياتي على اهلها لانهم اهل اناس بالتدبير وفي سوف  
مملوك على المالك وفي غيره اى غير المملوك وان راع الاعظم  
والسجن والجمع لاهمة لاه المقصود بان ينفى جهة القتل وذا  
لا يتحقق في حق العامة والدية على بيت المال لاه الغرم بانفسهم  
اعلم ان الطريق ينقسم ابتداء الى قسمين احدهما طريق خاص وهو  
ما يختص بواحد او اكثر ويكون له مدخل لا يخرج كادركوا في بحث الزينة  
المستطيلة والآخر طريق عام وهو ما لا يختص لوحد او اكثر ويكون له  
مدخل ومخرج ويسمى هذا بالشارع وهو ايضا قسمان احدهما شارع  
المحلة وهو ما يكون المور فيه اكثر اهل المحلة وقد يكون لغيرهم ايضا  
وهذا ما قال في البدايع وفي مسجد محلة على اهلها كما لو وجد في شارع  
المحلة والآخر ان راع الاعظم وهو ما يكون مروج جميع الطوائف  
فهي على السوية كالطريق الواسعة في الاسواق وخارج البلدا  
وهذا ما قال في الهداية ومن وجد في الجمع والشارع الاعظم  
فلاقمة فيه هكذا يجب ان يعلم هذا المقام حتى يدفع الشبهة  
وتضمحل الاوهام وفي قوم التقوا بالسيف واجلوا عن قتل  
اى تفروا فظهر في موضع اجتماعهم قيل على اهل المحلة لاه حفظ  
المحلة عن مثل ذلك واجب عليهم فان لم يعرف من ياتيه  
جعل عليهم القسمة والدية الا ان يدعى الولي على القوم او على  
بعضهم فلم يكن على اهل المحلة شئ لاه يرفع الدعوى تضمنت  
برائتهم عن القسمة ولا على القوم حتى يقيموا البينة ان يجزوا الدعوى  
لا يثبت الحق كمن يثبت الحق عن اهل المحلة لاه قوله حجة على  
وجد قيل في بركة لا عارة بقرها معنى القرب على ما سبق في حق القسمة



او بركبير وهو ما ليس في واحد ولا ملكه كالفرات مثلا فكل من  
 الذي يستحق به الشفعة لاختصاص اهلها به لقيام بههم عليه  
 القامة والذية عليهم فقول الوقاية او ما يترتب ليس على  
 الطائفة فهدر لانه اذا كان بهذه الحالة لا يحق الفوت من غيره  
 فلا يوصف بالتقصير ولو كان التقيل محتب بالشاطي فعلى  
 اوب القرى من ذلك الموضع على التقدير المذكور للقرب ولو  
 في ارض او دار موقوفين على ارباب معلومة فليس لانهم  
 احق الناس بالتدبير فيها ولو كانت موقوفة على سجد فلها مسجد  
 اي كانه كما لو وجد في المسجد وقدر ولو وجد في معك في صلاة  
 غير مملوكة ففي الخيمة والفسطاط على سكتها وفي خارجها او كانوا  
 اي ساكنوا خارجها فيلحق في ذمة المسجد ولو لو بن القيلتين  
 كما بين القريتين وقدر بانه ولو نزلوا على مختلفين فعلى اهل  
 العسكر كلام لانهم لما نزلوا اجتمعوا في الامكنة كلها بمنزلة محنة  
 واحدة منسوبة اليهم فيجب غرامة ما وجد في خارج الخيام عليهم  
 ولو كانت الارض التي نزل فيها العسكر مملوكة فعلى المالك  
 اي القامة والذية بالاجماع لانهم كعاد ولا يراحموه المالك  
 في القامة والذية جميع في حق فضل الى اهل حق في افراش خات  
 خالفته والذية على الخي خلا فالاب يوسف لاه الجرح اذا اتصل  
 به الموت صار قتل ولهذا وجب القصاص بخلاف ما اذا لم يكن  
 صاحب فراش رجل مخرج بر منقح اخر الى اهل فركت  
 زمانا فمات لم يضمن الخامل في قول اب يوسف ومحمد في قياس  
 قول اب حنيفة يضمن لاه يره بمنزلة المحنة فوجوده جرم في يره كوجوده  
 فيها رجلا في بيت بلانك وجد احد بها قبلا ضمن الاخر ربه  
 عند اب يوسف خلا فالحمد فانه لا يضمن عنده لاحتمال انه قتل نفسه  
 والاب يوسف ان الظاهر ان الاله لا يقتل نفسه وجه قيل في قرية

ان شقة جانب انهم  
 من على النوك وشقة وجانب  
 واضب يعني جيب

الحق بانفسه والرمق بانفسه نظر  
 يقال رمق رمقا انظر الى اليد وباد  
 نظر الرق اصدده كيشك كركي  
 اولد فرغ نظرك اخره دبر الدركه  
 بقية الزرع من البذل ما غسانه  
 استعمال انذار فتون مرسية دفي  
 دبر الرطلع غنم كج احمر

في قرية احره كثر الحلف عليها وتري عاقبتها عند اب حنيفة ومحمد  
 وعند اب يوسف القامة ايضا على العاقلة لانها على اهل النصرة ولما  
 ليست منها فاشبهت العصى ولها ان القامة تنفي التهمة والتهمة  
 من المرأة متحققة بطل شهادة اهل المحنة يقتل غيرهم اذا ادعى الولي  
 على غير اهل المحنة ونهت شهادته من اهلها لم يقبل عند اب حنيفة  
 وقال لا يقبل لانهم كانوا ابعدها بعصر واختصاص وقد بطل دعوى  
 الولي القتل على غيرهم فيقبل شهادتهم كالموكيل بالخصومة اذا عزل  
 قبل الخصومة وله انهم خصما بانزالهم منزلة قائمين للتقصير  
 القادر منهم فلا يقبل شهادتهم واه خرجوا من الخصومة كالوحي  
 اذا خرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم شهدوا على واحد منهم اي بطل  
 شهادتهم على واحد منهم بعد ما ادعى الولي القتل عليه بعينه لانه  
 الخصومة قائمة مع الكل على ما ذكره او الشاهد يدفعها عن نفسه  
 فيكون منها والله اعلم **كتاب المعاقلة** جمع معقولة  
 بفتح الميم وضم القاف بمعنى العقل اي الذية سميت به لانها تقبل  
 الذماء من اهل تفك ومنه العقل لانه يمنع القبايح العاقلة هم الذين  
 يقسم عليهم ذمة القليل خطاء اهل الديواه لمن هو منهم تؤخذ  
 من عطاياتهم في ثلث سنين من وقت القضاء وهم الجيش  
 الذين كتبت اسامهم في الديواه يذا عندنا وعند اهلنا في  
 العشية لما روى اهل النبي وم حكم عليهم ولا نسخ بعده ولا انها  
 صلة فالاقارب اولى بها كالارث والنفقات ولنا قضية عمر  
 فانه لما دونه الذواوين جعل الذية على اهل الديواه بخفض من القضية  
 من غير تكبير منهم فكاه اجماعا وليس ذلك شيخ بن تقدر معنى  
 لاه العقل كاه على اهل النصرة وقد كانت بانواع كالولاء والحلف  
 والقيود وهو ابعثر رجل من قبيلة وفي عهد عمر رضي الله عنه صار بالديواه

نجا يقتل القتل را عكس ذمة اهل  
 ذمة العاقلة هم الذين يقسم عليهم  
 ذمة القليل خطاء احد الثغور  
 ذمة القليل خطاء القداماء  
 بالانتم على ما جوزه القدماء  
 قد روي القضاء كما قد قتلوا  
 قد روي خطاء شمر ودا  
 رجلا واحد تقسم عليهم  
 فان الذية لو قالتم  
 ليسوا بقاتل ولو قالتم  
 تقسم عليهم ذمة القليل خطاء  
 وليسوا بقاتل كما انوا فيا  
 بالمساوي وان



فجعلها على اهل ابيها للمعنى ولهذا قالوا لو كان اليوم قوم يتناصرون  
 بالحرف فعاقلهم اهل الحرفة واهل كائنا ما يتناصرون بالحلف فاهل  
 والدية صلة كما قال الشافعي لكن ايجابها فيما هو صلة وهو العطاء  
 اوله من ايجابها في اصول اموالهم لانها اخفت وما تحلت العاقلة  
 الا بالتخفيف والتقدير ثلث سنين وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن عمر رضي الله عنه كذا ما يجب في مال القاتل من الدية يعني يؤخذ  
 في ثلث سنين عندنا ويجب حاله عند الشافعي وبيان اشد  
 او شاء الله تعالى واهل خرجت اى العطايا لاكثر منها اى من ثلث  
 سنين او اقل منها يؤخذ من اى الاكثر او الاقل والحق عطف  
 على اهل الديار اى العاقلة القليلة لمن ليس منهم اى من اهل  
 الديار وقع عبارة الوقاية هكذا وحيثه لمن ليس منهم وكانت  
 سهو من النسخ لانه في حجة لمن ولا وجه لارجاع اليه فالقوة  
 والحق لمن ليس منهم يؤخذ من كل اى كل واحد من اهل العاقلة  
 في مجموع ثلث سنين ثلثة دراهم او اربعة فقط بحيث يؤخذ  
 من كل واحد منهم في كل سنة درهم يكون المأخوذ في ثلث سنين  
 ثلثة دراهم او مع ثلث اى ثلث درهم ليكون المأخوذ في  
 ثلث سنين اربعة دراهم واهل لم يشع الحق ضم اليه اقرب  
 الاحياء نبالا اقرب فالاقرب كان في العصبية واما الالباء  
 والابناء فاختلف في دخولهم والقائل كاحدهم لانه  
 الجاني فلا معنى لاجراء وفيه خلاف الشافعي والعاقلة للمفق  
 حتى مولاه لان نصرة بهم يؤيده قوله عليه السلام مولى القوم منهم  
 ولمولى الموالاة مولاه الذي عاقده وحيث اى قبيلة مولاه  
 لاه العرب يتناصرون بهم فاشبه به مولى العاقلة ويحمل العاقلة  
 ما يجب بنفس القليل الاصل في ايجاب الدية على العاقلة  
 بالخطا وشبه العهد قوله ولا ولياء الضاربة قوموا قدوه

قدوة قال حين ضربت امرأة بطن امرأة فالتقت جثثا ففعلوا  
 الامر اليه صلى الله عليه وسلم ولله المثل الأعلى معذور وكذا المباشرة بشبه العهد  
 لاه الالة للتدبير لا النفس والنفس احرام لا يجوز اهدارها  
 ولا وجه لا يجاب القود عليه وفي ايجاب مال عظيم استيعال له  
 فضم اليه العاقلة لانه انما تقر بقوة فيه وهي بانعاده وبهم العاقلة  
 فكانوا مقربين في ترك مراقبته فقتلوا به وقد رارش موضحة  
 فصار للمأخر في فضل الشجاعة الواجب في الموضحة فصار الدية  
 وهي على العاقلة لا اى لا تحمل العاقلة ما يجب بنفس او اقرار  
 لم يصدق العاقلة او عند سقوط قود به شبهة او قتل ابنه عدوا ولا  
 جنابة عبد او عدو او ما دونه ارش موضحة لما روى انه قال  
 لا يعقل العواقل عدوا ولا عبدا ولا صبي ولا اعزافا ولا مادوه  
 ارش الموضحة ولله التحمل للتحرز عن الاستيعال ولا استيعال  
 في القليل والتقدير الفاضل عرفا بالسمع وما نقص عنه التحمل  
 العاقلة بل الجاني ولو صدق العاقلة الجاني لزمهم الدية لانه  
 ثبتت بتصادقهم والامتناع كاهل محقرهم ولهم ولاية على انفسهم  
 فوجب عليهم ومن ليس له ديوار ولا حتى فعاقله بيت المال  
 في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وقال عصام روى محمد  
 عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه يجب في مال الجاني ولا يجب في  
 بيت المال بالاجماع كذا في الخلاصة ولا عاقلة للبعث في الخلاصة  
 لو كان الرجل من العجم عن شمس الائمة الخوانة او الائمة افضلوا  
 فيقال بعضهم لا عاقلة لاهل العجم وهو اختيار الفقيه ابي جعفر  
 قال وبه كما يفتي الشيخ الامام طبري الدين المرفياني في كتابه  
 لا يخفى منه كتب الجانيات ونوابها وهو محمول فخر من ماله  
 قد اندب اخذ لاه في احياء ماله وللمال حرمه كالنفس  
 واعانة لمولاه واختلف في الضال قيل اخذ افضل احياء له

الجنين كموالاه مقبور معناه ودعي ناسي فترفع اولان  
 اولاد جنين اجنة كلوا احمر

كذا قوله اجنة في بطونهم

لا يجام ضمير اناسهم مفتي في الحلف

لان كلف المال كلف النفس

انما اذ في جناب مولاه من عبد مولاه فانه لا يرد



لا احتمال النضياء وقيل تركه افضل لانه لا يبرح مكانه في مقام مولاه  
واه عرف الواجد بيت مولاه فالاولى اه يوصل اليه فيا في  
اي الاخذ به اي بالآبق

ای بالابوع الى القاضی فیجب تغیر اوله لانه لا یؤمن من الابا  
ثباتا و لهذا لا یجوز ان یمنع من منفعة و ینفوع علی من یمنع  
المنع المأمور  
و یمنع و یجوز فیما علی ما کله فیما ینفوع منه اذا جاء او من منفعة  
او اباع و لا یجوز الضال لانه لا یمنع التفرع و لا یابوع و ان  
کان لا منفعة لاجره و انفوع علیه من اجرة المبیع الموله  
فاذا جاء و اقام البینة انه لا قبل علی القاضی و قبل علی  
من یمنع القاضی یحفظ الابوع و یجوز ما یخلف ای القاضی  
او من یمنع المولی باعد ما اخرج عن ملک بوجه من الوجوه  
فیذهب الیه قبل یدفع بالکفیل لزيادة الاجتهاد و قبل لا  
تتمکن الدفع بعد الاثبات و ان لم یفعل عطف علی اقام  
البینة و اخر ای العبد انه عبده او وصف المولی علی مته  
و حلیته و هو القاضی الیه بالکفیل و ان انکر المولی ایاقه  
خافه اخذ یجعل منه یخلف بالاله مابوع و یدفع الیه فان کان  
مجید ای شی المولی بایع القاضی و ان علم ماله لکذا یتفرع  
المولی بکثرة النفقة و امسک عنه و انفق علیه ای الابوع  
ای من التفرع و دفع الباقی الیه ای المولی و ان اثبت انه  
لا بالبینة او بین الحلیة و العلامه و لیس له ای المولی  
ای شی یسج القاضی لان یجوز بامر الشرع حکمه لا ینقص  
انه کان کاتبه او ذرعه لم یصدق علی الشیخ کذا فی فتاوی  
المسعودی و الموصول خبر نقولہ الاتی اربعون درهما الیه ای  
لو اد الابیوع الی موله سواء کان الابوع عبدا حرا او مائدا  
او مدبرا او ام ولد لانهم لم یوکون فیخصم احیاء و کالیة  
من هذا الوجه بخلاف المكاتب لانه اخرج بمجانبه لانه غیر  
ملکوک یدایا حسابا من مدة سفر او اکثر متعلق بالکفیل  
اربعون درهما و ان یؤخذ لهما ای و ان کانت قیمتة اقل منه  
ان الشہد انه اخذه للرد و ان لم یسدد فلا شئ له کما سبقت

WIS  
MINE

اربع العبد المذنب فاقبته رجل والذنب غايب عن  
 ان يات بضع حتى يعطيه جعله ثوب ولا يكون ثوبه  
 وضع الا بغير اليك رجل واذا من ان يات بضع حتى يعطيه  
 يكون له فخره في الدنيا والآخرة  
 على قلوبهم

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



والموصلة من اقل منها الى مدة السفر بقسط الى الجسار لان  
 العوض يوزن على الموقوف ضرورة المقابلة وفي الاجر من اى  
 المذبح وام المولدة امانات المولى قبل وصولها اليه فلا جعل له  
 لان ام المولى لا تعتق بموته فتكون حرة ولا جعل له حر وكذا  
 المذبح ان خرج من البيت وان لم يخرج فكذا عند ما لا يخرج  
 مديون اذ الامان لا يتجزى عند ما وعنده مطايب  
 بحاسباني فان اشترى اى اخذ الابح باخذ اخذه بيرة  
 الى مولاه والى الوص منه لم يصح لان امانته عنده ولم يتعد الى  
 اى وان لم يشتره ضمن لانه غاصب ولا شئ له في الوجهين  
 اما في الاول فلا لانه لم يرد الى مولاه واما في الثاني فلا لانه ترك  
 الاستمرار وصار غاصبا مستاعدا عند ما واما عند اى  
 يوسف فلا يصح ولا يصح جعل اذ اربعة لان الاستمرار  
 عنده ليس بشرط منه وفي اللقطة لا جعل له المطايب  
 لانه ليس ملكا يد او على الميراث جعل الميراث ان وجب  
 الجعل للميراث باحيائه ماله العبد حتى الميراث اذ موجب  
 الميراث بغير يد الاستيفاء للميراث من المالك  
 فكان الميراث عاملا فيجب الجعل عليه وان رة بعد موت  
 الميراث اذ الميراث لا ينطلي بالموت ومسا اذا كانت حية  
 مثل الميراث اقل منه وفي الاكثر قدر الدين عليه والى  
 على الميراث لان حق بالقدر المضمون وصار ضمن الميراث  
 والمخلص عن الجناية ما بقضاء فانه على الميراث بالقدر  
 المضمون جنبه وان كان مديونا فعلى اى الجعل على المولى  
 ان اختار القضاء اى قضاء ما على العبد من الدين وان  
 الى من القضاء ببيع العبد قبل اى الجعل اى اخذ صاحب  
 الجعل جعله لاولا وان كان للميراث لانه مؤنة الملك فتجب عليه  
 من يستقر الملك له وان كان العبد جانيا فعلى المولى في

والجمل من الجمل لان من شئ على شئ فعلة

في الفداء اى الجعل على المولى ان اختار الفداء لانه ظهره عن  
 الجناية باختيار الفداء وبيعته ان الراد اى ماله والاولى  
 في الفداء اى الجعل على الاول لانه اختار المولى دفع العبد لهم  
 لانه جنى حقه ان كان العبد مديونا فعلى المولى بكونه له وان جنى  
 لانه جنى حقه ان كان العبد مديونا لان الملك للمولى بكونه له عند  
 الرد فانه بالرجوع ينقص منه وهو ترك التصديق منه فلا  
 عنه الواجب بالرد وان كان لصبي فله ماله لانه مؤنة ملكه  
 وان ردوه فيه فلا جعل له لان تديره واجب عليه فلا يصح  
 الاجرة ابو بعد البيع قبل القبض جبر الميراث اى فالميراث  
 جبر ان شئ اصبر حتى يرجع الابح او رجع الامر الى القاضى  
 بفسخ العقد بغير الرجوع عن التسليم ذكره في الكافي في باب  
 التصرف في الرهن **هو لغة من فقدت شئ**  
 غاب عنى وانا فاقده وهو مفقود واصطلاحا غاب علمه  
 اثره في اى موضع هو ولم يسمع خبره اى هو او ميت  
 في حق نفسه بالاسم على كل حال لعنه كونه في الفا  
 لقوله تعالى والذين يتفقون منكم الاية ولا يقسم ماله  
 قبل ان يعرف حاله لان ظاهر حاله الحيوة والقسمة بعد كماله  
 ولا تقسم اجارته لانها لا تقسم قبل الموت ويقسم القاضى  
 من يقسم حق المالكين في ذمة انسان يحفظ ماله و  
 يبيع ما يخاف فسادا لان القاضى يقسم ما ظن المالك عاجز  
 عن النظر بنفسه كالصبي المجنون والمفقود كذلك وفي  
 نفسه المحفوظ له والقائم عليه نظره يقبض غلته والدين  
 الذى اقربه غريم من غرامة لانه من باب الحفظ ويخاف  
 في كل من وجب بعقده لانه اصابه في حقوقه ولا يخاف  
 في الدين الذى تولاه المفقود ولا في نصيبه في عهده او عود  
 في يده آخر لانه ليس بملك ولا نائب عنه بل هو وكيل القرض

المفقود من غيب فلم يوقف على ائنه  
 ولم يوصل الخبره  
 المفقود من الفقد والفقير  
 خلاص الوجوه والوجوه  
 يتوفون منكم ويذروا  
 ذلك الكلام

فانه



من جهة القاضي ولانه لا يملك الخصومة بل خلاف وانما الخلاف  
في التوكيل بالقبض من جهة المالك في الدين فان ادى  
احد من المفقود حقا من حقوق لم يلتفت الى عواوه ولم  
يقبل منه بيته ولم يكن وكيل القاضي ولا احد من الورثة  
خصما وان راي القاضي سماع البيته وحكم بذلك لم ينفذ  
حكمه لان الاختلاف في نفس القضاء ذكره الزيني في حقوق  
على قرانه باله لادكوله والبورده عرسه لما مر في باب النفقة  
الاصل ان كل من سخر النفقة في مال المفقود حال حضوره  
قضاء القاضي ينفذ عليه من ماله عند غيبته لان القضاء  
لا يكون اعانة وكل من لا يستحقها في حضوره لا يباقي  
لا ينفذ عليه من ماله عند غيبته لان النفقة تحت القضاء  
والقضاء على الغائب لا يجوز لا ينفذ عليه وبينها اي بين  
المفقود وعرسه لقوله صلى الله عليه وسلم انها امره حتى  
ياتي البيان ولو لا ربح سين وعنده مالك اذ مضى  
اربع سنين ينفذ عليها وتعد عدة الوفاة ثم ترفع  
ان شئت وميت عطف على حي حتى يحضر فلان  
من غيره ولا يستحق ما اوصى له اذا مات الموصي بل يوقف  
قسطه من المورثة وموجبه الى موت اقرانه في بلدته مختلف  
في تقدير عدة جنونه وظاهر الرواية ما ذكره الشافعي من ان يقع  
الحاجة الى معرفته فظهر يقيني في الشرح الرجوع الى انما لم يقيم  
المستندات ومثل الشك وبهاؤه بعد كل اقرانه نادرا  
وبناء الاحكام الشرعية على الظاهر الغالب واعتبر اقرانه  
في بلده لان النقص من حال الاقران في كل بلد ان خارج  
عن الامكان وقال الزيني ان يقرن في كل بلد ان خارج  
يختلف باختلاف البلدان وكذا غلبة الظن يختلف باختلاف  
الاشخاص فان المالك يعظم اذا انقطع خبره بعلت

المراد بالملك

على النظم في اواني مده انه مات لا سيما اذا دخل في ملكه ولم يكن  
سبب اختلاف الناس في مده الا اختلاف ارايهم  
فيه فلا يخفى ان تقدير المدة له فان طرقت قبله الى قبل موت اقرانه  
حيث لا ذلك القسط الموقوف وبعده اي بعد موت اقرانه  
بحكم موته في حي ماله يوم تمت المدة الظرف مستحق  
اي بحكم موته في حي ماله الذي في يده وحتي ينفذ حقيقة  
او حكما يوم تمام المدة فتعذر عرسه لانه طرقت كانه  
الآن مات للموت يعني اربعة اشهر وعشرة ايام  
من رتبة الان ولا يرث وارث مات قبل المدة وفي مال غيره  
عطف على قوله في ماله اي بحكم موته في حي مال غيره من حين  
توقف حتى لا يكون بعد ذلك حين مال المال الغير لانه كانه  
ميت واميت لا يملك مالا فيه وما وقف له الى حين  
موته عند موته لانه المستحق لهذا المال الموقوف على الان  
وذلك لما تقرر في الاصول ان الاستصحاب وهو ظاهر  
الحال في ماله لا يثبت فالمفقود قبل المدة في طارئة  
الوارث الذي كان حيا وقت وفاته ومات قبل الحكم  
بموته لان الظاهر انه كان حيا قبل صدق حكمه لانه ان يرثه  
الغير في مال غيره ميت لان الظاهر لا يصح له ان يباي  
ارثه من الغير فيه وما وقف للمفقود الى من يرثه  
يوم موته ليس للقاضي تزويج امه الغائب المحنون وغيره  
وعبد ماله ان يبايها ويبيعها كذا في الفصول النماذج  
**كتاب النفقة** هو لغة ما ينفق على من لا ينفق عليه من الارض قبل  
بعض نفقته ثم غلب على الصبي المفقود باعتباره لانه  
يلحقه وسرعا مولود طرقة اهل حقه فاسم العيلة او قرارا  
من التهمة تدب رخصان لم يخف ملاك بان يوجد في  
الامصار لان فيه اظهارا من نفقة على الاطفال وهو من

ان باعها ما يملكه  
منه  
المستوفى له او غيره  
انما هو بدل او غيره  
القاضي ينفذ له



افضل الاعمال ووجب ان ينفك ملكه بان وجد في مضافه  
 و نحو ما من الملك كمن رأى اعمى يقع في البئر او نحوه يجب عليه  
 حفظه عن الوقوع و هو من كفاية حصول المقصود بالقبض  
 و هو حر الالنج و رقة لان الاصل في بني آدم الحرية كونه لهم  
 او لا و آدم و حواء لان الاصل في دار السلام ايضا  
 الحرية ثم انه حر في جميع الاحكام حتى انه اذا ذبحه لم  
 يذبح في امة كوجوه دوله منها لا يعرف له اية نفقة و جارية  
 في بيت المال و ارضه له لان التعزم بالغنى اتفاقا المكلف  
 عليه سيج لا يكون و ينال عليه اي المكلف و ان اقره اي  
 المكلف القاضى به اي بالنفس او في الاصل الا ان يقول  
 على ان يكون و ينال عليه في يكون و ينال المكلف يرجع  
 المكلف عليه لان القاضى و لا ية عليه و انما قال في الاصل  
 لان مجرد امر القاضى بالانفاق عليه يكفي في الرجوع على المكلف  
 فيما ذكره الطحاوي كما اذا قضى و ينال على شخص ما فانه يرجع  
 عليه في الاصل لا يرجع عليه بالاجماع الا اذا اصرح بما ذكره لان  
 مطلق قد يكون للرجوع الترخيب فلا يرجع عليه بالاحتمال  
 فان ادعى المكلف الانفاق كما ذكر اي يقول القاضى على ان  
 يكون و ينال عليه فكذا اي المكلف المكلف لا يرجع الا ببينة  
 بخلاف الوصي اذا انفق على الصبي حيث يصدر في الانفاق  
 في المتعارف ولا يحتاج الى بينة الى المكلف ان يقول عليه  
 و سال القاضى ان ياخذ منه فانه اي القاضى لا يقبل  
 اي المكلف الا ببينة على كونه لغيره لا بغيره لا احتمال ان يكون  
 و لده او بعض من يلزمه نفقة و احتمال هذه الجمل لا يندفع  
 التفتة عن نفق و اذا اقامها قبيها القاضى بلا خصم ظاهر  
 و بعد ما اي بعد البينة الاولى في ان علم حرة اي حر  
 المكلف فان ابنى بعد ما قبل ان و صفه اي انفاذ في آخر

لانه مشتمل

لشئ قال

آخر فكلية الاولى في اي القاضى في حين الدفع و عدمه لا يؤخذ  
 من اخذه كسبق في الاخذ و ان دفعه اي اخذه الى آخر  
 ليس له الا خدمته لا سقاط حقه و شبهه يثبت ممن ادعاه  
 و لو كان المدعى رجلين فيكون ولد لهما كما في الجارية المشركة  
 او يثبت من يصف منها اي الرجلين المدعين علامة به فانه  
 لا يكون و ولد للمواصف و ولد لآخر او ذات زوج عطف  
 على رجلين فيكون المدعى امرأة ذات زوج فانه يكون لدا  
 لها ان ينفقها اي زوجها او يروى عن عطاءه و لهما او كان  
 المدعى امرأتين فثبت كل على انه ولد ما فانه يكون و لهما  
 او على اي لو كان المدعى عبدا يثبت شبهة فيكون  
 حوالا لان الاصل في دار السلام الحرية او فقيها يثبت  
 شبهة فيكون سائما ان لم يكن في مفرقهم اي مفرق البين  
 بل من مفرق من اصحاب المسلمين او قرية من قراهم او موضع  
 في كفار و مسلمون و فقيها ان كان فيه اي مفرق البين  
 بان وجد في قرية من قري اهل الذمة او بيعة او كنيسة مائة  
 عليه من المال او على اية هو عليه اليه اي المكلف اعتبارا لظاهر  
 صفة اي المكلف ذلك المال اليه اي المكلف بامر القاضى لانه  
 مال ضايع و للقاضى و لا ية صرف منه اليه و قيل بدونه لانه  
 للمكلف ظاهر و لولا ولاية النفس و عليه المكلف فثبت  
 اي ما وجب للمكلف لانه يقع ضمن نفقة حيث شاء و ذكره و ان  
 خان و سلب في حرة لانه من ماله و حفظ حاله لا انفاقه  
 لانفاقا سبب الولاية من القوابة و الملك و الحكومة و انصرف  
 ماله كماله فان ولاية التصرف لبقية المال هو يحصل بالاراي  
 الكامل في الشقة العوارة و موجود في كل منها واحد مالا  
 اجارته لانه لا يملك انفاق منها فثبت انهم بخلاف الام  
 فانها ملكها كما ذكر في كتاب الكراهية في الاصل اخره

البرقة كشيء المذموم  
 حال ارتسوخه و انما  
 الكسيلة و نزل  
 و مشقة زحف  
 و غير  
 و غير



قبل يجوز اجارته لانه يرجع الى مادته والاول دابة الجحاح  
 الصغير ولا ان كونه فان فعله ملك به ضمنه كذا في  
 الحاشية **قوله** **المعقود** **وسمى** **المعقود** في المعنى كمن غلب  
 استعمال المعقود في الآدمي والمعقود في غيره نذب رخصها  
 لصاحبها لانه ان تركها ربما يفسد البنية خائفة فيكتمها  
 عن مالكها فيضيع ماله فكان رخصها وسيلة الى ابطال  
 المحرم المستحق لانه اذا قال الجاح اذا خاف الضياع كما  
 فان استبد عليه بانه اخذه ليرة على صاحبه وعرف في  
 مكان وجدت فيه وفي الجاح بان بناه في ليرة وجدت  
 لقطه لا ادري مالكها ولا يفسد بها لانه لا يملكها  
 ان يملك ان صاحبها لا يملكها او ان يملكها ان يملكها  
 بعد هذا كالا طعمة المعلقة للاكل بعض الثمار كانت امانة  
 عنده حتى اذا ملكها لم يملكها لم يملكها فقلت او كثر  
 او اخذت من الخيل الحرم وعنده الساضي يجب تعريف لقطه  
 الحرم الى ان يرضى صاحبها فينتفع اي الرافع بها الى بالقطه  
 لو فقرا او الا تصدق بها على فقير ولو على اهل من الالباء و  
 الاموات الفقراء وزعم من الاولاد واولادهم الفقراء  
 وعس الفقيرة فان جاء صاحبها اجازة الى التصدق  
 وله اوجه الى التواب او اخذها من الفقير لو كانت قائمة  
 والاصح صاحبها لا اخذ او الفقير لا يرجع بينهما يعني ان  
 ضمن لا اخذ لا يرجع على الفقير وان ضمن الفقير لا يرجع على  
 الاخذ وان لم يضمن يضمن على قوله فان استبد فان  
 اقر اي الملتقط باخذها له نفس ضمنه فاقا ان يملك في  
 يده لانه متعة وان الصادق اي الملتقط والصاحب على اخذها  
 لصاحبها لم يضمن وفاقا لان تصادقها في خفيها  
 صار كالبيته وان اخذها بان قال الملتقط اخذها ملك

لو كان من ماله  
 ولو كان من ماله  
 ولو كان من ماله

فليست بالملك

ملك وقال الصاحب اخذها ملك من عند ابن حنيفة ومحمد  
 الا عند ابن بوسق بل يقول في انه اخذه ليرة وان لم يجد  
 من يملكه او وجدته لكتن من اخذ النفل الم اباها  
 قالوا الم يضمن فذكره الزبيدي كذا البيهقي في الاحكام المذكورة وما  
 انفق الملتقط عليها اي البيهقي لا اذن القاضي شريح وبيد  
 باذنه ومن علقها فاذا خسر باخذها منه الملتقط يحكم القاضي  
 واجر القاضي بالرفق اي ينتفع به بالا جارة كما لو فسد  
 والبعل والحمار والشور وانفق عليها من ماله من ماله  
 بقدر ما يقع عنده ان الملك لو كان جينا خسر لان قيمته  
 ابقا العيش على ملكه بل الزام الدين عليه قال في السيرة  
 وان كان في هذا المقام وكذلك يفعل بالابن ولو لم اخذه  
 في غير محال وجدته في المحيط والبدائع والخصم خلافة  
 حيث قالوا لا يجوز اجارة الابن لا احتمال ان يلوح ولذا تركت  
 وما لا يقع من ابيها كالمشاة ونحوها اذن القاضي بالانفاق  
 عليها وسرط الرجوع على صاحبها لانه ان كان كان انفاقا  
 به الاصله الا انما ابتداء بيعها وحفظ ماله لان النفقة  
 الدارة متصلة ولم يضمن جبرها اي منع البيهقي عن  
 صاحبها لا اخذ نفقتها لان بقائها الى الان كان بنفقة فصار  
 كانه استفاد الملك منه فان ملكه بعد جبر سقطت  
 لانه في معنى الرهن فملك بما جبر به وقبله لا يملك الا لا يملك  
 له به وانما ياخذ حكم الرهن عند اختيار الجس بين مديعيها  
 علامتها حل الدق كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم فان جاء صاحبها  
 وعرف عفا عنها وعدها فاذا قوما وهذه الامور للامانة لان  
 وجوب الدق انما هو بالبيته عملا بالمكشورة هو قوله عليه السلام  
 البيته للمدعي والبيته للمدعي من انكر ولا يجب بل لا ذكرنا  
 وعند الشافعي يبين العلامة رجل مات بالبادية جاز



هذا هو الحق في الوقف لا يجوز ان يكون الوقف لازما لا مباحا

من قوله لم يلزم ان يكون الوقف لازما لا مباحا  
امور ذكر الاول بقوله بالقبض من قبض يري ذلك فلو كان من  
قبض المالك غير حكمه بان كان قابضا بحكمه فخصه بان  
فانه ان حكم لم ينفذ حتى جاز للمولى ان ينقضه كما تقرر في  
موضع وطريق القضاء ان يستلم الوقف ما وقف في الموقوف  
ثم يرجع حكمه ان يخرجه لا يخرجه فاذ اترافعا الى الحاكم وحكم بالقطع ملكه  
عن الوقف لم يلزم بالاجماع لانه فصل في حق من فاذ الحق حكم الموقوف  
لم يكسره الا حكمه الصادر من الحاكم وما يذكر في حكم الوقف  
ان قابضا من القبضة قضى برفعه من قبضه الوقف بطلان  
الرجوع ليس ينبغي في الوقف كذا في الكافي والخاتمة في حق  
بقوله او بالموت اذا علم بان قال فامس فقد وقفت اري  
على كذا ان مات صاحبه لم يلزم ان يخرج من التملك لان الوصية بالمعسر  
جائزة كالموصية بالمنفعة كما هو في ملك الميت فباعتبار حكمه  
فيستحق عنه وانما وان لم يخرج منه جاز بقدر التملك وبقي الباقي  
الى ان يظهر له مال آخر او غيره المورث وان لم يظهر ولم يخرج  
بينهما اثنان فالمسألة بالوقف والشان المورث وفي قوله او بالموت  
اذا علم به اسارة المورث والتعليق بالموت لا يفيد نوال الملك  
بل لابد من الموت بعد التعليق بغيره وذكر انك لا تقول  
بقوله وقفت ما في جنوبي وبعد ما في مودافانه جاز عنه ثم كسره  
الى جيفه ما دام حيا كان هذا انما بالقبض بالقبض فلو كان  
عليه الوفا بالندوة ان يرجع حكمه عند الموت لم يرجع حتى مات  
جاز من التملك ويكون سبيلا سبيلا من اوصى بخدمته  
لان ان فان اخذته يكون الموصى له والرفعة على ملك المالك  
حتى اذا مات الموصى له باخذته بغير الجهد ميراثا لمورثه المالك  
الا ان في الوقف لا يتصور انقطاع الموصى له من قبضه هذه الوجبة  
وذكر الرابع بقوله او بناء مسجد او اخره بطريقه شرط الا يواف  
لان المسجد لابد ان يكون خالصا لا تقبل ان المساجد

الوقف متاعه ومركبه وحملته الى اهلكه كذا في الفصول العباد  
حطب وجد في الماء ان كان له قيمة فله ان يبيعها بحكمه  
والا فله ان يخذلها في المباحات الاصلية  
هو لغة بمعنى الخس فان وقف الذي مصدره الوقف متعة  
معناه ما ذكره وقف الذي مصدره الوقف لازم وسرعا  
جس العيب على ملك الوقف والتصدق بالمعسر بمنزلة  
العارية خلافا لما فانه عند ما جسد العيب على ملك المالك  
الا انما على وجوه ونفعه الى العبد فيلزم ولا يباح ولا يورث  
لها انما عسر من عسر قال بارسول الله ان استفت  
مالا وهو عندى فاقصدى به فقال النبي عليه السلام  
تصدق باصله لا يباح ولا يورث ولا يورث ولا يورث  
نفسه فنفذ على ان لازم ولا قوله نعم لا جسد عن الفرض  
انما نقا الى الامان جسد بعد موت المالك عن القسمة  
بين ورثته فمن قال بان لا ينفذ على ملكه بغيره القول جسد  
منه فافرض الله تعالى قبل الفوتى على قوله كذا في الكافي وفيه  
على قوله التصدق بالمنفعة بقوله فلم يصح في روايته بغير  
اذا انقضت الوقف التصدق بالمنفعة لم يجر لان المنفعة معدة  
والتصدق بالمعسر لا يجوز وصح في الاصح يعني ان الاصح انه  
صح اجتمعا لان التصدق بالمنفعة جائز عند ما انقضى  
كما جاز الوصية بخدمته وسكنى داره وغلته المالك  
غير لازم عنه ولذا قال لم يلزم بهاء المالك كافي العار  
وامراد بالندوة ان لا يجوز للواقف ابقاءه في جنونه ولو اراد  
بعده فله وقف على الفقراء او بنى سقاية او خانة النبي بغير  
او بطلان او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملك الوقف ووقع على  
عدم الذم بقوله فصح تملكه في جنونه وارضته اي كونه مورا  
بعد موته والرجوع عنه ولو في مرض موته الا بالقضاء استثناء

من قوله لم يلزم ان يكون الوقف لازما لا مباحا

مولى

استثناء من قوله لم يلزم ان يكون الوقف لازما لا مباحا  
امور ذكر الاول بقوله بالقبض من قبض يري ذلك فلو كان من  
قبض المالك غير حكمه بان كان قابضا بحكمه فخصه بان  
فانه ان حكم لم ينفذ حتى جاز للمولى ان ينقضه كما تقرر في  
موضع وطريق القضاء ان يستلم الوقف ما وقف في الموقوف  
ثم يرجع حكمه ان يخرجه لا يخرجه فاذ اترافعا الى الحاكم وحكم بالقطع ملكه  
عن الوقف لم يلزم بالاجماع لانه فصل في حق من فاذ الحق حكم الموقوف  
لم يكسره الا حكمه الصادر من الحاكم وما يذكر في حكم الوقف  
ان قابضا من القبضة قضى برفعه من قبضه الوقف بطلان  
الرجوع ليس ينبغي في الوقف كذا في الكافي والخاتمة في حق  
بقوله او بالموت اذا علم بان قال فامس فقد وقفت اري  
على كذا ان مات صاحبه لم يلزم ان يخرج من التملك لان الوصية بالمعسر  
جائزة كالموصية بالمنفعة كما هو في ملك الميت فباعتبار حكمه  
فيستحق عنه وانما وان لم يخرج منه جاز بقدر التملك وبقي الباقي  
الى ان يظهر له مال آخر او غيره المورث وان لم يظهر ولم يخرج  
بينهما اثنان فالمسألة بالوقف والشان المورث وفي قوله او بالموت  
اذا علم به اسارة المورث والتعليق بالموت لا يفيد نوال الملك  
بل لابد من الموت بعد التعليق بغيره وذكر انك لا تقول  
بقوله وقفت ما في جنوبي وبعد ما في مودافانه جاز عنه ثم كسره  
الى جيفه ما دام حيا كان هذا انما بالقبض بالقبض فلو كان  
عليه الوفا بالندوة ان يرجع حكمه عند الموت لم يرجع حتى مات  
جاز من التملك ويكون سبيلا سبيلا من اوصى بخدمته  
لان ان فان اخذته يكون الموصى له والرفعة على ملك المالك  
حتى اذا مات الموصى له باخذته بغير الجهد ميراثا لمورثه المالك  
الا ان في الوقف لا يتصور انقطاع الموصى له من قبضه هذه الوجبة  
وذكر الرابع بقوله او بناء مسجد او اخره بطريقه شرط الا يواف  
لان المسجد لابد ان يكون خالصا لا تقبل ان المساجد

مولى



الى شخصته به تعالى فلا يخلص له مع الآب والاذن للناس من الصلوة  
 فيه و صلوة جماعة و قيل لا حاجة الى صلوة جماعة على كل واحد  
 اذ اعيد فيه شرط الاذن لهم بان التسليم شرط لصحة رتبة  
 مسجده عند خلافا لا يوجب يوسف و بشرط في كل نوع تسليم يوجب  
 به في المسجد بالصلوة فيه و هذا الوجه والوجه الاول مع  
 اخذتها للزوم بالنظر الى الواقف و و اربعة يفيد ان خروج  
 الواقف عن تلك الواقف والوجه الثاني يفيد موت الواقف  
 اذ لم يبق له وقف بالنظر اليه و خروج من ملكه ايضا و اربعة بالنظر الى  
 الوارث ان خرج من الثلث والوجه الثالث لا يفيد حرمه  
 عن ملكه مادام حي و لا اربعة بالنظر اليه كذا في خروج من ملكه  
 الى الوارث ان خرج من الثلث ثم انما بعد ما خالف الامام  
 في عدم زوال ملك الواقف و قالوا بركه و اختلفوا فيها ثم اختلفوا  
 فذكره بقوله و لم يتم عطف على قوله لم يلزم يعني بعد ما زعمنا  
 الامور المذكورة لم يتم الا ان ذكر مصروف مؤبد عند يخرج  
 لانه يقصد بالمنفعة او الغلبة و اذا قد يكون موقفا و قد يكون  
 مؤبدا فمطلق لا يدل على التام بل يدل على ان المنفعة هي وقف  
 على اولاده مثلا بان قال وقف على اولادي و لم يرد عليه  
 و انقصوا الى الاولاد عدا الواقف الى الملك عنده كونه منقطع  
 الآخر و لو وقت بان قال وقف على عشرة سنين مثلا بطل انفاقا  
 لانه كالوقوف في البيع و عند ابى يوسف يتم به و نه اي بدون  
 ذكر التام لان المقصود التقرب الى الله تعالى هو ما يكون  
 بالعرف الى جهة يتوهم انقطاعها و اخرى بالعرف الى جهة لا  
 يتوهم ذلك فيضيق في الفصلين بمقتضى المقصود الواقف و اذا انقطع  
 الموقوف عليه كالا و لا و مستلزم من الواقف عند الى الفقهاء  
 فالصحيح ان التام بشرط انفاقا كن ذكره ليس بشرط  
 عند ابى يوسف لان قوله وقف او تقصدت يقتضي ازالة  
 الى الله تعالى و هو مقتضى التام فلا حاجة الى ذكره كالا

كالا عتق كما سبأ في عند بشرط ذكره لا م و هو ما  
 الى الواقف عنده ابى يوسف اسقاطا و لا سقاطا  
 الواقف عن العتق كالا عتق فانه اسقاطا كالحق كولا  
 تملك لانه تعالى لا يستغنى عن كذا لا لانه كالا كالا الواقف  
 و انه وقف ولا للبعد و الا لجاز بعب و سائر فقراته يخرج الى  
 ابى يوسف الواقف عن الملك بنفسه الواقف لا حاجة الى  
 القضاة و غيره و يحسن الشروع لان القسمة من ثمة القضاة  
 لانه للحياتة و عامها فيها يقسم بالقسمة و اصل القضاة عند  
 ليس بشرط فكذا انتم و قد عرفت ان الواقف عنده اسقاطا  
 الملك كالا عتق و الشروع لا يمنع الاعاق و فلا يمنع الواقف  
 ايضا و به يقتضي ما في الواقف و عند صدقة الفقهاء و هم  
 يقصدون باصله لا شاع ولا توجب ولا توجب بشرط  
 الى محمد التام الى تسليم الواقف الواقف الواقف الواقف الواقف  
 الى بعض المتولي الواقف كما في الصدقة المنفردة و بين المتولي  
 بها فانه لا تزل عن ملك المقصد و مجرد القول على تسليم  
 و بعض الفقهاء و ذلك لان التملك من الله تعالى لا يحقق  
 قصد المآلة الا ان ما ثبت له تعالى من الحق في الصدقة  
 ثبت في ضمن التسليم الى بعد فتر من ثمة الصدقات  
 و ان كذا و لو تم قبل التسليم لصار ثمة مستحقا عليه المستحق  
 لا يكون سببا للاستحقاق على المستحق و يمنع الشروع فيها  
 قيل القسمة لان اصل القضاة عنده شرط فكذا ما يتم فيه  
 القضاة و غايه فيما يحل القسمة بالقسمة و فيما لا يحلها بالبيع  
 الشروع حتى لو وقف نصف الحرام كالا صدقة المنفردة  
 فانه اعيه الواقف بها فانه لا يتم في شاع يقسم كما اذا قال  
 يقصدت نصف هذه الدارهم العشرة لست الفقير فانه لا  
 يتم ما لم يقصد ذلك الفقير في شاع لا يقسم كنصف الحرام و به

الى الصدقة المأصلة اليه لا الفقير الى المملوك احسن  
 الى الصدقة الموقوفة و هي التي تخرج بغيرها

المشايخ يولون  
 في مقاصد  
 من

و تتم  
 من



وبه يقع مشايخ بخارا قال في محامدنا في ثم على قول  
 لو كانت الارض بين رجلين فصدقا برأ صدق وقوة  
 على المسكين على وجه من وجه البر التي يجوز الوقف عليها  
 ودفعها الى من يخدمها كان جائزا لان المال من الجواز على  
 قوله هو الشيوخ وقت القبض لا وقت العقد وهذا  
 لم يوجد الشيوخ عند العقد لانها تصدقا بالارض جملة  
 ولا وقت القبض لانها ستم الارض جملة ولو تصدقا لكل  
 كل واحد منها وقف متوليا على حدة لا يجوز لو قد شيوخ  
 وقت العقد لان كل واحد منها باس شرط عقد على حدة و  
 تمكن الشيوخ وقت القبض ايضا لان كل واحد من المتولين  
 قبض نصفها باعافان قال كل واحد منها المتولية القبض  
 نصيب مع نصيب صاحبه جاز ولو تصدقا احد ما نصف  
 الارض صدق وقوة على المسكين ثم تصدقا الآخر  
 بنصفها كذلك وجعل ذلك فيما واحد جاز لانه ان  
 شيوخ وقت العقد لم يوجد وقت القبض لان المتولى  
 قبض الارض جملة هو ستم اليه جملة وكذلك جعل المتولية  
 الى الرجلين معا لانها صار متولى واحد وكذلك لو  
 اختلف جهة الوقف جاز وكذا لو كان الواقف واحدا  
 فجعل نصف الارض وقف على الفقراء والنصف  
 الآخر على امر آخر جاز هذا كله على قول محمد اما على قول  
 ابو يوسف يجوز الوقف كلها لان الوقف عنده يجوز غير  
 مقبوض من غير مقبوض وبعض شيوخ زماننا اختلفوا يقول  
 ابو يوسف وبه يقع في هذه الكلام محامدنا في  
 ان الوقف وان لم لا يملك اي لا يكون مملوكا لصاحب  
 ولا يملك اي لا يجعل لغيره بالبيع وكذا لا يستأجر  
 يملك الجاز عن ملكه ولا يقار ولا يرهن لا قضا ستم

بعضها نصف  
 ستم الارض  
 من عاصم وقت  
 الوقف وجعل

اشياء بالقيمة  
 تفسير الوقف  
 في قوله

لا قضا ستم ولا يقسم الا عند ستم اذا كانت القيمة بين الوقف  
 والملك اي اذا قضى فاض يجوز وقف المشاع وقضاؤه  
 وصار متفقا عليه كسائر الخلفاء فان طلب بعضهم القسمة  
 فغلبت القسمة وتباينون وعند ستم يقسموا جميعا على امة  
 الكل لو كان موقفا على الارباب فارادوا القسمة لا يقسم  
 في الحيط وهو معنى قوله لا موقوف عليهم لان القسمة بمنزلة  
 افراز لا بيع وتلك فتوى وكذا انها بيع معنى لانها على الارز والمبادلة وجهه  
 على المبادلة راجح باقية المثليات ازال ابو يوسف المبيع عن ملك  
 الواقف بقوله جعلته مبيعا لان التسليم ليس بشرط عنده لانه  
 اسقاط كالا عتاق وشرطا الصلوة كما عتاقوا فيكم المبيوع  
 لان ذكره اوله في اعداد موجبات الردم وذكره هنا للحاكم  
 سائر الاوقات في عدم اشتراط التسليم الى المتولى عند حصة  
 ومنع الشيوخ عن ذلك يوسف وخروجه عن ملك الواقف  
 عند الشيوخ وان الحكم به الحاكم وان جعل كنه ستم او هو  
 مبيع ستم او هو بيت خذ تحت الارض للبريد لمصالح جاز  
 كما في بيت المقدس ولو جعل لولاء او جعل فوقه اي فوق الجح  
 بيا وجعل باب المسجد الى الطريق وغررهم عن ملكه فلا اي لا  
 يكون مسجد اوله بغيره يورث عنه اذ مات لان المسجد يجب  
 خلوصه لا ثمنه ولم يخلص منها لبقا حتى العبد متعلقا باستغ  
 او باعلاه فلا يثبت احكامه وعن ابو يوسف انه يجوز الوحيين حكم حين قدم  
 بعد اذ ضرورة ضيق المنازل عن محمد بن جعفر دخل الركا  
 اجاز ذلك كمال للضرورة كما جعل وسط داره مسجدا واوله للصوم  
 فيه حيث لا يكون مسجد اوله بغيره يورث عنه لان ملكه محبط  
 بجوابه فكان له حق النفع والتمسح لا يكون لاحد فيه حتى المنيح  
 قال لا تعلق ومن اظلم ممن منع من جده الله ان يذكر فيها اسمه  
 ولو حارب باله واستغنى عنه يعني مسجد اعطى له جنة والبر

قوله لا تعلق  
 على قوله لا تعلق  
 يقسم والى



ولا يعود الى ملك بانيه ان كان جينا والى ملك وارثه ان كان ميتا  
وعاد الى الملك عند سده لانه خيئه لقربة معينة فاذا انقطعت  
عاد الى ملكه كالخمر اذا بحث بالهدى ثم زال الحصار وادرك  
الملك كان له ان يصنع بغيره ما شاء واما ان القربة انقضت  
لم يزل يهاب ما حوله او الناس في المساجد سواء جفلة فيه  
المسجون والمارة وهدى الى الحصار لم يزل يهاب ملكه قبل ذلك  
ومثل هذا هو المسجد حيث اذا استقرت حوائجها حلت لادخلان  
في الملك عند سدها خلافا لحدود الرباط والبر او ان ينفق  
بها فانها ايضا على هذا الخلاف فيصرف وقف المسجد  
والرباط والبر الى اقرب مسجد او رباط او بر الى توفيق  
على قولهما اذا اختلف الوقف والبر بان يجرى رجل مسجد  
وعين مصالح كل منهما وقفا وقل مرسوم بعض الوقف  
عليه بان يستقص مرسوم امام احد المسجدين او مودة  
مثلا بسبب كون وقفه خيرا باجاز للملك ان يعرف  
من فاضل الوقف الاخر اليه لانهما في كشي واحد فان  
اختلف احد هما بان يجرى رجلان مسجدين او رجل واحد  
ومدرسة وقفهما او قافلا فكلما لم يجرى الى حكم ان  
يعرف من فاضل وقف احد هما الى الاخر كذا في المزارع  
وقف صنفه على الفقراء وسماها الى المتولى ثم قال لو جسد  
اعطى من غلاتها فليبا كذا وفلا ناكذا ففعل ما رايت من  
من الصواب جعل لهم باطل لان الوقف بعد التبرع خرج  
عن ملكه فلا يبعد عنك التفرق فيه الا اذا كان شرط في الوقف  
قبل التبرع ان يعرف اي الوقف غلته الى من شاء  
كذا في الخيئة حاز جعل شي من الطريق مسجد او غيره  
كذا في كتاب الكراهية من الخلاف وفي الفصل العاشر  
من العمادية وجاز ايضا جعل الطريق مسجد الا على كذا

الامانة

يجوز الصلوة في الطريق لا المحروفي المسجد كذا في العمادية وجاز  
ايضا اخذ ارض من بطن المسجد اذا ضاقت على الناس بالقيمة  
لربا كذا في جيب البغدادى وجاز ايضا جعل الوقف لولاية لنفسه  
لان المتولى يستفيد الولاية منه فيكون له ولاية ضرورية ككتبه  
بعد ذلك ان كان غير مأمون على الوقف فليقتضى ان يغيره من  
من يراه ويؤتي غيره لانه شرط مخالف حكم الشرع وازا جاز ابو  
يوسف جعل غلة الوقف لنفسه يعني اذا وقف وشرط الكل  
او البعض لنفسه مادام جيا وبعد الفقهاء بطل الوقف عند  
محوه واما كل لغوات معنى القربة لانه الملك الى احد الوقف  
وقال ابو يوسف يبيع ارضه لانه لا يتبدل بالنها فانه يجوز  
على جهة ينقطع فيعود الى ملك المالك في مناجيح اخذوا  
بقول الى ابو يوسف عليه الفتوى ترغيبا للناس في الوقف كذا  
في الخيئة وغيره وازا جاز ايضا شرط الوقف ان يستبدل  
به او يبيع او يشتري بغير ارض اخرى اذا شاء فاذا فعل حلت  
الشيئة كمال ولي شرطه بغير ارض كذا في كراهية لانه  
لان حكمه بغير شرطه والشرط وجد في الاول لا الثانية واما  
بدون الشرط فلا يملك اي الا يستبدل الى القاصي كذا في الخيئة  
صح وقف العقار بيقوه واكثره وسمي بغيره وسمي لكتب  
الكرامة بغير العقار المنقول لانه لا يتبدل وعند محمد صح في  
المعارف وقفه كالفاسدية المرو والقدوم والميثاق و  
الجنارة ونيابهاه بقدره المراحل اذا وقف على اهل مسجد  
لواء القرآن ان كانوا يقيمون جاز وان وقف على المسجد جاز  
ويؤا فيه ولا يكون مقصودا عند واما وقف المكتبة فان محمد  
بن سلمة لا يخرجه ونظر بن يحيى في وقفه وقف كنية لابي جعفر  
لجنته وبن خازن كذا في الخلافه وكل على الفاسدية وكان من الصواب  
نظر فيمن وقف الدار اسم والطعام او ما ياكل او ما يؤذن يجوز

بارك الله

انما لا يملك بانيه ان كان جينا والى ملك وارثه ان كان ميتا  
وعاد الى الملك عند سده لانه خيئه لقربة معينة فاذا انقطعت  
عاد الى ملكه كالخمر اذا بحث بالهدى ثم زال الحصار وادرك  
الملك كان له ان يصنع بغيره ما شاء واما ان القربة انقضت  
لم يزل يهاب ما حوله او الناس في المساجد سواء جفلة فيه

فاس  
قفا  
جنا  
دسم  
جنا  
دسم  
جنا  
دسم

والفقيه



ذلك قال نعم قيل كيف قال يدفع الداهية منكم  
 بعضكم في الوجود الذي وقف عليه وما كان يوزن بين  
 جند في منتهى منتهى أو بقاء كالداهية من دفعه  
 الحظ كذا في الحلافة بين على ارضه فوقف الى البناء  
 الارض لم يكن لان المصل فيه العقار لانه مما يتايد به  
 وما تورد فيه الاثار وما فيه التعامل في البقاء على اصله  
 وقيل جاز في الكافي ولو وقف البناء قصد المخرج في العيش  
 وفي القاعدة على جند انه اجاز وقف الميرة والظرف  
 كما اجاز الميرور كذا القنطرة. فخذ ما رجع للمسلمين في بطون  
 فيها ولا يكون بناء ما تيدون الاصل في كذا في الاصل ان وقف  
 البناء يدون اصل الميرور لا يجوز ان يبنى على ارضه موقوف  
 فوقف الى البناء كذا في التملك الجدية جاز بالاجاز لا بخلاف  
 ولو وقف لغيره اختلف فيه قيل جاز وقيل لم يكن وقف  
 احيانا الى العارية يجب عمارته سواء شرط الواقف او لا  
 فانها ان لم يكن مشروطة نصا فهي مشروطة اقتضاء لان  
 مقصود الواقف اذ دار الغلة مؤبدا على المصارف في هذا  
 انما يحصل باصلها وعمارته فثبت شرط العارية اقتضاء  
 وان ثبت به كالتأبث نصا على الموقوف عليه فيجب  
 ان يبنى عليه عمارته بالثبوت ولا يؤخذ من الغلة شي لو كان  
 سوتا بان وقف دار على سكنى اولاده مثلا لانه المنفعة  
 والتعزم بالتعزم لانه يكون نفقة العبد الموصى بخدمة  
 على الموصى له ركا او لا وان لم يكن معينا يندرج الى  
 بالعارية من غلة اي غلة الوقف لان الوقف اذا كان على  
 غير معين لم يملكه بانه لم يملكه بانه وقف اقرب المولاهم  
 فثبت بها ولم يزد في الاصح يعني انما يجب العارية عليه  
 بقدر ما يبق على الصفة التي وقفها كذا في غيرها وان ثبت

مائة الف درهم فاق  
 الميرور على جاز وقف  
 البناء يدون

في الميرور

حزب بين على تلك الصفة لانه بصفتها صار غلة مستحق الميرور  
 الى الموقوف عليه واما الزيادة فلا والغلة مستحق له فلا يجوز  
 صرف غلة مستحق له الى جهة غير مستحقه الا برضاه ولو الى  
 الى الميرور عن عماره الوقف او غير غلة عماره الحكم بان جاز  
 وعمره باجرة فرة اليد الى الموقوف عليه ولا يجوز اجارة  
 من له السكنى اذ لا ولاية له عليها لا بغير ملك ولا نائب  
 بل بوجه المتولى او القاضى وحرف نفقة او تملك الميرور  
 العارية ان احيانا الوقف اليها يعني ان نفق الوقف ان  
 صرح لان بغير عمارته صرف اليها لا يتبع الحكم و يعرف  
 تملك اليها صرحا للبدل الى صرف البدل ان لم يكن حفظ  
 الميرور ولا يقسم بين مصارفه لانه جزء من العيش وجدهم  
 في الاستعمال بمنفعة دون العيش لان حوا الاصل او حوا الوقف  
 فلا يفرق اليهم ما ليس حقهم الواقف اذا اقتضوا احيانا  
 الى الموقوف يرفع الى القاضى ليقرر ان لم يكن سجلا  
 كذا في الحلافة وقيل لو كان لو ارث الواقف كان  
 حكما بطلان الوقف والآفاق في مجمع الفتاوى القاضى  
 اذا اطلق ببيع وقف غير مسجل ان اطلق لو ارث الواقف  
 كان ذلك منه حكما بطلان الوقف ويجوز بيعه وان اطلق  
 لغير وارث لان الوقف اذا بطل عاد الى ملك وارث  
 الواقف وبيع مال الغير لا يجوز اقرت وقف صحيح وبانه اخرج  
 من يده ووارثه بعد خلافة الى انه لم ينفق ولم يخرج من  
 يده جاز اي الوقف في مخرج الموت كالتبعية فيه فيجوز  
 من التملك ويشرط فيه ما يشترط فيها من القبض والا فجاز  
 فان خرج من التملك او اجازة الوارث نفذ في الكل  
 والآفاق في الزايد على التملك وان اجاز البعض البعض  
 جاز بقدر ما اجاز وبطل في الباقي الا ان يظهر للميت

ولا يجوز ان يملك الميرور  
 لان وقف الميرور لا يجوز  
 عليه كالتملك بالبيع  
 في الميرور ولا يجوز  
 في الميرور لا يجوز  
 في الميرور لا يجوز

ولا يجوز ان يملك الميرور  
 لان وقف الميرور لا يجوز  
 في الميرور لا يجوز

في الميرور لا يجوز



الرجوع الى الوراء  
في بعض الوقف والوقف  
هو الذي يمكن ان يكون

مال غيره فينصف في الكل كذا في الخاتمة الوقف اما للفقراء او  
ظاهرة للاغنياء كما لو وقف على الاولاد الاغنياء وبعد  
انقضاءهم على الفقراء او يوصى فيه الوفاق ان الفقراء  
الاغنياء كما رباطات والحنان والمقار والمساواة  
السقامات والقنطرة وكذا ذلك **فصل** في شرط الوقف  
في اجارته حتى اذا شرط ان لا يوجر اكثر من سنة وان كان  
لا يوجرون في استجارها سنة وكان اجارها اكثر من سنة  
او شرط على الوقف والفقير للفقير ان يوقف شرط  
ويوجر اكثر من سنة بل يرفع الامر الى القاضي حتى يوجره  
القاضي اكثر من سنة لان القاضي ولاية النظر للفقراء والفقير  
والميت وان لم يشرط الواقف فليقم ان يوجر اكثر من  
بلا اذن القاضي كذا في الخاتمة فلو ايجل الواقف مدتها الى  
لم يبنها قبل يطلع اي تنق على اطلاقها ولا تقيد بمدة فليقم  
ان يوجر كيف شاء جزاء على سنين الواقف وقيل يقيد  
بسنة سواء كان الوقف دارا او ارضا لزيادة احتياط  
في امر الوقف وبما اي بالسنة يفي في الدار لان المدفوع اذا كانت  
يؤدي الى ابطال الوقف فان من رآه يتصرف في تصرف الوقف  
على طول الزمان لا يترفع مالها ويملك سنين في الارض يعني  
ان الارض ان كانت مما يترفع في كل سنة لا يوجر اكثر  
من سنة وان كانت مما يترفع في كل سنين مرة كان ان  
يوجر ما مرة يتمكن فيها المستاجر من الزراعة وبالمثل يوجر لا  
باقبل من اجر المثل فعلا للضرر من الوقف فلو جرحه بسبب  
من لا سبب بعد العقد على وقف لا يفسخ العقد للزم  
الضرر ولو زاد اي اجرة على اجر مثل يوقف به اي ياجر  
مثل ثانيا لآتي من الزمان واما الماضي فله حصة من الاجر  
الاول وقيل لا اي لا يعقد به ثانيا كزيادة واحد تعاقب الاخر

او سنة تملك

الاجرة اذا استأجر ارض وقف ثلث سنين باجرة معلومة  
من اجر المثل حتى اجارة الاجارة وقضت اجرتها لا ينقض الاجارة  
و اذا ازداد اجرها بعد مضي مدة فليس رواية فتاوى في خبرين  
لا ينقض العقد على رواية شرح الطحاوي في العقد  
والى وقت الفسخ كالمستور زيادة الاجرة تعتبر او زادت  
عند الكل حتى لو زاد واحد يعتبر ولا تعتبر على رواية الشرح  
لو ازدادت الاجرة فسخ المستاجر الاول بالزيادة كان  
هو اول من غيره ولا يوجر الموقوف عليه كالامام والمدرس  
والاولاد وكذا في عدم نصهم في عينه الا بنولية اي ان  
يجعل الواقف متوليا فيكون له حق التصرف فيه متوليا  
بدون اجر المثل لزمه تمامه كذا اب اجر مثل غيره بدو  
اي بدون اجر المثل يعني لزمه ايضا تمامه او ليس لكل منهما  
ولاية الحال والاسقاط كذا في العادة لا تقضي انما اجارة  
الوقف بموت المورث لان العقد بغيره كالموقوف والاب الوقف  
لا يبار ولا يبرهن رعاية الموقوف عليه لان جهتها ابطال  
حق فلو سكن المثل فيه يجب عليه الاجر وبقي بالضم  
بالموافقة منافع يعني اذا سكن رجل في الوقف او اسكنه  
المستولي بلا اجر قبل على لا شيء على السكن وعامة المثل  
على ان عليه اجر المثل عليه الفتوى وكذا منافع مال اليتيم كذا  
في العادة وعقوبت عقاره يعني ان الفتوى في عقوبت العقار  
والدور الموقوفه بالضم نظر الموقوف ومن قضي عليه القيمة  
يؤخذ منه القيمة في شئ بها ضبعة اخرى فتكون على سبيل  
الوقف لان سنده بدل الاول كذا في الاستدلال  
وتقبل فيه الوقف الشهادة على الشهادة وشهادة الرجال  
بالشهادة والشهادة بالشهادة لا يثبت اصله وان سئلوا به  
الماسدوا بالناسم وقالوا عند القاضي شديد بالشرح

في بعض  
بعض من بعض  
نظمت ذلك  
حسب



تقبل بخلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بالتام كالذهب  
فانهم اذا صرحوا بانهم شهدوا بالتام لا تقبل لان الوقف  
حق الله تعالى وفي تجوز القبول يتضح التام لا يقبل لان  
حفظه لا وقاف القديمة عن الاستهلاك بخلاف ليس  
كذلك لا لاثبات شرطه في اللفظ فان الشهادة على اصل  
الوقف بالشهادة تجوز على الجواب المجازي وان كان الوقف  
على قوم باعيا منهم اما على الشرط فلا هو المجازي كذا في  
العقارية وبيان المعروف من الاصل يعني اذا شهدوا ان  
سند الفقيه توقف على كذا تقبل فيه الشهادة بالتام  
متول بها في عوضة الوقف فهو اي البناء يكون الوقف  
فيصرف غلته الى مصارف الوقف ان بناء من مال الوقف  
او مال غيره ولو اوه للوقف او لم ينو شيئا وان بني لنفسه  
واشهد عليه كان له اي للمتولي نفه والاجنبى اذ بنى  
ولم ينو شيئا فله ذلك وان نوى كونه للوقف كان قفا  
كذلك التمس يعني انه كالبناء في جميع ما ذكرنا والتمس  
المسجد للمسيح مطلقا سواء نوى او لم ينو باع وارانم اذ  
اني كنت وفتحا او قال وقف على لانيه للتناقص ليس  
له ان يحلف المشتري ولو قامت البينة قبلت كما لو شهدوا  
على عتق امه تقبل ما دعوى الولاية في امر الوقف لا وقف  
وان لم يشترطها لانه اوجب من الاجنبى واولها كان الوقف  
رعابة لمصلحة الوقف وان شرط الوقف ان لا يؤول  
لانه شرط مخالف لمقتضى الشرع ولا لانه اي الوقف المتولي  
واجبه صح وان لم يكن له جرمية وان شرط ان لا يخرج  
لانه في معنى التوكيل ولا لانه بابت شرط طالب التولية  
لا يؤولي كما لا يؤولي طالب القضاء من متولي مرض  
الموت وقوله في حق التولية الى غيره جاز لان المتولي



المتولي بمنزلة الوصي والوصي ان يوصى له غيره كذا في الخاتمة  
ولو مات اي المتولي بلا تقوى لغيره او به فالرأي في  
نصب المتولي له الوقف لا لا تقضى ثم ان مات الوقف  
فالرأي فيه الى وصيته ثم ان مات وصيته فالرأي فيه الى القاضى  
ويجوز للمتولي من مال الوقف ما يمكن لا الاجانب الباني  
للمسجد او الى نصب الامام والمؤذن في المختار ان اذ عين القوم  
اصدق من غيره اي الباني اشترى المتولي ببال الوقف  
والرأي ان الوقف لا يكون وقفا في الاصل لان في صحت  
الوقف والشرط البني بقدر ما الوقف لا ز ما كمل بالبناء  
ولم يوجد منها كذا في العارية جاز الى كم تزوج امه الوقف  
لا عيبه فله من امته وجناته عبده في ماله مال  
الوقف كذا في الخاتمة **فما يقع بوقف** لما ولا  
قال ارضي سنده موقوف على ولدى كانت الغلظة له صلبه  
يستوي فيه الذكر والانثى لان اسم الولد مأخوذ من الولادة  
وسم موجوده فيها الا ان بقية بانه سور بان اقول على الذكر  
من ولدى فلا بد من فيه الاناث واذا جاز هذا الوقف  
فما يوجد واحدا من الولد الصلبى كانت اي الغلظة لا لغيره  
واذا اتفق الى الصلبى صرفت اي الغلظة الى الفقراء لا الولد  
الولد لا لقطاع الموقوف عليه هذا اذا كان حين الوقف  
ولد صلبى وان لم يكن حين الوقف صلبى بل ولد الابن في كذا  
كان او انشئ في الغلظة خاصة لا يترك فيها من ونة  
من الطولون ويكون ولدا لابن عند عدم الصلبى بمنزلة  
الصلبى ولا بد من فيه ولد الغلظة في الصلبى وهو ظاهر الرواية  
وبه اخذ المال لان اولاد البنات ينسبون الى اباؤهم لا لآبائهم  
امهاتهم بخلاف ولد الابن ولذا زاد على العبارة الاولى  
قال وولد له ولدى فله على لم يرز على هذا يدخل فيه

الا بآدم



الصبي واولاده بينه وبينه كونه في الغدة ولا يقدر الصبي على له  
 الابن لانه سوي بينهما في الذكر وهل يدخل فيه ولد البنت  
 قال طلال بن خلل لو قف بعد الذكر على قال ارضي بهذه  
 موقوفه على ولدي وولد ولدي الذكر قال طلال بن خلل  
 الذكر من ولد البنين والبنات هو الصبي لان اسم  
 الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات  
 لما قال الامام الحسن بن علي بن ولده لولد اسم لمن ولد له ولده  
 وابنته ولده ومن ولد له ابنته يكون ولد له حقيقة  
 بخلاف ما اذا قال علي بن ولده لولد ابنتي لا يدخل في ذلك  
 الرواية كما مر لان اسم الولد يتناول ولد الصبي وانما يتناول  
 ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا ثم اذا نقض الاولاد واولادهم  
 في الصور بين المذكورين صرفت الغدة الى الفقراء كما هو  
 الموقوف عليه ولو زاد البطن الثالث وقال علي بن ولده ولدي  
 وولدك وولدك وولدك صرفت الى اولاده فمتنا سلوا الفقراء  
 ما بقي واحد من اولاده وان سفل سفل في الاقرب  
 والا بعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب بان يقول الاقرب  
 او يقول علي بن ولدي ثم علي بن ولدي او يقول طلال بن  
 في شبهه او بما يراه الواقف لانه لا ذكر البطن الثالث  
 في التفاوت فختلوا الحكم بنفس الانتساب  
 لا غير والانتساب هو جود في حق من قريب ومن بعد  
 بخلاف البطن الثاني لان الواسط له واحد كذا في الكفاية  
 كذا في صرفت الى اولاده فمتنا سلوا الفقراء اذا قال علي  
 ولدي واولاد اولادي او قال علي بن ولدي وولدك وولدك  
 في الاقرب والا بعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب  
 كما مر وقف ضيعه على اولاده ثم الفقراء فما بقي منهم احد  
 وان سفل لا تصرف الى الفقراء ولو وقفها على اولاده وسام

في الوقف على اولاد الفقراء  
 في الوقف على اولاد الفقراء

في الوقف على اولاد الفقراء

وسمي فقال علي بن فلان وفلان وفلان وجعل خزانة الفقراء  
 فاذا مات واحد منهم كان نصيب الفقراء بخلاف الاول  
 فان الوقف عليك على الكل لا يكلل احد ولو وقف على  
 امراته واولاده اي اولاد الواقف ثم مات امراته لا يكون  
 نصيبها لانه الموقوف من الواقف خاصة اذا لم يشترط اي  
 الواقف رد نصيب البنت اي من مات منهم الى ولده  
 حتى اذا شرطه كان نصيبها لانه يشترط ان يكون الموقوف اي جميع  
 الاولاد ولو قال علي بن ولدي وولد ولدي ابدا ما تاسلوا  
 ولم يقل طلال بن خلل كمن شرط الموقوف المذكور وصور نصيب  
 الميت الى ولده فاختل الحكم بنفس ولده وتسلية بنفسه على السوية  
 ولو مات بعض ولد الواقف وترك ولدا ثم ماتت الغدة  
 تقسم على الولد وولد الولد وان سفلوا بمقتضى عبارة الوقف  
 وعلى الميت لانه استحق النصيب قبل موته كما ان الميت  
 من الغدة كان لولده بالارث نصيبه الى لولده الميت سفل  
 الذي عينه الواقف حكم نصيبه وسفل والده بالارث لو وقف  
 على ولده فاذا انقضى فخلع اولادها ابدا ما تاسلوا فاذا  
 مات احد سفل وقف له صرف نصف الغدة الى الباقي و  
 النصف الى الفقراء كما مر في صورة التسمية لكل من الاولاد فاذا  
 مات الاخر صرف الكل الى اولاد الاولاد بنفسهم بن ولده  
 لا جده بما وكل احد من اولاد الاولاد خزانة السوية وقف  
 على ذوي قرابته لم يدخل في الغدة جده وولده رجل قال علي  
 بهذه موقوفه على اقاربي او علي بن ولدي او علي بن ولدي  
 طلال بن خلل لا يقضي الذكر على الانثى ولا يدخل فيه  
 ولد الواقف ولا جده ولا ولده كذا في الخزانة وارضى بنده  
 بزمين آخر انها وقف عليه ويزم بزمين وقفها لغيره  
 فان ارضا فلان بزمين ولا يقضيها لغيره فان كان بزمين

في الوقف على اولاد الفقراء  
 في الوقف على اولاد الفقراء

في الوقف على اولاد الفقراء















٢٠  
 في هذا اليوم  
 من شهر ربيع  
 الثاني سنة  
 ١٢٠٠

فقد كرموا وجهه فلهذا  
كانوا يسمونه فلهذا  
كانوا يسمونه فلهذا  
كانوا يسمونه فلهذا  
كانوا يسمونه فلهذا

توکل بر خداوند غنی  
مستغنی از خلق و  
مستغنی من

مطلوب كما قالوا واستلزم معلومية الاجل بالدليل العقلي  
تقييد المطلق بنسخ ونسخ الكتاب بالرائد لا يجوز ويمكن دفع  
بان اطلاق النفس انما هو بالنظر الى نفس الاجل من عدم  
يقيد بالمعلومية كما سباني في خبر الاستلزام والاشكال  
بعكس هذا الاجل <sup>الاجل</sup> مؤجلا صحيح فصرف الى نصف يوم  
او ثلث ايام او سنة <sup>المقتضى</sup> بالمعلومية انما هو وقت  
الاجل والنفس ليس بمطلق بالنظر اليه <sup>الاجل</sup> ولست اذنت معلوم  
الوقت <sup>الاجل</sup> اذا جمل وقت قد البيع كالبيع الى الكسار وكذا  
وتحقق ان البيع مطلق والمطلوب هو المتعوض للذات  
دون الصفات لا بالنسخ والاشياء وذات البيع وحقيقته  
كما عرفت مباداة الحال بالمال فالتعويض معتبر في مفهوم البيع  
والتأجيل من صفات التمسك يكون من صفات البيع و  
لذلك يقال بيع مؤجل في النظر الى التأجيل كونه البيع  
مطلقا لا يجوز تقييده بنسخ <sup>الاجل</sup> او تأجيل وقت الاجل  
فليس من صفات البيع بل انه نوع يتعلق بصفته  
فلا نظر اليه لا يكون البيع مطلقا فيجوز تقييده بالرائد في دفع  
الاشكال بعد ما علم الاجل ان مات البائع لا يبطل الاجل  
وان مات المشتري قبل اكمال لان فائدة التأجيل ان يجزى  
قبوله في التمسك من تأدي المال فاذا مات من قبل الاجل تعين  
بمقتضى مقتضى الدين فلا يقيد بالتأجيل <sup>الاجل</sup> اذا منع  
البائع <sup>الاجل</sup> السنة الاجل فلهذا في اجل سنة ما يتيقن  
اذا اشترى بتمسك مؤجل الى سنة غير معينة ولم يقض البيع  
حتى مضت السنة فلهذا في سنة اخرى بعد قبضه قال لا  
يسقط ذلك بمطلوب اي صح البيع بتمسك مطلق عن ذكر الصفات  
لا القدر بل جواب ذكره لما عرفت فالعقد اي فالعقد يقع  
على غالب العقد اي غالب عقد البلد في الزواج لا في غيرها

تقریر از جناب میرزا حسن  
فدائی الله تعالی  
مجلس اول

17

رسالة



فان استوى الى الم يوجد الغالب بل استوى الرواج في النفوذ  
 لا المالبة بل تفاوتت فيها فداى البيع ان لم يبين الى  
 الثمن انه من اى نوع لان المالبة تفضي الى النزاع كما مر  
 او استوى المالبة ايضا الى كما استوى الرواج واختلف  
 الى الاسم كما لا حادى والثانى والى الاول صح ان أطلقوا  
 اسم الله ريم على كل منها حيث يطلعون على واحد من الاول  
 والثاني من الثاني والثالث من الثالث اسم الله ريم او  
 لا نزاع عند عدم الاختلاف في المالبة وهو الثاني من الرواج  
 وحرف الله ما قدر به من كل نوع مثلا اذا باع جده ابا الف  
 درهم فله ان يطل على القام من الاحادى او الف من الثاني او  
 ثلاثة الاف من الثاني عند ما ذكر في الكافي و اراد صاحب  
 الرسالة وان كان في عبارة نوع مخصوص ولا يتحقق التقيد  
 بالنقد فله من الله به الفضة مكو كما لا والله  
 الشافعية كذا في العادة في صحيح المجمع البيع والى جملتها  
 اذا عين العاقدان درهما مثلا ثم اراد المشتري ان يتبدل  
 بدرهم اخر جاز عندنا ولا يفسخ نزاع البائع ولا يشتبه  
 بتعيينان بالتعيين حتى لا يجوز تبدل ما جره ولو لم يطل عليه  
 او استخبر بعده او قبله فتنقض البيع عندنا بل  
 بطل البيع لم يملكه انما قال في صحيح ما ذكر في العادة ان  
 الدرهم والدينار يتعيينان في البيع فاحسد من الاصل ولا  
 يتعيينان فيما يتنقض بعد الصورة الاولى ما اذا باع جده  
 وقبض الثمن فظهر انه من الدرهم باع جارية وظهر انها  
 ام ولد يتعين وراهم الثمن لانه ان هذا يقبض حكمه  
 البعض صورة الثاني ما اذا باع جده ابا الف قبل التسليم  
 فالتسليم مقبوض لا يتعين في رواية وهو الاصح و صح  
 البيع في الطعام وهو الخط و قد قبلنا لانه يقع عليه

قوله المالبة بالمال لا يتحقق في المالبة بالمال  
 قوله المالبة بالثمن لا يتحقق في المالبة بالثمن  
 قوله المالبة بالاسم لا يتحقق في المالبة بالاسم  
 قوله المالبة بالصفة لا يتحقق في المالبة بالصفة  
 قوله المالبة بالصفة لا يتحقق في المالبة بالصفة

الى المالبة والى الف

قوله المالبة بالمال لا يتحقق في المالبة بالمال  
 قوله المالبة بالثمن لا يتحقق في المالبة بالثمن  
 قوله المالبة بالاسم لا يتحقق في المالبة بالاسم  
 قوله المالبة بالصفة لا يتحقق في المالبة بالصفة

عليهما عرفا وسببا في المالكه والجواب وحي  
 غيرهما كالعقد من الخصم وكونها لو كان البيع  
 جازا الى بطريق الجازفة معرب كذا في البيع بعقر  
 جف لغيره عوم اذا اختلف النوعان فبيعوا  
 كيف شئتم بخلاف ما اذا باع بجنب مجازفة فانه  
 لا يبيع لاحتمال الربو او صح ايضا بيع المكسب والمكسب  
 ما باه او جرح معين كل منهما جرح فدهه لان الثاني من  
 النوع جرحا لا يفتى في النزاع ونبأ لك ذلك  
 لان التسليم في البيع معين فبذلك لا يملكه الا باع  
 بخلاف البيع فان التسليم في البيع معين فبذلك لا يملكه الا باع  
 فانه لا يملكه ليس باع فبذلك لا يملكه الا باع  
 يوشك به ان يجوز و فيما اذا كان المكسب لا  
 يتعين بالبيع كالتقصير وكذا ما اذا كان  
 كالتسليم وكذا ما يجوز كذا اذا كان البيع يتفق او  
 باع تون شئ اذا جف جف و صح ايضا  
 في القدر المسوي احد اركان او اكثر اذا باع غيره كل  
 ففناه وقفين مثلا بكذا يعني اذا قال بعثت هذه  
 القبة كل قفزة وقفين او بثلثة بكذا ابا لبيع جاز  
 في القدر المسوي من حدة القفزان عندنا بل جنيته  
 لا الباقي الا اذا زالت الحكمة بغير حجب الحقوق  
 بتمنها او بالبيع في المجلس قبل الاقتران وقال  
 يجوز مطلقا لا جبره فان اى لا يبيع البيع عندنا  
 في القدر المسوي اذا باع جبره فان من جبره  
 ترو متغير كل قفزة او قفزين بكذا حيث لم يبيع البيع  
 عنده في قفزة او احد لتفاوت الضمين وعندنا  
 بعه فيها ايضا و ذكر في الخط والايضاح ان العقد

قوله المالبة بالمال لا يتحقق في المالبة بالمال  
 قوله المالبة بالثمن لا يتحقق في المالبة بالثمن  
 قوله المالبة بالاسم لا يتحقق في المالبة بالاسم  
 قوله المالبة بالصفة لا يتحقق في المالبة بالصفة

قوله المالبة بالمال لا يتحقق في المالبة بالمال  
 قوله المالبة بالثمن لا يتحقق في المالبة بالثمن  
 قوله المالبة بالاسم لا يتحقق في المالبة بالاسم  
 قوله المالبة بالصفة لا يتحقق في المالبة بالصفة

قوله المالبة بالمال لا يتحقق في المالبة بالمال  
 قوله المالبة بالثمن لا يتحقق في المالبة بالثمن  
 قوله المالبة بالاسم لا يتحقق في المالبة بالاسم  
 قوله المالبة بالصفة لا يتحقق في المالبة بالصفة



الشيء بالشيء  
الشيء بالشيء  
الشيء بالشيء

الشيء بالشيء  
الشيء بالشيء  
الشيء بالشيء

الشيء بالشيء  
الشيء بالشيء  
الشيء بالشيء

بشيء على غيره واحد منها ولا اي لا يصح ايضا البيع عنه  
في القدر المسمى اذا بيع متفاوت كالثلثة وبيع بطبع  
عظم كل شاة او شاتين بكذا والعقد المثل على  
الا ثواب المتفاوتة لكل ثوب او ثوبين بكذا لان  
التفاوت في ابعاضها يقتضي الجملة المؤدية الى البيع  
بخلاف البصرة وان سمي اكلتين اي حلتين المبيع النسي  
بان قال بعث هذه الثلثة في مائة بالقدرة  
او بعث هذه العقد وهو عشرة اثنان بكذا لان  
تفصيل اي لا يقول كل شاة بكذا او كل ثوب بكذا صح  
البيع في الكل جماعا متفادنا او لا معلومة المبيع و  
التمن فان باعها هذا تفصيل لقوله وان سمي اكلتين  
بلا تفصيل يعني ان بعد ما سمي اكلتين لم يفسد  
فان باع الضقة على انها مائة اي مائة قفزة مائة  
صح البيع ولا يتفاوت الحكم ههنا بين ان يسمي لكل قفزة  
منا بان يقول كل قفزة بدرهم وبين ان لا يسمي لعدم  
التفاوت بخلاف العدديات المتفاوتة كما سمي في  
اي البصرة اقل من المائة اخذه اي المسمى الاقل بخص  
من الثمن او فسخ العقد يعني انه خير بين الامرين اتفقا  
الصفقة عليه فلم يرضاه بالموجود او تسمى اكثر من المائة  
فازيد على المائة للبايع والمائة للمبتاع لان البيع  
وقع على هذا مغبين وقد وجد خصة العقد والقدر  
ليس بوصف حتى يدخل في البيع كاي الثوب فيكون  
البايع والبايع المدعوم هكذا اي سمي اكلتين ولم يقل  
كل ذراع او ذراعين بكذا صح البيع فان وجدته  
تاما اخذه بكل الثمن بلا خيار وان وجدته اقل من  
شاة اخذ الاقل بالكل اي كل الثمن او ترك لان الذراع

قوله فان باعها في مائة  
كما في قوله فان باعها في مائة  
كذلك الثلثة فانها ايضا  
انما هي الحكم بغير تفصيل  
وان سمي اكلتين فاما  
فيكون اكلتين على مائة  
والقدر مائة على مائة  
في قوله في مائة  
او اكثر لا يفسد  
فصل الحكم في العقد  
بمئة مائة  
الشيء بالشيء  
الشيء بالشيء  
الشيء بالشيء

الشيء بالشيء  
الشيء بالشيء  
الشيء بالشيء

الذراع وصف في ثوب لا معنى لكونه صفة عرضية له  
بل هو في اصطلاح الفقهاء ما يكون تابعا لشيء غير  
منفصل عنه اذا حصل في ثوبه حشا وان كان في  
نفسه جوهر كذراع من ثوب وبناء من اركاب  
في الايمان فان ثوبا هو عشرة اذرع واثوب عشرة  
ذراعيم اذا انتقص منه ذراع لا يسمي تسعة بخلاف  
الكسرات والعدديات فان بعضها يسمي قدرا  
واصلها لا يفيد انضمامه الى بعض اخر كالا لالحبوب  
فان خنطة من عشرة اخوة اذا سوت عشرة  
ذرايم كانت التسعة منها اولى تسعة اذ خنطوا  
في تقبيل الوصف والاصل والكل راجع الى ما ذكرنا  
والوصف بهذا المعنى لا يقابل شي من الثمن  
كما طرف الحيوان الا اذا كان مقصودا بالتناول  
كما سباني واخذ اي المسمى الاكثر بلا خيار للبايع  
لانه وصف فكان كما اذا باعه مغبيا فاذا هو سقيم  
وان باع المتفاوت بكذا اي المسمى اكلتين لم  
يفضل صح البيع في الكل حتى اذا تسمى البيع و  
التمن لزم البيع لمعلومة كل منهما لا الاقل والاكثر  
قال في غاية البيان نقلا عن الابيضاد اذا قال بعث  
هذا القطن على انه خمسون رايا او هذا العقد  
على انه خمسون ثوبا بكذا اذ البيع جائز لان جملة المبيع  
والتمن صار معلوما بالتسمية فاذا وجد المبيع  
زايدا او ناقصا فالبيع فاسد لانه مجهول متفاوت  
وان كان ناقصا فموجب الى ان يحل خصة الثوب  
الناقص من مجهولة خصة ايضا وبكذا في سائر  
ما يختلف قيمته وان زاد اي في بيع المذروع بعد

لان الزيادة لم يقع عليها العقد فيصير كانه باع ثوبا  
من احد وجهين وهذا فاسد صح  
قوله فان باعها في مائة  
كما في قوله فان باعها في مائة  
كذلك الثلثة فانها ايضا  
انما هي الحكم بغير تفصيل  
وان سمي اكلتين فاما  
فيكون اكلتين على مائة  
والقدر مائة على مائة  
في قوله في مائة  
او اكثر لا يفسد  
فصل الحكم في العقد  
بمئة مائة  
الشيء بالشيء  
الشيء بالشيء  
الشيء بالشيء



فان كان المقياس على ما هو عليه في الفرض  
فان كان المقياس على ما هو عليه في الفرض  
فان كان المقياس على ما هو عليه في الفرض

ذكر الجملتين كل ذراع بدرهم لم يتوض لذكر البصرة لما ذكر  
ان الحكم لا يختلف هناك من ذكر هذه البصرة وبين  
ترك لعدم التفاوت صحيح الكل لما ذكر فان جده  
اقل او اكثر اخذ الاقل بالاصل او ترك في الصورة الاولى  
لان الوصف وان كان تابعا لا يباين شي من  
التميز صبارهما اصلا بافراده بذكر التميز فاشهر قالوا  
الوصف يباين شي من التميز اذا كان مقصودا  
بالتناول حقيقة كما اذا قطع الباع يد العبد المبيع  
فمثل القبض بسقط نصف التميز او حكمنا بالبيع  
كما اذا حدث بيع عند المشتري او لم يجرى الشراء كما  
اذا حاطا المشتري الثوب المبيع ثم اطلع عليه  
يكون الوصف قسطن من التميز فاذا صار اصلا  
ووجده ناقضا ثبت الخيار ان شاء اخذه بجهة  
وان شاء ترك لتفوق الصفة عليه او لغوت الوصف  
المعروب فيه في الصورة الثانية اخذ الاكثر بالاكتر  
او قل لانه ان حصل الزيادة في المبيع لزمه زيادة  
التميز فيكون نفعاً يثبته ضرره فيخذه اخذه  
بالاقل لم يكن عاملا بمقتضى النقط واما في الاولى  
او ترك وقال هنا اوضح لان المبيع لا كان ناقضا  
في الاولى لم يوجد المبيع فلم ينعقد البيع حقيقة وكان  
اخذ الاقل بالاقل كما يبيع بالبقا وفي الثانية وجد  
المبيع مع زيادة على ما ينعقد في الحقيقة فندرج جده  
الى المزدود عشرة ونصف او تسعة ونصف اخذه  
في الاولى عشرة بلا خيار وفي الثانية تسعة به اي  
بأخبار وقال ابو يوسف في الاولى باخذه باخذ  
بأخبار وفي الثانية بعشرة به وقال محمد في الاولى باخذه

قد روي عن ابن عباس قال قال رسول الله  
بقوله تعالى المبيع المبيع المبيع المبيع  
المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع

قد روي عن ابن عباس قال قال رسول الله  
بقوله تعالى المبيع المبيع المبيع المبيع  
المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع

قد روي عن ابن عباس

قد روي عن ابن عباس

قد روي عن ابن عباس

قد روي عن ابن عباس

قد روي عن ابن عباس قال قال رسول الله  
بقوله تعالى المبيع المبيع المبيع المبيع  
المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع المبيع

قد روي عن ابن عباس

قد روي عن ابن عباس

قد روي عن ابن عباس

قد روي عن ابن عباس

قد روي عن ابن عباس

قد روي عن ابن عباس

قد روي عن ابن عباس

قد روي عن ابن عباس

بأخذ عشرة ونصف بأخبار وفي الثانية تسعة  
ونصف به لان من ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم  
مقابل نصف مقياس فجرى عليه حكمها ولا يبي يوسف  
انه لما اورد كل ذراع بدينار كل ذراع عشرة  
وقد انتقص ولا ان الذراع وصفت في الاصل واما  
اخذ حكم المقدار بالشرط وهو مقياس الذراع فاذا علم  
عاد الحكم الى الاصل وقبل في الكبر ما بس الذي لا يتفاوت  
جوانبه لا يطيب للمشتري ما زاد على المشرط لانه  
كالهونون حيث لا البصرة الفصل في بيع ذراع منه  
وان زاده اي القيد المذكور في بيع المتفاوت صح  
في الاقل بقدره لانه لا يبين لكل منهما  
كل منها مبيعا فصح في العدم الموجود لكنه جنة لتوق  
الصفتة عليه وفي الاكثر لانه اذا كان زائدا يبي  
بجمله في المردود المتفاوت فيؤدي الى التنازع  
صح بيع عشرة اسهم من مائة سهم من دار اجمالا عشرة  
اذرع من مائة ذراع منها عند الحيف وعند ما حان  
ذكر في غاية البيان نقل عن الصدر الشهيد والامام العبد  
ان قولها يجوز البيع اذا كانت الدار مائة ذراع ويضم  
من قبلها ايضا حيث قال لان عشرة اذرع من مائة ذراع  
عشرة الدار فاشبه عشرة اسهم من مائة سهم ولا ان البيع  
وقع على قدر معين من الدار لا على شيء لان الذراع  
في الاصل اسم خمسة يزرع بها واستعبر بها الى الجدة وهو  
مقياس لكانت لانه لا يتصور ان يزرع فاذا اراد ما جلة  
وهو معين لكنه مجهول الموضع بطل العقد ولا يبين  
على انها مائة بيان فاذا احدى مائة مائة يكون الزاء وان  
بين من كل لانه جعل القبول في المردود شرط جواز العقد

قد روي عن ابن عباس



في البروتيا واستطاع قبول المعهود في العقد  
اعلم ان هذا اصولا الاول ان كل ما هو متناول اسم  
المبيع عرفا يدخل في المبيع وان لم يذكر صريحا وانما ان  
كل ما كان متصلا بالمبيع اتصالا قار كان تابعا واخلا  
في المبيع وما لا خلا قالوا ان ما وضع لان يفصله البنية لا يخرج  
ليس اتصالا قار وما وضع لان يفصله فهو اتصال قار  
والثالث ان ما لا يكون من القسمين ان كان حق  
المبيع وما اضع يد خل في المبيع بذكر ما والا فلا اذا تقرر هذا  
فنقول لا بد من العلو بشرط البيت بكل جملة وكيفية اي ارفع  
او يعلو قليلا بغيره من غير ما لان البيت اسم لما يات  
فيه والعلو من غير الشيء لا يستتبع منزلا يدخل فيه الا  
بالتنصيص عليه ولا يدخل العلو اتصالا منزلا لانه  
اي الا بالعقد المذكور لان المنزل بين الدار والبيت  
او ياتي فيه مرفوعا سكنى بنوع حضور بانقضاء منزل  
الدواب فيه فليس به بالدار يدخل العلو فيه بغير  
عند ذكر الحقوق والشبهه بالبيت لا يدخل فيه بدون  
يدخل هو اي العلو والبناء ومقتضى علو متصل  
باب الدار بخلاف المنفصل وهو الفصل ومقتضى لا  
يدخل انما يند البند العقد والكيف بشرا ودار جدد ما  
بدون اي بدون ذلك العقد اما العلو فلان الدار اسم  
لما يدار عليه جدد وعلو منها وكذا البناء واما المقتضى  
فلان العلو المتصل جزء منها والمقتضى يدخل في بيع  
العلو بلا شريطة لانه كالمزاد منه لا يتحقق به الا بالفضل  
ومقتضى لا يدخلان وانما المتصل بالبناء يدخل  
ولو من حيث لا يخر المتصل من السرير كالمزاد في الكفة  
لا اي لا يدخل في بيع الدار الطلقة والطريق والربوب

قوله لا يخره بالمتضمنين  
قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة

قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة

قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة

قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة

قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة

قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة

قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة

قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة

في البروتيا واستطاع قبول المعهود في العقد  
اعلم ان هذا اصولا الاول ان كل ما هو متناول اسم  
المبيع عرفا يدخل في المبيع وان لم يذكر صريحا وانما ان  
كل ما كان متصلا بالمبيع اتصالا قار كان تابعا واخلا  
في المبيع وما لا خلا قالوا ان ما وضع لان يفصله البنية لا يخرج  
ليس اتصالا قار وما وضع لان يفصله فهو اتصال قار  
والثالث ان ما لا يكون من القسمين ان كان حق  
المبيع وما اضع يد خل في المبيع بذكر ما والا فلا اذا تقرر هذا  
فنقول لا بد من العلو بشرط البيت بكل جملة وكيفية اي ارفع  
او يعلو قليلا بغيره من غير ما لان البيت اسم لما يات  
فيه والعلو من غير الشيء لا يستتبع منزلا يدخل فيه الا  
بالتنصيص عليه ولا يدخل العلو اتصالا منزلا لانه  
اي الا بالعقد المذكور لان المنزل بين الدار والبيت  
او ياتي فيه مرفوعا سكنى بنوع حضور بانقضاء منزل  
الدواب فيه فليس به بالدار يدخل العلو فيه بغير  
عند ذكر الحقوق والشبهه بالبيت لا يدخل فيه بدون  
يدخل هو اي العلو والبناء ومقتضى علو متصل  
باب الدار بخلاف المنفصل وهو الفصل ومقتضى لا  
يدخل انما يند البند العقد والكيف بشرا ودار جدد ما  
بدون اي بدون ذلك العقد اما العلو فلان الدار اسم  
لما يدار عليه جدد وعلو منها وكذا البناء واما المقتضى  
فلان العلو المتصل جزء منها والمقتضى يدخل في بيع  
العلو بلا شريطة لانه كالمزاد منه لا يتحقق به الا بالفضل  
ومقتضى لا يدخلان وانما المتصل بالبناء يدخل  
ولو من حيث لا يخر المتصل من السرير كالمزاد في الكفة  
لا اي لا يدخل في بيع الدار الطلقة والطريق والربوب

قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة

قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة

قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة

قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة  
قوله في المصالح والمنفعة



فجاء في النصف كذا في الخلاصة كذا منقوذاً باع كذا في جاز  
بيعاً أيضاً ان لم يفسخ الى الجهاد اذ في بيع النصف  
بايع سبعة فبها دية لم يدخل في البيع بعض احتياطاً وكذا  
في بطلان دية فملك السمكة والديرة بسوء اليد عليها  
فلو باع السمكة لم يدخل الديرة في البيع لانها ليست  
من اجزائها كذا في الهداية والكافي في باب الركن  
صح في البرقي سنداً والباقر في الامام في الفصول والارز  
قلت الباقى بانه حقه الامام كذا في الفصول والارز  
في البيع في قسم الاول وكذا يجوز في البيع والفسق  
وقال الشافعي في البيع لا يجوز ذلك كذا في بيع الكسندر قوله  
وعندنا يجوز بيع ذلك كذا في البيع المحقق عليه في  
مالا منقوذاً فاشتب تراب الصائغة اذ باع بحت وكذا  
ماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع النصف حتى  
يترعى وعن بيع السبيل حتى يفيض وبما من العامة  
وحكم ما بعد الغاية خلاف حكم ما قبلها قال في الغاية  
وقد نظر لانه استدلال بمضمون الغاية والا والى استدلال  
بقوله نهى عن بيع النصف المشتري وحيث اخبر فيه بان المشتري  
التي يقتضيها النصف من الافعال الشرعية هي مشروعية  
الاصل مع عدم مشروعية الوصف وبما في الفساد  
فالدليل على تحريم خلافه كذا في الامام في البيع والدليل  
بفساده بل القواب ان يقال ان الاستدلال  
مبنى على ما قال صاحب الجمل في البيع ان الغاية عندنا  
من قبل الاستدلال بالمضمون كذا في ما قال صاحب الجمل  
في بحث المعارضة والرجح ان مضمون الغاية منقوذاً عليه  
وصح في حكمة وان لم يتدلل على صحتها لانها مال منقوذاً حال  
او كمال وازم على المشتري خطبها اذا اشتراها مطلقاً او بشرط

قد روي في قوله الاول انه قيد بالاول لا خلافاً في  
فيه ولا في قوله الثاني في بيعه واختلافاً في قوله الثالث  
قوله في بيع الصائغة الظاهر في المرونة والصائغة  
التي هي الخطط من الذهب والفضة  
قوله في قوله الثاني وفي نظر لانه لا يجوز في  
البيع كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
قوله في قوله الثاني وفي نظر لانه لا يجوز في  
البيع كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
قوله في قوله الثاني وفي نظر لانه لا يجوز في  
البيع كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
قوله في قوله الثاني وفي نظر لانه لا يجوز في  
البيع كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا

قد روي في قوله الاول انه قيد بالاول لا خلافاً في  
فيه ولا في قوله الثاني في بيعه واختلافاً في قوله الثالث  
قوله في بيع الصائغة الظاهر في المرونة والصائغة  
التي هي الخطط من الذهب والفضة  
قوله في قوله الثاني وفي نظر لانه لا يجوز في  
البيع كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
قوله في قوله الثاني وفي نظر لانه لا يجوز في  
البيع كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
قوله في قوله الثاني وفي نظر لانه لا يجوز في  
البيع كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا

بشرط القطع وشرط البقاء على الوجه حال البيع  
يفسخه لا بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري  
وجده في النصف زبوا فليس له استرداد النصف وجبها  
به الى المشتري يعني اذا باع النصف بمن فله حصة ما حقه  
يستوفى منها فان سلمها الى المشتري بطل حقه في الجبس  
وليس له استرجاع النصف وانما له المطالبة بالمشتري فلو قبض  
المشتري سلم البيع ثم وجد المشتري زبوا لم يكن له استرجاع النصف  
وانما له المطالبة بحقه وقال في قوله ذلك قبض زبوا بدل  
الجهاد يعني انه كان على الجهاد ثم وجد المشتري زبوا  
على وجهه فله ان يشترط فانه لم يقم علم ان زبوا كان  
قائمة بزبوا وبسته وبجهاذ والا اي وان لم يكن قائمة سواء  
كانت باكية او مستملكة فله اي لا يرد ولا يسترد وقال  
ابو يوسف يرد مثل الذبوف ويرجع باكية لان الرجوع بالنقص  
باطل لاستناده الربوا ولا وجه لا يطل حقه في الجهاد لعدم  
رضاه فله ان ينظر فيما عساه وتما ان قضاء الدين حصل  
بقبض جنس حقه وبعد العلم حقه في فسخ ذلك القضاء  
وهو متمتع بملك باكية فله ان يفسخ القضاء وانما قال زبوا  
لانها لو كانت رصاصاً او ستوق ثروة انفاقاً وانما قال  
ثم علم لانه لو علم عند القبض انها ستوق سيقط حقه  
اشترى شيئاً وقبضه مات مطلق قبل فسخه  
فالباع اسوة للمواري يعني اشترى شيئاً وقبضه لم يفسد  
المشتري حتى مات مطلق فالباع اسوة للمواري بقبضه  
ولا يكون الباع احرى به وعند الشافعي هو احرى به وانما  
قال قبضه اذ لم يقبضه فالباع احرى به اتفاقاً **باب جاز**  
**المشتري** اعلم ان البيع تارة يكون لازماً واخرى غير لازمة  
فاللزم مالا جاز فيه بعد وجود شرائطه وغير اللزم ما فيه

قد روي في قوله الاول انه قيد بالاول لا خلافاً في  
فيه ولا في قوله الثاني في بيعه واختلافاً في قوله الثالث  
قوله في بيع الصائغة الظاهر في المرونة والصائغة  
التي هي الخطط من الذهب والفضة  
قوله في قوله الثاني وفي نظر لانه لا يجوز في  
البيع كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
قوله في قوله الثاني وفي نظر لانه لا يجوز في  
البيع كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
قوله في قوله الثاني وفي نظر لانه لا يجوز في  
البيع كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا

قد روي في قوله الاول انه قيد بالاول لا خلافاً في  
فيه ولا في قوله الثاني في بيعه واختلافاً في قوله الثالث  
قوله في بيع الصائغة الظاهر في المرونة والصائغة  
التي هي الخطط من الذهب والفضة  
قوله في قوله الثاني وفي نظر لانه لا يجوز في  
البيع كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
قوله في قوله الثاني وفي نظر لانه لا يجوز في  
البيع كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا  
قوله في قوله الثاني وفي نظر لانه لا يجوز في  
البيع كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا



والاصل باري ارحم الراحمين  
لا يثبت في الباعثات فكلما لم يثبت في الباعثات  
فكل لا يثبت في الباعثات فكلما لم يثبت في الباعثات

الخيار ويكون اللازم اقوى فقدم ثم ذكره خيار الشرط والتعبد  
واراد بالاول ان يكون العاقد غير آيين قبول اصل العقد  
ورده واراد بالثاني ان يشترى احد الشئيين او الثلثة  
على ان يتعين اثباتا وقد تمها على باقي الخيارات لانها  
يتمتعان ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الرتبة لانه يمنع تمام الحكم واخر  
خيار العيب لانه يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط النوع الثاني  
وفاقا كما اذا قال اشترى ثيابا على ان ياتي باخي او على ان ياتي باخي  
ايثا او على ان ياتي باخي ابد او جائز وفاقا وهو ان يقول على  
ان ياتي باخي ثلثة ايام فماد ونها ويختلف فيه وهو ان يقول  
على ان ياتي باخي ثلثة ايام فماد ونها فانه فاسد عند الام  
حينف وزفر وان افني جائز عند ابو يوسف ومحمد جاز عند  
خيار الشرط لمتباعدتين اي لكل منهما ما عدا فلا يوجد البيع مالم  
يرضيا ولا حدهما وغيرهما كما سياتي في ثلثة ايام اي  
الي آخر ما يقوله عليه السلام لحيان بن منقذ اذا بايعت  
فعل لا خلاصه في الخيار ثلثة ايام وجه الاستدلال ان شرط  
الخيار مخالف لمقتضى العقد وهو اللزوم فيكون مفه  
له كونه يجوز به النص الدال على الخيار في البيع والشراء  
بمقتضى ما يثبت على خلاف القياس فيقتضيه على المدة  
المذكورة فيه لا اكثر وقال يجوز اذا استتمت مدة معلومة  
وان اجاز اي من له الخيار فبعد العقد الى المشتري ايام  
فيها اي في ثلثة ايام جاز البيع لزوال المفسد قبل  
توقره ان يشترى لم يذكره بالثاني كما ذكر في الوفاية اشارة  
الي انه ليس من صور خيار الطول حقيقة ليقع عليه  
بل اوردته عقبة لانه في حكمه معنى على انه ان لم يقعه الثمن  
في ثلثة ايام صح والى اكثر لا الا ان يقعه في ثلثة  
قالوا لان سدا في معنى شرط الخيار اذا حاجه مست

والاصل باري ارحم الراحمين  
لا يثبت في الباعثات فكلما لم يثبت في الباعثات  
فكل لا يثبت في الباعثات فكلما لم يثبت في الباعثات

الخيار يكون اللازم اقوى فقدم ثم ذكره خيار الشرط والتعبد  
واراد بالاول ان يكون العاقد غير آيين قبول اصل العقد  
ورده واراد بالثاني ان يشترى احد الشئيين او الثلثة  
على ان يتعين اثباتا وقد تمها على باقي الخيارات لانها  
يتمتعان ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الرتبة لانه يمنع تمام الحكم واخر  
خيار العيب لانه يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط النوع الثاني  
وفاقا كما اذا قال اشترى ثيابا على ان ياتي باخي او على ان ياتي باخي  
ايثا او على ان ياتي باخي ابد او جائز وفاقا وهو ان يقول على  
ان ياتي باخي ثلثة ايام فماد ونها ويختلف فيه وهو ان يقول  
على ان ياتي باخي ثلثة ايام فماد ونها فانه فاسد عند الام  
حينف وزفر وان افني جائز عند ابو يوسف ومحمد جاز عند  
خيار الشرط لمتباعدتين اي لكل منهما ما عدا فلا يوجد البيع مالم  
يرضيا ولا حدهما وغيرهما كما سياتي في ثلثة ايام اي  
الي آخر ما يقوله عليه السلام لحيان بن منقذ اذا بايعت  
فعل لا خلاصه في الخيار ثلثة ايام وجه الاستدلال ان شرط  
الخيار مخالف لمقتضى العقد وهو اللزوم فيكون مفه  
له كونه يجوز به النص الدال على الخيار في البيع والشراء  
بمقتضى ما يثبت على خلاف القياس فيقتضيه على المدة  
المذكورة فيه لا اكثر وقال يجوز اذا استتمت مدة معلومة  
وان اجاز اي من له الخيار فبعد العقد الى المشتري ايام  
فيها اي في ثلثة ايام جاز البيع لزوال المفسد قبل  
توقره ان يشترى لم يذكره بالثاني كما ذكر في الوفاية اشارة  
الي انه ليس من صور خيار الطول حقيقة ليقع عليه  
بل اوردته عقبة لانه في حكمه معنى على انه ان لم يقعه الثمن  
في ثلثة ايام صح والى اكثر لا الا ان يقعه في ثلثة  
قالوا لان سدا في معنى شرط الخيار اذا حاجه مست

الخيار يكون اللازم اقوى فقدم ثم ذكره خيار الشرط والتعبد  
واراد بالاول ان يكون العاقد غير آيين قبول اصل العقد  
ورده واراد بالثاني ان يشترى احد الشئيين او الثلثة  
على ان يتعين اثباتا وقد تمها على باقي الخيارات لانها  
يتمتعان ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الرتبة لانه يمنع تمام الحكم واخر  
خيار العيب لانه يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط النوع الثاني  
وفاقا كما اذا قال اشترى ثيابا على ان ياتي باخي او على ان ياتي باخي  
ايثا او على ان ياتي باخي ابد او جائز وفاقا وهو ان يقول على  
ان ياتي باخي ثلثة ايام فماد ونها ويختلف فيه وهو ان يقول  
على ان ياتي باخي ثلثة ايام فماد ونها فانه فاسد عند الام  
حينف وزفر وان افني جائز عند ابو يوسف ومحمد جاز عند  
خيار الشرط لمتباعدتين اي لكل منهما ما عدا فلا يوجد البيع مالم  
يرضيا ولا حدهما وغيرهما كما سياتي في ثلثة ايام اي  
الي آخر ما يقوله عليه السلام لحيان بن منقذ اذا بايعت  
فعل لا خلاصه في الخيار ثلثة ايام وجه الاستدلال ان شرط  
الخيار مخالف لمقتضى العقد وهو اللزوم فيكون مفه  
له كونه يجوز به النص الدال على الخيار في البيع والشراء  
بمقتضى ما يثبت على خلاف القياس فيقتضيه على المدة  
المذكورة فيه لا اكثر وقال يجوز اذا استتمت مدة معلومة  
وان اجاز اي من له الخيار فبعد العقد الى المشتري ايام  
فيها اي في ثلثة ايام جاز البيع لزوال المفسد قبل  
توقره ان يشترى لم يذكره بالثاني كما ذكر في الوفاية اشارة  
الي انه ليس من صور خيار الطول حقيقة ليقع عليه  
بل اوردته عقبة لانه في حكمه معنى على انه ان لم يقعه الثمن  
في ثلثة ايام صح والى اكثر لا الا ان يقعه في ثلثة  
قالوا لان سدا في معنى شرط الخيار اذا حاجه مست

قد روي في الخبر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا خيار في البيع الا ان ياتي به في ثلثة ايام  
بعد ذلك بخلاف القياس وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان خيار البيع في ثلثة ايام  
مؤددة ما جاز ان ياتي به في ثلثة ايام او في ثلثة ايام او في ثلثة ايام او في ثلثة ايام  
ثم لا يجوز ان ياتي به في ثلثة ايام او في ثلثة ايام او في ثلثة ايام او في ثلثة ايام

مست الى الانفس عند عدم النقد كخياره في المحاطة في  
الفسخ فيكون ملحقا به اقول برده على ظاهره انك قد رويت  
ان النقص الوارد في شرط الخيار مخالف للقياس وقد روي  
في كتب الاصول ان ما ثبت على خلاف القياس فهو  
عيب لا ينافي عليه وقد ان المقصود في كتب الاصول عدم جواز  
القياس على ما ثبت على ما ثبت بخلاف القياس انما هو  
تفرقه الباعث جواز الحي والحكم ثبت على خلاف القياس  
بغيره بطريق دلالة النص وبطريق الاستحسان الذي هو  
القياس الخفي وكل منهما محتمل هنا كما لا يخفى على الناظر  
المائل ولا يخفى ان البيع جاز بالبيع عن ملكه لان تمام البيع  
بالإضافة لا يتم مع الخيار ولست اوافق الباعث في  
ولا يملك المشتري التصرف فيه وان يقضه باذن الباعث فان  
يقضه المشتري فملك في مدة مدة الخيار فمقتضى مقتضى  
البيع بالملك لانه كان موقوفا ولا نهاء به وان اختلف في  
مقبوضه في يده على صوم الشراء وفيه القيد ولو ملك في البيع  
ملك غيره وانفس البيع ولا شيء على المشتري كما في البيع  
وخرج البيع عن ملك الباعث بخياره المشتري يعني اذا كان له  
نقطة وخرج البيع عن ملك الباعث للزوم البيع في جانب الباعث  
الخيار فان ملك البيع عنده اي المشتري ضمن الثمن فان الملك  
لا يجوز من مقدمة عيب وسياق انه اذا طرحت بيعت  
واذا انتم لزوم العقد وتم فبذلك الثمن ليس بخلاف اذا كان اي  
الباعث لان الخيار اذا كان له ملك والبيع موقوف كما  
فبذلك القيد ولا يملك اي لا يملك المشتري البيع وقال يملك  
لانه خرج عن ملك الباعث ولو لم يخل في ملك المشتري كان ملكا  
بلا مالك ولا يظفر له في الشراء ولا ان الثمن لم يخرج عن ملكه  
ولو دخل البيع في ملكه لاجتماع البدلان في ملك شخص واحد

الخيار يكون اللازم اقوى فقدم ثم ذكره خيار الشرط والتعبد  
واراد بالاول ان يكون العاقد غير آيين قبول اصل العقد  
ورده واراد بالثاني ان يشترى احد الشئيين او الثلثة  
على ان يتعين اثباتا وقد تمها على باقي الخيارات لانها  
يتمتعان ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الرتبة لانه يمنع تمام الحكم واخر  
خيار العيب لانه يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط النوع الثاني  
وفاقا كما اذا قال اشترى ثيابا على ان ياتي باخي او على ان ياتي باخي  
ايثا او على ان ياتي باخي ابد او جائز وفاقا وهو ان يقول على  
ان ياتي باخي ثلثة ايام فماد ونها ويختلف فيه وهو ان يقول  
على ان ياتي باخي ثلثة ايام فماد ونها فانه فاسد عند الام  
حينف وزفر وان افني جائز عند ابو يوسف ومحمد جاز عند  
خيار الشرط لمتباعدتين اي لكل منهما ما عدا فلا يوجد البيع مالم  
يرضيا ولا حدهما وغيرهما كما سياتي في ثلثة ايام اي  
الي آخر ما يقوله عليه السلام لحيان بن منقذ اذا بايعت  
فعل لا خلاصه في الخيار ثلثة ايام وجه الاستدلال ان شرط  
الخيار مخالف لمقتضى العقد وهو اللزوم فيكون مفه  
له كونه يجوز به النص الدال على الخيار في البيع والشراء  
بمقتضى ما يثبت على خلاف القياس فيقتضيه على المدة  
المذكورة فيه لا اكثر وقال يجوز اذا استتمت مدة معلومة  
وان اجاز اي من له الخيار فبعد العقد الى المشتري ايام  
فيها اي في ثلثة ايام جاز البيع لزوال المفسد قبل  
توقره ان يشترى لم يذكره بالثاني كما ذكر في الوفاية اشارة  
الي انه ليس من صور خيار الطول حقيقة ليقع عليه  
بل اوردته عقبة لانه في حكمه معنى على انه ان لم يقعه الثمن  
في ثلثة ايام صح والى اكثر لا الا ان يقعه في ثلثة  
قالوا لان سدا في معنى شرط الخيار اذا حاجه مست

الخيار يكون اللازم اقوى فقدم ثم ذكره خيار الشرط والتعبد  
واراد بالاول ان يكون العاقد غير آيين قبول اصل العقد  
ورده واراد بالثاني ان يشترى احد الشئيين او الثلثة  
على ان يتعين اثباتا وقد تمها على باقي الخيارات لانها  
يتمتعان ابتداء الحكم ثم ذكر خيار الرتبة لانه يمنع تمام الحكم واخر  
خيار العيب لانه يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط النوع الثاني  
وفاقا كما اذا قال اشترى ثيابا على ان ياتي باخي او على ان ياتي باخي  
ايثا او على ان ياتي باخي ابد او جائز وفاقا وهو ان يقول على  
ان ياتي باخي ثلثة ايام فماد ونها ويختلف فيه وهو ان يقول  
على ان ياتي باخي ثلثة ايام فماد ونها فانه فاسد عند الام  
حينف وزفر وان افني جائز عند ابو يوسف ومحمد جاز عند  
خيار الشرط لمتباعدتين اي لكل منهما ما عدا فلا يوجد البيع مالم  
يرضيا ولا حدهما وغيرهما كما سياتي في ثلثة ايام اي  
الي آخر ما يقوله عليه السلام لحيان بن منقذ اذا بايعت  
فعل لا خلاصه في الخيار ثلثة ايام وجه الاستدلال ان شرط  
الخيار مخالف لمقتضى العقد وهو اللزوم فيكون مفه  
له كونه يجوز به النص الدال على الخيار في البيع والشراء  
بمقتضى ما يثبت على خلاف القياس فيقتضيه على المدة  
المذكورة فيه لا اكثر وقال يجوز اذا استتمت مدة معلومة  
وان اجاز اي من له الخيار فبعد العقد الى المشتري ايام  
فيها اي في ثلثة ايام جاز البيع لزوال المفسد قبل  
توقره ان يشترى لم يذكره بالثاني كما ذكر في الوفاية اشارة  
الي انه ليس من صور خيار الطول حقيقة ليقع عليه  
بل اوردته عقبة لانه في حكمه معنى على انه ان لم يقعه الثمن  
في ثلثة ايام صح والى اكثر لا الا ان يقعه في ثلثة  
قالوا لان سدا في معنى شرط الخيار اذا حاجه مست

قوله لا يملك بائع الصواب كما في المال كما في سائر الكتب غير







فان قيل كيف يمكن الوارث والمورث لم يكن  
 العقد الموجب للملك كان موجودا في حق  
 كان مانعا فاذا اقبل الخيار في الوارث فظهر ان المورث  
 قد تبرأ وقال الشافعي يورث عنه لانه جازع من حقوق  
 البيع بخيار العيب والتعيين واجهوا ان لو مات من  
 عليه الخيار وهو من لا خيار له ينفق الخيار ولنا ان  
 ان الوارث فيما يقبل الانتقال والخيار ليس الا مبيعة  
 وازادة ولا ارث في خيار العيب والتعيين كما سيأتي  
 ولا يورث ايضا خيار الزينة لانه ليس الا مبيعة  
 وازادة حتى ان المبيعة لو مات قبل الرؤية فليس  
 لورثته الزدة بعد ما كان له ولا خيار التعيين لما ذكر  
 بل ثبت للوارث ابتداء لا خلت ط م ملك الغرة  
 اذا بطل الخيار لزم البيع ولم يبق خيار العيب بل  
 المورث استحق البيع كما في الوارث لقيامه  
 مقامه ولما ثبتت له الخيار فيما تعيب في يد البايع  
 بعد موت المورث وان لم يثبت للمورث شرط في  
 الخيار احد ما يعني ان احد التعاقدين اذا شرط الخيار  
 لغيره جاز فاني من التعاقدين والغير جاز او نقص  
 صح استحسانا والقياس ان لا يضر وهو قول  
 لان الخيار من احكام العقد فلا يضر استراطه للغير  
 كالتمن ووجه الاستحسان ان الخيار لغير العاقد يثبت  
 بالنسبة عنه فيقدم الخيار للعاقدا اقتضاء فتجعل هو  
 نايبا عنه في التصرف فيكون لكل منهما الخيار في  
 اجازة احدتهما من الاصل والنائب هو الغير  
 نقصن الاخر الاول اولى لوجوده في زمان لا زمانه  
 غيره فيه وفي المعية اي ان زوج الكلامان منهما معا

قوله واجهوا ان لو مات من عليه الخيار وهو من لا خيار له ينفق الخيار ولنا ان ان الوارث فيما يقبل الانتقال والخيار ليس الا مبيعة وازادة ولا ارث في خيار العيب والتعيين كما سيأتي ولا يورث ايضا خيار الزينة لانه ليس الا مبيعة وازادة حتى ان المبيعة لو مات قبل الرؤية فليس لورثته الزدة بعد ما كان له ولا خيار التعيين لما ذكر بل ثبت للوارث ابتداء لا خلت ط م ملك الغرة اذا بطل الخيار لزم البيع ولم يبق خيار العيب بل المورث استحق البيع كما في الوارث لقيامه مقامه ولما ثبتت له الخيار فيما تعيب في يد البايع بعد موت المورث وان لم يثبت للمورث شرط في الخيار احد ما يعني ان احد التعاقدين اذا شرط الخيار لغيره جاز فاني من التعاقدين والغير جاز او نقص صح استحسانا والقياس ان لا يضر وهو قول لان الخيار من احكام العقد فلا يضر استراطه للغير كالتمن ووجه الاستحسان ان الخيار لغير العاقد يثبت بالنسبة عنه فيقدم الخيار للعاقدا اقتضاء فتجعل هو نايبا عنه في التصرف فيكون لكل منهما الخيار في اجازة احدتهما من الاصل والنائب هو الغير نقصن الاخر الاول اولى لوجوده في زمان لا زمانه غيره فيه وفي المعية اي ان زوج الكلامان منهما معا

قوله وظهر ان الوارث استحق الخيار لو كان بعد موت المورث اي ان الوارث استحق الخيار لو كان بعد موت المورث اي ان الوارث استحق الخيار لو كان بعد موت المورث اي ان الوارث استحق الخيار لو كان بعد موت المورث

قوله وظهر ان الوارث استحق الخيار لو كان بعد موت المورث اي ان الوارث استحق الخيار لو كان بعد موت المورث اي ان الوارث استحق الخيار لو كان بعد موت المورث

قوله وظهر ان الوارث استحق الخيار لو كان بعد موت المورث

معنا لغير نفق العاقد في رواية لان النيب استحق  
 انصرف منه ونفق الناقض في اخرى لان الخيار  
 يلحق النقص والنقص لا يلحق الاجازة فاذا اجتمع كان  
 النقص اولى كالحكم الحرة مع نفاق الامة او اجتماعها  
 كان الحكم الحرة اولى لانه يرد على نفاق الامة بل عكس  
 ولان الاجتناب فيه اذا النقص يوجب الحرة على المورث  
 والاجازة يوجب الا باء وهو المخرج على الكسب ما  
 عيدين بالخيار في احد هما ان يفضل اي التمن وعين  
 اي محل الخيار صح اي العقد والا فلا وهو على اربعة  
 اوجه احدها ان لا يفضل التمن ولا يعين ما فيه الخيار  
 وهو فاسد لجهالة المبيع والنفس لان ما فيه الخيار  
 كالخارج عن العقد لانه مع الخيار لا ينعقد في حيا الحكم  
 فحقه اقل فيه احد هما ويجوز ان يبين ان يفضل  
 التمن ويعين ما فيه الخيار وهو جائز كون المبيع والتمن  
 معلومين وقبول العقد فيما فيه الخيار وان كان شرطا  
 لان العقد العقد في الاحكام غير مفقده محلا للبيع كالحكم  
 بين من ومدة الثالث ان يفضل ولا يعين والرابع  
 عكس وهو فاسد فيها لجهالة المبيع والتمن ان  
 كيدا او زنيا او عدا او احد على ان بالخيار في نصف  
 صح فضل التمن اولا لان النصف من التمن الواحد  
 لا يتفاوت فقيمه ايضا لا يتفاوت فاذا كان من الكل  
 معلوما كان من النصف ايضا معلوما فالبيع معلوم  
 اذا البيع لا يمنع ان كان في الكافي ووجه التعيين فيما  
 دون الاربعه هو عند خيار التعيين يعني اشترى  
 ثوبين على ان ياخذ اثباتا بعشرة جاز وكذلك

قوله وظهر ان الوارث استحق الخيار لو كان بعد موت المورث اي ان الوارث استحق الخيار لو كان بعد موت المورث اي ان الوارث استحق الخيار لو كان بعد موت المورث

قوله وظهر ان الوارث استحق الخيار لو كان بعد موت المورث اي ان الوارث استحق الخيار لو كان بعد موت المورث اي ان الوارث استحق الخيار لو كان بعد موت المورث



الثالثة استخسانا وان كانت اربعة فده وهو ليس  
في الكل الجاهل المبسح وهو قول زفر بن ابي جهم  
النف في معنى شرط الخيار اذ يجوز ان يمتنع للحاجة الى التام  
لخيار لا في حق والاولى مع انه مخالف لمقتضى العقد  
فكذلك يحتاج هنا الى اختيار من بين شيئين او من بين اثنين  
ففي البيع على هذا الوجه دفعا للحاجة والجواب انما هو  
انفسا اذ كانت مضمونة الى النزاع واذ شرط الخيار  
للمتخير في حق لا يقتضي الى النزاع لان الامر صار موقفا اليه  
في خيار اياها وبقية الآخر والحاجة تنفذ بالملك لا بالمال  
على الجيد والرد في الوسط وفي الاربع لم يوجد النزاع لكن  
لم يوجد الحاجة فلهذا الرخصة قائمة بها فلا يحصل باحد مما  
ثم قيل ان شرط ان يكون في هذا العقد خيارا شرط وقيل  
لا بشرط ولا الم يترك خيارا بشرط لانه من لو قيل خيار  
التعين بالثالث عند مدة معلومة عند ما اشتريا  
بالخيار فرضي احد مما لا يرد في الآخر يعني ان شرطه ان  
عبد اعلى منهما بالخيار ثلثة ايام فرضي احد مما دون الآخر  
فليس للآخر ان يرد في عند ابي حنيفة وقال لا يرد في خيار  
العيب يعني ان شرطه باعدا فظهر عيبه فرضي احد مما لا يرد  
والرد في بيعه ان شرطه لم يرد في اياه فراه احد مما فرضي  
الآخر فانهما ايضا على الخلاف فيما ان انبات الخيار لهما  
انباته لكل واحد منهما لانه شرط دفع العيب وكل منهما يحتاج  
الى دفعه عن نفسه فلو بطل شرطه باطل الآخر فانه لم يحصل  
مقصوده وبلحقه ضرورة انه ان شرطه خيارا لهما لا خيار  
كل منهما بالانفراد فلا ينفذ احد مما هو في حقيقة ان الخيار  
تصرف في حق فيه الى الراي كالبسح والخلع ويجوز ان يكون

فقد اراد ان يبين ان خيارا من خيارين يحتاج الى  
المشورة معا ولا يشترط ان يمشروا معا فلو اراد من  
يشتر بغيره ان كان شرطا له فغيره واجب  
جوز

والرخصة في حقها بالحاجة وكذا الجاهل غير مقتضى  
الاعتماد فلا يشترط باحد مما

فقد شرط بالخيار ان يكون خلافا لادراكه بالبيع فانه  
والشترى والمشتري واحد وفي البيع خيار شرط  
او عيب فلهذا الشرط في نفسه باطل وان كان شرط  
حكمه انما هو ان يرد في وقت مقدرا على كل  
الحال في الجيد فلهذا لا يرد في وقت مقدرا على كل  
خبرته في تطبيق نفسه

فقد اراد ان يبين ان خيارا من خيارين يحتاج الى  
المشورة معا ولا يشترط ان يمشروا معا فلو اراد من  
يشتر بغيره ان كان شرطا له فغيره واجب  
جوز

في البيع من خيارين  
لا يشترط ان يمشروا معا  
فان اراد من يشتر بغيره  
ان كان شرطا له فغيره واجب  
جوز

هو كذلك اذ اقتضى الى رجلين لا مستند واحد منها فانه لو كان  
فانه اذا وكل رجلين بالبيع ويجوز ان يقر احدهما على التصرف  
بدون الآخر لان الم وكل رضي براهما لا في احدهما بخلاف  
الم وكل بطلان في وجهه بل هو من اورد في قوله او لو كانا فانه  
لا يحتاج الى الراي بل يقتضي في عبارة الواحد والاثنين  
سواء ويطرح اي خيارا بشرط الاخذ بالشفقة واما مفعول الاخذ  
بيعت صفوة او بغير حال من دار او صفوة لهما ما شرط الخيار  
فيه ومن اثار المشقة يعني من اشتري دارا على ان يبيعها في وقت  
دار بغيرها فانه يبيع بالشفقة فهو فرضي لان طلب الشفعة للكل  
اختاره الملك فيما لان يرد في وقت ضرر الجنب وبما يشترط  
فخصم سقوط الخيار باعدا عليه فثبت الملك من وقت  
الشرط اذ لا يستند في حين ان يجوز ان ياتي بخلاف خيار  
الرد في فانه لو اشتري دارا ولم يرد في وقتها فبيعت دار بغيرها فانه  
بالشفقة لان الرد في الدار الاولى بخيار الرد في ولو عرض على  
بيع لا يطل ايضا خيارا بشرط لانه لو قال بطلت خيارا بشرط  
الخيار لو قال بطلت خيارا الرد في لا يطل خيارا الرد في لان يرد  
موقوف على الرد في كذا في غاية البيان ويطلب ايضا  
يعني ان يبيع ما شرط فيه الخيار بما اي يعجب لا يرد  
كفيل يده فان الرد في يمتنع حتى لو عرض في دار جازية  
ويطلب ايضا مضمون المدة لان الخيار لم يثبت له الا فيها كالمدة  
في وقت مقدرا لم يبق لها الخيار بعد مضيته ويطلب ايضا تصرف  
لا يبيع فلا خلاف والتدبير او تصرف لا يجوز الا في الملك  
كالوصي والتفصيل والمستن مشورة او تصرف لا ينفذ الا  
في اي الملك كالبسح والرهن والجارعة والمهرية فان ملكا  
منها دليل اختيار الملك واستيفائه لا للبسح والركوب  
مرة ونحو ذلك فانه يفعل للمتحان والتجربة فلا يدل على الاستيفاء

فقد اراد ان يبين ان خيارا من خيارين يحتاج الى  
المشورة معا ولا يشترط ان يمشروا معا فلو اراد من  
يشتر بغيره ان كان شرطا له فغيره واجب  
جوز

فقد اراد ان يبين ان خيارا من خيارين يحتاج الى  
المشورة معا ولا يشترط ان يمشروا معا فلو اراد من  
يشتر بغيره ان كان شرطا له فغيره واجب  
جوز

فقد اراد ان يبين ان خيارا من خيارين يحتاج الى  
المشورة معا ولا يشترط ان يمشروا معا فلو اراد من  
يشتر بغيره ان كان شرطا له فغيره واجب  
جوز

فقد اراد ان يبين ان خيارا من خيارين يحتاج الى  
المشورة معا ولا يشترط ان يمشروا معا فلو اراد من  
يشتر بغيره ان كان شرطا له فغيره واجب  
جوز











فی مستحق القول

قد انقضت سببها فليسوا قدام المذبح الضيق الشاوية وعندها اذ افاضوا على  
 قلوبهم وادخلوا في المذبح الضيق الشاوية وعندها كسبت على ايدى من كوز الى المذبح  
 حبيب العشب واخذوا في المذبح الضيق الشاوية وعندها كسبت على ايدى من كوز الى المذبح  
 حبيب العشب واخذوا في المذبح الضيق الشاوية وعندها كسبت على ايدى من كوز الى المذبح

قوله شاه علي انه عيا قديم قبله الحسنى اما الحسنى علم

المانع من الاصل وهو انهم فخرج الصفقة وعن ابي يوسف ان  
 خيار الرؤية لا يعود بعد سقوطه في النار شرطه عليه احمد القدر و  
 يبطل اي خيار رؤية ما يبطل خيار الشرط وقد ذكره مطلقا اي  
 سواء كان قبل الرؤية او بعد ما يبطله بالا بوجوب بعد الرؤية حتى  
 البقرة كالمبيع ما كانا معا ومدة المهنة بلا تسليم بعد الرؤية لا قبلها  
 لان مدة الصفقات لا تزيد على صريح الرضا وهو انما يبطل بعد  
 الرؤية واما الصفقات الاول فهي اقوى لان بعضها لا يقبل  
 الفسخ وبعضها وجب حتى البقرة فلا يمكن البطلان كذا اطلقه فقهاء  
 بالمعنى اي يبطل بعد الرؤية لا قبلها **باب خيار الرجوع** وهو  
 بمشتر او ما ينقص منه عند التجار وهو العيب المستتر فلو اكره  
 ببيع كان عند البائع ولم يره المشتري حين البيع لا يقضي  
 لانه رضا اخذه بكل النقص او دعه لان مطلق البيع يقضي سلامة  
 المبيع فاذا كانت غير سليمة بغير ربح ورم ما لا يرضي به لا يجوز اي لا  
 واخذ نصيبه لان الاوصاف لا يقابلها شئ من الشئ الا اذا كان  
 مقصودا بانساول كانه وسيا كالابا وتو الى مادون السفر  
 والبول في الغرر والسرقة وكلها يختلف بالصورة والكيفية  
 شيئا من هذه الاشياء اذا وجد من صغير غير مبرم لا يكون عيبا  
 وان كان مستترا فيكون عيبا بغير ان يبطله فان عاودة بعد البيع  
 كان عيبا جازا فيكون ان يختلفين لا يختلف سببا فاذا حصل  
 عند البائع في الصورة عند المشتري في الكبر لا يره المشتري على  
 البائع سدا على انه عيب قديم كما يجوز ان يكون لا يختلف سببا  
 بالصورة والكيفية اذا حصل عند البائع في الصورة عاود في المشتري  
 في الكبر يكون عيبا واحدا يره على البائع لانه انفساد في الشئ  
 لان الحصول مقدر على العيب شعاع في الدماغ والجنون انقطاع  
 فكل شعاع وسولا يختلف باختلاف السبب وكما يجوز ان  
 راجعة النفس والذوق بالذات المحيية وتحريك الفوائد من راجحة الاط

فوق كذا العتق قد يكون الاستغناء عن شيء محلي به كالماء الزمان فلهذا فاض فلهذا وما كونهما والبرهان فلا العتق والاعتقاد والاعتقاد و  
والدولة بغير الاسم التي هي والد الزمان كذا في سوانح الدورية عموم



















فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله  
فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله  
فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله

فيتبين

لنيتقنا كذبنا في الاقرار

على البائع لا اقراره بعدم العيب كنهية بل على ما يجرى ولا يخلو الى  
المرأة الا اقراره بالسبب لعدم العيب لانه يجرى عن التزويج لظهور انه  
لا يجرى عن سبب يتيقن القاضي بان ظاهره غير مراد له ولو جاز  
اي العيب بان قال لا يجوز له او لا شئ لا اي لا مرادة لاحاطة  
العلم به الا ان لا يجد مثله بان قال ليس له اصبح زائدة ثم وجد  
به اصبحا زائدة لانه ان لم يتقنا في كذبه في اقراره لقوله لغير  
قطعت يدك و بده صححو قال بايع عبدا لا حري عليه في هذا ابيع  
فانتهى من فاشتراه و باع من آخر فوجهه المشتري ان لا  
ايضا لا يبره بما سبق من اقرار البائع الاول بالمره من ابي  
عنده اي عند البائع الاول المعلن ان يكون من البائع الثاني السكوت  
عن اقرار البائع الاول اقراره لغيره على ان لا يبره الاول  
وهو البائع الثاني لغيره و امه قال عني البائع العبد او  
وزاولة الامة او هو حر الا صلح العبد البائع و حلف لغيره  
عن الالبات خصني عليه اي على المشتري بالقبض و البذر الاستيلاء  
لا اقراره بما ذكر و رجح بالعلم به لان المبطل للزوج ازالته  
عن ملكه الى غيره بان اقراره او اقراره ولم يوجد حتى لو حلف بايع  
ملك فلان و صدق فلان و اخذ لا يرجع بالنقصان لانه اخرج  
عن ملكه في الظاهر باقراره كانه وجهه كذا في النجاشي الكبير الامام  
او امينة بخيمة خرز حتى لو لم يكن خرز لم يرجع لانها ملك  
كما ترى في كتاب السيرة و وجد المشتري في البيع غيبا لاسر عليها  
اي الامام و امينة لان الامين لا ينقص خصما و لكن الامام يوجب  
له خصما و لا خلاف لان فائدة الخلف النكول و لا يصح نكول  
واقراره فاذا ثبت عليه العيب و روي و يدفع الثمن اليه و النقص  
او الفصل يرجع الى الخلد اي ان نقص الثمن لا يجوز الا بالان كان  
المبيع من اربعة الا خمس يعطى منها ان كان من خمس  
وكذا الزيادة توضح فيما كان المبيع منه لان الغرم بالمعظم

فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله  
فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله  
فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله

فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله  
فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله  
فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله

فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله  
فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله  
فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله

باب البيع المفسد لقب الباب به وان كان فيه الباطل الموقوف  
و المكونه ايضا كنهية و قد وجد اسبابه و الباطل لا يقع  
اصلا و وصفه لا يفيد الملك بوجه حتى لو اشترى عبدا بكنية  
و قصه و اعنف لا يفتوح و انفسه ما يصح اصلا لا وصفه  
يفيد الملك عند اقبال البضيق حتى لو اشترى عبدا بكنية و قصه  
فاخذ يفتوح و الموقوف ما يقع اصلا و وصفه و يفتد الملك  
على سبيل التوقف و لا يفيد ثمة لتعلق حق الغير و المكونه ما  
يبيع باصلا و وصفه لكن جاز و ثمة سمي منه عند البيع عند اذن  
الجموع اذا تفرغ هذا فاعلم انه بطل بيع ما ليس بمال و البيع اي  
جعل ثمن ما و مال الباء عليه كالم و البيع و المنة يكون  
الباء و المنة بشئ من الباء اي المنة التي كانت حقا لها  
فان المنة التي لم تمت حقا انفسا من الموقوفه ما لا يفيد  
الملك عند كونه و المنة كما سمي و المدة و منه حق التملك  
فانه معدوم و محض و ثمة ايضا المكاتبين كنهية و ثمة  
في اصلا القول من كاد و الملاحق و موقوف و من في البطن  
من الجنين و يجب ان يحمل هذا على ما سمي و ان كان حلا و  
سباني ان لا يفسد لا باطل و الساج بكنية النون من  
تتبع الاداء على البناء للمخول هو حليل كنهية و بيع امه تبين  
انه ذكر العترة لذكر العترة و عكسه و موعيد عترة تبين انه  
فان لامة ليست بعد و كذا العكس فيكون بيع معدوم و انما  
لم يكن منه الا شيئا غاللا ان المال موجود و مبطل الى الطبع و  
يجري فيه هذا المنة و منة الاشياء ليست كذا كان  
صفه كالمية ليس بكنية يتمول كل انفس او بعضه اياه و  
التقوم انما ثبت باياه لا تنقاع به شرعا و قد ثبت خصه  
التقوم بلاصفه كالمية فان جنة من كنهية ليست بمال حلال  
بيعها و ان البيع لا تنقاع بها لعدم تمول انفس اياها كذا في

فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله  
فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله  
فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله

فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله  
فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله  
فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله

فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله  
فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله  
فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله

فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله  
فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله  
فقد روي في اوله والوكالات واستدل بمكانه اوله



قولنا لا يشترط فيه الضمير لانه مرجع الى بطلان بيع متروك التسمية عام اذا لم يعلم من الساقى غير  
قولنا خلاف ذلك فان قيل فيه فانه متروك التسمية عليه حال البيع عند اكمال العقد ان قيل فكلما وقعنا  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه

الكافي ومنه ان التسمية عامه فان قيل ينبغي ان يجوز العقد  
فيما يتم اليه لانه لا يشترط فيه خلاف الشاخي رحمه الله كالمدة في العقد  
ففيه البيع ان يكون بقبضه انما في ذلك حصة من قبضه  
ولا يفسد لانها لا تجوز فيكون العقد باطل لا يفسد بقبضه  
كذا في الكافي وما في حكمه اي حكم ما ليس بال عطف على ما ليس  
بما كان الولد والمكاتب والمدبر فان بيع هؤلاء ايضا باطل لان  
ليس بطلان بيع الحر فانه باطل ابتداء بقاء كعدمه  
اي اصله بغير حقيقة الحر وبيع هؤلاء باطل بقاء الحر لا  
ابتداء لعدم حقيقة الحر ولهذا جاز بيعهم من قبضه بطلان  
لو بطل بيع هؤلاء لان كان بيع الحر لزم بطلان بيع القن المقصود  
الى الحر وذلك لانهم وخواص البيع ابتداء لكونهم محالين في العقد  
خوفا منه لتعلق حقهم في القن خاصة من القن والبيع باحثة  
بقائه كما جاز خلاف الحر فانه لا يملك به في البيع لعدم محمية  
لزم البيع باحثة ابتداء وان باطل كماله وبيعه باطل  
على ما ليس به حال غير متقوم كالحرة والخسرة وميتة لم تحت حقة  
مالا طهره والخسرة لا يكون مالا عند اهل الذمة ايضا ما لم يكن اى الذمة والذمة  
والفلسف انما حقة متعلق بقوله وبيع مال واما بطلان بيعها  
باليمين لانه لا يقيد الحكم في طرف البيع فان البيع هو الاصل  
في البيع لتوقف البيع على وجوده بخلاف اليمين الاصل ليس في ذلك  
كذا البيع لان بوضوح الذمة انما يكون حكما لملكه بمقتضى ملك  
مالا جازاه لم يوجد ذلك لا يثبت في الذمة فلا يثبت فيه الملك  
لاستحالة نبوت الملك في المعلوم وان ثبتت بغيره البيع  
حتى يملك ما يقابلها وان لم يملك حين الحرة واليمين كما سبقت  
وبطل ايضا بيع من ضم الى حرة ذكيت تحت الى ميتة ماتت تحت  
انها قد ثبت به ليكون كالحرة واما بطلان بيع الفرض ذكته وان  
سقط من قبل لان الحر غير داخل في البيع اصلا لكونه غير مال

عقله  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه

قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه

قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه

قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه

قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه

وبعد ان قيل ان بيع من كان له القبول القن وجعل غير المال ليقول القن  
لبيع بطلان وبيع من ضم الى مدبره او من غيره وملك ضم الى  
وقعت لانها في البيع عند القبض بطلان لا يفسد بغيره  
وبيع لا يجزى له حال العقد ببيع الصغير او وصية ماله بغيره  
فان قيل ان العادة فان كان بغيره اجازته بغيره لان  
الاجرة وصية ماله وانما في مثل هذا او باقل بقدر ما يقابل  
التسليم في مثل جاز ان كان قد زعم لا بغيره انما في  
لا يجوز له ان يتوقف على الاجازة بعد الادراك لان العقد  
لا يجزى له حال العقد وبيع القن فيه انما في العقد في الركن  
فلم يكن بغيره قبل العقد لان فيه لم يفسد لان العقد اذا  
لم يفسد بغيره كان سكت عن الركن او ببيع وسكت عن العقد  
البيع بغيره بطلان بقبضه كما سبقت وملكه اي حكم البيع البطلان  
ان البيع لا يملك اي لا يكون ملكا لغيره لان البطلان  
يترتب عليه حكم بخلاف انفسه لما كان حاكما لغيره  
المشترى لم يفسد لان المقبوض اما في حقه لان العقد اذا  
بطل بغيره جاز القبول بان الملك المالك وهو لا يفسد بغيره  
الا بالعدوى وقيل يكون مضموما لانه بغيره كالمقبوض على يوم  
الشر او هو ان يفسد بغيره فيقول ان ثبت بهذا فان ثبت  
بغيره استترت بما ذكرنا انما اذا لم يفسد بغيره بغيره  
لا يفسد بغيره عليه الحقيقة بطلان قبل وعنده القبول كذا في العجوة  
ثم لا يفسد عن بيان البيع بطلان بغيره في بيان البيع الفاسد  
فقال وقد ما في البيع بطلان اي وقع البيع في غيره  
فان البيع لا يفسد بغيره بطلان بغيره بطلان بغيره لان  
مطلوب البيع بقبضه المعاقبة فاذا سكت كان بغيره الحقيقة  
فكان باع بغيره بغيره ولا يفسد بغيره ايضا بغيره بغيره  
عنه لان سكت العرض انما يقصد بطلان العرض بغيره بغيره

قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه

قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه

قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه

قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه

قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه  
قولنا لا يفسد بغيره فيكون له ان يرد بغيره وانما انكروا ما لم يردوا له عليه



للعرض لا الخبز حتى ذكر الخبز مجتبه اني ملكك العرض لا في حق النفس  
الخبز حتى خدث القسمة ووجب قيمة العرض لا الخبز وكذا اذا  
باع الخبز بالعرض بان ادخل انباء في العرض اذ يجزئه العرض  
لا الخبز لكونه معاينة وقد ايضا ساعد في العرض بام الولد وكذا  
المدة حتى لو تقابضا ملك مستحق العرض لا يتم بدخول  
العقد حتى لا يبطل العقد فيما ختم الي واحد منهم ويصح معه لو  
كانوا كالكاملين وصح بيع سمسك لقيمة لا نه بيع مالا ملكا او  
صيده القسي في ما الى خطرة لا يؤخذ منه الا بحجة لانه غير  
مقدور التسليم وان اخذ به وبها صح كانه مقدور التسليم الا  
اذا دخل في الخطر كانه ينفذ ولم يثبت مدخله لعدم ملكه حتى يبيع  
طريق البوادى لانه قبل الاخذ غير ملوك فيكون الفاسد بمعنى الطول  
وبعد غير مقدور التسليم وان قال لا يرجع لا قال الزيلع اذا كان  
الطبيب يطرق السواول لا يرجع لم يخرج به واما اذا كان له وكثر عند  
يطر منه في الهواء ثم يرجع اليه جازيه واحكام اذا اعطى عددا  
وامكن تسليمها فارجعها لانه ممل مقدور التسليم وقد ايضا  
يبيع الحبل جعله لانتاج باطلا وبيع الحبل فاسدا لان حكم الاول  
مقطوع به وعدم الثاني فيكون فيه وقد ايضا بيع اية الا  
جدا لما تفرق الا يبيع ازانم بالعقد لا يبيع استثناء من العقد  
والحبل كذلك لانه بمنزلة اطراف الحبل ان اتصالها بخلق فوج الاجل  
يتساو كلها فلا استثناء يكون على خلاف المطلوب فلم يصح  
قبضه طافا فاسدا وبيع يفسد به وقد ايضا يبيع لبن  
في خرقة للغر لا حتمال كونه انتفاخا ولو لم يفسد  
لغيره وصوف على ظهر الغنم لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى  
عنه وجز به في سقف وذراع لمن ثوب اذا باع جده عاقى سقط  
او ذراع من ثوب يعني ثوبا لينة التبعيض كالقبض لا الكرايا  
فالسبع لا يجوز ذكر القطع او لا اذ لا يمكن التسليم الا بغيره لم يوجب

[illegible]

كذلك  
والله اعلم  
قوله الحق  
يقول الحق  
هو جليل  
والحق عليه  
في الجنة  
عقله تعالى

بما هو لها فالتسليم يكون على خلاف المذهب فمما يقع  
 خصصه طافا فسادا وبيع بقدره وقد ايضا في كمين  
 في خرق العز لا جمال كونه انتفاخا ولو لو ان صدق  
 للعز وصور على ظهر الغنم لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى  
 عنه وجوز في سقف وذراع كمن توب اذا راع جده عاقى سقط  
 او ذراع من يوا يعني ثوباً لينة التبعيض كالتميص لا الكرايا  
 فابيع لا يجوز ذكر القطع او لا اذا لم يكن التسليم الا بغير لم جبه

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

فإنه قد يمكن من الرجوع إلى ما كان كافيا في السابق والبيع في الرجوع شرعا لا يقع في الرجوع المقطوع وأما ما  
 ذكره في نسخة من الرزق من أن لا يقع الرجوع في الرجوع المقطوع فإنه لا يلزم من ذلك أن لا يقع الرجوع في الرجوع المقطوع  
 فإنه قد يمكن من الرجوع إلى ما كان كافيا في السابق والبيع في الرجوع شرعا لا يقع في الرجوع المقطوع وأما ما  
 ذكره في نسخة من الرزق من أن لا يقع الرجوع في الرجوع المقطوع فإنه لا يلزم من ذلك أن لا يقع الرجوع في الرجوع المقطوع

بوجوب العقد ومثل لا يكون لازماً فثبت من الرجوع وتحقيق  
المناخعة بخلاف ما لا يفرضه البعض كبيع عشرة دراهم بقرعة  
فضية ودرهم من كرايس فان بيع جازم لا انتفاء لما هو هذا  
التقدير يندفع ما يقال ان هذا الفرض ضيق فثبت ان لا يكون  
مفاداً ولو لم يكن المدفع معيباً لكان رد المهر والجهالة  
ولو قطع البائع الذراع او قطع الخنجر قبل ان يفسح المشتري عاده  
المبيع صحته اذ الفقد قبل التفرغ وضرب القارض هو الخ  
من الماء يضرب السمكة مرة لانه مجهول والمرة الثانية وسوسع المهر  
بانه المنقوض بالثابت على التخلل بتمهات الماء المنقوض بتمهات  
مجدد ومثل كذلك خضاب البصر عنه والسمكة الزر او المكافاة  
والمناخعة والقار الخ فاشيا بوجوب كات في الجاهلية بان يشاء  
الرجلان على سعة فساد الجسها المشتري او يندب اليه البائع  
او يفتح المشتري عليه ما حصة لزم البيع الاول للملازمة  
انما المناخعة والى الثالث انتفاء الحجر وقد مضى السبيل على ذلك  
عن الاولين الخ بها الثالث بدلالة النص فساد ايضا  
بيع الكلب بالقر وهو يابح في الارض من البساتين كذا في العقد  
ايضا اجازته اما فساد بيع طائر ورده على الباس فمكروه  
للبائع اذ يخرج ذوات الكلب في الارض لا ينقطع شركة ان كان  
عنه ولا يهيبه مملوكا فيبيع على اصل الاجارة ما لم يوجبه الاخر  
قال عليه السلام التمس شركاء في الثلث في الماء والكلاب  
والثياور اما فساد اجارته فلو ردد على استهلاك العين  
او قبل الاجارة المتأخر دون الاعيان ولا يلزم الصنع واللبس  
في استجار الصباغ والظفر لان العين عنه اذ لا قامة العين  
المستحقة بالاجارة والحكمة فثبت ان استجار موصفاً من الارض  
ليضرب فيه فسطاً طائراً ويجعلها خطيرة لغنمه فيبيع الاجارة  
ويبيع صاحب المرقى الانتفاع له بالارضي فيحصل مقصودهما

قوله في سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى  
والمسلمون في كل وقت وفي كل مكان  
ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى  
والمسلمون في كل وقت وفي كل مكان

سید علی  
و ابی طالب  
و ابی طالب  
و ابی طالب

100



قوله الامع كوار است مع جمع كورة بضم الكاف وكسر الهمزة الخ اذا سوي من الطين كذا في النسخة عن راد  
قوله فان يبعثنا الله بعد الموت بعد الموت  
قوله فان يبعثنا الله بعد الموت بعد الموت  
قوله فان يبعثنا الله بعد الموت بعد الموت

كذا في الكافي والخلافان يبعثنا الله عند الموت والبعث  
ومع جملة اذا كان خزانة حيوان مستغنى به حقيقة وسرعا  
وان كان لا يوصل كالبعث والجمار وكما انه من الهوام فلا يجوز  
بمع كازنا به والانتفاع ليس من ما يخرج منه فلا يكون انتفاعا  
به قبل الخروج الامع كوار است مع كوار است في العسل يخرج بجمعها ايضا  
ذكره القدر في سورة وقال الكافي في البعث تعالى انه اذا كان من جوف  
الارض والارض في البعث كذا في الكافي ودور القدر في البعث فان  
بمعها لا يجوز عند البعث والبعث هو يوسف معجزة الله ومع جملة  
في بضعه وقيل في البعث ايضا مع البعث ان الله ود من الهوام  
وبعثة لا يتفق به فاشبهه الخفاف من اليرقات وبمعها  
ومع البعث لا يتفق به وكذا البعث في المال فصار كالخمس  
المهر لان الناس قد علموا في الضرورة اليه فصار كالخمس  
وبمع كذا في الكافي والابن السني في البعث على الله عليه السلام  
ولانه بغير مقدور التمسك باليمن بغيره انه عده لان الناس عده  
بمع ابوع مطلقا سواء كان يكون ابغاني في المتعاقبين  
هذا اخبر ابوع في حق المشتري فلو قال بوعه طلاق بغيره في حق  
لانه ابوع في حق المتعاقبين ولو باع بوعه من الابن لم يمس  
العقد وجعل نعم ولين امره في حرة كانت او امه لا يتفق  
مع البعث لانه لا يبرأ الا بوعه وهو محرم من مكرم مصون  
عن الابتداء بالبيع وعن ابوع يوسف رحمه الله انه يجوز بين  
الامة ان يجوز ايراد العقد على نفسه ما كذا في حقها بقلتها  
على الزوج لا حقا صبيح الطهارة التي هي صفة وهو الحق  
ولا جبهة في اللبن في وعاء فلو كان او جرة قيت به دفعا  
لما عسى يتوهم ان بيعه في الفرج لا يجوز كسائر ارباب  
الحيوانات وفي الوعاء يجوز وسو الخنزير لانه جنس العنصر فلا يجوز

قوله الامع كوار است مع جمع كورة بضم الكاف وكسر الهمزة الخ اذا سوي من الطين كذا في النسخة عن راد  
قوله فان يبعثنا الله بعد الموت بعد الموت  
قوله فان يبعثنا الله بعد الموت بعد الموت  
قوله فان يبعثنا الله بعد الموت بعد الموت

قوله الامع كوار است مع جمع كورة بضم الكاف وكسر الهمزة الخ اذا سوي من الطين كذا في النسخة عن راد  
قوله فان يبعثنا الله بعد الموت بعد الموت  
قوله فان يبعثنا الله بعد الموت بعد الموت  
قوله فان يبعثنا الله بعد الموت بعد الموت

قوله الامع كوار است مع جمع كورة بضم الكاف وكسر الهمزة الخ اذا سوي من الطين كذا في النسخة عن راد  
قوله فان يبعثنا الله بعد الموت بعد الموت  
قوله فان يبعثنا الله بعد الموت بعد الموت  
قوله فان يبعثنا الله بعد الموت بعد الموت

بجوز بيعه و جاز الانتفاع به للخر بوعه للخر بوعه فان كان  
مباحا في خزانة الحيوان الانتفاع به لانه لا يبرأ الا بوعه  
صريح في شره لوجوده مباح الاصيل ولو وضع في الماء الغنيل  
افيه عند ابوع يوسف وعنه محمد لان الاطلاق الانتفاع به  
ليس بحدية فان ابوع يوسف ان الاطلاق للخر بوعه فلا يجوز  
الان في حال الاستعمال في حال الوقوع بغيره فادسوا الانسان  
لان لا ياتي بغيره من غير من اجل ان يكون من اجزائه فانه  
منه لا كذا في الكافي لا يجوز بيعه لا يجوز الانتفاع به لانه  
وهو مباحا و بوعه في حقها فان كان مباحا ببيع وسع به كذا في  
ما قبل الخلاف لعدم طول الحيوة فيها كما في كتاب الطهارة  
والفصل كما اشبهه حتى يجوز بيعه عظمه والانتفاع بعظمه وعند  
محمد بن الحسن العيني وفيه ايضا بيع ريت على ان يكون الطير  
ويخرج عنه بغير طوف كذا في الخلاف بغير طوف وزن الطير  
لان البعث الاول لا يقتضي العقد والاني يقتضي ذلك لان  
البعث ان يخرج عنه وزن الطير فاذا اخرج ذلك كذا في الخلاف  
ان يكون اكثر من الطير او اقل الا اذا عرف ان من كذا في الخلاف  
في يجوز لانه مقتضى العقد اختلاف في الفرق البعث في مباحا في  
زق و در الطير فون في عشرة ارباع فقال ابوع في الفرق  
هذا هو حقه ارباع فقال لمشتري لان هذا الاختلاف اما  
يختص في تعيين الرق المقتضى او مقدار السم فان كان المدة المسمى  
فانقص القول في العاقبة فمباحا كذا في الخلاف او امنا كذا في  
وان كان الثاني فهو في الحقيقة اختلاف في مقدار السم فيكون  
القول لمشتري لا يكثر الزيادة والقول للمشتري كمنه وسواء  
ما باع عطف على قوله وبيع عرض اي فسد شراء ما باع بالاقصى  
ما باع ما باع قبل العقد اي فقد المن الاول صورة استمرارية  
بالبط حاله او سعة فبقضاها من الباع بغيره فمباحا في البعث

قوله الامع كوار است مع جمع كورة بضم الكاف وكسر الهمزة الخ اذا سوي من الطين كذا في النسخة عن راد  
قوله فان يبعثنا الله بعد الموت بعد الموت  
قوله فان يبعثنا الله بعد الموت بعد الموت  
قوله فان يبعثنا الله بعد الموت بعد الموت

قوله الامع كوار است مع جمع كورة بضم الكاف وكسر الهمزة الخ اذا سوي من الطين كذا في النسخة عن راد  
قوله فان يبعثنا الله بعد الموت بعد الموت  
قوله فان يبعثنا الله بعد الموت بعد الموت  
قوله فان يبعثنا الله بعد الموت بعد الموت



قدرة الله على الارض لا تقدر ان يكون على القدرة الاولى فتميزه الشبل باليمن وتوقف الشبل باليمن والقدرة الاولى والثانية والاولى  
على اربعة اقسام والاولى من القدرة الاولى فتميزه الشبل باليمن وتوقف الشبل باليمن والقدرة الاولى والثانية والاولى

اليمين الاولى ضد اليسار الثاني وقال الشافعي يجوز لان الملك  
قد تم فيها بالقبض فصار اليسار من اليسار وبغيره سواء وصار  
كما لو كان بمنزلة اليسار الاول او بالزيادة او بالوضوح والاشارة  
لم يدخل في ضمان اليسار فاذا وصل اليه المبيع وقبضه فله  
بقي له ضمانه وسواء عثر من خلاف ما اذا اصاب بالوضوح لان الفضل  
انما يظهر عند الحاجة بخلاف ما اذا انضم اليه ويبقى المبيع باليمين  
الا ان قيل فله صورة اشتري جارية بخمسة مائة ثم باعها او  
معها من اليسار بخمسة مائة قبل نقد اليمين الاول فاليمين الثانية  
التي اشتراها من اليسار و صح في التي لم يشترها اذ لا بد  
ان يجعل بعض اليمين بمقابلته التي لم يشترها فيكون كغيره لا فرق  
ما قبل ما عاين وهو فاسد ولم يوجد في المعنى في صاحبها فاليمين  
التي لا بد باعها بيمينه الربو اقلوا بيمينه فتمت ضمانها كان  
اعتبار البيعة الشبهة وهي غير معتبرة صح بيع الطير بيمينه  
له طول عرض او لا اي لم يجد اما الاول فظاهر واما الثاني فله ان  
لم يبين يقدر بوضوح باب الدار الغلط كذا في النهاية وعلى تقدير  
يكون عينا معلوما فصح بيعه و جهته وفي التنازل غايه الطير  
ثمة طريق الى الطريق الاخطم طريق الى سكة غير نافذة وفي  
فالطريق خاص في ملك الانسان لا يدخل في بيع من غيره انا نقصا  
او نذكر الحقوق او المرافق والطريقان الاخران يدخلان في البيع  
من غير ذكر لبيع مسيل الماء و جهته لانه يجوز ان يذرى في غير مسيل  
فاما او صح بيع حق المورث بالارض بالاجماع ووجهه في رواية  
وسى رواية ابن سماع وفي رواية الزنادات لا يجوز ووجهه في  
ابو الليث بانه حق من الحقوق وبيع الحقوق بالانفراد لا يجوز  
كذلك اي صح بيعه بغير الارض بالاجماع ووجهه في رواية ابو جابر  
شافعي بانه لا يضمن من الماء ولم يخرج في اخرى وسوا اختيار  
بخاري لانه لا يضمن حق المسيل و جهته لانه اذا كان على السطح

هذا هو الوجه في بيع الطريق  
فان قيل فله صورة اشتري جارية بخمسة مائة ثم باعها او معها من اليسار بخمسة مائة قبل نقد اليمين الاول فاليمين الثانية التي اشتراها من اليسار و صح في التي لم يشترها اذ لا بد ان يجعل بعض اليمين بمقابلته التي لم يشترها فيكون كغيره لا فرق ما قبل ما عاين وهو فاسد ولم يوجد في المعنى في صاحبها فاليمين التي لا بد باعها بيمينه الربو اقلوا بيمينه فتمت ضمانها كان اعتبار البيعة الشبهة وهي غير معتبرة صح بيع الطير بيمينه له طول عرض او لا اي لم يجد اما الاول فظاهر واما الثاني فله ان لم يبين يقدر بوضوح باب الدار الغلط كذا في النهاية وعلى تقدير يكون عينا معلوما فصح بيعه و جهته وفي التنازل غايه الطير ثمة طريق الى الطريق الاخطم طريق الى سكة غير نافذة وفي فالطريق خاص في ملك الانسان لا يدخل في بيع من غيره انا نقصا او نذكر الحقوق او المرافق والطريقان الاخران يدخلان في البيع من غير ذكر لبيع مسيل الماء و جهته لانه يجوز ان يذرى في غير مسيل فاما او صح بيع حق المورث بالارض بالاجماع ووجهه في رواية وسى رواية ابن سماع وفي رواية الزنادات لا يجوز ووجهه في ابو الليث بانه حق من الحقوق وبيع الحقوق بالانفراد لا يجوز كذلك اي صح بيعه بغير الارض بالاجماع ووجهه في رواية ابو جابر شافعي بانه لا يضمن من الماء ولم يخرج في اخرى وسوا اختيار بخاري لانه لا يضمن حق المسيل و جهته لانه اذا كان على السطح

هذا هو الوجه في بيع الطريق  
فان قيل فله صورة اشتري جارية بخمسة مائة ثم باعها او معها من اليسار بخمسة مائة قبل نقد اليمين الاول فاليمين الثانية التي اشتراها من اليسار و صح في التي لم يشترها اذ لا بد ان يجعل بعض اليمين بمقابلته التي لم يشترها فيكون كغيره لا فرق ما قبل ما عاين وهو فاسد ولم يوجد في المعنى في صاحبها فاليمين التي لا بد باعها بيمينه الربو اقلوا بيمينه فتمت ضمانها كان اعتبار البيعة الشبهة وهي غير معتبرة صح بيع الطير بيمينه له طول عرض او لا اي لم يجد اما الاول فظاهر واما الثاني فله ان لم يبين يقدر بوضوح باب الدار الغلط كذا في النهاية وعلى تقدير يكون عينا معلوما فصح بيعه و جهته وفي التنازل غايه الطير ثمة طريق الى الطريق الاخطم طريق الى سكة غير نافذة وفي فالطريق خاص في ملك الانسان لا يدخل في بيع من غيره انا نقصا او نذكر الحقوق او المرافق والطريقان الاخران يدخلان في البيع من غير ذكر لبيع مسيل الماء و جهته لانه يجوز ان يذرى في غير مسيل فاما او صح بيع حق المورث بالارض بالاجماع ووجهه في رواية وسى رواية ابن سماع وفي رواية الزنادات لا يجوز ووجهه في ابو الليث بانه حق من الحقوق وبيع الحقوق بالانفراد لا يجوز كذلك اي صح بيعه بغير الارض بالاجماع ووجهه في رواية ابو جابر شافعي بانه لا يضمن من الماء ولم يخرج في اخرى وسوا اختيار بخاري لانه لا يضمن حق المسيل و جهته لانه اذا كان على السطح

السطح كان حق الشغل قد تم ان يجر باطل وان كان على الارض  
كان مجموعها لاجل المصلحة وجه الوقوف بين حق المورث على احد  
الزواجر بين حق الشغل ان حق الشغل يتعلق باليمين وبسبب الشا  
فانما انما حق وجب المورث يتعلق باليمين وبسبب الشا  
ولا يبيع الى الشبر وسبب ثبوته سواء اول يوم من الربيع  
المعروف ان يكون كريف وانما المورث ان يميزه عن غيره من يميزه  
السلطان و يميزه بالدين و يميزه باليمين و يميزه باليمين  
الى صوم النصارى و خطه اليهود او الميراث او الميراث  
فمنه من اليوم كماله الا جلا فافاه جاز بخلاف خط النصارى  
بعد ما شرعوا في صومهم لان مديته بالانعام معلومة وبسبب  
يوما ذكره النصارى وقد روى الحاجج والكشاف بفتح الحاء وكسر  
قطع الزرع والديار وسوان نوطا الطعام لقوام الدواب  
و كحما و القفاط و قطع الحب و الحجاز قطع من النخل والصف  
وانما لم يزلها لتقدم وتنازع وتفضل اليها الى مبداء الاول  
لان الجمالة البيرة تتحمل في الكفالة و يميزها بالبيرة  
لا خلاف الصبي في انه يميز جوار اليسار او لا و صح الى اليسار  
ان اسقط الاجل قبل حصوله لزم ان يميز قبل حركه ولو باع  
مطلقا قبل اجل الثمن لم يميزه الا و فاق مع لان سدا بغير  
الدين و الجمالة في الديون متحدة و بشرط عطف على الزور  
ولا يبيع بشرط لا يقضيه العقد و يرفع لانه اي احد العاقد  
او ليس بخلفه اي النفع بان يكون او ميا و انما في البيع هذا  
الشرط لانها ان قصد المعاينة من المبيع واليمين فقد خلا الشرط  
عن العوض وقد وجب ببيع بالشرط فكلما زبادة مستحقة  
بعد المعاينة خالية عن العوض فيكون ربوا او كل عقد شرط فيه ربوا  
يكون فاسدا كشرط ان يقطعوا الى اليسار و يبيع بيمينه  
ويحيط بقبالة شرط لا يقضيه العقد و فيه نفع لاحد مما او

هذا هو الوجه في بيع الطريق  
فان قيل فله صورة اشتري جارية بخمسة مائة ثم باعها او معها من اليسار بخمسة مائة قبل نقد اليمين الاول فاليمين الثانية التي اشتراها من اليسار و صح في التي لم يشترها اذ لا بد ان يجعل بعض اليمين بمقابلته التي لم يشترها فيكون كغيره لا فرق ما قبل ما عاين وهو فاسد ولم يوجد في المعنى في صاحبها فاليمين التي لا بد باعها بيمينه الربو اقلوا بيمينه فتمت ضمانها كان اعتبار البيعة الشبهة وهي غير معتبرة صح بيع الطير بيمينه له طول عرض او لا اي لم يجد اما الاول فظاهر واما الثاني فله ان لم يبين يقدر بوضوح باب الدار الغلط كذا في النهاية وعلى تقدير يكون عينا معلوما فصح بيعه و جهته وفي التنازل غايه الطير ثمة طريق الى الطريق الاخطم طريق الى سكة غير نافذة وفي فالطريق خاص في ملك الانسان لا يدخل في بيع من غيره انا نقصا او نذكر الحقوق او المرافق والطريقان الاخران يدخلان في البيع من غير ذكر لبيع مسيل الماء و جهته لانه يجوز ان يذرى في غير مسيل فاما او صح بيع حق المورث بالارض بالاجماع ووجهه في رواية وسى رواية ابن سماع وفي رواية الزنادات لا يجوز ووجهه في ابو الليث بانه حق من الحقوق وبيع الحقوق بالانفراد لا يجوز كذلك اي صح بيعه بغير الارض بالاجماع ووجهه في رواية ابو جابر شافعي بانه لا يضمن من الماء ولم يخرج في اخرى وسوا اختيار بخاري لانه لا يضمن حق المسيل و جهته لانه اذا كان على السطح

هذا هو الوجه في بيع الطريق  
فان قيل فله صورة اشتري جارية بخمسة مائة ثم باعها او معها من اليسار بخمسة مائة قبل نقد اليمين الاول فاليمين الثانية التي اشتراها من اليسار و صح في التي لم يشترها اذ لا بد ان يجعل بعض اليمين بمقابلته التي لم يشترها فيكون كغيره لا فرق ما قبل ما عاين وهو فاسد ولم يوجد في المعنى في صاحبها فاليمين التي لا بد باعها بيمينه الربو اقلوا بيمينه فتمت ضمانها كان اعتبار البيعة الشبهة وهي غير معتبرة صح بيع الطير بيمينه له طول عرض او لا اي لم يجد اما الاول فظاهر واما الثاني فله ان لم يبين يقدر بوضوح باب الدار الغلط كذا في النهاية وعلى تقدير يكون عينا معلوما فصح بيعه و جهته وفي التنازل غايه الطير ثمة طريق الى الطريق الاخطم طريق الى سكة غير نافذة وفي فالطريق خاص في ملك الانسان لا يدخل في بيع من غيره انا نقصا او نذكر الحقوق او المرافق والطريقان الاخران يدخلان في البيع من غير ذكر لبيع مسيل الماء و جهته لانه يجوز ان يذرى في غير مسيل فاما او صح بيع حق المورث بالارض بالاجماع ووجهه في رواية وسى رواية ابن سماع وفي رواية الزنادات لا يجوز ووجهه في ابو الليث بانه حق من الحقوق وبيع الحقوق بالانفراد لا يجوز كذلك اي صح بيعه بغير الارض بالاجماع ووجهه في رواية ابو جابر شافعي بانه لا يضمن من الماء ولم يخرج في اخرى وسوا اختيار بخاري لانه لا يضمن حق المسيل و جهته لانه اذا كان على السطح



فقد كسر شرطه بخلافه المبيع وهو شرطه المبيع...  
فقد كسر شرطه المبيع وهو شرطه المبيع...  
فقد كسر شرطه المبيع وهو شرطه المبيع...

او كسر شرطه ان يقدى الى المبيع...  
عندما او كسر شرطه ان يقدى الى المبيع...  
عندما او كسر شرطه ان يقدى الى المبيع...

من هذا ان يقدى الى المبيع...  
من هذا ان يقدى الى المبيع...  
من هذا ان يقدى الى المبيع...

فقد كسر شرطه المبيع وهو شرطه المبيع...  
فقد كسر شرطه المبيع وهو شرطه المبيع...  
فقد كسر شرطه المبيع وهو شرطه المبيع...

وقال الشافعي رحمه الله لا يملكه...  
الملك لان الشيء ليس للمشتري...  
القبض صار كما اذا باع المبتدع...

من هذا ان يقدى الى المبيع...  
من هذا ان يقدى الى المبيع...  
من هذا ان يقدى الى المبيع...

فقد كسر شرطه المبيع وهو شرطه المبيع...  
فقد كسر شرطه المبيع وهو شرطه المبيع...  
فقد كسر شرطه المبيع وهو شرطه المبيع...











قوله وهو محل الشك في الخطية ايضا يعني ان ذكر قلبه لم يرد الا لما طلب بكرة خطية غيره واذا لم يكن فلا كراهة في الباء والتميز نظيره  
 ان يكون مرجع الضمير ركونا احد الجملتين الاخرى لم يبق ذكر الا في سياق الشئ عرشي قوله كذا في قوله لا يملك بالحب والضمير  
 راجع الى المصلحة ومن الطعام بياض المصلحة وهو اللام في المحل كذا قيل عرشي قوله وهو يبيع من اهل البلد فلي هذا الضمير يكون قوله المصلحة في المحل كذا قيل عرشي  
 للنفس عن المصلحة كما انه محل الشئ عن الاستقام وانه

فانه جائز ان يكون والامر وهو محمل الشئ في الخطية وكذا ايضا تنق  
 المحل اي ان يتلقى بعض اهل البلد المصلحة من خارج البلد اليه  
 من الطعام المضر لاهل البلد للنفس في ذلك فانه يبيع في السوق الامم على  
 الحاضر فان كان لا يضر فلا بأس به الا اذا التمس على الوارد  
 واشترى باقل من القيمة وبيع الحاضر للبادي زمان الخطية في الكلام  
 لا يبيع اي يضر للبادي وهذا اذا كان اهل البلد في خطه وسوءه من اهل  
 البلد ورجعته في المصلحة فبكرة لانه اضراره فان لم يكن ذلك  
 فلا بأس به لعدم الاضرار في بيعه ان يبيع البادي بالطعام  
 الى غيره فبكرة لانه يضر عن البادي وبيع الطعام ويغالي في الشئ ان يبيع  
 فانه منزه عنه فانه لو تركه لبيع بنفسه وخصص في السر والتفويض  
 بين غيره واما حرم حرم منه لقوله صلى الله عليه وسلم من فرق بين الله  
 وولده با فرق الله بينه وبين اجتهاد يوم القيمة وهو سب صلى الله عليه وسلم  
 لعلى غلامين صغيرين ثم قال له ما فعل الغلامان فقال بعت احدهما  
 فقال عليه السلام اذكرنا ذكرك ويروي الزهري ان الزهري ان الصغير  
 يستأنس بالصغير والكبير والكبير يبيع على الصغير ويقوم بحريته  
 استنفذت النسيئة من قرب القربة فكان في بيع احداهما قطع  
 الاستئناس من المنع من التفاهد وانه ترك الحرة على الصغار وقد  
 اوعد عليه خلاف الكبرياء اذ ليس من ان يترك الحرة عليه والزوجه لان  
 النص محدود بالقربة الحرة للزواج حتى لا يدخل فيه حرم اخر فرب  
 ولا قرب حرم ولا بد من اجتماعهما في ملكه حتى لو كان احد صغيرين  
 له والاخر غيره لا بأس ببيع واحد منهما ولو كانت التفرقة حتى  
 مستحى لا بأس به كدفع احدهما بالحنانة ويبيع بالدين وروى بالحب  
 لان المظن ان الباطن دفع الضرر عن غيره لا الاضرار به وبذلك حكم البيع  
 المكره انه لا يفسد لان الشئ باعنا بمعنى جازي وليس في طلبه  
 ولا في شراء صحته ومثل هذا الذي لا يوجب الفدية بل الكراهة ولا بأس  
 فيه لان وجوبه في التفاهد لدفع الحرمة ولا حرة منها وبذلك المبيع

قوله لا يملك المظن الباطن دفع الضرر عن غيره لا الاضرار به وبذلك حكم البيع  
 المكره لان كراهية الشئ لا يفسد فلهذا كراهية الباطن في البيع  
 عسكلا قوله بطل بالدين اي دين لازم للصغير باستهلاكه من مال الصغير كذا في قوله القديس وقال لا يفسد بغير الحرة  
 اي الدين المخر وجب على الصغير كذا في قوله

قوله وهو محل الشك في الخطية ايضا يعني ان ذكر قلبه لم يرد الا لما طلب بكرة خطية غيره واذا لم يكن فلا كراهة في الباء والتميز نظيره  
 ان يكون مرجع الضمير ركونا احد الجملتين الاخرى لم يبق ذكر الا في سياق الشئ عرشي قوله كذا في قوله لا يملك بالحب والضمير  
 راجع الى المصلحة ومن الطعام بياض المصلحة وهو اللام في المحل كذا قيل عرشي قوله وهو يبيع من اهل البلد فلي هذا الضمير يكون قوله المصلحة في المحل كذا قيل عرشي  
 للنفس عن المصلحة كما انه محل الشئ عن الاستقام وانه

قوله الا لا تشتت بقطعتين بغير ما صدر به من الماضي والاخر المستقبل كالزواج كذا في قوله  
 يقال في قوله اللهم اقبل عترتي اي استقط التي وارثها وكذا العاقلة او يرثها العبد بالامانة

فقبل القرض لما ان عدم يوثق الملك قبل القبض في البيع  
 هذا قوله في الفاء والجاء لا فساد بينهما ويجب القبض لا القيمة ان  
 ملك المقتوض في يد المشتري لان وجوب المثل والقيمة في البيع فانه  
 كونه في حكم القبض فلا بأس ببيع **باب الاقايين** في الاستقلال  
 والرفع وسر عارضة البيع وبيع بقطعتين احداهما من الماضي  
 والاخر من المستقبل كقول اهل الفقه وبيع صاع اقل من صاع  
 هو كالمبيع لا يفسد الا بقطعتين بغير ما صدر به من الماضي وفي الفناء اي احدا  
 حول كذا في قوله لا يفسد الا بقطعتين بغير ما صدر به من الماضي وفي الفناء اي احدا  
 في الجوز يتوقف قبوله في الفاء على القبض كما يفسد قبولها في كسرها  
 نصا بالقول بغير قبولها لانه لا يفسد الا بقطعتين بغير ما صدر به من الماضي  
 المسترعى وبيع في حقه فيما هو من وجبات العقد قال الزبيدي في كلامه  
 فصح في حق الممتنع من غير حري على الفاء لانه انما يكون حقا  
 فيما هو من وجبات العقد من غير شرط واما اذا لم يكن منها  
 بل وجب بشرط زائد فالأقايين فيه بغيره بغيره في حق الممتنع  
 ايضا كما اذا استرعى بالدين الموقوف على قبضه لاجل حاله  
 عاد الدين حاله كان باع منه وما اذا تعطل الموقوف على رجل ان البيع  
 ملكه وشبهه الممتنع في ذلك لم يقبل شهادة كانه سواه الذي باع  
 متعام شهادته لغيره ولو كانت فسخا لفسدت الاثر في الممتنع  
 لوردة المبيع بغيره وادعى المبيع رجل وشبهه الممتنع في ذلك يقبل  
 شهادته اذ باع منه عاد ملكه المبيع فلم يبق له من حقه الممتنع  
 لكونه فسخا من كسبه ووقع على كونه فسخا فخر عاد كذا في الاول  
 بقوله فخطت اي الاقايين بعد ولادة المبيع لا مناع الفسخ  
 الزيادة ولو كانت بغيره فسخا لكان هذا اذا ولدت بعد القبض  
 واما اذا ولدت قبله فلا فسخ بغيره وذكر ان في قوله وصحى قبل  
 المثل الا ان اذ باع الموقوف او الوصى شيئا بكثر من قيمة حبس لا يفسد  
 وان كان يفسد المثل الاول في رعاية الجانب الوصف في الصغير ان يفسد

قوله وهو محل الشك في الخطية ايضا يعني ان ذكر قلبه لم يرد الا لما طلب بكرة خطية غيره واذا لم يكن فلا كراهة في الباء والتميز نظيره  
 ان يكون مرجع الضمير ركونا احد الجملتين الاخرى لم يبق ذكر الا في سياق الشئ عرشي قوله كذا في قوله لا يملك بالحب والضمير  
 راجع الى المصلحة ومن الطعام بياض المصلحة وهو اللام في المحل كذا قيل عرشي قوله وهو يبيع من اهل البلد فلي هذا الضمير يكون قوله المصلحة في المحل كذا قيل عرشي  
 للنفس عن المصلحة كما انه محل الشئ عن الاستقام وانه

قوله وهو محل الشك في الخطية ايضا يعني ان ذكر قلبه لم يرد الا لما طلب بكرة خطية غيره واذا لم يكن فلا كراهة في الباء والتميز نظيره  
 ان يكون مرجع الضمير ركونا احد الجملتين الاخرى لم يبق ذكر الا في سياق الشئ عرشي قوله كذا في قوله لا يملك بالحب والضمير  
 راجع الى المصلحة ومن الطعام بياض المصلحة وهو اللام في المحل كذا قيل عرشي قوله وهو يبيع من اهل البلد فلي هذا الضمير يكون قوله المصلحة في المحل كذا قيل عرشي  
 للنفس عن المصلحة كما انه محل الشئ عن الاستقام وانه

قوله وهو محل الشك في الخطية ايضا يعني ان ذكر قلبه لم يرد الا لما طلب بكرة خطية غيره واذا لم يكن فلا كراهة في الباء والتميز نظيره  
 ان يكون مرجع الضمير ركونا احد الجملتين الاخرى لم يبق ذكر الا في سياق الشئ عرشي قوله كذا في قوله لا يملك بالحب والضمير  
 راجع الى المصلحة ومن الطعام بياض المصلحة وهو اللام في المحل كذا قيل عرشي قوله وهو يبيع من اهل البلد فلي هذا الضمير يكون قوله المصلحة في المحل كذا قيل عرشي  
 للنفس عن المصلحة كما انه محل الشئ عن الاستقام وانه

قوله وهو محل الشك في الخطية ايضا يعني ان ذكر قلبه لم يرد الا لما طلب بكرة خطية غيره واذا لم يكن فلا كراهة في الباء والتميز نظيره  
 ان يكون مرجع الضمير ركونا احد الجملتين الاخرى لم يبق ذكر الا في سياق الشئ عرشي قوله كذا في قوله لا يملك بالحب والضمير  
 راجع الى المصلحة ومن الطعام بياض المصلحة وهو اللام في المحل كذا قيل عرشي قوله وهو يبيع من اهل البلد فلي هذا الضمير يكون قوله المصلحة في المحل كذا قيل عرشي  
 للنفس عن المصلحة كما انه محل الشئ عن الاستقام وانه







قوله اذا كان المشتري راكبا الى صورته رجل باع عبد اثوب وملك ذلك الثوب غيره بسبب الاسباب وذلك الغير الذي فيه الثوب  
يشترى هذه العبرة من الثوب وخرج درهم كذا في غايه البياض وظهر ذلك القدر انما هو ذلك الثوب مثلا  
قوله بسبب الاسباب راكبا اذا اشترى زوجه وخرج ثوبا بغيره فادرك ان يشتري ذلك الثوب من زوجه كذا لا يمكن ذلك لانه لا يقدر  
ان يعطى حق الثمن لانه لا يقدر ان يعطى ثوبا بغيره فادرك ان يشتري ذلك الثوب من زوجه كذا لا يمكن ذلك لانه لا يقدر  
الثمن من قبل غيره وقلبيته زيادة من زيادة سني او

الاسم في المشتري متعلق بمملوك والرجح مثل معلوم جملة حاله في  
المحور فوات والمكسبات والمعدودات المتعارفة له مملوك من البائع  
الاول والاسم في المشتري متعلق بمملوك والرجح مثل معلوم جملة حاله  
يعني ان سنده البعوض لا يتعدا ان كان محض المبيع الذي اشتراه البائع  
سابقا فثبت ان مينا با على الاثر من الجبانه وسبقها والاثر من  
عن الجبانه في القيمات ان امكن جهدا لا يمكن الاثر من سببها  
لان المشتري لا يشتري المبيع الا بقيمة ما دفع فيه من الثمن الا يمكن  
دفع عنه جث لا يمكنه لادفع منه اذ النقص من حيث القيمة ويجوز ان  
تكون بالظن والتقدير فيمكن فيه سببه الجبانه اذا كان المشتري راكبا  
من ملك ذلك البعوض من البائع الاول بسبب من الاسباب فاشترى  
مراجه بخرج معلوم من درهم او سني من المكيل او المحزون الموصوف  
لا قدره على الوفاء بما التزمه واما اذا اشتراه بخرج وانه يارده فانه  
لا يجوز لانه اشتراه برأس المال ببعض قيمته لانه ليس من فوات  
الامثال فصار البائع بايعا للمبيع بذلك الثمن الذي كان الثوب مثلا فخرج  
من احد عشر جزء من الثوب والجزء الذي عثر له يوفى الا بالقيمة وهي  
جزءه فلا يجوز ولا اي البائع فخرج الثوب والقيمة ما دفعه منه وبالكسر  
ما يفيض به والجزء من الثوب والقيمة والجزء من الثوب والقيمة  
الغير والقيمة من المكيل او المحزون في العقد فان اجرة السما ان كان  
مستروفا في العقد فقيمة الا فاكشرا على انها لا تقم بخلاف  
اجرة الدلال فانها لا تقم انفسا الى ثمنه متعلق بقوله ضم وانما  
ضممت اليها لانها تزيد في ثمن المبيع كالقسط واخره او في ثمنه كمثل  
والسوق لان القيمة تختلف باختلاف المكان فيكون ارجحها  
برأس المال وان فعل المشتري بیده شيئا فادرك من الثمن وكذا  
يضمنه بالجملة كل ما يزيد في المبيع او قيمته يضمنه ومالا فلا ذكره في البيع  
لا اي ليس له ضم ارجو الطبيب لانه لا يزيد شيئا في المبيع ولا القيمة  
واجب المبيع لان اجره لم يزد ماله المبيع فان التعمم حصل فيه كذا

قوله اذا كان المشتري راكبا الى صورته رجل باع عبد اثوب وملك ذلك الثوب غيره بسبب الاسباب وذلك الغير الذي فيه الثوب  
يشترى هذه العبرة من الثوب وخرج درهم كذا في غايه البياض وظهر ذلك القدر انما هو ذلك الثوب مثلا  
قوله بسبب الاسباب راكبا اذا اشترى زوجه وخرج ثوبا بغيره فادرك ان يشتري ذلك الثوب من زوجه كذا لا يمكن ذلك لانه لا يقدر  
ان يعطى حق الثمن لانه لا يقدر ان يعطى ثوبا بغيره فادرك ان يشتري ذلك الثوب من زوجه كذا لا يمكن ذلك لانه لا يقدر  
الثمن من قبل غيره وقلبيته زيادة من زيادة سني او

قوله اذا كان المشتري راكبا الى صورته رجل باع عبد اثوب وملك ذلك الثوب غيره بسبب الاسباب وذلك الغير الذي فيه الثوب  
يشترى هذه العبرة من الثوب وخرج درهم كذا في غايه البياض وظهر ذلك القدر انما هو ذلك الثوب مثلا  
قوله بسبب الاسباب راكبا اذا اشترى زوجه وخرج ثوبا بغيره فادرك ان يشتري ذلك الثوب من زوجه كذا لا يمكن ذلك لانه لا يقدر  
ان يعطى حق الثمن لانه لا يقدر ان يعطى ثوبا بغيره فادرك ان يشتري ذلك الثوب من زوجه كذا لا يمكن ذلك لانه لا يقدر  
الثمن من قبل غيره وقلبيته زيادة من زيادة سني او

قوله اذا كان المشتري راكبا الى صورته رجل باع عبد اثوب وملك ذلك الثوب غيره بسبب الاسباب وذلك الغير الذي فيه الثوب  
يشترى هذه العبرة من الثوب وخرج درهم كذا في غايه البياض وظهر ذلك القدر انما هو ذلك الثوب مثلا  
قوله بسبب الاسباب راكبا اذا اشترى زوجه وخرج ثوبا بغيره فادرك ان يشتري ذلك الثوب من زوجه كذا لا يمكن ذلك لانه لا يقدر  
ان يعطى حق الثمن لانه لا يقدر ان يعطى ثوبا بغيره فادرك ان يشتري ذلك الثوب من زوجه كذا لا يمكن ذلك لانه لا يقدر  
الثمن من قبل غيره وقلبيته زيادة من زيادة سني او

بخره وسفله غايته ان يكون تعليمه شرطاً وهو لا يمكن في الفهم الا  
والراجح والحق في ثمنها لانها لا تزيد في المبيع شيئا بخلاف  
السما بالشرط ونقطة المبيع كالمزاج والاولى والراجح  
الحفظ لانها ايضا لا تزيد ان شيئا بخلاف المبيع فانه يعلم لافاته  
زيادة في القيمة ويقول البائع حين المبيع وضم ما كان مضمنا على  
بكذا لا يشتريه بكذا جزا عن الكذب فان اي البائع في المراكبة  
اي انه خاسر بالثمن او باقاره او يكتول في المشتري ان شاء  
اخذه اي ليس يضمنه او رده وفي التولية خط اوله لم يخط في التولية  
لم يخط في التولية لانه يزيد على المبيع الاول فغيره المراكبة في التوفيق  
ولو لم يخط في المراكبة فكلها وان كان ارجح اكثر فافقه المشتري  
وبنت له الخصال لغوات الرضا ولو لم يكن البعوض واستحقاقه المراكبة  
فصل الركة حدث به مانع منه اي من الركة فانه يخط الثمن الذي  
خياره لانه جرد اختياره لا يباعه سني من الثمن كذا روية والشرط  
كلها فصار البائع ان المستحق منه المشتري انجزه القايته  
عند البيع عن تسليمه بقط باعاً بطل من الثمن بغير ثمنها بعد  
رجح فان راكبا اي اراد المشتري ان يبيع مراجه فخرج عند ما راج اي  
فصل كان جنس ذلك وان استوفى ارجح الثمن لم يراج صورته  
اشترى ثوبا بغيره بخرج ما راجه بثلثين ثم اشتراه بغيره فانه  
يبيعه مراجه على عشرة ويقول قام على عشرة ولو اشتراه بغيره بخرج  
باربعين مراجه ثم اشتراه بغيره من لا يبيع مراجه اصلا لان سببه  
حصول المراكبة الاول بالعقد الثاني لانه ياكدر بعد كونه على شرط  
الزوال بالرفوف على غير البعوض في بيع المراكبة كالحقيقة احتسابا  
بخلاف ما اذا اقبل ثاب بان اشتري من مشتري بغيره لان الثاكن  
حصل بغيره بخرج اي جاز ان يبيع مراجه بسبب ثمنه من اذ  
الحيط اذ به بغيره بغيره بغيره اذ لم يكن على العبد دين فباع من  
مولاه شيئا لم يبع لانه لا يضمنه للمولى شيئا لم يكن له قبل البيع

قوله اذا كان المشتري راكبا الى صورته رجل باع عبد اثوب وملك ذلك الثوب غيره بسبب الاسباب وذلك الغير الذي فيه الثوب  
يشترى هذه العبرة من الثوب وخرج درهم كذا في غايه البياض وظهر ذلك القدر انما هو ذلك الثوب مثلا  
قوله بسبب الاسباب راكبا اذا اشترى زوجه وخرج ثوبا بغيره فادرك ان يشتري ذلك الثوب من زوجه كذا لا يمكن ذلك لانه لا يقدر  
ان يعطى حق الثمن لانه لا يقدر ان يعطى ثوبا بغيره فادرك ان يشتري ذلك الثوب من زوجه كذا لا يمكن ذلك لانه لا يقدر  
الثمن من قبل غيره وقلبيته زيادة من زيادة سني او

قوله اذا كان المشتري راكبا الى صورته رجل باع عبد اثوب وملك ذلك الثوب غيره بسبب الاسباب وذلك الغير الذي فيه الثوب  
يشترى هذه العبرة من الثوب وخرج درهم كذا في غايه البياض وظهر ذلك القدر انما هو ذلك الثوب مثلا  
قوله بسبب الاسباب راكبا اذا اشترى زوجه وخرج ثوبا بغيره فادرك ان يشتري ذلك الثوب من زوجه كذا لا يمكن ذلك لانه لا يقدر  
ان يعطى حق الثمن لانه لا يقدر ان يعطى ثوبا بغيره فادرك ان يشتري ذلك الثوب من زوجه كذا لا يمكن ذلك لانه لا يقدر  
الثمن من قبل غيره وقلبيته زيادة من زيادة سني او



قوله لا يبين الغيب لا يبين الغيب واجب من عاقله علم من عاقله فليس منا فلا يجوز اعتقاد كونه اقوالا شرعية ولما اوردوا كانه  
استقبحوا ان يثبت في هذا المقام علم من عاقله فليس منا فلا يجوز اعتقاد كونه اقوالا شرعية ولما اوردوا كانه  
صحة الكلام انما هو السبب في كونه في الكفاية وقال في الكافي الغرض الفاء وقبل الفاء استمر علم من عاقله فليس منا فلا يجوز اعتقاد كونه اقوالا شرعية

[illegible]







فما تمكن للخطر انظار  
حقه اليات

فقد كان له نصيب من العلم والادب والعلوم  
التي هي من نصيب من العلم والادب والعلوم  
التي هي من نصيب من العلم والادب والعلوم  
التي هي من نصيب من العلم والادب والعلوم

[illegible]

و کتب نفیسه حکیمیه بر ۱۹۰۰

[illegible]



قدرة والى اسباب مقدره في القادر

[illegible]

قوله واما ان قول المصنف الكون قد ذكره بالامتناع  
الافتتاحي كعصا وهي بمعنى الحق الذي جمعه انسان  
قد ذكره بالامتناع فتخرج من تحت معنى خبره  
جميعه قد ذكره بالامتناع اي معنى  
الكون قد ذكره بالامتناع  
الاصح

سأولها ما فعلت  
هذه ساءت فاحمد  
واقررت الحزن  
وفاقرت حبيبته  
تسببنا ففقدت  
مع الله وناجيت الله

كتاب الطهارة

[illegible]

الحمد لله الذي  
جعلنا من  
الغنى واليسر  
والخير والبر  
والعز والكر  
والجود والكرم  
والعز والكر  
والجود والكرم

[illegible]

الاستقانة الحقة  
شبهه اذا لم  
فقد كان ذلك  
سواء الورد والورد

卷之四

قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد اشرككم بالعبادة الصامتة او الصامتة السبعين كما هو  
آية القبض فممن حملوا القبض اولى بل علموا هذا حق كما روى عبادة عن الصامت ثمانين ممر



توصيحه ان الثمن في القلوس تثبت باصطلاح الناس حقا فلا يستغنى ذلك باصطلاح المتعاقدين لانه شئ لا يجازى بالاحاد ولا يجوز ان يثبت  
 شيئا لم يتفقوا على ان يثبت به انما اذا اقبل بغير حجب لم يتبين في اذا اشترى فانكته بقلوس كذا في البياض  
 فلو كان الثمن تثبت باصطلاحهما لانهما ليس بينهما خلق ولا ولاية للغير في تغيير اصطلاحهما فان ابطلت باطلتها بطلت بغير كسار  
 الدروس في التعيين بالتعيين وان

كيلي ابدأ وان نكر الناس كيلي فيه كخطه والشعر والتمه والتمه وكل  
 فانظر على حتم التفصيل فيه وزنا حوز في ابدأ وان نكر الناس فيه  
 الوزن كانه حب والقصد لا يغير ان يوف لان النص اقوى من  
 الوفاء والاقوى لا يترك بالادنى بخلاف ما عدا اي ما عدا الاشياء  
 الستة فان لم ينظر عليه فهو محمول على عادات الناس لولا هذا لم  
 ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسنا لولا ان الناس لم يسموا  
 متساويين وما وزنا والذهب بالذهب وما سئل عما لا يحار في  
 غار فوا ذلك لا احتمال الفضل على ما هو المعيار في الا ان السهم في  
 الخطه ونحوها وزنا لوجود السهم معلوم و جازيغ الفضل في  
 باعها منها عند البيع الى يوسف رخم وقال لا يجوز لان  
 الثمن تثبت باصطلاح الكل فلا يبطل باصطلاحهما واذا بقيت انما  
 لا تتعين فصار كبيع الدرهم بالدرهمين ولما ان الثمن في حقها  
 تثبت باصطلاحهما اذ لا ولاية للغير عليها اذ اطلت بتعين  
 بخلاف النقود لانها لثمنه خلقه و جازيغ الرطب بالزبيب  
 وبيع التمر بالزبيب وبيع العنب بالزبيب وبيع التمر بالزبيب او مبدلا  
 بمثل او باليابس وبيع التمر او الزبيب المبيع بالزبيب وبيع  
 الدقيق بمثل نظر عن حتم الفضل ان يبيع الدقيق بالدقيق انما  
 يجوز اذا كان مكتوبين والا لم يجوز له ان يبيع الدقيق بالزبيب  
 في الاشياء المعدودة ووجه انما ان كان من الجنس  
 بلا اختلاف الصفة جازمت ويا وكذا مع اختلاف الصفة لولا  
 صلي الله عليه وسلم حجة ما ورتها سواد والا جاز كلف ما كان لولا  
 عليه السلام اذا اختلف النوعان فبيع كيف شئت و جازيغ  
 الا لحيوان وبيع الخوم والالبان المختلفين ايا بيع لم يفسد  
 البقر وبالعكس وكذا لبنها بعضها ببعض وبيع الكلبين بالكل  
 وبالتول وبيع فحل الدقل هو اداء التمر بثلث العنب وبيع  
 البطن باللية او بالحم وبيع التمر بالبر والدقيق متفاضلا

فان ربيع العنب بالزبيب في حقه حقيقة التساوي  
 بين الرطب والتمر في الاشياء او باليابس في حقه  
 مودة والزبيب المبيع بالزبيب منها بالزبيب لا غيب  
 من مبيع الزبيب في الحجة او العاقل في حقه  
 منها الحلال وكذا في الغرب عرس فلو كان لا يجوز  
 واد كان غير مكتوبين او احدا كما خرج بالزبيب عرس

انما يبيع التمر بالزبيب في حقه حقيقة التساوي  
 بين الرطب والتمر في الاشياء او باليابس في حقه  
 مودة والزبيب المبيع بالزبيب منها بالزبيب لا غيب  
 من مبيع الزبيب في الحجة او العاقل في حقه  
 منها الحلال وكذا في الغرب عرس فلو كان لا يجوز  
 واد كان غير مكتوبين او احدا كما خرج بالزبيب عرس

فان ربيع العنب بالزبيب في حقه حقيقة التساوي  
 بين الرطب والتمر في الاشياء او باليابس في حقه  
 مودة والزبيب المبيع بالزبيب منها بالزبيب لا غيب  
 من مبيع الزبيب في الحجة او العاقل في حقه  
 منها الحلال وكذا في الغرب عرس فلو كان لا يجوز  
 واد كان غير مكتوبين او احدا كما خرج بالزبيب عرس

ان يبيع التمر بالزبيب في حقه حقيقة التساوي  
 بين الرطب والتمر في الاشياء او باليابس في حقه  
 مودة والزبيب المبيع بالزبيب منها بالزبيب لا غيب  
 من مبيع الزبيب في الحجة او العاقل في حقه  
 منها الحلال وكذا في الغرب عرس فلو كان لا يجوز  
 واد كان غير مكتوبين او احدا كما خرج بالزبيب عرس

شذوذا في الموازين في الاشياء المعدودة من الميزان  
 جواز متفاضلا اختلاف جوازها وباب اعطفت على  
 متفاضلا اي وجاز البيع بالبر والبر في الاخر وبيع التمر  
 بالبر والدقيق وبيع التمر بالبر والبر في الاخر وبيع التمر  
 القيق حتى يعرض من الجنس الذي سمي ليطا يقبل سبدا لا  
 بالتمه فيه قبل القبض لايح البر بالدقيق او بالسويق او  
 بالتمه فان سويها مطلقا لا يجوز ليعاد الجواز من وجهاتها  
 من اجزاء البتة في المعيار فيها كالبس في سويها ومن  
 البر لا يكتفى بما في الكل في تخلف جنات البتة فلا يجوز ان كان  
 كليل كبس في البيع الدقيق بالسويق مطلقا ايضا اذ لا يجوز  
 بيع الدقيق بالمشوية ولا بيع السويق هكذا بيع اجزاءها فان  
 الحاشية من جلال الزيتون بالزيت والسمسم في حقه  
 الزيت والسمسم في حقه في الزيتون السمسم في حقه  
 بمثل الزيادة بالمشوية ولا يلزم الزيادة ان لم يعلم مقدارها فيه  
 لم يجرأ احتمال الزيادة او قد تقرر ان البتة فيه كالحققة في حقه  
 الجوز لوزن لا يحد عند اليوسف وبيع لان احاده متفاوت  
 بالبعد وبالحق في الفضل ووزن الزوزن وبيع في ذكر الزبيبي و  
 يستوفى القلوس بها اي بالوزن والعدد بالوف اذ لا يق  
 فيها والدرهم والدينار يستوفى بالوزن فقط لانها من جنس  
 بالنقص كذا ما عرفت خالص لان الحكم لغالب وما لم ينع  
 يستوفى بعد ان تعاملوا به وبوزن ان تعاملوا به لا ينع  
 ما وروى في النفس من جنس العرف كما تروى لا يستوفى العرف لانه  
 مختص بالتمه هو كل شئ يكال ويوزن نحو الخطه والسمسم و  
 السمسم والتمر والزبيب وكذا في التمر في العوديات  
 التي لا تتفاوت تفاوتات كالبس في الجوز وفي الطما  
 لان القوم اعادوا شرعا لاطلاع الانقياد بالعين غير انه

شذوذا في الموازين في الاشياء المعدودة من الميزان  
 جواز متفاضلا اختلاف جوازها وباب اعطفت على  
 متفاضلا اي وجاز البيع بالبر والبر في الاخر وبيع التمر  
 بالبر والدقيق وبيع التمر بالبر والبر في الاخر وبيع التمر  
 القيق حتى يعرض من الجنس الذي سمي ليطا يقبل سبدا لا  
 بالتمه فيه قبل القبض لايح البر بالدقيق او بالسويق او  
 بالتمه فان سويها مطلقا لا يجوز ليعاد الجواز من وجهاتها  
 من اجزاء البتة في المعيار فيها كالبس في سويها ومن  
 البر لا يكتفى بما في الكل في تخلف جنات البتة فلا يجوز ان كان  
 كليل كبس في البيع الدقيق بالسويق مطلقا ايضا اذ لا يجوز  
 بيع الدقيق بالمشوية ولا بيع السويق هكذا بيع اجزاءها فان  
 الحاشية من جلال الزيتون بالزيت والسمسم في حقه  
 الزيت والسمسم في حقه في الزيتون السمسم في حقه  
 بمثل الزيادة بالمشوية ولا يلزم الزيادة ان لم يعلم مقدارها فيه  
 لم يجرأ احتمال الزيادة او قد تقرر ان البتة فيه كالحققة في حقه  
 الجوز لوزن لا يحد عند اليوسف وبيع لان احاده متفاوت  
 بالبعد وبالحق في الفضل ووزن الزوزن وبيع في ذكر الزبيبي و  
 يستوفى القلوس بها اي بالوزن والعدد بالوف اذ لا يق  
 فيها والدرهم والدينار يستوفى بالوزن فقط لانها من جنس  
 بالنقص كذا ما عرفت خالص لان الحكم لغالب وما لم ينع  
 يستوفى بعد ان تعاملوا به وبوزن ان تعاملوا به لا ينع  
 ما وروى في النفس من جنس العرف كما تروى لا يستوفى العرف لانه  
 مختص بالتمه هو كل شئ يكال ويوزن نحو الخطه والسمسم و  
 السمسم والتمر والزبيب وكذا في التمر في العوديات  
 التي لا تتفاوت تفاوتات كالبس في الجوز وفي الطما  
 لان القوم اعادوا شرعا لاطلاع الانقياد بالعين غير انه

شذوذا في الموازين في الاشياء المعدودة من الميزان  
 جواز متفاضلا اختلاف جوازها وباب اعطفت على  
 متفاضلا اي وجاز البيع بالبر والبر في الاخر وبيع التمر  
 بالبر والدقيق وبيع التمر بالبر والبر في الاخر وبيع التمر  
 القيق حتى يعرض من الجنس الذي سمي ليطا يقبل سبدا لا  
 بالتمه فيه قبل القبض لايح البر بالدقيق او بالسويق او  
 بالتمه فان سويها مطلقا لا يجوز ليعاد الجواز من وجهاتها  
 من اجزاء البتة في المعيار فيها كالبس في سويها ومن  
 البر لا يكتفى بما في الكل في تخلف جنات البتة فلا يجوز ان كان  
 كليل كبس في البيع الدقيق بالسويق مطلقا ايضا اذ لا يجوز  
 بيع الدقيق بالمشوية ولا بيع السويق هكذا بيع اجزاءها فان  
 الحاشية من جلال الزيتون بالزيت والسمسم في حقه  
 الزيت والسمسم في حقه في الزيتون السمسم في حقه  
 بمثل الزيادة بالمشوية ولا يلزم الزيادة ان لم يعلم مقدارها فيه  
 لم يجرأ احتمال الزيادة او قد تقرر ان البتة فيه كالحققة في حقه  
 الجوز لوزن لا يحد عند اليوسف وبيع لان احاده متفاوت  
 بالبعد وبالحق في الفضل ووزن الزوزن وبيع في ذكر الزبيبي و  
 يستوفى القلوس بها اي بالوزن والعدد بالوف اذ لا يق  
 فيها والدرهم والدينار يستوفى بالوزن فقط لانها من جنس  
 بالنقص كذا ما عرفت خالص لان الحكم لغالب وما لم ينع  
 يستوفى بعد ان تعاملوا به وبوزن ان تعاملوا به لا ينع  
 ما وروى في النفس من جنس العرف كما تروى لا يستوفى العرف لانه  
 مختص بالتمه هو كل شئ يكال ويوزن نحو الخطه والسمسم و  
 السمسم والتمر والزبيب وكذا في التمر في العوديات  
 التي لا تتفاوت تفاوتات كالبس في الجوز وفي الطما  
 لان القوم اعادوا شرعا لاطلاع الانقياد بالعين غير انه



مختلف



\_\_\_\_\_





فقد يتبعها ولو لم ياتي بالثمن في وقت البيع فلو كان له ان يبيعها  
فلا يتبعها في وقت البيع فلو كان له ان يبيعها فلو كان له ان يبيعها

الاستحقاق حكم على اليد حتى يؤخذ المذموم منه بده وعلم من  
تلقى هذه اليد الملك منه بملأ واسطة او بسطة ولا يتبعه  
الملك من غيرهم بكونهم يملكونه عليهم تفرج على قوله والملك من حكم على  
في اليد اه بل يحوي الشئ بان يكون بايع من البائع حين  
رجع عليه بالثمن انما لا اعطى الثمن لان المستحق كاذب لان البيع  
شئ في ملكه او ملك بايعي بملأ واسطة او بسطة فمعه فلو كان  
الحكم ان ابنت او تلقى الملك من المشتري بان يكون ملكا اعطى  
الثمن لاني استرته من المشتري فتمسك به ولا تعاد اليه الرجوع  
هذا ايضا تفرج على قوله والملك من المشتري اذ كان الملك  
حكما على الباعه فاذا اراد احد من المشتري ان يرجع على الباعه  
لا يجزى الى اعاده البعته ولكن لا يرجع احد من المشتري على  
بايعه قبل الرجوع عليه حتى لا يكون المشتري الا وسطا ان يرجع  
على بايعه قبل ان يرجع عليه المشتري الا بغيره ولا يرجع بغيره  
اي لا يحصل رجوع الحكم عليه على الكفيل اي الفاضل بالذم  
قبل القضاء على المذموم عنه لانه الاصل منه يسري الحكم الى  
الكفيل وانما لم يرجع قبل الرجوع عليه لئلا يتحقق ضمان في ملك  
شخص احد لان بدل المشتري يملكون ثم الرجوع اي رجوع المشتري  
بالثمن على البائع انما يكون اذا ثبت الاستحقاق بالثمن  
عرفت انها حجة منعديه واما اذا ثبت باقرار المشتري او  
بنكوله عن الباعين او باقرار وكيل المشتري بالقبضه او بكونه  
فلا يوجب الرجوع بالثمن لان اقراره لا يكون حجة في حق  
غيره وفي زيادات التي يكرس حامد البعته اي المشتري دارا  
استحقاقها رجل باقرار المشتري او بنكوله عن الباعين لا يرجع على  
بايعه بالثمن فلو ان اقام المشتري البعته ان الدار ملكه المشتري  
صحيح ليس على بايعه بالثمن لاشع ببعته اقالوا اقام البعته على  
اقرار البائع ان الباع ملك المشتري تقبله يؤخذ الباع بالثمن

قد رتبنا بيعه ثمانية احدى اربعة من المشتري  
وقد رتبنا ما يبرأ منه البائع الاول  
كان حجة في المشتري الا في حقه  
مردوم

البيع

بالباع ولو لم يفرج عنه على اقرار الباع بذلك ولكنه طلب منه بالثمن  
فان لم يفرج عنه كان له ملك لانه يجوز ان يبيع من الباعين في وقت  
البيع وبثمنه الثمن بعد ذلك كذا في العاوية وهذا ما يجب  
حفظه والبايع لا يفرج عنه وقد فرغ عليه ثمنه في وقت  
بعد المشتري لا بايعه بملأ واسطة او بسطة فمعه فلو كان  
ياخذ ما المشتري وادى ما وان او يبرأ من الباع لا يبرأه ولا يبرأ  
ياخذ ما المشتري وادى ما وان او يبرأ من الباع لا يبرأه ولا يبرأ  
والثمن كان مضمنا بها بوضوح ثبت بها الاستحقاق فلو كان  
في فاعده يثبت به الملك في المشتري بوضوح وماتت بالثمن  
يقدر بعد الفرجع انما يقدر منه وعنى الملك لانه يكون منها  
فيها لا يبرأ من الباع الا بغيره الا بغيره الا بغيره الا بغيره  
او يبرأ من الباع الا بغيره الا بغيره الا بغيره الا بغيره  
ثم يقدر بغيره ابيه وادى ما بغيره الا بغيره الا بغيره  
لا يبرأ من الباع الا بغيره الا بغيره الا بغيره الا بغيره  
والباع لا يبرأ من الباع الا بغيره الا بغيره الا بغيره  
في حقه وادى ما اقام الملك ببعته على اقراره سديد قبل  
تقبل الاستقلال ببعته وادى ما اقام الملك ببعته على اقراره  
ثم اقامت ببعته على اقراره ببعته على اقراره ببعته  
تناقضت للحفا في تطبيقه لاستقلاله بالثمن كما اذا اقال  
بغيره ببعته على اقراره ببعته على اقراره ببعته  
فلان لم اقل انه وادى ما ببعته على اقراره ببعته  
ببعته على اقراره ببعته على اقراره ببعته  
صفت البعته ان لم يفرج عنها لان الباع ببعته ببعته  
او سلامة الثمن عند تقديره لا يستفاد من الباع ببعته  
مؤدرا في التفرج في المعاد وبعته ببعته ببعته  
فاذا اظهر حجة او ببعته ببعته ببعته ببعته

البيع

البيع

البيع

قد رتبنا بيعه ثمانية احدى اربعة من المشتري  
وقد رتبنا ما يبرأ منه البائع الاول  
كان حجة في المشتري الا في حقه  
مردوم







قوله أو يفسد عطف على كل البيع أي قبض بعض البيع فاستحق بعض البيع سواء كان المقتضى منه هو البعض المقصود بفساد البعض الذي لم يقبض  
بعضه وقد فات صاحب الدرر هذه المسئلة صراحة وإن لم يوافق بعض البيع قبل قبضه من البيع في وقتها أيضا يفسد البيع في قدر المقتضى  
وتجوز المشتري في الباقى سواء أوردت للاستحقاق عيبا أو لا ويتضمن ذلك ما قلنا بالنظر إلى ما في جامع الفصولين وغيره  
قوله أو يفسد عطفه أو يفسد عطفه على غيره يعني كذا كذا أو يفسد عطفه  
قوله أو يفسد عطفه أو يفسد عطفه على غيره يعني كذا كذا أو يفسد عطفه

المقتضى عليه شئين وفي الحكم كذا وأضيف شئ واحد مما قلنا في الباقى وان كان  
في الباقى كما إذا كان المقتضى عليه شئين أو عشرين فاستحق واحد  
أو خمسة أو عشرة أو غيره من فاسد في بعضه فانه يفسد في بعضه فانه  
الباقي المشتري يفسد من المقتضى ليس له خيار كذا في شئ من المقتضى  
أو يفسد عطف على كل البيع فاستحق المقتضى أو غيره أي غير المقتضى  
بطل البيع فيه أي فيما إذا قبض البعض البعض أيضا أي بطل في المقتضى  
في شئ من قبض الكل فاستحق في الباقي سواء أوردت استحقاق  
البعض البعض فيه أو لا يتوقف المقتضى على شئ من الباقي  
قبل التمام أو في حقها عطف على دار ففسد على شئ من المقتضى  
فاستحق بعضها أي بعض الدار لم يرجع صاحب الدار شئ من الدار  
المقتضى يجوز أن يكون عطف على دار ففسد على شئ من المقتضى  
كل الدار أو كل العوض للعدالة أو غيره من شئ من المقتضى  
أو عطف على الدار ففسد على شئ من المقتضى فاستحق بعضها أي  
بعض الدار يرجع ففسد لأن المقتضى على بقاء وقع على الدار فإذا  
استحق منها شئ يتبين أن المقتضى لا يملك ذلك المقتضى ففسد  
من العوض صانع من الدار غير على داره وفسد على الدار فاستحق  
أي الدار لم يرجع العوض رجوعا بالدار غير لأن المقتضى في المقتضى  
فإذا استحق المقتضى بطل المقتضى ففسد الرجوع جازا عطف على شئ من  
من صاحب باجازه بيع بعض المقتضى رجوعا على داره وفسد  
المشتري فجازا المالك بيع العاصم فجازا عطف على شئ من  
والبي يوسف وعنده لا يجوز إذا استحق بدون المالك لفساد المقتضى  
لا يجوز فيما يملك من آدم والموقوف لا يفسد المقتضى ولو أضافت  
مستنداه هو ثابت من وجوده وفسد المقتضى لا يملك المقتضى  
للجواب ولما أن المالك يثبت موقوفه بغير موقوف موقوف  
لإفاده المالك فثبتت العتاق مرتب عليه يفسد بفساده وصار  
كاعتاق المشتري من الرأين واعتاق الموارث بعد من كذا

قوله أو يفسد عطفه أو يفسد عطفه على غيره يعني كذا كذا أو يفسد عطفه  
قوله أو يفسد عطفه أو يفسد عطفه على غيره يعني كذا كذا أو يفسد عطفه  
قوله أو يفسد عطفه أو يفسد عطفه على غيره يعني كذا كذا أو يفسد عطفه  
قوله أو يفسد عطفه أو يفسد عطفه على غيره يعني كذا كذا أو يفسد عطفه

قوله بعد اجاز المالك بيع العاصم كذا في البيع والعقد سموا العلم والصلو إذا اجاز المالك بيع العاصم  
قوله أو يفسد عطفه أو يفسد عطفه على غيره يعني كذا كذا أو يفسد عطفه  
قوله أو يفسد عطفه أو يفسد عطفه على غيره يعني كذا كذا أو يفسد عطفه

ترك مستوفى بالدين حيث يفسد وينفذ إذا قضى الدين بعده لا يفسد  
أي لا يجوز بيع المشتري من العاصم بعد ما اجاز المالك بيع العاصم  
أو لا اجاز يثبت للبايع وهو المشتري الأول ملك بآب  
فإذا طرأ على ملكه موقوف لغيره أفسد الاستحقاق اجتماع الملك  
البايع والمالك الموقوف في غير واحد باع غيره بغير اذنه  
وبعض المشتري على قرار البايع أو المولى أنه ليس له باع بالبيع  
وإذا رد المالك لم يقبل لئلا يفسد في قبض في الدعوى أو إذا رد المالك  
على المشتري أو إذا رد المشتري ما يفسد في قبضه لأن الظاهر من حال المالك  
المعاقلة مباشرة العقد الصحيح النافذ والبيته يثبت على المشتري  
فإذا طرأ على قبض البيته وإن أقر البايع بعينه العاصم قبل  
أن يملك المشتري لأن التناقص لا يمنع صحة القرار لأنه في مضمون  
فيه فإن من انكر شيئا من أثر بيعه أو أثره بطلان الدعوى لأنه  
ففسد في قبضه على المشتري أن يبايع عليه ففسد في قبضه  
ففسد في قبضه على المشتري باع دار غيره بغير اذنه وأجره  
بالعصم والمشتري لم يقبل البيته قال في الأكثر من باع  
دار غيره فادعاه المشتري في بناءه لم يقبل البيته وقال الزبيدي  
معنى المقتضى إذا باع دار غيره بغير اذنه لم يفسد البيته العقب  
والمشتري لم يقبل البيته إلا لأن قرار البايع لا يفسد في قبض  
المشتري ولا بد من إقامته البيته حتى ياتى بقاء داره المقتضى  
وهو صاحب الدار البيته كان التناقص مضافا إلى الموقوف أو لا  
البيته لا إلى قبض البايع لأن العاصم لا يجوز بيعه قبل قبضه  
بطلان قوله وأدعاه المشتري في بناءه وقع التناقص أو لا يفسد  
لأنه حاله البناء في ذلك لم يفسد تلك العتاق هنا  
المقتضى هو مقتضى البيته فانه أخذ ما جاز على شئ من البيته  
العقد يكون معجلا على وجهه فإن وقت البيع بعد وجود المقتضى ملك  
البايع والبيته لم يفسد بكونه بالبيته موجود في ملكه يكون العقد

قوله أو يفسد عطفه أو يفسد عطفه على غيره يعني كذا كذا أو يفسد عطفه  
قوله أو يفسد عطفه أو يفسد عطفه على غيره يعني كذا كذا أو يفسد عطفه  
قوله أو يفسد عطفه أو يفسد عطفه على غيره يعني كذا كذا أو يفسد عطفه  
قوله أو يفسد عطفه أو يفسد عطفه على غيره يعني كذا كذا أو يفسد عطفه

قوله أو يفسد عطفه أو يفسد عطفه على غيره يعني كذا كذا أو يفسد عطفه

قوله أو يفسد عطفه أو يفسد عطفه على غيره يعني كذا كذا أو يفسد عطفه



قدرة الله على الجبر والحدود والاعتدال في كل شيء  
والقدرة على كل شيء والقدرة على كل شيء

قدرة الله تعالى لا يحيط بها العلم في العلم وهذا عند الله تعالى  
هو الله تعالى وقدرة الله تعالى لا يحيط بها العلم في العلم وهذا عند الله تعالى

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
وَلَا يَرْجِعُ فِي الْقُبُورِ  
وَلَا يَرْجِعُ فِي الْقُبُورِ  
وَلَا يَرْجِعُ فِي الْقُبُورِ

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a small dark smudge near the center. A faint red vertical line is visible along the right edge, possibly indicating a binding or a page marker.



٢٦٨  
 قوله صار قابضا كان لا بد له ان يعقل قبله ففعل كما وقع في عبارة صدر الشريعة واستقاط ذلك كما يستفي ان ثم انه هذا فيما اذا بداه العين  
 ولو قال قابضا في الكل اما العين فكذا او اما العين فكذا كما قال الزملي كان احسن عمر  
 قوله كذا وفيه ملكية عبارة الزملي لانه خلط بالملك بالانحصار به كمن دفع لصا يوقضه وامر ان يزير عليه عنده فوضه  
 فوضه انتهى ولا يربط عليك ان الانحصار وفيه غير الانحصار عمر

بعد عدم مصداق خطه الامر لان الحق في الدين لا العبر وصادق  
 امر الله في غير الظن في رب السم وواحد ملك نفسه فيها  
 بخلاف كليل في طرف المشتري بامره يصنع لو استر في مثل خطه  
 معقد فامر المشتري الباع ان يكيل في طرف المشتري في نفسه بامره  
 لانه ملك الخطه بامره اذ عامه صدق ملكه كليل العبر في كل الدين  
 في طرف المشتري في نفسه في كونه لا صورته وجعل مسلم في كل خطه  
 على حال الجاهل في رب المسلم من مسلم اليه كخطه فيها ووقع  
 رب المسلم في كل اليه ليعمل الكو كليل في نفسه والكو المشتري  
 في ذلك الظرف فان به كليل العبر في كل في كل طرف صار  
 قابض العبر في الامر فيه ولدين المسلم فيه بامره فقه ملكه  
 استوفى خطه وامر الكو فخر لان يزرعها في ارضه وان  
 بالدين لم يبر قابض العبر في نفسها اما الدين فعدم صدق الامر  
 فيه واما العبر فلانه خطه ملكه قبل البيع فصار مستحقا له  
 اي حقه فيستقضى البيع وهذا الخطه غير صحيه ليجوز ان يكون  
 مراده السيد في حقه بما يختيار ان يستأجر البيع وان  
 ساء تركه في الخطه لان الخطه ليس مستطاعه عند مسلم  
 اسلامه في كل وجهه اي قبضه المسلم اليه فقبضه لانه  
 اي التعايل او مات فقبضه لانه اي في الموت بعد التعايل فقبضه  
 اليه فقبضه يوم قبضه فقبضه اي في الموت بعد التعايل فقبضه  
 قبضه اذ استمر في كذا بعد ادم جعل النكاح امة وسما  
 اليه المسلم اليه ثم تعادله عقد اسلام ثم مات الامم في مسلم  
 اليه بقى التعايل ولو مات فقبضه لانه اي في الموت بعد التعايل فقبضه  
 النكاح في كل حكم النكاح في العقد والمسلم هو المسلم فيه صح  
 الاقالة تعتمد فيما بين المسلمين لا النكاح كما هو خلاف الامم لا يغير حال  
 الاقالة من الجارية في الاول الصبي في الثانية فاذ لا يملك العقد  
 في المسلم فيه النكاح في الجارية يتعاقب عليه روثا وقد خرج

قوله في هذا الخط اي الخط بالبداهة في البداهة كذا في  
 شرح البداهة وقوله غير متي بداهة اي بداهة  
 قوله كذا اي كذا مراده البداهة بالبداهة يعني علم  
 رضاء حتى يكون شرح كذا اي كذا في شرح  
 قوله فتقابلان كذا اي كذا في تقابلان  
 بحكم الاقالة كذا اي كذا في  
 علم الم

قوله البقرة الأولى في قصة الأقاليم  
لوت الأمانة بعد موت الأمانة

[illegible]

قولوا ان الله ما يكلمكم في هذا سلك في الصورة الاولى وتعتبر الثانية على ما ذكره  
الشيخ هو انما يشترط في هذا سلك في الصورة الاولى وتعتبر الثانية على ما ذكره  
الشيخ هو انما يشترط في هذا سلك في الصورة الاولى وتعتبر الثانية على ما ذكره

نقشہ











[illegible]

بشرط متعارف تصح وبطلان الشرط مبني على كون الشرط زائدا  
ليس مع خفا في صلب العقد ولهذا قيد الشرط في الاول بالاجابة  
دون الثاني فلا وجه لما قال بعض المتصنفين من ان الكلام لا يتم على  
اطلاقه لانه لو كانت عبده بشرط ان لا يخرج من المدينة صح الكساية  
وبطل الشرط حتى هذه المدة لم تبطل الكساية بفساد الشرط واذن  
العقد في التجارة بان اذن المولى لعبده بشرط ان يوقت بشراء  
سنة او نحوها ودعوة الولد بان يقول المولى ان كان له هذه الامة  
جعل له مني الصديق من دم العمد وكذا الاباء عنه ولم يذكره الفقهاء  
بالعباد ليس بينهما كثير في حق المولى اذا قال ليصل عبد ابراهيم  
فمنك على ان لا يقسم في هذه البلدة مثلاً وصالح مع علي بن  
الاباء او الصديق ولا يعتبر الشرط وعرف احواله التي فيها القضاة

[illegible]

والتعجب بان قال وقت ذلك ان قمر فلان لا يسرها عليا وقوله والتمسكم بان يقول  
ما ان انا اهل شهر او قال العبد وكافر او اعنيق او اسلم فاحكم بيننا واما التمس  
بان قال ارفقك هذه المائة بشرط ان تحذف مني املا واما قوله ولعبة بان قال وهبت لك  
بشرط ان يكون حملاتي واما قوله والصخرة بان قال تصدق عليا بان تحذف مني صخرة واما

[illegible][illegible]



فان الصلح اذا كان عن القتل الخطا او الجرح المموت **الصلح** الذي فيه  
 الارش من العثم الاول والصلح عن جنابة الغصب جنابة الوعد  
 او العارية اذا ضمنها اي وجبات الصلح في الصور المذكورة  
 رجل شرط فيها كفاية او حواله فان الصلح صحيح **والشرط** باطل  
 وعقد الذمة فان الامام اذا فتح بلدة واقر اهليها على اطلاقهم  
 وستر طوع الامام في عقد الذمة ان لا يعطوا الجزية بطلوا لان  
 كاهن المشرك فاعقد صحيح والشرط باطل والرد واجب بخيار  
 الشرط بان يقول كسركم ان لم اردوا هذه النوبة **المختص**  
 المعيب عليك اليوم فقد زجرت بالعبث وكذا الرد بخيار الشرط  
 كان يقول اطلب جناري عدا ولا تخار كسركم من ذلك بطل الشرط  
 وله الرد بالجو وصار الشرط وحال العاقبة بان يقول الامام للعاقبة  
 اذا وصل كذا في اريك فانت موقوف قبل بيع الشرط ويكون موقفا  
 وقبل البيع الشرط ولا يكون موقفا وبه يقتضي كذا في العادة و  
 الاستثناء وشبهه وانما لم يطل بهذه التفصيات بالشرط القائل  
 لانها معا وضمت بغير مائة او من بركات او من اسقاطات وما يقع  
 اضافة الى المستقبل اربعة غير الاجارة وشراها اما الاجارة فانهما  
 فلا تملكك المنافع ووجودها لا يتصور في الحال فيكون مضافا ضرورة  
 وهو معنى قول علماءنا الاجارة تنقذ سعة وانما على حسب  
 حدودها وما ضمتها من غير مائة فمضافا كما ان البيع وسوالا فانه  
 معتبر بالجو بغيره بالشرط ولا اضافة الى الزمان قاله الشيخ  
 هكذا وقعت العبارة مختصة في الاجارة الى الاجارة في  
 الفضولين وغيرهما من المعبرات وجزمها في كونه في الفضولين  
 ما خالفه حيث قيل كذا في فناء ما في فناء كذا في فناء كذا في فناء  
 اوجوبك دائري بهذه رائس كل شيء كذا جازي فوله ولو  
 قال اذا جاء رائس الشرف فقد فاسدك لم يجر اجازة كذا في  
 في قوله صاحب الحيط ولو قال فاسدك فاسدك فاسدك فاسدك

كانا

بان قال الامام لم يفرق بطل عقد الذمة فرب  
عليك الجزية ان شاء فانت مطلق

مطلوب  
اضافة الى المستقبل  
اربعة عشر

معتبر به حتى لا يجوز

ووجهه

المصنف للمروية لهذا اختص المصنف بغيره واختار المصنف  
 انه لا يجمع بين الكلامين تنافي ظاهر فثبت المصنف واختار المصنف  
 فانها اجارة حتى ان من اجاز بها لا يجزئها الا بطلانها وراجعي  
 فيها سائر النسخ والمضاربة والوكالة فانها من باب الاطلاق  
 والاسقاطات فان تصرف المضارب والوكيل قبل العقد بطل  
 في مال المالك والوكيل كان موقفا حقا للمالك فهو بالعقد والوكيل  
 اسقط فليكون اسقاطا قبل العقد والوكالة فانها من باب التزيمات  
 فيجوز اضافتها الى الزمان وتعلقها بالشرط المالك كما تقرر في موضع  
 بخلاف الوكالة حيث يجوز تعليقها بالشرط مطلقا لما ذكره والاصح  
 اي جعل الشخص وصيا والوصية بائنا فانها لا يغيب ان الا بعد  
 الموت يجوز تعليقها واصنافها والوصية والامارة فانها تولية  
 وتقرير شخص في ارضائه والطلاق والعنف فانها من  
 باب الاطلاق والاسقاطات وهو ظاهر الوجه فان تعليقه  
 على ما بعد الموت جائز ولا يوجب اضافة الى المستقبل عشرة البيع و  
 اجازته ونسبه والقيمة والشركة والهدية والطلاق والرجوع والرجعة  
 والصلح على مال الا برأى الدين فان هذه الاشياء موقوفات فلا  
 يجوز اضافتها الى الزمان كما لا يجوز تعليقها بالشرط لا جرمه حتى القمار  
**باب** طهونه اكثر من الكتاب وبه لا يناسب كون  
 الصرف من انواع البيع كالروا والسلم قال حسن ما اقره بها  
 بولوعه بمعنى الفضل فيستحق به العقد اذا بنقض بعينه ولا يطلب  
 منه الا الزيادة وبمعنى النقل فيستحق به لا حياجه في بوليته الى النقل  
 من يد اليه بد قبل الاخر او ستر عايع الثمن بالثمن اي ما خلت  
 منه للثمن كالمذهب الفقه سواء كان قبيل الجنس او غيره  
 كبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والذهب بالفضة او العكس  
 فان بجانب اي الثمنان بان يكونا ذهبيين او فضيين الزمان  
 والتمتع بغيره كما تقرر في الروا من قوله عليه السلام انه يبيع

اربط بين الاجابة

وما لا تصح اضافة  
الى المستقبل عشرة

بمعنى القيمة المذمومة  
والشرع ببيع الزمان بعينه  
بعضه بالغير

بان قال ان وصيا بائنا  
فانها من باب التزيمات

فمنع  
منها



والقصة بالقصة مستلزمة كالمثل كالمثل والفضل بواجب الاخر  
 بالابدان حتى لو كانا في جهة واحدة او اما الواجب  
 عليه ما في المجلس ثم تعاقبا قبل الاخر او صح وقد قال عمر  
 رضي الله عنه وان وثقت من سطع فثقت معه بحلف خبار الخيرة  
 اذ اني لم يكن في بطنه ما يدل على الكرم والقيام بالبر والصلية  
 اعتقد اني للمعاشرة ان جوده وفضله اذ لا بد له من العمل  
 في البر والالهي وان لم يتجاف فالتقاء بين الامانة  
 جزئي العلة بجزء الشئ فلو لم يكن احد من الناس الا واحد  
 الجنس يعني الذي بالقصة او بالعكس او اما بالفضل  
 تعاقبا فيه اي في المجلس مستحب لم يذكر الشئ لانه ليس كل  
 الاستثناء ولا يتبعان اي لا يتبعان العوضان في المصروف  
 كسائر العقود حتى انما لم يكن هذا العاقد من شئ فاستفرضا  
 فادبا قبل اخرتها او استحق كل من العوضين فاعطى كل  
 كل منهما ما جده بدل استحق من جهة او امسكها ما استلزمه  
 في العقد واعطيا منها ما جاز وبقي الى المصروف بغير الشرط  
 او يمتنع به استحقاق القبض باقيا الخيار لان الاستحقاق  
 مبني على الملك الخيار يمنع ولا يقبل لانه يمنع القبض الواجب  
 ويصح المصروف ان استحقا اي جازا الشرط والا جاز المجلس  
 لا ارتفاع المصروف قبل تفرقه فله بعض البدل ببقاء القبض  
 فيه حفظ اي القبض المصروف في المردود ويبقى في غيره لا ارتفاع  
 القبض فيه فقط لا يتفرق في من المصروف قبل قبضه لانه  
 واجب ببقاءه تعا وفي تجزئة فواته فلو شترى بدي يمين  
 المصروف لو جاز في مانع ونيار بعينه وراهم ولم يقضها  
 حتى استترى بها لولا ما شترى امانة مع طوعا وهيبته  
 كل الف درهم باليمين مستوفى في الكل ما في المصروف  
 فلو اتى المتبايعين واما في الامانة فلا ان المصروف معاين العقد

التمارفة بغيره  
 معارفة بغيره  
 بغيره بغيره  
 بغيره

اي القبض واجب لا يكتفى بالآدم والامانة الا  
 بالقبض لا يكتفى بغيره فلو القبض للقبض  
 لانه القبض واجب بغيره

وقد تفرغ في الكل من حيث ان قبول العقد في بعض شرط القبول  
 في الباقي ولو قد القايض في السبيل السابقة او استلزمها  
 اي الامانة والطوع بالقبض احدهما بقدره والاخر بغيره  
 الطوع في المجلس ايا الاولي فلو ان قبض حصة الطوع في المجلس واجب  
 لكونه بدل المصروف والظاهر من الايمان بالواجب امان في الامانة  
 فلو ان لا اجل يطل في المصروف جاز في بيع الجارية والمباشرة على  
 الجواز هو الظاهر من العاقدين وان وصليته لم يثبت ان الطوع  
 او قال جده فامسك منها اما اذا لم يبق فطهر لانه لما عاهد  
 ولا حصة الا بان يجعل المقبوض في مقابلة القصة واما اذا قال جده  
 بغيره منها فلا ان معناه جده هذا انه بعض من الطوع ان الف  
 ليس من المجموع من مجموعها ومن القصة بعض من مجموعها  
 فربما لو اراد ان يبيع سبعا حلت في المائة ولقد جرت  
 جميع حصتها اي الحصة ان يخلص بلا ضرر وكان المقبوض حصة الحصة  
 وان لم يبق ذلك لما ذكرنا وكذا اذا قال جده هذا من غيرها لما مر  
 وان لم يتقاضا حتى اخرها بطل العقد في الحصة لانه صرف جميعها  
 والا اي وان لم يتقاضا بلا ضرر بطل العقد فيها اي السيف والحكمة  
 اما الحصة فليست واما السيف فلا لانه لا يمكن تسليمه بلا ضرر ولهذا  
 لم يجر افرادة بالعقد فالحكمة في السيف باع اما حصة وشعره  
 غيرة واخر قاصح فيها قبض واسترة كافي الا ان لا تصرف عليه  
 ومع فيها وعد بشره وبطل فماله بوجده فالف طار لانه يصح  
 بغيره بطل ما لا فروع فلا يشترط وان استحق بعضه اخذ المصروف  
 باقية سقط او رقه لان الشتركة عيب في الامانة وان استحق  
 بعضه سقطت بغيره اخذ الباقي بقسطه بلا خيار لان بعض  
 لا يضره مع بيع درهمين وصح بيعه ولو كثر بغيره بغيره  
 اي كثر بغيره ولو كثر بغيره ولو كثر بغيره لا يضره لانه قابل لكل  
 بالكلية وول ضرره لا انقسام على البيع وفي صرف الجنس

مجموعها

ارثاوي عيبين در حاقه بانه مستوفى بالامانة

وذلك ان المصروف



خلافة تغييره في قلنا المتقابل المطلقة كمثل الصرف المذكور فمثل  
 عليه تصحى المتصرف وليس فيه تغيير اصل المتصرف بل وصفه اذ  
 هو جود ثبوت الملك في الكل مقابل الكل هو حاصل هذا الوجه  
 ووجه بيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار بان يكون عشرة وعشرة  
 دراهم ودرهمين بدینار بالظن المذكور ووجه بيع درهمين  
 ودرهمين غلة وبن مائة بيت المال ياخذ به التجار بدرهمين  
 صحيحين ودرهم غلة لتحق التباين في الوزن وحق اعتبار  
 الجدة من كل عشرة دراهم فباع من مائة الى العشرة غلة  
 وبنار بها اى عشرة غلة فباع بالظن وبيع المقابلة بتغير العقد  
 وان خلاى الدينار بعشرة مائة اى عشرة مائة يكونها عليه  
 ودفع اى الدينار وبقاها العشرة بالعشرة فباع ايضا اذ  
 صار لكل واحد منها على الاخر عشرة دراهم فباعها العشرة  
 فيكون التفاضل فيها ليس الدينار بالعشرة المطلقة وبيع  
 للدينار بعشرة على عمر واذ لم يخل عليه لكان لا يبدل التمر في  
 الغالب الفضة من الدراهم والغالب الذهب من الدينار  
 فضة وذهب كلما وبعث فيها من تريم التفاضل لا يتغير في الجبا  
 فلا يبيع بالخالص اى بالخالص لا يبيع بفضة اى بفضة الغالب  
 الفضة والذهب بفضة من الامت ويا وزنا وكذا لا يجوز  
 الاستقراض بها الا وزنا وذلك لان النفوذ لا يخلو عن  
 فليس غش عادة فليس بفعل بالاداة والجدد والادنى سواء و  
 الغالب الغش منها اى الدراهم والدينار في حكم القرض اعتبارا  
 للغالب ببيع ببيع اى ببيع الغالب الغش بالخالص من الدينار  
 ان كان اى الخالص اكثر من المغشوش من فاعلى الجش الى الجش  
 وغيره الى الزائد ووجه بيع ايضا بغير مفاضلة فاعلى الجش  
 التفاضل في الجش في الصدق وانما شرط لان القبض في الجش  
 الخالص شرط في الغش لعدم التميز وان كان اى الخالص

يقبل

الاستقراض

الدينار

الجش

اى الغش من قبل الغالب الغش او اقل منه لولا يدري فداى  
 لا يبيع البس للربوا لى الاولين والآخرين في التباين واذ ارجع بعض  
 الغالب بعكس لم يتعين بالتعيين والا لى اذ لم يربح يتعين به الا  
 ما دام يربح كان مثلاً يتعين بالتعيين الا ان يتوقف فحين  
 بالتعيين وان كان البعض من البعض فهو كالتوقف لا يتعلق العقد  
 بعينه بل بغيره فبطلان كان بالبيع يعلم حاله ~~الاستقراض~~  
 في الجش وان لم يعلم حاله لعدم رضاه فاعلى الجش والاستقراض  
 بما يربح منه يكون وزنا او عددا او بهما اى ان كان يربح بوزن  
 فالتباين والاستقراض فيه يكون بالوزن وان كان يربح  
 بالمقدار فبالعدد وان كان يربح بها فكل واحد منها لان الجش  
 هو المتعارف فيما لا يتفق فيه والتمس وى كغالب الخالص مائة  
 والاستقراض فيه لا يجوز البيع بها ولا تواضعا الا بالوزن بغير الدراهم  
 الردية ولا يتحقق العقد بملاكها قبل التسليم ويعطيه مشايها  
 لان الخالص موجود فيها حقيقة ولم يغير مغلوها قبل اعتبارها بالوزن  
 شرعا الا ان يثار بها كما في الخالصة وكغالب الغش شرح الصرف  
 حتى اذا باعها بغير ما جاز عليه وجه الاعتبار ولو باعها بالخالص  
 لم يربح يكون الخالص اكثر ما فيه من الخالص فان اجد ما لم يربح  
 على الاخر وجب اعتبارها بغير ما شترى شيئا به اى بالغالب  
 الغش او بفضة من افضة فاكس واحد منها قبل التسليم بطل  
 البيع عند الجش فيدرجه الله لان المهر ملك بالملك لان التمس  
 بالاصطلاح ولم يربح فحق بيعا بلا من فبطون اذا بطل البيع انما  
 ولم يملك والا فمثل اى ان كان مثلاً او قيمته ان كان قيمته  
 صحت اى صحت البيع بفضة بفضة بفضة لان من لا اصطلاح  
 وبكاسة به اى بالتعيين لانه سلوة طلبة من قيمته استوفى  
 فلو كانت ردة منها عند اى حقه لانه اعارة فوجبه  
 ردة العين وذا معنى المثل الثمنية فضل فيه اذ حقه استوفى

لحقق الرضا منه وبعثه هو

ولا اذ احضرها

واذا بطل فيرة البيع ساء

معه



لم يكن باستقراض منه بل لانه منتهى وبالكساده لم يخرج من كونه منتهيا  
 ولذا صح استقراضه بالكتبة شئته بنصف درهم فلو س او  
 وادفع فلو س او قراط فلو س صح اي بدفع البائع فيه فليج  
 به الذي بنصف درهم او فلو س او فلو س منها اي من الفلوس  
 قال شئته لانه استقرى بالفلوس فانها نقد بالعدد لا بالذخ  
 والدرهم فلا بد من بيان عدد ما قلنا ما يباع بنصف درهم  
 من الفلوس او بالذخ معلوم عند الناس فاعني عن البيان  
 وعليه اي المستقرى من الفلوس اعطى بنصف فلوس ونصف  
 نصفها اي ما يخرجه من الفضة على وزن نصف درهم  
 المستقرى اعطى بنصف فلوس ونصف نصفها اي ما يخرجه  
 من الفضة على وزن نصف درهم الاجبة فداي البيع في الكل  
 للزوم الربوا بخلاف اعطى بنصف درهم فلو س ونصف الاجبة  
 او يكون النصف الاجبة بمثل ما ياتي بالفلوس ولو كرر اعطى  
 بمثل ما بان قال اعطى بنصف فلوس اعطى بنصف نصف الاجبة  
 جبة صح اي البيع في الفلوس فقط ولم يمتح في نصف درهم الاجبة  
 جبة لانه لما كرر صار عقد من ذن الثاني ربوا او في احد التبعين  
 لا يوجب في الاجبة **فصل في كتاب البيع** مع الوفاة  
 رهن قال الشيخ الامام نجم الدين الشافعي في فتاواه البيع الذي  
 تخارف اهلنا احتيا لا باروا او سموه بيع الوفاة هو في  
 الحقيقة رهن وهذا المسمى في يد المستقرى كالرهن في يد الممتد  
 لا يملكه ولا يملك في الاستقراض الا باذن مالكه وهو ضامن لما اكل  
 من ثمره او استهلك من ثمره والدين يقطع بهلاكه اذا كان  
 به وفا بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة اذا اهلك عن ضيقه للبائع  
 استراوه اذا قضى دينه لافق عند يمينه وبين الرهن في حكمه من  
 الاحكام لان المتعاقدين يتباين بيعا ولكن غرضهما الرهن لا البيع  
 بالدين لان البائع يقبل لكل واحد بعد العقد هذا العقد رهن

وقال زفره لا يصح

البيع في الفلوس  
 او بالذخ او فلو س  
 قال شئته لانه  
 في الفلوس  
 في الفلوس

تدقيق

فهرست  
 فهرست  
 فهرست

استرداده

رهن ملكي فلتا و التمتري يقول رهن ملك فلان البع  
 في التصرفات لمعاصد والمعا في الا لاقاط والمبا في فان  
 اصحابنا قالوا الكف له بشرط اة الاصيل جالة واكثر  
 بشرط ان لا يبرك كماله ووجه الحركة نفسه باجفة الشئ مع  
 تسمية الكف بخاص والاستقراض الفضة اذا قرب منه  
 الاجل كمن وظايرة كثيرة وكان الامام السيد السج  
 على هذا ويترك بيع ذكر في مجموع النوازل اتفق مشايخنا في  
 سدة الزمان على صحة بيعه على ما كان عليه بعض السلف  
 لانها مطلقا بلفظ البيع من ذكر شرط فيه ولا يمتنع  
 وكون الممتد من فان من ترفع امره ومن يمينه ان يطلقها  
 بعد ما جامعها مع العقد وقيل فانه فنيحان العقد انه اي  
 العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهن لان  
 منها عقد مستقل شرعا لكل منها احكام مستقلة يكون  
 يباع فان شرط اي العاقد ان يبيع فيه اي العقد فدان  
 البيع بغيره كذا اي يفتد ان لم يشرط في اي الفسخ  
 و لكن بمقتضى بلفظ البيع بشرط الوفاة لان هذا الشرط مفاد  
 او بمقتضى بالبيع الجائر وعند ما في الحال ان في رهنها هو  
 بيع فلهذا لم يمتد ايضا بغيره على رهنها وان ذكر البيع بشرط  
 اي العاقد ان البيع بشرط ثم ذكر اي الشرط على وجه الجواز  
 حاز اي البيع بخلوة عن المغنم ويكره الوفاة لان الوفاة  
 قد تكون لازمة لجعل رهنه المبيعة لانه في الحاجة النفس صح  
 بيع الوفاة في العقار استحقاقا للتعامل في حلف في  
 المتقول قبل بيع عموم الحاجة وقيل لا يمتنع خصوص التعامل  
 اي يكون التعامل بغيره بالعقار **فصل في**  
 من البيع بانواعه شرع فيما تربت عليه وهذا احسن منه  
 ما جره الى او اخر الكتب كما وقع في سائر الكتب في لغة

فان شرط

احد البيهقي

غيره

والعبرة للمنفعة انفسا والمقصود

بل يكون



الشفعة من شفع الشفع وهو القيس سميت بالانضمام من الشفعة  
 الى ملك الشفع وشرعاً ملك العقار وهو الشفعة وقيل بال  
 اصل من دار او حصة كذا في الغيبة وما في حكمه كالتعلق  
 قال في القاموس المستعمل في الشفعة وان لم يكن طريق  
 العدة في الشفعة لانه انما بالعقد بالحق من القار حشر  
 على من يشترى بمنزله من ملك ما قام عليه من الميراث ثبت  
 اي الشفعة بعد البيع لا يملك في الشفعة في حق اي حق المبيع  
 كالشرب والطريق اي حقين يعني خصوصهما ان يكون الشرب من  
 نهر لا يجري فيه الشفعة وان لا يكون الطريق ما قد اتم اي بعد ما  
 ستمها ثبت جوار ملاصق وكو دني او ملاصق او ملاصق  
 لا طريق ما روي من قوله صلى الله عليه وسلم الشفعة للمالك لم يقام  
 وقوله عبد السلام جوار الدار احي بالدار والارض من غير الدار  
 كان غائباً اذا كان طريقاً واحداً والملاصق جوار هو شريك في  
 الطريق وثبت الحكم في الشرب والدار لان الشفعة انما تثبت  
 بالشركة في الطريق باعتبار الخطه وقد وجدت في الشربة  
 في سكة اخرى فان باه في ملك السكة كان خليفته في جميع  
 فلا يكون جوار ملاصقاً بصورة مشتركة بين اثنين في دار  
 هي القوم فمكة بخلافه اذا باع احد الشريكين حصته من المنزل  
 فالشريك في المنزل احي بالشفعة فان سلك فالشريك في الدار  
 احي من الشربة في السكة لانه اقرب الى الشربة من الشربة في  
 صحن الدار فان سلكوا فاحل السكة احي للشربة في الطريق وان  
 سلكوا او اهل السكة احي للشربة في الطريق فان سلكوا فاحل  
 الملاصق وسواء الذي على ظهره من الشربة او باب داره في سكة  
 اخرى وكو وحده اي لو كان جوار الملاصق واصل الجوار على  
 حائطه اي حائط المبيع او سلكه للمبايع في حصة عليه اي على  
 فان الجار بهذا القدر لا يكون خليفته في حق المبيع

العلوية بشفعة بالشفعة ويحق  
 به الشفعة في النقل

في الشفعة اي الشربة  
 في الشربة اي جوار  
 في الشربة

المبيع ولا يخرج من كونه جوار ملاصقاً كذا في القاموس وغيره  
 وهذه العبار احسن من عبارة الوقاية لان المتبادر  
 من هذا انما هو الجوار على عدد الرؤوس متعلق بقوله وثبت  
 لا قدر الملك عند ان يثبت على قدر الملك صورته ودار  
 بين الملك لاهتم بشفعة ولا جوار سداً ولا لئلا يفسد جوار  
 صاحب الشفعة لطلب الاحراز ان الشفعة تخصها بالشفع  
 المبيع منها عند ان ياتي المالك بفكر ملكها وان باع صاحب  
 السكة فحقني فيها اجازاً وان باع صاحب الشربة فحقني  
 بينهما ارباعاً وعندنا يقضي بينهما نصفين في الكل وشر  
 عطف على ثبت اي شفعة الشفعة بالاشهاد او لا بد من طلب  
 الموافقة لان حق الشفعة ضعيف بطل بالادعاء فاذا اشهد  
 ابتداء على طلبها يثبت شرافه بمقتضى حكم القاضي ولم يوجب  
 ان يبين على سبيل في ملك اي العقار وما في حكمه بالقبض  
 او الاخذ بالرضا بين الشفع المشتري قال في الوقاية والكنة  
 ويملك بالاخذ بالرضا في اوجه قضاء القاضي وصرح صاحبها  
 بان قوله او يقضي القاضي عطف على الاخذ لا على الرضا  
 لان القاضي اذا حكم ثبت الملك للشفع حكمه ولو لم كان  
 عبارة المتيقن وهو انما يعطى بقضاء القاضي على الرضا في  
 ظاهرة فيه غير العبار في اي ما يجرى من مفعول اذا ثبت الملك  
 للشفع قبل قبضه بعد حكم القاضي كان سنده العبار احسن  
 من عبارة الهداية ايضا حيث قال بملك بالاخذ اذا سلك  
 او حكم بها حاكم لان قوله او حكم عطف على سنده فلو لم يكن  
 الاخذ حكمه محتمل في كل من سلك المشتري وحكم الحاكم وليس  
 كذلك في الثاني ويطلبها الشفع على علمه بالبيع كما هو  
 متعلقون بالعلم من قبلين او رجل وامرأتين او واحد  
 وقال لا يفتي واحد لو كان او عبداً فيا كان وامراً اذا كان

قضى بالشفعة المبيع

الشفعة اعلم ان الشفعة  
 هي الشربة والدار  
 في الشربة اي جوار  
 في الشربة

مطلق طلب الموافقة



الشيء صدق وان استعمل في الجرح لانه لما ثبت له جرح العنكب  
اجتنب الى ثمان التماس كافي الخيرة فلو قال بعد ما بلغ البيع كذا  
لقد لا حول ولا قوة الا بالله او سبحان الله لا يطل شفقة  
لان الاول جرح على الخصاص من جوار البيع مع الامتناع من الجرح  
بالشفقة والساني يجب منه بقصد امره والساني لا يحتاج  
الكلام كما هو عند بعض الناس فلا يدل شيء منه على الاشارة  
بلفظ متعلق بل يجب ان يكون متعلقا بالشفقة او بالاجابة  
او بالاطمئنان وخذلك فان العبرة للمعنى في اللفظ لا بهذه  
الا لفظ الطلب لئلا لا يجزى عن امره او مستعمل في حال  
الشيء ابو بكر محمد بن فضل اذا سمع شيخا يقول جرح العنكب  
شفقة كان ذلك منه طلبا كذا في الثاني وفي كل سطر باء في كل  
حتى لو اقر بكتاب والشفقة قوله او وسط فقرأ الكتاب  
الى اخره بطلت شفقة قال في الايضاح الاول اجماع  
هذا المطلب موافقة ليدل على غاية البعوض كان الشفقة  
يشتد وطلب الشفقة والاستشهاد فيه ليس بالارزاق  
الاشهاد والى ما في الجرح كذا في الهداية والثاني وسبب ان زيادة  
تحقيق ان شاء الله تعالى وذكر الساني بقوله ثم يشهد عند الدار  
لان الحق متعلق بها وعلى البيع ان كان الدار في يده  
لم يمس الى المشتري فاعضا اذا سلمت اليه لم يمس الاستشهاد  
عليه بخروجه عن ان يكون حاضرا لا يملكه ولا ملكه او كذا  
لم يكن في ان يد له مالك فاعضا حال من ضمير يشهد اشترى فلان  
هذه الدار وان شفيقها وكنت طلبت الشفقة واطلها  
الآن فاشهد واعلمه ليس طلب شهادته هذا المطلب واجب  
حتى اذا تمكن من الاشهاد عند الدار على اي اليد لم يطل  
شفقة واذا كان في مكان بعيد فتمت طلب موافقة  
وجز عن طلب الاشهاد عند الدار او على اي اليد وكل سطر

طلب موافقة

الحج

طلب الاشهاد والتقرير

طلب اشهاد

فروعا شفقة صفا  
حضر طلب وان وجدته  
وليس فاحصا

مطلب طلب الاخذ والتحريك

وكبر ان وجد ولم يفعل طلب شفقة كذا في الرخصة واذا  
استند في الاول يعني طلب الموافقة عند ما اخذها  
الدار او البائع او المشتري استغنى عنه اي ان الاشهاد في  
الاشهاد بقبالة مقام الطلبين يغني في الثاني عن الفحص والطمينة  
وفي شروح الهداية عن ميسر شيخ الاسلام واما قال عند  
احد قال ان الاشهاد على جرح وطلب الموافقة بلا حضور واحد  
مما ذكر لا يقوم مقام الطلبين بلا شفقة ثم طلب عند ما في الثاني  
اشترى فلان واذا كذا وانا شفقة بدار كذا في الجرح  
طلب عليك وخصومة وبناخيرة مطلقا اي شهد كان او  
اكثر لا يطل اي الشفقة عند اي حنفية وقال محمد بن الدار انه  
شهد بلا عذر بعد الاشهاد بطلت وهو قول يترتب لانه  
لو لم تقط به لغيره لكان لا يمكن التفرقة خذ انقصه من  
جرح الشفقة فقد رتبته لانه لعل ما دونه عاجلا كما في الثاني  
قال شيخ الاسلام الفتوى اليوم على سبب الشفقة احوال  
الاساس في حقه الاضمار بالغير واختاره في الوقاية وجه قول  
الي ٢٢٠ وسواء المذهب ان حقه قد تقرر عا فلا يطل بياج  
كسائر الحقوق الا ان يقطرها بلسانه وما ذكر من التفرقة يمكنه ان يقع  
بان يرفع الامر الى القاضي حتى يامر الشفيع بالاخذ والترك  
حتى لم يفعل فهو بمنزلة نفسه وبه يعني كذا في الهداية والثاني  
ولو علم انه ليس في البقرة فاض لا يطل شفقة بالاشهاد اتفاقا  
او لا يمكن من الخصومة الا عند القاضي وكان عذرا اذا اطلب  
اي الشفيع الشفقة عند القاضي سأل القاضي الخصم عن ما كلفه  
الشفيع لا يرفع به فان اقر بها او نكل عن الحلف على العزم بان  
يكلف بالله ما يعلم انه مالك الدار التي يرفع بها او برهان  
الشفيع يكون ما كلفه كما يرفع به سأل اي القاضي كذا في عليه  
شفيع بها عن المشتري فان اقر به او نكل عن الحلف على الحاصل

اي عند

لا خفاء

الى  
مفره  
طلب عليك



او السبب فان ثبوت الشفعة ان كان متفقاً عليه كلف على  
 الحاصل بالبدن ما يستحق به الشفعة الشفعة على وان كان  
 مختلفاً فيه كشفقة الجوار كلف على السبب بالبدن ما استحق  
 هذه الدار لانه مما كلف على الحاصل من البدن او من  
 الشفعة قضى له اي الشفعة بما في الشفعة وان اؤتمنت  
 لم يحضر اي الشفعة الممنوع وقت الدعوى وبعد القضاء انما اي  
 الشفعة اخضر الممنوع للمشتري جبر الدار بقصد اي الممنوع  
 وشاؤه اذ اية اي الممنوع لا يطل اي الشفعة يعني اذ قبل الشفعة  
 اذ الممنوع فاق ما تطل الشفعة واخذ الشفعة الباقية قبل  
 التسليم اي تسليم المبيع الى المشتري لانه اذا اؤتمنت لا يبيع  
 البينة اي بينة الشفعة عليه اي البائع بغية المشتري وبقصد  
 اي البيع بخصوم اي المشتري لانه المالك ويقضي بالشفعة  
 والعهد على البائع حتى يسلم الدار عليه وعند الاستحقاق  
 يكون الممنوع الممنوع عليه فطلب منه بخلاف ما اذا قبل المشتري  
 المبيع من يده حيث لا يغير خصوم ولا يكون العهد عليه  
 لانه صار اجنبياً والوكيل بالشر لا يغير الشفعة لانه العاقد والاخذ  
 بالشفعة من حقوق العقد ما لم يسلم الى الموكل فاداسم الموكل  
 هو المضمون اذ لم يوج له بدو ملك فليكون المضمون الموكل للشفعة  
 الروية والعيب وان شرط المشتري البراءة من اي من العيب  
 لان الاخذ بالشفعة شراء عن المشتري ان كان الاخذ بعد  
 القبض وان كان قبله فشرائه من البائع تحول العقد اليه  
 فثبت له الخيار ان كان اذا اشتراه منها ولا يسقط خياره  
 برؤية المشتري ولا بشرط البراءة منه لان المشتري ليس  
 ببايب عن الشفعة فلا يعمل بشرطه ورؤيته في عقد مختلفاً  
 اي الشفعة المشتري في الممنوع المشتري الف ومائة قال  
 الشفعة الف قاله قول المشتري مع بينة لان الشفعة بدعي

او بينة

استحقاق الدار عند الاخذ المشتري فبكرة ولو برضا فاشفع  
 او لا لان بينة اكثر ايجاباً معني وثبوت المشتري اكثر ايجاباً  
 صورة لان البينات للارام وبينة الشفعة ملزمة بخلاف  
 بينة المشتري فان بينة الشفعة اذا قبلت وجب على المشتري  
 تسليم الدار اليه بالف سواء اؤتمنت او لا واذا قبلت بينة المشتري  
 لا يجب على الشفعة شيئاً بل يتخير بين الاخذ والترك ادعى  
 المشتري مئناً وباعه اقل من بلا قبضه فالقول اي البائع  
 وبه اي بالقبض للمشتري يعني اذا ادعى المشتري مئناً  
 ادعى باعه اقل منه ولم يقبض الممنوع اخذها الشفعة بما قال البائع  
 لان الام ان كان كما قاله البائع فالشفعة باخذ له وان كان  
 كما قاله المشتري يكون حطاً عن المشتري بدعواه الاقل وحط  
 البعض بغيره في حق الشفعة كما هو وسبب اي فيما اخذ به وان  
 كان البائع قبض الممنوع اخذها الشفعة بما قال المشتري اذ ثبت  
 ذلك بالبينة لان البائع باسبغها الممنوع خرم من الدين  
 والتحقيق بالاجانب بغير الاخذ فبين الشفعة والمشتري  
 وقد ثبت ان القول فيه للمشتري حط البعض بغيره في حق  
 الشفعة حيث ياخذ المبيع بالاقول لانه يلحق بالاصل العقد  
 فكان الممنوع باق لا حط الكل لان العقد يكون معاً باطلاً  
 او جهة وعلى التقديرين لا يبيع الشفعة ولا الزيادة على الممنوع  
 الاول لان استحقاق الاخذ بما ونيته في الشر لا يملك باخذ  
 الشفعة بغيره وفي قسمه ياخذ بالقيمة معني بيع عقار بعقار  
 ياخذ بالقيمة الاخر يعني اذ يبيع عقار بعقار ياخذ بشفعة كل  
 منها بقيمة الاخر لانه بدله وهو من ذات القيمة في ممن اي  
 في البيع بمن موهل ياخذ بحال او يطلب الا ان ياخذ بعد الاكل  
 لانه ثبت بالشرط وليس من المواريم العقد واستأطم  
 في حق المشتري لا يكون شرطه كما في حق الشفعة كما في رتبة

ان كان كاتب و

كل عقار

بحال او يطلب ما



من العيوب ورضا البائع به في حق المشتري لا يدل على جناه  
في حق الشفع لبقاء احوال الناس ولو لم يطلب الشفع لان  
وسلت عن طلبها وصبره لطلبها عند الاجل طلبت شفعة  
لان حق الشفع قد ثبت ولما كان له ان ياتى بالان  
بمن حال السكوت عن الطلب بعد موت حقه بطلت الشفعة  
وفي شراء ذي حصة او غيره باخذ الشفع بمثل الحصة او غيره ولو  
كان الشفع ذميا وقيمتها لو كان الشفع مملوكا في ثبوت  
المشتري في الدار او الارض وغرب بالكمين وقيمتها حال ثبوتها  
مستحق القلع او كلف المشتري فاحدهما يعني اذا اشترى المشتري  
او غيره من حق الشفع فهو بالخيار ان شاء اخذ بالكمين  
وبقيمة البناء والعرض مستحق القلع وان شاء كلف المشتري  
فاحدهما كافي الغصب وان فعلهما اي البناء والعرض الشفع  
فاستحق رجوع بالكمين فقط ولا يرجع بقيمة البناء والعرض  
على من اخذه منه ببيعها كان او مشتريا بخلاف المشتري فانه  
يرجع بقيمتها على البائع لانه مسقط من قبل بخلاف الشفع لانه  
اخذ جبره او ان حوشت الدار او اخبر في شأها او جف شجر  
البيتان بلا فصل اخذها فالشفيع بالخيار ان شاء اخذ ما تمام  
التمن لان البناء والعرض تابع حقني وخلافي البيع ملاذرك فلا  
يعاينها شي من التمن الا ان يكون مقصودا بالاعراف خاصة  
او ترك لان له ان يمتنع عن ملك الدار بآلة وكيفية التمن  
عطف على تمام التمن ان نقص المشتري البناء يعني ان  
نقص المشتري البناء قليل للشفيع ان شئت تخذ منه الحصة  
بحصتها وان شئت فذبح لانه صار مقصودا بالاعراف فبطلت  
شئ من التمن بخلاف الاول لان الهلاك فيه باق سماوية  
والنقص له اي المشتري لا للشفيع لانه صار منفصلا فلم  
يجز ببقاء حق يكون للشفيع في شراء ارض تبطل عليها ثم يبيع

يعني اذا اشترى ارضا تبطل عليها ثم ذكر التمن اذا لا يضر به  
الذكر او اشتراها لم يكن على التمن ثم وانتمت عند اي  
عند المشتري باخذ ما اي الشفع للارض والتمن بطل التمن  
فيهما اي في الغصبين اما في الاول طارئة باعتبار الاتصال كان  
تبعا لاحقا كما بناء في الدار واما في الثاني طارئة مسبقة تبعا  
لان البيع يسري اليه كما اذا اشترى حاصلا فقلت عند  
كان ملكا له تبعا واذا اجزته للمشتري ثم جاء الشفع لا ياتى  
شرا في التمن فانه لا يندم بتبعته لاحقا ووقت الاخذ بالاخص  
في الاول موما اذا اشترى ارضا تبطل عليها ثم سقط حصة  
التمن لانه دخل في البيع قصد او كان له فقط من التمن ففوت  
فقط بقاؤه لانه الثاني لانه لا يعاين شي من التمن لحدوده بعد  
القبض فلم يرد عليه العقد ولا القبض الذي له سببه بالعقد  
فخواته لا يوجب سقوط شئ من التمن **فيكون** اي  
الشفعة فيه او لا يكون وما يظنها لا ثبت قصد الا في  
عقار اما قال قصد لانها ثبتت في غير العقار ببيعة العقار  
كالشجر والتمن ما في حكمه كالمعدوم قد مر سانه ملك بالصفحة  
اي يوضع مالي حتى اذا لم يكن يوضع على ثبوت فيه الشفعة  
وكذا اذا كان يوضع غير مالي حتى لو خول على ارض لم يثبت  
ان لم يقسم اي العقار وما في حكمه ذكره لان الشفعة لا يثبت  
فيه عند التمس حتى لانها عنده لدفع فقر القسمة وعند الدفع  
الفقر الممار كماله ورجوعه وبيرو بيت صغير حيث لا ينفق به اذا  
قسم ويخو وطوبى مملوكين للبناء وتخل فانها ليل بعقار  
ولا في حكمه بيعا وقصدا وقد عرفت انها او ابيعها تبعا لعقار  
ثبتت فيها الشفعة وعرض فلذلك خلاها لما لك وارث اي  
مورث فان الدار اذا ملكت بارت لا ثبتت فيها الشفعة وصدق  
وهية الا بشرط عقوقه بلا شئ يوجب فيها اي الموت وعونه

التمن موقوف  
سلب التملك  
بمنه ذممه



فان كان البيع معاوضة مال مال فصار كالمثل لا ان يكون  
 بغير معاوضة لانها بيع استعانة ولكن بشرط التقاض  
 وعدم الشوب في الموصوب وعرضه لانها جبة ابتداء وان لم  
 يكن العرض مشروطا فلا ينفذ في حقه ولا في ارضيته بل كالمثل  
 لان الفسخ فيها معنى الاقرار وهذا لا يجوز في البيع والفسخ لم  
 يشرع الا في المباداة المطلقة او جعلت اجرة او بدل او بدل  
 عوض او بدل صلح عن دين او عداوة او ان يوجب بعضها بمال كان زوج  
 امرأة على ان يار على ان تزوج الف درهم فلا يفسخ في شيء  
 منها لانها عندنا تحت معاوضة مال مال لانها ثبتت بخلاف  
 القيس بالاثار في معاوضة مال مال مطلق ففسخها او بيعت  
 عطف على جعلت اي لا يفسخ في دار بيعت <sup>في دار</sup> ولم يفسخ  
 خياره لان بيع زوال الملك عن المبيع فان اسقط وجب زوال الملك  
 عن زوال الملك لكن بشرط الطلب عند سقوط الخيار في البيع لان  
 البيع يغير سببا فلا يفسخ فيها اما قبل القبض فلا يفسخ في البيع  
 فيها وانما بعد فلا يفسخ لان الملك اذ من المبيع يفسخ  
 من فسخه ولم يفسخ فسخه فانها او ابيعت معاوضة او اسقط  
 حق الفسخ بان يبي المشتري فيها ثبتت الشفعة او رد اي البيع بخيار  
 رد او شرط او عيب بقضاء متعلق به وما سلمت يعني اذا  
 بيع او سلمت الشفعة رد البيع باحد ما ذكر بقضاء العاقبة فلا  
 لانه فسخ لا يفسخ رد بقضاء متعلق به لان رد له لم يجب  
 فافترق بالخيار صارا كأنه استعارة او باقالة فانها بيع في حق  
 الثالث في الشفعة الشها وثبتت اي الشفعة للعبد المستحق بالدين  
 بحيث يحيط به قبله وبيعت مبيع مبيع وله ان لا يفسخ مبيع  
 اي العبد لان ما في يده ليس ملك مولاه وثبتت ايضا لمن  
 شترى سواء شترى للملك ام لا او وكالة او شترى له اي من كل  
 آخر بالشراء فاشترى لاجل الموكل والموكل يفسخ كالمثل الشفعة

ولذلك لم يفسخ

فسخه على ما  
 سجد بالبيع

انه ذال الملك عند ذلك او بيعت بها فاسد  
 يعني اذا اشترى دار اشترى فاسد

الشفعة صورة دار بين اثنين والدار جارية صوح فاذا بيع الدار و  
 اشترىها احد الشركاء ثبتت الشفعة للمشتري سواء اشترى  
 اصلا او وكالة وكذا ثبتت للموكل اذا اشترى الموكل لاجل الموكل  
 ايضا للمشتري الا في فائدة لانه لا يثبت للمشتري لان المشتري  
 مقدم عليه لا في لا يثبت لمن يبيع وكذا كان او اصلا لان اخذ  
 بالشفعة يكون سعي في نقصان من جهة وسواء كان الدار  
 للمشتري او سعي الا ان في نقصان من جهة مردود او بيع له  
 او سوا ذلك لان تمام البيع به لا يملكه لما جاز به وضمنه  
 اي من ضمنه الدار عن المبيع وفسخ لا يثبت له الشفعة لان  
 فيما ذكر لا يثبت ايضا جناية الادراع وما وقع في الوقاية من قوله  
 الا ذراعا بالنسبة كانه سعي من الناس من طول حد الشفع  
 اي الا مقدار عرض ذراع او شتر او اصغر وطوله تمام ما يوصف  
 دار الشفع فان يابلا صفا اذا لم يفسخ لا يثبت الشفعة لا يقطع  
 البحار وفسخه جيل لا سقاط شفعه احوار كذا اذا وفسخه  
 هذا المقدار وقبضه وله جيل اخر في ذكر ما يقوله او شترى  
 بمن ثم ياقبها بمن آخر فاجاز شفع في الاول لانه المبيع اولا  
 لاني الثاني بل موفيه جاز وانشترى شريك في الثاني والشريك  
 مقدم على البحار وهذا الجدل لا يبطال حق الشفعة ابتداء  
 وبها جيل لا سقاط من الشفعة ابتداء وبها جيل تفصيل  
 رغبة الشفع في الشفعة وهي انه اذا اراد ان يشترى الدار  
 بالفسخ شترى منها واحدا من الفسوخ ففسخها بالفسخ  
 الا انما في شترى الباقي بدهنهم فالفسخ لا ينافي الشفعة  
 الا الاول بمنه لا الباقي لان المشتري صار شترى كالمواضع  
 من البحار وله جيل اخر في ذكر ما يقوله او شترى الدار بمن حال  
 كالف ووقع ثوبا بدينار فبعت به اي بمقابلته الشفعة  
 باليمن لا النوب لانه عند اخذ النوب مع العرض من الدار

الشفعة  
 كالمثل

مستلزم



حيلة تقسم الشركة بالحوار فترى الممثل الذي قيمته بالف و  
 تقطع بالالف ثوباً قيمته عشرة لكن بالنزول اذا استحق من الشركة  
 على البايع بالالف بعد العقد الثاني فينظر البايع فالاول  
 ان البايع بالدرهم الثمن فينار حتى اذا استحق بالنزول ينظر المثل  
 فيجب ردة الدينار فقط اذا ظهر ان الف لم يكن عليه ضمان  
 لكن يشترى من اخوه دينار بعشرة ثم يقضاه فان لا دين عليه  
 فانه يرد الدينار وله حيلة اخرى احسن واسهل ذكرها بقوله او  
 شري بدينار ثم معلومة اما بالوزن او الاشارة ببقية  
 اي موضع بقية فلو شري شيئا بها وجعل قدرها ووضعه في  
 بعد القبض فان الثمن معلوم حال العقد وجعل حال الشفعة  
 وجهالة الثمن من شفعة كالحيلة لا سقاط الشفعة الثانية فانما  
 بان حال الشفعة بعد اتيانها اما بيعها ملكا او  
 طرا فائدة في الاخذ بها فليس الشفعة ولا ياخذ بها بعد الاثبات  
 فتسقط الشفعة لكن كرهه واما الحيلة لعدم بنوعها ابتداء فخذ  
 يوسف رحمه الله لا يكرهه لانه يحتمل لدفع مزرعة نفسه لان  
 عليك الدار عليه بما رضى فيه راجع والحيلة دفع المزرعة  
 جائز ولا تقدر الغير في ضيقه وعند حجة كرهه لان الشفعة انما  
 ثبت لدفع المزرعة في اباد الحيلة ابتداء المزرعة بالاول يعني  
 منها وبالثاني في الاكوة قال قد رتبته الشفعة انما شرعت  
 لدفع المزرعة بالحوار فترى ان كان موهبة فترتب الحيلة لا يكل  
 اسقاطها وان كان رجلا صاعا فيفتق به الحارة الشفعة متغلب  
 لا يجب جوارحه في حتمه في اسقاطها بطلانها اي الشفعة ترك  
 طلب الموأينة او ترك الاستماع عليه اي على طلب الموأينة  
 قادرا عليه اما الاول فبان ترك طلب الموأينة حين علم  
 بالبيع قادرا عليه بان لم يأخذ احد فمدا ولم يكن في الصدقة فان  
 شفعته تبطل بالاعراض وسوانما ثبت حالة الاختيار والى الاخذ

ذكره

بالاقدار واما الثاني فبان ترك الاستماع على طلبها حين علم  
 قادرا عليه بان كان ينفذه رجلا او رجلا او رجلا ان كانت  
 ولم يستدعها على طلبه فانه ايضا ليس الاعراض قال في الموأينة  
 اذا ترك الشفعة الاستماع حين علم وهو بعد رجلا على طلب الشفعة  
 وقد قال قبل هذا في باب طلب الشفعة الاستماع على طلب  
 الموأينة ليس يلزم واعترض عليه بان بين كلاميه تناقض  
 ومنه انه الشفعة عن قوله وهو يقدر على ذلك فان مراده  
 ان الشفعة اذا سمع البيع في مكان قال عن الشهود فسكت  
 تبطل شفعته واذا قال طلبت الشفعة وان لم يسمع احد لا تبطل  
 حتى اذا حضر عند القاضي وقال الشفعة طلبت الشفعة ولم تتركها  
 وحلف على ذلك كان باثرا في حجة من طلب الموأينة وسكت  
 لهذا زيادة تحقيق عن قريب وبطلانها ايضا صدر اي الشفعة منها  
 اي الشفعة لبعض لانه تسليم قوله اي لطلان الصلة لانها قد  
 حوالتك بلا ملك فلا ضمان لاختياره عنه لانه ركنه في  
 فيرده ويطلبها ايضا موت الشفع بعد البيع قبل القضاء بها بالشفعة  
 ولم يكن لورثته حق الاخذ بالشفعة حتى اذا مات بعد القضاء بها  
 ولو قبل نقد الثمن وشفعة لا تبطل لتقترع بالقضاء ووجه بطلانها  
 انها جردت في الملك وهو لا يبقى بعد موت صاحب الحق فكيف  
 يورث لا اي لا يطلها موت المشتري لان المشتري باق في موت  
 المشتري عليه لا يغير بسبب الاحتجاج وبطلانها ايضا بطلانها  
 بقبول القضاء بها يعني اذا باع الشفعة اذ التي يشفع بها بعد ايراد  
 المشتري قبل ان يقضي بها الشفعة وهو يعلم بالشر او لا  
 بطلت شفعته لان الاحتجاج بالحوار والشركة لا قد زال قبل  
 التملك بطلانها ايضا جعد اي جعل ما يشفع به سجدا او مقبولا  
 او وقفا مستحدا قال قاضي حان شرط قيام ملك الشفعة فيها  
 بسنخ الشفعة وقت القضاء فلو جعل داره التي يشفع بها

قبل ان يقضي له



سجد او مقبرة او وقتا مستجلا ثم قضى له بالسفقة لم يكن شقيقا  
 للمسقة فان السجدة والمقبرة والوقت السجل كمثلها انما هو على  
 قال السفقة طلبت حين علمت فالقول له بمنته قوله فالقول له  
 يدل على ان الاصل ان يقيم المشتري البينة اما بان يقول للسفقة كرت  
 الطابك ليكون صورة الابنات او يقول ما طلبت لانه وان  
 كان غنيا ظاهرا لكنه نفى حضوره فيكون في حكم الابنات كما تقرر في  
 الاصل وعلى التقديرين ان اقام البينة بقوله لا يخلف المشتري  
 بانه لم يترك او طلب ان لم يكن له بينة على تركه و اقام السفقة  
 البينة على طلبه بقوله ان كان لها بينة برج بينة المشتري  
 لان السفقة يمتنع بالخامه ولذا كان القول له ولم يكلف باقامة  
 المشتري البينة بخلاف قوله علمت امره طلبت كما سيأتي وبذل  
 على ذلك ما ذكر في بعض شروح المحققين ان السفقة لو لم يكن  
 بخبره احد يسمع ينبغي ان يطلب لانه يصح بلا اشتداد انما كان  
 لشكرك فينبغي ان يطلب حتى اذا خلف المشتري كما كان يكلف  
 انه طلب كما سمع فظهر ان الحكم هنا ان المشتري ان اقام البينة  
 حكم بها والا فان اقامها السفقة حكم بها وان لم يكن لواحد  
 منها بينة حلف السفقة فحكم بالسفقة ولو قال علمت امره  
 و طلبت كلف اقامة البينة ولا تقبل قوله لانه اضاف الطلب  
 الى وقت ماض فقد حكم بالاعلان استينا في الحال ومن حكم بالاعلان  
 حكم استينا في الحال لا يصح وقوعها حكمي بواقعية واذا لم يقبل الطابك  
 الى وقت ماض بل اطلق الكلام فاقطع حكمي ما يطلب استينا  
 ليلا لا ينفذ كانه علم ما يشاء الا ان و طلب السفقة الا ان جعل  
 القول قوله كذا في العمادة وبغير ما سمع اي السفقة ان علمها  
 اي السفقة فظهر اشتداد خبره او سمع ببيع بالف فثبت وكان  
 باقلا وبكيلي او بوزن او عددي متقارب فثبت الف او اكثر  
 حتى لا اي السفقة يكون للسفقة ولا يكون تسليمه مانعا وبغير ذلك

حاشية  
 حاشية

السفقة

حاشية  
 حاشية

كذلك اي اذا علم انها بيعت بعرض قيمة الف او اكثر لا يكون  
 له السفقة والاصل فيه ان الغرض في السفقة يختلف باختلاف الغرض  
 وجنسه والمشتري فاذا سلم على الوجه ثم تبين خلافه بقيت سفقة بغيرها  
 لان التسليم لم يوجب له وجه الذي يستحقه بانه اذا اخذ ان  
 الدار بيعت بالف ثم سلمت السفقة ثم علم انها بيعت باكثر مما تسلم  
 صحيح لانه اذا سلم لا يستحق ربحا اذا كان اكثر من ذلك كان ارضى  
 بالتسليم وان علم انها بيعت باقل او كلفه او شفع قيمتها الف  
 او اكثر فله على السفقة لان تسليمه عند كسرة النعم لا يدل على تسليمه  
 عند القسمة وكذا ان يبيع في احد الجانبين لا يكون تسليمه في الآخر فربما  
 يسهل عليه اذا ادها ويتخذ الآخر وكذا العمل موزون وان لم يكمل  
 او عددي متقارب بخلاف ما اذا علم انها بيعت بعرض قيمة الف  
 او اكثر فانه تسلم لانه انما يأخذ بقيمة دراهم او دنانير ولو انما  
 بيعت بدنانير قيمتها الف او اكثر فله التسليم وكذا ان يدها ان كان  
 اقل منه على سفقة يسفقه حصه احد المشتريين لا حصه الساعه  
 بل اقله الكل او ترك يعني اشترى جماعة من واحد فله سفقة ان  
 يأخذ نصيب احد سهم وان اشترى جماعة من واحد لا يأخذ احد السهم  
 لان في الاول دفع منه ربحا لا السهم وبسفقه ايضا نصف  
 موزون اربع مشاعا من قيمتها يعني اشترى رجل نصف دار فقام  
 السباع فله سفقة ان يأخذ النصف الذي صار له من شري او يبيع  
 وليس له ان يبيع النصف الذي كان من شري او يبيع النصف الذي كان  
 لا تسفقه ولا يبيع الا اتفاق في ذلك مع الا بالقيمة مع اللاب  
 والوصف تسليمها الى السفقة على الصيغة لانه ترك للتجارة فظهر من  
 ملك التجارة كذا اذا ابيعها سزا ادر يجوز الصبي فثبت ان  
 السكون عن الطلب من ملك التسليم بمنته التسليم الوكيل  
 بطريقه اذا سلم او اقر على الكل تسلم السفقة لو كان التسليم او  
 الاقرار عند القاض وان كان في غيره فلا يجوز الا ان يخرج

لا يأخذ حصه احد البائعين

القضية



من الحفوة وقال ابو يوسف رحمه الله كونه مطلقا وقال زفر  
 لا يورثها الا علم بالقبول والقبول الكتاب **كتاب الحجة** لا يخرج  
 عن البيع الذي هو عليك عين بعوض وما يتبع من الشفعة شرع  
 في البينة التي هي عليك عين بلا عوض فمثل هي البينة وتفضل  
 بما يقع الموصوب له مطلقا قال ابو حنيفة من لم يملك شيئا  
 وقال سفيان بن عيينة اننا وبه من يملك شيئا والذكو وشرا  
 فملك عين بلا عوض اي بلا شرط عوض لان عدم شرط فليس يفتقر  
 بالهبة بشرط عوض فندبر ونضم بالباب كوجهه فانه صحيح فيها  
 وكل ما يملكه كذا يقال كذا اي اعطاه اياه بطلبه بلا  
 عوض اعطيت واخذت هذا الطعام فاقبضته قال ضاحك المديله  
 الا طعام اذا ائتمنت له ما يطعمه يراى به ملك العين بخلاف اذا  
 قال اطعمتك فخرج الارض حلت يكون عارية لان عينها لا تقسم  
 وقال صاحب الحيط اضافة الطعام الى ما يطعمه عنه فملك  
 والاباحة فاذا احتمل الامر من فاذا قال اقبضه دل ذلك على ان  
 المراد التملك وهذا زيد من اقول فاقبضه وجعلت هذه الملك فان  
 الامام للملكية اعني قوله صلى الله عليه وسلم من اعطى مني متاعا  
 ولو رثته من بعده وسباني تمام بانه وجعلته لك عري وملكك  
 على هذا لانه لو نوى اي نوى بالملك الحجة لانه ليس يصح فيها فخر  
 الى البينة لانه قد يراد به الهبة يقال حمل الامر فلانا على الفرس يراد  
 به التملك كسوته يعني كسوت هذه الثوب فان الكسوة يراد  
 بها التملك قال سفيان او كسوته وداري لك مبتداه وخرجه  
 نصب على حال من جهة النظر والام في لك التملك فليكنها  
 هذا لا ينافي الهبة بل تنبيه على المحقق بخبره قوله هذا الطعام  
 لك فاكله وهذا الثوب لك فلبس لا في داري لك هبة سكني  
 فان قوله سكني يتميز بكونه تقبيرا لما قبله فيكون عارية لا هبة  
 او عكسه سواداري سكني هبة فان معناه داري لك

وتقع بالاياب والقبول اما الايا والقبول  
 فلا يورثها الا علم بالقبول والقبول  
 لا يورثها الا علم بالقبول والقبول

ولو قال هبت لك فخرجت من بيتك اذا قبضت  
 الايا والانيات متى ما اوكلت احد العاقدين سوادا كان  
 بعت او اشترت

بلى يثبت على المقصود

سكني مصدر يملك اذا اقام او اقام معي لا سكنان منزلا

لك بطريق السكن حال كون السكني هبة فيكون عارية لا هبة  
 او داري لك سكني فان تقبضه فملكها فانه قوله سكني  
 يتميز او داري لك صدقة اي بطريق السكن حال كون السكني صدقة  
 او داري لك صدقة عارية اي حال صدقة بطريق العارية فغاية  
 يتميز بغيره منه المنفعة او داري لك عارية هبة اي بطريق العارية  
 حال كون منافعها هبة لك فان هذه العبارات تدل على العارية  
 لا الهبة وقول عطف على باب فانها كما ليس لا تقع الا بالاياب  
 والقبول وتتم عطف على فتح بالقبض قال الامام محمد بن  
 ركن الهبة الايا في حق الواهب لانه شرع فيتم من جهة المتبرع  
 اما في حق الموصوب له فلا يتم الا بالقبول ثم لا ينفذ ملكه فيه  
 الا بالقبض الكامل فملك في الموصوب ثم والقبض الكامل المتقوله  
 ما يناسبه وفي العارية ما يناسبه فقبض منافع الدار قبض لها  
 والقبض الكامل فملك القسمة بالقسمة حتى يقع القبض على  
 الموصوب بالاصالة من غير ان يكون يتبعه قبض الكامل وفيما  
 لا يتم القسمة يتبعه قبض الكل ولو وصلة ش غلا بملك الواهب  
 لا مشغولا به فتم تقبض على قوله ويتم القبض الكامل بالقبض في  
 مجلسها اي مجلس الهبة بلا اذنه اي الواهب بعد اي بعد المجلس  
 به اي باذنه ولو نزلها اي نزل الواهب الموصوب له عن القبض  
 لم يصح القبض مطلقا اي في المجلس وتبعه اذ لا جرة  
 بل لا الهبة بمقابلة التبرع في يجوز متعلق بقوله يتم بالقبض  
 والمراد به ان يكون مفرغا عن ملك الواهب وجرة واجر ارض  
 عن هبة التبرع فليس من شأنه ان يقسم بمعنى انه لا يبيع متقنا  
 به بعد القسمة اصلا كعبد واحد وداية واحد في اوله متقنا  
 به بعد القسمة من جنس الانتقاء الذي كان قبل القسمة كالبيت  
 الصغير الثوب الصغير لا اي لا يتم بالقبض فملكه يقسم  
 اي من شأنه القسمة كالارض والثوب المذروح وكذا لو

سكني

سكني

الشيء هو ما في احد كلام العاقدين  
 سواء كان بعت او اشترت

على نفي وقوع القسمة  
 مقسم اي عام مشاع  
 ولم يرد اي ليس



و صلت اي لو كانت الهبة لشيء من اي شيء لو اهب ب لان  
 القبض الكامل لا يتصور فيه فان قسمه الى افرزها الموهوب  
 المشاع و سلمه الى الموهوب لم يمت الهبة لان عامها  
 بالقبض و هذه لا تسبوع فيه و لو سلم شيئا لا يملكه  
 حتى لا ينفذ فيه فيكون مضمونا عليه ينفذ فيه تصرف الواهب  
 ذكره فاما بيان كلين في ضرع و صوف على غرضه في الارض  
 و قد في محل سنة بظائر المشاع لا امثلية اذ لا تسبوع  
 في شئ منها لكونها في حكم المشاع حتى اذا فصلت في  
 الاشياء عن ملك الواهب و سلمت صحتها كما في  
 المشاع بخلافه فيقول في برونه من في سنة سمن  
 لكن حيث لا يصح اصلا اي سواء سلمها او لا لان الموهوب  
 في حكم المعدوم و منه ان الخطه استحالة و صارت  
 و فيها و كذا غير ما و بعد الاستحالة هو عين آخر على ما  
 عرفت في الغرض بخلاف المشاع فيقول برونه من  
 و يمين في ليل حيث لا يصح اصلا اي سواء افرزها او  
 سلمها او لا لان الموهوب في حكم المعدوم و منه ان  
 الخطه استحالة و صارت و فيها و كذا غير ما و بعد الاستحالة  
 هو عين آخر على ما عرفت في الغرض بخلاف المشاع فانه في  
 الملك حتى يجوز بيعه لكن لا يمكن تسليمه فاذا زال الملك جاز و تم  
 عطف على قوله فتمت القبض و توفيق على قوله و لو سلم غدا  
 بملك الواهب لا مستحالة في مشاع في واره و طعام في  
 جواره او سلمها بما فيها بخلاف العكس نعم لو وهب متاعا  
 في واره او طعاما في جواره و سلمه الى الدار و المراهب فما فيها  
 صحت الهبة في المشاع و الطعام و لو وهب و اراه في المشاع  
 الواهب و سلمه الكحل الى الموهوب له او وهب جرابا و فيه  
 طعام الواهب سلمه الجراب لا يصح الهبة الاصل ان الموهوب

افرزها

الواهب بالكله طعاما جوق  
 ربه كذا ظرف  
 فهو جارية  
 كلوز  
 افرزها

الموهوب متى كان مشغولا بملك الواهب و سلمه الى  
 المظروف يشغل المظروف و اما المظروف يشغل من التسليم  
 فيمنع صحة الهبة متى كان مشغولا لا يمنع التسليم فتصح الهبة و في  
 الاول الموهوب يشغل لا مشغول في الثاني مشغول بملك الواهب  
 و هذا لان المظروف يشغل المظروف و اما المظروف فلا يشغل المظروف  
 الا اذا وهب المتاع و الطعام ايضا صحه فقبض الكل باذنه  
 يعني لو وهب الدار و لم يسلم حتى وهب المتاع او وهب الجراب  
 و لم يسلم حتى وهب الطعام و سلم الكحل صحت الهبة في الكل لانه  
 اذا سلم الكحل حمله صار كانه وهب الكحل حمله بخلاف ما اذا تفرق  
 التسليم و اما قال باذنه لانه ان لم ياذن له بالقبض فقبض صحت  
 ان ملك بخبره كذا في الثاني و ينبو القبض في المجلس من باب  
 القبول يعني اذا صدر الاجاب من الواهب فقبول قبول الموهوب  
 بالعقد اذا قبض الموهوب باذنه صحى الهبة لان القبض في المجلس  
 و ليس القبول نعم ان القبض في المجلس يهل قبضه بالخلية بين الموهوب  
 له و الموهوب اختلف فيه المشايخ حتى قال الامام ابو النيث  
 من قبض عند محمد رجه الله لا عند ابو يوسف و المختار انه يصح  
 في صحتها اي الهبة بالخلية لاف و كذا في الفناء و الظهيرة و هب  
 و ارا بما عاها و سلمها فاستحق المتاع صحت في الدار او بالاجزاء  
 فظهر ان يده في المتاع كانت يد خض و صار كالمو مضى الدار  
 و المتاع ثم وهب له الدار او واده الدار و المتاع ثم وهب له الدار  
 فانه يصح ولو وهب اخضا و وزعا و سلمها فاستحق القبض في المشايخ  
 فيما يكمل القسمة فيقول الذريح لطلعت الهبة في الارض لان الذريح  
 مع الارض في حكم الاتصال شئ واحد فاذا استحق احد منهما صار  
 كانه استحق القبض كانه فيما يكمل القسمة فيبطل الهبة في الثاني  
 كذا في الثاني قال من ربه المفسد هو النوع المفسد لان  
 النوع الطاهر كما اذا وهب ثم رجع في البعض الشايخ اذا استحق

في المشايخ  
 في المشايخ

قبض الكل



بعض الشيوخ مجتهد الربان فان الشيوخ الطائري مفيد في الفصول  
 ان الشيوخ الطائري لا يفيد البتة بالانتفاع وهو ان يرجع  
 في بعض البتة شيئا اما الاستحقاق فيفسد الكل لا يبقا  
 لا طار وكذا ذكر الشيخ الاسلام ابو بكر في حجة الحق اقول قد  
 صورة الاستحقاق من الشيوخ الطائري غير صحيحة والصحيح في الطائري  
 والعقل لان الاستحقاق اذا كان بالبرية كان مستندا الى  
 ما قبل البتة فيكون مقارنا لها لا طاريا عليها البتة الفاسدة  
 بقية الملك بالقبض به يعني كذا في الفصول وفي القوب  
 الرجوع فيها اي في البتة الفاسدة يعني اذا ثبت ملكها فيها  
 هل ثبت ولاية الرجوع لواءها فيها وهب بية فاسدة كذا  
 رجم ثم من قال بعض الاشياء كانت المسئلة واقعة الفتوى  
 وقرئت بين البتة الفاسدة والصحيحة اقيمت بالرجوع وقال  
 الامام الائمة وشيئا للامام عاود الدين بهن الجواب بغير ما  
 على قول من لا يرى الملك بالقبض في البتة الفاسدة فظاهر  
 واما على قول من يرى فلا ان المقبوض بملك البتة الفاسدة مضمون  
 على ما تقرر فاذا كان مضمونا بالقيمة بعد الملك كان سخي الرد  
 قبل الملك فملك الرجوع والائمة اذ قال هبت لك  
 هذه الغارة المحنطة او الذوق السمعي البتة في المحنطة والسمعي  
 فقط لا عرفت ان كلامها شاغل على ملك الواهب لا مستغلا به  
 وبت دار ما روجها وما يمتاعها س كان جميعا جارت  
 البتة ويغير الزوج فابناء الدار لان المرأة وما عها في الزوج  
 فصح التسميم ذكره فاضحان وهب بن بابي صندوق مقفل  
 ودفعه اي الصندوق لا يكون مفتحا فلا يتم البتة لان القبض  
 اغا حبس اذا صح الانتفاع ولا انتفاع مع العقل وتم البتة  
 ما وقع الموهوب له بلا قبض جديد يعني اذا كان في القبض  
 في يد الموهوب له ودفعه او عارية او امانة ملكها بالقبض

من انشد الطائري

غرامة  
 جوال

القبض

اذا كانت العينة الموهوبة

والقبول وان لم يرد فيها قبضا لان القبض في باب البتة  
 غير مضمون فتعريفه اصل القبض هو موهوب مستغلا عن  
 قبض البتة بخلاف البيع يعني اذا باع الموهوب او موهبا مبيع يده  
 يحتاج الى قبض جديد لان البيع يقضي قبضا مضمونا قبض  
 الموهوب قبض امانة فلا يوجب عن قبض الضمان بل يحتاج الى قبض  
 القبض الاصل فيه ان القبضين اذا اختلفا باب اختلفا  
 الآخر لا يحتاجا هما جاتا واذا اختلفا باب الاقوى من الاضعف  
 بلا عكس لان في الاقوى مثل الاول وزيادة في البتة في الاول  
 ما في الاقوى وتم ايضا ما وهب الى الاب لطفه بالقبض لانه في  
 قبض الاب فينوب عن قبض الصغير لانه ولد له فقبضه  
 كان في يده حقيقة او بتموه في لانه يد الموهوب كيد الملك بخلاف  
 ما اذا كان في يد الغاصب او المستأجر او المثلث حيث لا تجوز البتة  
 لعدم قبض لان كل واحد منهم قابض لنفسه اذا كان اي الموهوب  
 معلوما قال في النهاية لفظ المبسوط وكل شيء وحقه لانه  
 الصغير والسمعي عليه ذلك الشيء معلوم منه جازا والقبض في اعلام  
 ما وهب له والا شيئا عليه ثم قال في الاستسناد ليس شرط بل الحقة  
 يتم بالاعلام الا انه ذكر الاشياء احتياطا للتميز عن جود سائر الموهبة  
 بعد موهبتها وعن جود بعد ادراك الولد وتم ايضا ما وهب لغيره  
 له اي لطفل يعقبه اي لطفل عاقل لانه في ان في القبض على المبادي  
 او قبض ابيه او جده او وصيه اجمالا لانه قائم مقامها او قبض ام  
 هو اي الطفل فعنها او قبض اجنبي ثمة ومواي الطفل موهبا او  
 قبض زوجها لها اي الصغيرة لكن بعد الزفاف لان الاب اقام  
 مقام نفسه في حفظها وقبض البتة لها وهو قبض البتة لها  
 ولو قبض الاب ايضا صح لان اصل الولاية له وولاية الزوج منه  
 ولم يجرى منه الحمل لكونه وصفا لامة لا تحملك بها بمنزلة اطرافها  
 ولا له اي لم يجر البتة الحمل وان جازا لانه ان يملك سببا صالحا



وسباني طيبانه في الاقرار ان شئ الله تعالى مع هبة ابنين وارثين  
 لانها سكتها جلة وهو قد قبضها فلا يسوع وعكسه هو هبة  
 واحد لاثنين لا الى لا يقع لانها هبة النصف من كل واحد منهم  
 فيذم السوء كقصد في عشرة على اثنين فانه لا يجوز لان القصد  
 على اثنين هبة لكل السوء وضع سواء القصد في العشرة هبة  
 على اثنين لان الهبة لنفسه صدقة والقصد في اثنين هبة  
 واحد لاثنين وهو واحد والعقبة ثابتة على كل من الهبة على  
 اثنين هبة نصف الدار وسلم ثم الباقي لم يرد ولو هبة  
 الى الباقي قبل التسليم وسلم الكل جلة صوت في الكل لا يرد اذا  
 سلم الكل جلة صار كانه هبة الكل جلة بخلاف اذا تقوى سلم  
 هبة دار مشتركة قبل القبض متعلق بالهبة بخلاف هبة دار  
 دارا قبل ان يقبضها وهبة لآخر جاز الهبة لما عرفت ان  
 التفرق في العتار قبل القبض كذا في يجوز هبة درهم مع  
 رجلين لانه هبة متاع لا يقسم وانما قال صحيح لان الغشوس  
 في حكم العوض كما عرفت فيكون ما لم يقسم فلا يصح هبة رجلين  
 لسوء مع درهما قال لرجل هبة لك درهما منها ان  
 استوى قدر لا يجوز والاحار والوقوف ان الهبة في الوجه الاول  
 تناولت احد هما وهو جمل فلا يجوز في الثاني تناولت قدر درهم  
 منها وسوء لا يحل القسمة يجوز ايضا هبة ابوع ممدوني  
 دار الاسلام لطفه لان يد المولى باقية عليه حكما لقيام به  
 اهل الدار عليه فمتنع ظهوره بده تملكهم ان دخل فيها ولو هبة بعد  
 دخوله فيها لم تجز وقدره في باب الاستبراء الكفار وكذا في هبة  
 ابن دون الوصية اذا اذن له اي الموهوب له الواهب هبة  
 ونخبة ارض فيها فرع دون اي دون الذرع او كل فيها فرع دون  
 اي دون الميراث او امره اي الواهب الموهوب له بالهبة في الذرع  
 والجذارة في الميراث لان الجواز الاشتغال بملك المولى جاز اذن

على الفتي هبة فلا يجوز

انما سوي اي قدرا  
 ساء  
 فيجوز



ذات رحم ولادته جنة قربت  
 محرم من كل رجل له نكاحها ابد آية

اذن المولى في النقص الحصاد والجذارة وقيل الموهوب له  
 زال امانه فجاز الهبة **باب الرجوع** فيها صح اي الرجوع  
 في اجزى ارادة من لم يكن ارحم محرم منه خرج به من كان ذا  
 ارحم محرم وليس محرم ومن كان ارحم ما وليس بذى ارحم ولا  
 قال ومنع الحرقية بالعبادة واحده من الحرقية بالعبادة  
 كما ماتت النساء والربائب وارواح البنين والبنات و  
 قال الشافعي في الرجوع فيها لقوله صلى الله عليه وسلم لا يرجع  
 الواهب في هبة الا اكله فيها سب لوكه ولنا ما روي من  
 قوله صلى الله عليه وسلم الواهب ارحم الرجوع بعد التسليم لانها  
 لا يكون هبة حقيقة تحت التسليم والمراد بما روي ان لا يتقوى الرجوع  
 بلا قضاء ولا رضا والا اولا اذا احتاج الى ذلك فانه يتقوى لاخذ  
 الحاجة الى الانقضاء ويسمي ذلك رجوعا نظرا الى الظاهر وان لم  
 يكن رجوعا حقيقة على ان هبة الحكم غير تخص الهبة بل الاب  
 اذا احتاج فله الاخذ من مال ابنه ولو عاينها كما ذكر في باب  
 النفقات قال صدر من هبة وتحت قول ان لا الرجوع  
 فيما وهب لانه عندنا ايضا مطلقا وهو ما دللنا عليه في النفقة  
 عن قوله فانه يملك للحاجة حتى مراده ما ذكرنا حتى ولو لم ينجح  
 الاب لم يرد الاخذ من مال ابنه فان ما توهموا مخالف لنص  
 علمائنا كقاضي خان وغيره بان قرابة الاولاد من جمل الموهوب  
 كما في الاما والامهات وان علوا والاولاد وان سقطوا و  
 الاخوة والافرات واولادها وان علوا والاعمام والعمات  
 والاحوال الى لا ت فقط فان اولادهم ليسوا اعماما كما مر  
 في كتاب النكاح ثم ان مواع الرجوع في الهبة سبعة ذكر الاول  
 بقوله ومنع الحرقية بالعبادة ووجه كونها مانعة ان يقضى هو صلة  
 الرحم يحصل بها فانها واجبة في النكاح وكل عقد افاذ مقصوده  
 يلزم وذكر ان في بقوله وزيادة متصلة عطف على قوله الحرقية

بعض الحرقية بالسبب لا السبب كالأب والامهات  
 والاخوة والافرات من الرضايع ومن صحو

احتج به به مالم يثبت منها اي  
 مالم يعقض والمراد صحو

اي لا ينبغي ان يرجع الا الوالد فانه يملك الحاجة  
 فتدغم بعض الناس من قوله فكل نقول به



بأنوبة كسار وخرس ووجوهنا ما نفع ان الرجوع انما يقع في  
 الموصوب والزياة ليعتبر بموصوبة فلم يقع الرجوع فيها ولا يفتل  
 غير ذلك الرجوع في الاصل لما زياة فامتنع الرجوع اصلا وذكر الكتاب  
 بقوله وموت احد ما اذا مات الموصوب له مكان الملك قد  
 انتقل الى الورثة واما اذا مات الموصوب فلان النصف لم يوجب  
 حتى الرجوع الا للمواهب والوارث ليس بواهب وذكر الرابع  
 بقوله وعوض فان في الرجوع في الهبة كان في مفسده  
 فان المقصود بعد الهبة في نوع اجابة العوض وقد عذر ذلك لوجوب  
 العوض اليه وقد عذر ذلك لوجوب العوض اليه انما يفسد الهبة  
 اي الى الهبة بان قال قد عوضت عنك او بدلا عنها او بمقابلتها  
 او مطلقا فقبض لم يرجع ولو وهب وعوض ولم يفسد الرجوع  
 مطلقا اي سواء كان العوض من الموهوب له او الاجنبى بامر الموصوب  
 له او لا لان العوض مستم اليه فلم يوجب الرجوع وكذا ليس للاجنبي  
 الموصوب اليه الرجوع في غرضه لانه مستبعد عن الموصوب له  
 لا سقاط حتى الرجوع عليه وذلك جائز ولا يرجع العوض على الموصوب  
 اذا كان بجبره لانه مستبعد وكذا اذا امره الا اذا قال عوض عني  
 على اني ضامن كذا في الايضاح وذكر ابي حنبل في قوله وفروجه ان  
 ملكه فان تبدل الملك كبديل العين وقد تبدل الملك ببديل  
 السبب وذكر اساميس بقوله والزوجية فانها نظر القوم في  
 في التواصل بليل جريان التوارث بينهما بلا جبر بطلان  
 المقصود الفسلة وقد جعل وقت الهبة حتى لو وهب لامرأة ثم  
 نكحها له ان يرجع فيها ولو وهب لامرأة ثم ابانها فليس له ان  
 يرجع لعدم العلاقة بينهما في الاول وقت الهبة ووجوبه في  
 الثاني وقتها وذكر اساميس بقوله وهلك الموصوب فانه  
 اذا هلك تعذر الرجوع فلو ادعى الموصوب له الهلاك صدق بلا  
 حلف كذا في الطلاق وضابطها اي ضابط الموانع جرد

وقد عذر  
 بهتك ما

الرجوع الى المولى  
 وكذا في الرجوع

العودة  
 بها

جود مع حقوق ما فوزه مما قبل مانع الرجوع في الهبة  
 باصا جى جود مع حقوقه فالدال الزيادة والموت اجمعا  
 والعوض الوضو والى الرجوع عن الملك والراء الزوجية والحق  
 القولية والى ما هلك الملك الخرف الطعن والى الرجوع اليه كانه  
 شبه الدمع بالثمان وهب لاجنه واجنبى عبد فقبضه  
 الى الاصح والاجنبى العبد له اي للمواهب الرجوع في مفسد لا جبر  
 لان الهبة صحيحة حتى قد يكون العبد مالا يقسم ولا مانع من  
 الرجوع بخلاف الاصح فان القولية فيه مانعة عنه وهب لرجل شيئا  
 وقبضه الرجوع به اي لرجل العبد لا يرجع ثم رجع الثاني او رده  
 عليه اجمعا فلو ادعى الرجوع فيه لان الموصوب لما عاد الى الثاني  
 بالرجوع لاسبب جديد كان للاول الرجوع فيه ولو قصد به  
 التنازل على الثاني ان كان فقيرا او باع منه ان كان غنيا لم يرجع  
 للاول لان هبة ملك جديد لوجه الهبة بسبب جديد وفي الرجوع  
 لم يكن ثباتا في هذا الملك فلا يرجع كذا في المحيط بصرح في الاستحفا  
 نصفها اي نصف الهبة والمراد الموهوب بنصف عوضها لانه  
 لم يرد الهبة الا لاسم الموهوب كذا فاذا مات بغيره رجع عليه  
 بقدره كغيره من النكاحات لاني استحقاق نصفه يعني اذا  
 استحق نصف العوض لا يرجع بشئ غيره ما بقي من العوض  
 لانه يصح عوضا عن الكل ابتداء بالاستحفا وظنه انه لا يجوز  
 الا هو فيكون النكاح الان فقد في الرجوع لم يفسد الا لاسم الموصوب  
 العوض مشروطا واما الرجوع لاسم فان كان رد ما بقي ورجع  
 في الكل وان شاء اسك ما بقي ولم يرجع بشئ بخلاف  
 ما اذا كان العوض مشروطا لانها لم يفسد الرجوع بل يرد  
 على المبدل واذا استحق بغيره رجع بما بقا من العوض  
 كذا في الاسرار ولو عوض بغيره رجع ولو عجز بغيره  
 لان التعويض مانع فاذا وجد في النصف بمنع بعد

الرجوع الى المولى  
 وكذا في الرجوع  
 التنازل كذا في  
 وسئل حاشق  
 وفي القدر  
 القدر



لو باع نصفها او لم يبع رجع في النصف لان له ولاية  
الرجوع في الكل فحق البعض اولى فلا ينفذ بيع النصف وذا في  
الرجوع اما صحته بحيث يوفى الموصوب من يد الموصوب ثم ان  
من الطرفين او حكم قاض لان الرجوع في الهبة مختلف فيهم  
من راي ومنهم من ابي وفي اصلها لان الواهب ان  
طلب بحقه فالموصوب له يمنع بملكه وفي حصول المقصود وعدمه  
فقد اذ من الجائز ان يكون مراده التواب والبراءة فعلى هذا لا يرجع  
لحصول مقصوده ومن الجائز ان يكون مراده العوض فعلى هذا يرجع  
فلا بد من الفصل بالرضا او القضا فصح ان الرجوع الموصوب  
اي اعيان الموصوب له العبد الموصوب بجد الرجوع يتعلق بالقبض  
قبل القضا لانه لا يخرج من ملك الموصوب له الا بالقضا فصح ان  
قبضه ولم يضمن اي الموصوب له بملكه اي الموصوب بعد الرجوع  
قبل القضا بعد المنع عن الواهب بقبضه بملكه فانه اذا قبض  
في يده بعد القضا لم يضمن لان اصل قبضته لم يكن موجبا  
للمقبوض عليه وهذا وام علة واستدانة الشيء مجزئ قبضه  
ولكن يضمن به اي بملكه بعد القضا والمنع اي منعه بعد القضا  
وطلب الواهب فان الموصوب يرجع يكون امانة عند الموصوب له  
والمنع بعد الطلب بوجوب الضمان في الامانة ومع احدهما  
عطف على قوله براض اي الرجوع براض او حكم قاض فصح ان  
الهبة من الاصل اعادة للملك القديم لا الهبة للواهب فحكم شرط  
قبضه اي قبض الواهب لان القبض انما يعبر في انتقال الملك لا في  
عود الملك القديم وصح اي الرجوع في المنع انما هو للقبض  
كنصف دار وهبت ولو كان الهبة لاصح فيه كلف الموصوب  
في يد الموصوب له فاستحق قبضه لم يرجع على واجبه لانها عقد  
بشرط فلا يستحق فيه السلامة فحق بطلان الرجوع لما منع ثم راي  
المانع عدا الرجوع بانه اذا انشئ في الاراء الموصوبة وابطل القاض

كما كانت  
سواء  
فيما

للغرض  
منه

القاضي يرجع الواهب بسبب البناء فقدم الموصوب البناء  
وعادته اذ كانت فله ان يرجع فيها بخلاف ما لو اشترى عينا  
بالحيار لم يملكه اياها في العبد في مدة الحيار وخالف المستر السباع  
الرد وابطل القاض حقه في الرد بسبب الحيار في مدة الحيار ليس له  
ان يرد كذا في المحيط وهي بشرط العوض هبة ابتداء هذا ما ذكره  
بملكه على بان يقول وهبت هذا العبد لك على ان تحضرني هذا التوب  
ومنه اذا ذكره حرف الباء بان يقول وهبت لك هذا التوب  
بعبدك هذا او بالف درهم وقبل الاخر يكون بيعا ابتداء  
بالاجماع كذا في شرح الهداية وغيره بشرط قبضها اي العاين  
للعوضين لكون كل منهما هبة وبطلت بالبيع كما هو حكم الهبة  
ولم يرد الهبة لالب مال فله بشرط كالم كالهبة به ومع اشياء فردد  
بالبيع خيار الرؤية وثبتت الشفعة كما هو حكم الهبة والبيع  
البيع نسيان عذنا وعذرة في البيع ابتداء او اشتدادا  
الصحيح للمعاني ولنا انه استعمل على جنتين في بيعها ما امكن  
عملها بالجهتين فان قلت الهبة تملك غير بلا عوض والبيع  
تملك غرض بعوض فكيف يجمع بينهما وايضا التملك لا يجري فيه  
الشرط وكلمة على لقب الشرطية قلت عرفت ان معنى كونها  
عليها بلا عوض كونها تملك بلا شرط عوض لا بشرط عدم العوض  
فلا ينافي كونها بيعا وقد عرفت ايضا ان الشرط المنافي للملك التملك  
بشرط فيه معنى التبرع او القمار لا مطلق الشرط حتى لو قال بعيت  
هذا منك على ان يكون ملكا لك صح البيع فيكون ما يخرج فيه  
شرطا ابتداء نظرنا الى العبارة حتى لا يصير كالبيع لازما فيه  
قبل القبض وشرطا بمعنى العوض نظرنا الى ما يؤول اليه  
حتى لو فاعله حكم البيع حاله القاء وهبت كرايا فحققه  
الموصوب له لا يرجع فواين منه وبين الفصل بان في الخصا

بشرط  
بيع







سكن داراً مقدرة لفلانة او زرع ارضاً مقدرة للاستقلال به غير استيجار الجارة وبه يفتى كذا اذا دخل محلاً منته الختم واول الجارة  
 الذين الفاضل مقدرة الجارة بده بآزده جوارها وكتب الجارة  
 تمام الجارة الوقفية ازداده الجارة بده بآزده جوارها وكتب الجارة  
 المحل الجارة بده بآزده جوارها وكتب الجارة

حتى لو قال له هبتك منافع من الدار سداً لكذا فيكون  
 اجارة كذا في القضاة والقضوي واختلف في انعقاد  
 بلفظ البيع في سبغ الاسلام ان فيه اختلاف المشايخ  
 قال افا قال الجارة بعت نفسي منك شيئاً كذا فهو  
 اجارة وعن البرقي ان الاجارة لا تنقذ بلفظ البيع ثم رجع  
 وقال تنقذ كذا في الخلاصة ويعلم النفع بيان المدة طالت  
 او قصرت كالسكن والزراعة مائة كذا الى سكني الدار والارض  
 او زراعتي الارض مائة كذا او بيان العمل كالصباغة والصنع  
 والحياطة وكذا او الاشارة عطف على بيان اي عمل  
 بعلم النفع ايضاً بالاشارة كقوله كذا الى كذا فان النفع ليس  
 بمشروط بل كمن يعلم من الاشارة انه الفعل المخصوص لا يلزم  
 الاجارة بالعقد اي لا يلزم بنفس العقد ولا يلزم به عينه كذا  
 او بيان ان العقد معاوضة احد الطرفين منقذة كذا  
 شيئاً خيراً والآخر مالاً فيحقق المعاوضة الحب او اية  
 فمن قول من انه في جانب المتقاضي في البدل بل  
 بتقديره بان يعطيه قبل حلول الاجل فانه له ان يوافق بالعقد  
 حتى يكون له حق الاستعانة او شرط اي شرط تجلده  
 حال العقد فانه يجب الاستعانة او الاستعانة المنقذة  
 بمعاوضة غيرها فان الاجارة يجب ايضاً او يمكنه من اي من  
 الاستعانة وخرج على هذا بقوله يجب اي الاجارة لا يجب  
 ولم تكن لوجود المتقاضي الاستعانة بقوله وبسقط  
 اي الاجارة بالقبض اذا عصبها فاضرب من يده بسقط  
 الاجارة لطلب الاجارة والارض لكل يوم وليلة كذا  
 مرحلة والقياس ان يطلب في كل سنة جدياً  
 تخففاً لمرحلة كذا عرفت لكنه يعني الى كذا لا يعلم  
 حقيقة الاجارة في كل سنة كذا وكذا في كل سنة كذا

نحو احد ان كان اذا استعمل الوقف كذا بالغة مدونة الاجارة فله جرة حصه الشريك سواء كان وقفاً أو سكوناً  
 او موقوفه للاستقلال وفيه مشترك لا يلزم الاجارة الشريك اذا استعمله وان كان معقلاً الجارة وليس للشريك الذي لم يستعمل  
 الوقف ان يقول الاجارة استعمله بقدر استعماله لانه لما كان له بقدره فله فيه بآزده جوارها وكتب الجارة

للموخر طلب الاجارة في سنة الصانع اذا خرج اي من العمل لكل يوم  
 وان عمل في بيت المساجد حتى اذا عمل في بيت المساجد ولم  
 يخرج من العمل لا يستحق شيئاً من الاجارة على ما في السنية والنجد  
 وذكر في المبسوطين و هو انه الظاهرية والذخيرة وسقط في  
 الصغرة انه اذا خالف البعض في بيت المساجد يجب الاجارة بحسبه  
 حتى اذا سرق النوب بعد ما خالف بعضه بسخرى الاجارة  
 والخبر فيه اي للخيار في بيت المساجد بعد اداء من النوب  
 كان اخرج ليعده في الاجارة ولا يلزم كذا في ان الاجارة  
 لا يلزم في سنة الاجارة ويوم قال في الوقاية فان خالف  
 بعد ما اخرج فله الاجارة قبل ولا يلزم فيها وقال صمد الدين  
 في الاجارة قبل الاجارة وبعد الاجارة اقول فيه بحث اما الاجارة  
 فلا يلزم في خلاف ما في سنة واما ما في سنة الاجارة  
 حتى قال في غاية البيان بعد العلم ببيان في الصور في الاجارة  
 بعد الاجارة من التولية اذا اخرج قبل الاجارة وقبل الاجارة  
 في قول اصحابنا جميعاً واما ما في سنة الاجارة في خلاف المتأخرين  
 الآتي ذكره بان الاجارة المستحقة بغير ما يكف بعد فان قيل  
 وفي المسئلة فيما اجرة في بيت المساجد وذلك منع ان  
 يخرج لغيره فيكون اجرة خالصة وسبب ان يكف بغيره لا يلزم  
 قلت قد صرح الشيخ بانه اجرة مستحقة حيث قالوا اجرة  
 الوعد من وقع العقد في حق على المدة بالتخصيص كما سلكه  
 كمن استأجر لخدمته على ان لا يخدم غيره وما نحن فيه مستأجر  
 على العمل لبيان المدة ولا مله من العمل في سنة وكان اجراً  
 مستحقاً ولما خرجت العبارة الى ما في سنة الاجارة  
 ان صاحب المدة قال في الاجارة او سقط من يده قبل  
 الاجارة فلا اجرة له كذا في السنة فان اخرج من  
 غير فعله فلا اجارة له صار مستحقاً بالوضع في سنة ولا ضمان

وذكر في المبسوطين و هو انه الظاهرية والذخيرة وسقط في  
 الصغرة انه اذا خالف البعض في بيت المساجد يجب الاجارة بحسبه  
 حتى اذا سرق النوب بعد ما خالف بعضه بسخرى الاجارة  
 والخبر فيه اي للخيار في بيت المساجد بعد اداء من النوب  
 كان اخرج ليعده في الاجارة ولا يلزم كذا في ان الاجارة  
 لا يلزم في سنة الاجارة ويوم قال في الوقاية فان خالف  
 بعد ما اخرج فله الاجارة قبل ولا يلزم فيها وقال صمد الدين  
 في الاجارة قبل الاجارة وبعد الاجارة اقول فيه بحث اما الاجارة  
 فلا يلزم في خلاف ما في سنة واما ما في سنة الاجارة  
 حتى قال في غاية البيان بعد العلم ببيان في الصور في الاجارة  
 بعد الاجارة من التولية اذا اخرج قبل الاجارة وقبل الاجارة  
 في قول اصحابنا جميعاً واما ما في سنة الاجارة في خلاف المتأخرين  
 الآتي ذكره بان الاجارة المستحقة بغير ما يكف بعد فان قيل  
 وفي المسئلة فيما اجرة في بيت المساجد وذلك منع ان  
 يخرج لغيره فيكون اجرة خالصة وسبب ان يكف بغيره لا يلزم  
 قلت قد صرح الشيخ بانه اجرة مستحقة حيث قالوا اجرة  
 الوعد من وقع العقد في حق على المدة بالتخصيص كما سلكه  
 كمن استأجر لخدمته على ان لا يخدم غيره وما نحن فيه مستأجر  
 على العمل لبيان المدة ولا مله من العمل في سنة وكان اجراً  
 مستحقاً ولما خرجت العبارة الى ما في سنة الاجارة

العبارة المضاف للبدنية فانه اخرج  
 ثم اخرج من غير فعله لانه الاجارة  
 قد فات صاحب المدة في قبضه لا في قبضه

المسئلة  
 الاجارة







١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١

bill

قالوا انك لمي وادبلغ فلما ان اخرج لانه اذا اخرجك يطاير  
الخفاف لانه جنس الطيور واحد اسرى عزمي

راجہ مالایسج ای الحار عثله  
کل فثیمه لانه یقہ اعا فاف

السووق بدونه وجازع بها اي بالذاتية سخاى عن مكان  
 استوجرت اليه ولو وصلها بها وسخاى الى لذات الجنى  
 ورواها اليه عطف على جوازها بها يعني اذا استأجرها الى موضع  
 فجازعها الى موضع آخر ثم ردها الى الاول ثم نقصت فمضاهى  
 قبل ما ولى سنة المسئلة اذا استأجرها ذاهبا لا جائبا  
 لانتهى العقد بالوصول الى الاول فذا يصير بالود مردودة الى الاول  
 معنى اما اذا استأجرها ذاهبا وجائبا يكون مثبته المودع  
 اذا خالف في الوديع ثم عاد الى الوفاق وقيل كجواب كرمي  
 على اطلاقه والوقوف ان المودع ما مؤثر بالمعقود مقصودا فبقا الامر  
 لمعقود بعد العود الى الوفاق ويحصل رد الى نائب المالك في الجاء  
 العارية يصير بالمعقود ما مؤثرا به تبعه للاستعمال لا مقصودا فادا  
 قطع الاستعمال لم يوجب هو ثابنا فذا مؤثرا بالودع قال في الهداية  
 انه الصريح قال في الثاني الاول اصح ونزع اى ضمن ينزع  
 مرجح حمار مكترى وايضا ينعى اذا اكترى حمارا فشره ونازع ونزع  
 فذا ضمن مطلقا سواء كان شره لا كذا فمما لو كف بهذا  
 طار بمسئله او لا اما انما في فظ واما الاول فذل ان المكافى ليس  
 من السراج لا فذل فها صورة ومعنى فبضمن القيمة اذا عطف  
 اجل المديد مكان الخطأ بالكمية وسلوك الى بضمن الحال  
 مما متاع فذل ان تلك سلوك طريق غير ما عتبه المصارف كمن  
 فانس سلوكه ايضا وقد تفا واما اى الطريقان بالطول والعرض  
 الصعوبة والسهولة حتى لو لم يتفا وتافلا ضمان عليه ان تلك  
 لا فائدة في اختياره او سلوكه اما لا سلوكه الناس الى ضمن  
 فذا اذا ملك سلوك الطريق لا يسلكه الناس لصحة التقيد  
 حصول المخالفة وخذل في البحر ينعى اذا حمله في البحر فيما بين الناس  
 فان انقلب لان البحر مختلف حتى ان المودع ان ينافر بالوديع  
 التبر لافى البحر وله اى للمحال لا جولى الصورة المذكورة ان ينعى



والجدة في جوار اجارة الشاع  
او يفتقد في الحنم

سیدنا حضرت ابراہیم علیہ السلام







مناقص الغصب لا يفسد الا في ثلث ما لم يتم وقال الوقف والمعد لا يستقلان شافع المعد لا يستقلان مفسدة الاول اسكن  
تبا وعل بك وعقد تحت سكة احد الشريكين في الملك اما في الوقف اذا سكت احدهما بالقبلة بدون اذنه لا يجوز له ان  
موقوفه للمسكن او لا يستقلان فان كانا في ملك واحد سكتا اتم ذوقهما في اموالهما ولا يلزم  
لها ذلك ولا امر عليها كذا في وصايا الفقيه لا تقصر المدة لا تستقلان باجارتها بل انما تقصر مدة اذ ابتاعها لذلك

لان سعة الاجارة توجب خلافا في حق الزوج وللزوج ان  
يمنع امراته عما يوجب خلافا في حقها اي في طاح غدا  
بل ان قراره لا يمس له ان يفسخ الاجارة لان العقد كرها  
وتولاه غير مفسد في حق من ساجر بها وجاز للمساجر  
فصح ان ارضت او حلت لانها يفسد بالولد وعليه حمل  
البقي ونسبها واصلاح طعامة ودينه لان العادة ان يظفر  
من التي يتولى هذه الامور فصار ذلك كالمس وط لا يفسد في  
منها اي من النياب والطعام والدعوى وهو اي منه واجره  
اي اجرة العمل المرفوعة او رضاءها عليه اية ووقع على هذا بقوله  
فان ارضت بدين شاة او عذته بقطام ومضت كذا فلا جرح  
فان اجرو الارض لكان على الاب كان ترك الارض  
رحمنا عن الاجر فان الارض هو انشاء المصير لهما باء وحل  
نفساني منه ولذا قال صاحب الهداية فان هذا الجرح  
ليس برباع فقولهم فان ارضت يكون من قبل المالك كذا  
خلافا لما اذا ارضت الى ثمانية جرح ارضتها حيث ليس الاجر  
كذا في الكافي ولم يفسخ الاجارة الا اذا كان الامانة والجر  
تقديم الوان والفقه والغنائم والملاصق والتوفيق في الخط  
في كتاب الاستحسان في الاصل لا شرط بياح لانه اعطاء  
مال عن طوع بلا عقد وحسب التمس هو ان يوجر خلافا  
لغيره على الاثبات وكذا اذا ارضت الاجرة عليه والاصل في الاجارة  
لا يجوز عذتها على الطاعات والمعاكس كمن كذا وقيل في  
الامور الدينية جرحا للمساخر دون ولذا قال في بعض اليوم  
بصحها اي الاجارة لتعلم الوان والفقه والامانة والافان  
وجرح المساجر على دفع الاجر وجرحه وعلى الحكومة المسومة  
وهي مديته تدعى الى المعاملين على رؤس بعض سواها  
سميت بها لان العادة اهداء الخلاء وفي نقد اي الاجارة ان

رجل استاجر دارا وغاب وترك امراته فيها ليس  
للاجرة ان يخرجها واكيلة ان يخرجها آخره في الشهر  
الذي يبره الفسخ فاذا مضى ذلك الشهر الثاني يفسخ  
الاجارة الاولى ويستفقد الثانية والانه يخرجها  
من الدار في الاول ولا اذ في الثانية ففسد فصل  
الاجارة واقفا  
ففيه امرأة لها دار آجرتها من زوجها ثم سكتها لا يجرح  
صلاصة في الفصل الثاني من الاجارة

استعمل جرح القصار في غير استجار ففسد في كل حال  
للاجارة من المانقط للمسكن الا انما يفسد من الجرح  
وان كان له الدار من اجرة موقوفة فليس يفسد  
والاجارة المقتل مجمع القصار في اوجاله القارفة  
واذا لم يبين الاجرة والمدة اتفق المثلثة او اثنتي عشرة  
او المثلثة من القران حادثة دينار ولا حادثة كذا في بعض  
والخط واذ اعلم الصيغة او اكثر من القران والفقه في  
والا فله المثلث الا ان كان سواها كان علم الصيغة  
القران او لم يعلم لانه الصيغة في حفظه والقوى على هذا  
المقدول والنقل جامع الكبير

و اذا استاجر ربا الفسنة حلا فيها باجرة معلومة ذهابا او امانا فليس يفسد في الاجرة بفسادها اذا امان اليه عليه  
ان لم يلحقوا ايضا عنهم فالقوا بعضا في الجرح في الحكم من ذلك اجازة في الفسنة او انكسر بغير صفة ربا لا يفسد  
وام كان له الدار من اجرة موقوفة فليس يفسد  
الاجارة بفسادها واذ ارضت على الاقفا فالقوى على الروس لانه حفظ النفس وهم فيه سواء ففساد ربا في الهداية

اذا مات احد المتعاقدين والقرع بقل يترك بالمسكن وان مضت المدة والزرع بقل يترك باجر المثلث لانه الحاجة  
تبا الى الانقضاء وفي الاولى الى القفا وفي الثانية مضت مدتها والزرع بقل يترك باجر المثلث لانه الحاجة  
وان لم يفسد حتى حصل له من الاجر نجاب ذلك ولا تصرف رت الزرع بالفساد وان مضت مدتها ولم يخرج الزرع ففسخت

ان دفع المجرع الى النسيب بفسدة او اسما جرحا ربا المثلث زاده  
ببعضه اي بعض الراد او ثوبا ليطحن مرة ببعضه ويبيع بهذا  
الاخر ففسد الطحان وقد نسيب من سلة ابيه عليه سدة لانه  
جعل الاجر بعض ما يخرج من عمله والا قولان في معناه او من  
يخرجه كذا اليوم بهذا اي اذا اسما جرحا ربا المثلث من مخرجة  
الاصوع من الدقيق اليوم بدرهم ففسد عند ان يفسد  
لجمله المعقود عليه لان ذكر الوقت يقتضي كونه المقتضى  
العمل مع تقديره الذي يقتضي كونه العمل ولا يفسد الا جرحا  
على الاجر مع ان يقع المساجر في وقوعه على العمل لا في الوقوع  
الا جرحا لانه كونه اجرة مستتر كما وقع الاجر في وقوعها  
على المقتضى لانه يستحق الاجر بمضت المدة عمل او لا ففسد العقد  
ولو كان المعقود عليه كايها اي يعمل سنة العمل مستوفيا لهذا  
اليوم فهو غير مفسد وعادة وعمل في جرحه ربا منه اذا اتم  
علا وقال في اليوم جرحا الاجارة لان في النفاذ لا يتغير  
المدة فلا يقتضي الاستخفاف وكان المعقود عليه العمل هو  
معلوم او ارضاء شرط ان يبرها او يكرها انهار ربا او يفسد  
لان امره بهذه الافعال يوجب انعقاد المدة وكذا  
من مقتضيات العقد وفيه نفع صاحب الارض ففسد  
كله بخلاف استجار ربا على كبرها وبذرها او يفسد  
لانه شرط بفسد العقد لان الذراعة مستحقة بالعقد وهي  
لا ياتي بالاسبق والكرى فلا تفديه وبلاذ ذراعتها او  
ما يدرع فيها لم يفسد اما الاول فلان الارض من ساجر  
للذراعة والابن والعوض فيها لم يفسد شيئا منها لم يعلم  
المعقود عليه واما الثاني فلتفاوت انواع الذراعات وانما  
بعضها بالارض فاما لم يبين شيئا منها لم يعلم المعقود عليه  
ان يمسح الجرح بان يقول على ان تزرع ما سئلت في بيعه

هذا الاجر  
ساعة

ان يفسد ربا  
ساعة

دفع الى رجل ربا بفساد سنين معلومة على ان  
يفرسها مثلا او شجرة او كرا على ان يخرج المثلث  
وكرم وشجر ففسدتا بفسادها وعلا كونه الارض  
بينهما بفسادها ايضا ففسدتا فانه قضى  
غراسه عنده فاجرت ثم اكثرت كما يجتمع كثر  
والشجار لصاحب الارض وللغارس على كل راس  
قيمة غراسه واجر شجره فاعمل فاضى بفسادها  
بفسادها كذا في الزاوية  
دفع الى رجل ربا مفسدة معلومة على ان يفسد  
فيها غراسا على ان يحصل له الغراس في الغراس  
بفسادها جاز من الجرح المور  
واقفا



الاذن منه ولو فرض عينا بل ذكر الذراعين ما يترفع فمقتضى الاجل عا  
 اى العقد صحيح وله المستحق لارتفاع الجمالة بالذراع قبل تمام  
 العقد استأجره جلا الى بعد ولم يستعمله محل معا فذلك  
 لم يصح لان الاجارة فاسدة والعين امانة ولم يوجد الثمن  
 وان بلغ المكان الموعود فله المستحق من الاجر استحقاقا والعين  
 ان يجب اجر المثل لانه وقع فاسدا ووجه الاستحقاق ان الجمالة  
 ارتفعت قبل العقد فان تنازعنا اى العاقدان قبل النزاع  
 في الصورة الاولى او المثل في الصورة الثانية فسخ الاجارة  
 بعنى فسخها القاضى فسخا للفقهاء وان عدى الى السابق على  
 دابته وضمير او محل طعا ما يستحق كايده وبين اجرة فاسدا ووجه  
 الاخر او حمار الى مكان كذا محل الطعام كذا فلا اجر له لا المستحق  
 او المثل انما في الاول فلما تقرر ان الاجر والضممان لا يجتمعان واما  
 في الثاني فلان العقد ورد على ما لا يكمل الوجود فبطل كاجارة  
 مالا منفعة لان المعقود عليه محل النقص السابق ووجه مقتضى  
 لانه فسخ حرم لا يقتصر في السابق حيث انه لا يفسخ بغير الرجوع  
 لانه يفسخ شرعى وهو كمنه كما في المجموع في الطريق بغير استأجر  
 دابة ثم يجد الاجارة في بعض الطريق وجب اجر ما ركب قبل  
 الانظار ولا يكمل الاجر لما عده عند بئى يوسف لانه ما يجرود  
 صار غاصبا والاجر والضممان لا يجتمعان وعند محمد يجب الاجر  
 كله لانه سلم من الاستعمال ففسخ الضمان كذا في الكافي  
 ورواه في شرح المحققين بعد قوله ففسخ الضمان قوله وعقد الاجارة  
 قائم لان الاجارة لا تنفسخ به ووجه وجوب الاجر المستحق على  
 المتأجر لانه لا يفسخ به ذلك اجارة النفع بالنفع بغير الرجوع  
 واذا انعقد لا يفسخ اذا جرد ارجح ليسكنها بكنى وراخى او دابة  
 ليسكنها بركوب دابة اخرى او ثوبه ليسكنها بلبس ثوب اخر لم  
 يجر عندنا لان المعقود عليه ما يحد منه المنفعة وذا غير موجود

تأخير

جحد و ما

لا عيناه

موجود في الحال فاذا انعقد بغيره كان كباولة الشيء بغيره  
 والجنس ما يؤاذه بجرم النساء عندنا بغير ما اذا اختلف  
 الجنس لان النساء في الجنس مختلف ليسن حرام كذا في الكافي  
 اقول لا بد على ظاهره ان قوله لان النساء في الجنس ليسن  
 حرام مخالف لما قال في باب الربوا ان وجه العقد والجنس حرم  
 الفضل والنساء لوجود العلقة وان واحد احدهما وعدم الآخر  
 حل الفضل وحرم النساء مثل ان يسلم به وراعى به وراعى او برأى  
 غيره وان عد ما حل الفضل والنساء فان لم يفسد الشبهة ان مختلفا  
 وقد حرم النساء فيه ووجه ان زيادة الجنس مختلف مالا يكون فيه قدر  
 كبيع حقة بغير حقة حيث فيه النسبة لا تختلف الجنس استحقاقا القدر  
 كما في بابه ووجهها كذا فان جنس النفع اذا اختلفا وليس النفع  
 من المقدرا على شئ لم يجرم النساء ولا استحقاقا جزمى العلقة فيكون هذا  
 اخطا في قوله وان عد ما حل الفضل والنساء فيه وقد علم في الخط  
 عدم الخطا في قوله لان الجنس بان الساق مقدم في الفسخ فكما  
 نسا لا عيناه والبشر على ما علمه سلم من عن ساج الكافي بالانكاح لا  
 انه حق عنه خلاف الجنس بالاجماع **باب بيع الجارية** الاجر  
 نوعان احدهما الاجر المشترك وتاينها الاجر الخاص سباني  
 بيان الاول من بيع الجارية كالجارية وكذا او يجرى الى واحد  
 عملا بغير موقت فانه اذا استأجر رجلا واحدة للجارية او جنس  
 في بيته بغير مقيده ليوم او يومين كان جارية مشتركة وان لم يجرى  
 او موقت بل بغير مقيده بغيره اذا استأجر رجلا ليسرى بغيره  
 بغيره فهو مشترك الا ان يقول لا يترفع عنه غيرى في بغيره خاص  
 وسباني في حقيقة وانما يستحق اى لا يستحق الاجر المشترك الاجر  
 الا بعد كالمصباح وكذا لان الاجارة عقد معاوضة فحققت  
 المساواة بين العوضين فاما لم يستحق المعقود عليه للمساواة وهو  
 العمل لا يستحق للاجر العوض ولا يضمن مالك في يده نحو ان يملك

باب الاجارة



في وجه سواد تلك بسبب يمكن التخرج عنه كالسرقه او بالايك  
 كالجوع العاقل والعاره لان العين امانة عند لانه  
 قبضه باذن المالك لمنفعة من اقامته العاقل له فلا يكون  
 مضمونا عليه كالمودع واجبر الوعد وان وصله شرط عليه  
 لانه شرط لا يقتضيه العقد فبقي للاحد العاقل ان ياتي بالا  
 يمكن التخرج عنه فبالاجماع واما فيما يمكن فعلى الخلاف فبعضهما  
 يجوز لانه يقتضيه العقد عند ما وعده بغيره لما ذكرنا  
 المتأخرون بالصلح على النصف لا اختلاف الصيغة فيه كذا في الجارية  
 بل يضمن ما يملك بعد كذا في اي شئ من الثوب الحاصل من  
 الدوا اي دوح القصار ورواح الحال فان التلث الحاصل من  
 زلفه حصل من كس التلث في التمسك والتمسك جيل شدة الجمل  
 فان التلث الحاصل من حصل من ترك التلث في شدة الجمل  
 وعرف السقبة من هذه الا او مباح في اي لا يضمن او مباح  
 من هذه السقبة او سقط من اية وان كان يسوق او قوده  
 لان ضمان الادمي لا يجب بالعقد بل بالجناية وما يكسبها على الدافعة  
 العاقل لا يتحمل ضمان العتق وهذا ليس بجناية كونه ما ذنبا  
 فيه او يملك من جناية او قصد لم يكر المعاد وكذا اوبة اي لا  
 يضمن ايضا اوبة يملك من قصده وكذا لم يكر اي لم يكر  
 المعاد لانه التزمه بالعقد فصار واجبا عليه والواجب لا يجامع  
 الضمان كما اذا اذ القاضى او عزومات المقزوب به الا  
 ان يمكن التخرج عنه كدوق الثوب وكذا او فقه بقره الثوب بقره  
 يعلم ما يجزى من الدوا بالاجتهاد فاما كس بقره بالسكينة  
 بخلاف القصد وكذا فانه يبنى على قوة القصد وضوح فلا يفرق  
 ذلك بغيره ولانا لا يمكن من يخرج فلا يمكن تقيده بالسكينة  
 اعني ان لا يجاوز المعاد فيضمن الزايد كذا في التمسك واذا  
 يملك يضمن بغيره بغيره لانه يملك بما ذنوب فيه وغيره

في ترك التلث  
 ماء

كما  
 لم يجز  
 من النجاء

وغيره ما ذنوب فيه فيضمن بحسبه وهو النصف حتى ان التمسك  
 لو قطع الحنفية بغير المخطوع يجب عليه دية كاملة لان الزايد  
 الحنفية وهو مضمون كامل يجب عليه دية كاملة وان مات كس عليه  
 نصف الدية وهي من الثواب حيث يكسب الا كس بالية اذ لا يملك  
 ذكر الزايد فان التمسك في الطرب مضمون الحال فبعضه مكان  
 حله بلا احو او مكان كسره بحسبه اوجه اما الضمان فلا ينفك  
 بغيره لان الدوا في العقد على كس والمف غير داخل واما الجارية  
 فلا تارة اذا كس في الطرب وحصل شئ واحد يبين انه وقع تعددا  
 من لابتدأ من سدة الوجه وله وجه آخر وهو ان يترك  
 حصل بانه فلم يكن تعددا واما صار تعددا عند التمسك الى اي  
 للثنين بان كان مال الى كونه متعديا ضمن قيمة في الابداء  
 ولا يكسب الاجرة يبين انه كان متعديا من الابداء وان كان في  
 كونه ما ذنوبه في الابداء واما صار متعديا عند التمسك فبعضه  
 عند التمسك اعطاه اوجه بحسبه واما في النوعين الاجرة الخاص يسمى  
 اوجهه ايضا ومن يعمل احد عملين بالخصم فله في كل واحد  
 عرف بما سمع ويسمى الاجرة بغير مدة وان لم يعمل  
 كاجرة شخص بخدمته او رعي غنمه وليس له ان يعمل لغيره لان شدة  
 صارت مستحقة له والاجرة مقابل ما يستحقه ما لم يمتنع من  
 العمل مانع كالمريض والمطرب وذلك مما يمنع المكن من العمل اعلم  
 ان الاجرة للخدمة او رعي الغنم انما يكون اجرة خاصة اذا استند  
 عليه ان لا يخدم غيره ولا يبرح غنم غيره او ذكر المدة او لا نحو  
 ان يسافر او رعي شدة ليرعى له غنما خاصة باجر معلوم فانه  
 اجرة خاص باول الكلام اقول بانه انه اوقع الكلام على مدة  
 في اوله فيكون منافعة كسب اجرة في تلك المدة فيتمتع بالمكان  
 لغيره فيها ايضا وقوله بعد ذلك ليرعى الغنم يجوز ان يكون لا يقع  
 العقد على العمل فيفسد اجرة مشتركة لانه من يقع عقد على

مدالك  
 الاجرة الخاصة

صيانة



بالحبس

مردوين عام

وذكر الفدر فيه

القدم

التي يتبعها

يجب بالحبس واذا وجد بعض الموقوف عليه معلوما في البيع يجب  
 التمسك به في العقد فيجب ان لا يرفع الشك في الايجاب  
 انما هو في البيع او ما وجد من الموقوف عليه معلوما كان  
 او كبره الكس او كان في الزمان كوان خطه اليوم  
 فدرهم وان خطه فبصرفه في الاول الى كذا وجد  
 النقص في اليوم الاول من الموقوف عليه وفيها ما سمي من الاجر  
 وفي الثاني الى كذا او وجد الموقوف عليه في اليوم الثاني منها او قبل  
 غير ذلك على المستور وعندنا الشراطين جائز ان وعندنا فدر  
 فانه ان كان في اليوم الثاني فبصرفه في كل يوم سميان  
 الواجب احدهما وهو في اليوم الثاني فبصرفه في كل يوم سميان  
 بنصف درهم ولهما ان العقد للمضاف في العقد بنصف  
 الاول فبصرفه في اليوم سميان فلم يكن الاجر في اليوم  
 والمفتى في اليوم سميان في العقد سميان درهم والمفتى  
 ودرهم يكون الاجر في اليوم سميان في العقد سميان درهم او  
 كانوا في الدار المستأجرة واخرى لبعض بيوت كبره ان الدار  
 لا ضمان عليه مطلقا امي سواربني باذن صاحب الدار او لا لان  
 هذا استقاع بظاهر الدار على وجه لا يغير منه الباقي في العقد  
 الا ان ينسخ ما لا يصفه الناس من ترك الاحتياط في وضع  
 والبقايا لا يوقد مثلها في التور والكانون كذا في العادة  
 استأجر حمارا ففصل عن الطلب ان علم انه لا يجد بعد الطلب  
 لم يضمن كذا راجع من خطه فحاش على الباقي انما  
 كذا في الحامية لا يسافر بعد موجر للخدمة بلا شرط لاني خدمته  
 السور زيادة مشقة فلا يضمنها الاطلاك لا يسترد مستأجر  
 او عمل عبد غيور يعني اذا استأجر عبد غيور اسدهوا اعطاه  
 الاجر فليس له استأجره ان باخذ منه الاجر لان سنة الاجارة  
 بعد انواع صحيحه استأجره لان فساد ما رعاية المولى

في البيع والقبول والبيع

المطلوب ان يكون لبيان البيع العمل الواجب على الاجرة في البيع  
 فان الاجارة على المدة لا يقع في الاجرة الخاص بالمستأجر  
 بان يجوز استأجره في سنة المدة او لخصا فلا يغير حكم الكلام  
 الا ان لا يباح احتمال بيعه وحده ما لم ينص على خلافه بان يقول  
 ان لا ترعى غيري مع غيره في هذا المدة او المدة بان استأجره  
 لغيره في سنة المدة لبيان معلوم سنة لا يكون اجرة كذا قال  
 الكلام في البيع ان يكون لا يقع العقد على المدة فيصير اجرة  
 ان يكون في العقد العمل الذي وقع العقد عليه فلا يغيره في كلامه  
 بالاحتمال لم يصح بخلافه ولا يضمن ما يملك في يده او يملكه الا  
 طلاق العين امانة في يده بالاجماع اما عندنا فاما عندنا  
 تضمن الاجرة المستأجره استأجره عندنا ضمانه لا مولى التمسك  
 لانه يقبل الاحمال من مملوك كغيره في كسرة الاجرة فبصرفه في  
 سميان فبصرفه عندنا طولا فيجب عليه الضمان اذا يملك بما يكون  
 لستأجره في خطه ما وجد الموقوف عليه لا يقبل الاعمال فبصرفه  
 بالقبض او اما الثاني فلان المنافع صارت مملوكة للمستأجر  
 فاذا ادره بالعرف الى ملكه صرح وصار تائيدا من جفا فبصرفه  
 اليه كانه فبصرفه ووقع عليه بقوله فلا يضمن في بيع  
 امي القتيبي في يده ما اوسر في ما عليه امي القتيبي في البيع  
 يكونها اجرة وحده حتى ترد الاجر بالستر ويد في العمل فبصرفه  
 فدرهم وان خطه روميا فبصرفه في زمانه فبصرفه في  
 وان خطه فبصرفه درهم ومكانه فبصرفه في الدار  
 فدرهم او هذه فبصرفه في العاقل ان كس في عطار فبصرفه  
 وان يذهب الى واسطة فبصرفه في العمل ان كس في عطار فبصرفه  
 او برفه فبصرفه وكذا اذا فبصرفه في سنة استأجره ولو بين  
 اربعة استأجره لم يكره في البيع والجماع وقع الحاجة للرجوع  
 اشتراط خيار التقيين في البيع والاجارة لان الاجرة انما

لا يقع العقد على العمل فاوله  
وقد استشهد في هذا الكلام

في البيع والقبول والبيع







ما بالرجل وما بالارض فان كلا منهما النفع فينبغي ان ينفع  
 او يحل عطف على فوت به اي بالنفع يعني ان العيب لا ينفع  
 بالكلية بل يحل به بحيث يجوز ان ينفع به في الجملة كمرض العيب  
 وانه لا ينافي فان الجارح ينفع به ايضا ولو لم يكن كل الى العيب  
 به ان ينفع او ان ينفع اي المستاجر بالجن بالنفع واستوفى  
 وقد رضى بالعيب او ازاله اي الاخلال للموجر بسقط جوار  
 لزوال سببه ولذا قالوا ان العيب اذا لم يحل بالنفع المقصود  
 لم يكن يجوز للنفع نحو ما اذا كان في الدار جارية لئلا لا ينفع  
 به في سكنها ما وسقط ذلك الجارية ليس له ولانه ان ينفع  
 عليه كمنفعة فاذا لم يمكن ان يحل فخص لم يثبت الجارية وعطف  
 على خيار الشرط او لم يضر لم ينجح بالعقد ان يفي الى العقد  
 كما في سكون وجع جرس استوجب حاد لقلعه فان العقد  
 ان يفي لزوم فسخ سكون وجع وهو غير مستحق بالعقد وهو غير  
 او اختلا عما استوجب اي طابع بطله وبمستحق فان العقد ان  
 يفي بقدر المستاجر بما تلافى ماله في غير الويلمة وروم دين  
 عطف على لزوم ضرر لا ينفع الا بتمسك الموجر فانه اذا اراد  
 او اراد ان يفسخ لزمه يكون لا يقدر على قضائها الا بتمسك  
 ما جاز وادفعه ثمنه والارزوم ضرر الجرس وسقط عطف على لزوم  
 مستاجر عيب الويلمة في المهر او مطلقا اي غير مقيد بكونها في  
 المهر وان كان يجوز لاعتداله في المهر فان من ماله عن  
 استوفى المستاجر النفع بوجوه العذر وان اراد المستاجر  
 سفه فلما كان النفع بوجوه العذر وان رضى المالك بسقوط  
 للمستاجر النفع لا يستفاد العذر واخلتس مستاجر وكان  
 ليعتبر فان الجارح ان يفي لزم اذ اراد الجارح ان يفي  
 بالافلاس فافلاس خيا لا يعمل ماله مستاجر عيب لا يحل  
 فترك ملكه بقدره لم يعمل ماله لان من ليس له مال ولا يعمل بالاجر

في المستاجر ان يفي لزم اذ اراد الجارح ان يفي  
 بالافلاس فافلاس خيا لا يعمل ماله مستاجر عيب لا يحل

وهو  
 فخر بن كمال الحنابلة  
 ويش

محمدا

ترك عمله

في المستاجر ان يفي لزم اذ اراد الجارح ان يفي  
 بالافلاس فافلاس خيا لا يعمل ماله مستاجر عيب لا يحل

بالاجر وانس ماله اربعة وموافق فلا ينفع في حقه ويدا  
 الدابة من جوده فانه عذر لانه لم يرض على موهب العقد ان يفي لزم  
 لا جواز ان يفي مستاجر سوا الفدية فيه وقته او طلب غريم له  
 فخر او التجار فاستفاد بخلاف متعلق بقوله وخياطة  
 يعمل بماله استاجر عيب اترك مستاجر اي مستاجر عيب لا  
 ليحيط العمل متعلق بالترك في الطرف فانه لا يكون عذر اذ  
 يمكنه ان يفي بالعقد الختام للبيات في ناحية العمل في الطرف ناحية  
 وبه المكارم متعلق بقوله ويدا المكارم فانه ايضا ليس  
 اذ يمكنه ان يفي ويبحث دوابه على يد يمينه او اجرة بيع ما اقره  
 متعلق بقوله وروم دين فانه ايضا ليس بعذر بدون لوقا  
 دين كانه ونفسه الجارح بلا حاجة الى النفع بموت احد مما  
 اي احد العاقدين لو عقد بالنفع لانه لو بقيت النفعة للمنفعة  
 المملوكة لغير المالك مستحق بالعقد لا تنقلها الى الوارث وهو  
 لا يجوز ولو عقد بالنفع لانه لو بقيت النفعة للمنفعة  
 او لاجرة المملوك لغير العاقدين مستحق بالعقد لا تنقلها الى الوارث  
 وهو لا يجوز ولو عقد بالنفع لانه لا ينفع كالمكيل والوصي  
 المملو لبقاء المسمى عليه المستحق حتى لو مات المفقود بطلت  
 وقال في بطلانها لان الشروع مانع فلما لم يوطأ اعيان جوده  
 في الالة الا بالبقاء كالشهادة في النكاح **مسألة** ارجو حصيد  
 ارض وسبب جمع حصيد وحصيد وسما الذرع المحصود  
 بها ايضا ما يفي من اصول القصب المحصود في الارض استلزام  
 او استعارها فافترقا ما في ارض غيره لم يضمن لان هذا  
 سبب وليس بمباشرة فلا يكون مقيدا بما كان في  
 ملكه ان لم يضطرب الرياح قال الامام سمس لائمة عقد القرض  
 اذا كانت الرياح سكتة ثم تغيرت اما اذا كانت مضطربة لم يضمن  
 لان موقع النار يعلم انها لا يستحق في ارضه فيكون بمباشرة

ليخط ليعمل

لحبال

فاستقر

ناحية

في المستاجر ان يفي لزم اذ اراد الجارح ان يفي  
 بالافلاس فافلاس خيا لا يعمل ماله مستاجر عيب لا يحل

في المستاجر ان يفي لزم اذ اراد الجارح ان يفي  
 بالافلاس فافلاس خيا لا يعمل ماله مستاجر عيب لا يحل



وضع جرة في الطريق فاحرق شيئا من لينة منقذ الوضع  
 ولو رجعها الرج الى شئ فاحرقه لا بغيره لان الرج لا ينفذ  
 كذا في المحل لا ينفذ في ارضه سقيا لا ينفذ اي لا ينفذ ملك  
 الارض ذلك اسبق فتعدي الى الماء الى جاريه من ملك  
 لا ينفذ في ارضه سقيا لا ينفذ في ارضه سقيا لا ينفذ ملك  
 حاز فان صاحب الدكان قد يكون هو صاحبه ووجهه ولكن لا يكون  
 حاز فان في العمل فتنقذ حاز فان ينفذ عليه العمل لا ينفذ  
 ان لا يكون لانه استباحه بنصف ما يخرج من عمله لا ينفذ  
 كقضية المطحان لكنه جاز استي نال لانه شره الوجه في الحقيقة  
 فان استباحه بنصفه يقبل وذاك بخلافه يعمل بنظم المصلحة  
 ولا ينفذ بهما لانه فيما يحصل كاستباحه جمل العمل عليه جمل  
 الاراكين وحمل جمل معناه واما لانه حاز استي نادى في الغياض  
 لا يكون وهو قول الشافعي لانه العمل متفاوت بمجمل فتنقذ  
 الى النزع وجه الاستحسان ان الجملة تنزل بالعرف الى التباد  
 واما لانه احوط الى اراؤه العمل كمال احسن لان الشافعي انفي  
 الجملة استباحه اي جملة العمل فتنقذ فاعلم ان هذا هو وجه لانه  
 استباح عليه جملة مقترن في جميع الطرق فله ان يستوفيه في الغياض  
 وارج فزعها والاقارب تنال كل شئ كذا فله يوقع وجهه في  
 لانه اذا عين الاجرة والعاصب رضيا بها فله ان ينفذها  
 عقد اجاره الا اذا انكر العاصب ملكه فانه اذا انكره لم يكن  
 راضيا بالاجاره وان وصليته انبتت اي انبتت صابغ  
 الدار كونه ملكا له او او اي العاصب به اي ملكه ولم  
 يرض بالاجاره صرح بعدم رضاه به في لا ينفذ رضاه ظاهر  
 للمستباح اي جاز له ان يوجه الاجرة من غير موجه ولا يكون  
 يوجه لموجه لان الاجاره تمليك المنفعة والمستباح في  
 حق المنفعة قائم مقام الموجه فيلزم تمليك الملك كذا في الكفاية

الاستحسان

ليكمل قدره

الملك

الكفاية ويعبر بوضع في مال لا ينفذ الناس في الانتفاع به  
 لملك منافع جاز لان ملكها لكن لا ينفذ الناس في الانتفاع  
 بها والا كان متغيرا فماذا استباحه اية لملك لا ينفذ  
 غيره ولا ينفذ لانه مما ينفذ الناس في الانتفاع به وكله  
 لا يستباحه ارضه فتنقذ قبض لم يملكها اليه حتى مضت المدة  
 يرجع الوكيل بالاجر على الامر كذا ان شرط بجعل الاجر قبض  
 ومضت المدة ولم يطلب الامر وان طلب والى العمل المالك  
 لا اي الاجر على الامر يعني لو وكل رجلا استباحه دارا معينة  
 فاستباحه وقبضها ومنعها من الاجر او لا حتى مضت المدة فالا  
 على الوكيل لانه اصل في الكفوف ورجع الوكيل بالاجر على العمل  
 الامر لانه في القبض نائب عن الموكل في حق ملك المنفعة فصار  
 قابضه حكما فان شرط الوكيل جعل الاجر وقبض الدار مضت  
 المدة ولم يطلبها الامر منه رجع الوكيل بالاجر عليه فان الامر صار  
 قابضا بقبضه مالم يظلم المنع ولو طلبها فابى حتى تجل الاجر به  
 على الامر لانه لما جسد الدار من امره ولم يوج احسن وقت  
 يد الموكل من ان يكون يتقينا به فلم يضر الموكل قابضا حكما ولم  
 تقهر المباح حادثة في يد الموكل حكما فلم يضر الاجر على الموكل  
 كذا في الكفاية للعاصم الاجرة على نائب الملك قدر ما  
 يجوز لغيره لان كتبها ليس من افعال العقضاء المحرم المستباح لا  
 يكون قبضا له في الاجارة والرهن والشره لان الدعوى لا يكون  
 الا على مالك العين بخلاف المشتري لانه مالك العين ذكره في  
 العاديه **كتاب العارية** ما وقع من كتاب تمليك المنفعة يجوز  
 شرع في كتاب تمليك المنفعة بلا عوض في الصحيح بالتمسك  
 لانها منسوبة الى العار لان طلبها عار وجب في المسئلة  
 من العارية ومن العطية وفي الكفاية من من اتعاذ به هو  
 التساوب وكان يجعل العارية نوبة في الانتفاع بملكه الى ان

لانه



اليه من لونه ما ذكره شرعاً بملك تقع بلا عرض من هذا المخرج الاجابة  
وتقع باعوتك لانه صرح فيها واطمئنت رضى لان الطعام اذا  
اضيف الى ما لا يطعم كالارض براديه الكمل غلبا اطعام  
المخل على حال ممتلك بولي هذا او جاريته هذه اذا لم يرد به  
المجته فان المخل لم يملك العين عفا وخذ عدم ارادة المخل على ملك  
المساخ واصيله ان يعطى ناقة او شاة لبيد ربها ثم ترد وتتر  
استجار في ممتلك العين فاذا اريد به البتة افاد ملك العين  
والا بقي على اصله منعه وممتلك على وجهه اني هذه اذا لم يرد  
به البتة فان هذا اللفظ لا يملك على رضى البتة لما سبق من كلام  
حل الامير فلان على الفوسج براديه الممتلك في معنى لغة الاركان  
وهو قبيح ايضا فاذا نوى احد مما صحت وان لم يكن له نية حمل  
على الاول في ملك يلزم الا على بالملك اقول بهذه النوبة  
بندخ ما عرض صاحب الكافي على الهداية بوجهين احدهما  
انه جعل في كتاب العارية يدين المظلمين يعني ممتلك  
وممتلك حقيقة لملك العين وبجاز الممتلك المنفعة ثم ذكر  
في كتاب البتة في بيان انفاظها وحملت على هذا الدابة  
ان نوى بالكلان البتة وعلل بان الحمل هو الاركان حقيقة  
فيكون عارية لكنه يحتمل البتة وثابتها انها اذا كانتا لملك  
العين حقيقة والحقيقة تروى باللفظ بلانية فخذ عدم ارادة البتة  
لا يحتمل على ممتلك المنفعة بل على البتة اما انفاذ الاول فلا اراد  
بجعل يدين المظلمين حقيقة لملك العين في العارية جعلها  
حقيقة لا عفا فيكونان بجازين لملك المنفعة عفا ضرور  
اراد بجله الحمل حقيقة للاركان بجله حقيقة لانه فيكون  
لملك العين بجازا لضرور فله منافاة واما انفاذ الثاني  
فلان الحقيقة انما تروى باللفظ بلا قرينة اذا لم يعارضها عاز  
مستعمل فان البتة اذا انتفت كان المعنى الوحي والمعنى

مستعمل

والمعنى المستعمل مستعمل في ارادة فوجب حمل اللفظ على  
يلزم الا على بالملك واحد ملك عبدي فانه اذن في الاستعمال  
فيكون عارية وداري لك سكني وداري لك سكني سكني  
فان لفظ سكني يحكم في ارادة النفع فيصرف اللفظ في قوله لك  
عن افادة الملك ويرجع المعنى من ذلك لان المساق في ملك شيئا  
فشيئا بحسب حدودها فالحال لم يوجد لم يملك فحق الرجوع ولا يفتقر  
اذا ملكك بلا نقد لانها امانة ولا توجد اي العارية ولا يترتب  
لان الاعارة دون الاجارة والرجوع اني لا يفتقر تاخيره  
فان اجاوره من المستعمل فملك العارية صفة المعنى اني  
المعنى المستعمل لانها اذا لم تنشأ ولها مكان كل منها غفيا ولا يرجع  
اي المستعمل على احد اذ ظهر بالضممان انه اجاوره من ملكه  
او ضمن المسماح ويرجع اي المسماح على الموجد وحق الرجوع  
ان لم يعلم انه عارية معه وان علم فلا يرجع لانه لم يقره فصار  
كالمسماح من الغائب عالما بالغيب وتعارى العارية  
مطلقا اي سوا ذلك استعمل اول ان لم يفتقر حقيقة  
لانها لما كانت لملك المساق جاز ان يعبر لان المالك ملك  
الممتلك كالمسماح بملك ان بوجوه الموصى له بالخدمة يملك  
ان يعبر ويعار ما لا يختلف استعماله ان يفتقر اي مستفقا  
ورفع على قوله وبعار مطلقا بقوله فمن استعار دابة مطلقا  
بقوله فمن استعار دابة مطلقا يحمل عليها ماشاء ويعبر له  
اي للمحل ويركب بنفسي ويركب غيره واما فعل تعين وضمينه  
حتى لو ركب بنفسي ليس له ان يركب غيره اذ تعين ركوبه  
ولو اركب غيره ليس له ان يركب بنفسي حتى لو فعل ضمنه  
ان اطلق اي الموجد لا تنفاد في الوقت والنية ان يفتقر  
اي وقت شاة لانه يتصرف في ملك الغير فملك الغير  
على الوجه الذي اذن له فيه وان قيد ضمن اي بالملك



الى شرط فقط انقيدها في الوقت لا النوع او بالعكس  
 او فيها فان عمل علم قاضي القيد فقط وان خالف الى  
 شرط يضمن الى منزل او غيره لا عارية المثلين المكمل والمؤد والمعد  
 المتقارب فرض لان الاعارة تمليك المتفق ولا ينفع  
 بهذه الامور الا باستهلاك بعضها ولا يملك استهلاكها  
 اذا اذاملكها فاقضت بملكيتها ضرورة وقد يكون بالبركة او  
 والوقض ادنا مما ضرر الكونه موجب الرد المثل هذا اذا لم يبين  
 الجهة اما اذا عيناها كاستعاره الدرام ليعبر بها الميزان او  
 يزين بها الدكان وكذا ذلك من الاستعارات فيصير عارية اما  
 ليس له الانتفاع بالهلاك فكان نظير عارية الحمار السيف  
 المحلى وخرج على كونها وصفا بقوله فيضمن بهلاكها لا انتفاع بها  
 هو هو حكم الوقض صح الاعارة اي اعارة الارض للبناء  
 والعوس لان منفعتها معلومة بملك بالاجارة فتلك  
 بالاعارة وله اي الجيرة ان يرجع لان الاعارة ليست بملكية بل بملك  
 فلهما اي البناء والعوس لانه غل ارضه بملكه فيكون بالانتفاع  
 الا اذا شاء ان ياخذها بغيره ما اذا استغنى الارض بالانتفاع  
 فيضمن له قيمتها مقلوعين ويكونان له كيكلا يملك ارضه عليه  
 ويستند ذلك به لانه صاحب المثل اصل واذا لم يستغنى باليوز  
 الركن الا بائنا فتمت ولا يشترط الاتفان في الصلح بل انما  
 طلبه اجيب وضمن رب الارض بالقبض اي البناء والعوس  
 بالقبض ان وقت العارية لانه مغرور من جهة حيث  
 وقت له وانما هو الوفاء بالعهد فيرجع عليه فضا  
 للمعز عن نفسه وكره اي الرجوع قبله اي قبل وقت عين  
 لان فيه خلف الوعد ولو اعار اي ارضه للزراعة لا يؤخذ  
 اي الارض حتى يحصد اي الزرع اي الحقل لانه ان يحصد  
 مطلقا اي سواء وقت او لا لان له نهاية معلومة وفي

في الزرع مداعات الحقين بخلاف العوس ان ليس له نهاية معلومة  
 فيقيد فعلا للمعز من المالك واذا كتب يكتب قد اطعمتني  
 ارضك لا اعطني يعني اذا اعار ارضنا بغيرنا ليعر عما كنت  
 المستعير انك قد اطعمتني ارضنا كذا لا ارضنا عند اي جيرة  
 وقال يكتب انك اعترفتي لان الاعارة هي الموصوفة لهذا  
 العقد والكتابة بالموصوف اولي وله ان يخط الا طعام اول على  
 المراد من الاعارة لانه لا يضمن بالزراعة واعارة الارض تارة  
 يكون للزراعة وتارة للبناء او غيب بغير طوائف  
 فكانت الكتابة بلفظ الا طعام اولي ليعلم ان غرضه الزراعة  
 صح التوكيل برعاية العارية والمقصود لانه ان لم يفعل واجبا  
 ولو توكل به اي باراد الجير الوكيل على ان يتركه بل يدفعه اليه  
 حيث يجده لان التوكيل لم يضمن شيئا بل عدا ان يترج على الام  
 بخلاف الكفيل لانه ضامن بالكليل بقضاء الدين فانه اذا امتنع  
 عنه لا يجبر عليه رولا المستعير الداية مبتداه خبره قوله الاتي تسليم  
 ولو وصلة مع عبده اي غيب المستعير او ايجرة مساهمة او  
 مشاهرة لا مياومة الى متعلق بالاصطحاب كالكفا لا نفس  
 مالكها او العبد عطف على دابة الى دار ماله لا نفس تسليم  
 حتى اذا اهلكا لم يضمن سخانا والقياس ان يضمن لانه لم يرد  
 العارية على مالكها ولا عدوكيل مالكها بل ضيقها بالاجرة  
 انه اني بالتسليم المتعارف لانه رد العارية الى المرموط او الى  
 دار المالك فتمت في يد المالك حكمها فكان ردوها الى يد المالك  
 كره ما مع عبد المعير طلقا اي سواء يقوم على دابة او لا  
 هو الصحيح او ايجرة كما ترى مشاهرة او مساهمة لان المالك  
 راض به عادة ولو كان المستعار غير معير يضمن ان جاز رد  
 المستعار الى يد غلام صاحبه او وصفه في داره او اصطبله  
 انما يكون في الاستبلاء التي يكون في يد الغلام عادة وكذا

ص انقلح

وعدا ينزع على الامر

مياومة







بعده فيكون متقدما بالبيع فيضمن أو تعدى إلى المودع  
 وفتر التمدد بقوله فليس يؤمها أو ركت أو ألبها أو الفوق  
 بعضها فإن المودع إذا الفوق بعضها ضمنها الفوق منها ولم  
 يضمن غيرها أو حفظه من غير فانه إذا حال بملك الفوق بعضها  
 ضمنها الفوق فخطه بالباقي صار ضمنا مناجتها لا ضمانا  
 للملك فخطه كذا في الكاسه أو جده أو غيره من غير أن يطلبها  
 صاحبها في حقه فانه ثم أو لا ضمن لأن المالك غير أن يحفظ  
 حين طالبه بآرد فتم بالامساك بعده غاصبه فيضمن فإن عاد  
 إلى الأقرار لم يبرأ عن الضمان لأن العقد ارتفع فلا يعود إلا  
 بالتجدد ولم يجرى فيه فإنا قال عنه لا تكون له غيره بالمال  
 اجتنابا عنه كد ودية لفلان فقال لا يضمن لأن الجدي عنه  
 المالك من حفظه لأنه يقطع به طمع الطامعين عنها فلا يضمن به  
 أو حفظه أي الوديعه في داره به أي يحفظها في غير داره  
 غير تلك الدار فيضمن لها الفايده أو حفظها له حتى لم يميز سواء  
 خطها بغيره أو بخلافه فانه خطه استهلاك عند أي حظه  
 مطلقا وإن احتفظت أي الوديعه به أي بمال المودع بلا صنع  
 منه كما إذا استوح الكيسان فاحتفظ استهلكا لا ضمانا  
 أو لا تعدى منه وهذا التقاضي وإن زال التمدد بغيره إذا تعدى  
 المودع في الوديعه بان أو دعه غير ثم زال التمدد فدها  
 إلى يده زال الضمان بغيره أي الوديعه إذا ضاع بعد الودع  
 إلى يده لم يضمن بخلافه لاشيا في هذا الذي ذكر حكم الوديعه وحفظه  
 في سائر الامانات قال في العاديه لو استعار دابة إلى مكان  
 مستحق فخر بها المستعير المكان المستحق ثم عاد إليه فهو ضامن إلى  
 أن يرد بها إلى المالك فخل هذا إذا استعارها إليه لا جازا أما  
 إذا استعارها إليه وجاها براء وهذا التقاضي يستوي بين  
 المودع والمستعير والمساو إذا خالفوا ثم عادوا إلى الوفاق

انقلطها

الوفاق بين المودع والضمان إذا كانت منق الايداع والحافه  
 باقية من المودع من قبل في العاديه لا يبرأ عن الضمان  
 ما لم يرد بها إلى المالك فخل هذا إذا استعارها إليه لا جازا أما  
 أو جازا براءه استعارها إليه فخل هذا إذا استعارها إليه لا جازا أما  
 ثم عادوا إلى الوفاق لم يبرأ من الضمان بخلاف المودع إذا  
 خالف ثم عاد إلى الوفاق حيث يبرأ قال قول الأول شبه  
 واليه مال شيخ الاسلام فانه زاد له أي للمودع المستعير  
 بها أي بالوديعه وإن كان لها جمل ومثونه إن أمن  
 أي المالك يبرأ بان لا يقصده أحد خالبا وإن قصد المكنه  
 وقصده بغيره ويرضاه ولم يفته أي المودع عن السوختان لم  
 يضمن أو استأجر فضا عت ضمن أو دعه أي المودع رجلا وإن  
 رجلا ضلها يعني المكنت والمودعات والعدديات المتفاوته  
 لم يدفع أي المودع إلى أحد ما حصه بغيره الآخر ولو دفع ضمن  
 وقال يدفع ولا يضمن قبيل الخلاف في المكنت والعدديات  
 معا والصحيح انه في المكنت فقط وهذا حال باقي القتي  
 أو دعه ما يضمن استأجره وحفظه كل نصف وإن كان عاما  
 لا يقسم جازان يحفظ أحدهما ما ذن الآخر وذلك لأنه رضى  
 بحفظهما ولم يرض بحفظ أحدهما كله فإن كان الفصل كالحفظ  
 متى نصف إلى اثنين فضا يقبل التخييل بينا إلى البعض دون  
 الكل فنقع التمسك إلى الآخر بلارضى المالك وضمن  
 دافع كله لا يقصده لأن المودع المودع لا يضمن خذ  
 مالا يقسم فإن دفع كله لا يضمن لأنه لا ادعاه مع غيره  
 باشتاء اجتمعا عليها عليه ليلها ونهارا أو امكنها المكنات  
 كان راضيا بدفع الكل إلى أحد سما في بعض الاحوال كذا  
 المكنان والوكيلان بالشراء إذا سلم أحدهما إلى الآخر  
 ما يقسم حيث يضمن بخلاف ما لا يقسم متى عن المودع إلى

بقية منه

لا يقبضه ساء



عبارة قد وقع ال من بعد أي انفسا كمنع انه من غير  
 ضمن وضع ال من لا بد له منه كدفع الدابة الى عبده وبنيته  
 انما الى ~~ال~~ لا اي لا يضمن بغيره او دفع رجلا ودونه  
 وقال لا تدفعها الى امرتك وعبدك وامتك وولدك واجرك  
 وسمي في عبارة فان دفعها الى واحد من ذلك فان كان  
 بعد دفعه الى يدك اليه بان كان له سواء اهل وحكم فهو ضمان  
 والالم يضمن لان هذا الشرط مفيد فحقه بان الانسان الرجل  
 على المال ولا يضمن بغيره لكن انما يضمن من اعادة شرط بقدر  
 الامكان فان كان يجدي من الدفع الى من نهى عنه وسقط  
 من حفظها على الوجه التام موريه فيضمن حفظها على الوجه  
 وان كان لا يجدي منه لا يضمن اذ لا يمكنه الحفظ الا بغيره  
 العمل مع مراعاة هذا الشرط فلم يغير التفسير فصار كأنه  
 قال لا تحفظ ضمانا قضا لا صله ونسبا كما اذا اودع  
 دابة وقال لا تدفعها الى علمك او نهاه عن الدفع الى امراته  
 والوديعه تسمى حفظه على يدك او الرجل مبرر لا يجدي منها  
 هذا شرط بان تضمن اصله ضمانا بطل كالمو امره بحفظها في بيت  
 محقق من الرومند وفي معنى فيه اي البيت تحفظ في  
 آخر منها اي من تلك الدار او حنود وفي الرومند اي من  
 ذلك البيت فانه لم يضمن بخلاف الدارين الاصل ان الشرط انما  
 يصح اذا كان مفيدا والمفيد ممكن في النسخ في الوضع في دار اخرى  
 مفيد لان الدارين يحتمل ان في الامم الحفظ وضع الشرط  
 وامكن العمل واما البيان في دار واحدة فكلها  
 في الحوز فالتكمن من الاخذ من احد ما يمكن من الاخذ من  
 الاخذ ضمان الشرط مفيد وتقدر المعين ايضا فلا يبرر  
 وكذا سند فان كان احد من السند دون في سنده الصون  
 لا يضمن فان السند وقيل في بيت واحد لا ينفاد وان

فلما سار

اذا لم يجز  
 سار

يتعاد وان ظاهرا ان يكون لها اي للبيت والسند  
 فعل ظاهر في بقية الشرط ويضمن بخلاف اودع المودع  
 فملك ضمن المودع المودع الاول حفظه وقال لا يضمن  
 فان ضمن الآخر رجع على الاول فلو اودع الغاصب ضمن المالك  
 ايا سار من الغاصب والمودع اما الغاصب فظانرا اما المودع  
 فله حفظه من بلارضا ما لم يكن ثم انه ان لم يعلم انه غاصب  
 على الغاصب قوله واحد وان علم فذلك في الظاهر وحكي ابو  
 اليسر انه لا يبرر واليه اشار سمسر الا انه كذا في النهاية فحاشي  
 الغاصب غاصبه والغاصب والمشتري منه فان غاصبه و  
 المشتري صار امثله بالثقة من ابتداء لعدم اذن المالك  
 كذا بقا مع الف الحاشية لان كل منهما موقوف  
 اليمن لهما وانما يخلف لكل منهما بالانقضاء لان كل منهما اعادة  
 بانقضاءه والمسئلة على اربعة اوجه لانه انما ان يخلف لهما او يخلف  
 للاول ويخلف للثاني قال الف لم ينعذر او اقراره وان عكس الف  
 للاول لا شئ للثاني وان كل منهما ايضا قال الف فيها لا وجب  
 لكل منهما ضمانا كل الف كان ليس من غيره فافاد في اليها فحق  
 نصف بغير هذا الى ذلك ونصف بغير ذلك في يافق  
 ذلك اودع كونهما في اصله وضاع المودع ضمن الاول لا يضمن  
 على التراف وشرط عليه الضمان فصح التسليم وبطل الشرط في  
 حق المولى فقط اي لا يضمن الثاني لان مودع المودع لا يضمن  
 عند اي حينه رحمه الله اذا لم يجز بعد العتق رعاية لحي المولى  
 ولو ضاع المودع عند ثالث بغيره اذا اودع بغير الثاني عند  
 الثالث فملك عند الثالث فلا ضمان عليه وان عتق لانه مودع  
 المودع وسوخر ضامن عند اي حينه رحمه الله عتق الاول بعد  
 عتقه كما مر من قوله لا يضمن وعنه الثاني في حال لا يضمن  
 بدفعه ومودع المودع يضمن عنه اذا عتق اياه اعلم بالحق  
 لا الثالث

اودع رجلا على ضمانه  
 اياه فملك لهما مودع  
 لهما وملك الف مودع  
 لان مودع كل منهما موقوف

او بالعكس او ينكر لهما فانه خلف  
 لكل منهما فلا شئ لهما وان خلف  
 للاول ونكر للثاني م لا شئ لهما  
 عليه بغير اقراره وعليه الف آخر  
 بينهما لانه كولو اوجب لكل منهما  
 فادع المحذور فحرام



والله اعلم واما كتاب **كتاب الدين** فمناصبه كتاب الوديعه  
ان عين الرحمن اعانه في يد المتهن كما سباني فذكره كالوديعه  
هي في اللغة الجحش مطلقا وشرعا جبر كمال اخر از عن  
رهن الحر والمدينه والحر وكذا جبر يمكن اخذه اي احيى من  
اي من المال هو اي ذلك احيى الدين حقيقه وهو دين واجب  
ظاهر او باطن او ظاهرا فقط فانه يصح بشئ عبيد ومن خلق بيده  
وبدل صلح عن الكفار وان استخى او وجدوا او اخذوا او مينة  
او تصاد فان لا دين لان الدين واجب ظاهر او هو  
كاف لانه الكفر من دين بوجوه كما سباني او حكما كالاجناب  
المقتضيه بالمثل في القيمة والقوم يستوفونها الايمان المصنوع كما نفسها  
وسباني تحقيق وجه التسمية في عقد حال كونه غير لازم لانه  
ينبع كالمدينه والصدق بايجاب وقبول كما في التبعه فكلما رهن  
تسليمه والرجوع عنه تعويج على قوله غير لازم فاذا سلم الرهن  
الرهين وجب من قبل المتهن فخره اي جبره عما اخر از عن  
رهن التمر على الشجر ورهن الذرع في الارض لان المتهن  
لم يكره موقعا اي عن ملك الراهن وسوا اخر از عن عكس  
وهو رهن الشجر دون التمر ورهن الارض دون الذرع ويكن  
واربها مضع الراهن مئنه اخر از عن رهن الشجر على التمر  
ورهن الارض لان المتهن لم يكره موقعا اي عن ملك الراهن  
المضع كرهن نصف العبد او الدار كذا في غايه البيان و  
هذه المعاني هي المناسبة لهذه الالفاظ لانها قيلت في  
الاول اخر از عن رهن المضع والناكث عن رهن تكم  
على الشجر كمالا لا ينف على اهل النظر لازم اي الرهن وهو جوا  
لوقوله فاذا سلم نحو التملك فيه اي رخص المانع من قبض  
في زمان يمكن فيه قبض اي في حكم قبض المتهن  
اذا وجدت من الراهن كحضرة المتهن ولم يأت بصدق

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

فقدان ضمن المهرتين فلا وجه لما قيل ان الرهن يبا على ظاهر المعنى  
اللفظي ان الصواب ان التحلية تستلزم عبا عن رفع  
المانع من القبض وهو فعل التمسك ولو التمسك بالقبض  
فعل التمسك كالبيع اى كما ان التحلية جارية قبض آخر  
على القوم بان التحلية ينبغي ان لا تكون في قبض الرهن او القبض  
منه فلو كان في الرهن خلاف البيع حتى استدلوا على شرطه  
القبض في الرهن بقوله بيع و بان مفوضته والاصل ان  
المفوض ببيع وجوده على اكل النجاسات اقول المفوض بالمال  
المفوض بغيره ببيع وجوده على اكل النجاسات اذا انقضت الاستعمال  
و اما اذا ذكر تبعاً للمفوض فلا يجب ان يباع وجوده كما ذكره  
المرجع في البيع مفوض عليه بقوله مع الا ان يكون خارج عن  
نراض فلو تم ما قال المهر من لبط بيع المكره ولم يقيد  
بذلك كما سبأني ولو لم يكن اى الرهن اعلم ان الرهن يابى  
محمدة عند الشافعي رحمه الله حتى لو لم يكن محله مضمناً وعدياً  
امارة لكن يدا المهرتين استيفاء ويتفرقا لعلك لان الاستيفاء  
يحصل من المالية دون العين فالا استيفاء بالعين كما ذهب  
اليه يكون سبباً لا والمهرتين مستوفى لا مستبدل انما يحصل  
الاستيفاء بنفس المحض والعجائز بين الاموال باعتبار صفة  
المالية دون العين فكان هو اميناً في العين كما لا يخفى حقيقة  
الاستيفاء ولهذا كان نفع الرهن على الرهن في حيوة و  
كف بعد وفاته وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم فاذا ملك  
الرهن ضمن اى المهرتين بالاقطع يجب توفيقه باللام لئلا يكون  
من في قوله من فتمت ومن الدين نقصاناً ليس كذلك  
بل مما يابى للمعنى بالاقطع الذي هو من هذين المذكورين  
ايهما كان وقد وقع في نسخة الرقابة منكروا ولو استويا اى  
الدين وقبض الرهن سقط فيه اى صار المهرتين مستوفياً

فرمان فرستاد که این کتاب را

قوله يوم عرفة  
فما ذا اسبغك الميراث



ليس كحل

له دينة ولو كانت صفة اي الرهن الكسرة من الدين فالحفظ  
 امانة لان المضمون بقدر ما يقع به الاستيفاء وهو بقدر  
 الدين ولو كانت اقل منه سقط من الدين بوجه ورجع  
 المدين بقدر ما سقط من الدين بوجه بقدره بقدره فذلك  
 عند المشتري سقط دينة فان كانت صفة الدين بوجه  
 المدين على الرهن بوجه اخوي وان كانت بوجه  
 فالحفظ امانة وضمن اي المدين بدعي الهلاك بلا شبهة  
 يعني اذا ادعى المدين هلاك الرهن بضمن ان لم يبق الدين عليه  
 مطلقا اي سواء كان من الاموال الباطنة كالنقد والعيون  
 والعقار او من الاموال الباطنة كالنفوس والكل والوحوش  
 وقال مالك بضمن في الاموال الباطنة حفظه اي للمدين  
 طلب دينة من الرهن لا بسقوط الدين ولا جسم  
 اي الرهن بالدين وان كان الرهن في يده لان حفظه  
 باق بعد الرهن والجسم اذا اظلم فاذا ظهر فطلبه عند  
 انقضاء حقيقه وخالفه في ذلك ايضا جاسم بعد انقضاء حقيقه  
 يقبض دينة او يبرأ لان الرهن لا يبطل بغيره الفسخ بل بوجه  
 على الرهن بطلبه بوجه الفسخ فانه يقع مضيقا بالقبض  
 ولا بد من الاضطلاع به اي بالرهن عطف على قوله طلب  
 دينة مطلقا اي لا بالاستخدام ولا بسكنى ولا بغيره  
 اجارة ولا اعارة سواء كان المدين او الرهن الا باذن  
 اي اذن الرهن ان كان المنتفع المدين او اذن المدين  
 ان كان المنتفع الرهن فلو جعل اي انتفع بالرهن قبل  
 الاذن تعدي ولم يبطل اي الرهن به اي بالتعدي وادى طلب  
 اي المدين دينة ولو في غير بلد العقد امره باحضار الرهن لان  
 حقه قبض استيفاء فلا وجه لقبض باله مع قيامه بالاستيفاء  
 لان هلاكه محتمل فاذا هلك في يد المدين نكر الاستيفاء ان

رهنه لان

الحسين الدارم

الحسين الدارم

الحسين الدارم



في العادة بسبب نقص القيمة لان القيمة في هذه العصور  
 انقصت بحسب القيمة لان الزيادة على مقدار الدين ايضا امانة  
 والامانات تضمن بالاداء وفي لبر احكام الدين في احوال  
 الى العادة فان كان مما يحمل على الدين ضمانه الا ان كان ضمانه  
 يضمن عليه اى على المرتن من مؤن حفظه كما لو كانت الحفظه او الحفظ  
 فان تمامه على المرتن وان كان قهرا من المرتن لان  
 وجوبه بسبب الجبر وجوب الجبر في الكل ثابت له وانما يدره  
 او رده منته الى دين فيقسم الى المضمون والامانة بمعنى ان رده  
 رده الى المرتن ان كان من يده كجملته على المرتن ان كان قيمة  
 المرتن على الدين اما اذا كانت اكثر منه فيقسم على المضمون والامانة  
 فالمضمون على المرتن والامانة على الراس وكذا اداة الوقوع  
 ومعالجة الامراض والبعد من الجناية على الراس خارج المرتن  
 بتجديد اصلاح منافع كنفقة الراس وكسوته وادارته وخطره  
 وكذا الراس وسقي البستان والقمام بامور في حاصل ان يرجع  
 الى اعبائه فهو على الراس سواء كان في الراس فضل او لا لان العيون  
 بقيت على ملكه وكذا منافع مملوكة له وما يرجع الى حفظه فهو على  
 المرتن اما خاصة او بالتقسيم كما هو وكل ما وجب على احد مما  
 الراس والمرتن فاداه الا اذا كان بينه عالانه فضمن من غيره  
 بغير اذنه الا ان ياتر به القاضي لان له ولاية عامة فكان  
 صاحبه امره به **باب ما يقع فيه المرتن** رهن بغير  
 الذنب والغفلة والكليل والكودون كونهما على الاستيفاء  
 فلو رهن المملوكات بخلاف جنسها فمملكتها قيمتها بالمال  
 وهو ظاهر ولو رهن بغير جنسها فمملكتها من الدين تعتبر  
 كما ان في القدر وهو انوزن او الكيل بلا جرة للمودة ولا للقيمة  
 فان الدين اذا كانت وزنها والرهن ايضا كذلك فمملكتها  
 ثوابا سقط الدين وان كان الدين زائدا سقط قدر الرهن من  
 مع الرهن

يتجمل

وكذا امانة رده منته الى  
 المرتن كذا اداة الوقوع  
 ان كان قيمة مثل الدين  
 بتقنية

الامانة

منه وبقى الزائد في ذمة الراس وان كسب سقط قدر الدين منه  
 والغرض من الرهن لا اى لا يصح رهن منافع لان حكم الرهن  
 كما عرفت بثبوت يده الاستيفاء وهو لا ينص في الكتب في الرهن  
 حيث انه منافع مطلقا اى سواء كان مما يحمل على الدين او لا  
 رهن من سره كره او من اجنبى والطارى كالمعارن هو الصحيح  
 كذا في الحداثة ونحوه على سبيل دونه اى دون الشئ ودون الارض  
 او كلها ودونها اى دون الارض لان المهر من متصل بالدين  
 بهر من خلقه فكان من معنى الشئ كذا العكس وهو من  
 الشئ لا الشئ وهو الرهن لا النخل او اللوز لان الاتصال بقدم  
 بالظرفين فلا صل ان المهر من اذا كان متصلا بما ليس  
 بهر من لا يجوز لامتناع قبض المهر من وحده ولا ينفذ  
 رهن حقه ومديره ومكانه وام ولد ووجه وحكم وان حكم  
 الرهن بثبوت يده الاستيفاء ولا يثبت الاستيفاء  
 لعدم الامانة في الرهن وعدم جواز بيع ما سواه ولا يبيع رهنها  
 اى لا يبيع الرهن او دى واللام في المصنف متعلق بكونه رهن  
 حرا او رهنها اى لا يجوز للمسلم ان يرهن حرا او امثاله  
 او رهنها من مسلم او دى لتفقد الامانة والاستيفاء في  
 حق المسلم ولا يضمن له اى للمسلم رهنها الذي يعنى ان  
 كان المرتن وقيامه بضمها للمسلم كما لا يضمنه بالانقص  
 منه لانها ليست بمال في حق المسلم كمنع النخل  
 يعنى ان كان الراس ذميا والمرتن مسلما فبضمه للمسلم  
 للمدعى كما اذا غصب لانا مال للمدعى ولا يصح ابعثا بالمال  
 كالوديعة والعارية ومال المضاربة والشركة لان موجب  
 الرهن بثبوت يده الاستيفاء للمرتن فكان قبض الرهن  
 مضمونا طالما بد من ضمان ثابت للقبض المضمون وثبت  
 استيفاء الدين منه وقبض الامانات ليس بمضمون

بان يكون رهنه او يوهان عطا

القضاء



نعم  
في سوا البايو ليس برى حقيقة  
وهو ظاهر ولا كما لا ينبغي  
يكون مضمونا بالحق او  
القيمة والمبيع

ليقع الرهن بزنا ومبيع في يد البايو كما عرفت ان الرهن  
يجب ان يكون في مقابل حقيقة او حكماء المبيع بده لكونه  
بل ان ملك سقط الثمن سوحي البايو وليس فيه ضمان  
والقول بسقوطه بالعقد المضمون بغيره سياتي بحقيقة  
ان شاء الله تعالى ودرک تعبيره من بالدرك ان مبيع رجل  
سعد وقبض منها وسد ما د خاف المشتري الاستحقاق  
واخذ بالثمن من البايو رهنه قبل الدرك فانه يظل حتى لا يملك  
جس الرهن قبل الدرك او لم يمل اذا ملك الرهن كان اما تحته  
حل الدرك او لا اذا عقد حب وحق باطلا كذا في الكافي واجه  
ما حكيه ومعينه ومن هو حق او ملك الرهن لم يكن مضمونا اذا  
بقابل شي مضمون وكفالة بالنفس لتفقد الاستيفاء وسقطه  
لان المبيع غير مضمون على المشتري وعقد جان او مد يوان لانه  
غير مضمون على المولى فانه لو ملك لما يجب عليه شيء فخصاص  
مطلقا اي في النفس وما دونها لتفقد الاستيفاء بخلاف  
الحياتية خطاء لان استيفاء الارش من الرهن يمكن و  
يصح بيع مضمون بامثل القيمة كالمغضوب وبدل الخلع والمهر  
وبدل الصلح عن دم عمد اعلم ان الاعيان ثلاثة اشياء احدها  
عين غير مضمون اصلا كالامانات فان الضمان عبارة عن  
رد مثل الرهال ان كان منديا او قيمته ان كان ذهبيا خالفا  
ان ملك بلا نقد فلا شيء في مقابلتها او بعد فلا يتبع امانة  
بل يكون مغضوبا وانما غير مضمون بنفسها كالمغضوب و  
نحوه في سوا الاعيان المضمونة بنفسها ويريدون الاعيان  
المضمونة في حد ذاتها ووجه الضمان كما عرفت عبارة عن رد  
مثل الرهال او قيمته فاشي اذا كان منديا او ذهبيا يكون  
لو ملك ثمن المثل والقيمة فيكون مضمون في حد ذاتها مع قطع  
النظر عن العوارض وناشأ عن لبس مضمون وكما سجد

ووجه الضمان  
تدقيق المثل

فمنه  
سار

شبه المضمون في يد البايو فانه اذا ملك لم يضمن احد له  
او قيمته لكن الثمن سقط عن ذمة المشتري وهو غير المثل والقيمة  
في حد ذاته الاعتبار ستموه بالبيع المضمون بغيره فانه من قبل  
الملك كذا ويصح بدلين كما هو الاصل هو نوطه تطهره لغيره ولو  
سعدوا او ملكهم في يد المهر من عليه اي المهر من باو وعقد  
من الدين يعني ان رهن بقوله الف درهم وملك الرهن  
في يد المهر من بمقابلته الالف الموعود فوجب عليه تسليم الالف  
الى الراهن ان لم يكن الدين اكثر من قيمة الرهن بل كان  
او اقل حتى اذا كان اكثر لم يكن مضمونا بالدين بل بالقيمة  
وبصح ايضا برأس مال السلم وضمن العرف لان المقصود  
ضمان الحال وانما في ثابته في كماله فيثبت الاستيفاء  
من حيث الحال فان ملك اي الرهن كما برأس مال او ضمن  
العرف ثم العقد اي السلم والعرف واحد حقيقة اي صار  
الرهن مستوفيا لديه لتحق القبض كما وان اخترقا قبل العقد  
وذلك بطلان اي عقد السلم والعرف لقوات القبض حقيقة  
حكمه لما لم يثبت هذا التخصيص في السلم فيه اخذه بالذرة فقال  
وبالمسلم فيه فان ملك اي الرهن ثم العقد وصار اي الرهن  
عوضا للمسلم فيه فيصير كانه استوفاه وان فسخ اي عقد السلم  
صار اي الرهن رهنه ببدله وسور رأس المال فحسبه خصار  
كالمغضوب اذا ملك لورهن يكون رهنه بقيمة العقد المفسوخ  
ملك به اي بالمسلم فيه حتى يجب عليه رد مثل السلم فيه القبض  
رأس المال لانه رهنه به وان كان تجوسا بغيره وسور رأس  
المال وبيع ايضا بدلين عليه اي الالب عند طفله مقبول  
الرهن المقدر لانه يملك الابداع وهذا اولى منه في حق الصبي  
لان قيام الرهن يحفظ المبيع خوفا من الغرامة ولو ملك  
به ملك مضمونا والودعه ملك امانة والوصي كالباب وعن الج

فذلك على المهر من

وهو كالمغضوب



يوسف وزفرانه لا يجوز منها وبيع ايضا بمن عبيد او خل او  
 ذكينة ان طهر العبد حوا واكمل خرا او الذكينة ميتة وبيد  
 صلح عن الكا ان اقر بالدين صورته رجل صالح عن الكار و  
 رهن بيد المصلح شيئا ثم تصادقا على ان لا دين فالرهن  
 مضمون والا صلح في هذه المسائل ان وجوب الدين على  
 يلقى القرض الرهن ولا يشترط وجوب حقه **بشرى** على ان  
 يرهن شيئا او يعطى قبل حال كون الرهن الكفيل معين منه  
 متعلقا بغيره والى اى المشتري ان يرهن ما سواه او  
 يعطى لغيره سواه مع اى الشراء اسى ان لا يقاس بالشرط  
 لا يقف العقد وجبه للاحاقه بل لا ينفذ في صفقه هو  
 منهي عنه كما مر وجه الاستسنان انه شرط بغيره لان الكفيل  
 والرهن للاستيناف وهو طاهر وجوب التمسك اذا كان الكفيل  
 والرهن مغبنا اعني الشطر وسواء استيناف فسخ العقد الا بغير  
 عيني الشطر فسخه ولا يجزى المشتري على الوفاء لان عقد الرهن  
 ينسخ من جانب الراهن ولا يصح على المتبع وانما صار حقا جوف  
 اذا وجد ولم يوجد بعد والوعد بالرهن لا يكون فوق الرهن ولو  
 رهنه لا يلزم ما لم يمس فخلان لا يصير لازما بالوعد اولى فلهذا بيع  
 فسخه الا اذا سلم فسخه حال الوفاء الرهن رهنا اى اذا اراد المشتري  
 ولم يجز على الوفاء اجاز للبايع ان يفسخ العقد لان رضاه بالبيع  
 كان بهذا الشرط فبدونه لا يكون راضيا واذا لم يستمر رضاه كان  
 له ان يفسخ او يرضى بترك الرهن الا اذا كان كما ذكر المحققون  
 في كتاب الاستيفاء انما يثبت على المعنى سواء قبل ان يفسخ  
 امانه قال اى المشتري لبايعه وقد اعطاه شيئا غير البيع  
 امك هذا حتى اعطى منك كان رهنا لانه ذكر ما يدل على  
 الرهن لان البعثة للمعنى وفيه خلاف زفرانه رهن  
 عينا من رجلين بيد كل منهما مع وكله رهن عند كل منهما

عيني

جديد ادم

كلاهما

بتم

منها لان نصف رهن واحد مما ونصف الآخر لا خلاف لان الرهن  
 اضعف الى جميع العين بنصفه واحدة ولا يمنع فيه  
 ووجوب الجبس بالدين وسواء تجزى فصار مجبوسا لكل منهما  
 ولا يشترط فيه كما اذا فسخ احد جماعة ففسخ احد او لا ففسخ  
 واستوفاه يكون مستوفيا لنفسه وللبايعين خلافا لرهنة  
 من رجلين حيث لا يجوز عند اى نصف رهنه لان المقتضى منها  
 ايجاب الملك والعين الواحدة لا يتصور كونها ملكا لكل  
 منها فلا بد من الانقسام وسواء في المقتضى **بشرى** على كل  
 في ثوبته كما تعدل في حق الآخر ولو ملك ضمن كل نصفه  
 حصته ونه ان يخذل ملكا يصير كل منهما مستوفيا حصته لان  
 يتجزى فان قضى دين احد ما فكله رهن الآخر لان جميع  
 العين رهن في يد كل واحد منهما بلا تفريق رهنا من رجلين  
 بدين على سواه رهن بكل اى كل الدين بملك اى الرهن  
 الى قبض الكل اى كل الدين لان قبض الرهن يحصل في الكل  
 بلا شمول بطل في كل من شخص من انه رهن مجده ونصفه  
 بهذه مسئلة مستقلة لا تتعلق بها بما سبق يعني اذا قام  
 كل واحد من الرجلين على رجل انه رهن مجده الذي في يده  
 ونصفه فلو باطل لان كلاهما اثبت بمسئله رهنه كل العبد  
 ولا وجه لافقضا الكل منهما بالكل لان الوفاء قد يستحيل كون  
 كل رهنا بهذا كله رهنا بذلك في حالة واحدة لا لافقضا لكل  
 واحد بعينه لعدم لولوية ولا لافقضا الكل منهما بالنصف  
 بل زوم الشروع فتعين التحاير ولو مات رهنه والرهن معهما  
 فبرهن كل ذلك اى بانه رهن مجده ونصفه كان فسخه اى نصف  
 العبد مع كل منهما رهنا بجمعه لان حكمه في الجوزة الجبس الشروع  
 يفرقه وبعد الحماة الاستيفاء اى الدين الشروع لا يفرقه  
**باب من يفسخ عقد عدل** سمي به لعدمه في زعمهم انهما

وفيه خصايتها على كل صوماء  
 وفيها شهما كل صوماء

بالبيع



والمرتهن وضعا اي وضع الراهن المرتهن الرهن عند  
 وضع خلافا لما كان ولا يافق منه اي الرهن من العدل احدهما  
 لتعلقه بوجوب الرهن في الحفظ بغيره وامانه ووجوب المرتهن  
 به استيفاء خلافا لما كان احدهما ابطال حق الاخر ويقضي العدل  
 بدفعه اليه اي وضع الرهن الي احد هما لانه موقع الرهن في  
 حق العين وموقع المرتهن في حق المال له واحد هما اجنب عن  
 الاخر والموقع يقضي باليد في الاجنبي ويملك على المرتهن اي  
 ان يملك الرهن في يده ان يملك في ضمان المرتهن لان  
 يده يد المرتهن وكله اي الراهن المرتهن او العدل او غيره  
 ببيع اي بيع الرهن عند حلول الاجل صح لانه توكيل بيع ما كان  
 شرط اي التوكيل في عقد الرهن لم يتناول القول بموت الراهن  
 او المرتهن لا بموت الوكيل سواء كان الوكيل المرتهن او العدل  
 او غيره وما اذا مات الوكيل لا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه لان  
 الوكالة لا تجري فيها الارث ولان الموكل مضى برأيه لا يغيره  
 وله اي التوكيل ببيع اي الرهن بغيره ورثته اي الراهن كالمبيع  
 حال حيوته بغيره وان مات المرتهن فالوكيل على وكالة لانها  
 لا تبطل بموته وان مات المرتهن فالوكيل على وكالة لانها  
 ان حل الاجل والراهن عايب لئلا يتضرر المرتهن وبقيته الكفاية  
 ان يحبس القاضى آتيا بالبيع فان لم يبعه فالتقاضي بغيره عليه  
 كالوكيل بالقبض عاب موكلة حيث يحبس عليها الدفع الضرر ولو  
 وكل بالبيع مطلقا لم ينعها عن البيع لانه لم ينعها في الكفاية  
 ولا يبيع الراهن المرتهن الا برضا الاخر لان لكل منهما حصاني  
 الرهن للراهن حق الملك والمرتهن حق الاستيفاء راجع  
 اي الرهن العدل حتى يخرج من الرهن فالمرتهن من حقه وان لم  
 يقبض اقباضه مقام القبض فملكه اي ملك المرتهن على المرتهن  
 ببقاء عقد الرهن في البيع اقباضه مقام البيع كالمبيع

بيعه

لم يغيره

فبمته عبده رهن قنوا اي اذا قتل العبد الرهن وغرم القاتل  
 صارت رهنا بدل العبد وكذا عتقه اي عتق الرهن فخرج جانه  
 ايضا يكون رهنا بدل العبد المقتول فان او في اي ان باع  
 العدل الرهن فاف في يده اي من الرهن المرتهن فاستحق اي  
 الرهن حتى يملكه المرتهن اي اذا ملك الرهن في يده المرتهن  
 فكانه سؤوس الناسخ ضمن المرتهن الرهن في حقه المرتهن لانه عايب  
 في حقه وصح البيع والقبض اي قبض المرتهن لان الراهن ملكه باذ  
 الضمان او ضمن المبيع العدل القبول لانه مبيع بالبيع والقبض  
 هو الذي يكون العدل جبره ان يضمن الراهن حقه المرتهن  
 لانه وكيفية خرج عليه بما كلفه بالغرض من حقه وصح اي البيع  
 والقبض لانه ملكه بالضمان فبين انه باع ملك نفسه فلا يرجع  
 المرتهن على العدل بدينه او ضمن المرتهن حقه الذي اداه اليه  
 او بين بالاشتقاق انه اخذ المثل من غيره لان العدل ملك  
 القبيح بالضمان فهو اي ذلك المثل له اي للعدل لانه بدل ملكه  
 وانما اداه الي المرتهن على طعن ان المبيع ملك الراهن فلا يرجع  
 ببيع بطل قبض المرتهن المثل فخرج المرتهن على رهنه بدينه فخرج  
 وفي القاييم عطف على قوله حتى يملك اي اذا كان الرهن قابلا  
 في يد المشتري اخذه اي المبيع من المشتري على العدل بمثله لانه  
 العاقد وحقوق العقد تتعلق به ثم يرجع هذا اي العدل على  
 الراهن به اي بمثله الذي اذله في العبد بتوكيله فخرج عليه  
 تخليه واذا رجع عليه صح قبض المرتهن المثل وسلم المقتوف له  
 او يرجع العدل على المرتهن بمثله لان العقد لما انتقض بطل  
 المثل وقد قبضه المرتهن مضافا بطل وجب قبض قبضه ضرور  
 ثم يرجع هو اي المرتهن على الراهن بدينه لانه اذا رجع عليه انتقض  
 قبضه عاد حقه في الدين كما كان فخرج به عليه وان لم يشرط  
 اي التوكيل في عقد الرهن عطف على قوله فان شرط بكونه

قد وقع فيما رأينا من نسخ صور الشريعة  
 بدل المشتري المرتهن

بالحقة ما وصحا

اضيا  
 فان اشترى ملكه  
 به فله ان يرجع عليه  
 ويبيع الرهن او يبيع  
 بدينه

لانه وجب حين ماله ورجع هذا اي مشتريه



يعني ان ما ذكر من التخصيص انما يأتي اذا شرط التوكيد في العقد  
واما اذا لم يشترط فيه بل وكل الرهن العدل بعد العقد فالحق  
العدل من الجهة يرجع به العدل على الراهن فخطا اي لا على  
المرتبه لان التوكيد انما كان بعد العقد لم يتعلق به حق المرتبه  
فلا يرجع عليه كما في الوكالة المحررة عن الرهن بان وكل ان  
بان لا يشترط شيئا وبقي دينه من جهة ففعل ثم لم يرد  
لم يرجع به على القابض بخلاف الوكالة المشروطة في الرهن  
تعلق بها حق المرتبه وكان البيع واقعا في حقه وقد علم  
ذلك فجاز ان يلزمه الضمان بقصد المرتبه من جهة او لا صحت عدم  
قبضه ان العدل باع الرهن بغير الرهن ووضاع الترخيص العدل  
بلا اذنيه ثم استحق المرتبه من الضمان الذي يلحقه العدل  
به على الراهن ملك الرهن مع المرتبه فاستحق وضمن الراهن  
فيمتلك بدينه يعني اذا استحق الرهن الباطل رطل فله  
الحيازة اي ان يملك الرهن قيمته وان كان ضمن المرتبه لان خلا  
منها متعدي في حقه بالنسبة او بالقبض فان ضمن الراهن  
ملك بدينه لانه ملكه باو اذ الضمان يقع الا بقاء وان ضمن  
المرتبه يرجع على الراهن بغيره التي قيمتها بدينه اما بالقيمة فلا  
مغور من جهة الراهن بالنسبة واما بالدين فلا استحقاق  
في حقه **باب التمسك بالقيمة في الرهن** وخلف بيع الراهن اي  
اذا باع الراهن بلا اذن المرتبه فالبيع موقوف لتعلق حق المرتبه  
به فينوقف على اجازته ان اجاز المرتبه او قضى اي الراس  
نفسه اما الاول فلان التوقف لحقه فقد رضى بسقوطه واما  
الثاني فلان المانع من النفوذ قد زال المقضي هو النقص  
الصادر من الابل في الكل موجود والتمتع به فان البيع انقضى  
باجازة المرتبه ينتقل حقه اليه بطله وان فسخ اي المرتبه  
عقد الرهن لم يفسخ في الاصح لان التوقف لم يفسخ

على القابض

كما كان

دفع المالك

المقتضى لنفاذ انما كان لصيانة حقه وحقه نصا بان نصا  
موقفا واذا بقي موقفا فاجازة المسمى الى فله او رفع الامر  
الى القاضي ليفسخ اي القاضي العقد بغيره الراهن عن تسليم  
بائع اي الراهن الرهن من رجل ثم باع من الرجل الا جازة  
اي اجازة المرتبه وقف البيع الثاني على اجازة  
اي جازة الاول فلان الاول موقوف لا يمنع توقف الثاني  
فلما جاز اي اجاز المرتبه البيع الثاني الاول ولو باع الراهن  
الرهن ثم اجاز اي الرهن او رهن او وحب من غيره اي غير المرتبه  
فاجازها اي حقه التوقف من البيع وغيره المرتبه جاز الاول  
وهو البيع لا الباقي والتوقف بين المستلزمين خطا في البيع  
الثاني بالاجازة في الاول ولم يرد التوقيات ان يكون بعد البيع  
في الثانية سوى البيع مع وجود الاجازة لكل من المرتبه فانه  
في البيع كسقوط حقه بطله بخلاف العقود المذكورة اذ لا بد له  
في الجهة الرهن واما في الاجازة بدل المنفعة لا الحق في ماله  
العين لا المنفعة فكانت اجازة اسقاطا لحقه وقال المانع  
خلف البيع وصح اعناوه اي اعناوه الراهن الرهن والمرتبه  
واستلزامه لانه تصرف صدر عن الابل وقع في الكل فطل  
الرهن لغوات محله فلو كان الراهن موسرا طوب بدينه اكمال  
اذ لا معنى لالتزامه بقيمة الرهن مع حلول الدين وفي الموضع  
منه اي الراهن ملكه قيمته جعلت رشا بطله حتى يحل الدين فحق  
سبب الضمان فانه في التضمن ومن حصول الاستيفاء  
وجوبها الى حلول الاجل فاذا حل استوفى حقه اذ كانت مرتبه  
لان الزم له ان يستوفى حقه من مال غيره اذا طوى بغيره فان  
كان فيها فضل رده لانهما حكم الرهن بالاستيفاء وان كانت  
اقل من حقه يرجع عليه بالزيادة لعدم ما يسقطه ولو كان الراهن  
معتبرا في العوض سعى العبد المرتبه في الاصل من غير الرهن

والموقف

جاز الثاني

العقد سواء

لا العوض  
في ماله  
سواء



اي ان كان البقية اقل من الدين سعى المدين في القيمة  
 وان كان الدين اقل منها سعى في الدين ورجع على سببه  
 الا ان صار غنيا لانه قضى وهو مضطر فيه بكم الشرح فخرج عليه  
 بما كمل عنه وفي اجيبته يعني التبرير والاستعداد سعى المدين  
 في التبرير والمستولدة للمدين في كل الدين بملاروج على سببه  
 لانها اذ ياه من مال المولى لان كسبه من ماله والملافة  
 اي اتلاف الراهن عنه كاعتاد غنيا اي ان كان حاله  
 اخذ منه الدين وان كان مؤجلا اخذ فقيته فيكون رهنا لا  
 حلول الاجل واخذت المدة ضمنه المدين فشاخه مثلا او قيمته وكان  
 اي الاخذ رهنا بذكر كجارة اشارة اي الزهر رهنه او اعا  
 احد مما من الراهن والمدين باذن صاحبه آخر فقيته سقط  
 ضمانه اي ضمان الراهن حال لا كسفا فخرج بين يدي العارية  
 ويد الراهن وان وصلته بقى الراهن ولهذا كان المدين ان  
 يسترده الي يده وخرج على قوله سقط ضمانه بقوله فكله اي  
 الراهن مع مستوره اي مع رهنه ان كان مؤجلا فخرج  
 اجنب ان كان مؤجلا فخرج على الاشئ لغوات القبض  
 ولكن منها اي من الراهن والمدين رده اي رد الزهر  
 رهنه كما كان لانه لكل منها حق فخرج فانه مات الراهن قبل  
 اي قبل رده الي المدين في صورة الاعارة فالمدين اخرج  
 بالرهن من سائر التوام لان العارية ليست بلا زينة  
 والضمان ليس من لوازم الراهن قطعا فان حكم الراهن كما  
 في ولدا الراهن مع انه غير مضطرب بالملك واذا بقى الراهن  
 فاذا اخذ عاد الضمان يعود القبض فهو مضطرب واذا اخرج  
 او ذهب او باع احد مما باذن الآخر من اجنبه خرج عن الراهن  
 فلا يعود الا بعد مبداء ولو مات الراهن قبل فخرج عن  
 المدين فالمدين اسوده للتوام اذا تعلق بالرهن مع

بما كمل عنه  
 ساء

والضمان ساء

بعضه

المردة

لازم هذه الصفقات فيطلب حكم الراهن بخلاف الاعارة  
 حيث لم يعلق بها حرج لازم فاقترن قار بهن عند اخذ  
 ثم انظر من ملكه لا ينفذ الراهن لانه توقف على اجابة ملك  
 فلا ينفذ باحارج غيره ولا يسقط الرهن الدين بملكه لان  
 ملك الراهن يثبت بعد عقد الرهن بخلاف ما اذا ملك في يده  
 واختار الملك نعمين الراهن لانه ملكه بالضممان من  
 الغصب فكان ملك الراهن بلا طلب منه فقايلة الاستعانة  
 وان كان الراهن عارية او استعارة اي الراهن من رهنه  
 لم يلزم ان يملك اي الراهن حال العمل في صورة الاذن الاستعارة  
 لم يضمن اي المدين لشعوب يد العارية بالاستعانة  
 مخالفة ليد الراهن فان شق الضمان وفي طريقه اي في العمل قبل العمل  
 وبعد الفواع منه ضمن الراهن اي ضمن المدين ضمانا كضمان  
 الزهر وهو موقوف مع استعاره يضمن المدين ان الملك  
 رهنه يعلق دين المستعارة بملكه وهو ملك ذلك فاما ملك  
 ان يعلق بذمة باللكالة واذا صح فيه من المستعانة  
 من قبيل او كسفا فان الاطلاوع واجب للاعتبار فصار في الاعارة  
 لان الجمالة فيها لا تقضي في المنازعة وان عين المدين بواقعة  
 من قدر فانه اذا عين قدر المدين المستعارة ان يضمن بالكم  
 او اقل لان التقييد مقيد وهو يفي الزيادة لان غرضه الاحتباس  
 بما يتبرر اذ لا ينفق النقصان لان غرض المدين ان يصير  
 المدين مستوفيا لاكثر مما يملكه عند الملك لم يرجع عليه  
 وجنس مدين وملكه فان ذلك مقيد لثبوت القبض  
 بالنسبة الي البعض تفاوت الاشخاص في الامانة وحفظ  
 فان خالف ان بعد ما اعتبر التقييد ان خالف المدين  
 ضمنه اي المدين المدين لانه ايضا مقيد فصار الراهن  
 كالغاصب ويرجع الي المدين بما ضمن من القيمة وبدينه على

ساء  
 ساء  
 ساء

تيقاير الاعارة  
 ساء

عليه

حو

فليأمر

ساء  
 ساء  
 ساء

المدين كفاية الفاسد



الراهن اما هو بالقيمة فانه مغزوم من جهة الراهن اما هو  
 بالدين فلاقبضته تنقص فلهذا جهة كما كان وان افق  
 بالقيمة فلهذا جهة كما امر به وملك الى الرهن عنه المهر  
 استوفى اي المهر من كل وجه لو قيمته كالدين او اكثر لتمام  
 الاستيفاء بالملك وجب منه اي مثل الدين للمهر على  
 المستوفى هو الراهن لانه قضى بذلك القدر منه ان كان ملك  
 مضمونا او لا بمهر فلهذا جهة كما امر به وملك لانه لا القيمة لانه قد  
 وافق وليس بمهر فلهذا جهة بعض منه عطف على كل دين اي استوفى  
 المهر من بعض دينه لو قيمته اقل من الدين وبالله اي بالدين  
 على الراهن المهر من اذالم يقع الاستيفاء بالزيادة على  
 ولو افق للمهر يعني ان المعبر اذا اراد ان يقض دين المهر  
 لفت ملكه من الدين ليس للمهر ان يمتنع عن تسليم  
 الراهن لان المعبر غير ممتنع بقضاء الدين كما فيه من كل  
 ملكه فصار اذاداه كاداء الراهن فيجه المهر من على القول و  
 يرجع على الراهن بما ادى ان مساوى الدين القيمة لانه قضى  
 دينه وهو مضطرب فلهذا وصف يكونه مبرعا وانما قال ان  
 مساوى لانه ان كان اكثر من القيمة يكون في الزيادة على القيمة  
 مبرعا فلهذا يرجع بذلك القدر وان كان اقل من القيمة فلهذا يرجع  
 على تسليم الراهن فلهذا باج السرعة هناك اي الراهن عنه  
 الراهن قبل رهنه او بعد فلهذا جهة وان وصلة تعرف  
 منه من قبله لا استخدام او الركوب او ذلك لانه اصيل فان  
 ثم عاد الى الوفاق فلا يمتنع فلهذا جهة في رهنه الله جهته  
 الراهن على الراهن مضمونة لانه تقوى حق لازم للمهر وتلقوا  
 مثله ما كان يجعل الملك كالا جنسي في حق الضمان وجبات  
 المهر من عليه اي الراهن فلهذا جهة اي المهر من نفسه  
 اي الجنانية لانه انكف ملكه فلهذا جهة فلهذا جهة وان كان

مطالع الحنطة

كان الدين قد ظل حقيقا عن الضمان الجديدة وانه الباني  
لان ما زاد على قديس من القديس كان امانة واما ضمنية  
بالاخر لا يبعد الرهن فهو منسحق في الوعد والاعتراف  
الموعود بفرقة الضمان كذا في غاية البيان ان  
عليها وعلى حالها بعدد الرهن والامانة على النفس  
المان بان كانت امانة في النفس او فيما دونها او باجر  
النفس من غير ما لا يجمع كذا في النهاية اما كون جناية  
على الرهن بعد اطلاقها جناية المملوك على بالكره في  
بوجوب اكمال بعد لانه المستحق ولا يثبت الاستحقاق له عليه  
واما كون جناية على الرهن بعد اطلاقها من هذه الجناية  
لو اعتبرنا بالمرتب كان عليه التطهير من جانيها لانها حصلت  
في ضمانه فلا يفيد وجوب الضمان مع وجوب التخصيص عليه  
رهن عبد بعدل الفاعل بوجوب ضمانه فقيمة ما يفيد  
ترفعه ما لا يخل اذ هو من الجانية من جهة وسقط ما فيه  
وهو ضمان لان نقصان السيرة لا يوجب سقوط الدين  
لانه عناق عن فتور رغبات الناس بخلاف نقصان القين  
فاذا كان باقيا بعد الرهن به الاستفاد صار ميبو لكل  
من لا يتبادر لو ياجه بامره بمائة اى مانع الرهن العبد  
الارمن بها وقضاها رجح باق و هو ضمان لان الرهن في  
باقيها كما عهد استردده و باق بنفسه في بطل الرهن  
وقد في الدين بالابقه ما استحق فكلها منها اى عبد بعدل  
الضمان بعد امانة قد دفع به الرهن بطل منه لان الرهن الباني  
عالم مقام الاول ضمان كان الاول قائم وترجع شوه عين  
الى العهد المرحوم بعد رجوع رجل جلا عبد فمئة الف درهم او قل  
منه فقل العبد فكلما خطاهه من مائة لان ضمان الجناية على  
الرهن والعبد كل من خطاهه ودره من مائة الف درهم







في ضمانه بالقبض والدين فلا يخرج عنه ما بقيا الا بتقصه فاذا كان  
 الاول في ضمانه لا بد كل الشاغل لانها ضمانا بدو الادم ما فيه فاذا  
 زال الاول في ضمانه فلا يخرج منه قبل القبض منه لان الدين  
 على الثاني اما ان يكون الدين بعد القبض او قبله فلا يوجب عنه  
 وقيل لا يشترط لان الدين يثبت كالحقبة ويضمنه ما لا يوجب  
 وقيل لا يضمن الا ما يوجب عن قبض اللبنة او ايراد الدين الى الدين  
 وانه فقهه اي الدين لا يراى او يثبت له فلهذا لا يضمن في دينه  
 بل يضمن من صاحبه ملكه بجاننا استحقاقا وقال في قبضه من الدين  
 وهو القياس لان القبض وقع مضمونا فبقى ذلك ما بقي القبض  
 الاستحسان ان ضمان الدين باختيار القبض والدين لانه ضمان  
 والا فحينئذ لا يضمن الدين بالدين او لم يضمن الدين او لم يضمن  
 الدين بغيره فثبت وصفيين يزول بغيره او لا يزول بغيره  
 الرهن بغيره فقط الضمان لعدم الدين وان في القبض ولو استوفى  
 اي الرهن بغيره بالتمام وبهذه ما يفي بالدين او بغيره بغيره  
 اي الدين او بغيره اي الدين على عين او على القيمة على ذلك  
 في يده اي بالدين من ملك الدين لان قبض الدين لا يضمنه ملكه  
 ويخرج لما قرر ان الدين بغيره بالدين لا يضمنه ملكه بغيره  
 ورد ما قبض في ارض في صورة الفاء الرهن او المنطوق او الشراء  
 او الصلح وطلعت الحوالة وهي الرهن بالدين او بالدين لا يضمنه ملكه  
 وكل ذلك في الحوالة على غير وجهه فانه لا يضمنه ملكه بغيره  
 اذا مات المالك على غيبته فقام غيره المالك بعد اذمة المالك  
 المكونة به ملكه ايضا اذا ملك بعد تصاويرها على ان لا يضمن  
 الرهن مضمون الدين او بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 وقد بقيت الحوالة لا يضمنه ملكه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 على عدم الدين بخلاف الابدان لا يضمنه ملكه بغيره بغيره بغيره بغيره  
 اورده عقبة كتاب الرهن لان في الاو فثبت شرعا وفي التمسك

لعدم القبض واد بغير الدين فكذا  
 اذا ابر الرهن سقط الضمان

منطوقه  
 حاله  
 برهنه  
 بغيره  
 الفاء  
 بغيره  
 الرهن  
 الاستحسان  
 الاول  
 الاستحسان

مستقما  
 انما انجس غير شرعي مولعة اذ الشئ في الغير بالتفصيل مستقما او لا  
 عقيب روجه فخلان في فخلان وشرعا اذ مال هو بمنزلة الجبس  
 متقوم احرازه عن الجبس احرازه عن مال الجبس فانه غير متقوم من مال  
 بل اذ احرازه عن الجبس من مال الملك باذنه وانشاءه له ان ازاله بالملك  
 معقبة في العقب عنه وهذا لا يوجب بوابت يد العبد وان عليه  
 وثمة ان يكون تملكه من ايد المقتوب كولد المقتوب وثمة ان يكون  
 فاشايت مضمونه عند عدم ازاله اليد وعند مضمونه عند  
 اليد فالحال انما هو في العقب عنه اذ ازاله اليد المحقة وانشاء اليد  
 المبطلة وانشاء المعتبر من الثاني فقط لا حقيقة احرازه عن المبرقة  
 فاستخدام العبد كجمل الدابة اي وضعه بيد المالك عقيب لوجود  
 ازاله اليد المحقة وانشاء اليد المبطلة فالحال انما هو على اليد المبطلة  
 ازاله اليد بالاستقلال اذ لم يوفد منه النقل والتحويل بغيره فالحال  
 وقيل انما هو في الاستحسان فكم يكن اخذ من يده وحكمه لا يتم علم  
 انما مال الغير في العين قائمة والرقم بالقيمة وفيه اي اخذ علمه لا يضمن  
 لانه في العقب عنه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 ويخرج من ملكه كالمكيل والموزن او العبد كالمقار فلهذا لا يضمنه ملكه  
 بمنزلة العبد على كونه كالمكيل والموزن او العبد كالمقار فلهذا لا يضمنه ملكه  
 بين اجزائه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 بحيث يخرج منه الصنعة عن المثلثة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 على كل واحد والاربع فيكون ثمانية وقد يكون صنوعا كجبت لا يخرج  
 الصنعة عن المثلثة لبقاء اكثرية وعدم تفاديه كالمصنوعة  
 والذاتية فان القطع المثلث يوم مضمونه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 ويخرج يوم الانقطاع الى اوسيف لانه لا يقطع الشيء بماله مثل فيعبر  
 قيمة يوم القطع السبب الموصوف في الذمة وانما يتصل بالقيمة  
 بالانقطاع فيعبر قيمة يوم الانقطاع ولا يضمنه ان يتصل لا يثبت  
 مجرد الانقطاع ونحوه لوجوده الى ان يوفد منه فلهذا لا يضمنه ملكه بغيره بغيره

المحكمة واثباته بالمحكمة

لا يجلوسه على البسط

فقيمة

ولم يدر الواجب



نسقل فغير قيمة يوم الخصومة والقضاء وحيث القيمة في القيمة كالعرض والكنوت  
 والحدوى يوم الخصومة لا يطالب بالقيمة حين الخصومة عند ذلك  
 وان روي اي الفاضل السلك حصره بعد ان ادى المصنوع لولي ظهر  
 ثم قضى عليه بالبدل لان في المالك ثابت في العين فلا يقبل له فيه حتى  
 تغلب على طئه لانه صادق كما اذا ادى المليون المالك من ربح  
 اي المالك ان مات عند عاصده وقلنا العاصي بر من ان مات عند  
 ما كنهه فثبت اي العاصي اي عند حمله لان جو العاصي العاصي طامرا  
 واثبات الرد عارض للثبوت من يدعي خلاف الظاهر وبينة المالك  
 او اي عبد اي يوسف لان ما حصل قبله في الضمان في شئنا ثبوت  
 وسواء الخصم انما يتحقق فيما يتحقق كقول المأخوذ انه ازاله المال  
 عن ما كنهه بالثبات اليد عليه لا يمكن تحقظه في المنقول لا العقار  
 لا تنقل ولا يحول ولو اذ عصارا وملك في يده بان علب السيل على  
 الارض فثبتت كماله او غصبه اذا خدمت باقته سماوية او حواء  
 سبل قد ذهب البناء لم يبق لا انتقاء بشرط وهو الغصب قبل فانه عاد  
 الذي لا يتروك شي في ضو له الاصح انه يضمن بالبيع والتسلم والبيع  
 في الودعة يعني اذا كان العصار ودية عنده في مكان ما فانه لا تقا  
 وبالرجوع عن الشهادة بان شهدا على رجل بالدار ثم رجعا بعد القضاء  
 ضمنا وضمن فيهما اي العصار والمنقول ما نقص منقول ضمن فبعضه  
 بقوله نقص في سكتاه من ايمان في العصار العصار الصادق  
 عن المشايخ ههنا ما ذكرنا وبين شرح الهداية وغيره من المصنفين  
 والسكنى باب في الخصومة وهي ان يكون معارضة بعض المصنفين البناء  
 كالحداثة والقصاره حتى قالوا في شرح الهداية ويدخل فيما قاله اذا  
 اندم الدار بسكتاه وعمرها وانما قد جعل لانه اذا اندم الدار بعد  
 ما غصب سكن فيها لا بسكتاه وعمره بل باقته سماوية فلا ضمان عليه  
 اي حيفه واي يوسف فظهر ان مرادهم من المصنف الاول ما يوجب  
 ابتداء وهو المصنف والثاني ما يقضي اليه بالثبوت وهو المصنف الثاني

المقاربات

عند ما كنهه

بيان

المصنف

الخاصة وقد غرض صاحب الوقاية من فقال ما نقص بعضه لسكتاه فلم يرم  
 عليه ان السكنى ان قيدت بالعلل الموصولة لم يمس للسكنى الا قول المصنف  
 تعرض الا لزم كون السكنى المجردة عن العمل الموصولة بسكتاه الضمان قد  
 عرفت ان المصنف سكنى اذا اندممت باقته سماوية ليس فيها ضمان  
 وعند نسخة متفق على وجوب الضمان في العصار المكنونة فيها او لا  
 كما في الهداية وغيره ثم غرضنا وبقوه صدرت بوجه والصواب ما وافق الهداية  
 وهو وجهه وروى عن المصنف انما انتقلت بالدار بعد ربح  
 ان يضمن لان ما تلف البعض او باجارة عند عاصده عطف على فاعله وروى  
 للمصنف في المنقول اي ضمان ما نقص من اجاره عند عاصده فحصل له في مدة  
 الاجاره نقصان بسبب ما كان له في المصنف اي اذا نقص شيء من قيمته  
 المبيع في البيع بغوات وبقوته قبل ان يعقده فثبت له البيع بالسكنى  
 بنقصانه حتى لا يستقله شيء فالتزم ان غش المصنفان وراجع اليه  
 روي في مكان الغصب يعني اذا راعى العاصي المصنوع الى ما كنهه بعد ضمان  
 ما كان له في مكان الغصب ملكا ضمان عليه لان تراجعه بغير ضمانات لا  
 بغوات خزانة لم يكن فيه كنه المالك من اخذ القيمة وحين الاضطرار  
 الى الذهاب الى مكانه كان بسكتاه لان نقصان حصل قبل ان يضمن  
 بنقله الى هذا المكان فكان له ان يضمن الضرر ويطالب به بغير ضمان  
 وتصديق بانه عطف على ضمانه اذا غصبه مثالا واجروا في حقه  
 ففقد ضمانه من غير ضمانه باجر اخذه عند حيفه ورجعوا الى الفقه  
 القاصدين عند هذا المشايخ لان المصنف لا يتقرب الا بالعقد والعاقبة  
 انما صحت في الذي جعل منافع العبد لا بعقده فكان هو اول بدلها  
 وبوشر ان يضمن بها لاستفادتها بديل حيف هو التقرب في مال  
 الغير واجر مستعار اي اذا استعار شيئا آجروا واذا ملكه وكفى عليه  
 تصدق كما ذكره روي اي تصدق البهائم يحصل بالتقرب في موهو ومجتهو  
 متعينا بالاشارة او ما التزم اي بدم الودة او الغصب ما كان  
 استار لهما ونقد غير ما اطلق ونقد ما لا يعني ان الموهو او انفا صلب  
 (الاولا غير ما)

ما نقص

حيث يان

واجب







وَقَدْ كُنْتُ وَاقِعًا فِي الْقَلْبِ وَاسْمُ

الفتح فاذ كانت قيمة الارض باقية مع هذا التبرع تقوم بما  
وتسعة درهم فبعض المالك التسعة شذرا او كان ثمة الساجحة المستمرة  
البناء او الغرس او اذا عكس فبعض المالك تسعة شذرا اي  
الساجحة كذا في النهاية من الثوب الذي يجنبه او صفوة اولت السوي  
الذي يسبق المالك باي ارشاد فبعض اي الثوب حال كونه بعض بعض  
اخذ منه قيمة ثوب بعض فبعض سويته وسلمه الى الغاصب لانه لا يملك  
او اخذ ما اى الثوب السوي وضمن ما راد الصنع والسمان الصنع  
مال متقوم كالثوب في نفسه بفضله وصنيعه لا يسقط حرمة ماله وحب  
صياسته ما لم يكن في ارضه اقصا يعني مال احد مما اليه وايضا في الاخر  
في عين ماله وموقوفه اذ لا يخرج الا انا استأنا الخمار كرت الثوب لانه  
صانع جمل الغاصب صاحب وصفه ان يود اي الغاصب بفضله اي  
المالك بعض اى المالك واخذ ولا يشترى الغاصب اجر السوي لانه  
غيب اي الغاصب باختياره وضمن قيمته ملكه اي الغاصب ملكا مستند  
الى وقت الغصب وقال الشافعي لا يملكها لان الغصب يحدخص فلا يكون  
ملكه لانه حكم شرعي فبعضه سعيامشروعا وتا ان المالك ملك بدل  
المغصوب بكماله اي رتبة يد او فوج ان يخرج المغصوب عن ملكه لملكه البدل  
والبدل في ملك شخص واحد وجبان بدخل في ملكه لافاض لا يلزم توثيق  
المالك بالمالك وصدوق اي الغاصب في قيمة اي المغصوب يمينه ان لم يكن  
من المالك للزيادة يعني ان ادعى المالك زيادة قيمة المغصوب وانكرها  
الغاصب كان برحق المالك قبل والاصدق الغاصب يمينه في الزيادة  
كما في سائر ادعاوى فان ظهر اي المغصوب وهي اي قيمة التبرع ما ضمن  
الغاصب وقد ظهر قوله مع يمينه اخذ اي المغصوب المالك رد قوله او  
امضى اي المالك الصمان لان رضاه بهذا القدر لم يتم حيث ادعى  
الزيادة وانما اخذ دونها لعدم اليقين ولو ضمن الغاصب قوله ما كره  
او حجة اي حجة ما كره او تناول الغاصب بماله اي الغاصب ولا خيار للمالك  
لانه رضي بماله بهذا القدر حيث ادعى به القدر فقط لا يبيع غاصب  
ضمن بعد بيعه لا عناية كذلك اي اذا ضمن بعد بيعه الاعيان لان

کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

بالمجاهدة

دوفو

المالك الثالث ناقص لشئ مستند واثبات ثابت من وجه الملك الثالث  
يكون لنفاذ البيع دون النقص وابد المقصود مطلقا اي هو اكمال متصلة  
كالشئ المحقق او منفصلة كالولد والتمتع لا يضمن الا بالنقص او للمتع  
لما ناهما متعلقهما شذا وما نقصت التجارية بالولادة مضمون ويؤيد  
اي في اولد التجارية المضمون ولد اكمال النقصان مضمون على الغاصب  
على ان قيمة الولد وفاء به جبر النقصان بالولد وسقط ضمانه في الغصب  
والا فسقط كما بد في اتمه خصمها فحلت ثروت حاملها اولد ثلثات  
ضممتها لانه لم يرد كما افند ولم ينقص فيها السلف ورد ما وضمها  
كما ذلك كما اذا حلت ضمانه في بدل الغاصب فمضاه بها او دفعت بها بعد الرد  
فانه يرفع بقيمة اصل الغاصب كذا عند اختلاف الحرة يعني اذا فرغ من مباحص الحرة  
فحلت ضمانات في بقاها وانما لا يضمن السبق عند عسار الرد فعلى الاخذ  
في ما يابى عليه خصمها واستولاه اي حلت الله وادعى ثبت الغصب  
بعد عسار المالك لان الغصبين احرف بشبهة من في الغصبين احرف بشبهة  
والنسيب بها كما لو ثبت به غير امة والولد يرضى لان امة ثابت  
بالشبهة كذا في الكافي المنافع كركوب الدابة وسكنى الدار وكخدم المالك  
لا يضمن له في المنافع من غير غصب المنافع ان يغصب عبدا مثلا ويمسكه شهرا  
ولا يستعمل ثم يرد على سيد كذا في الكافي في الغصب ما ينقص ما يستحق  
النقصان الا ان يكون المالك المستند او قوله لا يضمن في قفا او ما  
فان ما دفعها يضمن كذا في العاديه وغيره ما ولا يضمن ايضا في المسموم وفنزه  
بان اسلم في وفي يده الحرة والخمر في الغصا آخر لانه ليس بمالك في حق  
المسلم بخلاف المملوك الحرة والخمر حيث يضمنان بالاطلاق وانما  
ما في حق غصب المملوك بالبا بغير موقوف كالنقل المالك في الظاهر  
اليد وبلدية فله به اي بغير موقوف كانه استعمله في المالك الحرة  
او في مملوك موقوف للغاصب وكانت اليد بغير اتمها بالماله او بغير  
كفيل الشئ ولو اتلفها ضمن لانه ملكا بغير ولو حكرها بغير موقوف كالمملكة  
اي الغاصب الحرة ولا شئ المالك عليها الغاصب لان الحرة لم يكن موقفا  
والمملوك مثلا موقوف في جانب الغاصب فيكون له بغير شئ ولو دون به اي

قال النبي عليه السلام لا عتق فيما لا يملك ابن آدم صدقة

صن

لا فخر حواء

تفصیل

وصورة الخاف والمخاف ان يستعمل  
العبد شرا ثم يرقه على سيده

۱۴۶



فمنه  
الغالب

بشر

نظرو

سلي ما يكون  
يعتد الحرس

بالتد

يقوم كالموظف العفص فيوما الحداخذ المالك ورماد الدخ او  
بند الدخ انفسه ان تقوم لغاصب الصنيع في التوب في جات الغضب  
ولما لم يضمن لانه لم ينفذ في الغرض من كسر معرو وحوالة السور  
ومرارة دوح طبل وطبوت فتمت ما على الخوالمو وفي طبوت فتمت كسب  
المخوت في الباقي وتضمن باعارة سكر ومنتصف وقد مضى ما  
في كتاب التربة فتمت ما لا المشا الى السليم منوع عن ملكه عنها ولو كان  
فقل طاز وان انكف صليب نصراني صغر فتمت صليبا لانه مال منوع  
في حقه وسمو عليه ولا يجوز التوفيق له ويصير بيعا اي سمع منه المذكور  
وقال لا يضمن ولا يصح بيعا وقيل الحداخذ في الدف والطبل الذي يجران  
للمو واما طبل الغزاة والدف الذي يجران في العسكر فتمت ما  
بالاكتاف بلا خلاف لهما ان هذه الاشياء اعدت للمعينة فتمت  
تقومها كما في قوله انها اموال العامة لما كان في وجه الانتفاع وان كانت  
لما لا يملك ايضا وصارت كالامة المقتبة وكذا ما كسب الشطرنج والجمرة  
الطيار في والديك المقاتل والعبد المحق حيث يجب فيها القيمة  
صاحبة لهذه الامور الغشوي على قولها كمشقة الفاد فتمت ما  
انما كسب في الكافي من تملك العبد او حلق باط دابته او وقع في طبعها  
اي الدابة او وقع في قفص طائره فذهبت هذه المذكورات وفي الدابة  
والقفص خلاف محمد اوسعي الى سلطان من يوديه لا يبيع اذ وقع  
بلا رفع اليد وسمع اليه يقسو ولا يمنع عن العفص يمينه اي سعي  
الساعي او قال عند سلطان قد جرم وقد لا يقول القول قوله انه  
وجر ما لا يقوم لا يضمن هذه الصور لانها لا تسبب تحلل فعل فاعلم  
فخار و لو جرم قطعاً يضمن لوجود التسبب كذا اي لا يضمن الساعي  
سوا سعي غيره عند محمد زجره على السفانة وبديهي امر عذرة بالام  
او قال قل نفسك ففعل اي ابوا وقتل نفس وجب عليه على كل حال  
قيمته ولو قال له انكف مال موالك فانك لا يضمن لانه كالمارة بالاطواق  
او انكف صا عاصبا لانه استعمل في ذلك العفص انما بالاموال المولى فلا  
يجوز عاصبا له وانما يضمن عاصبا للعبد المخلص وقام لم يملك انما

لا المثل

ماله

وانما التالف يفعل العبد في العادة يستعمل العبد كالف كالقول  
اربع هذه الشجرة وانشر الشجر لكانت وانا وان لم يملكه عده او  
قال ان العبد اتي من ضمن يمينه ان يملك لانه استعمل في ملكه ولو  
استعمل لغيره كان القول اربع الشجرة وانشر الشجر لكانت لا اي لا  
يضمن لانه لا يضمن له فتمت ما عاصبا كذا في العادة **كتاب الاكراه**  
وجه المناسبة بينه وبين كتاب العفص ظاهر وهو قوله من الفاعل  
على ان يكرهه ونشر عاصبا لغيره على عمل عدم النقط وعلل سائر  
الحجج بما يتعلق بالكل سواء في القتل والتلف العفص واليمين  
والعرب والعقود رضاء به اي رضاء العبد كالف الفعل لا  
اختيار اي لا يضمن اختياره لكنه اي لا يضمن البضاعة فتمت ما  
اي البضاعة ووجهه اي اجده فاما ما في عدم الرضاء فتمت ما  
تمت الاكراه واصل الاختيار ثابت في عيب البضاعة لكن في عيب  
العفص لا الاختيار وفي عيب العفص لا الاختيار فتمت ما  
جميع كتب الاصول والفروع حتى قال صدر الشريفي في التوفيق ووجهه  
بما كان يؤول لغوت النفس والعفص وهذا هو المقوم للرضاء والعفص  
لا اختيار فاما ما في كون يكرهه فتمت ما في عدم الرضاء والعفص  
غيره لا اختياره فتمت ما في الوفاية وهو فعله بغيره فتمت ما  
به رضاء او يكرهه اختياره فان في جعل قسم الشيء بجماله كما لا يخفى على من  
يعرف معنى القسم والقسم والبيع ان هذا الشرع بعد ما قال فيه  
ذلك قال الثاني ان يكون فله الاختيار سواء يكون بالفعل  
او قطعه العفص فتمت الرضاء اتم من حيث الاختيار ففي الجبس  
او العفص يعفوت الرضاء لكن لا اختيار الصحيح بل هو وفي الفعل  
لا يضمن ولو كان اختياره غير صحيح بل اختياره فتمت ما في حقيقة  
اي اخر ما قال في الشريعة في حق من التمرة مع جهلاء اهل بيته وعدم  
سقوط الخطاب الايدي انه متردد بين فرض وخطر ورفضه  
وباشم مرة ويؤجر اخرى وسودليل الخطاب وبهاده الاهلية

وهو ما  
معدم

في شرح الدقاية ثم الاكراه نوعان  
احدهما ان يكون مفقودا  
للرضا وهو ان يكون  
بالجس او غير

عنه لانه المكره مبني والابتداء كحق الخطاب م  
محقق علمه







اذا لم يرض زناه بالجماع كان مقتضى القياس ان يكون  
انتشار الالة دليل الطواغيت ولكن لا يجد اسما  
انتشار الالة لا يدل على الطواغيت اذ قد يكون طبعاً كما في  
القائم وبالنسبة عطف على الاول يعني بآراء غير مدعي لا  
اي لا يرضى الامور المذكورة لكنه اي الثاني من الازكراه  
اسقط الحديث زنا بالانثى وان لم تكن مكروه فلا اقل  
من السببه كذا في الحائنه لانها لا يفي لم يفسد الحديث في زناه  
لان الازكراه المذهب لم يكن رخصه في حقها كما كان في غيره  
حتى يكون غير المذهب سببه لئلا يرى احد تصرفات المكروه  
قولا يعني ان الاصل ان التصرفات القولية للمكروه سواء  
كان مكروهاً بالبدن او بغيره يتعقد عندنا كما في البيع انعقد  
وما يحتمل الفسخ بفسخ ان فسخ المكروه وما لا يحتمل فلا يفسخ الاول  
وهو ما يحتمل الفسخ بفسخ وشراءه واجارته وصلى وابراهم  
مدونة او كسبه وفسخه فانه اذا اراد على احد منها باحد  
نوع الازكراه فخر الفسخ ان شاء امضاه وان شاء فسخه  
لان الازكراه مطلقاً لعدم الرضا والرضا شرط صحة العقد  
فتفسد بفساده واقراره فانه غير محتمل الصدق والكذب واما  
صارجه لرجحان جانب الصدق والازكراه دليل على كذبه  
فبالتواتر فاصدا الى فسخ الشرع نفسه وبذلك اي المبيع بالازكراه  
المشترى ان يفسد كما في سائر السوء الفاسدة مفسد  
اعتاده اي اعتاده المشتري لكونه مكروهاً وكرهه الى المشتري  
بجمله لانه المكلف ملكه بعقد فاسد فان يفسد اي البائع  
المكروه التمس او ستم المبيع طوعاً قهراً للمذكورين ففسد البيع  
بوجود الرضا وان قبضه اي التمس مكرهاً لا اي لا يفسد  
لعدم الرضا ورده اي رد البائع التمس الذي قبضه مكرهاً  
ان بقي في يده ولم يضمن ان يملك لان التمس كانه

بعد زوال الازكراه

بقرته ما

امانه عند المكروه لانه اخذه باذن المشتري والقبض اذ كان  
باذن المشتري والقبض اذ كان باذن المكلف فانما يفسد  
اذا قبضه للمكروه وهو لم يقبضه له لكونه مكرهاً على قبضه  
فكان امانه كذا في المكلف بخلاف ما اذا اراد على البه  
بلا ذكر الدفع فوجب ودفعه حيث يكون فاسداً اي بوجوب  
المكلف بعد القبض كما في حديثه بناء على اصلها ان الازكراه على  
قبضه اكره على الدفع والازكراه على البيع ليس اكره على التسليم  
هكذا المبيع في يده مشتريه مكره والبائع مكره بغيره  
فتمت للبائع لانه قبضه حكم عقد فاسد وكان مضموناً عليه  
كما في احتياجه المشتري اي البائع ان يضمن ان يفسد من  
اي حال المشتري كالتعصب وعاصب التعصب فالمكروه  
كالتعصب والمشتري كالتعصب فان يضمن ان يفسد من  
على المشتري بقبضه لانه قائم مقام البائع باذنه اي ان  
المضمون يصير ملكاً للمشتري وقت سبب المضمون وهو التعصب  
وان يضمن احد المشتريين وقد تداولته الايدي ففسد كل شيء كان بعده اي بعدم  
شراؤه لانه ملكه باذنه ان يفسد ان يفسد ملك نفسه ولا  
يتقد كمن كان قبله لان الاستحسان ملك المشتري الى حيث  
قبضه بخلاف ما لو اجاز المكلف المكروه عقداً منها حيث يفسد  
ما كان قبله وبعده لان المانع من ان يفسد هو فساد الكل  
جائزاً والثاني وهو لا يحتمل الفسخ كالكاه وطلاده واخناه  
وسائر ما سياتي فان هذه العقود تقع عندنا مع الازكراه  
قياساً على جناس القول وعندنا في لانه ورجح  
اي الفسخ على ما من نصف المشتري في الطلاق ان  
لم يلقا وكان المهر مسمى في العقد وان لم يسم فمهر  
عليه بما رزقه من المنعة لان ما عليه كان على فسخه اسقوط  
بوضع الزوجه من جهتها بمعصيته كالارتداد وقبضه

بأذن المالكة

وله

او اختلف لظلال ما يطرق في شراؤه فذكر النظام  
اشكاه ولم يذكر النظام لا يفسد التناوب ما لم  
يؤخذ من ان التناوب يفسد بقوله اشكاه  
والفعل على انه المظنون في البيع

توكل بطلان العقد المكروه  
نقد  
في زواله



وقد تأكد ذلك بالاطلاق فكان تقرر الحال من هذه الوجهة بضاف  
تقريره الى حاصل التتبع كالايجاب فكان متعلقا فيه مع عليه  
بجواز ما اذا دخل سالان المهر تقرر بنا بالاطلاق  
رجع الفاعل على حاصل بغيره العبدى لا عتاقا ولا عتقا له  
فيه من حيث الاتلاف فحق الاتلاف اليه فدان بغيره سرا  
كان او مفسد الكونه ضمان الاتلاف كما لا يرد على العبد  
بالضمان لانه مؤاخذ بالتلافه وندرجه فان اذكرة على العبد  
وزنه لانه لا يكفل النسخ فلا يرد فيه الاكراه وسواء كان جديرا  
ولا يرد على الاكراه لعدم احتماله الفسخ ورجعته وعلامة  
فيه اي في الاطلاق باللسان بان يقول ليت لي بها فانها  
لما صحت مع المذلل صحت مع الاكراه ايضا واسلامه فانه اذا  
اكره عليه صار مسلما اذ وجد احد الركنين قطعاً وفي الآخر  
احتمال فزجنا جانب الوجود احتياطا بلا قتل لوجه بغيره  
اسلم بالاكراه ثم رجع عنه لا يقبل التمسك بالسنة لاحتمال عدم  
الاسلام بغيره كما هو من الاشياء فيكون فراضيا فلا يكون  
ولا يعتبر رقة لانها تتعلق بالاخذ والابى انه لو نوى ان  
يكون لم يتكلم بالاكراه والى عدم تغير الاعتقاد فلا يمين  
عنه لعدم كونه بالردة صادرة عن سلطان اى طلبه مالا  
بأكراه ولم يمين ببيع ماله اى لم يقبل مالك واعطى منه جواز  
صحة اى ذلك السبب لعدم الاكراه بالنظر اليه كذا في الخلاصة  
اي الزوج على القرب لكونه الاكراه **كتاب** هو لغة  
المنع مطلقا وشرعا منع نفاذ التصرف القولى جازا كان  
الحكم لا يتحقق في افعال الجوارح وسره ان اثر التصرف القولى  
لا يوجد في الحكم بل امر بغيره كالبس وخذه فاذ لم يوجد  
في الخارج جاز ان يعتبر عدمه بخلاف التصرف الفعلي الصادر

فانه تصاف  
تأثيره في

على ما مر من ان  
في الدنيا وفيه  
صحة بغيره

بغيره كذا

قوله

يعتبره الشرع

الصادر عن الجوارح فانه لما كان موجودا جازا لم يرد اعتبار عدمه  
كما قيل واتلاف المال الا كان سخطا وسبب الضرر بان  
يكون بغيره فان كان بغيره كان عدمه العقل وان كان  
بغيره افضله قصر فالضرر محتمل فاذا اذن الولي حقه تصرفه  
جانب المصلحة ويجوز ان عدم الاقامة كان بغيره العقل  
كعقبي بغيره وان وجدت في بعض الاوقات كان نقص  
العقل كعقبي عاقل في تصرفه واما المقتضى فاختلوا في نفسه  
واحسن ما قيل فيه هو من كان في نفسه نقصا محسوسا  
التيه لانه لا يقرب ولا يشتم كما يفعل الجنون والارواح فان  
الرجوع الى اهلته في نفسه كعقبي رعاية لمولى كماله بطلان  
عبدته باجازه نفسه لا يجوز ولا يملك رقبته بغيره الدرس  
لكن المولى اذا اذن رضى بقوات حقه فلم يرد حقه بطلاق  
ويعتبر موقوف اما المولى فله عدم عقله واما المولى  
كما يجوز والعقل لا يقف على المصلحة في الاطلاق لعدم  
ولا وقوف المولى على عدم المتوافر باعتباره بغيره  
ولا لا يتوقفان على اجازته ولا ينفذ ان يمسك بغيره  
اعاها كالحق في الضرر ولا اقرارها لان اعتبار الاقوال بالشرع  
والاقرار كجمل الصدق والكذب وقيل الشارح شهادة البعض  
دون البعض فامكن ردة غير نظر اليها وضع طلاق العبد  
لانه اهل بغيره وجه المصلحة فيه وليس فيه ابطال ملك المولى  
ولا يفتى منافع منه فخذوا راسا في حق نفسه لقيام اهلته  
لا في حق مولاه رعاية بجانبه لان النفاذ لا يردى عن تعلق  
الدرس بقبضه او كسبه وكلاهما اتلاف ماله فان اقر بما  
الى حقه كعقبي لو اقر اهلته وزوال المانع ولم يرد في الحال  
لقيام المانع بهذا اقر بغيره المولى واما اذا اقر بغيره  
بعد عتقه لما تقرر ان المولى لا يستوجب على عبيده مالا ولو اقر

سقطت  
بالطاعة

لتمحضه



بجد او قد جعل ولم يؤخر الى غنقه لانه ينفق على اصل الخبز حتى  
 الدم ولما لم يصب اقرار المولى عليه فيما الى الحد والقود اذا  
 عقد منهم اي ايجرين من يعقله اي يعقل العقد بان البيع  
 سالب للملك في الشراء جالب له احترز به عن الجور  
 والبيع الغير المستتر فيه وبيع بين الغنم والامضاء و اراد  
 بالعقد ما دار بين النفع والفرض خلاف الكتاب حيث يظن  
 اذن المولى ويجوز الطلاق والعتاق حيث لا يقعان وان  
 اذن المولى وان اشفوا الى الجور سواد عقول اولادنا  
 ضمنوا لما امر ان اذا انقلب على حال انسان والنفق ضمن  
 ان عدم العقد لكنه لا يملك بالاداء الاخذ العقد كما لم يمس  
 لا يملك بالدين الا ان يمس وكما لم يمس بالاداء او  
 عند العقد في الا اذا استنفذ لا يملك العقد لا هو حقيقة  
 يعقري الابن ان يتعلم على العمل خلاف موجب الشئ او العقل  
 مع تمام العقل وقد غلب على فطر الفقهاء على تسمية المال  
 و اشرفه على خلاف مقتضى الشئ او العقل وقسود و  
 عند ابى حنيفة وعند ما وعند الشافعي يحرك على العقد اذا  
 طلب من المفسر ان عليه جره القاضى ومنه من البيع  
 والافار وعند ما وعند الشافعي يحرك على القاسم من الم  
 بل مقيت ما جرح هو الذي يحرم الناس الجمل والطلب جامل  
 ومكارم طمس وهو الذي يحرم الدابة و ياخذ انكره فاذا  
 جاء او ان المسو لا دابة له فانقطع المقتري عن الرقة فان  
 في جرح مناد في ضرر العامة فانقطع الجاحس في جرح الناس  
 وشهره المنطوق الجاحل اندانهم والمكارى تفاسر تملك لهم  
 فان دابة اذا ماتت في الطريق وليس له دابة اخرى ولا يملك  
 بشره اخرى ولا الاستيثار فيؤدى الى خلاف حال الناس  
 بحسن المنع عن التصرف فما قال في البديع ليس المراد به

منه في البيع لا يملك  
 لا يملك بالدين الا ان يمس  
 لا يملك بالدين الا ان يمس  
 لا يملك بالدين الا ان يمس

الاخذ العدة كاللغير

مطيب ما

به حقيقة الجور هو المقتضى على الذي يمنع نفقة التزويج الا يركب  
 ان يفتى اذا افتى بعد الجور او ايجاب في القسوى جاز ولو افتى  
 قبل الجور واخطأ لم يكره وكذا الطبيب لو باع الادوية بعد الجور  
 نفقه يبيع فذل انما هو حقيقة وانما اراد ببيع الكسبي  
 يمنع هؤلاء المشتري عن تعلمهم حاشا لان المنع عن كلف من باب  
 الامانة بالمعروف والنهي عن المنكر يمنع البصير غير رشيد الرشيد  
 عذرا من الرشيد في الحال فاذا بلغ مصلحا للمالك لا يكره له  
 وعند الشافعي في الدين ايضا لم يسلم له مال حتى يدين  
 حاشا وعشرين سنة لما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال  
 وحاشا من يفتى ثب الرجل اذا بلغ خمسا وعشرين ولو وصيته  
 صح تصرف قبل ان لو تصرف في حاله قبل ذلك فقد وبعده الى  
 بعد بلوغه خمسا وعشرين يسلم له اليه ولو بلا رشيد وقال  
 لا يدفع حتى يونس رشده ولا يجوز نصيبه في بيع القاضى  
 المديون كبيع مال له يده فان قضاه الدين وجب  
 عليه انما يملكه فلم يفتى في بيعه فاعا طلبة ايضا لا يملكه  
 مستحقه وقضى اي القاضى بلا امره اي امر المديون راى  
 ويند من دأبه لان المدين ان ياتيه بيده اذا اظفر  
 بغير حقد بلا رضاه المديون فكان ان يوعظه ويأمره  
 له راحة دينه وبالعكس المقتضى ان لا يكره الا امره  
 لان الدائره والديانة في القاضى وجاز استغناؤه وجهه  
 انها منتهى الجحش في الشبهة والامانة حتى يضمن احدهما  
 الى الاخر في الذكوة مختلفان في الصوف حقيقة وكما اعا  
 الاول في الجاهل واما الثاني فله عدم جريان ربوا الفضل بينهما  
 لا خلاهما فانظر الى الاحاديث للقاضى ولاية التصرف  
 وبالنظر الى الاختلاف بسبب عن الدين ولا يتا لافه عملا  
 بالشبهتين لا الى البيع القاضى عرفة وعقار كرام

لقاضيه



وبينه لان المقاصد تتعلق بصورها واجبا نهائيا ليس  
 للمقاصد ان تجزى عما يتكلم به بل هي بغيره وانما التقيد  
 فوسيلة لان المقصود فيها اتمالة لا العين فاختارها  
 اخلص مع عرض شره فقبض بالاذن اى اذن الصبي  
 بالبيع جبايعه اسوة للزواج وان كان قبل القبض فليبيع  
 ان يحبس المبيع حتى يقبض وكذا اذا قبضه المشتري بغير  
 اذنه كان ان يشره ويحبس بالمهرج قاضى ورضى له  
 قاض آخر فاطلقة الثاني جاز اطلاقه وما صنع في ماله  
 من بيع او شره قبل اطلاق الثاني وبعده كان جائزا  
 لان الاول لم يثبت فيه قبض على امضاء قاض آخر كذا في  
 النجاشية **فصل** ببيع الصبي الا حلالا والاحبال  
 والاذن ان يبيع الصبي بالاحلام والحمل والقبض الاصل ان  
 البعوض بالانزال حصة ولكن غيره مما ذكر لا يكون الا بالانزال  
 فقبض على البعوض والاذن ان يبيع بوجده بشي من اجزاء  
 اى لا يحكم بالبعض حتى يبيع له اى للصبي على عشرة سنة  
 لها اى للصبي عشرة سنة خياري خليفه رجلا لله فلو  
 ولا تقبل امان البتة الا بالتي هي احسن فبيع اشده واشده  
 الصبي على فاقه ابن عبد سبيع ببيع الصبي على عشرة سنة  
 وقيل ثمان وعشرون وقيل خمس وعشرون واقل ما قاله  
 هو الاول فقبض سنة منهن لا يتبناها على الصبي الا ببيعة  
 التي توافق المراج وقالوا فيها بنها خمس عشرة سنة وهو  
 رواية عن الامام وبه يقضى للصادقة اى العالما مات بغير  
 منهن المدة غالبا محمدا امكن علامته في حي من لم  
 نظير العلامة وادى مدته اى البعوض له انا عشرة سنة  
 ولها تسعة سنين اذ قد يحصل لها في هذه السنة علامة  
 البعوض فان راها اى قربا الى البعوض بان يلبسها

سنة يكون  
 كل واحد علامته

نقص ما  
 فوجب ان يزار الحكم عليه  
 للاحتياط الآلة الكارثة  
 اسرع ادراكه الفظام

واذا بالبعض كما كان بالبعض حكما لان البعوض لما كان حاصلا  
 في هذا السن ولو نادرا وكان يباع منها كما يخص  
 قبل قرار ما به ضرورة **كتاب** **الموت** الاذن لغيره لاعتاد  
 وشره عاكف الحق مطلقا وهو نونان احد ما اذن العبد وهو  
 طب الخ بارق الثابت شرعا على العبد واسقاط الحق اى  
 حق المولى بوجوه الرق صار مافيا لما كتبه لها فاذا اسقط  
 المولى حقها بعد الممنوع فثبت اى اذا كان اذن العبد الحق  
 واسقاط الحق فثبت العبد لنفسه بايديته فخرج بالعهدة  
 على مولاه فانه اذا اشترى شيئا لا يطلب المهر من المولى  
 لانه مشتر لنفسه والوكيل عليه من الموكول ولا يتوقف  
 بغير اذنه لبعده يوما او شهرا **فصل** ما ذكروا من  
 ان يحرق عليه لان الاسقاطات لا تتوقف ولا يتوقف  
 فاذا اذن بنوع عتق اذنه الا بنوع فكلما اذا قال قد ضاعا  
 فانه اذن بشره بشي معين لانه استخرا اذن المولى  
 ويثبت اى الاذن دلالة اذا اراد المولى ببيع عبده  
 ملك الاجنبي اخره زعما اذا رآه يبيع ملك مولاه فانه اذا  
 رآه عبده يبيع ملكا من اجبان المالك فسكت لم يكن  
 ذلك اذ ناله كذا في النجاشية ويشترى ما اراد وملك اى  
 المولى يكون اذ ناله في التجار فحقا للقرز ولا يكون اذ ناله  
 في بيع ذلك الشئ او بشره كذا في الاستر وسنة  
 اقول ستره ان العبد الحق انما يبيع ما ذنونا اذا صدر عنه  
 البيع والشراء في حي مال الاجنبي تمام انفا بغير من ملكا  
 لغيره وصار ما ذنونا له لزم ان يبيع ما ذنونا فغيره  
 ما ذنونا وسوطا من المذوم وابططان فليسا مثل ما ذنونا  
 ويثبت ايضا بغيرها فلو اذن العبد مطلقا بان يقول  
 مولاه اذنت لك في التجار صح بخارة منه لان التجار  
 من كل

ما ذكروا من  
 الاسقاطات  
 لا تتوقف  
 حق المولى

بنوع ما

انقدح العبد  
 ما كانه منه في هذا العمل وكذا اذا  
 قيل اذ الى الغلبة كل شر كذا  
 بخلاف ما اذا اذنه بشره

مولاه فبيها اذا باع المالك  
 بمحض من مولاه



اسم عام يتناول الانواع فيبيع ويشترى ولو بفن حلال  
 خلافا لها وبالفن اليسير جاز انفاقا لتقدر الاجاز  
 عند لها ان البيع بالفن الفقير منه بمنزلة البيع في غير  
 من المثل فلا يشاء ولا الاذن وله ان يجارة والعبد من  
 باهله نفق فصار كالمكر وعلى هذا الخلاف العبد كاذون و  
 به كل بما لا يملكه فلا يتزوج بنفسه ويرث من قبل  
 الارض اي ما قد يملكه بالاسماء والسيارات  
 وما قد يملكه ويشترى من رايه زعمه ويساوي اجرا  
 مشاهير ومساكنه ولو بوجوه نفق ويضارب اي يبيع  
 ايمال مضاربة ويأخذها ويتاركة على مالها من ماله  
 ويتوكلين لان الاقرار به من توابع التجارة اذ لم يجمع له  
 احد لغرضه وولد وولد قال اقرارهم بالدين باطل  
 عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لها وسواء لا اختلاف في بيع  
 الموكنين منهم ذكره الزبيدي ويقرب ايضا بغصب ووديع لان  
 الاقرار بها ايضا من توابع التجارة اما النائي فظاهر واما  
 الاول فظان ضمان الغصب ضمان محارضة لانه يملك بمحض  
 بال ضمان ويهدى طعاما يسيرا كحقها لمعنى الاذن و  
 يضيف من يطمع لانه من ضرورات التجارة استخلافا  
 لقلوب اهل حرفة ويخط من التمس بيعه على ما يخط في حرفة  
 لانه من مضمونه وربما يكون الخطا عظيما له من قبل  
 المبيع ابتداء بخلاف الخطا عايب لانه يشترى محض  
 باذن العبد ذكره الزبيدي ولا يشترى الا باذن المولى لان  
 الاذن بالتجارة ليس اذن له ولا يشترى وان اذن له كما  
 في تحفة الفقهاء في التلويح في بيان العود على الالهية  
 ولا يزوج رقيقه ولا يجانبه لانها ليس من التجارة و  
 لا يمتنع لانه خوف الكفاية مطلقا اي على مال اولاد ولا

لا يشترى من ماله ولا يملكه الا بالاسماء والسيارات

انظر

من ضمنهم

ولا يجوز له ان يشترى ابتداء ولا يبيع مطلقا اي بغير مطلقا  
 لانه لا يملكه ولا يملكه الا بالاسماء والسيارات  
 بجارة منقذة فهو حرة لا يملكه بغير رقبته او بما هو في ماله  
 وشراء و اجارة واستئجار وغرم ودية وعقوبة امانة جديها وعقوبة  
 بولي شربة بعد الاحتياج وتعلق برقبته لانه دين طهر وجوب في المولى  
 فيحق برقبته كولي استعانة والمهر ونفقة الزوجة في دينه فله ان يبيعه  
 المهر يبيع المهر الا ان يبيعه المولى لانه لا يشترى احد هذا اشارة الى ان البيع حرام اذا كان  
 حراما وجاز ان يبيعه الفداء الغالب غير متصور ان الغنى في رقبته العبد والمولى  
 فله ان يبيعه او يفتقره بغير مطلقا اي بغير مطلقا الى ماله لان  
 العبد مضمون بغير ماله بغير ماله بغير ماله بغير ماله بغير ماله  
 وتعلق بما اشتهر ان كونه مولا هذا قد لا يحتاج الى ان يملكه  
 بال رقبته بال رقبته في ماله وكونه بال رقبته من ماله في ماله  
 الغنى من ماله بغير ماله بغير ماله بغير ماله بغير ماله  
 لا ان يعلق الدين ما اخذه منه مولا قبل الدين لوجوده كالمولى ويطالب  
 بما يوجب حقه لغير الدين في دمه وعدم وفاء الرقبة ولا يباع بانه ماله  
 لان المشرى به عن شره في ماله بغير ماله بغير ماله بغير ماله  
 اخذ غلة ماله بغير ماله بغير ماله بغير ماله بغير ماله  
 شريطة ان لا يملكه الدين بغير ماله بغير ماله بغير ماله  
 والقائم ان لا يملكه الدين بغير ماله بغير ماله بغير ماله  
 ان يملكه في ماله بغير ماله بغير ماله بغير ماله بغير ماله  
 الا يعلق الاذن في التجارة ولو منع من اخذ الغلة في عاقبة شربها  
 ولو اخذت غلة ماله بغير ماله بغير ماله بغير ماله بغير ماله  
 ويحرم اي قول المولى بغير ماله بغير ماله بغير ماله بغير ماله  
 اهل سوة حتى لو جرح عليه السوء وليس فيه الا جرحه لانه لا يملكه  
 المعتر اشتراك في شئونه فقام ذلك مقام الظاهر عند الكل  
 اذا كان الاذن ماله بغير ماله بغير ماله بغير ماله بغير ماله  
 لانها لا تفرق ويحرم ايضا بانه لانه المولى لا يرضى بتصرف عبده

المولى

الكسب شرط

حجره في التقرف

اذن المولى

ولا تنافي











ولم يلزم ان يكون الموكل مضمونا لم يعلم ان احوال افعاله في المصلحة المأمورة  
 رضا فلهذا لم يرد ان يضمنوا القبول ان افعاله في المصلحة المأمورة  
 اياه الوكيل لا يمكنه في ذلك يقبل الوكيل الموكل ان افعاله في المصلحة المأمورة  
 في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضا صاحبه هو ضابطه لا بغيره  
 ان كان في الموكل ما يضر او ينافي في غايته فلهذا اياهم فساد او مفسد  
 لسفوفان في المصلحة المأمورة في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 ان كان في الموكل ما يضر او ينافي في غايته فلهذا اياهم فساد او مفسد  
 التوكيل في المصلحة المأمورة في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 موكله عن افعاله في المصلحة المأمورة في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 لما فيه من نفع في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 لو كان في الموكل ما يضر او ينافي في غايته فلهذا اياهم فساد او مفسد  
 والصحة في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 وهذا في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 حتى يبين حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 نفس في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 الوكيل لا يبيع يقول هذا منك لا يقول هذا منك لا يقول هذا منك  
 وكذا الوكيل لا يبيع يقول هذا منك لا يقول هذا منك لا يقول هذا منك  
 اي تلك الحقوق به اي الوكيل ان لم يكن اي الوكيل في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 والعقد في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 العقد يقول له كذا في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 اي من مبيع والمطالبة بمن يشترى به اي الوكيل بالشر او بالشر في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 بطالبه بالبيع بمن يشترى به اي الوكيل بالشر او بالشر في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 او بوجه مبيع مو بالشر على بالشر او بالشر في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 اي بوجه مبيع مو بالشر على بالشر او بالشر في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 كان المبيع منه وبعد تسليمه الى الموكل في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 منع التمنن موكل بالبيع يعني اذا وكل جلا ببيع شي فباعه ثم الموكل طلب

التعنت

بالمشريات

جائز امره

عامة فصار كما لو قال ما صنعت في  
شيء فوجاهت في جميع أنواع  
الشفقات

جائز

التمنن في المشتري له منفعة لان المشتري عن العقد وحقه كما يشاء وان وقع  
 اي الموكل في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 نزع عنه ثم ردة اليه وبرت ذمة المشتري لوصول التمنن في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 ثبت للموكل ابتداء حكم في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 وسوان افعال في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 لا ينافي به للموكل في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 لكن ثبت له في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 استفادة التصرف في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 قبل المصلحة في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 بل يظل في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 وان كان اي المشتري في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 المشتري لم يملك في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 الملك على افعاله في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 بانه في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 عليه اجاب بان المعلن في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 حقوق في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 او دم في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 ووافر في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 لانها في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 اي الموكل في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 الحرة في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 عن شخص في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 السب في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 حكمه في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 عن شخص في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة  
 للسب في حاله في غايته لا يخفى عليه من افعاله في المصلحة المأمورة

فاذا

والجهد في غايته

دخل في صلب

والساقط

الشفقة



وعلى التقديرين يكون سفيراً مختصاً فلا بد من ان يضاف الى الوكيل  
 واما الصلح عن الكار فانه ايضا اسقاط محض لا يشوبه حاجة  
 بل ان يمين في حق المدعي عليه فلا بد من الاضافة الى الموكل كذا  
 الصلح عن عدم العدة فانه اسقاط محض والوكيل المستوفى لا بد من  
 الاضافة وكذا الحال في التبرع بهذا المحض ما ذكره القوم في هذا العلم  
 ويضمحل به ما قاله صدر الشريعة واما الصلح على فروق فيه من ان كان  
 عن اقرار او انكار في الاضافة فان زيدا اذا ادعى ذرا على عمرو  
 فوكل عمرو وكبلاً على ان يبرأ من المائة فيقول زيد صاحب  
 عن عمرو الدار على عمرو واما بالوكالة ويقبل الوكيل يتم الصلح  
 سواء كان عن اقرار او انكار ~~لان~~ لان اقراره او انكاره  
 الا انه ان كان اقراراً يكون كالبيع فيخرج حقوق الوكيل كحقوق  
 البيع فيجب له بدل الصلح على الوكيل واذا كان عن انكار فهو كذا  
 يمين في حق المدعي عليه فالوكيل سفير محض ولا يرجع اليه الحقوق  
 وذلك ان اقراره بقوله يتم الصلح سواء كان عن اقرار او انكار  
 بل اعتباراً بخاصة في صورة الاقرار الى الوكيل في صورة انكار  
 الى الموكل فلا مسلم ذلك فانه غير محل النزاع وان راى بما عتبار  
 تلك الاضافة في صورة الاقرار الى الوكيل في غير ما يقتضيه كلام  
 القوم فلا وجه لانكار هذه الفروق والقول بالتشوية في حق على  
 كون الوكيل في هذه الصورة سفيراً مختصاً بقوله فلا طالب من  
 قبل المارة وكيفية الوكيل الزوج بالبرء وكيفية ابنتها  
 وبدل المانع لما من كون الوكيل في هذه الصورة  
 سفيراً مختصاً بالوكيل بالبرء فراض بالجلح لا يثبت به  
 الملك لان مقتضى التصرف في ملك الغير لا يجوز ونقص

ويضمحل به

هذا الصلح

ونقص بالوكيل بالبرء فانه امر بنقص المبيع وهو ملك  
 الغير واجب بان التصرف في ملك الغير لا يجوز اذا لم يكن  
 بعوض وفي التوكيل بالبرء او عوض فافترقا لا الرسالة فانها  
 غير باطل لا انتفاء العوض من التصرف فيها لان الرسول  
 في سفير محض فدمر ان التوكيل لا فراض صحيح لانه تفويض التصرف  
 في ملكه ~~لان~~ لان التوكيل ان لم يمت اي الوكالة جواز الشرط  
 قوله الا ان صح بالبيع الشرع او قال في الهدية من وكل شرعاً  
 شيء فلا بد من تسمية جنس وصفته او جنس وصفته منته  
 لمصلحة الفعل كقولك به معلوماً يمكنه الايتار الا ان يوكيل  
 وكالة عامة فيقول ابيع ما رايت لانه فوض الامر الى ابي  
 قائم شئ شئ به يكون مختصاً او علم بصفة محمول اي  
 يكون معلوماً بين الوكيل والموكل ما وكل شرعاً او جمل  
 جهالة بسيرة وهي جهالة النوع صححت اي الوكالة في جمل  
 اي ما وظهر جهالة فاحشة وهي جهالة الجنس لا اي شيء  
 الوكالة وان وصلته بين الثمن لان الوكيل لا يقدر على العلم مثلاً  
 وان شرطه جمل اي ما وكل به جهالة متوسطة وهي بين  
 النوع والجنس فان بين النوع او من عين نوعاً صححت  
 لان الوكيل لا يقدر على التمثال كجهالة بسيرة والا  
 فلان الوكيل به هنا ايضا لا يقدر على التمثال كجهالة  
 اجمالية فاحشة الا وان هو ما جمل جهالة بسيرة كالقوس  
 والبغل والمار والنوب المفروى او المروى والثاني وهو ما جمل  
 جهالة فاحشة كالنوب والداية والرقين والثالث ما جمل  
 جهالة متوسطة كالعهد والامة والدار فاذا وكل شرعاً او  
 وكفه لما ذكره وان لم يبين الثمن لانه من القسم الاول  
 واذا وكل شرعاً او كفه صح ان من النوع كالتبرع او من  
 عين نوعاً من النوع العهد وجعل ملحقاً بجهالة النوع ان

وان وصلت له بين الثمن لانه الوكيل  
 يقدر على التمثال وان شرطه جمل

وهو  
 ان



وان لم يبين شئ منها لم يصح الحق بجواز العتق لان منع  
 الاتصال اذا وكل بشئ او نوب وكه لا اى لا يصح وان بينه  
 اى الممنوع في ذمته لا يرفع الجواز التوكيد بشرط طعام يقع  
 على البتر وحقه يعنى دفع الى اخذ درهم وقال شتر لى طعاما  
 البتر وحقه واقبال ان يشترى كل مطوم اعتبار الحق  
 كما في البين على الاكل في الطعام اسم لما يطعم وجه البتر  
 ان الطعام اذا قرن بالبيع والشراء يحسد على ما ذكرنا في الاكل  
 فيبقى على الوضع وقيل يقع على البتر في درهم كسيرة وانجز في قبضة  
 والدين في ميوطة رخصة للتنا سبب بين النسيئة والعتق في عقد  
 الولية يقع على كسيرة مطلقا يعنى قلت الدرهم او كسيرة لولا كمال  
 وكل شتر هذا العبد بين له على الوكيل صح يعنى اذا كان لرجل  
 على آخر الف فامره ان يشترى بها سائر العبد فاشتره  
 صح ولزم الموكل حتى لو مات ما عليه ان اطلق يعنى كل  
 بان يشترى له بالا فبدا غير معين فاشترى عتق كان  
 اى ذلك العبد للوكيل لان يقبضه الموكل حتى لو مات قبل  
 قبض الموكل مات على الوكيل لو بعد ما مات على الموكل وقال  
 هو الموكل في الوجهين اذا قبضه الوكيل لهما ان الدرهم  
 والدنانير لا يفتان في المعاوضات دنيا كانت او عتقا  
 حتى لو تبايعا عتقا بدين ثم تصادقا في الدين لا يبطل العقد  
 فصار الاطلاق والتقييد في الدين سواء قبض الوكيل ولم  
 الموكل وكذا انها تفتن في الوكالات حتى لو قيد الوكيل بالدين  
 منها او بالدين منها ثم استملك الدين او اسقط الدين  
 باسقاط الدين عن العبد بطلت الوكالة واذا  
 لغيت كان تملك الدين ثم عتق من عليه الدين بالتوكيد  
 بقبضه او كان امرا دفعه شئ لا يملكه الموكل الا بالقبض  
 وهو الدين وكل ايماء غير جازم واذا لم يصح التوكيد فبطل

بشترى

لا ينعين

ولا عرف

بالدين

فبطلت مال  
 انما يقبضه الموكل في قبضه  
 فبطلت مال

انما يقبضه الموكل في قبضه من مال وكل عتق او قبض  
 من مولا له لى الموكل فان قال يعنى بغيره فان كان  
 الموكل لان العبد يملك ان يشترى نفسه ولو كان  
 كونه اجبا عن ما يملكه البيع يد عليه من حيث انما  
 لان انما يشترى بده فاقا اضاف الى الامر صح فبطل لا يستل  
 فبطل العتق لا يرد وان لم يقبل اطلاق بل قال يعنى نفسى  
 لنفس شى وقال يعنى نفسى لم يقبل له اولا اطلاق عن اولى الاول  
 فلما لم يقبل له شتره بنفسه انا في الثاني فلا يطلب  
 يحتمل الوجهين فلا يقع الا احتمال بالاحتمال في قبضه العتق واقفا  
 كسيرة والشتر على العبد فيها اى في الوجهين لا على الامر  
 اما اذا وقع الشراء له فطاهر اما اذا وقع لغيره فبطل  
 المبشر هو العبد فخرج الحق الى فطالب بالعتق كسيرة  
 على الامر فان قيل العبد هنا محجوق وقدر العبد اذا كان محجورا  
 عليه لا يخرج الحق اليه فبطل زال المحجور بها بالعقد الذي  
 باشره فبطل ما فاق الموكل وكل عتق من يشترى نفسه من مولا له  
 اى للعبد بالقبض دفع الى وكيله فان قال لى وكيله لى اى  
 مولا استتره لنفسه فبطل عن عليه اى على ذلك المالك  
 لان بيع نفسه العبد منه اعماق وشترى العتق بمال  
 قبول الاعاوج بدل الوكيل سقيرة فصار كأنه اشترى  
 نفسه فبطل مولا للموكل وان لم يقبل وكيله اشترى لنفسه  
 كان اى العبد لو كسيرة لان اللفظ حقيقة للمعاوضة وان كان  
 العتق بها اذ لم يبين في رضى ذلك فبطل شترى العبد نفسه  
 لتعين المحجور فبطل على الوكيل لانه لا يملكه العتق والى  
 الذى دفعه العبد لانه كسيرة عتقه قال لى الموكل  
 العبد سترى لانه امر فمات اى العتق وقال لى الامر بل  
 شترى لنفسه فان كان اى العبد موقفا فلو كان حيا لم يملك

لا ينعين

الذى

وكل عتق من يشترى نفسه من مولا له



لا يملك المالك ما هو  
شراؤه بغيره او بغيره  
فكل وجه

لما مور بطلها اي سواء كان الثمن منقودا او لا ولو متينا  
فان الثمن منقودا فكذا اي القول للمورع منقول  
المنقودا فكل ما علموا كان العبد حيا او ميتا قال في الحكم  
هذه المسئلة على ثمانية اوجه على وجهين اما ان يكون الثمن  
منقودا او لا وكل وجه على وجهين اما ان يكون العبد حيا  
حين اخبر الوكيل بالشر او ميتا فان كان مائورا بشر  
عند بعينه فان اخبر بغيره او العبد حي قال القول للمورع  
منقودا فان الثمن منقودا لانه اخبر على امر ملك استيفائه  
والخبر به في التحقيق والنبوت يستغنى عن الاستدلال فقصده  
وان كان العبد ميتا حين اخبر فقال ملك عندك بعد الشراء  
فانكره الموكل فان كان الثمن منقودا فاقول للمورع  
لانك بغيره لا يملك استيفاءه وعرضه الرجوع بمنزلة الامر  
منكر وان كان الثمن منقودا قال القول للمورع منقودا لان  
الثمن كان امانة في يده وقد اخرج من حوزة الامانة  
في الوجه الذي امر به فقال القول له وان كان العبد بغيره  
فان كان حيا قال للمورع استبرئة لك فقال الامر بالرجوع  
عندك فان كان الثمن منقودا قال القول للمورع لانه بغيره  
استيفاءه وان لم يكن منقودا قال القول للمورع عند اي خفيته  
وعند ما القول للمورع وان كان العبد ميتا فان لم يكن منقودا  
فان القول للمورع لانه اخبر عما لا يملك استيفاءه وعرضه الرجوع  
بالثمن والامر منكر وان كان الثمن منقودا قال القول للمورع لانه  
امين اذ اخرج عن حوزة الامانة فيكون القول قوله  
قال في المسئلة من امر رجلا ببيع اذ عجز بالبيع فقال له بعت  
ونمت عندك وقال للمورع فان كان دفع اليه الالف قال القول  
قول للمورع لان في الوجه الاول اخبر عما لا يملك استيفاءه  
وهو الرجوع بمنزلة الامر وهو منكر والقول المنكر في الثاني هو  
استبرئة لنفسك قال القول للمورع

عنه  
اي القول للمورع  
ان كان العبد حيا  
اي القول للمورع  
ان كان العبد ميتا

هو امين بدعي اخرج عن حوزة الامانة فيقول قوله وقال  
صدر الشريعة من احد من التعليلين سائل للصورة فلا يتم  
به الفرض اقول الامر ليس كما قال لان التعليل الثاني لا يجري في  
الصور الاولى اذ لا يجوز ان يقال للمورع بدعي اخرج  
عن حوزة الامانة لانه انما يكون امينا اذا كان قابضا  
للمرئ والغرض ان لم يقبض له اي الوكيل بالشر الرجوع  
بالثمن على امر اذا فعل ما امر به سواء دفعه اي التبرع اليه  
باية او لا وله ايضا جسر البيع منه اي من امره بقبض  
منه وان لم يدفعه اي الثمن اليه انما يقر من انقضاء  
مبادلة حكمية بينهما ولهذا اذا اختلف في الثمن في الحكم  
وينزله الموكل على الوكيل بالعيب فان ملك اي البيع  
في يده اي الوكيل قبل الجسر فعل الامر اي ملك من ماله  
ولم يسقط الثمن لان يد كيد الموكل فاذا لم يبيع الموكل  
قابضا بيده وله ان يجسه حتى يستوفي الثمن لما ذكره وبوجه  
اي بعد جسه فعليه اي المأمور وسقط اي الثمن لان  
الوكيل كالبائع منه فكان جسه يستغنى عن الثمن فخطه ملك  
كما في البيع وليس للوكيل شراء شي بغيره او بغيره لنفسه  
لانه يؤدي الى توريث الامر حيث اعتمد عليه الا اذا اشتراه  
بغير جسر ما سمي او بغير النقود او شي غيره بامره بغيره  
فحينئذ يكون المشتري للوكيل الاول لانه خالف امر الموكل  
فخلفه عليه فان وكل بغيره المشتري وخلفه اي الوكيل الاول  
فلامره اي يكون المشتري للموكل الاول لحصول الكاوتل  
وعدم اي الف وفي غير عيب اي غير معين هو له اي ما اشتراه  
للكيل الا اذا اطلق ونواه اي يكون البيع لامر اي شرا  
بالف مطلق بلا قيد كونه ملك للموكل لكن نوى شرا  
له فيكون للموكل او اضاف العقد الى ماله اي مال امره بان  
يقول استبرئت بهذا الالف وهو مال الموكل وان لم يقصد

عنه  
اي اذا وكل بشرا شي



الممنوع فان ضاقت اليه مال نفسه كان لنفسه حذرا لما على  
 ما يكمل شراعه او بغيره عادة او الشراعه لنفسه ما ضاقت  
 العقد الى مال غيره مستكره غاوة عادة صحت الى الوكيل  
 بعقد المصنف والاسلام العارية المذكورة في كتب  
 المقدمات عقد المصنف او المصنف قال صاحب البداهة والكتاب  
 وسائر المتاح من المبادىء الاسلام اى شراعه اى بعقد  
 اسم لا اى لا يصح التوكيل بقبول السلم لانه توكيل ببيع  
 الكثر بعقد السلم وهو اذا الوكيل بيع طعنا ما في ذمته على  
 ان يكون الثمن لغيره ولا يتقبله في الشراء العدة بمقارفة  
 الوكيل فيها اى العرف والسلم لا مقارفة الامر بعين  
 فاروق الوكيل صاحب قبل القبض في العقد من بطلان  
 الاقتران قبل القبض ولا حاجة لمقارفة الموكيل لانه ليس فيه  
 والمعتبر قبض العاقبة وهو الوكيل قبض قبضه وان لم يتخلوا  
 به الخوف كالقبض والعقد على رغبته بخلاف الرسول لان الرضا  
 في العقد لا القبض فان رغبته الرزق ضاقت فافكر المشتري اى  
 امر زيدا بعد اقراره بعقوله الرزق فان كذبه اى كذب المشتري  
 رزق في النكاح وقال ان امره اذع اى زيدا لان قوله الحق  
 بعقوله زيدا اقراره بالوكالة فاذا انكر الامر بعد صراحة  
 والمناقب لا قول له فيكون الموكيل وان صدق اى صدق  
 زيدا في النكاح لا اى باقده زيدا لان اقرار المشتري اقراره  
 الا براه لان المشتري له الحق في تجديد الامر اولى مرة بطلان  
 اقراره الموقر لزم الشراء للمشتري فاذا سلمه واخذته صار  
 بيعا بالتعاظم امر بشرا او من لم يدر بشرا بشرى منون به  
 ما يباح من به لزم الامر من قبضه لاق امره بشرا من  
 ولم يامر بشرا الزيادة فينقذ شرا الممنوع على الموكيل الزيادة  
 على الوكيل و امر بشرا بعينين بل اذا ذكر بمن فشرى  
 احدهما او امر بشرا بالالف و قيمتهما سواء فشرى احدهما

على  
 لا يجوز

احد ما يصفه او اقل وضع عنه اى عن الامر في العيون اما في الاول  
 فلا بد فان الف بها و قيمتهما سواء فينقذ من بينهما  
 دلالة وكما امر بشرا وكل واحد منهما ينفذ ثم الشراء بها  
 ولا قبل منها مخالفة الى غيره وبالاكثر مخالفة الى شراعه فينقذ  
 على المشتري الا اذا استثنى الباقي بانه قبل الخصومة لان الشراء  
 الاول باق وقد حصل عنه المصنف به وهو تحصيل العدين و  
 لم يثبت الانقسام الادالة والصريح يقولون ان الوكيل  
 سريته بالف وقال الامر بنفسه فان كان اى الامر نفسه  
 اى اعطاه الف صدق انما موران سواء اى المشتري  
 الف بعين اى اذا وكل رجل اخر بشرا بعينه بالالف فقال  
 بالف وقال الامر اشترى بنفسه فان كان الامر عطاه  
 الف وموب وى قال قول للمأمور لانه امين فيه وقد  
 ادعى الخروج عن عهده الامانة والامر عليه عليه  
 ضمانية وهو منكر والا اى وان لم يرب وانه لم يرب  
 ضمانية فالامر اى صدق الامر بلا يمين لانه امره  
 عبد بالف واما موران بشرى بعين فاحسن فينقذ  
 فينقذ ضمانية وان لم يالف وى بنفسه اى  
 ضمانية صدق اى الامر بلا يمين وان سواءه قال  
 لان الموكيل والوكيل كالبائع والمشتري وقد وصى  
 في الثمن فيجب التالف وينقذ العقد فينقذ من في ثمن  
 بعينه اذا قال له اشترى مني هذا العبدى ولم يسمه  
 فاشتراه ووجدته فقال الامر فاشترى له وصدق البائع  
 انما موران بفحالف لانهما اخفعا في مقدار الثمن  
 فوجب لهما بينة فوجب المجرى الى التالف كما في المسئلة  
 الاول الوكيل اذا خالف امر الامر ان كان خالف الى  
 خير في الجس بان وكله ببيع عبده بالف و ينفذ لو

هنا

فوجب المصير

المشتري الوكيل كذا مذهب لم يستمر  
 منها ضراة واحدا صحت

بالقوم  
 اشتريته بخساسة وقال المأمور

درهم فباعه بالف



ولو وكله ببيع كذا فكذلك فيما يحتمل من دينه لا اي لا يتفقد عليه  
وان كان غير الكذا في الخلاصة **فصل** الوكيل بالبيع  
والسنة لا يعقد مع من يرد شهادته كالمصلحة في حق  
وزوج وعروس وسيد لبعده ومكاتبه وشركه  
فيما يشتركان لان مواضع التهمة مشتقة عن الوكيل  
وهذه مواضع التهمة بدليل عدم قبول الشهادة بهذا اذا  
لم يطلع له الموكل اما اذا اطلق بان قال لي بعت  
تحتد بحوزة بيعه ليس بمثل القيمة ذكره الزيلعي وفي النهاية  
ان الوكيل بالبيع اذا باع منهم ان كان يكثر من القيمة  
يجوز بلا خلاف وان كان باقيا منها بعض فاحش لا  
يجوز بالاجماع وان كان بعض يسير لا يجوز عهده ويجوز  
عندهما وان كان بمثل القيمة فغيره بغيره والله اعلم  
وصح بيع الوكيل ما قل او كثر والتوحيش والنية لان الوكيل  
بالبيع مطلق في حق المطلق في غير موضع التهمة وصح ايضا  
اخذ اي افة الوكيل ببيعها وبيعها وتضمنها لبعض  
ان جماع اي اربعين في يده او تولى ما على الكفيل لان  
الاجواز الشريفي في الضمان وتضمنه كالمثل القيمة وعين  
سيرة وهو ما يقوم به من يقوم من اهل الجيرة حتى لا يجوز  
بعض فاحش بالاجماع قال في النهاية بهذا الذي قد فيها  
لم يكن له قيمة معلومة في البلدة كالجيرة والمكسور بها افراد  
الوكيل بالنية لا يتفقد على انموذج ان كانت الزاوية  
شئنا فليد كالفلان وكذا وكذا ببيع عهدها بغيره  
اللفظ مطلق عن قيد الاجتماع وفي السنة او يتوقف على  
سنة او اياها فان اشترى باقية قبل ان يتحصن لزم  
الموكل والا لزم الوكيل لان شراء البعض قد يقع وسيلة  
تتفقد على الامر اذا رتب بيع معين على وكيله بنية او نكلا اي

ما قل او كثر

كما يفسر في الرد وبكدها قانا  
بالقيمة معلومة في البلدة

اي الوكيل او اقراره فيما لا يحدث اذ اي الوكيل على ان يقر  
فيما يحدث لا اي لا يقره على الامر بل يقر عليه يعني ان الوكيل  
يبيع شيئا اذا باعه فرد عليه بالحب فان كان لا يحدث  
مفقه كالا ببيع الزاوية او لا يحدث مثله في هذه المدة فمفقه  
على الامر سواء كان الرد على الوكيل بالنية او النكول او  
الاقرار في حب لا يحدث مثله الاصل في الوكيل ان يتفقد منه الوكيل  
قال جعلتك وكيل في مالي بغير حفاظ لانه فقط وفي المصاربة  
العموم ولست اقول جعلتك مصاربا فان كان مصاربا في جميع  
الاوضاع فان باع اي الوكيل ان فعل امره امرت  
بنقد وقال طلعت صدق الاية على كون التقيد اصلا  
في الوكالة وفي المصاربة يعني اذا باع المصارب نأ  
فقال رب المال لغير امرتك بنقد وقال طلعت صدق  
المصارب بناء على كون الاطلاق اصلا فيها وسياق  
تخفيفه في اخر كتاب المصاربة ان شاء الله تعالى ولا يخفى  
احد الوكيلين وحده لان الموكل رضي برأيها الا براءى احدهما  
وان كان البديل مفقدا لان تقديره لا يمنع استقال الرأي  
في الزيادة والنقصان وفي اختيار البيع والمشتري ونحو ذلك  
وهذا في تقدير لا يلزم فيه عن الاجتماع ويحتاج فيه الى رأي  
ولم يكن توكيدها بلفظ واحد ذكر الاول بقوله الثاني جفوة  
فان الاجتماع فيها مستفاد لا فضاة الى التخصيص في مجلس  
القضاء وذكر الثاني بقوله ورد ودية وقضاديين في طلاق  
وعن لم يوصى ان لا يحتاج في شئ منها الى الرأي بل  
هو تقدير محقق عبارة الواحد والمثنى سواء يخالف ما اذا  
قال لهما طلقا ان شئتم او قال امر يا بايدكما لانه يفرض  
الى شئتما فتقتصر على المجلس او كان الاطلاق والعين بعض  
لانه يحتاج الى رأي وذكر الثالث بقوله وهو ان يوكلاهما

تتقدم ب

طلقاتها ان شئتما



بكل ما واحد على النفاذ فيمنع جواز احدهما ان ينفذ بالتصرف  
 لانه رضى برأى كل منهما على الا نفاذ وقت توكيله فلا يتغير  
 ذلك بخلاف ما اذا وكلها بكلام واحد اذ لا يتصور ان احدهما وان  
 كان احدهما حوا بالغا عاقلا والاخر عبدا او مجنونا او غير  
 لانه رضى برأىها وقت توكيله فلا يتغير ذلك فان عجز  
 احدهما بحضرة صاحبه فان اجاز صاحبه جاز والا فلا ولو كان  
 غائبا فاجاز لم يجر ذكره الزبلي الوكيل بعقد الدين لا يجر عليه لانه  
 لم يضمن شيئا بل وعد ان يشترع على الامر بخلاف الكفيل لا يضمن  
 لا يوكيل الى الوكيل الا باذن اميره او بمقتضى ايك وكذا لا يضمن  
 ما شئت مثلا فان وكلت اى باذن الامر كان الامر لا يقول  
 يقول موكل او موته وينتقلان بموت الاول وببإني تحقيقى  
 ادب القاضى ان شاء الله تعالى وكل الى الوكيل بلا اذن اى اذن  
 الموكل اليك فخذ اى وكيله عنده اى عند الموكل الثاني او عقد  
 يفيته فليخبر واجاز اى عقده او كان للموكل الاول وقد رضى  
 صح اما الاول فالحال المقتضى وهو حضور راسه وقد حصل في القبول  
 واما الثالث فلان لا جواز فيه كعقد الممنوع لانه لو قد حصل ذلك  
 ما اذا وكلت وكيلين وقد رضى لانه لما فرضت الرضا بقدر الممنوع  
 ظهر ان رضى اجتماع راسها في الزيادة وحقها كالمكره قال  
 فوضعت اليك امر اى صار وكيلها بالاطلاق ويقبل المجلس فان  
 طلع في المجلس صح والا فلا يثبت قوله وكلت في امر اى  
 حيث لا يتقيد بالمجلس فان طلع بعد صح قوله لا يلى غيره لانه لم يصر  
 في حقه لان صحه المنقصة بمبينة على الكلاية فاذا انتفت  
 الثانية انتفت الاولى واذا باع عبدا او مكانا او دمي مال  
 صغيره او المسلم او سرقا واحد منهم به اى بذلك الحال لم يجر  
 لا تنفاه ولا تنقص عليه كذا تروى في صغيرة كذلك حرة اى حرة تمت  
 حيث لم يجر لواحد منهم ذلك لا تنفاه والولاية الله اعلم

او يملك برأىك

اما الاول فلا يسم

ان يترفع  
 نزاع

اعلم القلوب واليد مع كتاب **باب الوكالة** **المقصود** اعلم  
 ان الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند البينة خلافا لغيره بناء  
 على ان القبض غير الخصومة وقد رضى بهادونه ولهم ان ملك  
 شيئا ملكه تمامه وتتمام الخصومة واستمرارها بالقبض وقالوا  
 القبول عليه اليوم على قول زفر الف الزمان ولهذا قلت  
 الوكيل بها وبالنفاذ لا يملك القبض ويبرق في الخصومة  
 في الوكالة وقد يوكيل على الخصومة من لا يوكيل على المال وكذا  
 الوكيل بالتقاضي يملك القبض على اصل الرواية لانه في معناه  
 وضعا يقال قضيت حق قبضته فانه مطاوع في قبضه كمن يوكيل  
 بخلافه وسوقا من على الوضوح والقوى على انه ايضا لا يملكه  
 والوكيل يقبض الدين يملكها اى بالخصومة عند اى حصة  
 حتى لو قام المدعي عليه البينة لا يملكها فلو لم يجر في ذلك الوكيل  
 يقبض بنية يقبض العبد لا اى اى لا يملكها فلو لم يجر في ذلك الوكيل  
 يقبض عبيد ان الموكل يملك وقت الامر حتى يخر القاض  
 صورة وكل وكيل يقبض عبيده وغاب فاقام ذوا البينة  
 انه اشتراه ممن وكله بالقبض لم يقبل بنية في ابيات الشراء  
 ويقبل في دفع الخصومة فتوقف حتى يحضر الموكل ويعيد البينة  
 كذا الطحاوي والعنف واما معنى اذا قامت امرأة البينة على  
 الطلاق او الالة على العاقا على الوكيل بتقدم من مكان  
 الى مكان لا يقبل هذه البينة على ابيات العتق والطلاق  
 ويقبل في قصر يد الوكيل حتى يحضر الغائب الوكيل بها اى  
 بالخصومة اذ الى اى امتنع عن الخصومة لا يجر عليها لانه لم يضمن  
 شيئا بل وعد ان يشترع بخلاف الكفيل لا يضمن شيئا  
 لانه ضمن كامة اذا وكلت خصومة ما قد اخذ حقها من اياها  
 على ان لا يكون وكيلها فيما يدعى على الموكل جاز فلو ائمت  
 المال لم يجر اذا خصم المدعي لا يسمع على الوكيل كذا في القصور

حتى اى قبضته

ان الدائمين



صح اقرار الوكيل بالخصومة يعني اذا ثبت وكان الوكيل بالخصومة  
 واقر على موكله المدعي فاقربا بستانفا الحق او المدعي عليه  
 فاقربا بستانفا فان كان ذلك عند القاضي صح دون غيره  
 اي ان كان اقراره عند غيره القاضي فسد به شاهدان  
 عند القاضي لا يصح وان انزل به حتى لا يدفع اليه المال ولو  
 ادعى بعد ذلك الوكالة فاقام بينة لم يستجب لانه زعمه فيطلب  
 في دعواه كذا اذا استثنى الاقرار واقربا بستانفا في الاستثنى  
 الموكل لا اقرار بان قال كلنك غير جازم الاقرار واقرار الوكيل  
 عند القاضي لا يصح لانه الاستثناء ولكن خرج عن الوكالة  
 فلا يصح خصومة لاي لا يصح توكيل وكيل بمال بخصومة صورة  
 كمثل من رجل بمال فوكله صاحب المال بخصومة عن الغريم  
 لم يصح لان الوكيل ليس بغيره ولو صح هذا صار عاملا لنفسه  
 في ابراء ذمته فاقدم الزعم بخلاف الرسويع وكيلا لنام  
 ببيع القبايع والوكيل بالبيع حيث يصح ضمانه بالبيع  
 والمد لان كل واحد منهم سفير ومعتبر في اموال الوكيل  
 بخصومة الدين اذا اكل صح ويطعن الوكالة لان الكفاية  
 اقوى من الوكالة لكونها لازمة فقصدها نسخها بالكلية  
 العكس والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن للمدعي عن المشتري  
 لم يبرأ لانه يعتبر عاملا لنفسه كما لو ادعى حكم الضمان لاي لا يصح  
 يرجع لطلاله وبدونه اي بدون حكم الضمان لاي لا يصح  
 لكونه يترعا قصده والوكيل بخصومة لو غنيا امر يدفع كذا يثبته  
 الوكيل يعني اذا ادعى رجل انه وكيل فلان الغائب بخصومة  
 دينه فقصده الغريم امر يدفع لانه اقرار على نفسه لان يدفع  
 فالصحيح اذا ادعى بكونه بخصومة بامنا لها حتى لو ادعى  
 انه اقوى الدين الى الدين لا يصح اذ لزمه الدفع  
 الى الوكيل باقراره ولم يثبت الا ايضا بغير المدعي فان

قد روي ان المال بخصومة دون غيره كما ان دفعه  
 صاحب العارية حيث قال كذا اذا اقرت البينة  
 على اقراره في غير حكم القضاء ويخرج عن الوكالة حتى  
 لا يؤثر دفع المال اليه منتهى دونه فان دفعه  
 اي على نفسه لا جازم دفع الخصم شيئا بل لا يرد  
 من ادعى بكونه هذا القدر متعلقا بقوله صح فكذا  
 خطا بستانفا عن راد

بغير دعواه

فان حضر الغائب وصدر حكم الاقرار ان كذبه الغائب  
 دفع اي المصدق اليه اي الغائب ثانيا او ثمة لا يستنفذ  
 لا بخارج الوكالة والقول فيه قوله مع يمينه فيفسد الادعاء  
 ويرجع به على الوكيل ان يقر في يده لان عفته من الدفع براءة  
 ذمته ولم يجعله ان ينقض خصمه وان ضلح لاي لا يصح  
 لانه بخصمه اعترف انه محق في القبض وهو مطلوب في  
 هذا الاخذ والمطلوب لا يطعن غيره الا اذا ضمنه اي شوط على  
 مدعي الوكالة الضمان عند الدفع اي دفع ما ادعاه او لم  
 يصدق اي دعواه التوكيل ودفع اليه على رجاء الاجازة  
 اي اجازة الغائب فاذا انقطع رجاءه يرجع عليه او دفع  
 اليه مئذنه في دعواه التوكيل ولو لم يكن مصدق التوكيل  
 غريبا لم يودع عالم يوم بالدفع لانه اقره بمال الغير خلاف الدين  
 فانه بخصم يمينه كما تركه الوكيل في الشراء وصدقته يعني انه  
 الوادعي انه اشترى الوديعة من صاحبها وصدقته  
 لم يودع رجوعا اليه لان اقراره على الغير غير مقبول واقربا  
 اي بالدفع لو قال المدعي تركها اي الوديعة المودعة ميراثا  
 لي وصدقته اي المودعة لان ملكه بموته وانفعا انه مال الوارث  
 فصدقته اليه وكل بخصمه يحول الى جعل رجل وكيل بخصومة  
 مال وادعى الغريم بخصومة دايته دفع اي الغريم اليه اي الوكيل  
 بعينه يحير على دفعه اليه لان وكالة ثبتت بقوله اخذ  
 رب المال حيث لم ينكر الوكالة وادعى الايعاز وحي ضمن  
 دعواه اقرار بالدين وبالوكالة واذا كان اقرارا بستانفا  
 الوكالة في زعمه لم يثبت الايعاز بغير دعواه فيؤمر  
 بالدفع اليه واستجاب اي الغريم واثبت على عدم خصمه  
 لان خصمه بوجب براءة ذمته فاذا خرج عن اقامة البيت  
 يستخاضه لا الوكيل على عدم علمه بخصومة الموكل اذ لا

امر بار  
 قد زال



بحكم البناء في البيوت وكله يعم الى يد المبيع بسبب عيب فادعى  
 المبيع رضا المشتري لم يرد الى الوكيل عليه اي على المبيع ثم كيف  
 اي المبيع المشتري بخلاف مسئلة الدين لان التدارك ممكن  
 هناك باسترداد ما جفد الوكيل اذا ظهر الخطا وعنده تكملة ولا  
 يمكن ذلك في العيب لان القضاء بالقضاء نافذة ظاهر اعني ان  
 رجع اليه فصح القضاء ولا يستحق المشتري بعده لانه لا يقيد  
 اذا يجوز فصح القضاء وليس في مسئلة الدين قضاء مل فيه  
 بالتكليف ثم في اظهر الخطا فيه امكن نزعه منه ودفعه الى التهم  
 بلا نقص القضاء دفع رجل الى آخر عشرة ينفقها الى اهله فانفق  
 على عشرة اخرى حتى بها استحقاقا والقياس ان يكون  
 منه عالة لانه خالف امره فبرد العشرة على الموكل وجه الاستحسان  
 ان الوكيل بالانفاق وكيل بالشر لان الانفاق لا يكون  
 بدون شر فيكون التوكيل به توكيلا بالشر والوكيل بالشر  
 يملك التقصد من مال نفسه ثم يرجع به على المالك كانه قد  
 لا بد من حل تحت الحكم قال في الصغير الوكيل يقض الدين اذا  
 احضر ضمانا قريبا بالتوكيل وانكر الدين لا يثبت الوكالة حتى  
 لو اراد الوكيل اقامة البيعة على الدين لا تقبل واذا ادعى  
 ان فلانا وكله بطلب كل حوج له بالكوفا ويقضه والحضومة  
 فيه وجار بالبيعة على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر الوكيل  
 احد للموكل قبل حوج فان القاضي لا يسمع من شهوده حتى  
 يحضر ضمانا جاهدا ذلك او موافقا به فحينئذ يسمع ويؤثر الوكالة  
 فان احضر بعد ذلك غريبا يدعي عليه حقا للموكل لم يرجع الى اعادة  
 البيعة ولو كان يدعي انه وكله بطلب كل حجة للموكل ان  
 بعينه بشرط حجرة ذلك بعينه ولو اثبت ذلك بخلاف من  
 ذلك الميعن ثم جار بخلاف آخر يدعي عليه حقا يقسم البيعة على  
 الوكالة مرة اخرى **اشترى الوكيل** الوكيل يقول يقول الموكل

امر التسلية

لان الوكالة حقة فلا ان يبطله ويقول نفسه بان يقول عقلت  
 نفسي بشرط علم الاخر فربما اي في العبورين يعني اذا غفل  
 الموكل بشرط علم الوكيل به وان غفل نفسه بشرط علم الموكل  
 به حتى اذا لم يبلغه القول فهو على وكالة وتنفذ جائز  
 حتى يعلم باخبار متفلسح باعلم عدل واكثر من الوكيل  
 عدلين اعلم ان الوكالة تثبت بخر الواحد حواكيا او بعد  
 عدل كان او فاسقا رجلا كان او امرأة صبي كان او بالغا  
 وكذلك القول بحسنه بها وعذابه حقة رجلا لا يثبت  
 القول الا بالعدد او العدة وينزل ايضا بموت الموكل كذا  
 وقعت جوارح القدرى ووقعت في الكفا والوفاء كذا  
 بموت احد صاعدا الى الم يكن لذكر الوكيل هنا فائدة تركته  
 وينزل كجنيون احد مما من الوكيل والموكل جنونا مطلقا  
 لان قليله مجترة الاعداد وسوءه عند المولى بسف جهالة  
 وحول كامل عند غمده وسوء الصميم والحكيم بل حجة اي حواكيا  
 بدار احب مرئيا فان حجة لا يثبت الا بحكم الحاكم فاذا حكم  
 به بطلت الوكالة بالاجماع واما قبله فهو حقة عند المولى  
 واما ينزل بهذه الاشياء لان الوكالة عقد غير لازم  
 فكان لبقاء حكم الاستدانة فبشرط اقيام الامر في كل حال  
 ما بشرط الاستدانة واذ ادى القول الوكيل وينزل ايضا بشرط  
 بنفسه الى تصرف الموكل بحيث يجوز الوكيل عن الاضال كما  
 اذا وكله باعنا وجده او كاتبه كما اذا شرطت الوكالة في بيع  
 الرهن كما لو جعل امره سفي يد باع ثم حرج الزوج  
 ينزل في الصوفى المذكورة اذا لم يتعلل به اي بالتوكيل  
 حرج الغر واما اذا تعلل به ذلك ولا ينزل او تزوج امراته  
 او بشره اشئى او طلاق او دخل او بيع عبده فاقول كذا  
 او تزوج او اشترى او طلق ثلثا او واحدة ومضت

في العقد المذكورة او المبيع  
 لا يملك حقا الغير ولما او تعلل  
 لا يملك حقا الغير ولا او تعلل  
 في بيع الرهن كما لو جعل امره  
 في بيع الرهن كما لو جعل امره



او خالصا او باع بنفسه فانه لو فعل واحد منها بنفسه محذور  
عن ذلك الفعل فبطلت الوكالة ضرورة حتى ان الموكل اذا اطلقها  
واحدة والعدة قائمة بقيت الوكالة لا مكان فبطلت باوكل  
به ولو تزوجها بنفسه وابانها لم يكن للموكل ان يزوجه  
او ان حاجته بخلاف ما لو تزوجها الموكل وابانها حيث يكون  
له ان يزوجه الموكل لان الحاجة باقية ويغور الوكالة اذا عاد  
اليه الى الموكل قديم ملكه يعني اذا وكلت بيع عبده ثم باعه للموكل  
ثم رد عليه يعيب بقبضه كان او كبل ان يبيعه وكذا لو وكل كل  
واحد من ارجلين يبيع فباع احدهما رد عليه يعيب فكل  
واحد منهما ان يبيعه ثانيا كذا في الصنفى او بغير اشارة الى امر  
ملكه كما اذا اطلق امراته واحدة وبيع في العدة وتنفذ  
الموكل غير متعذر بان يقع اباقي وتقول ايضا باقية في الشرطين  
وان لم يعلم الشرك وهذا محذور من احد هما ان يكون الزوج  
بهذا كالمالين او مال احد هما قبل الشراء فان الشراء بطل  
وتبطل الوكالة التي في ضمنها علم به او لانه دخل حكمي اذا لم  
يكن الوكالة مقترنة بها عند عقد الشراكة وانما هما ان احدهما  
او كلاهما لو وكل من يتصرف في المال جاز فلو اقره قال انزل  
هذا الموكل في حق غيره الموكل منها اذا لم يصر حاملا في الموكل  
وانما ذكرنا الزوجين او الوالدين او اقربا على ظاهره لم يصر لهم  
وان لم يعلم الشرك اذا لا يصر ان ينفذ احد هما بفسخ الشراكة  
المستتركة للوكالة بلا علم صاحبه وتقول ايضا يجوز موكله لو  
كان الموكل مكاتباً ومجراً لو كان ما دون المائة ان يباع  
الوكالة معتبر بائناً لكونها غير لازمة في شرط في حالة  
البقاء قيام الامر كما في الابتداء وقد بطل بالبحر تبطل الوكالة علم الوكيل  
اولا لان ابطلت حكمه كما اذا وكلت معنى ان ما ذكر من احوال  
وكيل المكاتب بحره ووكيل المأذون بحره مما هو في حقه احوال

فقرق الوكيل

وكل الموكل في العقود والمفوضات لا يفسد ولا يفسد  
لان العبد مطالب بايعا وما وليه وله مطالبة باستيفاء ما وجب له  
لان وجوبه كان بعقده فاذا بيعه فبطلت وكيل على الوكالة كما  
لو وكله ابتداء بعد ان يبيع بعد انعقاد العقد بشارته لا يقول  
يقول الموكل وكيل عبده انما ذنوبه لا يبيعه في حقه ولا يبيعه في التجرع  
لا يكون الا عاماً فكان العزل باطلا لا يبيعه الموكل لا يملك  
عن كسبه بقاء الاذن ذكره الزيني قال في كتابك بكذا على ان يبي  
عوك فانت وكيله فانه انما هو له لم ينفذ بل كان وكيله لهذا  
بسي وكذا دوريا واذا اراد ان يخرجه فيخرج عن الوكالة يقول  
في قوله خذتكم ثم خذت فانه اذا قال خذتكم كان موثوقا لا يملك  
ظاهره فقط ومنصورا بوجود الشرط حيث قال متى خذتكم يقول  
عن الوكالة الثانية بهذه اللفظ لان متى يفسد عموم الاوقات  
لا عموم الاضال ولو قال كما خذت فانت وكيل لا يكون موثوقا  
بل كما خذت كان وكيل لان كذا يفسد عموم الاضال  
اذا اراد ان يخرجه في قوله رجعت عن الوكالة المعلقة فاذا رجعت  
عنها لا يبق لها اثر فيما يقول بعد ما وخرجت عن الوكالة المستمرة  
لكنها لا يفسد من حفظ كذا في قوله **كتاب المكاتب** اي في المكاتب  
وسر خاضعة الى ذمة في مطالبة النفقة او المالا او المال قال في  
الذمة والكافي وغيرهما من ذمة الى ذمة في المطالبة وقيل  
في الذمة فالاول صحيح اقوال لا يفسد لئلا يفسد الاول  
صحيح خرج الكفالة بالنفس عنه مع انهم قسموا بعد التوفيق  
الى الكفالة بالنفس والمال ثم ان نفقة الكفالة الى القسمين  
يشعرا بخصار ما فيها مع انهم ذروا في انشاء المكاتب ما يملكه وجود  
فيمالك وسوا الكفالة بتسليم المال كما سياتي وهذا اختار  
توفيقا صحيحا متساويا لا يملك من صيرها وركبتها الايجاب اي كما  
الكفيل بقوله كفلت عن فلان لفلان بكذا والقبول اي قبول المكاتب

فانت وكيله واذا قال ثم خذتكم

منجزة عام

قيل مكاتب في باب بلده بلده لم الكفالة  
او لها نداه او سطا مودة اخرا مودة ومدة  
لم يصدق فيلجأ حتى يعرف البدن ثم يستدق



وهو المكفول له و شرطها مطلقا كون المكفول نفسا كان  
او مالا مقدورا للتبليغ من المكفيل حتى لا يقع الكفالة باكره  
والقضاء كما سبقت وفي الذين كونه صحيحا قبل لا يجوز  
ببطل الكفالة كما سبقت في حكمها لزوم المطالبة على المكفيل  
بما هو على الاصيل نف كان او مالا و اهلها اهل التزويج بان  
يكون حرا مكلفا فلا يقع من العبد والمعتق ويجوز ان يكون العبد  
يطالب بعد العتق كذا في الخلاصة فالمدعي المكفول له اذا قلنا  
الكفالة ترجع اليه والمدعي عليه المكفول عنه ويسبق الاصيل ايضا  
والنفس الكفالة او المالا في الكفالة بالمال المكفول له فالكفول  
عنه والمكفول به في الكفالة بالنفس اخذ ومن لم عليه المطالبة  
كفيل فالكفالة اما بالنفس وان تعدت الى الكفالة بالنفس  
والنفس ايضا الاول ان باخذ عنه كفيل لم كفيل الثاني  
ان يتعد النفس المكفول باقائه جائز كما يجوز بالديون الكثيرة  
او بالمال وما يتعلو به وهو الكتب علم الاول اي الكف بالنفس  
فقط كطقت بنفسه وما بعده به عن اي عن النفس كالانس  
والوحش والرقبة والعنق واليد والبدن كطقت بالوجه  
او بالجزء من شئ كطقت بنفسه او بكنة او رعدة او رعدة  
وبعلى فان على الما لا رام فمناه انا ملزم بتبليغ على انما يتقبل  
بمعنى على وانا به رقيم فان الرقابة هي الكفالة او قبيل  
هو بمعنى الرقيب باقائه من الموقفة لان موجب الكفالة  
الامر بالتبليغ وهو ضمن الموقفة لا التبليغ واختلف في انا  
ضمن تبليغه كذا في الخلاصة فان عمن وقت التمسك احقره  
اذا طلب رعاية لما التزمه كذا اي او ان طلبته ونحو ذلك  
او عمن بان قال انما قبيل به كذا طلبته او كذا طلبته اسلمه  
اليك وان لم يجز جبهه الحكم لا متناه عن ايقاعه لا ازم  
عليه لكن لا يجبه اول ما دعي له لعله لم يعلم بالاداعي وانما

بالنفس

نقد واما

ادع على توريده

اخذوا ايضا اذا اصاب  
قال انما قبيل بنفسه  
طالبة اسلمه اليك

لا اذا دعي

غاب اي المكفول عنه اصيله اي الحاكم المكفيل مدة دنياه  
واياه فان مضت ولم يجز جبهه وان لم يعلم اي مكانه  
لم يطالب اي المكفيل به اي المكفول لانه عاجز وقصد  
الثالث فصار كالمديون اذا بنت احساره وان اختلفا  
فقال المكفيل لا اوف مكانه وقال المطالب تعرفه ينظر فان  
كان له حجة فهو في موضع معلوم فتجوز في كل  
وقت قال قول المطالب ولو لم المكفيل بالذباب الى  
ذلك الموضع لان الظاهر يشهد للمطالب والا فالقول  
قول المكفول لانه متمسك بالاصل ومواليا ومكررا والمطالبة  
وان شرط تبليغ في مجلس القاضي سلمه فيه ولم يجز غيره  
وبه يقتضي زمانا كتمانها وان الناس في اقامته حتى  
ذكره الرقيق وغيره كفل بالنفس الى شهر يطالب بها  
بعده يعني لو قال كفلت بكنة بنفسه فذل الى شهر فانه  
لا يطالبه بتبليغ نفسه من الشهر يطالبه به بعد هضم  
الشهر قال شمس المأثمه اكلوا في هذا يدل على خلاف الناطقة  
العوام فانهم يقولون اذا قال الرجل يا فلانة سدي لاخو من  
فلانة ايد برقمه ترايك ساله يطالبه بتبليغ النفس السنة  
قبل مضى الاجل ولا يطالبه بتبليغها بعد مضى الاجل قال و  
ليس الامر كما يظنون بل الجواب على العكس الا ان يزيدوا  
فيقولوا اي الكفالة به كاهه كذا هي بتو سبارة مثل  
شبهه يطالبه في السنة وبعد ما كذا في الخلاصة وفيه ايضا  
والجمله في سقوط المطالبة ان يزيد المكفيل في كفالة يقول  
انما قبيل بنفسه فلان الى كذا من الاجل ثم لا كفالك  
به على بعد ذلك وانا بمرى فاذا قال لك فانه لا يطالبه  
في الحال ولا بعد مضى الاجل بمرى المكفيل بموته اي موت  
المكفيل بخبره الكلي عن تبليغ المطلوب من المكفيل بعد  
موت المكفول

تلكه حال

بغيره

من كذا

كشور العج الكلي ما

سبارة ما

وفي اجابة الجمله

والا  
في وقت التمسك احقره  
او كذا طلبته اسلمه



وورثه لم يفسدوا له بشئ وانما كان في ماله لا يفسد  
 عليه فيما له عليه ولا يبق الكفالة باعتبار تركه لا متناع  
 استيفاء النفس من المال بخلاف الكفالة بالمال وبر  
 الكفيل بالنفس ايضا بموتها اي النفس المطلوبة  
 لا متناع التسليم ولو كانت النفس المكفولة بها عدا  
 كفيل وانما قال ان لا فغا لتوهم ان العدة مال فاذا انقضى  
 تسليم رقة قيمته فان هذا اذا كان على العبد مال مطالب  
 وكفل بنفسه رجل واما اذا كان المطالب رقة العبد في  
 ان اقامات وان ثبت انفسه دعواه ضمن الكفيل فتمت لا اي  
 اي لا يبرأ الكفيل بموت المطالب بل واريه او وصيه المطالب  
 الكفيل ببراء الكفيل ايضا بتسليم الكفيل او ما موع وكفيل  
 فان او رسول المطلوب او تركه ذلك اي المطلوب نفسه  
 الى المطالب متعلق بقوله وبنيته كحيث يمكن خاصة  
 متعلق به ايضا يعني اذا سلم الكفيل كفيل به الى المطالب  
 في موضع يمكن خاصة به كالم والم لم يقبل اذا سلم اليك  
 فانما يبرأ حتى لو سلمته في برية او سواد او بوجن حبيسه فيه  
 غير المطالب لم يبرأ فاعلم ان سلمته اليك عن طرف الكفيل في  
 صورة تسليم المأمور او سلمت نفسي عنه اي عن الكفيل  
 في صورة تسليم المأمور نفسه قال فامتنع ان المكفول بالنفس  
 اذا سلم نفسه الى المكفول له او قال سلمت نفسي اليك  
 عن الكفيل برك او ان لم يقبل عن الكفيل لا يبرأ الكفيل وكذا  
 لو امر الكفيل رجلا ان يسلم نفسه لكفول الى المطالب  
 ان قال المطالب سلمت اليك نفسي عن الكفيل او الكفيل  
 وفي تسليم الاجنبي شرط معه اي مع ما ذكر من قوله عن الكفيل  
 قبول المطالب قال فامتنع ان لو ان رجلا اجنبا ليس  
 بما موعر سلم المكفول الى المطالب وقال سلمت عن الكفيل

حالة فلا فاعل المسلم

غير المطالب

المطلوب به

الكفيل ان قبل المطالب برئ الكفيل ان سلمت المطالب لم  
 يقبل قبلت لا يبرأ الكفيل كفيل بنفسه على انما لم يبرأ  
 فموتها من لا عليه من المال ولم يسلمه غذا صحت ككفالتان  
 اي بالنفس المال يعني رجل له على غيره مائة درهم فكفل  
 آخ بنفسه على الوجه المذكور صحت الكفالتان واذ لم يوف  
 به غذا فغلبه المائة لانه على الكفالة بالمال لعدم المواقاة  
 وهذا التعليق صحيح بتقابل الناصر اياه وان كان القياس  
 اياه وبالتقابل بين القياس في البيع فالواشترى بفكلا طاعة  
 على جوده البائع مع ان ياب القيس من الكفالة فلا يترك  
 هذا ويبرأ او يبيع لا يملك التبرعات اولى واذ لم يوف  
 به حتى لو لم يبرأ من الكفالة بالنفس لا تنافي الكفالتان  
 فان مات المطلوب ضمن الكفيل المال بحكم الكفالة او مات  
 الكفيل جوارته اي ضمن ارضه او مات المطالب فكذا اي  
 طلب وارضه ادعى على رجل مائة دينار لم يستحقها حتى  
 او ردية او اشترية او الخيرية ليصح الدعوى فكفل بها  
 على ان لم يسلم غذا فغلبه المائة صحت اي الكفالتان عندنا  
 وقال محمد لم يصح اذا لم يبيع الدعوى بل ببيان فذكر اخصار  
 النفس لعدم صحة الكفالة بالمال لا يفتناها عليها ولها ان  
 المال ذكر موقا فيظرف الى ما عليه من الدعوى على اعتبار  
 البيان فاذا بين التحق ما قيل الدعوى فظفر صحة الكفالة  
 الام الى قترت عليها الثانية والقول في الكفيل في البيان  
 اذا سلمت في وجوده وعدمه لانه يدعى الصبي لا جبر على  
 اعطاء الكفيل في حدوده مطلقا عنده وعند ما يجبر في حقه  
 القدر لان فيه جوار العبد وفي القود لانه قال في جوار العبد  
 بخلاف المودد الحالف به فقول ان يبيع الكل على موهبة الدار  
 فلا يجب فيها الاستيفاء بخلاف سائر الحقوق لانه لا

ان يخرجه

بها فلم يصح الكفالة



لا تدرى بالشيءات فيخلق بها الاستيفاء ولو اعل  
 جاز لا مكان ترتيب موجب عليه وهو المطالبة بالنقص  
 ولا جبر فيها اي حد وقد حتى يستدعي  
 او عدل لان الجبر هنا للثبوت وليس بحد في طريق  
 الشهادة اما العدا والعدالة بخلاف الجبر في الاموال  
 لانه غاية عقوبة فيها فلا يثبت الا بالحق كالمطالبة واما الثانية  
 اي الكفالة بالمال فتقع ولو جعل المكفول به اذا صح وبنها الذين  
 الصوابين لا سقط الا بالاداء او الابدان اجتهاد من قبل المكفول  
 وبنها في كفالت عنه بالحق بما لك عليه بما يدركك في  
 هذا البيع بهذا يسمى ضمان الدرك وهو ضمان الاستحقاق اي  
 بغير البيع اذا استحق البيع بما يابعت فلاننا اي ما يابعت منه  
 فليكن ضمانا من لئنه لا ما استقرت منه فاني ضمان البيع لان  
 الكفالة بالبيع لا يجوز كما سلك وقد مر عام تحققة في كتاب الذين  
 او ما ذاب اي وجب لك عليه وما في هذه الصلوة شرطية معناه  
 ان يابعت فلاننا فيكون في معنى التعليق او علقته بطلت  
 على صحح وبنها بشرط يعني صحيح الشرط والافق الا مثله لئنه  
 معنى الشرط ملابم اي مناسب للكفالة بان يكون شرطه لوجب  
 الميخوخ ان استحق البيع او لا مكان الاستيفاء فلو ان قدم زيد هو  
 مكفول عنه او لتقدر الاستيفاء فلو ان غاب زيد المكفول عنه  
 المكفول فان كلا منها مناسب للكفالة كالمشروط المعقود من  
 الامتلاك المذكور فانها اسباب لوجب المال فتساب  
 ضمن الذمة الى الذمة لا اي لا تقع الكفالة ان علمت بكونها  
 بشرط غير ملابم فلو ان هبت الرج او جاد المطر قال في الردية  
 لا يصح التعليق بحد الشرط كقولك ان هبت الرج او جاد المطر  
 الا انه صح الكفالة وجب المال حاله لان الكفالة لا تقع فيها  
 بشرط لا يتصل بالشرط الفاسدة كالمطلقات والعاقبة

عائشة

العاقبة وبتقريب صاحب الكفاية وقال الزبيدي هذا سبب الحكم  
 فيه لان التعليق لا يصح ولا يدرى المال لان الشرط غير ملابم  
 كالمطلقات بل هو في الدار وكذا ما ليس ملابم ذكره قاضينا وغيره  
 اقول قوله سبب خطا لان المذكور في العاقبة والاستدانة  
 ان الكفالة مما لا يتصل بالشرط الفاسدة وانما بان  
 فيه روايتين لو يدرى ان صدر الشرط ينقل مسئلة من ان  
 العبد المأذون اذا اخطأ من وجاف صاحب المال ان حقيقة  
 الميخوخ فقال رجل اصاحب المال ان الحقيقة المولى فانما كان  
 لديك عليه صحت الكفالة ثم يقول هذه المسئلة دليل  
 على ان تعليق الكفالة بشرط غير متعارف جائز ولا يتم بحال المكفول عنه  
 وبجمله المكفول له الاول نحو ما ذاب لك على الناس  
 عليه بجملة او واحد منهم فعلى الناس نحو ما ذاب للناس  
 او واحد منهم عليك فعلى كذا في العاقبة ولا بنفس حد وخصا  
 لانه ان شرطها كون المكفول به مقدور التسليم من المكفول به فان  
 ليس كذلك وانما قال بنفس حد وخصا من احسن اذا  
 عن الكفالة بنفس من عليه كحد والقصاص فانها يجوز كماله  
 ولا يجزى اية معينة مستأجرة له وخدمة عبيد معينين  
 بها ليجوز عن التسليم لانه اصح عليه كل اية معينة و  
 الكفيل لو اعطى اية من عنده لا يستحق الاجرة لانه اتي  
 بغير المعقود عليه الا يرب ان الموجو كونه على اية اتي  
 لا يستحق الاجر فصار عاجزا عن دفعه وكذا العبد للمعقود  
 ما اذا كانت الدابة غير معينة لان الواجب على الموجو فعل  
 مطلقا والكفيل بقدر عليه بان يحمله على اية نفق ولا يضمن  
 للموكل ورب المال اي اذا باع رجلا لرجل ثوبا بائة فمضمون  
 المضمون بشرط لئلا يبيع المصارع بالالمضاربة ثم  
 ضمن المضمون رب المال لا يبيع لان حق القبض للموكل والمضاربة



وهذا لا يبطل موت الموكل حتى لو مات كان له ان يقضي من  
 وكذا لو نهاه الموكل عن قبض الثمن حال حيوة لا يبطل منه ماله  
 صح الضمان صار رضا من نفسه وانه لا يجوز للمستهلك ان يبيع  
 عند صفقة يعني ان رجلان عند رجل م صفقة واحدة  
 وحينئذ ما لصاحبه حصة من الثمن يبطل الضمان لان الصفقة  
 اذا اتممت فالثمن يجب له ما شئت فقل هو ضمان  
 احد ما لصاحبه ليس بيمين بعا صار رضا من نفسه ويؤمل  
 ولو وقع في قبض صاحبه خاصة يؤول الى حصة الدين قبل  
 القبض وهو باطل لان القسمة تقتضي ان يبيع من كل منها  
 مقرا في حصة على حدة وهو لا يتصور في الدين وان باع العبد  
 صفقتين بان كل واحد منهما حصة بعقده على حدة فقبض  
 احد ما لصاحبه فقبض من الثمن صح لان الصفقة اذا اتممت  
 فيجب لكل منها بعقدهم يكون له خاصة ولا بالعدة لانها  
 استتمت ترك يقع على العبد القديم والعقد وحقق العقد  
 والدرك وخيار الشر فنفذ العمل بها قبل البيان لذلك  
 بطل الضمان ولا بالخلاص عند ان يفسد رده لان جهاه  
 عنده فليس المبيع عن المستحق وتسلم له الشئ وهو  
 غير مقدر له وصح عند ما لان معناه عند ما ضمان  
 الثمن ان يخرج عن تسليم العبد لو رد الاستحقاق يكون  
 كالدرك ولا يبدل الكتابة لانه في موضع الرذال بالبيع  
 فلا يكون وينا ضحيا ولا حين ميت مقلد يعني اذا  
 مات من عليه دين وتكلم ترك شيئا ففعل عنه لثمنه  
 رجل لم يبع عند ان يفسد رده لانه كفل بدينه بقطعة  
 عن ذمة الاصيل لان الدين جبار في عن شغل الدين  
 يجب ادائه لكنه في الحكم مال لا يؤول اليه في الحال وقد  
 جرت بغيره ويخلفه فضاك عاقبة الاستيفاء فنفذ

محرر

قبض

بديها

في قبض

فخطه تورق ولا يلاقبول الطالب في المجلس فنفذ  
 الا في مسئلة واحدة هي ان يبطل ارث المرفق عنه  
 بغيره الوفا بان يقول المرفق لورثته او بعضهم كفوا عن  
 بما على من الدين لو ما في فقتضوا به مع خيتم فانه جائز  
 وان كان القياس ان لا يجوز لان الطالب غائب ولا  
 يتم للضمان الا بقبول وجه الاستحسان ان هذه وصية  
 من لورثته بان يقضوا دينه ولهذا يصح وان لم يتم  
 الدين وغرما له لان الجلالة لا تمنع من الوصية ولهذا قالوا  
 لا يصح الا اذا ترك مالا وصح الكفالة بلاقبول الطالب عند  
 ابي حنيفة مطلقا في رواية وفي رواية اخرى اذا اقيم  
 واجاز وبعده فقبض كذا في قبض اجماع الكبر وفي القصة المرفقة  
 واجوز انه اي الكفيل اذا قال بطل من الاخبار بان يقول  
 اي اقبل بمال فلان على فلان جاز كذا في الخلاصة ولا  
 بالامانات كالوديعة والتمتع والمساكن ومال الضاربة  
 والترك ولا بالمس قبل القبض والمرفق بعقبه لان  
 من شرط صحة الكفالة ان يكون المكفول به مضمونا على  
 الاصيل بحيث لا يمكن ان يخرج عنه الا بدفعه او دفع بدله  
 لتحقيق معنى الغنم فوجب على الكفيل والامانات ليست مضمونة  
 والمبيع قبل القبض ليس بمضمون على الكفيل في هذه الصور  
 لعدم وجوبه على الاصيل وكذا في الكفالة بتسليمها  
 تسليم الامانات والمبيع والمرفق فان كانت مائة  
 وجب تسليمها وان ملكت لم يجب على الكفيل تسليمها  
 كما كفيل بنفسه قبل ان وجب اي تسليمها على الاصيل  
 كما بعارية ولا جارية جازت اي الكفالة به اي تسليمها  
 والا اي وان يجب تسليمها عليه كالوديعة فلا اي لا يجوز  
 الكفالة بتسليمها وصح اي الكفالة بالثمن لانه دين

وان لم يستم

او ابلغه الخبر

بنفسه بل بالثمن كما مر وكذا لو  
 ليس بمضمون  
 بنفسه ولا على لسيوط الدين  
 او انه كلف فلا يمكن ايجاب  
 الكفالة



من شرط البيع على سبيل البيع على سبيل البيع  
 فاسد فانها مضمونة حتى يملك عند البيع عليه  
 فامكن ان يجاب على الكفيل وحقه ما هو لانه من مطلق  
 من جهة العباد فصار كسائر الديون بخلاف الذم في  
 الاموال الظاهرة والباطنة لان الواجب فيها فعل عباد  
 والمال محله ولهذا لا تؤخذ من تركه بعد قوته الا بالنية  
 والتوايب قيل من ما يكون بغير كراهة انما راس وكرى  
 النحر المشرك والمال الموقوف بخلافه فذا لا بأس  
 وقيل من ما ليس بغير كراهية انما في زماننا قد  
 انطقت بغيره فان اريد الاول جاز الكفالة بها اتفاقا  
 لانه واجب مضمون وان اريد الثاني فعليه اخذ من المالك  
 والكفيل من التوايب الا ان الكفيل مضمون راتبه والواجب  
 ليس كذلك وانما يوقف المالك عند الحاجة اذا لم يكن  
 يملك المال من قبل من ان يملكه غيره من الكفيل  
 بغيره وبين صاحب مضمونه شخص لا بد واجبة والذم قد  
 من ثباته والشبهة وهي ان الكفالة لا يملكها الا من يملك  
 المالك من المالك من قبل المالك او لا يملك من قبله  
 بل الذم او الواجب فيه مال واجبة الاداء وان لم يملك  
 او افضت له لا يكون كفالة الا ان يذكر ما يدل على ذلك  
 او على حاله في الخلاصة وفي فتاوى السنن في قوله  
 فليدين الذم لك على خلاف انما ادفع اليك او افضت  
 لا يكون كفالة ماله بغيره بل الاوامر بان يقول كفلت  
 او ضمنت او على او الي انما لو قال فليدين يكون كفالة  
 بخلافه قال ان لم يود خلافه فانا اؤدى به لظن مطلق  
 الاصيل مع الكفيل لان مضمون الكفالة هو ضمانه الى ذمة  
 في المطالبة بضمين فقام الذمة الى والى الله اعلم

وحقه المالك من قبله  
 انما هو من المالك من قبله  
 فذا لا بأس

وانما الكفالة  
 وحقه المالك من قبله  
 انما هو من المالك من قبله

قال ادفع اليك واقتضيه لكونه

ما يدل على الكفالة

لا اليرادة

اذا شرط ابراء فتكون اى الكفالة في حواله اجتناب البيع  
 كما ان الحواله بشرط عدم ابراء اى ابراء المالك كالكفالة وله  
 ايضا مطالبة احدى ما ولو بعد مطالبة المالك لان مقتضاها ان  
 لا يملك بخلاف المالك اذا اختار احد القاضيين حيث  
 يتضمن التملك منه اذا قضى القاضى به فلا يمكنه من التملك  
 بمالك عليه اى قال كفلت بمالك عليه فان برهن اى  
 المطالب على ان له الى المالك الكفيل لان الثابت بغيره  
 كالثابت بملكك بالعيان والا اى وان لم يبرهن صدق  
 الكفيل فما يوجب به بيمينه لانه منكر للزيادة لا الاصيل الزايد  
 عليه في حق الكفيل بعينه لا غير الاصيل بالزائد على الاصل  
 به الكفيل لم يبعد عن على الكفيل لانه اقرار على الغير ولا  
 ولا يترتب عليه بل فيه واني في حق نفسه كقول بامره يعني يجوز  
 الكفالة بامر المكفول عنه وبامره لا اطلاق قوله على السلام  
 الزرع غارم فاذا كفيل بامره وادى بوجه عليه اى المكفول عنه  
 بما ادى الى ما ضمنه لانه قضى دينه بامره فخرج عليه اذا ادى  
 خلافه رجع بما ضمن له بما ادى حتى لو كفيل بالجداد وادى  
 الزبوف وجوز من له الدار من رجع بالجداد ولو كفيل بالزبوف  
 وادى الجداد رجع عليه بالزبوف لان رجع الكفيل بغير الكفالة  
 فانما رجع بما يدخل تحت الكفالة بخلاف المأمور بامره  
 الدين فانه رجع بما ادى ولا يطالب به اى الكفيل المكفول عنه  
 بالمال قبل الاداء اى المكفول له لانه لا يملك بما في ذمة المكفول  
 عنه ويملك بعده فخرج وبدونه اى بدون امره لم يرجع  
 بما ادى لانه مضمون فيه وان وصيته اجاز اى المكفول عنه  
 بعد العلم لان كل كفالة تنفقد بغير موجبة للرد لا تغلب  
 موجبة ابدية كذا في الغاية حال ضمن الفاعل ان على تضمن  
 فادى لم يرجع عليه الا اذا قال عنى كما مر في الكفالة بالنفس

التملك

انما يجب عليه شيء حتى يملكه بالاداء  
 بل كانه مضمونا فيرجع بما ادى



فان لو زعم اي لازم الطالب الكفيل بطلب المال لازم اي  
 الكفيل المكفول عنه وان جبر اي صار الكفيل محسوبا  
 جبر هو المكفول عنه اذ لم ينفذ ما خلفه الا من جبرته فيجاء  
 ابراء الطالب الاصيل ان قبل اي الاصيل ابراء بربا اي الاصيل  
 والكفيل معا او اقره اي الطالب عنه اي الاصيل باخر غيرها  
 لانه الاصيل والكفيل تابع بلا عكس فبها لا يستلزم سبعة  
 الاصيل للرفع ولو ابراء اي الطالب الكفيل فخطا براء وان  
 لم يقبل اذ لا دين عليه ليجب ان لا يقبل بل عليه المطالبة  
 ومن سقط بالبراء ولو هو الدين له اي الكفيل ان كان  
 غنيا او تصدق عليه ان كان فقرا يستلزم القول كما هو  
 حكم الهبة والصدقة وهبة الدين لغرض من عليه الدين  
 يقع اذ استلزم عليه الكفيل مسلط على الدين في محله  
 في البتة ما خافه صاغا احد ما من الاصيل الكفيل الطالب  
 عن الف على خمسة بربا اي الاصيل الكفيل لانه انما  
 الصلح الى الالف الدين وهو على الاصيل فيه او خمسة  
 وبراءة توجب براءة الكفيل ان اداها الكفيل رجوع على اصيل  
 بربا اي خمسة اداها ان اكل ببراءة اذ بالاداء بربا  
 ذمة الاصيل فاستوجب الرجوع ولو صاغا على خمس اخرى  
 رجوع بالالف لانه مبادلة فذلك ما في ذمة الاصيل فرجوع عليه  
 عليه صاغا اي الكفيل عن موجب الكفالة لم يبرأ الاصيل  
 لان موجها المطالبة وبراء الكفيل عنها لا يوجب ابراء  
 الاصيل قال الطالب الكفيل بربا اي من اكل رجوع على  
 الاصيل لانه اقرار يقضي اكل من الكفيل لانه سند البراءة  
 الى الكفيل وعينا ما الى نفسه بقوله اقر ببراءة التي ابتداء ما  
 من الكفيل استهنايا الى الطالب لا يكون الا بالبراءة  
 وكان هذا اقرارا بالقبض منه فخرج ان كانت الكفالة

وعنا بالالف

الذي كان في بعض النسخ

الكفالة ببراءة وفي ابراء الكفيل اي لا يرجع لانه ابراء لا اقرار منه  
 بالقبض من الكفيل اختلف في براءات يعني اذ قال الطالب  
 الكفيل براءات ولم يقبل ان يبرأه اذ عند محمد وعند ابن مسعود  
 اقرارا بالقبض من الكفالة اذا عاب الطالب ان كان حاضر اخرج  
 اليه في البيان لصدور الاجابة عنه لا يصح تعليق البراءة منها  
 اي من الكفالة بالبراءة من اذ ابراءه كانت ببراءة منها  
 لان في ابراءا معنى التملك كما لا يبرأ عن الدين وهذا على  
 قول من يقول بينوت الدين على الكفيل طائرا واما على قول  
 من يقول بينوت المطالبة فخطا فلان فيها يملك المطالبة ومنه  
 كالدين لانها وسيلة اليه والتملك لا يقبل التعليق بالبراءة  
 وقيل ببراءة لان الثابت فيها على الكفيل المطالبة لا الدين  
 في الصحيح فكان اسقاطا لحق المدين والدين وقيل اذا  
 كان الشرط مما لا منفعة فيه للطالب اصيل اذ ابراءه عند  
 ما يرجع يجوز اذ اكان مما يماثفان فيه نفع للطالب يجوز  
 كما اذا نفع المدين والنفس قال ان اذ ابراءه بعد اقامته  
 محض ببراءة من المال فقبل الطالب قوافله الكفيل في العقد  
 فهو ببراءة من المال كذا في الغنية مات الكفيل فقبل  
 الاصل حل اي الدين عليه وان ادى وارثه لم يرجع قبل  
 حلوله لان الكفيل يستترحم الدين مؤجلا فلو رجعوا بالحل  
 وهو اكثر من المؤجل في كماله يكون ربوا وان مات المؤجل  
 قبل الاجل حل اي الدين عليه فان ادى وارثه لم يرجع  
 قبل حلوله لان الكفيل المستترحم الدين مؤجلا فلو رجعوا بالحل  
 وهو اكثر من المؤجل في كماله يكون ربوا وان مات  
 المطلوب قبل الاجل حل عليه الاجل فقط وان كانا اي  
 الكفيل والمكفول عنه فالطالب باخذ من اي شئ كان  
 وبنه ثابت على كل واحد منهما كما في حال الحيوة لا يسترد

من اي الشئ كان



اصيل ما ادى الى الكفيل ليدفع الى طالبه وان لم يعطه طالبه اذ  
تعلق به حق على افعال فضله الدين فلا يجوز الاسترداد ما  
بقي هذا الاحتمال من اجل كونه ووجوبه في الساعي وان  
رجع الى الكفيل به اي بالمال الذي جف عنه الكفيل من المطلوب  
فان ان يعطى الطالب طالب له اي الكفيل لانه ملكه بالقبض  
الرجع بدل ملكه ونزب رده الى الكفيل فافضله هو الاصيل  
فيما يتبعه بالتعيين كالحظ والشعر وهذا اذا حصل الاصيل  
الدين وهو قول الجنيح وعنه انه يصدق به وقال الجنيح  
له الرجوع وهو رواية عنه امر الكفيل بسحب الكفيل للام بانه ان  
الاصيل امر الكفيل بسحب العينة وهو ان يقول له استمر من الناس  
تو عاين الامم ثم يوفى فارجع اليك بالمال منك ثم تانت فعلى  
هو باق الى تابو فطلب منه الوفاء ومطلب منه ويطلب التابو  
الرجوع والخوف من الربو فيسحب التابو ويطلب من الكفيل عشرة مثاقيل  
نسبة فيسحب هو في السوق عشرة فيحصل له العينة ويطلب  
للبائع عشرة مثاقيل او يوفى منه عشرة درهما ثم يوفى  
للبايع او يوفى عشرة مثاقيل فيأخذ الدرهم التي اوفىه على  
انها من الثوب جنيح عليه عشرة درهما فاذا اخذ ذلك نقد  
عليه والرجع الذي ربحه التابو يلزمه ولا يلزم الامر له لانه  
اما ضامن لما يخسره من المخرجه كما قاله بعضهم نظر الى قوله  
على فانها للرجوع فلا يجوز كما اذا قال رجل يا بوع في السوق  
فما خسرته فعلى واما توكيل بالشراء كما قال بعضهم نظر الى  
الامر به فلا يجوز ايضا لانه نوع الثوب ونسبة ورجعي  
هذا النوع من البيع غننه لما فيه من اسلف يعال باعه  
بعينه اي نسبة ذكراه الزبدي كقولك بما قاله او ففني عليه  
او بما لزمه له اي كقول رجل عن رجل رجل بما ذاب له عليه  
فغاب الاصيل فبمن المدعي على الكفيل ان لا يعطى الاصيل

رجع ما

العينة فتعطل فالبائع للكفيل  
والرجع الذي حصل للبائع يكون  
عليه امر اي م

نسبة فيسحب

على فافضله

عشرة مثاقيل

نظا لبعني ما

الاصيل كذا روي لم يقبل به ما نه على الكفيل حتى يحضر الغائب  
فيقتضيه عليه لان شرط وجوب المال على الكفيل ان يقف بالمال  
على الاصيل وهو لم يوجد لكونه غائبا برأيه على يد الغائب  
كذا وهو الصلح ففني على الكفيل لان المدعي منها مال مطلق  
فما لم يكن ابتداء بخلاف ما تقدم فانه مقيد بكون المال مضمنا  
به على الاصيل ولذا روي ما مضى عليها لان الكفيل بانه  
عليه المالك الكفيل بانه شرع ابتداء ومعاوضة انتهاء  
ويغير امر شرع ابتداء وانتهاء فافضله باجتماعه لا يكون  
قضاء بالاجرة واذا ففني بها بالامر بقت وضوئها لا يكون  
بالمال فيغير مضمنا عليه والكفالة بغير امر لانه من جانيبه  
لان صحته تعتمد قيام الدين من ربح الكفيل فلا يفتقر  
وفي الكفالة بالامر بربح الكفيل بما ادى على الامر لكفالة  
بالدرك تسليم للبيوع واقرار منه بان لا حق له في البيع حتى  
لا يجوز له ما يدعي ملكية ككاتب شهادة في حقه ككاتب  
بائع ملكه او باع بغيره فافضله لانه انما يفتقر تسليم البيوع  
واقرار منه بان لا حق له في البيع لا ككاتب شهادة  
حكم بيع مطلق اقراره عن قيد الملكية وكونه باع فافضله  
لا يكون تسليمه بل يسبح بعده دعوى الملكية او ليس فيه  
ما يدل على اقراره بالملك للبائع لان البيع قد يفتقر  
غير المالك ولعله كتب الشهادة في حفظ الواحدة بخلاف ما تقدم  
فانه مقيد بما ذكره ككاتب شهادة على اقرار العاقد من  
فانه ايضا لا يكون تبعا اذا تعلق به حكم واما هو  
مجرد اخبار ولو اضر بان فلا يباح شرا كان له ان  
يدعيه قال ضمنية لك الى شتمه وقال الطالب حال التو  
لنصا من يعني اذا قال الكفيل للطالب ضمنت لك عن  
فلان الغالي شتمه فلا تطلب شي الا ان قال الطالب



هو حال القول للكفيل وعكس في كل على ماية الى شدة  
 اذا قال لا حول حالة والقول ان الكفيل لم يقر بالدين اذ لا  
 دين عليه في الصحيح كما مر اذا بل في وجود المطالبة بعد  
 الشرح والمطالب يدعي عليه المطالبة في الحال وهو ينكر  
 فالقول هو الموقر بالدين ثم ادعى في حق نفسه وموافق المطالبة  
 الى شدة فلا يقبل قوله بلا شبهة لا يؤخذ من المدرك اذا  
 استحق المبيع قبل القضاء على البيع بالتمتع لان البيع لا يقف  
 بعد الاستحقاق ما لم يقض بالتمتع على البيع فلا يجب  
 التمسك على الاصيل فلا يجب على الكفيل قال لا حول استسلك  
 منه الطريق فانه امر بفسلك واخذ ما لا لم يقض ولو قال  
 ان كان نحوفا واخذ ما لك فاننا ضامن وبما في المسئلة  
 ضمن وصار الاصيل ان المؤور انما يرجع على الكفيل  
 حصل الوفاء في ضمن المعاوضة او ضمن الغارصة السلامه  
 نحو حتى لو قال الطحان لصاحب الحنطة اجعل الحنطة في الزرع  
 فجعلها في الزرع فذهب من ثقبه ما كان فيه الى الماء والطحان  
 كان عالما بضمه ان صار غارا في ضمن العقد بخلاف المسئلة  
 الاولى لان ما ضمن السلامة بحكم العقد ومنها العقد  
 السلامة كذا في العداية **فصل** فيما يرجع على الكفيل  
 احد ما لصاحبه بنصيب لم يرجع على الكفيل احد الشريكين  
 بنصيب من الدين لم يرجع لانه لو انصرف الى نصيب يكون حصة  
 الدين وهو باطل ولو انصرف الى الشايع يكون نصيبا  
 بنصف فلو قضى حكم الضمان له ان يتركه لاداء بقصد  
 كامة ولو ادعى مائة عازلا ان البيع لا يتم الا بالقبض فيه  
 عينا ويترك نصيب شريكه نصيبه ورنه يحبس بقوله كذا في الوجه  
 شرح جامع الكبير وعليها دين لاخر بان استرعاضا بالف  
 وكفل كل عن الآخر جاز لعدم المانع ولم يرجع على شريكه

الخار اذا  
 حصل

ولو

ان الدين  
 على الاصيل  
 على الكفيل

بين ما عليه اصالة

شريكه الا بما ادعى زيدا على النصف لان كلا منهما اصيل في  
 النصف وكفيل في النصف فلو ادعى زيدا على النصف الى ما عليه  
 اصالة اذ لا معارضة بين ما عليه كفاية لان الاول دين ومطالبة والثاني مطالبة فقط واما الزايد  
 فنصرف الى ما عليه كفاية ولا تلو وقع في النصف عن صاحبه  
 كان لصاحبه ان يرجع عليه بان يحمل المؤدي عنه لان المؤدي ياتيه  
 كاد او يؤدى الى الدور كذا رستم عن رجلين بالتعاقد  
 ففعل كل به اى بذلك الشئ عن الآخر بامر به يعني اذا كان على  
 رجل الف درهم مثلا ففعل عنه رجلا من كل منهما ففعل على الآخر  
 ثم كفيل كل منهما عن صاحبه بما رزقه بالكفاية اذا كفلا لكفيل  
 جازة فما ادعى اى احد مما يرجع بنصفه على شريكه ثم يرجعان  
 على الاصيل او يرجع هو بالكل على الاصيل لان ما عليه امر به  
 بلا ترجيح اذ الكل كفاية فيكون المؤدى سبعا بينهما فرجع  
 بنصفه على شريكه اذ لا يؤدى الى الدور بهذا اذ كل كل  
 منهما عن صاحبه بالتعجب واما اذا كفيل كل منهما بالنصف ثم  
 كفيل كل عن صاحبه ففى مما قبلنا اى كالمسئلة الاولى في  
 الصبي حتى لا يرجع على شريكه بما ادعى ما لم يرجع على النصف  
 كذا لو كفلا عن الاصيل بالتعجب ثم كفيل كل عن صاحبه  
 لان الدين ينقسم عليها نصفين فلا يكون كفلا عن  
 الاصيل بالتعجب او كفيل كل به اى بالتعجب متعاقبا ثم كل عن صاحبه  
 بالنصف ثم لما ذكر وان ابراء الطالب احد ما اخذ ان حصة  
 لان ابراء الكفيل لا يوجب ابراء الاصيل ففى الحال كله على  
 الاصيل الا حصة كفيل عنه بخلافه فباخذ من اقرضه المفاضلة  
 اى الشريك كان شركة مفاوضة اخذ النعم اياها بكل  
 الدين لان كلا منهما كفيل على الآخر كما سياتى في ذلك  
 الشركة ولا يرجع حتى يؤدى الشئ من النصف لما ذكر في كفاية

وادان ما به كاد ان يقودى الى الدور

اخذ الآخر بكله ساء



الرجلين كاتب عبيده يعقد بان قال كاشفهما بالفتنة سنة  
 مثلا وكفل كل من صاحبه جاز استي ناه والقباس ان لا يجوز  
 لان فيه كفالة المكاتب والكفالة بيد الكفالة وكل منهما  
 بالتواضع باطل وعند الان جاع او كس فصار كما اذا تعلق بها  
 فانه باطل وكذا ان قال يعقد وجه الاستحسان ان يخرق  
 ان ان يكس تصحيحه بقدر الامكان وقد امكن منها بال  
 يجعل كل مال على كل منهما في حق المولى وحق نفسه وعن  
 الاخر معلقا بادائه لان معنى قوله كاشفهما بالفتنة ان  
 الف درهم فانتهاه وان فكما قال لكل منهما ان ادب  
 لا الف فانبت هو فيكون عن كل واحد معلقا باذا الف  
 ولا يحصل عتقه باذاد نصفه اذ النية يعامل المشرط جدي  
 لا يعامل به اخذ فطالب المولى كمالا منها جميع المال حكم الاصل  
 لا الكفالة فانتهاه اذ في عتق وعتق الاخر بعتاله كما في ولد  
 المكاتب فانتهاه اذ في احد ما يرجع على الاخر بنصفه لا استواءهما  
 والتورج بالكل او لم يرجع بشئ انتفى المسواة وان اعنى  
 احد ما قبل ان لا يرد با شيا جاز لمساو فنته ملكه وبني  
 المتعق عن النصف لانه لم يرض بالمال الا بالكون وسبيله  
 الى العتق ولم يرض وسبيله فيسقط النصف من النصف  
 على الاخر لان المال في الحقيقة مقابل برقيتها حتى يكون وزعا  
 متقما عليها وانما جعل على كل منهما لتضييق الضمان فكان دورا  
 لا يتعدى غيره موضعها واذا اعنى استغنى عنه وانقضى الفرض  
 فاجبة معا بل برقيتها فكذا ان ينصف واذا اعنى المولى  
 احدهما اخذ اياها بجهته من لم يعتق اما عتق الاخر  
 فبالكفالة واما اخذ صاحبه فبالاصالة اعترض بان اخذ  
 المعق بالكفالة نصيب الكفالة بيد الكفالة ومما يخل  
 واجيب بان كلا منهما كان ملكا بالجميع الالف والباقي بعض

بعض ذلك فبين على تلك النصف لان البقاء يكون على نصف  
 البتة فان اخذ المعق يرجع على صاحبه بما ادى له اذ  
 عن نفسه مال لا يجب على عبيد حتى يعق وهو دين لم يظفر في  
 المولى كما اذا الرمة باقاره او استوفاه او وطئه به او استوفاه  
 ودينه فانها لا يظفر في حق المولى فخذ بها العبد بعد عتقه قال  
 على من كفل به كفالة معلقة عن قيد المولى وان قيل لان  
 المال قال عليه لوجود السبب وقبول الذمة لكنه لا يطالب  
 لان ما في يده لم يولد ولم يرض بتعلقه والكفيل غير متخير  
 بخلاف ما اذا كفل بدين موصى حيث لا يلزم الكفيل حالا  
 لانه التزم المطالبة بالدين للموصى وان ادى رجع عليه بعد عتقه  
 لو كفل بامره لان الكفيل بالاداء يملك الدين وقام مقام  
 المالك فلا يطالب به قبل اذ ادى رجع على عتقه مالا وكفيل  
 رجل مات العبد يري الكفيل لبراة الاصل بموته كما اذا كان  
 المكفول بنفس فوات عتقه مكفول برقيته فبرهن انه  
 المدعيه ضمن الكفيل قيمة يعني اذ رجع رقية عتقه فكل من  
 مات العبد فاقام المدعي البينة انه كان له ضمن الكفيل قيمة  
 اذ كان المولى ردة على وجه تعلقه وقد التزم الكفيل ذلك  
 وبعد موته تبقى القيمة على الاصل فكذا الكفيل كفل عتق مولا  
 بامره فعق فاداه او عكس اي كفل مولى بعتقه واداه  
 بعد عتقه لم يرجع واحده منها على الاخر معنى الاول ان لا يكون  
 على العبد لان امره بتكفيله يصح اذ لم يكن عليه من  
 مستوفى وان كان فلا يصح لتضمنه ابطال حق الغرماء واما كفالة المولى عن عتقه فتصح مطلقا  
 وفيها الكفالة وفقت غير موجبة للرجوع لان احد مالا  
 يستحق على الاخر دينه فلا ينقلب فوجبة بعده كما اذا  
 كفل رجل عن رجل بغير امره فاجاز فانتهاه لا تنقلب موجبة  
 للرجوع كما في كفالة مستدام فبالذمة العكس تعلق برقيته العبد

عند بامره وان اخذ الاخر  
 لا ادى رجع عليه لانه  
 اذ رجع نفسه

وانما لم يرجع لانه

من سائر النسخ  
 بالقبول والرجوع  
 من سائر النسخ



الله اعلم بالطوب والمردح والكتاب **كتاب الحوالة** من لغة  
 اسم بمعنى الاحالة ومن النقل مطلقا وشرعا نقل الدين  
 من ذمة الى ذمة اي من ذمة الجبل الى الجبل عليه انما تحت  
 بالدين لانها نقل شرعي جاز ان يؤثر في الوصف الشرعي  
 كما ان البيع الشرعي جاز ان يؤثر في نقل الملك الذي هو وصف  
 شرعي وينتج نقل العين الذي هو المبيع المدون في الجبل والدين  
 محال ومحال المحال محال له يعني تعلق عليه هذه الالفاظ  
 الاربعة في الاصطلاح ومن يقبلها اي الحوالة محال عليه  
 ومحال عليه يعني تعلق عليه بشئ ان اللفظان والمال عان  
 وشرط لصحة الحوالة رضا الكل اما رضا الاول فلان اولي  
 المروءات قد ينفون بغير علم ما عليهم من الدين فلا بد من رضا  
 واما رضا الثاني وسواء محال فلان فيها انتقال حقة الى ذمة اخرى  
 والذم متقاربه فلا بد من رضا واما رضا الثالث فهو  
 محال عليه فلا نفاذ ازام الدين ولا روم بل انما هو خلاف  
 الا في الاول حيث قال في الحوالة تصح بلا رضا الجبل لان ازام  
 الدين من محال عليه تصرف في حق نفسه والمجمل لا يتصرف  
 فيه نفسه لان المحال عليه لا يرجع اذ الم يكن بامره ويطر حضور  
 الثاني لا يعني لا تصح الحوالة في غيبة المحال له الا ان يقبل  
 اي الحوالة فتصلي له اي لاجل الغائب كذا في الحاشية لا حضور  
 الباقيين اما عدم اشتراط حضور الاول هو الجبل فبان  
 يقول رجل لدين لك على فلان ألف درهم فاجل با على  
 فرضي الدين فان الحوالة تصح حتى لا يكون له ان يرجع واما  
 عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحال عليه فبان بكل الدواعي  
 على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صحت الحوالة كذا في الحاشية  
 واذا تمت اي الحوالة برز في الجبل عن الدين بقبول المحال له  
 عليه لان معنى الحوالة النقل كما هو ويقضي فراغ ذمة الاصل

والادب وصف شرعي بظن  
 في المطالبة فان نقل الشرع

والروايات

اي الحوالة بناء

فاحتمل  
 بجبل

الحق له  
 المحال  
 الاصل له اي من المحال بقا والشيء الواحد في محله في زمان  
 واحد والبرج عليه المحال لا بالشئ لانها مقيدة  
 بسلامة كماله المقصود فيخرج عند عدم السلامة من المحال  
 بقوله يموت المحال عليه مغل او حلقه حال كونه من الحوالة  
 كونه ولا بد من عليه لان اخرج عن الوصول الى حقه يتحقق بكل  
 منها وهو التوقي حقة او عند ما ضل وانك وبالن وهو ان  
 حكم القاضي فلا في جنونه تصح اي كونه بالدراسه للموعدة  
 يعني اذا اودع رجلا الف درهم واحال بها عليه فخرج لا يدر  
 على التسليم فكانت اوله باحواله تصح بالدراسه المقصود  
 الدرهم التي كفتها المحال عليه من الجبل بالدين الكمال الجبل  
 على المحال عليه وبطل اي الحوالة بملكه لا ولى اي الوديعة  
 لتقيد الكفالة بها لانه ما التزم لا واد الا منها واستحقاقها  
 لانه بملكها وبغير الموعود يعود الدين على الجبل وبطل ايضا  
 باستحقاق الثانية اي الدرهم المقصود لعدم ما يحتمل او سر  
 الغائب ويعود الدين لملكها لا بملكها اي الحوالة بملكها الثانية  
 اذا كان فيه اي في ملكه وفاد بانه محال ويكون الضمان قائما  
 مقام المقصود وجبها اي في يد المصور المودعة لا بملك  
 الجبل المحال عليه بالعين او الدين فثبت الحوالة بهما التعلق  
 حق المحال له بها ولا يقدر المحال عليه ان يدعيها الى الجبل  
 كما لا يملك الجبل مطالبة المحال عليه بها ان يدعيها الى الجبل  
 حتى لو دفع صار ضامنا للمحال له لانه استهلك ما تعلق  
 به حق المحال له مع ان المحال اسوة لغوا والجبل بعد موته  
 يعني ان هذا الاموال اذا تعلق حق المحال كان ينبغي ان لا  
 يكون المحال اسوة لغوا والجبل بعد موته كما في الشرع مع  
 اسوة لهم لان العين الذي بيد المحال عليه الجبل والدين الذي له عليه  
 لم يصير مملوكا للمحال بعقد الحوالة لا بد او هو ظاهر

ثوي  
 اهل

يعتاد

اي ما ينبغي بالحوالة

لا يملك المحال عليه ايضا

الدين الذي له عليه



ولا رتبة لان الحوالة لو صنعت للتفكيك بل للنقل فيكون بين  
 الوفاء واما الممنوع فملك الممنوع بدأ وجب فثبت له  
 نوع اختصاص بالمصون من غير ان يثبت له فله يكون آخره ان  
 يشترط فيه بخلاف الحوالة المطلقة اعلم ان الحوالة اما مطلقة  
 او مقيدة اما المطلقة فهي التي لا يشترط فيها ان يكون المجهل بال عند  
 المحتال عليه من دعيته او عصب او عليه دين فقال احدث  
 الطالب عليك بالالف الذي له على ان يوفى بها من المال  
 الذي لي عليك وقيل المجهل عليه فلما بين حكم المقيدة او  
 ان بين حكم المطلقة بانه مخالف له حيث يطلب فيها المجهل  
 المحتال عليه العيّن او الدين ويقدر المحتال عليه ان يذبحها في  
 المجهل او لا تعلق في الحال بما عنده او عليه بل حقه في ذمة  
 المحتال عليه وفي ذمة سببه لا يظن باخذ ما عنده من العيّن  
 كالمقصود والوديعة او عليه من العيّن سواء كانت الكفالة  
 مطلقة او مقيدة اما الاول فلان الاطلاق بناء على تعلق  
 الحق بخصه وحيثما عنده او عليه والمبطل تعلقه واما الثاني  
 فلان المجهل ليس له حق الاخذ من المحتال فان دفع اليه المحتال  
 عليه فقد دفع ما تعلق به حق المحتال فيضمه المجهل عليه لا يقبل  
 قول المجهل احدث بدني في عليك المجهل عليه اذا طلب  
 مني ما احدث بدني رجل احدث على خذ يا ف قد دفعه  
 المحتال عليه الى المحتال ثم طلب الدافع الف من المجهل  
 المجهل احدث بالف في كان عليك والمحتال عليه المكره  
 فانه لا لا للمجهل ولا يكون الاقرار من المحتال عليه بالحوالة  
 اقرار منه بالدين عليه ولا بقوله الحوالة وليلا على عليه  
 وبنا لان الحوالة تقع وان لم يكن للمجهل على المحتال عليه دين  
 ولا قول المحتال للمجهل اذا طلبه احدث بدني في عليك  
 يعني اذا قال المجهل للمحتال اعطني ما قبضته من فلان فاني

وانه يملكها ارسالا لا يقيد  
 بدني له على المجهل عليه ولا يقيد  
 له في يده او يحمله على رجل ليس  
 له عليه دين ولا في يده عيّن له  
 واما المقيدة فهي

فان

حوالة

فاني احدثك لتقبضه في كنت وكنت في قبضة فالحال  
 احدثني دين في عليك فالقول للمجهل لان المحتال يتدبر عليه  
 الدين وهو منكر فالقول قول المنكر ولا يكون الاقرار من المجهل  
 بالحوالة واقامة عليها اقرار منه بان عليه دين للمحتال لان  
 لفظ الحوالة تنحل في الحوالة بغير المجهل اذا ادعى المجهل للمجهل  
 لا احتمال بعد المطالبة الى المجهل المستوفى احوال بغيره على  
 رجل على ان يعطيه من ثمن داره اي دار المحتال عليه يقبل  
 صحت الحوالة لانه احوال بما يقدر على ايفائه لانه ملكك  
 بيعها ولا يجر على البيع لعدم وجوب الاداء قبل البيع ولو باع  
 بغيره على الاداء لتحقيق الوجوب ولو احوال على ان يعطيه من  
 ثمنه دار المجهل لا اي لا يقع لانه لا يقدر على بيعها الا اذا اوفى بالبيع  
 في يقع لوجوه القدر على البيع لانه شرط لا يقضيه العقد  
 وفيه يقع للبايع ولو باع بشرط ان يحال بالثمن صح لانه لو كان  
 موجب العقد اذ الحوالة في العادة تكون على الاملاء والتمسك فضاء  
 قضا وشروط الجوده كره السفحة من يضمن الدين وفيه التمسك وقدره  
 السفحة تعقب سفته ومن شئ محكم ومن شئ من القرض لا حكم  
 امره ومورثه ان يدفع اليه باجوب مبلغا قرضا ليدفعه الى حقه  
 في يده اذ لو لم يقض به سقوا خطا ليرى **الحوالة** وجه  
 المناسبة بين الكتابين وجود معنى نقل المال في الحوالة  
 والمضاربة في الجملة هي لغة معاولة من الحرب في الارض  
 ومواسم فيها ستمت هذا العقد بها لان المضاربة سبب  
 في الارض غالبا لطلب الربح وسرعة عقد سرقة في الحج  
 مال من الرجل وعمل من آخر وركنها الايجاب بان يقول  
 رب المال ففقت هذا المال اليك مضاربة او معاولة  
 او قد هذا المال واعلم على ان ما رزق الله سعة يستأ  
 نصفان او نحو ذلك من الفاظ يثبت بها المضاربة بقول

عود

والاداء باع بشرط ان يحال  
 على المجهل المستوفى احوال  
 اي يبيع



بان يقول المضارب قبلت وكحة وحكمها النوع الاول انها  
ابداع او لا لانه قبض المال باذن مالكه لا على وجه المبادأة  
والوثيق بخلاف المقتضى على سبيل شراء لانه قبضه بدلا  
وبخلاف الرهن لانه قبضه ويثقله وتكيل عند الحاجة لا يتصرف  
فيه له بامره حتى يرجع بما لحقه من العدة على رب المال شركة  
الربح لانه يحصل بالمكالم والعمل فيشتركان فيه ونصيب الربح  
خالف لتقديره على مال غيره فيكون ضامنا ولو وصلة جارية  
بعده اى المضارب اذا استكرما من غيره ثم باعه وتصرف  
فيه ثم اجاز رب المال لم يجرؤ كذلك المستبضع واجارة فيه  
ان قصدت فان اوجب للمضارب فيها اوجب للمضارب لا لاجارة  
انفسه وبيع ومو بدل عمله لانه لا يستحق المسمى لعدم القيمة  
ولم يرض بالعمل مما يجنبه المثل فلا يرجح لانه يكون في المضاربة  
الاصحى ولما قصدت صارت اجارة بل اوجب له كما هو حكم الاجارة  
المفسدة مطلقا اى سواء ربح او لا بل زيادة على المشرط  
كما هو حكم الاجارة القاسدة وقدم ولا ضمان فيها اى المضاربة  
المفسدة كما لا يخفى لانه امين فلا يكون ضامنا واما دفع  
المال الى آخره بشرط الربح مما لك قبضاة وشركة للمعامل  
فوض وانما خسر سلب الوقاية حيث لم يعد البضاعة والوض  
في سلك الابداع وكحة لما يرد عليه من قول صدر الشرعة ان  
المضاربة اذا كانت عقد شركة في الربح فكلب يكون المضاربة  
او خضا وشروطها ستة الاول كون رأس المال من الامان  
فلا يصح الا بمال تصح به الشركة لانها تصير شركة يحصل الربح  
فلا بد من مال تصح به الشركة وهو الدراهم والنفوس المتألفة  
كما سياتى ولو دفع ارضا او مبيع او عمل مضاربة في مئة  
فقبض صح لانه لم ينفذ المضاربة اى الوض بل في مئة  
وهو مما يصح به المضاربة والاضافة الى المستقبلي بخلاف لانها

والذي يترتب عليه

بشرط

لانها وكالة او دعة او اجارة فلا يمنع شئ منها الاضافة  
اليه وانما كونها دعة لان المضارب ائتمن ابتداء  
لا يتصور كونه امينا فيما عليه من الدين فهو قال عمل بالدين  
الذي في ذلك مضاربة بالاضافة الى كونه دعة فان كان  
له دين على ثابت فحال قبض مالى على فدان واعمل  
به مضاربة حيث يجوز لانه اضاف المضاربة الى ضمان القبض  
والدين فيه مضاربة وهو يصح ان يكون رأس المال من الامان  
تسليمه الى المضارب حتى لا يبقى رب المال فيه بدلا لان المال يكون  
امانة عندك فلا يتم الا بالتسليم اليه كالدعة بخلاف الشركة  
لان المال في المضاربة من احدى الجانبين والعمل من الجانب الآخر  
فلا بد ان يحصل المال للعامل للشكس من التقصير فيه واما العمل  
في الشركة فمن الجانبين فهو شرط فلو حصل البطلان لهما لا يتصور الشركة  
لانها شرطها وهو العمل فلو حصل البطلان على رب المال فبطل  
اذا ان شرط ان يحصل المال مع المضارب فبطل المضاربة لان  
شرطها يمنع من تسليم المال الى المضارب والتخلي عن المال  
والمضارب شرط صحتها العقد فلو باءه كان عقد فروع والربح  
كان رأس المال معلوما لئلا يقع في المنازعة تسمية بالهبة  
على قدر معين من ملك تصح به الشركة او اشارة كما اذا دفع  
مضاربة الى رجل راسم لا يفسد قدرها فانه يجوز ويكون العمل  
في قدره صحتها للمضارب مع يمينه البينة للمالك الخامس  
كون نصيب المضارب من الربح معلوما غير اى عند العقد  
لان الربح هو المفقود عليه وجماله يوجب فساد العقد و  
امساك سبيل الربح بينهما بحيث لا يستحق احد ما دار اسم  
مسماة لقطعة الشركة في الربح لاحتمال ان لا يحصل من الربح الا  
قدر ما شرط له واذا انتفى الشركة في الربح لا يتحقق المضاربة  
لانها جوزت بخلاف القياس بطريق الشركة في الربح



على مورد النفس فبشرط زيادة قدر معين لا حد لها فلا  
 اجر منه لانه لم يرض بالجره فيا ولا سبيل في المستحق المشرط  
 لافق وقيصار الى احوال المشرط وارجح ان المال لانه  
 ملكه كذا اي ينفذ المضاربة كل شرط بوجوب جهالة المشرط  
 قال لك نصف الربح او ثلثه او ربعه لانه ان الربح هو الموقوف  
 عليه فجهالة نصف العقد وغيره لا اي غير ذلك من الشرط  
 انما اسمه لا ينفذ المضاربة بل بطل الشرط كما شرط  
 ان يجسر ان على المضارب لانه شرط في المال فلا يجوز ان  
 يلزم غير رب المال لانه شرط ازيد لا يوجب قطع الشركة في الربح  
 والجهالة فيه فلا ينفذ المضاربة لانه لا ينفذ بالشرط انما  
 كما لو كان له ان صحها ستوقف على القبض فلا ينفذ بالشرط  
 كما لجهته واذ اصبحت فله اي للمضارب في مطلقها وهو انما  
 يمكن ان او زمان او نوع من التجارة نحو ان يقول فلت ليك  
 هذا المال مضاربة ولم يرد عليه البيع مطلقا اي ينفذ  
 الا باجل لم يعهد عند التجار كعشر سنين وله ايضا التبرع  
 والتوكيل بهما اي بالبيع والشراء والسوق والبضائع ويوضح  
 المال بضاعة ولو لم يرب المال وسياق انه لا ينفذ المضاربة و  
 الا بدع والرهن والارتمان والاسبق والاحتفال في الجمل  
 كحواله بالتمتع مطلقا اي على الايسر الا غرل كل ذلك  
 من صنيع التجار لا المضاربة عطف على البيع في قوله فله  
 مطلقا البيع اي ليس فيه ان يضارب مع الاجرة الا باذن  
 او باعمال ربك لان البشري لا يمتنع مثل استوائها في القوة  
 كما لو قيل لا يملك التوكيل بخلاف المبيع والمكاتب لانها  
 يمكن ان الاعارة والكتابة لان الكلام في النقص فيضار  
 حرا اذ والمضارب يعمل بطريق النيابة فيضمنها ولا  
 يفيد ان اي الاذن او العمل في انما في الاخر اوضح الاستدانة

نكاحه واما بغيره فانه حكمه  
 لا انكاحه اذا استعبد  
 المنفقة والمكاتب

او التوقيف في العام  
 او الايواف وانه  
 في المضاربة

والاستدانة كذا ان يشتري باكثر من مال المضاربة بل يجب البيع  
 بهما لانه ليس من صنيع التجار ولا يحصل بهما التوضيح بل هو  
 اما دفع مضاربة فمن صنيعهم وكذا الشركة والمخط مال نفسه  
 فيدخل تحت هذا القول وخرج على الاستدانة بقوله فلو سري  
 بالمال اي المضاربة لو باو فقه بالماء او حمل مناع المضاربة  
 من موضع الى آخر بماله لا مالها بعد ذلك القول كان متطلبا  
 لانه استدانة في حق المالك بلا اذنه انما قال بالماله لانه  
 اذ اضره بالمال في حكم البيع وان جبهه احره شرك بماله  
 وداخل في العمل انك انما احره لانه اذا جبهه استولى لم يضر  
 تحت العمل انك عند الى جبهه كما مر ان المال هو وجب عند  
 بخلاف سائر الاطوار كالخط اي خط مال المضاربة كمال نفسه  
 فلا يضمن اي اذا دخل في العمل انك لا يضمن مضارب بهما  
 بجبهه احره وبالمخط لانه فعل ما فعل باذنه وله حصصه في  
 وحصصه النوب في مالها يعني المضارب شريك في النوب بقدر  
 ماله من القيمة فاذا بيع النوب كان حصصه قيمة النوب في المضاربة  
 وحصصه النوب لا يضمن من مال المضاربة ولا تجاوز عطف على  
 قوله لا المضاربة اي ليس له في مطلقها تجاوز بل هو سلف  
 او وقت او شخص عينه المالك لانه لم يملك النصف الا بتوقيفه  
 فيقتد بما فوض اليه ومنه التقييد مقيد لان التجارات  
 تختلف باختلاف الامكنة والامتنع والاوقات والاعمال  
 وكذا ليس ان يدفع بضاعة الى من يخرج من ملك البلدة  
 لانه لا يمكن ان يتصرف بنفسه في مال المال في غير هذا البلد  
 فلا يمكن ان يتصرف بغيره ايضا فان تجاوز بان خرج الى غير  
 ذلك البلد فاستأجر او اشتري سلعة بغير ما عينه او في وقت  
 غير ما عينه انما مع غيره من عينه ضمن وكان ذلك له وله ربحه و  
 عليه حسره لانه تصرف في مال غيره بغير امره وان لم يتصرف



فيه حتى رده الى البلد الذي عينه برئى من العنان لانه جالس  
ثم عاد الى الوفاق ورجع المال مضاربة على حاله لان المال باق  
في يده بالعقد السابق ولا اى ليس له ايضا تزوج من  
ما لها وعقد الى يوسف انه تزوج الامة لانه من الكتاب  
اذ يستفيد به المهر وسقوط النكاح من حال المضاربة ولها  
لانه ليس من التجار والعقد لا يتضمن الا التوكيل بالتجارة  
فلا يمكنه وان كان الكتاب كالكاتبه والعناق على نصف  
قيمته ولا شراد من يتزوج على رب المال بوابه او يمين بان  
قال ان ملكته فهو لان المضاربة اذن تفتت يحصل الرجوع  
سدا انما يكون بشراد ما يمكن بيعه وسدا ليس كذلك ولا من  
يعتق عليه اى على المضارب ان كان في المال الرجوع لان  
تعيينه يعتق عليه فينفذ نصيب رب المال فان حصل الى امر  
ممن يعتق على واحد منها صار اى شراره كنفه دون المضارب  
لان الشراد متى وجد نقذا على المشتري نفذ عليه كالكامل  
بالشراد اذا خالف وان لم يرضى اى شراد من يعتق عليه  
لا تنقذ المفسد فان لم يرضى الرجوع بزيادة قيمته بعد التزويج  
نقذ اى المضارب من العبد لانه ملك قريبه ولم يضمن للمالك شيئا  
لانه انما يعتق عند المالك لا يضمن منه بل بسبب زيادة قيمته  
بلا اختيار فصار كالورثة مع غيره بان اشتريت امرأة  
ابن زوجها ثم ماتت وتركته هذا الزوج واتاهت نصيب  
الزوج ولا يضمن شيئا لاجنبها لعدم الصنع منه وسعى العبد  
في قيمته نصيب المالك من العبد لا يضمن بالثمن عند مده  
اى مع المضارب الف بالنصف فاستنزبه امة قيمتها الف  
فوطئها فولدت ولدا مساويا الفا فادعاه حال كونه موسرا  
فخلعت قيمته الفا وثمان مائة سعى للمالك بالف وربعه  
او اعتقه اى ان شاء المالك استسقى الغلام في الف والدين

يكفى

مضارب كالورثة مع غيره  
مضارب كالورثة مع غيره

فادعاه  
بكونه موسرا

ومابتن وخمسين وان شاء اعتقه فان قبضت اى المالك  
الالف من الغلام ضمن المده نصف قيمتها اى الامة  
لان دعوة المضارب وقعت صحفة ظاهر الامة على انه ولد  
من النكاح بان زوجها البائع له ثم باعها منه ومن حبيبته  
حملا لانه على الصداق لكن لا ينفذ هذه الدعوة لعدم ملك  
وهو شرط فيها اذ كل واحد من تجارته وولدها مستوفى  
المال فلما يظلم الرجوع فيه لما عرفت ان مال المضاربة نصيب  
في المصلحة اذ اضرارت اجناسا مختلفا كل واحد منها لا يترتب  
على بائس اجمالا لا يظلم الرجوع عند تالان بعضها ليس باولى به  
من البعض فحينئذ لم يكن للمضارب نصيب في الامة ولا  
في الولد وانما الثابت له مجرد حق التصرف فلما ينفذ دعوة  
فاذا زادت قيمته وصارت الفا وخمسمائة ظهر الرجوع فملك  
المضارب منه نصف الزيادة فنقذت دعوته لوجود شرطها  
وهو الملك بخلاف ما اذا اعتق الولد ثم ظهر الرجوع حيث لا ينفذ  
اعتق السابق لانه ان شاء واذا ابطال لعدم الملك لا ينفذ  
بعده بحدوثه واما الدعوة فاذا رد في حق غيره فهو  
باطل في حق نفسه فاذا ملكه بعد ذلك نقذت دعوته كما اذا  
بخرته بعد لغيره براءه فاذا ملكه بعد ذلك صار حرا اعلم  
**باب مضارب المالك اى دفع المضارب المال الى غيره مضاربة**  
بلا اذن المالك لم يضمن بالرجوع ما لم يعمل الثاني فاذا عمل ضمن  
الراجع رجوع الثاني اولا وسوقها وظاهر الرواية عندنا  
رواية لم يضمن المهر بوجوه ومرواية الحسنة لانه ملك  
الا بضاع فلا يضمن بالعمل المهر بوجوه فاذا رجع فقد اثبت  
له شركة في المال فيصير موطئا لها بغيره فيجب العنان وجه ظاهر  
الرواية ان الرجوع انما يحصل بالعمل فيقام سبب حصول الرجوع  
مقام حقيقة حصوله في غير رجوع المال مضمونا به وهذا اذا كانت



المضاربة الثانية صحيحة فان كانت فاسدة لا يلزم الاول  
وان عمل الثاني لانه ايجره والاجر لا يستحق شيئا من  
الربح فلما ثبت الشركة لم يزل جوهرا على المضارب الاول  
والاول ما شرط له من الربح وان اذن اى المالك فرفع بالثبوت  
وتصرف الثاني وربح وقيل له ما رزقنا الله شيئا نصفا  
يعنى بعد ما دفع رب المال المال اليه مضاربة بالنصف  
واذن له بدفعه الى غيره فدفعه بالثبوت وتصرف الثاني وربح  
فان كان رب المال قال له على ما رزق الله شيئا نصفا  
فلما كان النصف وللأول السدس والثاني الثلث لا يقع  
الاول الى الثاني مضاربة صح حيث كان باذن المالك  
الا ان المالك شرط لنصف نصف جميع ما رزق الله وما رزق  
الجميع الربح فكان له نصف جميع الربح فلا يكون للمضارب  
الاول ان يوجب شيئا من ذلك لغيره بل اوجه الثاني  
وسمى الربح ينصرف الى نصيبه خاصة فيبقى له السدس  
ويطلب له ما ذك لان عمل الثاني وقع له كمن استأجر رجلا  
على قيادة نوب بدرهم فاستأجره على ما شرط له من خيل نصف  
وربم طالب للاول الفضل كذا هذا ولو قيل ما رزقك الله فهو  
بيننا نصفا فلذلك ثبت اى للمضارب الثاني الثلث و  
الثالثان بين المضارب الاول بين المالك نصفا لان  
المالك ما شرط لنصف نصف جميع الربح بل نصف ما حصل  
للاول من الربح فاستحق الثاني جميع ما شرط له وما رزق  
ذلك جميع ما حصل للمضارب الاول والمالك شرط لنصف  
نصف ذلك فلما كان الباقي بينهما ولو قيل ما رزقك الله  
فبينى وبينك نصفا وقد دفع الى غيره بالنصف فلما كان  
نصف ولما اى للاول والمالك نصف لان الاول  
لثالث نصف الربح وهو ما دون فيه من جهة المالك فاستحق

فاستحق والمالك شرط لنصف نصف ما رزق الاول ولم يربح  
الاول الا النصف فكان بينهما ولو قيل ما رزق الله فاستحق  
او قال ما فضل فينبغي بينك نصفا وقد دفع الى اخر مضاربة  
بالنصف فنصف للمالك ونصف للثاني ولا شئ للاول  
لانه جعل ما كان للاول كمن استأجر رجلا ليجعله نوبا بدرهم  
فاستأجره لاجر من يملكه بدرهم فانه لا يسلم للاول شئ  
حيث عقد على جميع حقه ولو شرط للثاني ثلثه اى للمضارب  
الثاني ثلثي الربح فلما كان للمضارب الثاني النصفان نصفا  
المضارب الاول فلما ساء السدس من الربح لانه شرط له  
شيئا وهو مستحق للمالك ومواسدس فلم ينفذ في حق المالك  
ووجب عليه الضمان بالتسوية لانه التزم التسوية فاذا لم  
يسلم ربح عليه كمن استأجر رجلا ليجعله نوبا بدرهم فاستأجره  
الاجر رجلا آخر ليجعله بدرهم ونصف فانه يضمن له زيادة  
الاجر مع شرط للمالك ثلثا ولعبد اى عبد المالك ثلثا  
يسلم مع اى مع المضارب والنصف ثلثا لان شرط العمل على  
العبد لا يمنع التحلية التسليم لان للعبد مائة فخرها  
اذا كان ما دونها واستأجره العمل اذن له ولعبد لا يملك  
المولى لانه ما اودع العبد وان كان محجرا عليه واذا لم يمنع  
التحلية لم يمنع العفو وكذلك شرط العمل على المالك لانه  
يمنع التحلية فيمنع العفو واذا صحى كان ثلث الربح للمضارب  
لان المشروط له هذا القدر والثالثان للمالك لان لم  
يكن على العبد دين لان ما شرط للعبد فليده فان كان  
عليه من فله ما يملك اى المضاربة بموت احد ما اى المالك  
والمضارب لانه لو تولى وموت الوكيل او الموكل سقط الوكيل  
ولو كان المالك بذرا كبر من يداه حكم القاضي به لانه كالموت  
لا يجوز المضارب بها لان تفرق فانه انما توقف بالنظر الى ملكه

لا المالك شرط لنصف نصف جميع الربح  
فانصرف شرط الاول والنصف للثاني  
اى نصيبه فيكون للثاني بالشرط  
ولا شئ للاول



ولا ملك له في مال المضاربة لانه جبار صحيح فلا توقف في ملك المالك فثبتت المضاربة على حالها ولا يتطل بالرفع الى المالك بصفة او مضاربة فان قيل ينبغي ان يكون المصارع للمالك معقد للعقد لان الربح يكون للمالك وقد جرت في معقود الشركة في الربح وسقط كونه من عاينتها فلما العقد اذا صح ابتداءه بانها ربح الربح بينهما لا يتطل بتخصيص احد بهما بل وعند نزول المصارع يتطل ويتول المضارب بوجه اى يتول المالك اياه ان علم عمله لانه وكيل من جهة فثبتت ط علمه بوجه كماله في الوكالة واذا علم المالك عروضا ببيعها ولا يتول عنه لان حقا في الربح ولا يتطل ذلك الا بالنقد فثبت له في الربح والربح ولا حاجة اليه بعد النقد ولا في نقد من جنس راس المال لانه معقول في حقه وسد ان خلافا اى اذا عول والمال هو لكن من خلاف جنس المال فليس له ان يبيع من جنس راس المال قياسا لان النقد من جنس واحد من جنس الثمن وفي الاستحسان لانه ذلك لان الواجب على المضارب ان يترد بسل راس المال وانما يحقق ذلك به وجب فكان لم يترد

اقتصر على المضارب والمالك وفي المال من وجه اخر اى المضارب طلبه لانه كالاجر والربح كالاجرة له وقد سلم له ذلك فيجرى على تمام عمله كما في الاجارة المحضه كالدلال فانه يعمل بالاجرة والسماح هو الذي يطلب اليه العوض والمكافاة ليعمل باجره من غير ان يسماح فهو ايضا يعمل بالاجرة ويجعل ذلك بمنزلة الاجارة الصحيحة بحكم العادة فيسرى ان يطلب الثمن ببلد لا اى ان لم يكن في المال لم يترد المضارب طلبه لانه وكيل محض مبيع ولا جبر على المبيع ويؤكل الى المضارب المالك به اى بالطلب لان حقوق العقد تخلو بالعاقبة والمالك ليس بعاقد فلا يتمكن من الطلب الا

فان كان المصارع للمالك فثبت له في الربح

الا بنوكه فهو بالتوكيل للمالك ببيع حقه كذا سائر الكل اى وكله ليس ببيع اذ المصارع عن النقص لا يجر عليه بل يجر على ان يجعل صاحب المال لا يبيع حقه للمالك من الربح يعني ان يملك من مال المضاربة فهو من الربح دون راس المال الملاك يعرف الى البيع لا الاصل كما يعرف الملاك في حال الذكوة الى العقد والخصاب فان زاد لم يضمن اى ان زاد الملاك على الربح لم يضمن المضارب لانه أمين فلا يكون ضمنيا فثبت الربح والعقد باق وبذلك المال وبعضه تراد الربح لياخذ راس ماله يعني اقتضا الربح والمضاربة بجملتها ملك المال وبعضه تراد لياخذ المالك راس المال لان الاصل ان القسمة لا تقع حتى يتو المالك راس ماله لان الربح زيادة على الاصل ومن لا يكون الا بعد سلامة الاصل فاذا ملك ما في يد المضارب امانه فظهر ان ما اخذاه من راس المال فثبتت المضارب ما اخذته لانه اخذ لنفسه وما اخذته المالك محسوب من راس المال واذا استوفى راس المال فما فضل بقية منها لانه ربح وما نقص لم يضمن المضارب لانه أمين وان اقتضا الربح وصحى ما اى المضاربة ثم عقد عقد آخر فملك المال لم يتراد الربح الاول لان المضاربة الاولى قد انتهت والثانية عقد جديد فملك المالك في العقد الثاني لا بوجوب استفاض الاول فحال دفع اليه مالا آخر فثبتت المضارب في الحقة مبتدأ من ماله جبره كدوايه فانه اذا مرض كان دواؤه من ماله سواء كان في السوق او الحقة لانه لم يكتسب مال المضاربة فلا تحب النفقة فيه بل هو ساكن بالسكنى الاجرة ووجوب النفقة عنه الغير بسبب الاجتناس به فلم يوجد فكانت في ماله وفي السوق طعامه وسراجه وكسوته واجرة خادمه وغسل ثيابه والاهن اذا اجتمع اليه وركوبه كراه او شر او خلقه

محتسب







قبل بقده وضع المالك منه ثم ونم اي كلفا ملك المالك  
 انما الى بالابتداء وجميع ما وقع راس مال في فريدين  
 وبين الوكيل بشراء عبده بعينه باللف دفع اليه فاستمر  
 فملك المالك قبل ان ينفقه للبايع فان لم يكن يرجع على  
 الموكل مدة فقط بان المال في يد المضارب امانة لمارة  
 الاستيفاء انما يكون بقبض مضمون فلو حصل قبضه على الاستيفاء  
 صار ضمانا وهو ينافي الامانة فيجب قبضه ثانيا على جهة الامانة  
 لا الاستيفاء فاذا اهلك كان الهلاك على المالك كالمالك  
 لا مكان جبره مستوفيا لان الضمان لا ينافي الوكالة في الغالب  
 اذا تولى بيع المقتوب جاز حتى اذا اهلك في يده بعد ما صار  
 وكيلا ضمن فاذا اشتبه بعد باللف وجب للبايع على الوكيل  
 الثمن وجب للوكيل على المالك كل شيء فاذا استوفى حقه من  
 الموكل قبل قبضه على جهة الاستيفاء لا الامانة فاذا استوفاه  
 مرة لم يوجب الحق اطلاقا اذ اهلك المقتوب كان الهلاك  
 عليه لا على زعمه فان فقال دفعت الفاء وركبت الفاء  
 وقال المالك دفعت الفين او ادعى المضارب العموم  
 او قال ما عشت لي بخارج والمالك ادعى الخصوص يعني في  
 الصور بين الاخيرين فالقول للمضارب امانة الا ان  
 فلو ان حصل اختلافا في مقدار المقتوب والبايع اوجب حقه  
 مقداره لا يستصحب به المال وفي مثله القول للبايع ضمنا  
 كان او امينا وابتدأ برهن على ما ادعى من الفضل قبل ان  
 رب المال يدعي فضلا في راس ماله والمضارب فضلا  
 في البرج والبنات للانباء واما في الاخيرين فقال اصل  
 فيها العموم والقول لمن يشك بالاصل لو ادعى كل واحد  
 فملك المالك اي القول له لا تفاخرا على الخصوص ما عتبر قول  
 من يستفاد الاذن من جهة اولى والبينة للمضارب لا حجة

جنة

الشك بالان  
 بعد الشك  
 في كونه  
 ابي ابي

لا حجة الى نفي الضمان كما لو قال من مده الف هو مضارب  
 زيد وقد ربح وقال زيد بقضاعة حيث يصدق زيد مع المدين  
 لانه يكره عوى الرج او دعوى تقوم بعمل المضارب او حجة  
 قال من مده الف هو قرض وقال زيد هو بقضاعة او ووجه  
 حيث جدد زيد مع المدين لانه يكره عوى المملك ولو  
 وقفا وقفا بان قال رب المال دفعت اليك في رمضان  
 وقال المضارب دفعت في شوال فقال في وقت الاخر  
 لان الاخر يفتح الاول **كتاب الشك** لا يخفى وجه المشقة  
 بين الكتابين من اختلاف ستمين بيني ومنه انه كما لا يخفى  
 جواز الصداق ان فيه اختلاف لبعض جملته ببعض ثم  
 على العقد مجازا لكونه سببا له ثم صارت حقيقة توفيقه ومن  
 اما شركة ملكية من ان يملك كل واحد باري او شرا او اتم  
 او استملا على مال عربي او اختلاط مالهما بملصق من  
 احد منهما او خلطها حتى تغدو التهمة كمنطه بالخط والكسح  
 بالغير وكذا ذلك او تحس كمنطه بالشيء وكذا ذلك كل اجنبى  
 في مال صاحبه حتى لا يجوز له التصرف فيه الا باذنه كالمالك  
 الا جانب قصص له بيع خطم اي نفسه من المال ولو من غير  
 شركه بلا اذنه يعني يجوز بيع احد الشركين نفسه من المال  
 من شركه ومن غيره بلا اذن شركه الا في صورة الخلط  
 او الاختلاط فانه لا يجوز الا باذنه والفرق ان خلط الجنس  
 بالجنس بصفة التقدي سبب لرد المال عن الخلط الى  
 الخلط واذا حصل بغيره حصل سبب لرد المال من وجه  
 دون وجه فاجبة نصيب كل منهم زايلا عن الشريك في حصة  
 البيع من غير الشريك فلما يجوز الا برضا الشريك غير زايلا  
 في حق البيع من الشريك عملا بالشركيين وهذا هو  
 عكسه لان التصرف مع الشريك اسرع نفاذا من التصرف

الشك  
 وشك

ولا يخفى  
 ولا يخفى

وعندنا ما يحسب العين على حكم ملك الله تعالى  
 فيقول ملك الوقت غنية الله تعالى على  
 وجه تعدد منفعة الالديار فليزيم فلا يباع  
 ولا يورث واللفظ يتضمم ما لا يخرج  
 من وقت الله



مع الاجتناب بدليل جواز تملك بعض الشريك لا بالجمعة  
وكذا اجازة المثل من شريك جائزة واما شركة عقد  
عطف على قوله اما شركة ملك وركنهما الايجاب بان يقول  
احدهما شريكك في كذا او في عامة التجارات والقبول بان  
يقول لا اؤخر قبيل فانهما عقد من العقود الشرعية فلا يكون  
ركن كسائرهما وشرطها كون المعقود عليه اي التصرف الذي  
عقد الشركة عليه قابلا للوكالة ليقع ما يحصل من ممتلكات  
بينهما فيحصل لنفسه بالاصالة ولشريكه بالوكالة ولا يمكن ذلك  
فما لا يقبل التوكيل لا احتساب وكحة من المباحات فان التوكيل  
لا يقع فيه بل لا يشبهه يكون له خاصة وعدم ما يقتضي الى  
الشركة في البيع لا حال ان لا يبقى بعد هذه الدار الممتصة  
بشركان فيه وهي اس شركة العقد كمنه الاول شركة  
بالاموال والاسم شركة بالاعمال وتسمى هذه الشركة اصطفا  
شركة الصنابع وشركة القبول وشركة الابدان ووجه  
التسمية ظاهر وهو الثالث شركة الوجود قال في البداية ثم  
من على اربعة اوجه اي شركة العقود على اربعة اوجه فاعلم  
وعنان وشركة الصنابع وشركة الوجود وبتد صاحب الكافي  
وقال في غاية البيان هذه التقسيم فلهذا لا يشترط ان  
شركة الصنابع وشركة الوجود مغايرتان للمفاضة والاولى  
في التقسيم ما ذكره الشيخان ابو جعفر الطحاوي وابو الحسن الكوفي  
في تحفتهما بقولهما الشركة على ثلثة اوجه شركة بالاموال  
وشركة بالاعمال وشركة بالوجود وكل واحد على وجهين  
مفاضة ومنه لانه يمكن تحقيق الكفالة والوكالة في الابدان  
واذا اطلقت يكون عنوانها عشرت على هذا احسنه ووجه  
غاية البيان وقلت وكل منها اما مفاضة وهي بمعنى  
المساواة تسمى هذا العقد بالاشتراك المساواة فيه



شركة دارالافتاء  
لا حد لها في القطع

وعنان وفي البداية اشارة  
الى هذا حيث قال في بيان شركة  
الوجود فانها تصح مفاضة

في جميع الوجود كما سبق في او عنان ما اخذ من قوله عطف  
اي عرض شركة العقد على ان الشريك كان من غير  
شركي فاشترى او من عنان الوتر كما ذهب اليه الكافي  
والاصح لان كلا منهما جعل عنان التصرف في بعض المال  
الخاص به اما المفاضة في الشركة بالاموال فبان تضمنت  
وكالاته اي يكون كل منهما وكيلًا للآخر لتحقيق المعقود وهو الشركة  
في المصلحة لانه لا يقدر ان يدخل في ملك صاحبه الا بالوكالة  
منه لعدم ولايته عليه لا يقال قدم ان الوكالة لا يملك الا  
بجواز فوجب ان لا تنضم هذه الشركة لتضمن الوكالة بل يجوز  
كما اذا وكله بشرا ثوب وكحة لانا نقول الوكالة بالاجور  
قصد او يجوز ضمها كما في المصارف كقوله بان يكون كل منهما  
كفيلًا للآخر لتحقيق المساواة بينهما وطلب كل منهما فيها شرا  
احدهما لا يقال قدم ان الكفالة لا تصح الا بقول المكفول له  
في كل شيء فكيف جازت هنا مع جهالة لانا نقول قدم ايضا  
ان القنوي على صحتها ولو سلم فذلك في الكفيل المقتضى  
بمناضمتي كالوكالة وتساوي اي الشريكان بالابتنى بال  
نص به الشركة كما سبق بخلاف العوض والعوض لا  
يصح ما التفاضل فيها وتضر فبان عقد واحد مفاضة فانه  
عليه الاخر من التصرفات والاتفاق معنى المساواة فلا يصح  
تفويض على قوله وكفالة بين عبيد وصحبتين ومكاتبين فانهم  
ليسوا باهل الكفالة ولا بين حرة وملوك وصبي ومالك مسلم  
وهي تغرب عن قوله تصرفا فان الحر البالغ يستقل بالتصرف  
والكفالة والعبد لا يملك شيئا منها الا باذن مولاه والعتق  
لا يملك الكفالة وان اذن له الولي فيك التصرف باذنه  
واذا اشترى حرة او حرة لا يقدر المسلم على بيع  
ما اشتراه شركة لكونه وكيلًا في البيع والشراء كذا مسلم

مطابق شركة مفاضة

ان يبيعه وخره شرطا ان يقدر







مال نفسه رجع عليه ولا يصح ان اي معاوضة وبخلاف  
 في الشركة بالاموال المأبىة للفقير اي الدرهم والدينار و  
 الفلوس النافعة اي الراية والبر وهو مذهب غير مقبول  
 والنفقة وهي نفقة زوجة ومثله ان تعامل الناس بها اي  
 بالبر والنفقة الصبي ان عقد الشركة على الفلوس النافعة  
 يجوز اتفاقا لكونها مائلا باصطلاح الناس واما الشركة  
 جعلت في شركة الاصل وفي الجمع للصغير بمنزلة العوض  
 فلا يصح ان رأس مال الشركة والمضاربة وجعلت في حرف  
 الاصل كالامان والاول ظاهر المذهب قالوا المغيرة العرف  
 في كل بلدة جري التعامل بالمبايعات بالبر فهو كالنفقة ولا  
 يتعين بالنفقة وجميع الشركة به وترك التعامل باستعمال  
 نمنا بمنزلة الشركة كحفظ وفي كل بلدة للمعبر التعامل بها فهو  
 كالنفقة من يتعين في النفقة ولا يصح الشركة كذا في الكافي ولا  
 يتحاشى الا بما ذكره والعرض لكن بعد بيع كل من الشريكين  
 نصف عرضه بنصف عرض الآخر يعني لو باع كل منهما نصف  
 ما له من العرض بنصف مال الآخر منه صار الشريكين في النصف  
 شركة ملك حتى لا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب صاحبه  
 وهذه جملة لمن اراد الشركة في العوض وان ملك احد  
 المعاوضتين بارت او هبة فاصح فيه الشركة فاما انفاق بعض  
 عطف على ملك حازر للمعاوضة عن مال الزوال لمساواة فغيره  
 في المعاوضة ملكا لهما او مال احد منهما قبل الشرا بطلبها  
 لانها من العوض المجازة فشرط لهما واحدة ما شرط لا بدالة  
 وسند ظاهر في ملك المالكين وكذا اذا اهدى احدهما لانه لم  
 يرض بشركة صاحبه في ملكه الا لشركة في ملكه فاذا فاق ذلك  
 لم يكن راضيا بشركة فبطل العقد لعدم القاندة وهو  
 المملوك على صاحبه اي صاحب المال بعده اي بعد اخطائه

انما هو  
 انما هو  
 انما هو  
 انما هو

فانما هو  
 انما هو  
 انما هو  
 انما هو

بملكه عليه ما لا بد بتغيره فيملك من المالكين فان ملك مال  
 احد ما بعد شرا او احرار بماله مشتركة لهما على ما شرطا  
 الملك حين وقوعه مشتركة بينهما لقيام الشركة وقت الشرا  
 فلا يتغير الحكم بملك مال الآخر والشركة مشتركة عقد حتى  
 ان يمتد بها جازية لان الشركة قد تمت في المشتري فلا  
 ينقض بملك المال بعد ما ورجع على الآخر بحصة من ثمنه  
 لانه اشترى لنفسه بواحدة ونقد الثمن من مال نفسه فبطل  
 رجوع ثمنه وان ملك قبله اي قبل شرا الآخر فان كان  
 الشركة مشتركة لهما على ما شرطا في رأس المال لا يخرج  
 مثله ان كان رأس المال بينهما اثنان فاشترى يكون اثنان  
 وان كان اتفاقا فذلك لان الشركة ان يملك فلو كان  
 المصح بها فانه ففان مشتركا بحكم الوكالة ويكون شركة ملك  
 حتى لا يملك احدهما ان يتصرف في نصيب الآخر الا ان لم  
 يتصرف بواحدة جازية اي لا يكون المشتري لهما بل مشتركا  
 لان الوقوع على الشركة كل واحد كانه يثبت في ضمن الشركة  
 وقد بطلت الشركة بملك مال احد ما قبل بطلان في ضمنها من  
 الوكالة والكل من حدين الشريكين اي المعاوضتين و  
 شركة العنان ان يوضع لانه معاودة في عقد الشركة وبود  
 لانه من عادة التجار ويضارب اي يرض المال مضاربة لانهما  
 دون الشركة فيجوز ان يضمنها بخلاف الشركة لان الشريكين لا  
 يتضمن ماله ويؤكل من يتصرف فيه بغيره وشرا لانه من  
 عادة التجار والمال في يده اي يد كل من الشريكين امانة  
 حتى اذا يملك لم يضمنه واما المعاوضة في شركة الصبايح جاز  
 بشرك صاحبان متساويان فيما يجب فيه المساواة في  
 المعاوضة المذكورة وهي المعاوضة في الشركة بالاموال بان  
 يكونا من اصل الكفالة ولا يشترط ان يكونا من رزق واحد بينهما

مطالبة شركة الصبايح

انما يشترط ان يكونا



بوجهها ما

نصفين وان يلقظا بلفظ المفاضة وقدره بيان شوي  
 لا خصاص لك واة فيه بالمفاضة السابقة كلفا غير او  
 ضباط وصاغ اشارة الى ان اتحاد الصنف والمفان ليس  
 بشرط في شركة وتقبل العمل عطف على يشترك لاجز بينهما الى  
 اى يكون لكل يحصل احد منها من الاجز مشتركا بينهما كما هو حكم  
 المفاضة وتضمنت وكالة لا اعتبار بما في جيب انواع الشركة و  
 كعالة تحقيقا لمعنى المفاضة وصحت وان وصلته شركة العمل  
 نصفين والمال انما استىنا وفي القياس لا يصح لان المفاضة  
 بقدر العمل فان زيادة عليه في ما لم يضمن فيكم العقد لا خصاص  
 اليه فصار شركة الوجوه الاستحسان ان ما يافى ذكره في الاستحسان  
 عند اى كاجنس وقد اختلف لان راس المال عمل في مال  
 فكان بدل العمل والعمل يقوم بالتقوم فيقدر بقدر ما يقوم به  
 فلا يخرج من تفاوت شركة الوجوه لما يستحق ان شاء الله تعالى ولم يلا  
 عمل قبله احد ما ويطلب الاجز اى كل منها وبسبب الدواع  
 بدفع اليه والكسب عنهما نصفين وان عمل احد هما قاسا  
 واستحسانا لان هذا مقتضى المفاضة المتضمنة للوكالة واما  
 العنان في شركة الصنف فيبان يشترك صانعا ان يستحق  
 بينهما فيما ذكر وتضمنت وكالة فقط ونبت به الاحكام المذكورة في  
 والقياس ان لا تنبت لان الشركة وقعت مطلقة عن قيد الكفاءة  
 والاحكام المذكورة في من وجباتها به الاستحسان ان لا تنبت  
 مقتضى لوجوب العمل في ذمة كل منهما وهذا يستحق الاجز حسب  
 نقاذ تقبله عليه في جري المفاضة في ضمان العمل وان خصاص  
 البديل في قالوا اذا اقر احد مملعين من ثمن صابون او  
 منه لم يحد في حاجة ويلزم فاقه لان استحقاق  
 المفاضة لم يوجد ونقاذ الاقران موجب النقص بها واما المفاضة  
 في شركة الوجوه سميت بالاملايشترى بالشية الامن

انكشاف ما

عند اى ما

راوية  
القول

مطلبة شركة الوجوه

بوجهها ما  
 والى ادراكه  
 والى ادراكه  
 والى ادراكه

احارة ما



ولم يقع قبض شرط التقاض لان استحقاقه بالعهدة فيكون  
فيه تغير الفاء وهو واجب الرض وبطل اي الشركة  
مطلقا بموت احد صاحبه ولو حكما بان يتردد ويحيى بدارج  
ويحكم به القاضي لان الوكالة لازمة للشركة والموت يبطل  
الوكالة ويبطل اللزيم بمقتضى المذموم ولا يترك احد صاحبه  
الاخر بلا اذن اي ليس لاحد الشريكين ان يؤدي زكوة مال  
الاخر بلا اذنه ليس من جنس التجارة فان اذن كل صاحبه  
فادبا ولا اذن بالتمتع ضمن الشرا وان جعل ادا ان لا  
لانه اني بغير المأمور به لانه اسقاط الغرض عنه لم يبطل  
حصار تجارته فيضمنه علمه ولم يعد لانه صار معزولا باذنه  
الموكل حكما لغوات المحل وذا لا يختلف بالعلم ولا بغيره  
يبيع العبد اذا اعتقه الموكل ينزل به علمه او لا وان اذنه  
معا اي ادى كل واحد بغيره صاحبه والنقص اذا هما في زمان  
واحد ولا يعلم النقص والتاخر ضمن كل ضبط الاخر بخاصة  
فان كان مال احد صاحبه يرجع بالزيادة سري معا ومن امة  
بان شريكه ليطلق حتى له محانا يعني اذا اذن احد المقتضين  
لصاحبه بئرا امة ليطاها فاشترها المأمور ادى الثمن  
مال الشركة ضمن له بغير شيء اي لا يؤزم لشريكه شيئا عند  
حصه وعند صاحبه يرجع عليه بنصف الثمن لان الشراء وقع  
للمأمور خاصة فكان الثمن واجبا عليه وقد اذنه من مال الشركة  
فيه رجوع عليه بنصف الثمن كما في ثمن الطعام والكسوة وله  
ان يجاريه بدخل في ملكه حرجا على مقتضى الشركة ثم اذا  
يتضمن هبة نصيبه لان الوطني لا يحل الا بالملك فصار كما اذا  
اشترى ما تم قال احد صاحبه لاخر اقتبضا لك كان هبة  
وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة بخلاف طعام اهل  
وكسوتهم لان ذلك مستثنى عن الشركة للضرورة كما

التجارة عارضة  
احد

مساكنه ولا ضرر في مسئلتنا واخذ البائع بتمسكها  
شأن المشتري بالاصالة وصاحبه بالوكالة كما في الطعام  
والكسوة **كتاب المزارعة** هي لغة مفاعلة من الزرع  
وتشترط عهدة على الزرع ببعض الخارج ولا يقع عند ابي حنيفة  
رجوع الله له بشرا فخرج بن خديج انه صلى الله عليه وسلم  
نهي عن التجارة وهي مزارعة الارض على الثلث او الربع  
من الخبز وهو الاكمل لمعاليه الخارجه من الارض الزكوة  
ولا تشترط استجاره من يخرج من ملكه فكان في معنى  
الطمان فخر في الخارج وتقع عند هاهنا لانه سلام في  
مخيل غير الى اهلها معاينة وارضاة مزارعة على نصف ما يخرج  
من ثم وزرع وبه عمل الصنابة والتابعون رضوان الله  
عنه عليهم جميعا الى يومنا هذا وبمقتضى تركه الواحد  
والغياص والنداء لولا وبه يعني وركنها الى حاج القليل  
كسائر العقود وشروطها ثمانية امور الاول اقلية العاقد  
والاصح لعقد ما يولد منها والثاني صلاحية الارض للمزارعة  
لحصول المقتضى والثالث بيان مدة تعاقده بان يقول  
الى سنة او سنتين مثلا لان العقد يبرء على منقضاء الارض  
ان كان البذر من قبل العامل او على منقضاء ان كان البذر  
من قبل صاحبه الارض والمنفعة لا يعرف بمقدارها الا  
بقيدان المدف فكانت المدة معيارا للمنفعة فيكون  
المدة مما يمكن فيها من المزارعة حتى اذا بئتين مدة لا يمكن فيها  
منها فدت اعدم حصول المقصود وكذا اذا بئتين مدق  
لا يعبر احد صاحبه متاعا عادة كذا في الذخيرة والرابع  
بيان رب البذر اي من كان البذر من قبله لان المقصود  
عليه فيختلف باختلافه فان البذر ان كان من قبل العامل  
فالتمتع عليه منقضاء الارض وان كان من قبل صاحبه الارض

المانع من المزارعة  
ان كانا رافعا والمنفعة  
الا كما رافعا والمنفعة  
صحيحة بالتمتع  
خبره كذا كذا كذا

العامل



هو منفعة العامل لا بد من بيان المعقود عليه لان الجملة  
 ينفذ الى المنازعة والخامس بيان جهة اي جنس البذر  
 اذ لا بد من بيان جنس الاجرة وسو لا يعلم الا ببيان جنس البذر  
 والسادس بيان خط الاجرة اي بيان من لا بد من قبله  
 لانه يستحق عوضا بالشرط فلا بد ان يعلم اذ لا يعلم لا يستحق  
 شرطا بالعقد والسادس التحلية بين صاحب الارض والعامل  
 حتى اذا شرط في العقد ما يزول به التحلية وهو ما لا يملك  
 الارض مع العامل فلهذا التناهي من الشركة عند حصوله  
 لانه ينفذ استءاؤه ويتم الشركة انتهاء وكل شرط يؤول  
 الى قطع الشركة في الخارج يكون مفقدا للعقد وانما يقع  
 عند ما اذا كان الارض والبذر لواحدا والبذر والعامل لواحدا  
 لان صاحب الارض استأجر العامل للعامل والبذر للبذر  
 شرط عليه كما لو استأجر حيا طاريا ليطبخ بيرة نفذ او الارض  
 لواحدا والباقي للآخر لان رب البذر استأجر الارض  
 معلوم من الخارج ولو استأجر باجر معلوم من الدراهم  
 والذباية صح وكذا اذا استأجر ما بذله كالعامل الواحد  
 والباقي للآخر لان صاحب الارض استأجر العامل للعامل  
 بالذباية صح كما لو استأجر حيا طاريا ليطبخ بيرة  
 الثوب وانما يقع ايضا اذا كان العقد كذا في البذر  
 حقا كما في الحصاد والرفاخ والدوش والندرية  
 العزم بالغير حتى لو شرطت لاحد العاقدين ففقد  
 شرط لا يقضي العقد وينفذ لاحد العاقدين ففقد  
 كانت الارض والبذر استأجر البذر من الخارج  
 مقصودا لا يصح لان منفعة البذر صلاحية لتمامه بالعامل  
 فاحد لم يجانس لانه لا يمكن جعل البذر بالمنفعة الارض ولا  
 يجوز استحقاق منفعة الارض مقصودا بالذباية كما لو

اشارة

ط  
 والرفاع  
 وهو ان يرفع ما حصد من مؤخر البذر

بشرط ان يكون البذر  
 في الارض  
 كقولنا ان يرفع ما حصد من مؤخر البذر  
 ومنفعة البذر  
 كقولنا ان يرفع ما حصد من مؤخر البذر

لو كان البذر مشروطا على احد مما فقط بخلاف جانب العمل  
 لان البذر الى العمل ففقدت باعده لمنفعة العمل او كان البذر  
 لاحد مما لا يملك الباقي للآخر لان الشرع لم يرد به او كان البذر  
 للبذر فلهذا لم يصح عند المتأخرين لم يصح عند الاجتهاد او بشرط  
 لاحد مما لا يملك الباقي فانه ايضا مفقود لاحتقال الخارج  
 الارض والاهن القفران ومن اوسع من التناهي والوسا  
 جمع سابقه ومن يملك من الجدول واصغر من الخوف فانه ايضا  
 مفقود لاحتقال هذا الشرط فاطحا للشركة او شرطا لاحد مما  
 لا يملك الباقي من موضع معين او ما على ما كانت الشركة ان لا  
 يخرج الا من ذلك الموضع فيكون الشرط لا شركة او شرطا  
 كون منفعة العامل لانه ان شرط لا يقضي العقد  
 نظرا لاحد العاقدين او شرطا لرفع رب البذر بذر او رفع  
 الموضع الموقوف وتصف البذر في حيث يفسد بين  
 لا يقال ان لا يحصل لاذلك البذر ولما اذا كان خارج  
 معا سمي نحو الثلث والربع فيجوز كما لو شرط لرفع الحشر  
 وقسمه الباقي والارض عشرة او شرطا رب البذر عشرة  
 المخرج لنفسه او للآخر والباقي بينهما لانه مشاع فلا يؤول  
 الى قطع الشركة في الحب وسو المقصود او شرطا بتصف  
 الحب والبن لغير رب البذر حيث يفسد لانه شرط مخالف  
 لمقتضى العقد وسو يؤول الى قطع الشركة اذ ربما يفسد  
 شيئا منه فلا ينفذ الحب فلا يخرج الا البن ولو شرطا  
 الحب لتصفين ولم ينفذ البن او شرطا الحب لتصفين  
 وجعلها اي البن رب البذر صح اما الاولى فلانها  
 شرطا الشركة فينبغي ان هو المقصود والى كونه عن البيع لا  
 يوجب فساد العقد في الاصل الثانية فلانه شرط موافق  
 لحكم العقد لانه فلهذا ملكه واذا فسد المزارعة فالحكم

الخارج

والبذر لواحدا وسو لا يملك  
 الخارج لان كل واحد البذر  
 والبذر صح

فيكون هذا الشرط قاطعا للشركة  
 او شرطا لاحد مما يخرج من موضع  
 معين او ما على ما كانت

او شرطا لكون البن واحدا  
 او شرطا لكون البذر واحد  
 او شرطا لكون البذر واحد



الرب البذر لانه تعالى ملكه والفرع يملك بملك المالك والاصل وانما  
 يستحق الاخر بالتسمية فاذا قدمت كان المالك كله رب البذر  
 والآخر بوجهه ولو جرد عليه يعني اذا كان البذر من صاحب الارض  
 فللعامل اجر مثله وان كان من جنس العامل فلصاحب الارض اجر  
 مثل ارضه فلو كان رب البذر صاحب الارض فللعامل  
 اجر مثله لا يرد على المسمى لانه رضى بسقوط الزيادة ولو كان  
 رب البذر العامل فلصاحب الارض اجر مثل ارضه لا ينفق  
 منافع الارض بعقد فاسد فيجب عليه قيمتها اذا مثل لها  
 واذا صحت فالمشروط اي الواجب هو المشروط لا المقتضى  
 ولا شئ للعامل ان لم يخرج الى الارض شئاً لانه لا ينفق  
 شئاً ولا شركة في غير الخراج ويجوز للعامل ان ياتي لرب  
 البذر يعني اذا عقدت المزارعة فامتنع من العمل رب البذر  
 فلذلك لانه لا يتوصل الى الوفاء بالعقد بالامكان فالبذر  
 وقيمة ضرر بذرته فلا يحرم عليه كما لو استأجر الاجرة ليدفع  
 وفي الكفاية هنا قبل القائه وبعد بخره وانما للعامل  
 اجرة الحاكم على العمل لان الوفاء يمكن بلا ضرر بخلاف حكم  
 العقد كما في سائر الاجازات لا اذا كان له عذر فيفسخ  
 به الاجازة كالمرض فيفسخ به المزارعة ولو اولى رب البذر  
 والارض له وقد كرم العمل فلا يشئ له في تركه اب قضاء  
 لان عمله يتقوم بالعقد والعقد يقوم بالعمل فيفسخ الخراج  
 ولا حاج بعد ويستحق ديارته يعني ان ما ذكر جواب  
 القضاء وما في ثمينه وبين ربه فيفسخ ان يعطى العامل  
 اجر مثله لانه انما اشتغل باقامة هذه الاعمال يحصل  
 له نصيب من الخراج فاذا اخذ الارض منه فقد غفر له  
 موضوع فيفتي بان يطلب رضاه ويطلب المزارعة  
 احد مما اى العاقد من كما في الاجازة فلو دفعها للمشتري

ابو علی و ابو شل ارض

2. July

غرفة والتفريغ من قديم

مدن و قلاع

سنتين فلما نبت في الاول ومات صاحب الارض قبل ادراك  
ترك اي الذرع في يد المزارع الى ادراكه وقسم على الشطر  
وسقط اي المزارعة في السنتين الاخيرين لان في ابتداء  
العقد في السنة الاولى لمعالجة حرج المزارع والموت في  
القطع باطلا لحي العالم اصله حلال الا ابتداء اولي واما  
في الاخيرين فلما طرد الى الابطاء اذ لم يثبت الحرج للمزارع  
في شئ قبلنا بالقبض ستمت المدة قبل ادراكه قبل  
المزارع اذ لم يثبت قبضه من الارض حتى يدرك الزرع لانه  
استوفى ثمنه في الارض لزمنية حصته فيها الى وقت  
الادراك ونفقة اي نفقة الذرع كاجور السقي والحراثة  
والحصاد والرفاع والدوسن والتذرية عليها بعد  
تقصوها حتى يدرك كنفقة العبد المشترك العاقر عن  
الكسب وفي موت اخذ ما قبل اي قبل ادراك الزرع  
ترك اي الزرع في مكانه الى ادراكه ولا تسبق على المزارع  
لانا ايضا لا جالة ههنا استى نال ابتداء مدة  
الا حرج فامكن استمارة العالم او وارثه على مكان  
عليه من العمل ما في الاول فلا يمكن الابطاء <sup>لانه</sup> لا تسبق  
المدة البقية احد سما على الذرع بطلا امر صاحبه او امر قاض  
حرجه منقول في الاتفاقه لان كل واحد منهما غير مجبور على  
فقدان كادار المشتركة بينهما <sup>لانه</sup> لا تسبق فاتفقوا  
في منهما بطلان امر كان منقول عا ونقص اي المزارعة يدرك  
حرج المزارع الى بيع الارض بما في الاجل ولو ليس للعامل  
ان يطالب بما كسب الارض او جعرا او نارا او سوبا  
المسنة بشئ اذ لا يجوز ان يطالبه بالمشي وهو الحرج لانه  
معدوم ولا يجوز المشي لانه انما يجب عند العقد  
ولم يقصد ولو نبت اي الذرع لم يبق اي الارض قبل  
استحصاده اي الذرع لان البيع ابطال حرج المزارع

فصل

محمّد

فی مرقیہ

تاریخ روز و زمان

لقد انقضى وقت الفزع بعد اركها والرفع وفقه الزاوية  
وكبرها ان يكون الفزع الى السند والاداس وكل الفزع  
لا خارج من علته والتقديرية تمت المحبة  
لذان حضرت

شاه

ازدواج



وارتأى من الباطل ويخرج الفاضل ان جدي لا يخرج  
 انظلم و سولم بظلم لانه ممنوع عن بيع الارض فلم يكن ظالما  
 والله اعلم **باب في اربعة اشياء من البيع** وشرعا  
 وضع الشرايين على من يرد من كمال الارض في انهاء ماله  
 عند ابي حنيفة خلافا لهما والنفوس على صحتها وشرطها  
 الملكة منها كاحلية العاقدين وبيان نصيب العامل  
 التامة بين الاشجار والعامل والشركة في الخارج و  
 ما عداها من الشروط المذكورة فيما يقع ملاذركم في البيع  
 ان لا يقع لانها خارجة عن كمال الارض وبيع اسبق فاد  
 يقع على اقل من يخرج اذ لا دكر الثمرة وقت بيعها فلما  
 يتفاوت وتنفذ ان لم يخرج اى في هذه السنة لعدم  
 تناول العقد غير هذه السنة فكانت خاصا على ذلك فذكره  
 في البيع الشرعي الا اذا دفع استثناء من قوله يقع ملاذركم  
 المدة فخرنا في الارض لم يبلغ اى تلك التواضع في  
 على ان يصح ما خرج كان بينهما نصيب من حيث  
 نقد ان لم يذكر سنين معلومة ذكره فاضحى ان اودع  
 اصول رطبة في ارض مساقاة ولم يسم الوقت فلهذا  
 لان اصول الرطبة كالقواسم بخلاف رطبة كنباتها غاية  
 اشهر مثلاً حيث يجوز ويقع على اول حصة اى قطع يكون اى  
 يحصل في الاول لا ما بعده دفع رطبة انتهى جاز ما على ان  
 يقوم عليها حتى يخرج يذرا ويكون اى النذر بينه وبين  
 حاز ملاذرك الوقت استخرا لان ملاذرك النذر وقت حصوله  
 عند الملاذرين والندرا انما يحصل بعد العمل فاشترط ان لا يقع  
 فيه يكون صحيحا والرطبة لصاحبها اذ لا اثر فيه لغيره  
 شركة تنصفها فدت لاشترط الشركة فيما هو حاصل  
 قبلها وكرهه لا يخرج الثمرة فيها بان دفع الارض لغيره  
 اكثر من سنة وسنتين ببعض النجاش فانه يعلم قطعا ان اكثر

لا يخرج من سنة

فخرج

النفوس

المدة

النباتات

الخاصة

الشرعية

اكثر من لا يخرج الثمرة فيها ينفذ بالان المقصود بالبقاء المكنة  
 في الخارج وهذا الوجه من المقصود فيكون ثمة للعقد  
 وذكره في قدر يخرج الثمرة فيها وقد لا اى لا يخرج لا اى لا ينفذ  
 لعدم العلم بقوات المقصود بل هو منوهم في كل فارجع  
 مساقاة بان يعطى الزرع او الثمرة اقساما او في كل فارجع  
 في وقت يسمي على الشرايين والعقد والا اى وان لم  
 يخرج منه بل تأخر عنه وقت او اثنين انما سمي بمدة لا يخرج  
 انما رغبنا لو علم ذلك ابتداء كان العقد فاسدا فكذا اذا  
 بين اشياء اذا دفع فلهذا مل اى المثل كما في المراجعة تقع  
 اى الملك فاق في الكرم والشجر والبقول واصول البادى  
 والمثل ولو وصلت فيه ثم انه لم يدرك حتى لو كان مدرجا  
 لم يقع العقد اذ لا يكون العمل العامل اشر كما في المراجعة وعند  
 انما في لا يخرج الملكات الا في النجاش والكره وقدر ارضا  
 سنين معلومة على ان يخرجها اشياء او يكون على اى  
 ان اشجار والارض منها نصيبين فدت لاشترطها المكنة  
 فيما كان حاصلا قبل الشركة لا بطله وهو الارض فان غرسها  
 اى للعامل الارض غرسا من بعده فخرجت ثم كان الكل  
 لصاحب الارض وللعارس من حصة قيمة غرسه واجه مثل  
 عمدا لان صاحب الارض اسماج العامل يجعل ارضه سنانا  
 بالآت نفه على ان يكون اجرة نصف البستان الذي  
 بعله والآلة فيكون في معنى فغير الطمان المنفعة فيكون  
 فاسدا ثم التواضع وقد تعدد رد ما عليه لا تقبلها  
 بالارض فيجب قيمتها واجه مثل عمدا لانه لا يدخل في قيمة  
 التواضع فيها بنفسها بتطل الى المساقاة بموت احد  
 وبعض مدتها والتمتع في ثمة قيد للصورة الموت ومضى المدة  
 وانما بطلت لان صاحب الارض اسماج العامل

خارج

اى

ملك للعارس

النفوس



بمعنى اني راجع ولو استاجر  
 بمرأهم بطلت الاجارة بعد  
 اخذها فكذا اذا استاجر ٢٥

وهو من الشارح الاشجار الى  
 وقت الادراك واذا انقضى  
 العقد

الارض ببعض الخارج فلو مات صاحب الارض فلهما  
 القيام عليه حتى يدرك الثمر وان وصيلة الارض تطلب  
 الارض لان انتقاء العقد بموته اضرا انما العامل وانما  
 لما كان مستحقا له بالعقد يكلف الجواز قبل الادراك فيه  
 ضرر عليه واذا جاز تقضى الاجارة لدفع الضرر فكذا انما  
 له فلو كان اولى وان مات العامل فلو رثته القيام عليه  
 وان لم يرض صاحب الارض لانهم قامون مقامه فكذا  
 للجائين وان ماتا فكذا في القيام عليه او تركه الى  
 ورثته العامل لقيامهم مقامه وقد كان له في حياته هذا  
 الجواز بعد موت صاحب الارض فكذا يكون لورثته العمل  
 بعد موته وان لم يثبت احد ما بل انقضى مدتها اي مدة  
 المسافة فكذا في العامل ان شاء عمل على كان يعمل  
 يسلخ الثمر ويكون بينهما على السواء لان الارض ما يكتاد قبل  
 الادراك اضرا انما هو الضرر مد فخرج كما هو ولا يفسخ الا  
 بعذر كما في الاجارة ومنه كون العامل عاجزا عن العمل فانما  
 لو لم تقض لزمه استيفاء الاجر فيلحق به ضرر لم يترتب العقد  
 المسافة وقد مر ان الضرر مد فخرج او يكون العامل سارفا  
 يخاف على نفسه على ثمر الكثرة او سقيف السقف بالخراب  
 جميع سقفة ومضى عن العمل كذا في الصحيح **فانما**  
 عقب المعاملات لانها تترتب عليها في الوجود وهي افي  
 قول يقصد به الا ان الجواب عن على غيره والى الباش  
 فلا يتون وجميعا دعوى بفتح الواو لغتوى وفادى  
 وشرعا مطابقة من حقوق العبد وعند من هو  
 القاضي له الخصاص اي تحليفه من المدعي عليه اذا ثبت  
 والمدعي من اذا ترك ترك اي لا يكره على الخصومة اذا  
 تركها ولما كان هذا مقصدا ولا لا غلب من المتنازعين فكذا

كم هـ

فكما في كذا  
 اولى

استحقاق

ساقا

ما لم

من المتنازعين في  
 كذا في كذا  
 كذا في كذا

فكذا ان رغبة بقرته في الحق اي حق العبد والمدعي على خلافه  
 اي كره على الخصومة اذا تركها فاطلق المدعي على المدعي ووقفت  
 عبارات المشايخ في هذه والصحيح ما ذكر منها قبل المدعي عليه  
 والاخر هو المدعي قالوا بهذا صريح ولكن ان في موقفة  
 لان البقرة للمدعي دون الصور والمباني لان الكلام قد يرد  
 من الشخص في صورة الدعوى وهو انكار معنى كالموقع انما  
 اذا ادعى رد الوديع او هلاكها فانه مدعى صورة ومكر  
 لوجب القصاص معنى وكذا يحلف القاضي اذا ادعى الوديع  
 او هلاكها انه لا يلزمه رد ولا ضمان ولا يحلف انه رده لان  
 المدين بادعى الحق وانما الى الدعوى اضافة الحق الى نصف  
 ان كان اصيل او الى من تباب اي المدعي متابع كما في  
 الوكيل واب الصغير وصيه عند النزاع متعلق باضافة  
 الحق واهلها اي المدعي العاقل خرج به الجنون المميز خرج به  
 العبد غير المميز قال الاستر وشي في جامع احكام الصغار  
 الدعوى من القاصي يخرج عليه غير صحيح اما القاصي المأذون له  
 فدعواه صحيح ان كان مدعى وان كان مدعى عليه فله جوابه  
 ايضا صحيح بشرط جواز ما مجلس القاضي فان الدعوى في  
 مجلس غيره لا تقع حتى لا يجب على المدعي عليه جوابه وحكمها  
 وجوب الجواب على الخصم وهو المدعي عليه حتى اذا امتنع عنه جبره  
 القاضي عليه وانما تصح الى الدعوى اذا الركن شيئا على خصم  
 بعد بثوتها وان كان جديلا لا يقدم عليه عاقل وعلم المدعي  
 عطف على الركن اي صار ما مدعى مع لوما وبين ذلك  
 بقوله فلو كان ما يدعيه منقولا في يد الخصم ذكر اي مدعيه  
 انه في يد غيره فان الشئ قد يكون في يد غيره المالك كمن  
 كاله في يد المهرتين والمبيع في يد البائع لاجل قبضه من  
 قال صدر الشريعة هذه العلة تشمل العتار ايضا فكذا

رد







كانت واقعة الفتنة وينبغي ان يقبل لانه ثبت في المرات  
 الماضي ولم يثبت خروجه عن دين وقد وقع الشك  
 في زوال ذلك البينة فيثبت البينة ما لم يوجد للمتل  
 سائر الاثمة الكوا من المنقولات ما لا يمكن اخضاره عند  
 القاضي كالبينة من الطعام والقطيع من الغنم والقاضي  
 باختيار ان شاء حقه ذلك الموضع لو يثبت له ذلك في العالم  
 فيثبت له الخصومة وكان ما دونها بالاستخفاف بحيث  
 يخلو في ذلك الموضع وهو نطقت اذا كان القاضي  
 يخلص في ذلك ووقع الدعوى في جيل ولا يثبت باب  
 دارة فادخل في باب دارة او يامر بانه في باب  
 التهمة بخبرته وفي الموضع اذا كان المدعي في التهمة  
 نقل كل شيء فاحكم باختيار ان شاء حقه وان شاء ردت  
 امينا كذا في الذخيرة وذكر الامام في التهمة ان هذا انما  
 يثبت اذا كان المدعي في الموضع اذا كان خارج الموضع  
 يقضي به القاضي والمصير شرط في حوزة القضاء في ظاهر الرواية  
 وطريقة التي بحيث واحد من اعدائه حتى يسمع الدعوى او  
 البينة ويقضي ثم بعد ذلك يقضي قضاء ولو كان بايدي  
 دين في الذمة فذكر حقه كالدراهم والدينار والبرو شعر  
 ونحوها وصدق كالمائة والالف وقطر وخمسين ونحوها فان  
 الدين لا يعرف الا بذلك وذكر ايضا في البينة ما لا يثبت  
 حقه واذا صح اي الدعوى بالالقاضي عنها لتفحص  
 الحكم اذا الحكم بالبينة بالالف الحكم بالافرار ومعنى ذلك  
 ان يقول ان الخصم ادعى عليك كذا وكذا فادخل  
 فان اقر اي الخصم الزم اي القاضي بموجبه لم يقبل قضى  
 او حكم لما قال الكافي في ان كلامه لفظ القضاء ونحو  
 لان الاقرار حجة بنفسه ولا يتوقف على القضاء وكان

الامام القاضي  
 ظاهر الدين  
 العيني ساء

فكان الحكم من القاضي الزاماً للخروج عن موجب اقرته بخلاف  
 البينة على دعواه لان الاصل في فصل الخصومة البينة و  
 ان انكر الخصم ان اي القاضي المدعي بينة لان القاضي عليه  
 عليه سداد قال المدعي الك بينة فقال لا فقال لك بيمينه  
 قال ورب اليمين على عدم البينة فداية من السؤال عنها  
 ليتمكن من الاستدلال فان اقام اي البينة قضى عليه لا يثبت  
 دعواه بالبينة حتى يقبله من البيان فانها دالة واقعة تظهر  
 بها الحق عن الباطل والا اي دليل يقرها بل يخرج عن اقامتها حلفه  
 اي القاضي الحكم عليه اس طلب المدعي لان الحلف حقه  
 ولما اضيف اليه في الموضع في الحديث وكونه فقال  
 ان المنكر قصد انواء حقه على زعمه بالانكار فثبت الشارع  
 من اتواء نفسه باليمين الكاذبة وهو الغرض ان كان كافياً  
 في زعمه ومواظفة اتواء المال وان كان صادقا وحصل  
 الثواب بذكر اسم الله تعالى وسوادق على وجه التعظيم  
 ولا بد ان يكون النكول في مجلس القاضي لان الحجة بيمينه  
 للخصومة ولا جرة لليمين عند غيره وهو شرط القضاء على قور  
 النكول فيه اختلاف ثم اذا حلف المدعي عليه فالمدعي  
 على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه لكن ليس ان يجامع عالم  
 يقم البينة على وقوع دعواه فان وجدها اقامتها وظني  
 لها وبعض القضاة من السلف كانوا لا يسمعونها  
 بعد اليمين ويقولون يستخرج جانب صدقه باليمين  
 فلا يقبل بينة المدعي بعد اليمين المنكر وكان شرح يقول اليمين  
 القارة اهي ان يرد من البينة العادلة وهل يظهر كذب  
 المنكر باقامة البينة والصواب انه لا يظهر حتى لا يعاقب  
 عقوبة شاه الزور ذكر الزمعي فان نكل له قال لا احلف  
 مرة او سكت بلا اقرار من ظهر شئ او خويس فانه نكول

نور

الحديث قد يرد كذا حجة

الاتواء العادل

الحديث قد يرد كذا حجة

وهذا القول السني لا يخرجه  
 قبل البينة من المدعي



حكمه وقضى صح لانا البمين واجبه عليه قوله وم البمين على  
 من انكر ترك هذا الواجب انكول دليل على انه باطل او مؤثر  
 واللا قد تم على البمين تقضيا عن عمدة الواجب في فعله للضرر  
 نفسه بنيل المدعي او الاقارب والشرع الزمة التورع عن البمين  
 الكاذبة دون التورع عن البمين الصادقة فترجى هذا الجائز  
 على جانب التورع في قوله وهو القضا بعد عرض البمين  
 عرض القاضي البمين على الخصم بان يقول ان لم يخلف احكم عليك  
 ثم لا حول لا حول ان يخلف بعد مرة او مرتين ولا حجة في القضاء  
 لقوله احلف لانه ابطال حق بالكلية فالتقضي بالتقضاء هو الذي  
 قوله احلف قبل الحكم ولو بعد الوض لئلا لا يلزم فيه تقضي القضاء  
 ولا في آخره ولا تردد البمين على المدعي وان دخل حقه وغلبت  
 اذ لم يكن البمين اصله وحلف القاضي المدعي عليه في كل مرة  
 البمين على انه فان حلف فخره والا انقطعت المناقشة بينهما  
 لان الظاهر صوابه لانه في قوله فيعترض عليه كالمدة عليه  
 وكذا اذا اقام المدعي شاهدا واحدا وعرض اقامته شاهد اخر  
 فانه تردد البمين عليه ان حلف قضى بما ادعى وان كل لا يقضي له  
 بشي لانه عدم قضى شهادته وبمين وعندنا يستخلف المدعي على  
 فقط ويقضي عليه بانكول قوله عليه السلام البين على المدعي  
 والبمين على من انكره وطلب الحق يقضي بيمينه ومشار كل  
 واحد منهما فخره صاحبه فيدل على ان كبس الايمان في جانب  
 المدعي اذ الاثم في البمين كما ستر ان فخر جعل الايمان في  
 المدعي فقد خالف النفس وجديت الشاهد والبمين غيب  
 وما روي به من ثلثة الائمة بالقبول حتى صار في غير الثمارة  
 طارعا من ان يمين من معين قد رده كذا في الكافي ولو  
 قال اي المدعي عليه لا اقر ولا انكر حبه في القاضي حتى يقر  
 او ينكر لانه ظالم فخره او كبس او في اي رجل على احوال فخره

البمين  
 المدعي عليه  
 في جانب المدعي

فخر المدعي عليه فاستطاع على ان يحلف المدعي عليه وسواء  
 في المال حلفه بالصحة بالكلية هو الذي المدعي عليه دعواه ان تمام  
 بيمينه شمس وان لم يقرها واستخلف حلفه القاضي لولا  
 اي لولا لم يكن حلف الا باليمين حلفه حذره فان اخلف غيره  
 القاضي لا يعتبر كما ان الكول عند غيره لا يجب ان لا يمين  
 بيمين فاطمة لغيره واليمين عند غيره القاضي غير فاطمة ولو كان  
 حلف الا باليمين حذره كفي ولا يخلف ثانيا كذا في الاستطاع ان المدعي  
 لو حلف حذره صامره حلف اي المدعي لم يقضي له الحلف  
 في القاضي لا يحلف في حاكم بان ادعى رجل على امرأة او على  
 كذا حوا والامر منكر ورجوعه بان ادعى عليه او مو عليها بعد العرض  
 ان رجوعه في العدة وانكر الآخر في المدة او ادعى المو عليها  
 او ادعى عليه بعد العدة انه فاني المدة وانكر الآخر واستطاع بان  
 ادعت امة على سببه بانها ولدت منه هذا الولد او ولدت  
 ولدا قدمت او اسقط سقطا مسبين اكلون منه وانكر للولد  
 ولا يتأتى من الجائز الاخر اذ لو ادعى المو ان ثبت الاستطاع وان  
 حلف بغيره انكار بان ادعى على محمول النيب انه امة او  
 بغيره على عليه والا فخره ولا بان ادعى على فخره  
 الروح انه محقة او مولاه او ادعى الموقوف في كذا عليه او كان  
 ذلك في ولاد المولاة والا فخره حذره سواء كان حذره هو  
 خالف من المدعي كذا الزنا وشرب الخمر وحق السقاة او دارا  
 بين البمين حذره القذف حتى يمين ادعى على آخره انه قد فخره وانكر  
 القاذ لا يستخلف لان القاذ في حق المدعي عندنا فالحق ما كذب  
 انما القذف للمدعي اما في السقاة فان البمين يستخلف  
 لاجل المال اذ اراد المال كذا في المال لا القطع فيقال المدعي ذكر المدعي  
 وادعى تناول ما كذب فيكول لك عليم فان في النيابة لا يخاف  
 في كذبها بالجميع الا اذا تضمن حقا بان علق عتق حذره باننا

وانكر المدعي عليه او ادعى المدعي عليه  
 على محمول النيب ان ثبت الاستطاع



وحي ان نيت كانت قروا العدة زنى ولا نيت <sup>في النكاح</sup> لا يثبت  
 حتى اذا اكملت نيت العتق لا اذننا وبعان بان تدعى المرأة العتق  
 باذننا ووجوب الدعاء هو بغير نية ما ذكر قولنا في حنف  
 وقابيل في نكاحها الا في احد ودو الدعاء لان هذه فتوى  
 ثبتت بالاشهاد بخبري فيها الاستحالة كما لا هو الكفا في احد  
 وهذا لا يفتى في الحلف فهو كالحكم بالنكول والنكول اقرار  
 لان الحلف لما وجب فيه كدليل على انه باذل او موقوف ولا يمكن  
 ان يجعل باذلا لان النكول عبر من المادون والمكاتب بها  
 لا يمكن ان يذل فيجعل موقرا وقرع والقرار كبري في هذه الا  
 كذا اقرار فيه شبهة لانه سكوت في نفسه السكوت محتمل  
 فلا يكون حجة فيما يستقط بلثهما والاعا حدة الزواج قاب  
 حدة القوف ولما ان النكول يذل واباه اذ لو حمل على  
 الاقرار كذا نكاح في النكاح ولو جعل بذلا قطع الحشو بلا نيت  
 فكان هذا اولى صيانة للمسلم عن ان يظن به الكذب وهذه  
 فتوى لا يكره فيها البذل فلا يقضي فيها بالنكول كما اقصا  
 في النفس بغير الاموال وذلك لان المرأة لو كانت متفرا  
 لا نكاح يميني ويمنك ولكني بذلت نفسي لك لا نكح كلهما  
 وكذا سانه الا مشقة فاحتمل ان كل من يقبل الاباحة بالاد  
 ابتداء يقضي عليه نكوله وما لا فلا قال في نكاح الفتوى على  
 قولهما وقيل ينبغي لا يقضي ان ينظر في حال المدعي عليه فان راه  
 متعقبا يكفه وبأخذ بقولهما وان كان مظلوما لا يخلو اذ  
 بقوله كذا في النكاح حلف الساروق وان كل من لم يقطع  
 لانه في السرقة يدعي المال وكذا ويجابى كذا لا يامع  
 الشبهة بخلاف ايجاب المال فثبتت به فثبتت بشهادة  
 رجل واحد اثبت حيث لا يثبت القطع وبضمن ذلك الروح  
 اذا ادعت طلاقا قبل الدخول يعني اذا ادعت طلاقا قبل الدخول

الدخول واستخلف الزوج فان نكل ضمن نصف ماله خدتم  
 لان الاستخلاف يجري في الملاك والعتق في خصوص ما اذ  
 كان بمقتضى المال لانه دعوى المال حقيقة فثبتت بقوله  
 المال لا النكاح وكذا النسب اذا ادعى حقا يعني حلف في دعوى  
 النسب اذا ادعى حقا كارتش ونفقة بان ادعى رجل انه اخوة ما  
 ابوهم وترك مالا في يد المدعي عليه او طلبه القاضي ونقض  
 على المدعي عليه بسبب الاخوة فانه يستخلف على النسب لا النكاح  
 وان حلف برأه وان نكل قضى للمدعي النفقة لا النسب بخبري  
 اللقط بان كان حاضرا في يد رجل النقطة وهو لا يعترف عن  
 نفق فادعت امرأة حرة الاصل انه اخوة فادعت نفقة للمنفقة  
 لما لها من حق الكفالة وادعت استخلافا ثبتت به لها حق  
 نقل الصبي الى جربا ولا يثبت النسب وعين المدعي بان  
 ادعى حلفا على مولاه انه يفتق لانه اخوة واستخلف فان  
 برأه وان نكل قضى بالعتق لا بالنسب وامتناع الرجوع  
 في نكاحه بان اراد الواهر الرجوع في الهبة وقال في  
 ان ادعى حلفا على المدعي عليه يستخلف على ما يدعي من النسب لا النكاح  
 فان حلف في الصود المدعي عليه ثبتت الحق بغير الحارث و  
 النفقة وان حلف العتق امتناع الرجوع لا النسب ان كان  
 بالنسب لا بالنكاح لا اقرار به والا يمي والى كذا نسبا مع  
 الاقرار به بعد الحلف يعني يستخلف في النسب بخبري عند  
 اذ كان نسبا يثبت باقراره بانه اخوة اقرار الرجل  
 بالاب والابن والزوجة والمولى اقرار المرأة غص بالانس  
 الزوج والمولى لا يقع بالامن اذ فيه تحصيل النسب على الغير  
 فكان اقراره على الغير فلهما فلو ادعى رجل انه اخوة او ابنة  
 ولم يدع مالا يستخلف عنه بها لانه لو اقر به يثبت فثبتت  
 له جاد النكول الله هو اقراره وان ادعى انه اخوة او كذا  
 ذلك ياب حلف المدعي عليه لانه لو اقر به لا يثبت لان فيه  
 تحصيل النسب على الغير حلف منكر القود يعني ادعى حلفا

ان نسق



قضا صا في النفس او فيما دونها فانكراستحلف اجماعا  
 فان كل في النفس لم يقص له ولا دية بل جس حتى يقر  
 او يكلف فيما دونها يقتصر عند ابي حنيفة وعند سائر  
 يلزمه الدية فيها ولا يقتصر بالعقاص لان العقاص هو ما دون  
 النفس عقوبة يند راها بالسيات ولا يثبت بالنكول  
 في النفس لان النكول وان كان اقرارا عند ما يقتضيه العقل  
 لانه ان امتنع البيمين الصادقة لا يكون اقرارا بل يكون بديلا  
 واذا امتنع الكفيل بدينه وانه ان يظفر محل الدية فيستوفى  
 بالنكول فان لا يظفر في كسبها مسكها لادخالها في ماله  
 وقاية للنفس كمال قهر فيها البذل بخلاف الاخر  
 في التعزير يعني اذا ادعى على آخر ما يوجب التعزير او اذ يكلفه اذا  
 انكره القاضى فيقتضه لان التعزير يخص حق العبد ولهذا يملك  
 العبد اسقاطه بالعفو ولا يمنع الصغر وجوبه ومن عليه التعزير  
 اذا تمكن صاحب حق منه فاقدر لو كان هو اصدقا كان  
 يستدركه الاحكام على عكس هذا والاسخلاف يوجب في حق  
 العباد سواء كان عقوبة او مالا فان كل حرز له التعزير  
 يثبت بالسيات فمما لا يقتضيه النكول فان اى كد حتى في  
 بيته حاضرة في المصرو استخلف نفسه لا يكلف فيه بالمصر  
 لانها لا توافر حيث في مجلس الحكم لا يكلف اتفاقا كد في  
 النهاية ولا يكلف بغير ثلثة ايام ليلا يخب ويبطخ في الله  
 ويجب ان يكون الكفيل معروفا له ان يوفى فائدة النكول  
 ولا بد لا تكفى من قوله في بيته حاضرة في المصرو لو قال  
 لا بيته لي او شهود عتبت لا يكفى اذ لا فائدة فيه فان  
 ابي ابن جليله كفى لادامه اى دار مو حيث سار حتى لا  
 يعيب ولا زعم العريب ان كان الخصم عيبا ولا يكفى اى  
 العريب الا اى اقر المجلس لان في اخذ الكفيل من المفاخر زيادة  
 على قدر المجلس عزرا بالعزيز لمنعه عن السفر ولا ضرر في هذا  
 القدر فافضوا وحلف بالله تعالى دون غيره لقوله عليه السلام

العدم

بالعقد

او شهود عتبت في المص

السلام لا تكلفوا باليمين ولا بالطواغيت فممكن منكم  
 حالقا فليس حلف بالله او كذبة لا الطلاق والمعتاق لما  
 روينا الا اذا لم يحضر جاز لتقضى ان يحلف بالطلاق و  
 المعتاق اقله البتة لا اله الا الله باليمين بانه سعى في زمانا كالي  
 او يكلف لا يقتضى واذا اقتضى لم يفتقر ذكره الزمان وشيخ الحديث  
 ويحفظ اى البيمين بصفاة سكا كان يقول القاضى قل والله  
 الله لا آله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذى يعلم  
 من ستر ما يعلم العلانية ما افكاهم من عليك ولا فلك هذا  
 اى الله لا ادعاه و هو كذا وكذا ولا شئ منه ولا حلف ان يزيد  
 التعزير على هذا وان لم يقص منه ككسر يخطا فلا يذكر بلفظ  
 الواو لئلا يكر عليه البيمين اذ اللازم عليه يمين واحد وله  
 ان لا يغفل ويقول بالله او والله لان مقتضى منه النكول  
 و احوال النفس فيه خمسة فممنه من يمتنع اذا غلط عليه  
 البيمين ويتجاسر اذا لم يغفل فكان اقرارا في حق القاضى  
 وقبل يغفل على المعصرو بالصالح ولا يغفل على غيره  
 وقبل يغفل جهرا في الخط من الما لا يحلف اى لا يغفل  
 بالزمان والمكان وعند المشافهة يغفل سها ايا  
 الاول فبان يكون صلوة العصر يوم الجمعة واما الثاني  
 فبان يكون في المجلس اى عند المينة وحلف الصوم  
 بالله الله انزل التوراة على موسى وانصر الله بالله الله  
 انزل الانجيل على عيسى الجوسى بالله الذى خلق النار  
 فيغفل على كل واحد بما يعتقد بعينه البيمين به ليكون  
 راد عالمه عن الاقدام على البيمين الكاذبة وعن ابي حنيفة  
 انه لا يحلف احد الا بالله فافضوا نقاديا عن شريك الفرمه  
 في التعظيم وذكر كصاف انه لا يحلف غير البيمين والبيمين  
 الا بالله وهو خيرا بعض مشايخنا لما في ذكر النار في البيمين



لان المؤمنين يشعرون ولا ينبغي ان يعظم ان ربحوا التوراة  
 ولا ينجس لان كتب الله تعالى وادب العظيم ولا يكلف شي  
 الا بالله اذ الكوفة كانت مع اخوانهم يقرؤون بالله تعالى  
 الله تعالى ولين سالتهم من خلق السموات والارض يقولون  
 الله كذا في الكافي ولا يكفون في معادهم لان فيه عظيمها  
 ويكلف على الحاصل في سبب يرتفع كالسبح والذكر والظلال  
 والعهد والتوراة بسبب يرتفع وبين الخلف بقوله الله  
 ما يملك ما سبح قائم او تكلم قائم الا ان او ما هي بارك ان  
 او ما يجب عليك ركة الا ان او يجب عليك في التوراة لان  
 لا في الخلف على السبب وبينه بقوله ما بعدة ونحوه اي  
 ما كونه وما خلقها وما خفيته وما شتمه الاصل ان الذي  
 اذ وقعت في سبب يرتفع بعد وقوعه كالسبح نظاره في  
 البين يكون على الحاصل لا على السبب في حقه ومجده اي  
 ادعى بانه انما هو من هذا بعد ابا الف في خلقه بالله ما يملك ما  
 قائم ولا يكلف بالله ما بعد فلعنكم الله ثم اقال كذا النكاح  
 وغيره ثم الخلف على الحاصل لا السبب هو الاصل عند ما  
 اذا كان سببا يرتفع براخه الا اذا كان في اي في الخلف  
 على الحاصل ترك النظر على الله في الخلف على السبب كذا  
 الشفعة باجوار والمشتري من لا يراها بان كان شافعا فانه  
 يخلف على السبب اذ لو حلف على الحاصل بالله ما لم يمتنع  
 لا شفعة بصدق في بينة في اعتقاده فيقول النظر في  
 حق المدعي وكذا اذا ادعت مستونة نفقة والزواج من  
 يراها كونه شافعا فانه يخلف على السبب اذ لو حلف على  
 اي من حلف بالله ما لم يمتنع الشفعة بصدق في  
 بينة في اعتقاده فيقول النظر في حق المدعي وخلف على  
 لا يرتفع براخه بعد ثبوت لا على الحاصل اجماعا بعد سبب  
 عتقه فانه اذا ادعى عتقه على مولاه وجد لم يخلف

الشفعة باجوار  
 مستونة  
 فانه اذا  
 ادعى

السبب بالله ما اعتقه لعدم الضرر في الخلف على  
 اذ لا يجوز ان يوجد الروح بعد العنق مسلما بخلق الله والعباد  
 الكافر حيث يكلف فيها على الحاصل اي ما هي حرة او ما هو  
 حرة في الحال لا مكان كبر الروح على الامة باردة والجماع  
 وعلى العهد النكاح فيقتضيه العهد والجماع ولا يتكبر على العهد  
 المسلم استخفاف حظه فقال حلفته مرة فاقام البينة  
 تقبل مدعي ادعى على آخر ما لا فانكره اراد المدعي حليفه فقال  
 المدعي عليه انك حلفتني على هذا المدعي عند فاضى له كذا  
 فانكر المدعي ذلك فاقام المدعي عليه بينة على ذلك يقبل  
 ولو لا يا اي لولم يكن له بينة واستخافه ذلك اي  
 اراد بخلف المدعي حاز اي حليفه فالي المدعي البينة  
 اي ثم برهن او لا شهادة الي ثم شهد معنى الا ان يقول  
 المدعي ليس له بينة على دعوى هذا الحي ثم جاد بالبينة  
 ومعنى الكافي يقول الشاهد لا شهادة لفلان عندي في  
 حق بعينه ثم شهد به فيه روايتان في رواية لا يقبل  
 الشاهد الشافع في رواية يقبل والاصح القول الاول  
 ان يكون له بينة او شهادة فنبهنا ثم ذكر ما او كان  
 لا يعلمها ثم علمها قبل يقبل ان وافق وفاقا ذكره  
 الملقط كذا اذا قال ادفع لي ثم اني بدفع اي بينة واثبات  
 وقبل لا بدع دفعه اتفاقا لان معناه ليس له دعوى المدعي  
 ومن قال لا ادعوى يقبل فلان ثم ادعى عليه لا شفع كذا ههنا  
 وبعضهم قال بضم وهو الاصح لان المدعي يحلف بالبينة  
 على المدعي لا بدعوى المدعي فيكون قوله لا دفع لي عنزة  
 قوله لا بينة لي كذا في العجاذية النيابة كذا في الاستحالة  
 يعني يجوز ان يكون شخص نائبا عن آخره في حق غيره في طلب  
 البين عن المدعي عليه او يخرج عن اقامة البينة لا يخلف



بعضی لا یجوز استخفاف بنسب و بعضی لا یجوز استخفاف بنسب و بعضی لا یجوز استخفاف بنسب  
 و فرغ علی الاطلاق بقوله قالو کلیل و الوصی و الموصی و البصیر  
 یستخلف ای یطلب کلک من کلک و لا یخلف ای لا یخلف  
 الوکیل و غیره الا اذا صرح اقرار ای اقرار واحد منهم علی الاصل  
 قالو کلیل یا یسبح او الخفیة فی الرد بالعب فان الوصی اذا وصی  
 فی غیب بعین وجهه لا یخلف و لا یستخلف و الوکیل بالاب و الخفیة  
 فی الرد بالعب بعینه لا یخلف لان العبد لا یخلف و اما الوکیل فان  
 و لو اقر الوصی فی کماله فلهذا لا یستخلف و اما الوکیل فان  
 صحیح علی الوکیل فلهذا یخلف علی فعل غیره علی البیت  
 ای انه یستخلف و البیت انما یخلف علی فعل غیره  
 یكون علی العلم ای انه لا یعلم انه کذلک و وجه الاول ظاهر و اما  
 وجه الثاني فلا یندرج فی علمه ما فعل غیره ظاهر اولی و صریح علی البیت  
 لا یشترک عن البین مع کونه صادقا فیما یقتضی بطلان العلم  
 فاذا لم یصل الی البیت مع الامکان جاز باذلا او مؤثرا فی ال  
 مقرر عند التمسک و کان الامام یخبر الاسلام برید علیه و فوا  
 هو ان الخلیف علی فعل غیره علی العلم الا اذا کان ای فعل غیره  
 شینا یصلح ای بالکمال و فرغ بقوله فاذا ادعی سرقه بعد  
 او ابا و یخلف ای البایع علی البیت مع انه فعل غیره  
 ان سرقه بعد اذا ادعی انه سارق او ابا و یخلف ای البایع  
 او سرقه فی بدنه و ادعی انه ابا او سرقه فی بدنه البایع  
 و اراد الخلیف الخلیف البایع بالادب ما یوجب بالادب ما سرقه  
 فی بدنی و نه الخلیف علی فعل غیره و انما صرح لان یخلف  
 ای تسلیم البایع المیسر سلیم عن العیوب و اوجب علیه  
 ای البایع فان الخلیف رجع علی ما ضمن البایع یخلف فیکون  
 علی البیت کما اذا ادعی دینا او عینا علی وارث اما الاول فان  
 یقول جل لاخوان لی علی مورثک الف درهم فمات و علیه

و اذا ادعی سرقه البیت و ادعی ان سرقه البیت و ادعی ان سرقه البیت  
 یعنی ان سرقه البیت و ادعی ان سرقه البیت و ادعی ان سرقه البیت  
 فلهذا یخلف البیت علی فعل غیره و ادعی ان سرقه البیت  
 و لا یخلف البیت علی فعل غیره و ادعی ان سرقه البیت

علیه البین و اما انما یخلف البیت انما البیت و ادعی ان سرقه البیت  
 و فلهذا یخلف البیت و ادعی ان سرقه البیت و ادعی ان سرقه البیت  
 یخلف علی البیت و البیت انما یخلف علی البیت و ادعی ان سرقه البیت  
 ای اذا ادعی البیت انما یخلف البیت و ادعی ان سرقه البیت  
 علیه کذا فی الکفا و ادعی ان سرقه البیت و ادعی ان سرقه البیت  
 علی غیره یخلف ای المدعی علیه علی البیت و ادعی ان سرقه البیت  
 ذکر اشارة الی قوله و وجه الاول کماله و وجه الثاني کماله  
 ای لو وصی رجل لرجل عیدا ففقدته او اسکر رجل من  
 رجل عیدا ففقدته او اسکر رجل من رجل عیدا ففقدته او اسکر رجل من  
 استخلف المدعی علیه یخلف علی البیت و ادعی ان سرقه البیت  
 البیت انما یخلف و لا یخلف البیت ای المدعی علیه یخلف البیت علی  
 العلم انه لا یعلم انما یخلف و فان حلف انقطع النزاع  
 و انما یخلف ای المدعی علیه البیت ای انما یخلف البیت  
 فان یخلف قضی شکاک المدعی علیه فی العادیة اعم ان کل  
 موضع و وجه البین علی البیت و یخلف علی العلم لا  
 یكون یخلف ای لا یخلف علیه بالکمال و لا یسقط البین علی  
 و کل موضع و وجه البین علی العلم فلهذا یخلف علی البیت  
 رجعت البین حتی یسقط البین عنه و یخلف علیه و اکل لان  
 یخلف علی البیت کذا فی غیره یخلف علی البیت و ادعی ان سرقه البیت  
 ادعی انما یخلف البیت علی البیت و ادعی ان سرقه البیت  
 ای انما یخلف البیت علی البیت و ادعی ان سرقه البیت  
 جملته و لم یندرک فی البین علی حلفه و ذکر قیمة کل  
 بعضهم شرطه التفتیل و بعضهم الکفی بالاجمال و یخلف  
 لان المدعی لو ادعی عیب من کل البیان لا یشترط  
 لیس الذم حی بیان البیعة لکل ان ادعی ان البیان  
 قائمه فی بدنی بومر باحضار یا فی قبیل البیت و ان لم  
 یکن له بیعة علی کل مرة لان وجوب الخلیف

بجهرته و ادعی انما یخلف البیت و ادعی ان سرقه البیت  
 او استخلفها و بین قیمة کل جملته یسبح  
 و عداه و یخلف البیت







وتراد او بدني بيمين المشتري لانه اقوا هما انكار الاله  
المطالب اولاً بالثمن فيكون هو البائع كما انكار البائع  
لو سلفه بيمين اي هذا ان كان بيع غير بدني واما ان  
ان لم يكن كذلك بل بيع عيني بعين حتى يكون مقيضة  
او ثمن بيمين حتى يكون مقيضة فاما بيمينها اي بدار القاض  
بيمين اي بيمينها لاسيما في فليدة النكول وصفة  
التخالف ان يكلف المشتري بالبدن ما يشتره بالبقي  
ويكلف البائع بالبدن ما يملكه بالف وفيه القاض  
بينهما يطلب حقه ما او طلبهما ولا ينفخ وقيل ينفخ  
بنفس التخالف والقاضي سوال اول لانها كما قالوا  
ما ادعاه كل منها حتى يباع بيمينه ويغني القاض  
للمناخه بينهما وخرجه عليه ما ذكر في المذنب بقوله فلو كان  
بجاريد الميسرة بعد التخالف وقيل القاض يحل اي وطوره  
لانها لم يخرج من ملكه ما لم ينفخ القاض ومن يحل البمين  
من البنا بيمين الزمده وخرى الاخر بالقضاء لانه صار موقفا  
يدوجه الاخر باذنه لانه لا يخالف في اصل البيع والاداء شرط  
الخير وقيل بعض الثمن وكان دفع المبيع خالف المشر  
اي منكر البيع والاداء بيمينه لان هذا اختلاف في غير المبيع  
والثمن في شبه الاختلاف في الكيل والباراء بخلاف الاختلاف  
في وصف الثمن او جنسه حيث يكون بيمينه الاختلاف  
في القدر ولا بعد ذلك المبيع او خرج من ملكه او تغير  
بالعيب يعني اذا ملك المبيع او خرج من ملكه او تغير كونه  
العيب عنده وصار محال لا يقدر على رده بالعيب ثم  
اختلف في الثمن اي في الفاعل في حقه واما يوسف  
بل القول بيمينه وعنده حقه والشا في تخالفان فحين  
بيع على قيمته المالك لان كلا منهما يدعي حقه بيمينه

الاخر في تخالفان ولهما ان يلف بعد قبض المبيع مخالف  
للقياس فلا يتعدى الى حال ملك البائع كذا بعضه اي اذا  
ملك بعض المبيع او خرج من ملكه ثم اختلف في الثمن  
الا ان يرضى البائع بيمينه المالك اي عدم اخذ ثمن  
وتمن بيمينه المالك وقيل كان لم يكن الا على القائم ولا في بدل الكتاب  
اي ولا تخالف ايضا بين بيع وكتاب اذا اختلف في قدر بدل  
الكتاب لا ان يلف يكون في المعاوضات عند كونه  
الاشياء بدل الكتاب بخلاف لازم كوار العود واذا اقدم التخالف  
وجب اعتبار الدعوى والانكار ويكون قول العبد بيمينه  
لان خارج الزيادة وان اقام البين فيمينه فهو اولى لانها ثبتت  
الزيادة ولا في راس المال بعد اقالته اي اذا اقاله عقد السلم  
اختلف في راس المال لم يخالف اولو تخالف في الفاعل  
ويعود السلم ومولاك لان اقالته اسقاط الدين والسلم  
لا يعود بل بعد من السلم ولو خالف لان رب السلم يدعي عليه  
زيادة وهو سكر ولا يعود السلم كما ذكر ان اسقط لا يعود  
بكله بيمينه يعني اذا اختلف في قدر الثمن بعد اقالته  
فيل قبض المبيع بيمينه كما تخالفوا عاد البيع والوقوع  
ان الفرض من التخالف فسخ العقد حتى يعود كل منهما  
الى اصل ماله واليه الاشارة بقوله عدم تخالفوا وترادوا  
في اقالته في السلم لا يفيد هذا الفرض لان اقالته في  
السلم بعد نفاذ ما لا يتحمل الفسخ بسبب الفسخ  
حتى لو قال لا نقضنا الاقاله لا ينقض فلا يتحمل الفسخ  
لانه ان اسقط لا يعود واما الاقاله في البيع فما يتحمل  
الفسخ بانه اسباب الفسخ حتى لو قال لا نقضنا الاقاله  
ينقض فاحتمل الفسخ بالتخالف ايضا لان نقض المانع  
هنا لان ملك العين يحتمل العود واختلف في قدر المهر

العقيدة

عند تجاوزه المحقق



لمن برهن اي قائم بنيت لانه قد روي عنه ما و من كاسم مدينة  
 وان برهن قائما اي قضى للمرأة ان شهدته المثل له الزوج  
 بان كان مثل ما يشي الزوج او اقل لان الظاهر يشهد الزوج  
 و بنيت للمدينة بنيت خلافا للظاهر وقضى له اي الزوج ان  
 شهد اي مهر المثل لها بان كان مثل ما يشي او اكثر لا يثبت  
 الخط و هو خط الظاهر وان لم يشهد اي مهر المثل لهما اي لو اشد  
 منها بان كان اقل مما اذعت او اكثر مما اذعت او عاه محضرا اي خطا  
 لا ستوانها في الاثبات لان بنيتها بنيت الزيادة و بنيت  
 بنيت الخط فلو يكون احد ما الا من الزوج ان برهن الزوجان  
 في الفا و اثباتا لكل لزمه و هو لان لانه صار موقفا مما يشي  
 خصه او باذنا ولا يفصح الكتاب لان بين كل منهما بطل ما يشي  
 صاحبه و التسمية في حق العقد لا تسمية هو الا يفصح الكتاب  
 او المهر تابع فيه كذا في البيع فان عدم تسمية المهر يفيد  
 كما في البيع و يفصح القاضي فطحا للمنازعة بينهما كل من  
 المثل لانه يجعل حكما فيقضي بقوله اي الزوج لو كان المثل  
 قال او اقل منه و يفصح بقوله لو كان مهر المثل كما كانت او اكثر  
 منه و يفصح بمهر المثل لو كان مهر المثل بينهما بان كان اكثر مما  
 قال و اقل مما قاله اذ لم يثبت بالزيادة على مهر المثل و لا الخطا  
 في خلاف احكامي بدل الاجارة بان ادعى المهر انه اقوة  
 شهر او عشرة و راعى و ادعى المهر شهرين و بنيت  
 قضيا اي قبض المنفعة او الحلفا فيها اي بدل الاجارة و المنفعة  
 معا كالحاق و زاد المهر لانه لا اجل لعدم جريان التوقف في كل  
 القول لانه الزيادة ذكره في الخصامة و هو العاقل ان الاجارة قبل  
 قبض المنفعة كايضا قبل قبض المبيع في كون كل من المتعاقدين  
 يدعي على الآخر و يكون كل من العقدين معا و يشي في الفا  
 فالحق به و اعترض بان قيام المعقود عليه شرط لصحة العقد

بل يحكم منه المثل ما

او كان الزوج  
 او كان الزوج  
 او كان الزوج

التالف والمنفعة معدومة و اجيب بان الدار مثلا اقيم مقام  
 المنفعة في حق ايراد العقد عليها فانه قائمة بقدرها و حلف  
 المستأجر او لا لو اختلف في الاجرة و حلف المور في الاجرة و بنيت  
 المستأجر لو اختلف في المنفعة و اي كل ثبت قول الآخر و اي  
 برهن قبل ان برهن في المور او لو اختلف في الاجرة و بنيت  
 المستأجر او لا لو اختلف في المنفعة نظر الى زيادة الاثبات  
 و قد يحلف في زيادة عه او لو اختلف فيها اي الاجرة و المنفعة  
 بان ادعى المور شهرين او عشرة و المهر ما يشي شهرين  
 فيقبض شهرين او عشرة و لا يخالف لو اختلف بعد قبض  
 قال المهر ما يشي بينه لان جريان التالف لا يخلو في المانع  
 المستوفاة لا يمكن فتح العقد فيها و بعد قبض بعضها اي المنفعة  
 كالحاق و بنيت اي الاجارة فيما بقي و القول للمنازعة فيها  
 لان الاجارة تنقذ ساعة ف ساعة على حد و المنفعة  
 فيقبض كل من المنفعة كما لمعقود عليه ابتداء فضا ياتي من  
 المهر كالمعقود بالعقد فتبقي لفان فيه خلاف ما اذا لم يملك  
 بعض المبيع لان كل جزء منه ليس بمعقود عليه عقد ابتداء  
 بل الحصة بمعقود بعقد واحد فاذ تعذر الفسخ في بعضه  
 بالاحكام تعذر في كله و زوج اختلف الزوجان في  
 متاع البيت سواء قام الكتاب بينهما او لا و ادعى كل  
 منهما ان المثل كله و لا يثبت لهما فاحول الكل بينهما  
 بصلح لهما يعني ان القول فيما يصلح للرجل كالحمام او القفا  
 و الفاكهة و الطيبان و السلاخ و المنفعة و الكتب  
 و الحبوب و الدرع و القوت و الشباب و نحوها قول الزوج  
 مع بنيت يشهد في الظاهر و فيما يصلح للنساء كالدع  
 و الحمار و ثياب النساء و حاشيتن و نحوها قول المرأة مع  
 بينهما لان الظاهر يشهد لهما الا اذا كان كل منهما

و ان كان







حيث قال ترفع به لانه لم يدع الفعل عليه بل ادعى الفعل على  
 مجمل من يملكه فالثبوت بالعدم في دعوى الملك ولها ان  
 سند التعيين في اليد للسرقة ولو عينه لم ترفع كذا في الاصل لان  
 ذلك الفعل يستدعي فاعلا والظاهر انه الذي في يده وانما  
 اشتهر ذرا ليدل على ذلك منزلة تعينه بخلاف غصب من على  
 على البناء للمفعول حيث ترفع به كحقوقه اذ لا حد فيه فلا يميز  
 عن كسفه فلو قضى عليه ثم حضر الغائب فاقام البينة على الملك  
 فقبيل لانه لم يدع موقضا عليه وانما قضى على ذي اليد فقط ولو قال  
 اشتريته من زيد وقال ذواليد هو اي زيد او دعوى وفت  
 اي كحقوقه لانه ليقاد فاما على ان اصل الملك في اليد فافتر  
 ان حوله الى يد ذي اليد فحتمه فلم يكن يدعي يد فقبيل ببناء  
 وادعوى الماتع على من يكون له الملك الا اذا برهن المدعي  
 ان زيدا وكل يقضيه فحتمه دعواه لانه ثبتت بحكمه انه  
 اخرج ياتسك فان طلب المدعي ببنه على ما ادعى في الابدان  
 حلف على البينات اقول بكذا او ففت العبار في الكتاب  
 وانما ان يقع التوكيد على ما ادعى من الابدان وتجرى اقامته بالان  
 عليه حلف على البينات يعني على عدم توكيد اياه لا على عدم  
 عليه توكيد اياه فندرو لو كان ذواليد او دعوى وكسبه لم يصد  
 الابينة لان لو كان لا يثبت بقوله **باب دعوى الرجلين**  
 حجة الخراج في الملك المطلق او من جهة ذمي اليد لان الخراج  
 هو الملك والبينة ببنه المدعي بالجديث تمام وقنه خلاف البينة  
 فاذا شك المدعي عليه قضى بالمال عليه للمدعي خلافا له قبل الملك  
 بالملوك اذ لو كان المقيد بدعوى النجاج والمقيد بالاداء وحسب  
 تعلق الملك من واحد واحد ما يقضى وهو اذ خدما الشراء  
 من اثنين وياتح احدهما اسبوح فان في كل من الصور  
 بينة ذواليد بالاجماع كما سيأتي الا اذا اراد ذواليد

في دعوى رجلين  
 في ملك واحد  
 في يد واحد  
 في يد الآخر  
 في يد الثالث

موقع الابعاد ويكون المسمى  
 فاعطى مقرر على الابعاد  
 بحسب مدعى التكميل

الذكر انما يرفع

بما اذا

اليد اسبوح لان يد يد جرة عند اي بينة في دعوى مطلق الملك  
 او كان يد الطرفين و سوفول بل يوسف اخذ او قول محمد  
 او لا و سوفول ببنه جنة وعلى قول اي يوسف سوفول محمد  
 ولا جرة بل يقضي للراجح ادعى ان سندا العبد لي غاب عن  
 منذ شهر وقال ذواليد منذ ستة يقضي للمدعي ولا يلتفت  
 الى بينة المدعي لان ما ذكر المدعي تاريخ غيبته العبد عن يده  
 لا تاريخ ملكه فكان عواه في الملك مطلقا فليس في التاريخ  
 وصاحب اليد ذكر التاريخ لكن التاريخ حالة الا نواف لا يعتر  
 عند اي خيف فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك  
 كدعوى الخراج فيقضى ببنه الخراج برهنه اي الخراج بان  
 على ما في يد الخراج يعني اذ عا اثنان جينا في يد كل منهما نعم  
 انما له واقاما البينة يقضي به لهما بطريق الاشتراك  
 بينهما المارو ان رجلين اخضا الى رسول الله عن في ناقة و  
 اقام كل منهما البينة فقبضت ببنهما نصفين و يوصفا  
 على الشراء منه اي من آخر فكل واحد نصفه ببنه او تركه يعني  
 اذا كان عده في يد رجل ادعى اثنان كل منهما انه اشتراه منه  
 واقاما بينة بلا توقيت فكل منهما باختياره شرا اخذ نصف  
 العبد بنصف البين الذي شهد به بينة ورجع على البايع  
 ثمة ان كان دفعا لاستوائهما في الدخول والحي كما لو كان  
 دعاهما في الملك المطلق واقام البينة ان شاء ترك  
 لان شرط العقد الذي يدعيه وموافقا والصنفه وقد  
 تغير عليه فاعقل غيبته في تملك الكل فكم حصل خروجه وبأخذ  
 كل اثنين في ترك احدهما بعد التقضا لم يأخذ الا في كل  
 او اخفى القاضى بينهما نصفين فكل واحد ما لا اخار لم يكن  
 الا ان اخذ جميعه لانه صار موقضا عليه بالنصف فانقض العقد  
 فيمنه من النصف بقتضا التقاضى لا يعودم الا بتجديده ولم يوجد

والعقد

في دعوى رجلين  
 في ملك واحد  
 في يد واحد  
 في يد الآخر  
 في يد الثالث

قد يقوله بعد لانه لو كان  
 لا في يد واحد بل في يد اثنين  
 في يد الثالث



وذكر بعض الشارحين ناقلا عن مذهب شيخ الاسلام قوله انه لا خلاف في ان  
 ان لا خلاف في ان يكون له في العاقبة وهو ما اجماعه شخصان للسبب  
 ان ارفا ان كل منهما يري اخو له ولما لا يشترط ان يكون  
 لا ينافي فيه فانه دفع الغلبة والذي يدان لم يورثا ان لم يذكر ان  
 لكنه يد احد مما هو اولان يمكنه دفعه بدل على سبوح شانه حقيقة  
 يقض على مقدمين احد بهما ان يكاد يضاف الى اقرب الاوقاف والاشياء  
 ان في المجد بعدية زمانية فهو جذاذ التورثا يقض القاضى بشرائه  
 غيره ما دون فينا فان في اقرب الاوقاف في حكم موقوفات في حال يقض  
 القاضى على شرائه وما فرغ منه طاهر الخكان بعد شرائه ويدر  
 من ذلك ان يكون شرائه في القاضى بعد شرائه القاضى في مكان شرائه  
 اقدم تاريخا وقدم ان التاريخ المقدم اول اول ان احد ما  
 يعني ان المدعى الذي يدان احد مما لان التاريخ حالة الاخر غير معتبر  
 كما ترى في البدل الال على سبوح الشراء كما عرفت والذي وثق  
 ان وقت احد مما فقط لثبوت ملكه في ذلك الوقت في حال الاخر  
 ان يكون قبل او بعده فلا يقضى له بالملك بلا بدلهما بان كان  
 المبيع في يد ثالث يعني اذا ذكر مينة المخرج وقضا فله الاول  
 او بعد الوقت لا يزول جمال سبوح ذي اليد لان يمكنه دفعه  
 بدل على سبوح شرائه الا ان يثبت بد شهود المخرج ان شرائه  
 قبل شراره صواب اليد او ينقض بهما اليد لان القرض يفرق  
 وعلى كالح عطف على قوله على ما في يد غيره يعني ان كل من  
 المخرجين على ان هذه المرأة زوجة سقطا الى اليه بانان  
 ان لم يورثا او استوى تاريخهما لتعذر القضاء بهما او لا يمكن  
 لا يقضى الا شتر في من صدقة منها لان المخرج ما يمكنه  
 بتصادق الزوجين فيرجع الى تصديقهما في اعتبار قولهما في  
 احد مما زوجها الا ان يكون لهما من زوجها اي المرأة في بيت  
 الاخر او دخل بها فيكون هو اول ولا يعبر قولها لان يمكنه دفعها

في قوله  
 ينفق

نقلا او دخل بها ولبس على سبوح هذه الا ان برهن  
 الاخر انه تزوجا فتد فكون هو اول لان المخرج ينفق الدلالة  
 فان حصل بينهما في امرأة واقفا لم يثبت فان ارفا في  
 احد مما قدم كان هو اول لم يورثا او استوى تاريخهما في كان  
 مع احد مما يقض كالقول بهما او نقلا الى منزله كان اول  
 وان لم يورثا شيئا في ذلك يرجع الى تصديق المرأة وان صدقت  
 غير ذي برهان مع ان ما ذكر كان فيما اذا صدقت احد المخرجين  
 وان صدقت غير ذي برهان حمله لما عرفت ان المخرج يثبت  
 بتصادق الزوجين فان برهن الاخر فمضى لانه اقوى من البتة  
 ثم لا يعنى بغيره اذ لا يثبت اقوى من البتة بان الا اذا ثبتت بغيره  
 لان البتة بان مع التاريخ اقوى من البتة بان بدونه كما لا يقضى  
 المخرج على يد طاهر المخرج الا بالثبوت اي ببات سبوح نكاحه  
 على كالح ذي اليد الشراء والمداوى من جهة وصدقة مع  
 او ادعى احد ما شتر من شخص واحد على الاخرية وقضا ذلك  
 الشتر واقفا بينه ولا تاريخ معهما كان شتر اولي لانه اقوى  
 لكونه معا وحنة من الجانبين وثبتا للملك بنفسه بملك ما اذا  
 اختلف الملك لهما او كان معهما تاريخ حيث لا يكون الشراء اولي  
 او عند اختلاف الملك بغير كل منهما فمضى عن ملكه كما مضى الى  
 الملك وصحاني ذلك سواء وفيما اذا اختلف الملك لهما في اثبات  
 الملك لثبوتها باتفاقهما وانما يمكن ان الى اثبات سبب  
 الملك نفسه او غيره يقدم الاقوى وفيما اذا كان لهما تاريخ وملك  
 لهما وحده كان لا قدمهما تاريخا لثبوت ملكه في وقت لا ينافي  
 فيه بحد فانه اذا كان الملك مختلفا حيث لا يعبر فيه سبوح  
 التاريخ كما سيجاء ان الله تعالى وكذا الشراء والصدقة مع القرض  
 في سبوح ما ذكر من الاحكام واما كون المداوى من جهة وصدقة  
 مع قبض صحاه ان رجلا او شيئا بغيره في يد رجل انه وبه



او تقدره عليه وقبضه ادعت امرأة ان ذاليد تزوجها على كنان  
العدو وقبضته كان المهر اولى لانه كان اشهر اكل منها عقدا معاوضة  
بشت الملك بنقب ورجل من بني قبض اولى من قبضه  
استى انا والقباس يكون ائمة اولى لانهما ثبتت الملك والرجل  
لا يشبهه ولا يستحق المفقوض كالمفقوض من كنان  
غير ممنون عقدا انما هو لا يشبهه اكثر اثباتا بخلاف قبضة  
بشرط العوض لانه بيع اشهدا والبيع بوجه اقوى من الرهن برهن  
خارجان على ملك مطلق موزع او شرا موزع من احد غيرهما  
يد آخره من بعد اعدا اذ برهننا على ما في يد اعدا او برهن  
خارج على ملك مطلق موزع وذو يد على ملك اقدم من رجا  
فالسابق اولى لانه ثبت انه اقل الملكين فكلما تعلق الملك  
من قبضة ولو برهننا على شرا متقينا بنا برهننا اذ احو او وقت  
احد مما قبضه قبضت لهما فقبضت في العوض انا في الاولى فكل  
كلما ثبتت الملك لبايعة وملك بايعة مطلق ولا يابح فيه  
فصار كما اذا اخذ البايعان فادعى الملك لما يابح فيكون بينهما  
نصفان واما في الثانية فكلان يوقت احد ما لا يدل على  
الملك كحوا ان يكون الا حوا قد يثبت ما اذا كان البايع واحد  
لانها اتفقا على ان الملك لا يتعلق الا بقبضة فاذا ثبت احد ما  
بارجا يحكم له به من قبضتين ان قبضة مقدمه ولم يشهد برهن  
خارج على الملك وذو يد على الشراء منه بان كان قبضا مستقلا  
في يد زيد فادعاه بكر بانه ملكه وبرهن على ان يد على الشراء  
منه فذو اليد اولى لان الخارج ان كان قبضت اولى منه  
الملك فذو اليد يتلقى الملك منه فكلما ثبت في قبضه فصار كما اذا  
بالملك له ثم ادعى الشراء منه كذا ان برهن على الخارج وذو  
اليد على الشراء وكونه وهو كل سبب الملك لا يشكر فانه  
في معنى الشراء كالقبض في ثياب لا يشبهه لا مرة كمنه شيئا

اشهد بان قبضه على  
ولده ورجله واثبت  
الملك

التياب القطيعة وغزل القطن وقلب اللين واتخاذ الجبن  
واللبنة والمزغزغ بشت يد اليد وذو اليد وكنها وان كان  
سبايا يكره لا يكون في معنى الشراء فقبض به الخارج كالملك  
المطلق وهو مثل ثمنه والسند والغرس وزراعة الخطة والحبوب  
فان اشكل يرجع الى اهل الخيرة لانهم اعرف به فان اشكل  
عليه قبض به الخارج لان القضا بينه هو الاصل والعدول عنه  
ببشت الشراء فاذا لم يجد يرجع الى الاصل ولو كان الشراء  
وكونه عند بايعة فان كان منها اذ اعطى الملك من رجل وامام  
البيت على سبب ملك عنده لا يشكر فهو بمنزلة اقلها على  
السبب عند قبضه فذو اليد اولى من الخارج لان قبضة قامت  
على اولوية ملكه فلا يثبت للخارج الا بالالتصق منه الا اذا ادعى  
الخارج عليه فعلا فكلما في الخيرة الا حصل ان قبضة ذاليد على الشراء  
انما تخرج على قبضة الخارج على الشراء او على مطلق الملك السابق اولى  
ذو اليد الشراء وادعى الخارج الشراء او ادعى الخارج ملكا مطلقا  
او ادعى الخارج على ذاليد فعلا كالعصب او البوذية او احو  
او الرهن والعارية او نحوها فاما اذا ادعى الخارج فعلا مع ملك  
قبضة الخارج اولى وانما في رواية لما قال في العارية بعد  
نقل كلام الخيرة ذكر الفقيه ابو الليث في باب دعوى الشراء من  
المبطل ما كان في المذكو في الخيرة فقال اية في يد رجل اقام  
آخر قبضة انها دابة ارجها من ذاليد او اعارها منه او  
رهنها اياه وذو اليد اقام قبضته انها دابة تحت قبضه  
فانه يقضي بها لذاليد لانه يدعى ملك الشراء وانما يدعى  
الا خارج والاعاق والشراء اسبق منها فقبضه لذاليد  
وهذا خلاف ما نقل عنه ولو برهن احد ما من الخارج وذو اليد  
على الملك المطلق والا فخر على الشراء فذو الشراء اولى لان برهانه  
قام على اولوية الملك فلا يثبت للاخر الا بالتصق منه برهن

الخبر قبله ببيع فاذا  
يكنى يغزل مرة اخرى ويبيع



فيجعل كاهن الخراج اشهر  
اولا ثم يبيع قبل القبض  
في العدة وهو جائز في  
العقار عندنا

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

محلل بیا

[illegible]

وبينه الخارج الى بعضه لم ينكس ونفسه لا على وجه اقتضا وسلك  
كان يدبر لان صاحبه لم يدبره ولا قصد ولا عوى فيرك في يده  
برضا على الحاج وادبه واقام كل منها السنتا منها نتج عنه او  
عنه ما هو مطلق اي سواء كانت في يديهما او في يدا احدهما او  
في يده ثالث لان المعنى لا يختلف ذكره الزبلي وارضا  
لمن وافق بينهما في وقت اشتداد الظاهر وان اشكل  
سواء اتيان لم يوافق اياهم فحين فلهما اي قضى لهما جهان  
احد من السراويل من الآخر ان لم يكن في يدا احدهما فقط  
بان كانا خارجين والداية في يده ثالث او في يديهما والاي و  
كانت في يدا احدهما فله اي قضى بها الذي لم يدرك الامر كما اشكل  
سقط تاريخان فصار كأنهما لم يوافقا ذكره الزبلي وان خالف  
اي منهما الوقتين بطلت الميثاقان لظهور كذب التزويين  
فكر في يد من كانت في يده كذا في الحديث والحق في الزبلي  
الاصح لا يطلان بل يقضى بها بينهما ان كانا خارجين او  
كانت في ايديهما وان كانت في يدا احدهما يقضى بها الذي لم  
لا اعتبر في الوقت كحما وحكما هنا في اسقاط اعتبار  
لان في اعتبار اسقاط حتما فلا يعتبر قصار كأنها ذكر الشراج  
من غير تاريخ وفيه صاحب اليد اول ان كانا متساويين او  
بينهما كما اشكل في موافقتهما احدتا رضى في هكذا  
ذكره محمد والا ذكره الحاكم وهو قول بعض وليس شئ ولهذا  
قلت كانت لهما شر كان بينهما يقضى بها لو كان المدعيان  
خارجين او ذوي ولو في يدا احدهما كانت له لما ذكره ابن ابي  
على غضب لئلا والآخر على ايداعه نكتة اي اذا كان عينا  
عين في يده رجلين فبرهن احدهما على الغصب والآخر على الودعة  
يقضى بها بينهما نصفين لان الودعة تغيب غصبا بالحق  
حتى يكسب الضمان ولا يسقط بالرجوع الى الوفاق

ای تراز عاف و آفت

وفد کرامتارمھا



بجلا و اذا خالف بالفعل لا يجوز ثم عاد الى الوفاق كما هو في  
 ادعى الملك في الحال شهد الشهود ان هذا كان ملكه بقول  
 ادعى الملك في الحال شهد الشهود ان هذا كان ملكه بقول  
 لان شهدا و تتم ثبت الملك في الحال المسمى وما ثبت في زمان  
 حكمه بقاءه عالم بوجوده لم يكن في العادة بقاءه في كل زمان و  
 اللابس اول من اخذ الحياض و الحكم اي اذا تنازعنا في دابة واحدة  
 راكبا و الآخر متعلق بغيرها او تنازعنا في ثوب واحد ما لا  
 و الاخر متعلق بغيره كان الركب و اللابس اول من المتعلق باللباس  
 و الحكم لان تصرفنا في غيرنا لا يضرنا بالملك فكانا متعلقين  
 خارج و ذو اليد اولي و اما اذا اقاما البيت فثبت الحياض اولي  
 ممر را و من في السبع اولي من رد فيه لان تمكنه في ذلك الموضع  
 دليل على تقدم يده بخلاف ما اذا كانا راكبين على السبع حيث  
 يكون بينهما لاستوائهما في التقوى ولو تعلق احد منهما به  
 الآخر لم يكن لهما مكان للمساواة لا يمسك الجارح غائب  
 الا الملك بخلاف المتعلق بالثوب و ذو اليد اولي متعلق  
 اي اذا تنازعنا في دابة متعلقا بها واحد ما و الآخر كونه  
 اولي لانه اكثر تصرفا في نصف البساطين جارا و المتعلق  
 به حكم الاستواء بينهما لا بطريق القضاء لان يكون بين يديه  
 عليه بل اليد يكون يكون في يمينه او يمينه موضع خلاف الركوب  
 و اللابس حيث يكون بهما غاصبا لثوبه و لا يصير غاصبا  
 بالتقوى على البساطين مع يده ثوب و طرفه مع الآخر حيث  
 ينصف بينهما لان يد كل منهما ثابت فيه و ان كان يد احد  
 اكثر و لا يرجع به لما ان ترجع لا يكون بالاكثرة لا يهدي  
 اي لا يكون يد يمين مع الآخر لو كانت مع الاخر بالتصنيف لانهما  
 ليست بثوب لا ينفقه مدسوبة فحكم في يده شئ من الثوب  
 فلا راجح الاخر بخلاف جارا اذا تنازعنا فيها حيث لا يقضي بها  
 يد اكرم

اتصال

يدى

منها لا بطريق الركب ولا بغيره لان الجارح لا يبدل على الملك  
 الحياض لمن جذوعه عليه و متصل به اتصال تربيع الاتصال  
 نوحان احد ما اتصال ملازقة و سوان بالانوار احد الطرفين  
 بالآخر و سوان تربيع و سوان يكون لبنات الحياض المتنازع  
 عند متداخلة في اتصال لبنات الحياض المتنازع فيه و  
 ان كان الحياض لم يثبت فالتربيع ان يكون اطراف  
 حشوات احد ما مربعة في الاخرى و هذا هو المراد منها لانه  
 طاهر لاجل احده لانه الظاهر انه هو الذي بناه مع حائطه  
 حائطه اتصال لبنات و اطراف الحشوات لا يتصور الا  
 عند بناها الحياضين معا و كان اولي وكذا اذا كان لاحد  
 المتنازعين جذوع على الحياض كان له لان صاحب الجذوع  
 مستعمل الحياض بما وضع له الحياض و موضع الجذوع عليه  
 لمن راوى و من حشوات توضع على الجذوع و يلقى عليه الثوب  
 فانما جاز معتبرة وكذا البوارى لانه لم يستعمل له و حشاها  
 اذا الحياض لا يبنى لهما على الشقيف و هو لا يمكن على السراوى و  
 البوارى بل بين الجارين لو تنازعنا في اذا تنازعنا في حائط  
 واحد ما عليه يراوى و ليس للآخر عليه شئ فهو بينهما لولا  
 يتحقق به صاحب السراوى و ذو البيت من ركنه يوتى حياض  
 ساحة يابغى اذا كان بيت من دار فيها بيوت كثيرة في يد  
 زيد و البيوت الباقية في يد بكر فمضى اي الساحة يكون بينهما  
 حال و خاصة فحين لا استوائهما في استحقاقها و هو المراد منها  
 و التوضي و كذا حطب و وضع الامتعة و خذلك فضاير نظير  
 الطريق بخلاف الشرب اذا تنازعنا فيه فانه بعد الارض اي  
 يقسم بينهما بقدر ارضيهما لان الشرب يحتاج اليه لا حلق الارض  
 فخذ كثره الارض كثر الحاجة اليه برضا اي خارج على يد  
 ارض اي علم ان لكل منهما يد فيها حصص بيد ما لا يهدي منها غير

و يلقى عليه بالمراتب  
 يراوى  
 قاض

منها



مشاهد ليعتد احدا في البيت ثبت ما غاب عن علم القضا ولو  
 برح عليه احد مما او كان يقرن فيها بان لبر فيها او بنى الحق  
 قضى بيده اما لا لا فخلق الحق في اليد في مقتود واما الثاني  
 طرد والتعرف الاستعمال فيها صبر على اي يكلم ويعلم ما يقول  
 قال انما هو في قوله لانه اذا كان جبر عن نفسه فهو في يد الله فلا  
 يقبل دعوى احد عليه انه عبده عند انكاره الابنية كما انما كان  
 قال انما بعد ذلك وموخر في اليد فمن هو يعني ذال لانه  
 اقرانه لا يد له حيث اقر على نفسه بالروح فكان ملكا لمن في يده  
 كما انما يشتر في يده فان قيل الا قرار بالروح صار وكان اواب  
 ان لا يعترف في حق القصة قلنا الروح لم يثبت بقرينة بل بدعوى في  
 اليد لعدم المعارض بدعوى الحرية لانه لما صار في يد المذبح في  
 كما انما يشتر في يد فيقبل اقرار عبده فلو كبر وادعى الحرية سمع  
 اى ادعاه بالبيت لانه التناقض في دعوى الحرية لا  
 يمنع صحة الدعوى كما سباني حقيقة ان شاء الله تعالى  
 اعلم ان الدعوة نوعان احد ما دعوى الحق والآخر  
 وهذان يكون العلوق في ملك المذبح وانشاء في حق التحرير وهما  
 ان لا يكون العلوق في ملك المذبح والاول والاول لانه اسبق  
 لاستنادهما الى وقت العلوق واقتضار دعوى التحرير على الاول  
 وسباني توضيح ما عمة قولت لا قلح ستة اشهر ودرجت  
 فادعاه ثبت شبهة واستها وقلح في الشافعي لا يثبت لان  
 بيعه اقرار منه بانها امة قبل الدعوة بغيرها قضا وانا انما  
 النسب على الخفاء فيبقى فيه التناقض كما سذكر فيقبل دعوى  
 اذ يتقن بالعلوق في ملكه بالولادة لا قلح فانه كالمشاة العادة  
 في اثبات النسب منه اذ انما هو عدم الزنا منجها واثم النسب  
 على الخفاء فيقبل المراء ان العلوق ليس منه ثم يظهر انه منه  
 فكان عندنا في اسقاط اعتبار التناقض واذ اصبحت الدعوى

فيبقى كية

الملك

عزلة

الدعوة استندت الى وقت العلوق فيظهر ان ما غاب عنه  
 فيفسخ البيع لعدم جوازهم لولد وبرد الثمن لان سلامة  
 مبنية على سلامة المبيع بخلاف دعوى اب البائع لعدم انعقاد  
 العلوق على ملكه ان كان له حق الملك على ولده وقد زال  
 فلو كان بائعا وان ادعاه المشتري قبله يثبت اى شبهة منه  
 ويحمل على انها كتمان واستوله باثم اشترى ما ولو ادعاه  
 مع اى مع البائع او بعده لا اى لا يثبت نسب المشتري للملك  
 لان حجة البائع دعوة استنادهم لكون اصل العلوق في ملكه  
 ودعوة المشتري دعوة كبراه اصل العلوق لم يكن في ملكه  
 والا فادعاه لما كذا اى يثبت النسب من البائع الى ما  
 الاثم فادعاه البائع وقد ولدت لا قلح ما قلح ويثبت  
 المشتري كل الثمن لان الولد هو الاصل في النسب لانها يثبت  
 الحرية منه الا كذا اى قوله عليه السلام اعقبتها ولد باق يثبت لها  
 حق الحرية وله حقيقة الحرية والحقيقة اقوى من كى فيتنسج الادنى  
 ولا يفرقه قوات البيع بخلاف الولد فانه اذا مات دون الاثم  
 ولدت لان الاستناد من فرع النسب فلو يثبت لكان اصل  
 وسوا بل بخلاف بيعه فانه اذا باع عبدا ولده ثم باع المشتري  
 من آخر ثم ادعاه البائع الاول انه ابنه فهو ابنه وبطل البيعان  
 لان خصال العلوق بملكه كالبينة العادلة والبيع كميل  
 التيقن ماله من حق الدعوى لا يكتمل فيقتضى البيع لاجله وانما  
 اى اقرار المشتري الاثم والولد كونهما حتى لو اقرن الاثم  
 لا الولد فادعى البائع الولد انه ابنه صحت دعواه ويثبت  
 نسب منه ولو اقرن الولد الاثم لم تصح دعواه لان حق الولد  
 ولا في حق الاثم اما الاول فانه لا يثبت بطلان دعواه والحق  
 بعد وقوعه لا يكتمل البطلان واما الثاني فلا يثبت له فادعاه المبيع في الاصل  
 لم يصح في البيع ضروري والله يدركه كالعراق لانه ايضا

ثمن

فيشع الادنى سا

فادعاه البائع وقد ولدت  
 لا قلح لم يثبت نسب المشتري  
 بالموت دعواه النسب لم يثبت



لا يخلو النقص بثبوت بعض آثار كونه كما يشاع التمسك بالغير  
وفيما اذا اعتق المشتري الام او برهانية البائع على المشتري  
حصة الثمن عندهما وعنده برهانية المشتري في البائع كما في  
الموت كذا ذكر في المحذرة وذكر في الملبس برهانية المشتري  
لا حصة بالاعتقاد وخرق على هذا بين الموت والعقوبات  
القاضي كذب البائع فيما زعم حيث جعلها معتقده المشتري  
فبطل زعمه ولم يوجد التمسك في فضل الموت فبطل زعمه  
فيسترد بحصة البائع كذا في الكافي ولو ولد له لاكتفى به  
من وقت البيع لم يقع دعوى البائع او لم يوجد اتصال العلوق  
ثبت النسب او عدم ثبوت كراهية حقه واذا ولد له زال  
ذلك المانع ولم يطل بغيره الخرم بان العلوق ليس في ملكه فلا  
يثبت حقه العتق ولا حقه لانه دعوى تحريره غير المالك ليس  
من اهل ولا مكان ثم ولده كذا في امته ولد من زوجها او  
امته ملكها زوجها فولدت فادعى الولد ثم طلقها فحكم بوجوب  
بأجرها ثم ادعاه اذ كان بين حكم ولده بغيره بغيره بغيره  
فادعاه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
ملكه كالبينة كما في البيع بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
فبطل البيع لا حقه ولو ولد له فيما بين المال والاكثر وحده  
اي المشتري كان كالاول بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
البيع ويرد الثمن كذا في الوكايت الولد او رهنه او اجره لو كان الام  
او رهنه او اجرها ثم زوجها ثم ادعاه حيث ثبت النسب في مرد  
منه التفرقات بخلاف الاعتقاد على ما في باج احد التولين  
وما ولدان بين ولادتهما اقل من ستة اشهر فيكون من ماء  
واحد فلا يتصور علوق التمسك كذا في الاجل اقل من ستة اشهر  
والعلوق على العلوق مستعذر لانه اذا جعلت بينه وبينه ثم لم يهرم  
واذا كان كذلك فاذا ادعى نسب احد ما ثبت نسبها منه

ثم لا يتبرأ حكم ولادة ولده  
ما باعها ثم ادعاه اذ كان بينه وبينه  
حكم ولده بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
فادعاه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
لان اتصال العلوق بملكه كالبينة كما في البيع  
بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
فبطل البيع لا حقه ولو ولد له فيما بين المال والاكثر وحده

منه لانها لا ينقص من ثبوتها ثبوت نسب احد ما ثبت نسبها منه  
ثبوت نسب الآخر علوقها وولادتها عندها واعلم بغيره  
ثم ادعى البائع ان البنت نسبها منه وبطل عنى المشتري لان  
الذي عنده ظهر انه هو الاصل فاقبضت كون الآخر ايضا كذلك  
لاستحقاقه كون احد ما حرا الاصل والآخر رقيقا وقد خلا ح  
ما و احد وكان هذا النقص الاعتقاد بامر فوجه وهو حرة  
الاصل قال البحتري هذا الولد مني ثم قال ليس مني ثم قال هو  
من ابتي اذ بالاقارب بانه ابني علوق من المقول والمقول اما ح  
المقول فانه يثبت نسب من رجل معين حتى يمتنع كونه نكاحا  
من ما لا يمتنع انما يثبت نسب من الولد مني لا يملك ابطال  
حق الولد فاذا عاد الى التصديق بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
قال ليس مني لا يمتنع النفي لان النسب لانه اقارب على الغير بانه  
هو مني اذ الم يمتنع الابن ثم عاد الى التصديق بغيره بغيره بغيره  
النسب لان اقارب الاب لم يطل لعدم تصديق الاب بغيره بغيره  
النسب علوق الاب الاقارب فقام الاب بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
النسب الاقارب فقام الاب بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
والاقارب بانه ابني مقبول لانه اقارب على نفسه بانه حرة اما الاقارب  
بانه اخوه لا يقبل لانه اقارب على الغير كذا في العمادات قال اي  
القبلي هو ابن زيد ثم قال هو ابن لم يكن بانه وان حصة الكرم  
بنوته وهذا عند من يمتنع وقال لا اذ اجد زيد بنوته فهو ابن لم يكن  
واذا صدق زيد او لم يدر تصديقه ولا تكذيبه لم يقع دعوى المقول  
عند من سماه ان الاقارب اريد بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
الاقارب بالنسب بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
لا يخلو النقص بعد ثبوت الاقارب بمشدة لا يرتد بالرد او تعلوق  
به حق المقول حتى لو صدق بعد التمسك بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
به حق الولد فلا يرتد بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

ثبت واذ اقبلت لاني شئت بالنفي وهذا  
اذا صدق الابن اما بغير التصديق  
فلا يثبت النسب

بحر زبر

النسب



قوله ايضا متعلق بقال

وكذا في مسلم موجد يوكافو ثوابي كان ابنا وقرأنا  
معا لانه يكون ازا حالا ومسلما طالما لا يظهور ذلك التوحيد لكل  
عاقلة في العكس ثبت الاسلام بها ولا يحصل له احرته من غيره  
عن تحصيلها وان يكون دعوى المسلم كان عبدا له كذا في النجاة  
وان ادعى البتة كان ابنا للمسلم استوائها في دعوى البتة وخرج  
المسلم بالاسلام ومساو له في كل حال الاسلام له حالا بغير  
قال زوج امرأة لعتي معها سوا من غيره في وقت ابنته غير  
فواستبنا له كان في غير محبة والاي وان كان محبة فموجب  
لان كلا منهما اقر للولد بالنسب وادعى باطل حرم صاحب  
اقراره لا يبطل حق صاحبه في قوله ولا يخرج احد صاحبه  
لا سواء ايدى بها فيه وقيام ايديها عليه وقيام الفرائض بينهما  
وليس ظاهر على انه منها ادعت ذات زوج بنوعه لم يثبت  
بشهاد امرأة على الولادة لا تخافه في تحصيل النسب على الغير  
فلا يثبت الا في خلاف ادعاء الرجل في تحصيل النسب على  
نفسه ثم شهادة القابلة في غيرها لان الحاجة اليه في الولد  
ان النسب بالواش القائم وان كانت محنة لزم في شهادة عنه  
اي في نفسه ومن رجل اقر رجل وامراه الا ان كان هناك رجل ظاهر  
او اخر في قبض الزوج وقال يكتفي في الجميع بشهادة امرأة  
واحدة وقد مر في الطلاق ولولا النكاح والعدة كان ابنا  
اي ان لم يكن ذات زوج ولا مقعدة يثبت النسب  
بقولها لان فيه لزما على نفسها كما في الرجل ولدت امه تزوجها  
اي رجل على انما حرة او استرايا او انما حرة واستحققت  
منه وولدت امراه معتبرا على ملك يمين او نكاح فولدت ثم  
استحققت الولد فم الم اب في قيمة الولد باجماع الفقهاء  
لان الظاهر المجابين واجب في جعله لدمه الاصل في حرمته  
ورجوعه في حرمه مدعيه نظر السهام الولد حاصل في يده بلا

يعني

بلا تعدد خلاصة الامتناع كما في ولد المقصورة فلا يعتد بغيره  
يوم يحكم لانه يوم المنع وسو حراما لانه خلق من امر  
ولم ير من الوالد برقته كما رضى في الامة المنكوبة وانما  
فلا ينسب على ابنة لانها من المنع وبرتة اي يكون الابن  
له لانه لا اصل له في حق ابية فم تركه يكون ميراثا لابيه وان  
تقدم ابو او فتد عده واذا اي ابو دية حرم اي ابو  
رحمة في الصور بين اما الاو في كل حق المنع من الاب بقتله  
واما في الثانية فسلامة الولد له اذ اذ به بدل لكل شرعا  
فمنازلة الولد سالما بسلامتها فم قيمة المستحق كما لو كان  
حيث ورجع بها اي القيمة التي ضمنها كتمتها اي كما يرجع بغيره  
على ابيه اي بايع الولد ببيع امه لانه ضمن له سلامة لانه حرم  
المبيع والبايع ضمن للبائع سلامة المبيع كما في اخائه لان  
الودع بينهما لا يملكه اي لا يرجع به عليه لانه لم يملكه  
مما فيها من كذا من اجراء المبيع فلم يكن البايع ضامنا  
لسلامته **في الاسترايا والاستحباب** والاستحباب  
والاسترايا اي طلب شراء شئ من غيره وطلب بعت منه  
وطلب ليد اعه عده وطلب اجارته لم يمنع دعوى المالك لطلب  
لان كلا منهما اقرار بان الشئ ملك لذي اليد فيكون الطلب  
بعده متاقضا والاستحباب في الامة بمنعها اي دعوى المالك  
في الحرة يمنع دعوى النكاح كذا في جميع الفقهاء وادعى على اخر  
ناكحا فقل الخصم المدعي عليه عليه الدقة انما هي عن دعواه  
وبر من فادعي ثانيا انه اي المدعي عليه فبعد البراءة فلا كان  
قال اي الخصم ابراني وقيلته او قال صدقته في ذلك لم يمنع  
دفع الرقة يعني دعوى الاقرار وان لم يكن قال قتلته بالبراءة  
صح لانه اذا لم يقبل ذلك جاز ان يكون المال عليه لردة البراءة  
لانه يرد بالرد بطلب ما اذا قال قتلته بالبراءة لانه بعد القبول

عقرا



لا يرتد بآراءكم كذا في الفتى والظهور اه في رجل عدل آخر مالا  
 فقال اي الآخر ما كان لك على شئ خط معناه نفى الوجوب عليه  
 في الماضي على سبيل الاستفاد من اي المدعى على الف و  
 برهن المذكر على القضا او بالبراد قبل من ابراهيم بن المذكر  
 مقبولا وقال لا يقبل لان القضا والوجوب قد انكروا فكانا معا  
 في دعواه وكذا التوفيق محتمل لان غيره قد ينفذ في بلاد  
 لا تحق الا ان يريد اي المدعى بان يقول لا اعني ما استجبه  
 كقوله ولا اريدك ولا ابراهيم بن جندب مخالطة فقد يقبل منته على خلاف  
 لتقدير التوفيق اذ لا يكون بين اثنين اخذوا حيا او قضا او  
 بلا اخذوا موقوف وقيل يقبل ايضا بقول القضا ويرى من اجابته  
 انه احب يقبل لان المحقق والجمهور قد ينفذ في الشعب على ما  
 قيام بعض كلامه بارضائه ولا يعرف ثم يعرف فكان التوفيق  
 محتملا قالوا وعلى هذا ان كان المدعى عليه يتولى الاعمال بنفسه لا  
 يقبل الشئ وقيل قبل الشئ على البراد في هذا الفصل اتفاق الروايات  
 لا يتحقق علمه كذا في العتية قال في الفتنة المدعى على المدعى لا  
 اعرفه فلما ثبت الحق بالثبوت في الارجح لا يسمع ولو ادعى ان المدعى  
 عليه الوصول الى الامصال يسمع قال محمد احمد الكوفي لا دعوى في  
 التركة لا يبطل دعواه لان ما ثبت شرعا من حق لا يمتنع على  
 كما لو قال است انا ابنه لان قال است انا وارث فلان ثم ادعى انه  
 وبين الجدة حق لما سباني ان التناقص في موضع الخلاف لا يمنع  
 صورة الدعوى كالحال واليه ليس هذا في كونه اي ليس ملك او لا في فيه  
 وكذا في الامتناع ثم ادعى دعواه فقال في المدعى عليه في حق  
 والقول انه لان هذا الكلام لم يثبت هناك لا في الاول ولا في  
 بالحل التناقص انما يبطل ان التناقص محال من على احد ولو كان  
 ثم من ادعى كان قرا له في رواية الجامع الصغير في رواية لا  
 رواية دعوى الاصل لكن قالوا بسأل القاضي في البعد ابراهيم

بوفى في  
 محتج

ملك المدعى فان اقره امره بالتسليم اليه وان اقره امر المدعى باقائه  
 البينة عليه ولو قال لا اعني ليس كذا في حق المدعى لا يرد  
 ذلك الشئ بعده لتناقضه وانما لا يمنع فوالمدعى ما بقيام  
 البينة في العتية او في زيد مالا ولم يثبت فادعاه على اخر  
 لم يسمع كذا في الفتنة او قرار بالعتية كما يمنع دعواه بنفسه  
 اي دعواه بغيره بوكالة او وصاية يعني اذا اقر رجل بماله  
 ثم ادعاه لنفسه لم يسمع وكذا اذا ادعاه بوكالة انه لم يسمع  
 او وصاية انه لو رثه لم يسمع لان من تناقضا لا يخلو الواحد لا  
 يكون شخصين في مال واحد بخلاف ابراهيم بن جندب الذي  
 ثم المدعى بهما اي بوكالة او وصاية حيث يمتنع لعدم التناقض  
 لان ابراهيم بن جندب لم يسمع المتعلق بماله لا يقضي عدمه في دعوى  
 بالعتية على ان الرجل ادعى دارا لنفسه ثم ادعى انما توفيق عليه  
 يسمع كدعواه اياه اي لنفسه ثم ادعى بالعتية ولو عكس اي ادعى  
 انما توفيق او لغيره ثم ادعى لنفسه لم يسمع في رواية جندب  
 قاضى كما هو في رواية اخرى ان وقع في ذمة واية الذمة  
 حيث قال في ذمة من ادعى بغيره بوكالة او الوصاية ثم ادعى  
 لا يقبل لان لو وقع في ذمة كان لغيره ثم استتره منه و  
 انما البينة على ذلك في يقبل ادعى العتية وبين النسب  
 وبرهن التخصيص ان النسب بخلافه ان يقضي بالاول لم يقضي به  
 والا لتساوقا المتعارفين في عدم الاولوية برهن انه ابن  
 للبيدة وانه وبرهن الدافع ابن عمه لانه فقط او علم اقرار الميت  
 به اي بانه ابن عمه لانه فقط كان فعاقب القضا بالاول  
 لا يبعد التناقص بالتقضا بخلاف الاول ادعى ميراثا بالعصوة  
 قد فقه ان يدعى خصمه قبل الحكم اقراره مخفول به في بانه من  
 دعوى الارحام اذ يكون من بين كراهية تناقض قال هذا  
 الولد مني ثم قال هذا الولد ليس مني ثم مني صح اذ باقراره



بانه منه يعلقون حرم المولد افرشت نسب من رجل معين حتى يتحقق  
 كونه مخلوقا من عا والرتا فاذا قال ليس هذا المولد مني لا يمكن  
 ابطال حرم المولد فاذا عا الى التقديس يصح اقول قد وقتت العبارة  
 في الاستدلال في العادة فكذلك هذا المولد ليس مني ثم قال ابو  
 مني صح ولا يترارح بانه مني انما الظاهر انه سبوا من الناس  
 الاول يدل عليه التعليق الذي ذكرناه لانه يقتضي ان يكون ههنا  
 تحت عبارات تقيد الاول اثبات النبوة والثانية بغيرها والاثبات  
 العود الى الاثبات والمذكور فيها العبارات فقط ولو عكس  
 اي قال هذا المولد مني ثم قال ليس مني لا اي لا يصح النفي لان  
 النسب ثبت لا ينفي بالنفي برهان على قول المدعي انما يطل  
 في الدعوى او شهود كذبة او ليس له عليه شئ به الدعوى  
 ولو برهن على قوله بغيره كذا بان ادعى لا اي لا يصح المدعي  
 ولو جحد او لا يبرهن منه كذب شهوده ياتي بهم خصم المدعي  
 عليه فجاد بحد البراءة يعني اذا ادعى رجل على آخر قد راى من المال  
 فاقربه المدعي ثم قال قد برأت نفسي عنه واظهر كتاب الابرار  
 فقال المدعي نعم كنت ابرار فمكنتك لكني كنت جسيما وثبت  
 الابرار اقول لو البينة على خصم لانه اسندته الى امانة  
 للثمنان فما كلفه اذا ثبت بلوغه في ذلك الوقت انما كلفه  
 ادعى قيمة جارية مستهلكة فبرهن بالحضرة الحاجة ما يثابها  
 بل كذا لا يقبل الا ان يثبت الحاجة كذا في الذخيرة ادعى الجوة  
 ولم يذكر اسم المدعي بحد فادعى كونه ابرار جحد  
 فجاد كذا اسم المدعي كذا في العادة التناقض في موقف كعاد  
 لا يمنع حرم الدعوى وحصل منه وهذا الاصل في دعوى كذبة  
 ذكره في كتابها سابقا وسيدكر بعضا وذكر ههنا واحد منها  
 فقال كان ادعى الوصية وانكرها الوارث فاقام اي المولى له  
 بنبوة فادعى الوارث البرهون بغيره مواعيد كذا

ثبت واذا

بدرع كذا بان آرم  
 بحد كذا بان آرم  
 بحد كذا بان آرم

بانه تناقض في طريقة فساد اذ قل الموصي قد اوصى ولم يعلم به  
 الوارث ورجح الموصي ولم يعلم به الوارث في ثبوت ذلك  
 وقيل لا اي لا يقبل كذا التناقض وايضا اذا سبوا دارا  
 من رجل ثم ادعى على آخر ان هذا الدار ملكه لان كان في ثبوتها  
 لا جليل في صفه من ملكي واقام البينة تسعة ولا يكون حرم الموصي  
 ما يخصه الدعوى لما فيه من كفاه لان الاب لا ينفصل عن الابن  
 ومنه في الوفاة للمادة  
 ومنه في النكاح والابن لا علم له بذلك ومنه في الوفاة للمادة  
 بنبوة المطالب ثم بعد ما خالف نفسه لها ان سيرة بدل  
 الخراج وان كانت متناقضة لا يستقل في دعوى ابرار  
 الطلاق عليه ما في غير علمها ولها في كذا وكذا في العادة و  
 وغيره الكفيل ينصب خصما على الاصيل على كل  
 اي الاصيل لا ينصب خصما عن الكفيل لان القضاء على الكفيل  
 قضا على الاصيل والقضاء على الاصيل ليس قضاء عليه  
 كان لرجل على آخر الف درهم وله كفيل بامر المظالم فادعى  
 الاصيل قبل ان يلقى الكفيل واقام عليه بينة ان له عليه كذا  
 وفلان كفلني بامر فانه يقتضي على الاصيل الف درهم ولا  
 يكون هذا قضا على الكفيل حتى لو لقي الكفيل ليس لان  
 يا خصم شيئا بل العادة البينة عليه ولو لقي الكفيل او لا واد  
 ان لي على فلان الف الف وانت كفيل بما لي عنه بامر وادام البينة  
 ثبت المال عليه على الغائب وينصب الكفيل خصما على الاصيل  
 عند الخصم كذا في العادة اذا اشترك بها يعني اذا اشترك بينهما  
 كذا لارث فانه كما ينصب خصما عن الآخر وعنه ابو يوسف  
 ينصب خصما على كل حال قال محمد ما قاله ابو جعفر فيما سرق ما  
 قاله ابو يوسف سرق ان محمد اخذ ما بالاسخسان كذا  
 يوسف كذا في المتن ثم على قولها اذا حضر الغائب وصدا  
 الحاضر فيما ادعى كان بالحي ان شاء شارك المدعي في ثبوتها

فلقي

ادى اشترك الدين بين شركين لا يثبت  
 الارث فاحرمها لا ينصب  
 خصما عن الاخر



فبعض ثم يتبعان المطلوب وان شاء الله تعالى  
 فبعض كذا في العبادية **كتاب القدر** اوردده بعد ذلك كما امره  
 ينقطع به فلا يحتاج بعده الى شيء آخر حتى اذا لم يوجد يحتاج الى  
 الشهادة ولهذا حققه بها وهو مشهور من القدر في موافقة  
 اثبات ما كان متزلا وشرا عا فصار كذا لا غير عليه لا اثبات  
 له عليه سبائي وشروطه سند كذا في اشياء الكلام ان شاء  
 الله تعالى وحفظ هو الموقر به تصديق وقيل من القول بان لم  
 على الموقر ما اقر به لوقوعه وانما على المحنة لان مدلوله الصدق  
 والكذب احوال عقلي كما تقر في موضوعه الا في نسبة العبادية  
 يعني اذا اقر رجل بشيء علم محمول النسب حتى اقراره وكذا القدر  
 او اشارة بالوالدين والولد صح وكيفية وهو ان يقر رجل وامراة  
 بالزوج او المولى حيث صح وشروط تصديق هو الاول وسبائي  
 عام بانه ان شاء الله تعالى ولكن يرد اي الاقرار بوجه اي  
 القول لا بعدد اي بعد تصديق فانه لا يرد في لا بثبوت اشارة  
 عطف على قوله ظهور المغربة اي لا بثبوت المغربة للمؤلف سبائي  
 ملك القول الى القول اقول ستره ان الاقرار اخباري كذا يجوز  
 تخلف مدلوله الوضع عنه بخلاف لا انشاء كالبيع والجهة ونحوها  
 لانها كذا معنى بغيرها في الوجود فيمتنع فيه الخلف فقد  
 وقع على كون الاقرار ظهور المغربة لا بثبوت ابتداء او لا بقوله  
 صح الاقرار بالخبر للمسلم حتى يؤمن بانبياء الله لو كان كذا كما مشد  
 لما صح وثنا بقوله لا الاقرار بطلاق وعسى ملكه القسام دليل  
 الكذب فهو الاكراه ولو كان حكمه بثبوت ما اقر به بان ان اشارة  
 لمصح لان انشاء تمام الاكراه يصح عندنا وثنا بقوله ولو ادعاه  
 اي الاقرار ابتداء بان يقول انك اقرت لي كذا فادعني او  
 جعله اي الاقرار سببا بان يقول انك عليك كذا اقرت لي  
 لم يصح عند عامة المشايخ لان نفس الاقرار ليس اقلاما

وَمِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ  
سَوْدَةَ الْأَمْوَئِيَّةُ  
عَلَيْهَا السَّلَامُ

وَالْقَوْلُ بِمَا خَارَ مِنْهُ  
فِي الْقُرْآنِ يُقَالُ قَدْ خَارَ  
فِي الشَّيْءِ عَوَاذٌ عَنْ  
الْكَلْبِ لَا أَسْتَأْجِرُكَ  
فَكَيفَ يَجُوزُ لِقَائِهِ  
أَسْتَأْجِرُكَ أَنْ تَكُنَ

مَعَهُ وَأَنْ تُنْقِضَ  
عَلَيَّ كَيْدَهُ وَتَهْدِيَ لِي سَبِيلَهُ

ما عزا اسم رحل  
غایره اسم برآه

الملك لما عرف بجلال دعواه الى القرافي الدفع فانهم اختلفوا انه  
 هل يصح دعوى القرافي في طرف الدفع حتى لو اقام المدعي عليه شبهة ان  
 المدعي اقرا انه لا حق له على المدعي عليه او اقام شبهة ان المدعي اقرا ان  
 العين ملك هذا المدعي عليه هل يقبل ولا يقبل لبعضهم لا يقبل وبعضهم  
 يقبل على انه يقبل اجماعا على انه لو قال هذا العين ملكي اقرب به صاحب  
 اليد او قال لي عليه كذا ومكدا اقرب به هذا المدعي عليه يصح الدعوى  
 وشبهه بينه على قرائنه لانه لم يجعل الاقرار سببا للوجوب وفي هذه  
 الصور كذا المذكور كيف على عدم اقراره في خلاف بين ابائي سوف  
 ونحمد ونجل كيف لانه اذا اكل ثبوت الاقرار والفتوى على انه يخلف  
 على الاقرار وانما يخلف على المال كذا في العادة واربعا بقوله ولو كذب  
 المعنى في اقراره بالمال لم يملك له المهر الا في المال لا يطبق في  
 المهر في القرض ولو كان حكم البتة محل اقراره وهو اي الاقرار في حصة  
 اما حصة فلان النبي صلى الله عليه وسلم قد رجم ما عدا باقراره على اقراره باقراره  
 باقراره باقراره جعل الاقرار حجة في الحدود التي تدرى باقراره باقراره  
 حجة في غير ما اولى وعليه القضاء في الامانة اما قصود فاقصود  
 ولاية المقوع عليه فيقتصر عليه بخلاف البينة فانها تقتصر في القضاء  
 ولا ولاية عامة فيتعدي الى الكل اما الاقرار فلا يقتصر الى القضاء  
 وله ولاية على نفسه ومن غيره فيقتصر عليه حتى لو اقر بمهر اليتيم  
 بالروح الرجل جاز ذلك على نفسه وماله ولم يصدق على ولا  
 وامها تهم ومديره ومكاتبه اذا ثبت حرم الكربة واستحقاقها  
 لهؤلاء فلا يصدق عليهم او مكلف اي عاقل بالغ او عبد ذوق  
 له بمعلوم متعلق باقراره اي اقرار كل من الحر والعبد المأذون اما  
 الاقرار بظاهره واما الثاني فانه ملحق بالقرار في جميع الاقرار لان  
 المعنى اذا اذله فقد رضى بتعلقه بتسليم الدين برفقة فكان  
 مسلطا عليه بجملة مطالبها اي سواء كان تصرفا لا يشترط الصحة  
 وتحقيقه المعلوم ما صادقه ذلك التصرف اولا كما سيأتي ونظر

مجلس

و قد باكلت فان اقرار الصبي بغير  
 في حق الاقرار بان اقرار الصبي بغير  
 بعد وثيقة و اما بعد المادون فقد  
 في حق الاقرار بان اقرار الصبي بغير  
 بعد وثيقة و اما بعد المادون فقد  
 في حق الاقرار بان اقرار الصبي بغير  
 بعد وثيقة و اما بعد المادون فقد

اسماء







ولو ثبت اي قوله كذا بلا او وان يقول كذا كذا كذا درهما واحد  
 عشر مثلا للواحد منها على التكرار اذ لم يحسم بين ثلثة اعداد  
 بل طفت فلا بد من حمل الواحد على التكرار نعم حمل الاثنين على اقل  
 من عدد واحد والغير عنه ذكر عدد من ثلثة اعداد وهو واحد عشر  
 ومعه اي لو ثبت لفظ كذا مع الواو فانه واحد وعشرون لانه  
 اقل ما يعتبر به ثلثة اعداد مع الواو ولو لم يرد اي قوله كذا  
 مع ثلث الواو بان يقول كذا او كذا او كذا وكذا زيد الف على  
 البعد الذي فيه ثلث الف وبانه واحد وعشرون لانه نظمه  
 على قبلي قرار بالدين يعني اذا قال له على من المالك او قبلي كان  
 اقرار بالدين لان على المالك في الازام وقيل ينبغي ان الضمان  
 يقال قبل ضمان من ضمان اني ضامن سمي الكفيل فيلزم لانه  
 ضامن للمالك وان صلح به ودية اي ان قال المولى بترأخ يا ودية  
 صدق لان المحضو المضمون عليه حفظ المال فله فقه في ذلك  
 وارجح ان لا يجتمع اللفظ بما زاف فيه موصولا لا مقصودا لا عدي  
 معي في معنى في ضمني في كسبي اقرار بالامانة لان كل اقرار  
 يكون في يدع وذا يكون امانة لانه قد يكون مضمونا وقد يكون  
 مضموفا وقد يكون امانة وهذه اولها جميعا الى اوجب ما ملكه  
 له بهية لا اقرار لان له او ما ملكه محتج ان يكون الاخر في ملك الكمال  
 فلا يصح الا قرار واللفظ يميل الى اشتاقي عليه ويكون بهية  
 تقضي اليه فانه وجد صحت والا فلا حوله لمدى الالف  
 مبتدأ خبر قوله الاتي اقرار يعني لو قال له رجل لي عليك الف  
 درهم فقال اقرنه او انقذه او اقل به او ضمنتك او ابرأني  
 منه او تصدقت به على او وبيت لي او اخلصك به عند قرار  
 وبلا ضمة امانة يكون الاربعة اذ اقرارا فكل الضمير راجع الى  
 الالف المذكور وهو موصوف بالوجوب فكانه قال اقرني او انقذه  
 او اجل او قضيتك الالف الواجب على حتى لو لم يذكر الضمير

يعني لو قال فلان على او قبل ضمة فانه اقرار بالدين لان كل اقرار  
 صفة يكون في الضمان فانه ضامن للمالك او قبلي كان  
 ضامن للمالك وان صلح به ودية اي ان قال المولى بترأخ يا ودية  
 صدق لان المحضو المضمون عليه حفظ المال فله فقه في ذلك  
 وارجح ان لا يجتمع اللفظ بما زاف فيه موصولا لا مقصودا لا عدي  
 معي في معنى في ضمني في كسبي اقرار بالامانة لان كل اقرار  
 يكون في يدع وذا يكون امانة لانه قد يكون مضمونا وقد يكون  
 مضموفا وقد يكون امانة وهذه اولها جميعا الى اوجب ما ملكه  
 له بهية لا اقرار لان له او ما ملكه محتج ان يكون الاخر في ملك الكمال  
 فلا يصح الا قرار واللفظ يميل الى اشتاقي عليه ويكون بهية  
 تقضي اليه فانه وجد صحت والا فلا حوله لمدى الالف  
 مبتدأ خبر قوله الاتي اقرار يعني لو قال له رجل لي عليك الف  
 درهم فقال اقرنه او انقذه او اقل به او ضمنتك او ابرأني  
 منه او تصدقت به على او وبيت لي او اخلصك به عند قرار  
 وبلا ضمة امانة يكون الاربعة اذ اقرارا فكل الضمير راجع الى  
 الالف المذكور وهو موصوف بالوجوب فكانه قال اقرني او انقذه  
 او اجل او قضيتك الالف الواجب على حتى لو لم يذكر الضمير

تقضي

قوله اقرني

ان قيل لو قال فلان على او قبل ضمة فانه اقرار بالدين لان كل اقرار

بان قال اقرني او انقذه او اقل به او ضمنتك او ابرأني  
 على انصرافه الى المذكور واما الخامس فلان على البار او انقذه  
 لان البار اسقاط وسواء ما يكون في الف واجب عليه واما السادس  
 والسادس فلان انقذه على التمسك منه وذا لا يكون الا بعد جوب  
 الحال في ذمته واما الثامن فلان يقول الدين من ذمة الى ذمة  
 لا يكون بدفع الوجوب وقوله نعم اقرار يعني اذ قبل له حمل  
 لي عليك كذا فقال نعم يكون اقرارا لانه موصوف بالوجوب ولا  
 يحتاج الى الاطالة الا بما برأسه نعم في جواب هل لي عليك كذا  
 لان الاشارة من لاخر من مقام الكمال من غيره او  
 بدس من موصوف في المولى حال صدق بهيمية يعني اذا اقر بدين على  
 فصدق المولى في الدين وكذب في الباطل لزمه الدين حال لانه  
 اقر لي على نفسه وادعى لنفسه فعليه فيصدق في الاقرار  
 بلا حجة دون المحرم لو اقر بعد في يدع انه لفلان اسلم كذا  
 فصدق المولى في الملك الا خارج وزعم في له على ما به ودرهم  
 ودرهم اي اذا قال له على ما به درهم درهم ودرهم درهم فانه  
 زعم في كل درهم درهم ودرهم درهم على ما به درهم درهم  
 في ما به درهم درهم ودرهم درهم وهو قول الشافعي لانه  
 عطف فاعلم بهيم في الفصيلين العطف لم يوضع للبيان  
 فثبت المانية بهيمية فيها وناقوله ودرهم بيان المانية عاقلة لان  
 الناس استعملوا اكرار الدرهم واكتفوا بذكر مرة وهذا فيما  
 يكثرة استعماله وهو عند كثرة الوجوب بكثرة اسبابه كذا  
 وذا في المقدارات كالمكيلات والموزونات لانها ثبتت ذمنا  
 في الذمة سلماء وقضا ومثنا بخلاف الثياب مالا كمال ولا  
 بوزن فان وجوبها لا بكثرة في الذمة لان الثياب لا يثبت  
 فيها الا في السلم والنكاح ولا بكثرة في حق على انقذه كذا  
 وتوبان اي اذا قال له على ما به توبان درهم توبان درهم

اي يزوج في تفسير المانية اليه القياس



المائة وفي الحج اي اذا قال على مائة وثلاثة اوثاب كلها في  
لانه ذكر عدد من مائة وثلاثة واثباتها نصف اوقاف  
السماء لانهما استويا في القيمة الى النصف لايال اوثاب لانهما  
للمائة لانهما اقرنت بالثلاثة صار عدد واحد وكره في كل نصف  
درهم ودينار ووثوب ونصف هذا العدد ونصف هذا الحار  
نصف كل منها لان الكلام كله وقع على شئ بغير عينه او بعينه فيش  
النصف الى الكل كما قال على نصف هذا ونصف هذا ونصف  
هذا في عشرة دراهم وواحد اوقافا كان من القيمة لان  
الانقسام بالتف الاول شائع عند من قال سدسكس واثنيون  
كثيرون ثمانية سنين وازدادوا تسعا يعني من السنين  
اقربتم في خمسة لزمانه اي المم والقيمة فسه في الميسر بقوله  
غيبتم في خمسة ووجهان القيمة وعاد وظرف في غيب  
الشئ وهو مذكور في التحقيق بدون الظرف فيلزم من مائة  
كذا الطعام في السبعة والحظ في الجواهر بخلاف ما اذا قل  
من خمسة لان لا استخراج فيكون اقرارا بعض المخرج واداة  
اي اقربا في اصطبل لانه اي الدابة فقط اي لا اصطبل  
لان غير المنقول لا يضمن بالنفس عند ما خلا في هذه المسائل  
في البيت يعني لزوم الطعام لا البيت الاصل في جنس المسائل  
ان الظروف ان امكن ان يجعل ظرفا حقيقة ينظر فان امكن  
نقل الزمان والآن كرم المظروف فقط عند ما لان العصب  
الموجب للزمان لا يتحقق في غير المنقول ولو ادعى انه ينقل  
لانه اقرب غيب تام لانه مطلق فيحمل على الكلام عند مجر زمانه  
جسوالا غيب غير المنقول تصور وان لم يكن جهلا ظرفا  
حقيقة لم يلزم الا ان يكون له دراهم في درهم لم يلزم لانه  
لا يمكن ان يكون ظرفا له واثباته حقيقة وخصه لان الام  
يشتمل واقر بيف له نصفه واثباته لان السيف  
الاسم السيف

اي كذا

لأنه

كثيرون

قوله واثباته حقيقة وخصه فان في البداية اسم  
الخاص ينقل الكل في السنة الا ان كان  
الخاص ينقل فلا يصح يعقوب ما ساء  
منافاة حقيقة في الجواهر وقيمة الدابة  
قوله واثباته في اصطبل لانه اي الدابة فقط  
لانه غير المنقول لا يضمن بالنفس عند ما خلا في هذه المسائل  
في البيت يعني لزوم الطعام لا البيت الاصل في جنس المسائل  
ان الظروف ان امكن ان يجعل ظرفا حقيقة ينظر فان امكن  
نقل الزمان والآن كرم المظروف فقط عند ما لان العصب  
الموجب للزمان لا يتحقق في غير المنقول ولو ادعى انه ينقل  
لانه اقرب غيب تام لانه مطلق فيحمل على الكلام عند مجر زمانه  
جسوالا غيب غير المنقول تصور وان لم يكن جهلا ظرفا  
حقيقة لم يلزم الا ان يكون له دراهم في درهم لم يلزم لانه  
لا يمكن ان يكون ظرفا له واثباته حقيقة وخصه لان الام  
يشتمل واقر بيف له نصفه واثباته لان السيف  
الاسم السيف

الاسم السيف







يعني اذا قال على عشرة وراهم الا واحد الزم تسعة لما توفى الاول  
 انه تكلم بالباقي بعد الشئ الى الاستثناء فكانه قال ابتداء له  
 على تسعة بشرط الاتصال عند عامة العلماء لكونه معبرا عن كل  
 ابن عباس جواز التاجير ولو كان اي لواستثنى كلمة فكله اي ان كل  
 لو كان الاستثناء بغير لفظ نحو علمي كذا الا علماني لا ينافي  
 انه تكلم بالباقي بعد الشئ ولا باقي بعد الكل فيكون رجوعا الى  
 بعد الاقوال بطل مفعولا كان او مفعولا قال استثنى الكل لكونه  
 الكل بطل الاستثناء وكذا في اذا كان الاستثناء بغير ذلك  
 اللفظ نحو علماني الا علماني ولا علماني لغيره فانه اذا كان  
 بغير اللفظ الا لم يمكن جعله تكلم بالباقي بعد الشئ لانه انما صار  
 كلفا ضرورة عدم ملكه فيها سواء لا امر يرجع الى اللفظ في نظر  
 الى ذات اللفظ امكن ان يجعل المستثنى بعضا ثنائيا والصدور  
 الاستثناء من خارج كذا في اذا كان حين ذلك اللفظ حيث لا يمكن  
 جعله تكلم بالباقي بعد الشئ كذا اذا قال علماني كذا الا هو لا ينافي  
 بغير ايضا لوجود التغير باللفظ استثنى وزنيا او كيدا فدرهم  
 صح قيمة يعني اذا قال على ثمانية درهم الادينار او لا فغيره في  
 اي قيمة وحده بلي يوسف في ثمانية درهم الا قيمة الدينار او  
 الفقير والفقير ان لا يصح هذا الاستثناء وسوقه في رفسر  
 لان الاستثناء اذاج بعض ما تناوله صد الكلام على بعض لولا انه لولا  
 الاستثناء لكان واحدا تحت الصدور وهذا لا يتصور في خلاف  
 الجنس كنهما صحتا استثنى انما بان المقدرات جنس واحد  
 معنى وان كانت اجناسا صوح لانهما ثبت في الذمة ثمتا  
 اما الدينار فظاهر وكذا غيره لان الكيل والوزن ميسر باعيانها  
 ثمن او صاخرها حتى لو غلبت باعيانها ولو وصفا ولم  
 صار حكمها حكم الزمانين ولهذا يستوي في كيد و الرقي فيهما  
 وكانت في حكم البثوث في الذمة كجنس واحد معنى فالاستثناء

يعني ما

فالاستثناء تكلم بالباقي معنى لا صوح ولو استثنى على اي  
 غير ذنبي منها اي من الدراهم لا اي لا يصح هذا خلافا للشئ  
 لانهما اختلفا في معنى حيث المالكية ولما ان ذلك لا يقدر لا يفيد  
 الاتحاد فيجوز ان لا يد من وصف الثمنته ولو معنى كما عرفت  
 او اوصل بان ان شاء الله اطلبه اي بطل صدق الاقوال  
 التعليق بمشبهه احد ما كالمثل عند محمد فبطل قبل ان يعاقب  
 وتعين بشرط لا يوقف عليه عند اي يوسف مكانا قدما  
 من الاصل في شرط الكبار بان قال اعدان على الف درهم على اي  
 بانك رتبة ثمانية ايام لزمه المال لصحة الاقوال ووجه الصفة المذمومة  
 وبطل شرطه لان الاقوال اخبار ولا مدخل لغيرها في الاخبار  
 لانه ان كان صدقا فهو واجب النفع وليس له خبر وان كان كذبا  
 فهو واجب الرد على تفرغ اختياره وعدم اختياره وانما ياتر  
 اشتراط اخبار في العقود كتنبيه من الخبرين فشيء وامضائه  
 اخبره واستثنى بنما بان قال هذا الذي ارسلنا الانبياء  
 كما انما الارض والبناء للمقالة ولم يصح استثناءه لان اسم  
 الدار لا يتناول البناء مقصودا او الدار اسم لما او رطله  
 من البقعة والبناء يدخل في البناء والخطا وهذا هو استثنى  
 القبط لا يسقط شي من الثمن بمقابلته بل تخير المشتري والاستثناء  
 انما يكون مما يشاء وله الكلام فضلا لانه تصرف لفظي اقول بر  
 على ظاهره ان يكون البناء جزءا من الدار كما لا يخفى على احد وهذا  
 يقتضي ما لا خلاف فيكون كواحد من عشرة فما وجه عدم صحته  
 استثنائه وتفتيق موقوف وجهه موقوف على مقدمته لغيره  
 على الكلام والاصول هي ان الركن في ثمان احد مما اصلي وهو  
 الذي دخل في مدلول الاسم بحيث اذا انتفى لم يصح الاسم  
 على الباقى كواحد من عشرة وراس من يكون في ثمانية رطل هو  
 الذي دخل في مدلول الاسم كمن اذا انتفى لا ينتفع بالاقوال  
 الاسم كيد زبد ورجله حتى اذا قال هذا العبد لزيد الا يد

واذا تخير في صحت

اعطاء الباقى











يبطل بسبب كيدت بعده بخلاف المسئلة الاولى لان وقوع النكاح  
 يستند الى ثمان اعلون فيظهر ان النكاح ثابت زمان الاقرار  
 فلا يقع اما الزوجه فيقتصر على ان الزوج فلا يثبت ان الاقرار  
 لزوجه بخلاف البتة والوصية اي بخلاف ما لو وقع لها  
 شيئا او وصي لها بشي ثم تزوجها فانها تبطل ان اتفاقا في الوصية  
 تمليك بعد الموت فصار كالوصية ولو اقر بدين لم يثبت فيه  
 اي مرض مونه فلها الاقل في الارث اي ميراثها منه والدين يقيم  
 التهمة بقاء العدة وباب الاقرار كان مقدرا لبقاء الزوجه  
 فربما اقدم على الطلاق ليصح اقرارها بزيادة على ارثها ولا  
 تهمة في اقلها فثبت اقراره بدينه على ما قال هذا ابني  
 جمل يثبت في مولوده وقدره بيان ما ثبت بهذا القيد ولو ولد  
 مثله لم يثبت وصدة اي الغلام ذلك هو المقصود وهو من اجل  
 اهل التصديق ثبت شبهة الغلام منه اي القوي شارك  
 اي الغلام الورثة شرط جهالة النسب لانه لو علم لم يثبت في الغم  
 وان يولد مثله لم يثبت لانه يكون ملكا باظهاره وان قصد في الغم  
 لان المسئلة في غلام بعينه عن نفسه فلا بد من بقية لانه  
 يدنف حتى اذا تغير لا يعتبر لم يعتبر بقية ولذا قال في  
 من امله وشارك الورثة لانه لما ثبت نسبه منه صار كالوارث  
 المعروف في اقراره اي الرجل بالولد والوالدين لانه اقر على  
 وليس فيه حمل النسب على الزوج والزوجه والمولى لان موجب  
 اقراره يثبت بتمامها بلا اضرار باحد فثبت وصحة اقرارها  
 بالوالدين والزوج والمولى لان الاصل ان اقرار الاكثان  
 حجة على نف لا على غيره وبالاقرار بمولاه لا يكون حجة الا اقرارا  
 على غيره فيقبل شرط تصديق لان اقراره غير ملزم  
 لان كل شخص في يدنف الا اذا كان القول صغيرا في يد المقر  
 وسواء يعتبر بقية او عبدا فيثبت نسبه بحر والاقار ولو

وهي دار الملك في فلاح والحبية  
 في المرض وصية حتى لا تنفذ الا  
 من الثلث كما سيأتي بيان ذلك  
 الوصية

يشهد

ولو كان عبدا لغيره يشترط تصديق مولاه كما شرط تصديق  
 الزوج في دعوى المرأة بالولد او استحادة احرارة فبطلان  
 اقراره في اقرار احرارة ذات زوج بالولد وعدم العن في  
 غيره اي في اقرار ذات الزوج يعني اذا لم تكن ذات زوج  
 ولا عبدة مع اقرارها بالولد لان فيه الزمان على نفسها ولو  
 غيرها فينفذ عليها وصحة التصديق بعد موت المورث  
 من الزوج بعد موتها مقرة يعني مع التصديق في النسب بعد  
 موت المورث بقاء النسب بعد الموت وان اقر بكنائها ومات  
 قصده بعد موته يقع حتى يكون لها المهر والارث لبقاء  
 حكم النكاح وهو العدة وان اقرت بكنها جعلت ماتت قصدها  
 الزوج لم يثبت تصديقه عند اي حنفية لانها لما ماتت زال  
 النكاح بطلان حتى يجوز له ان يتزوج اخيرا واربعها سواها ولا  
 يملك ان ينفذ في اقرارها فلا يصح التصديق بعد ذلك لان  
 الاقرار اقر بنسب من غيره ولا بد كالحكم لم يثبت اي النسب  
 ولا يثبت اقراره في حقه لان فيه تحصيل النسب على غيره فاذا  
 ادعى نفقة او حضنة يعرض في حقها ويرث الامع وارث  
 وان بعد يعني ان كان للمورث وارث معروف قريب او بعد  
 اقر بالارث من قوله حتى لو اقر باخ وله عمة او خالة فالارث  
 لا يمتد الى له لان نسبه لم يثبت فلما تزاد الوارث الميراث  
 مات المورث فاقرباؤه شاركه في الارث بلكا نسب لا في حقه  
 اقراره شيئا ان حمل النسب على غيره ولا ولاية عليه وشركته  
 في الارث وله فيه ولاية فيعبر الثاني لا الاول او احد ابني  
 ميت له اي لذلك الميت على اقره من يقض متعلق باقره  
 ابية نصفه لاشي له والنصف للاخر يعني من ماتت وورث  
 ابني له على رجل الف درهم فواحد الابنين ان اباه من  
 منه نصفه وكذا به الا في شئ للمقر والمكذب نصفه لان الاقرار



باستيفاء الدين اقرار بالدين على الميت لان قبض الدين  
 انما يكون بقبض عين مضمون حتى يصير ديناً حقيقياً  
 فاذ كذب اخوه استغفروا الدين بنصفه فالحق يقين  
 الدين لا يكون له من الميراث شئ ولا يرجع الميراث على اخيه  
 بنصفه فقبض وان تصادقا على شئ من الميراث  
 بينهما لانه لو رجع على اخيه لرجع اخوه على الغريم على التوفيق  
 ذلك لا تنقض المقاصة في ذلك القدر وبها نه دينا  
 على الميت والدين مقدم على الارث فتؤدي الى الدور  
**فصل** حصة اخوت بين كذا بغير زوجها حتى اى اقرارها حتى اى  
 حتى زوجها عند اى حصة حتى تجلس وتكلمهم كالميتات  
 بالمعانية بالانحصار او الشراء او البينة وعند ما لا  
 اى لا تصدق في حق الزوج فليجس ولا تلام لان فيه الزوج  
 عجز شانهما ولو اقرار بالانحصار يرجع الى طلاق حق الزوج  
 بحول النسب اقرت بالحق لا بالنسب وصدقها المولى ولها زوج  
 ولو لا دينة اى من الزوج فليجس اى الزوج مع في حقها اى  
 حق المرأة حتى اذا طلق بعد الاقرار ولد يكون رقيقاً لا حرة  
 حتى الا ولاد فخرج على حوله في حقه بقوله حتى لا يبطل النكاح حتى  
 غير حوله في الا ولاد بقوله واولاد حصلت قبل الاقرار وما في  
 بطنها وقت اى وقت الاقرار احوار تصيب قبل اقرارها بالزوج  
 واما ولد طلق بعد الاقرار فانه يكون رقيقاً عند اى يوسف  
 اذ لم يرهما وولد رقيقاً وحر اخذ حراً لانه تزوجها بشبهة واولادها  
 منها كذا جسد على اى اى هذا حتى بحول النسب حرة بعد ثم  
 اقربا اى لانسان وصدق مع جميعهم رقيقاً دون طلال  
 العتق حتى بمعتق حراً فان كانت العتق اى العتق  
 اعتقه بحول النسب برته واره ان كان اى له وارث والا  
 اى وان لم يكن له وارث ولا اى فالمقوله اى برته المقوله لانه

قال الميراث  
 في الميراث

اقرارها

رقيقاً

لا يملك الميراث فذا لم يقوله فان كانت الميراث العتق فاره  
 لعبت المقوله لانه مات انتقل لولاء البهيم بخلاف ما لو كان  
 حين قال عليك الف فقال الحق او الصدق او اليقين او  
 تكراى قال حقا او صدقا او يقينا او كراى قال الحق  
 او الصدق الصدق او اليقين اليقين او حقا حقا او صدقا  
 صدقا او يقينا يقينا او قرن بها البر الحق الحق او حقا حقا  
 لانه لما وصف به الدعوى فصدق بالبر وبما في الصدق  
 عرفنا كذا قال اذ عتق الحق الحق ولو قال الحق حق او الصدق  
 صدق او اليقين يقين لا اى لا يكون اقرارا لانه كلام تام كلام  
 ما تقدم لانه لا يصدق لا ابتداء قال لانه يا سارق قد بارأيتك  
 يا مجنون يا ابله او قال هذه السارق فعلت كذا وبها  
 فوجد اى المشتري بها اى بائريه واحد منها اى من هذه العتق  
 لا ترو اى لانه بعد البيع به اى الواحد من هذه العتق لان  
 غيره الا غير نداء وقصد المنداء اى اعلام المنداء واختصاص  
 لا يقين الموصف الذى ناداه به وطه الوفا لا مائة كما تكرر  
 لا يفرق بينها والا غير شبيهة بخلاف هذه سارق او مجنون  
 او هذه زانية او مجنون حيث ترد بواحد من هذه العتق  
 لانه اخباره وبما يقين الموصف وكذا في المطلق او المطلق  
 فعلت كذا حيث طلق امراته لا يكتفى من اثبات هذا الوصف  
 شراً عاجلاً كل ما لا يكون صادقا فيما يكلم به وشبه لا يمكن  
 من اثبات تلك الاوصاف فحشا وكان يدعى كذا حقيقياً  
 وورث كذا في الكفاي **كتاب الشهادات** اورد حقيق  
 كتاب الاقرار لما قرأ ان الحاجة الى الشهادة بعد عدم الاقرار  
 فيكون مباحة في الاعتبار حتى اى الشهادة اجبا يجمع  
 الميراث على فوسواء كان حق انعكاس او حق غيره غير يقين  
 اى ناشيا غير يقين لا عجز بيان محتمل واليه لا شاف

بانه قال البتر الحق او الحق الله  
 البتر الاطروحه



بقوله ثم اذا رايت مثل الشهد والافذع ونذا قالوا  
 انها مشتقة من الشدة التي بمعنى المعاينة وشترها يلحق العقل الكامل  
 بان يكون عاقل بالافذع لا يقبل شهادة المجنون والفقير والضعيف  
 وهو حسن السماع والفهم والحفظ الى وقت الاداء باليمين  
 واما لا يقبل شهادة القصر كمنها الداخل في حقيقة العقل  
 بمعنى الخردون انفسهم كمنه البري اذا ترك لم يقبل الشهادة وحكمها  
 وجوب الحكم على القاضي بموجبها بعد كونه والقياس بان كونها  
 في منزلة لانه خبر من العقل والكدب وكذا تركه كمنه كمنه  
 والاجماع ويجب اي الشهادة بالطلب اي طلب المدعي  
 في حق المعتد وانما اعتد عليه لانها حقة فيشرط طلبه كما في سائر  
 الحقوق بان لم يوجد بدله ولا يجوز كتمانها لقوله تعالى ولا ياتي بالشهد  
 اذا ما دعوهم انه انما ياتهم اذا علم ان القاضي يقبل بعد شهادته و  
 يقين عليه الاداء وان علم ان القاضي لا يقبل شهادته او كانوا  
 جماعة فادى غيره ممن يقبل شهادته فقبلت لبايعهم وان ادعى  
 غيره ولم يقبل شهادته بايعهم من لم يؤد اذا كان ممن يقبل  
 شهادته لان ما دعى يؤدى الى تنقيص الحق ودون حق الداعي  
 فانما يجب عليه بل طلب الحق الامة وتلاف الملاء فان لم يطلب  
 تحريم الفسخ وترك الشهادة فيها رضاه بالفسخ والرضا بفسخ  
 وشترها في الحدود الفصل لقوله عليه السلام للذي شهد عهده لو  
 سترته بتوبك لكان قمارك وتلقينه للدره بقوله العلك  
 مستمرا او خذتها آية ظاهرة على رجحان الستر ويقول في الحديث  
 اخذ لا يبرق احب الي المبرق منه وزعامة الحائز الستر  
 ونصاها للزنا اربعة رجال لقوله تعالى واللاتي ياتين بقا  
 من انساكم فاستشبهوا عليهن اربعة منكم ولقوله تعالى  
 ثم لم ياتوا اربعة شهداء ونصاها ببقية الحدود والبقية  
 لقوله تعالى واستشهدوا شهود من بين اهلكم ولا يقبل بها شهادته

والولاية

اي حقيقته عليه السلام بقوله لا يبرق  
 آية ظاهرة على رجحان الستر

شهادة النساء لا يقبل من شجته بالبديهة ونصاها للولاية  
 واستقلال العتق بالصدق عليه الكفاية وغيره انفسا  
 في موضع لا يطلع عليه لرجل امراه وامر لقوله ثم شهادته  
 فانزلة فمنايات طلع للرجال النظر اليه والجمع على التام مراده  
 الجنس اذا لم يعنود اذ الكل ليس بمرد وقطعا فمنايات الاقل  
 ليقبضه ونصاها لغيره من حقوق سواء كان مالا او غيره كالحاج  
 وطلاق ووكالة وصية واستقلال العتق للارث والرجوع  
 او حيل او امر امان لما روي عن عيسى وعليا رضي الله عنهما  
 اجلا شهادته النساء مع الرجال في الكفاية والفرقة كما في  
 الاموال في اعيانهم وزعم في الكفاية من العتق لاربع الكفاية لفظ  
 استند بالقبول من لو طل الشاهد اعلم او انصرف لا يقبل شهادته  
 لان الخصم ردت بهذه اللفظ وجاز الحكم بالشهادة  
 خلاف القياس فيقتصر على مورد النص لزعم ايضا العتق في  
 كون جنات الرجل اشتر من سيئاته ونذا بقا من الجحيم  
 من الكفاية وترك الاصرار على الصغار لان الصغرة يكون كبيرة  
 بالاصرار على ما روي عن النبي عليه السلام ان قال لا صغرة مع الاصرار  
 ولا كبيرة مع الاستغفار وجوبه اي وجوب القبول لقوله تعالى  
 واستشهدوا ذوى عدل منكم لان الجحيم العدل والعد  
 والنجى هو الحق والعدل بالعدالة تنجح جهة الصدق اذ من ترك  
 غير الكذب من المحلورات الكبار ترك الكذب ايضا في شهادة  
 الى ان العدالة شرط وجوب العمل بالشهادة لا شرط اطلاقها  
 لان الفاسق اهل للولاية والقضاء والسلطنة والامانة و  
 الشهادة عندنا وعن ابي يوسف ان الفاسق اذا كان  
 وجهيا في الناس من مودة يقبل شهادته والاصح ان شهادته  
 لا تقبل الا ان القاضي لو قضى بشهادته يفسد عدلا في كذا في  
 الكفاية ومن اي الشهادة لو كانت على حاضر يجب الاشارة

يكن ثم

حاله

عليه السلام







ففيما جيب ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغيرهما  
سوى لفظ الشهادة بالاجماع لان معنى الشهادة فيها اظهر  
والشاهد يقتضيه بغير القضاء السامع اى يجوز لسامع ما يتعلق  
بالاقرار كالباع بان سمع قول البائع بعت وقول المشتري  
اشترت والافاربان سمع قول الموقول فلان على كذا او راي  
ما يتعلق بالافعال كقوله فاعمل او غنيت او قتل ان يشهد  
فاعمل قوله يجوز المقدر من قوله السامع وان لم يشهد عليه  
ويقول اشهد انه باع او اولادته عابدين السب فوجب عليه  
الشهادة به كما عاين وسدا اذا كان الباع بالعهدة فانه  
وان كان بالتعاطي فلذا لان حقيقة الباع مبنية على المال  
وقد وجد وقيل لا يشهدون على الباع في الاخذ والاعطاء  
لان بيع حكم لا حقيقة ويقول شاهد لا يشهد على كذا يكون  
كاذبا ولا يشهد الشهادة بسامع من راي الحكي اى لو سمع  
الشاهد صوت من يشهد عليه من راي الحكي لا يشهد ان يشهد  
لا فيما لا يكون غيره اذ النعمة تشبه النعمة الا اذا بين الفاعل  
بان يكون في البيت وخرج وعلم الشاهد انه لم يسمع غيره  
ثم جلس على المسكن ويسمى فيه مسكك بغيره فثبت اقرار  
الداخل ولم يرد اذ يحصل العلم لمن يسمع القاضى ان لا يثبت  
او يثبت له او ليس من مخرج جواز الشهادة بالقول عند  
التحقيق فان الشهادة بالتسامع تقبل في بعض الجوانب  
لكن اذا صح به لم تقبل كما سئل ان يورى شخص القائل  
يشهد عنده انسان انها فلانة بنت فلان بن فلان  
قال افعية ابو اليث اذا فرت امرأة من راي الحكي و  
شاهد عنده اثنان انها فلانة بنت فلان بن فلان لما  
يجوز لمن سمع اقرارها ان يشهد عليها الا اذا راي شخصها اى حال ما اقرت  
لارؤية وجهها قال ابو بكر الاسكاف المرأة اذا حسرت  
في كونه الشاهد  
على اقرارها  
او في شخصها

او في شخصها  
على اقرارها  
في كونه الشاهد

حسرت عن جيبها فقال انها فلانة بنت فلان بن فلان  
قد وصفت لزوجي محوى فاذا شهدت لا يجازون الى شئ  
عدلين انها فلانة بنت فلان بن فلان ما دام جيبه  
او يمكن للشاهد ان يشهد بها فان مات في الجيب شهدت  
الى شهادة عدلين انها فلانة بنت فلان بن فلان لكذا  
كذا في العمادة ولا يشهد على الشهادة ما لم يشهد عليها  
تصرف على الاصل بالارادة ولا يثبت في تنفيذ قوله على الشهود  
عليه اذ لا يثبت اليقينة الثابتة للغير ضرر عليه فلما تدمن اللانبة  
والتمسك لا يشهد ايضا من راي خطه الذي كتب فيه  
شهادته ولم يذكر ما اى شهادته كذا القاضى بعين اذا وجد  
في دوائه اقرار رجل بجل كى او شهادته شهوده شهادته  
لرجل على رجل كى وسولانه كره لا يحكم به ولا ينفذه حتى يذكروا  
وكذا الراوى بعين اذا لم يذكر لا يحل الرواية لان كل واحد لا  
يجوز الا بعين علم ولا علم بها لان كذا يشهد ولا بالتسامع  
الا في الموت والنفى والكنك والادخول ولا يثبت القاضى  
واصل الوقف فان الشهادته بالتسامع جائزة فيها اذا  
اجر بها رجلان او رجل واحد اثنان عدولا والقاضى ان لا  
يجوز لان الشهادة لا يجوز الا بعد تكامل ولا يحل العلم الا  
بالمشاهدة والعيان او بالخبر المتقارن وهو قد مضى كما يبيع  
والا جاز بل اولى لان حكم المال يحصل من حكم الشكك وجه  
الاستحسان ان هذه الامور يقتض معانيتها اسبابها  
خواص من الناس وتعلق بها احكام تبقى على انقضاء  
القرون وانقراض الاعصار فلو لم تقبل فيها الشهادة بالتسامع  
او بالاجماع وتطيل تلك الاحكام بخلاف البيع الهبة والارباح  
وتجوز لانه كلام سمع كل احد وانما يجوز ان يشهد بالتسامع  
اذا حصل العلم بالتواتر او بالاشتهار او باخبار من سمع به

استماع المأمورين اذ لا يثبت عليه براءات اذ لا يثبت  
او يثبتون ولا يثبتون راي القاضى فاشهد ببراءة كذا

يشق به



ويشترط ان يجده رجلان عدلان او رجل واحد اما ان لا يلق  
 غضاب يقيد العلم الذي يبين عليه الحكم في المعاملات وقيل  
 في الموت اخبار واحد او واحد لان الناس يكرهون مشاهد  
 تلك الامور فلا يخفى على الا واحد او واحد في خلاف النسب  
 والنكاح وينبغي ان يلقى الشهادة بان يقول شهد ان فلانا  
 بن فلان مات ولا يقدر حتى يوفى له القاضى ان يشهد بالتمام  
 لم يقبل شهادته وهو الصحيح وانما قال اصل الوصف لا يثبت على  
 انقراض القوس دون شرايط لان اصل الوصف يشترط واما  
 شرطه التي شرحتها الواقف فلا يشترط قال الشيخ الامام طه  
 الدين المرعشي لا يثبت بان الجثة بان يشهدوا على ان هذا  
 وقف على السجدة والمقبرة ونحو ذلك حتى لو لم يذكر ذلك في شهادتهم لا تقبل  
 شهادتهم وتأويل قولهم لا تقبل شهادتهم على شرط الواقف  
 ان بعد ما ذكره ان هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا  
 انه يبدل من حكمته فيعرف الى هذا كذا ولو قالوا في كذا في شهادتهم  
 لا تقبل شهادتهم كذا في الكافي ويشهدوا اي رجلين  
 القضاء بغيره واليه الخصومة فاقض وان لم يبايعه ينفذ الامام ايده  
 ويشهد ايضا راى رجل وامرأة يسكنان بيتا ايسر الا ان  
 انهما عرس كما راى عينا في يد غيره عملا بظاهر الحال ويشهد  
 راى شئى سوى الرقيق المعجزة فان غير المعجزة حكمه حكم العروق  
 في يد متعلق بالراى المقدر منصرف كالملاك اي كما سلف  
 الملاك انه له متعلق بشئ من صورته رجل راى عينا في  
 يد انسان ثم راى ذلك العبد في يد آخر والاولى على الملاك  
 وسعد ان يشهد بان للمدعى لان الملاك في الاشياء الواقف  
 بقينا بظاهره فاليد بلا منازعة دليل الملاك بظاهره اذا شهد به  
 اي بانه ملكه فليقره في حق من يدعيه انه ملكه لغيره لا يحل له الشهاد  
 بالملاك لان الاصل اعتبار البصير في جواز الشهادة لما مر من قوله

وتم لا تقبل  
 وشهادتهم  
 وشهادتهم  
 وشهادتهم

قوله عليه السلام اذا علمت مثل الشمس فاشهدوا بالواقع  
 فاذا بقى ذلك يصار الى ما يشهد به القلب فان شراى  
 الشاهد للقاضى شهادته بالتامع في الصور الا او حكم  
 اليد في الصور الا جرة طلعت فانه اذا الطلق وقع في القلب  
 صدق فيكون شهادته منه عن علم ولا كذا في ذلك وقال  
 سمعت كذا عن هذا كان المراد السبيل من الاخبار اقوى من المبالغة  
 كذا في الكفاية الا في الوصف فانه الشاهد من اذا فسر شهادتهما بالتامع  
 او صحت عليه من بعد ما بينه حتى لو لم يقبله اذ لا بد من  
 الا ثبت ولا يقبل الا على الشهادة بالاجاب شهادته بالقبول  
 في المعاوضات كالبيع والافاض والنكاح ونحوها حتى لو شهدوا  
 على نزع الاب فقط اى بلا ذكر القبول يقبل اى الشهادة  
 بخلاف الجثة حتى لو شهدوا بان الجثة بلا ذكر القبول لم يقبل كذا  
 في العمادية والله اعلم **باب القبول وعدمه** يقبل من  
 الاسود اعلم ان اهل الاسود على ما ذكر في الكتب الكلامية اهل  
 القبلة الذين لا يكونون اخذهم مع هذا اهل السنة ومنهم من  
 والعتبة والروافض والخارج والمعتزلة والمشرقة وكل  
 منهم اثنان عشرة فرقة حصاروا اثنين وسبعين فرقة وعينها  
 تقبل شهادتهم خلافا لشافعي الا الكلامية منهم جماعة الروافض  
 يعقدون جواز الشهادة لكل من جوف عندهم انه حي ويحكيون  
 المسلم لا يكلف كاذبا وقيل يرون الشهادة لا يثبتهم واجبة  
 فيمكن الشهود في شهادتهم ويقبل من الذي يملكه لو ان  
 اخذها ملكه كالجوهر مع النصارى ويقبل من الذي يملكه من  
 لان الذي اعلى حاله ان يكون من اهل دارنا وهذا يقبل المسلم  
 بالذي ولا يقبل باليسلم بل عكس اى لا تقبل شهادته المشرك  
 على الذي لا يقصروا لايته عليه لكونه اذنى حاله ولا يقبل شهادته

ينبغي ان يشهدوا  
 الاصح الاكبر  
 ان عكس الاكبر  
 الاصح الاكبر  
 عيسى موسى وصلى  
 عليه وسلم

من خلافة



هذه اى السامع على منه ان الحد دارهما وان كان فداهل  
دايرين كايروم وانكر لا تقبل لان الولاية فيما بينه تقطع  
المعتق من الحد الا يرى التوارث بينهما وتقبل ايضا من بعد الوصية  
الدين فان العداوة الدينية تدل على قوع دينه وعدا اليه بخلاف  
العداوة الدينية فانها حرام فمن ارتكبها لا يؤمن بالقول عليه  
وتقبل ايضا من حد اى ارتكب عصية صغيرة بلا اضرار عليها  
ان اجتنب الكبائر وهو اعظم العدالة كما هو وتقبل ايضا من اكل  
لاطلاق النكاح لان عقيدته بالتحريم ولا له لا ياكل بالعدالة هذا  
اذا تركه لعذر به من كبر او خوف هلاك او اذا تركه استخفافا بالدين  
لم تقبل لانه لا يكون عدلا ولم يقدر ابو حنيفة له وقت الا لم يرد  
سورة كتاب ولا سنة ولا اجماع والمقادير لا تعرف بالزمان وقدرة  
المناظر وتقبل سبع سنين الى عشر سنين وقيل الخمس سنة ولا  
على رواية او بعدة الى ان يحمله ولا يملك به ومن اخطى ولد  
الزنا وانحش اذا كانوا عدولا فان قطع العضو وجباية الابوين  
لا يوجب قد حاق العدالة وقيل شهادته عاقبة اخصى  
وانحش اما رجل وامرأة وشهادة الجنين مقبولة ثم انه لم يكن  
مشكلا فلا اشكال فيه وان كان مشكلا فيجعل امرأته في قول الشهادة  
اجتبايا والعين للمعتق وبالعكس لعدم التهمة وقد ثبت ان  
قبلة شهد على عند شريح فقبل شهادته وهو كان عتيق على  
العمال الدجالين سلطان عند عامة المشايخ لان نفس العمل ليس  
بفسيق الا اذا كانوا على الحكم قالوا انه كان في زمانهم لان غالب  
عليهم السلام فاما الذين في زمانه فلا تقبل شهادتهم لعلة منهم  
كذا في الكافي وتقبل الشهادة لافيه وعنه ومن رحم رضاعا او  
مصاهرة كأم امرأته وبناتها وزوج بناته وامرأة ابيه وابنه لان  
الاملاك بينهم متينة والابدية متينة ولا بسوطة لبعضهم مال  
البعث فلا يتحقق التهمة بخلاف شهادته لقربته ولادة او حواصة

[illegible]

و شهادہ الحسن بن علی علیہ السلام

يا فضلًا في سائر

منه ملحقه  
ای مرتبه

و شرفا

مجموعه

مسلم

والشبه

شهادة احد الزوجين الآخر وتقبل من كافر على عبد كافر مولاه  
او على ترك كافر موكلة مسلمة يعني كثر شهادة الكافر على عبد كافر  
مولاه وعلى كثر موكلة كافر فان سما اذا كان له عبد كافر  
اذن له بالسبع والشراء فشهد عليه شاهدان كافران  
بشره او سبع جازت شهادتهما عليه لانهم شهادة كافر  
قامت على ثبات امر على الكافر قصد اولزم منه الحكم على المولى  
المسلم بضمها ولو كان المولى كافرا والعبد المادون مسلما  
لا تقبل شهادته الكافر لان هذه شهادة كافر قامت على ثبات  
امر على المسلم قصد اولو ان مسلما وكل كافر بشره او سبع فشهدوا قبل  
شهادته كافران بشره او سبع جازت شهادتهما عليه لانها  
شهادة كافر قامت لاثبات امر على المسلم قصد كذا في شرح  
المستودى للمختص طبع الكبير لا مركب كافر على مسلم عطف على  
قوله تقبل من اصل الامور الا في الوصاية والنسب اذا ادعى  
من قبل الميت على حقه فغيره يعني اذا ادعى الابناء وغيره اتي  
واقام شاهدين على نفيه اثنين على حقه مسلم او ادعى ان  
فلان بن فلان بن فلان النصف الى مات وسورة شره اخر مسلم  
الميت عليه دين واقام شاهدين نفيه اثنين على نفيه تقبل وهذا  
الاستحسان والقبول لا تقبل وجه الاستحسان ان المسلم  
لا يحفر ولو مات النصف والوصاية تكون عند الموت غالبا  
سبب بوث النسب النكاح ويتم لا يحفر ونكاحه ولو لم يقبل  
شهادة الغضا على المسلم في اثبات الابناء والذي ينافي  
على الموت والنسب الذي ينافي على النكاح ادعى الى ضيق حقا  
المتعلقة بالابناء فقبلت فزوجه كما قبلت شهادة القابلة  
للزوجه ولا من اعلم لان الاداء يفقر الى التمييز بين كفتين  
والمشهود به ان كان ليقولا ولا يميزه الا بالانفة وفيه شبهة  
يمكن التفرغ عنها بخس الشهود ومرة اذ الشهادة ذبا بالولاية

PC 1

کافر و کافر مسلم  
ای که از کافر و کافر  
مسلم و کافر  
و کافر کافر

امت لانات امر على الكافر ولا اله الا الله  
وكل مسلم بشرة او سمع بالانجيل شهد  
عليه لانتها شهادة كافر

والتسليم على الخوف من الله في جميع  
الامور لا تسع احدا منكم الا  
بما دون



فقل ان الحدود في القذف اذا كانت بحكم  
مع انه ليس بمعقول ان يشك في ذلك  
او رده بقوله ان الحكم بغير ما  
لا يخفى من ذلك ان الحكم بغير ما  
يكون عدلا لا يخلو

على رضى

فان كان كلام

ولا ولاية على احد فلا تقبل شهادته ولو على كافر ومكوك وصني  
اذ لا ولاية لهما على انفسهما فليعلم ما اولى الا ان يحل اى  
الشهادة في الرق والصغر وادبا بعد الحرة والبسوة في تقبل  
لان التحمل بالمعينة او السهم واما لا ينافيها وما عدا ذلك  
مما هو اهل الشهادة وكذا في قذف وان باب لقوله  
ولا تقبلوا منهم شهادة ابد الا ان يحكموا فلا ينافي ان الكافر  
اذا اقر في القذف لم يخرجه شهادته على اهل الذمة لان حاله شكاوة  
على جنب فترد تيممه كحده فان اسلم فقبل شهادته عليه على  
المسلمين لان هذه شهادة استفادها بالاسلام فان كانت  
شهادته تكفي على الكافر ضرر في خلاف العبد اذا اقر بالقذف  
ثم فتن جيت شهادته اذ لا شكاوة للعبد اصله فقبل شهادته  
الرد على حد وثبالة فاذا حدث كان به شكاوة بعد العفو من تمام  
حده ومسجون في حوادث السجن يعني اذا اقرت بهما اهل الشهادة  
في العم وارا بعض ان يشهد في تلك الحادثة لم يقبل كونه شهادته  
كذا في الجاهل مع الكهنة والكهنة ووجه وزوج وعرس سيد العبد ومكانه  
الاصل فيه قوله عليه السلام لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الولد لوالده  
ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيده ولا المولى لعبد  
ولا الابن لوالديه ولا الابن لوالديه ولا الابن لوالديه ولا الابن لوالديه  
بعد ضرر استادة ضرر رغبة ونفع رغبة ونفع رغبة ونفع رغبة  
لا شكاوة للقانع باهل البيت وقيل هو الاجرم سانه او شكاوة  
لانه يستوجب الاجرم بمناقاة فاذا شهد له في مدة الاحاق فكانه  
استأجره على ما وشركه فيما يشتركان فيه لانه شكاوة لنفسه  
فلو شهد فيما لا يشتركان فيه تقبل لعدم التهمة ومخنت يفعل ذلك  
لا ضرر على الفسق وما كان عليه وفي احصائه كسره ولم يشتر  
بشئ من الافعال الردية فلا ترد شهادته وبما فيه ومغنية لاركانها  
الحرام طعنا للمال المد بالناحية التي تنفوخ في وجهه غير ما احدثه

في الشهادة على  
الاسلام لان  
الشهادة على  
الاسلام لا  
يكون على اهل  
الاسلام

يكره

واحدة مكسبا والتغنى له حرام في جميع الايمان فقلوا اذا  
كان في المرأة فان نفس رضى الفتوة منها حرام فقلوا ان من الغناء  
اليه ولا يحد لم يقيد منها بقوله للناس فقبل به فيما سباني من  
الشهر الحرام في الشهادة المحرمة فان اذ مان شرب بغيره لا  
يسقط الشهادة عالم بذكر على الله بشرط الادمان ليكون له  
قائمة منه فان من شرب الخمر مرة او لا يطهر ذلك لا يخرج من كونه عدلا  
وان كان شرب الخمر كثيرة واما بسقط عدالة اذا كان يطهر ذلك في كل  
سكراة وابلج به الضميمة اذ لا مرقع لمثله ولا يكره رضى الكذب عادة  
كذافي الكافي وحده بسبب الدنيا قال في المحرم لا يجوز شهادة رجل  
على رجل من غير عداوة في شئ من امور الدنيا وقال الزاهد ما ذكر  
في الجواز اخيرا لما خرج من واما الرواية المنصوصة فيجوز شهادة اهل  
الدين على اهل الذمة في شكاوة فان قال هو الصريح عليه السلام ومن  
يأبى بطور رشدة غفلة واحسان على نوع لهو ولا الغالب  
ان ينظر الى العورات في السطوح وبغيره وهو فسق فاما اذا امسك  
الحكام للاستيناس ولا يطهر ما كان نزول عدالة لان كفاية اليقين  
مباح او الطهور لا يذللوا ولا يفتي الناس لانه يصير على نوع  
فسق ويجمعهم على ارتكاب كبيرة ولا يمنع عادة من تجاوزها ولا يكره  
واذا كان لا يسمع عنه ولكن يسمع نفسه لا رالة الوحشة فلا  
يقع في الشهادة او يرتكب ما يكره اى ما يكره في نوع عاين الكسار  
الموجبة للحد لوجود تعاطيه بخلاف اعتقاده واذ دليل قلة ديانته  
فعله بجزية على الشهادة زورا كذا في الكافي اقول لا يكره ذلك  
لما نقلناه عنه في شرب الخمر سكر الكسار التوفيق بينهما ان المراد بالكتاب ما يكره ليس م  
يكره ارتكاب ما يشانه ان يكره بل ارتكاب ما يكره بالفعل  
ولا يكون ذلك الا باطمان والاطلاع الشهود عليه او بدليل الحرام  
لما ازار لان كشف العورة حرام ومع ذلك يدل على عدم المسامحة  
او باكل الربو لانه فاسق بشرط في البطلان يكون مشهورا

المراد بالكتاب ما يكره ليس م



بأكل الربوا لان التجار قدما يتخلصون عن الاسباب المفسدة للعقد  
 وكل ذلك ابوا فلا بد من الاستمرار او يلعب بغيره او يقيم شرط  
 او يترك به اى بالشرط الصلوة لان كلامها كبيرة تدل على الدلالة  
 فانما مجرد اللعب بالشرط بدون فخر وترك صلوة فليس  
 بفسق مانع للشهادة وان كان مكرها عندنا لان الما جرت فيه  
 ما غاكتونه مباحا عندنا فخرجوا من بين يديهم بالثبوت فيهم دون  
 الشهادة مطلقا او يقولوا كل على الطريق فيدلتها او يثبت  
 السلف من العصابة والعلماء المحترمون رضوان الله عليهم  
 لان تلك الافعال تدل على قسوة وعفوية وهو لم يمتنع عنها  
 لا يمتنع الكذب بخلاف من لا يتركها شهدا اى انما الميث  
 ان اباها اوصى اليه اى جعل هذا الشخص وصيا وهو في ذلك  
 الشخص لم يمتنع اى كونه وصيا وصحت اى شهادتها استحقاقا  
 انكر الوصي ذلك لم يقبل والقياس لان لا تقبل وان اى الشهادة  
 وان اى الميث اى تخيير له ما على الميث في من مديونية اى غير الميث  
 عليه ما بين الوصي له اى رجلين اوصى لهما الميث ووصيه على  
 الايمان اى نصب الوصي وهو متعلق بقوله الشهادة والقياس  
 ان لا يقبل شهادة هؤلاء لانها لا تكون الى انفسها مفعلا بشهادتها  
 فيه ذلك لان الوارثين قصدا بها نصب من يتصرف لهما فيقوم  
 باخبار حقوقها والغرمين قصدا نصب من يتوفيان حقوقها او  
 يبرئان بالدفع اليه والتوصيين قصدا نصب من يجزيها على التقرب  
 في الميث والوصي لهما قصدا نصب من يقع اليها حقوقها ووجه  
 الاستحسان انها ليست بشهادة حقيقة لانها توجب على  
 القاضي ما لا يمكن منه بدونها وهذه ليست كذلك لئلا يمتنع  
 من نصب الوصي اذ ارضى الموت والموت معروف حقيقة لا  
 ان سعى القضاء لكن عليه ان يتامل في صلاحية جرحه  
 واهليته وهؤلاء شهداء دهم كفوف مؤنة النجس ولم

من رفع

بل واقفة  
 بل واقفة

بها شيئا فصار كالقوة كونه الميث تحت كل واقفة مؤنة النجس  
 ولو شهد ان اباها الغائب وكلمة يقين في روت اى شهادتها  
 سواء ادعى اى الوكيل الوكالة او لا يمكن الشهادة في شهادتها  
 لانها يشهد ان لا يمتنع ولا يوجب عليها من الشرع او العرف  
 وسواء يقين الشاهد ولا يوجب عليه من الشرع او العرف  
 لا يقبل كها سبق او اكل الربوا او انه استاجر ميم وكذا ذلك  
 كما سباني لانها انما تقبل فيما يدعى تحت الحكم وفي سماع  
 الزامه والفسق ليس كذلك لانه يدعى بالتوبة والابحار  
 وان كان امر لا يدعى على اخرج لكن لا يمتنع في اثباته اذ لا يعلق  
 له بالاجرة حتى لو اقام المدعى عليه النية بان المدعى استأجره  
 يكذب او اعطاه ذلك مال الذي يخذله تقبل كما سباني قال  
 صدر الشريعة اذا اقام البيت على العدالة فقام احقهم  
 اخرج وان كان اخرج جرحا مجردا لا يعتبر فيه اخرج وانما قلت ان  
 صورة المسئلة هذا ان لم يقسم النية على العدالة فانما  
 محم ان الشهود وضوا او اكل الربوا فان الحكم لا يجوز قبل  
 العدالة لا سيما اذا اخرج حجة الى شهود وضوا اقول حقيقة ان  
 خرج الشاهد قبل التعديل رفع الشهادة قبل ثبوتها ومن باب  
 الامانات ولا يقبل فيه جرح الواحد كما مر في كتاب الكرامنة و  
 الاستحسان بعد التعديل رفع الشهادة بعد ثبوتها حتى وجب  
 على القاضي العمل بما افق لم يوجد اخرج المعجزة والقواعد المقررة  
 ان المدعى يستعمل الرضوخ وسواله في كون اخرج البرد مقبولا قبل  
 التعديل ولو وجد واحد وغير مقبول بعد التعديل اى انما الشهادة  
 واثبات حق الشرع او الجحد فاصح العمل بهذا التحقيق ما اخرج من  
 عليه بعض المتصنفين بلا شعور على هذا القول فمع ذلك فاعمل  
 على قواعد وعافل حيث قال قول فيه نظر اذ الغرض من مثل هذه  
 الشهادة لا تعتبر سواء كان قبل التعديل الشهود او بعده فلا

فاخبر

ان



الى ما ذكره في القيد وذلك قلت بعد التعليل وقبل قببات  
 مثل ان شهدوا على ان شهود المدعي فسقة او زانية او اكل  
 الربوا او سيرة ذميمة او اقام اسمهم شهداء او اقراروا على اقرارهم  
 انهم شهداء في هذه الشهادة او على اقرارهم ان المدعي مبطل في  
 هذه الدعوى او انه لا شهادة لهم على المدعي عليه في هذه الحالة  
 وانما يقبل هذه الشهادة قبل التعليل لان العقد بعد ما  
 ثبت لا ترتفع الا باثبات حقي الشك او العبد كما عرفت وليس  
 في شيء مما ذكر اثبات واحد منهما بخلاف ما اذا وجد قبل التعليل  
 فانه كاف في الدخ كما هو وقيل على ان المدعي يفسد او  
 اقراره بشهادة تهم برؤا او بانه اسما جرم على هذه الشهادة  
 لانه اقراره بانه لا يفي في دعواه وقيل ايضا على ان المدعي  
 الشهود عبيد او مدودون يقدرون وانهم رتوا او صفا  
 الزنا او سرقوا مني كذا او شربوا الخمر ولم يتقدم العبد بان لم يكن  
 الحج في الخمر ولم يجهن شهودي الباقي قيد لعدم التقدم اذ لو كان  
 متقدما لما تقبل لعدم اثبات الحق لان الشهادة بعد تقدم  
 مدودة او شركاء المدعي والمدعي حالهم يشكون فيه او في زور المقرون  
 انه اسما جرم كذا او اعطى م اياه اي الاخر مما كان في عنده او  
 اني صالحتم على كذا او دفعتم اليهم على ان لا يشهدوا على نور  
 هو شهدوا زورا فاطلب ما اخطيتم وانما قبيل في المقرون  
 لان في بعضها حق الله تعالى وفي بعضها حق العبد والحاجة  
 الى احياء هذه التي من اي شاهد رده قاض في حاد  
 اي لم يقبل شهادة في بعضا ليس لاحد اي قاض غيره وقوله فيها  
 لان الحكم ان ردة الاول بوجه شرعي فلا يجوز ما افقه الثاني  
 شهادة قاصرة بما فيها من يقبل في مثل ان يشهد بالدار بلا  
 ذكرها في يد الخصم فتشهد به اطوان فانها تقبل لان الحاجة  
 الى الشهادة لا اثبات بل المدعي عليه سلم حتى يصير حقا في

اجراءه

ما سأل

اثبات الملك للمدعي ولا يزوج ذلك من ان يثبت كمال الحكمين  
 بشهادة فريون واحد او فريون ثم اذا شهد انها في المدعي  
 عليه سلم انما القاض اعلم بالشهادة وانها في يده او غيرها  
 لانهم ربما حكموا اقرارا منها في يده ووطنوا ان ذلك يكون  
 لهم الشهادة كذا في العادة وان شهد ابا الملك في الحدود  
 واقرارا بالحد ووجبت لقبيلان لما ذكره وان شهدوا على اسم  
 والعنف ولم يزوجوا الرجل بعينه فتشهدوا اقرارا ان المدعي  
 ان الملك اسما جرم في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 بعض شهداء كرم فبما يعني بعد ما شهدوا ذكر انما ذكر في كذا  
 فذكره يقبل ان الملك كرم في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا  
 انه اذا لم يزوج عن مكانه جاز ذلك اذا كان عدا ولم يشترط  
 عدم المناقضة وانه شرط حسن ذكره الرمدى بنية الموت  
 من اخرج اولى من بنية الموت بعد البر يعني جرح ابيها  
 ومات اخرج فاقام اولى او لباوع بنية اذ مات بسبب جرح  
 واقام الضارب بنية ابيه او مات بعد عشرة ايام بنية  
 اولى او لباوع اولى وبنية الضارب اولى من بنية كون القيمة  
 مثل الثمن يعني ان وضربا بكرم البعش وبلغ الضرب اذ  
 غيبا واقام بنية اقام المشرى بنية ان قيمة الكرم في ذلك  
 الوقت مثل الثمن بنية الضارب اولى لانها ثبت امر اذ  
 لان بنية الضارب ابرج من بنية الضربة وبنية كون القيمة عاقل  
 اولى من بنية كونه محلول العقل او مجنوننا يعني ان اقامت  
 بنية ان مولاي يدري في مرض موته وسو عاقل واقامت الوثية  
 بنية انه كان مجنوننا وقت الحج واقامت بنية على كونه  
 عاقلنا وكان مجنوننا وقت الخصومة في كذا بنية انه كان  
 مجنوننا والمادة على انه كان عاقلنا بنية المرأة اولى في القضاة  
 وبنية الاكراه اولى من بنية الطوع يعني لو ثبت اقرار انسان

الحق ساج ما

واطلاق ما

بينة انه كان محلول العقل فبينة المرأة اولى  
 وكذا اذا خالف امراته ثم اقام للمزوج

فاقام ما



لما يقع فاقام المدعي عليه بينة انما كانت كذا في ذلك لا اقراره  
 الا كراه اولي لانها ثبتت خلاف الظاهر **في الاختلاف**  
 ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل الا دعوى من مدعيه لان  
 يتحقق حقهم بتوقف على مطالبته ولو بالكيل خلاف حقوق  
 احد حيث لا يشترط فيها الدخول لان اقامة حقوقه سدا واجبة  
 على كل احد فكل احد خصم في اثباتها فصار كالدعوى موجودة  
 ومنها ان الشهود اذا شهدوا باكثر من المدعي كان المدعي مكره  
 فيبطل شهادتهم واذا شهدوا باقل من المدعي كان المدعي مكره  
 منها ان الملك المطلق لا يقبل ليشترط من الاصل والملك  
 بالسبب مختص على وقت السبب ومنها ان الاختلاف بين  
 الشاهد وبين كذا خلاف بين الدعوى والشهادة لان الشهادة  
 الشاهد بين ينبغي ان يكون كل منهما مطابقا للآخر في المعنى في  
 بلغة لا يوجب اختلاف المعنى اما المطابقة بين الدعوى والشهادة  
 فينبغي ان يكون في المعنى فقط ولا جرة في اللفظ كذا في الفصول  
 وسباني زيادة توضيح له وبه يعلم ان عبار الوفاية ليست كما  
 ينبغي حيث قال شرط موافقة الشهادة الدعوى كما توافق الشاهد  
 لفظا ومعنى وكذا ثبتت بمطابقة الشهادة للدعوى لا اللفظا  
 ومعنى مقابل معنى فقط فلو ادعى ملكا مطلقا فشهادته بالملك سبب  
 كدعوى الدار بالارث مثلا ثبتت لانهم متحدوا باجر فادعى ملكا  
 وذلك لا يمنع قبول الشهادة للمطابقة معنى كذا وبعبارة  
 اي لو ادعى ملكا بسبب وشهدا بملك مطلق لا اى لا تقبل لانها متحد  
 باكثر مما ادعى فيبطل كذا ويجب تطابق الشاهد بين في المعنى  
 لفظا لا بوجوب اختلاف المعنى بان تطابق لفظهما  
 على افاة المعنى بطريق الوقف لا التخصيص عند ما يكون الاتفاق  
 في المعنى حتى اذا ادعى رجل مائة درهم فشهدت مائة درهم

اللفظ راجع الى

وآخر يدعيه واخر يثبت واخر يثبت واخر يثبت لم يقبل  
 لعدم المطابقة لفظا وعند ما يقضي بوجه لا توافق الشاهد  
 الا جبرين فبما معنى فلو شهدوا بالكيل والآخر بالكيل  
 فثبت لا دعوى معا كما كذا المحنة والعلمية ونحوها ولو شهد  
 احدتهما باللف والآخر بالغير او مائة وما بين او طلبة وطلقة  
 او ثلث ردت لاختلاف المعنيين كما اذا ادعى غصبا او قتل  
 فشهد احدهما بالآخر بالارث فثبت لا تقبل كذا في ما اذا شهد  
 بالارث فثبت لا تقبل حيث على الف في الف ومائة اي في  
 احدهما باللف والآخر باللف ومائة اي في المدعي الاكثر وسواء  
 ومائة لا توافق في الف والتقادم بها بمائة كذا في ما اذا كان  
 الفا فقط حيث لا يقبل لان المدعي كذب فشهدت بزيادة هذا  
 المذكور انما هو في الدين وفي العبر تقبل على الواحد مما لو شهد  
 واحد ان هذا من العبد لله واخر ان هذا له فقدت على العبد  
 الواحد الذي انضاف اليه بالاجماع كذا في باب الشهادة في الشرع  
 من الخط وفي العقد لا اى لا يقبل مطلقا اي سواء كانت على الاقل  
 او الاكثر او كان المدعي سواء بالبيع او بالشرع فلو شهد واحد  
 بشراء عبد او كتابة باللف والآخر باللف ومائة ردت لان  
 المعقود اثبات السبب وسواء العقد بالبيع باللف ومائة  
 فاختلف المشهود ولا خلاف فيمن علم بتم انقضاء على احدتهما  
 ولان المدعي يكذب احد الشاهدين كذا العنق بمخالع الصبح  
 عن خود وارضى والحق ان ادعى العبد في الصور الاولى في  
 القائل في الثانية والرأس في الثالثة والمادة في الرابعة  
 لان هؤلاء لا يعقدون اثبات المال بل اثبات العقد ويختلف  
 لما عرفت وان ادعى الاخر بان قال مولى العبد فثبت على الف  
 فبمائة والعبد يدعي الف او قال في القصاص صاحبك على الف  
 ومائة او قال يدعي الف وكذا الباقية فكذا في الدعوى

غير السبع باللف

الى كذا دعوى الدين



في وجوبها اذا ثبت عقد العتق والطلاق باخر اوقاف  
 الحق فيبقى الدعوى في الدين كذا في المحدثين والمدعي في الرهن اذا كان المدين  
 لا يكون الا بعد تقدم الدين فقبل البيع في حق بقاء الدين كما في سائر الدون  
 ويثبت الرهن بالالف فمما يتبعها لا يثبت كذا في الكفاية قال محمد الشيبه ليس هذا الدعوى الدين لان الدين  
 يثبت باقرار المدينون فيمكن ان يفرض احد الشاهدين بالالف عند  
 الآخر باكثر ويمكن ايضا ان يكون الحق هو الاكثر لكنه في الزائد  
 على الف او يبرأ عنه عند الشاهدين دون الاكثر فالتوفيق بينهما  
 ممكن اما مضافا فالمال يثبت ببيعة العقد والعقد بالالف  
 غير العقد بالاكثر فيبقى على كل واحد شهادة وقد قلنا نقبل كما  
 في الطرف الاخر اقول جوابه ان الشبه لا يجب ان يكون في حكم الشبه  
 بل الوجه بل الماد يكون كدعوى الدين ان الشاهدين اذا كانا  
 مختلفين نقبل الأقل نقبل عندنا جند لو كانا متفقين معني  
 فان ادعى بكذا الاقل لا نقبل شهادة الشاهدين الاكثر وان ادعى  
 الاكثر نقبل على الاقل انما كان كذلك لان المال في هذه الصور  
 الرابع وان كان ثابتا بالعقد حين العقد وتلك كمال الامصار  
 بالعكس حين الدعوى لما عرفت ان صاحب الحق اذا عرفت  
 بالعقد والعقود والطلاق والمدعي في الرهن اذا كان المدين  
 كان الدعوى في الدين ولا يبرأ منه العقد وان اعتبر بالدين  
 كما في الرهن فظهر ان قوله فالمال يثبت ببيعة العقد انما يشاء  
 عن عدم التوفيق بين ثبوت العقد وزواله فتدبر والافاجه  
 كما ليس في اول المدة للثبوت الى اثبات العقد وكالدين بعد ما  
 المدعي هو المودع اذا لاجابة منها الى اثبات العقد والكساح صحيح  
 بالافضل مطلقا اي سواء كان المدعي من الزوج او المرأة والمدعي  
 يدعي الاقل الاكثر وعندنا ما يطل الشهادة ولا يقضي بشي كما في  
 البيع لان المقصود من الجانين اثبات النسب والكساح بالافضل غير

اثبات السبب

غير الكساح بالافضل وخمسانية وله ان المال في الكساح تابع ولله بيع  
 بلا تسمية المدين ومحكم البيع الذي لا اصل له لا يرى انه لا يطل فيه  
 ولا يقصد بفساده فكذلك لا يثبت باختلافه اذا اتفقا على ما هو  
 الاصل في موال الملك والحل فوجب القضاء اذا وجب للمدين  
 ما لا منفذ له وجب القضاء باقل المقادير كما في المال المنفرد بيمين  
 بالافضل وقال احمد ما قضي خمسمائة فقبلت بالالف لانها اتفقا  
 عليه كما اذا شهدا بقرض الف وقال احد ما قضاه اى ذلك  
 القرض قبلت الشهادة على الاتفاقيما عليه ورد قوله قضى لذا  
 اى قضي خمسمائة في الاول قضى القرض في الثاني لانه شهادة في  
 الاول اذا شهد به اخر اقرح توجد خمسمائة شهادة ولا يشهد عليه  
 اى بيمين في الصورتين حتى يقر المدعي بما يقضي لئلا يكون عانة  
 على الظلم شهدا بيمين يوم كذا بيمينه وشهد اخر ان يعجل فيه  
 اى ذلك اليوم بكوفة روينا يعني ان اربعة رجال اتفقوا على  
 قسمة ايمان من بينهم بمائة كراولا والاخر ايمان كراونا شهودا  
 لان احد الظاهرين كاذبة بيمين فان قضى باحدهما ردت  
 الاخرى للرجحان الا انهما ليسوا بشهادة بينة واختلفا  
 في كونها بان قال احمد ما يفسد والآخرا كانت سواء او قال  
 احمد كانت صفراء والآخرا كانت حمراء فقل وقال لا يقطع  
 لانها اختلفا في المشهود به فيمنع به القبول كما اذا اختلفا  
 في الذوق والاثنية او اختلفا في اللون في الصحيح الغيب  
 بل مما هو الاثر ان الثابت بالغيب صمان لا يسقط بالشهادات  
 والاثبات بينهما يسقط بها وله انهما اختلفا فيما ليس بصلب  
 الشهادة ولله الوسع في كل اللون تقبل شهادتهما و  
 التوفيق ممكن لان اللونين قد يمتزجان بان يكون احد منهما  
 اسود والاخر اسفند ويرى احد الشاهدين احد طرفيهما والاخر  
 الاخر بجلال الذوق والاثنية لانه لا يعرف الا بالوق منه وعند

اجتمعوا



القول لا يقع الاشتباه فلا يتقبل بالتوفيق ويجوز العقب  
لأنه يقع في الدنيا غالباً فيمكن أن يشاهد القوت القاصي فيمثل  
في جميع ألوان المقتضى فلا يتقبل بالتوفيق ملك الموت لا يقتضي  
لوارثه بل هو الشاهد بين وبين معنى آخر بقوله يقولها مات وتركها  
له أو وذا ملكه أو في يده أعلم أنه خلقوا في أن الشهادة بالملك  
بما يتبع إلى بحر النقل ومان قول ما ذكر في المتن أو لا قال الوضيفة  
ومحمد لا بد منه فلا خلاف لا يوسف هو يقول إن ملك الموت ملك  
الوارث لكون الوارث خلفاً له في الدنيا أو لا يورثه بل عليه جسد  
الشهادة بالملك للموت شهادة به للوارث وهو قولان ملك  
الوارث يتجدد في حق العين ولهذا يجب عليه الاستجابة أو في الجارية  
الموتة ويحل للوارث الغنى ما كان مديوناً على الموت الفقير والمحتاج  
يجوز إلى النقل لئلا يكون استحقاق المال مستأنساً كمن لا يكتفي  
بالشهادة على قيام ملك الموت وقت الموت لثبوت الانتقال  
في حقه وقرع وكذا الشهادة على قيام دين لأن لا يكتفي بموت يتقبل يراه  
ملكاً بواسطة الغنى في الظاهر حال المسألة في ذلك الوقتان  
يستوي أسبابه ويتبين ما كان في يده من المقتضى والودائع  
فإذا لم يتبين فالظاهر حاله أن ينفذ يده ملكه محض اليد عند الموت  
وليس الملك كذا أي كالميراث في إقادة قائدة قولها أي الشاهد بين  
كان أي ما يدعيه هذا الوارث لأبيه عارض أو أودعه أو أقره  
فلا بد من إثبات ما مات رجل فقام وارشته بينة على إرارها كانت لا  
يسمى عارياً أو أودعها الذي هي في يده قائدة يأخذها ولا يكتفي  
البيت أنه مات وتركها من التملك بالاتفاق أما عند أبي يوسف  
فلا بد لا يوجب الميراث في الشهادة وإنما عند سافران قيام اليد  
عند الموت يقتضي من الميراث وقد وجدت لأن يد المستوفى والمودع  
يد الميراث والمودع شهد به حتى من ذلك الموت يعني أن كانت  
دار في يد رجل فادعى آخر أنها له وأقام بينة أنها كانت في يده

موروثاً

يده من شهادته أو سنية لم تقبل وعن أبي يوسف أنها قبل لأن  
الشاهد بالبيت كانت ثابتاً بأقرار الخصم ولو أقر المدعي عليه به  
دفعته إلى المدعي اتفاقاً ولها أن هذه شهادة قائم بموت  
وهو اليد قائم الآن منقطعاً وكما أنها كانت على يد ملك أو غيره  
أو أجاز أو خصب فلا حكم بأقرارها بالشك إلا أن يقول أي  
الشاهدان وأنه أي المدعي عليه لا أحدث اليد فيه يقتضي له  
أي المدعي باليد ويوم أي المدعي عليه بالتبليغ اليد أي المدعي باليد  
أي المدعي عليه أي برز واليد عنه مقتضياً عليه حتى لو جاز أي  
المدعي عليه بعدة على أنه ملكه يقبل كذا في العمادة وإن أقر المدعي  
عليه لم يكن يورثه في يده كذا في العمادة أو شهد أنه أي المدعي عليه  
أو شهد المدعي أي بأنه كان في يده أو أقر ملكه أو شهد أنه أي  
المدعي عليه أنه من يد أي المدعي دفع إلى المدعي كذا في الكافي  
**باب الشهادة على الشهادة** أعلم أن جوازها حسن  
والغنى من جهة لا يقتضيه لأن أو أنها عبادة بدنية لزم الأصل  
لا في المشهود له لعدم الإيجاب والاثابة لا تخفى في العبادة البدنية  
كأنهم استحقوا أو أجاز ما في كل حق لا يستحق بشبهة لشدة الحاجة  
إليها لأن الأصل فيه يرجع عن إرارها لموته أو سفره ونحو ذلك فلو لم  
يجز لأدنى إلى منافع شبهة من حقوق ولهذا جوزت وإن كانت  
أعني الشهادة على شهادة الفروع ثم وثم كمن شهدا شئاً لله  
لأن البدل لا يصار إليه إلا عند العجز عن الأصل ومنه كذلك  
ولذا لا تقبل فيما يسقط بالشهادة كشهادة الشاهد مع الرجال  
هو تقبل فيما لا يسقط بشبهة بشرط عذر حضور الأصل أي أصل  
الشاهد على الحقيقة بموت أو مرض أي يكون أيضاً من حيث لا يتطوع  
به حضور مجلس الحكم أو سفر أي يكون عارياً مسيرة مثله أيام  
مضاعف فإن جاز بها الحاجة وإنما تستر عند عجز الأصل عن  
الشهادة يتحقق العجز بلامرئيه وعن أبي يوسف أنه إن كان في

أركاناً من أيضاً مرضاً



مكان له عند الاداء الشهادة لا يقدان بيديهما مع الاستعداد  
 احيا وحقوق الناس قالوا الاول احسب الغالي ارضي وياخذ  
 الفقيه بالليث وبشرط شهادة عدد من اهل اهل اهل اهل  
 لا يجوز على شهادة رجل الا شهادة رجلين وان لم يبايروا  
 مما يعني لا يجب ان يكون لكل شاهد شهادته ان بل  
 يكفي شهادة شاهدين عن كل اهل ثم يبين كيفية الشهادة  
 على الشهادة بقوله بان يقول الاصل من اهل اهل اهل اهل  
 شهداتي اني اشهد بكذا اي بان فلان بن فلان الغلاني  
 اخذني بكذا امثلا ويقول الفروع اشهد ان فلانا اشهد  
 على شهادة بكذا وقال اي فلان اشهد على شهادة في ذلك  
 او لا بد من شهادة الفروع وذكر شهادة الاصل وذكر التمسك بالعبارة  
 المذكورة في تلك كلمة وهي وسط العبارة ولها عند الاداء ان  
 اقول من هذا وهو ان يقول الفروع عند القائي اشهد ان فلانا اشهد عند  
 ان فلان على فلان كذا المالح اشهدني على شهادة فامرني ان  
 اشهد على شهادة وانا اشهد على شهادة بذلك الان فذلك  
 شأن شهادات والمذكور اولا من شهادات واقهر منه وهو  
 ان يقول الفروع عند القائي اشهد على شهادة فلان بكذا او شيئا  
 ولا يجب ان يبادر شتم مواضير الفقيه ابو الليث واسمازة  
 ابو جعفر كذا في الغاية مع تعديل الفروع للاصل لانه ان كان عدلا لم  
 لغت كنية ولا لم يصح للشهادة لا يقال موثقه لان الشهادة بغير  
 لا تصح الا بعدل لانا نقول العدل لا يشتم منه كما لا يشتم في شهادة  
 نفسه مع اذنا لانه انما يشهد لمصير معقول القول كاحد اهل اهل  
 تعديل اهل الشاهدين لا يجوز لما ذكرنا انه ان كان عدلا لا  
 ان سكت اي الفروع غير تعديل الاصل مع بقائها اي تعديل شهادة  
 الاصل وان كان مستورا كذا في الحديث وعدلوا اي يعرفون  
 القائي الذي يسمع شهادة الفروع عدالة الاصول من هؤلاء

شهادات في

منايرة الاشهاد

اهل لا تكتفي كما اذا خفوا وشهدوا فان ثبت على التمسك كروا فلا  
 انكر الاصل شهادة بليل شهادة الفروع قال في الكافي في كل  
 انهم قالوا اما لنا شهادة على هذه الحادثة وما توالوا بها ثم جاء  
 الفروع يشهدون على شهادة منهم هذه الحادثة اما من غيرهم فلا  
 يلتفت الي شهادة الفروع وان لم ينكروا وهذا لان التمسك  
 وقد فلت التمسك بين اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل  
 الزماني لغلة اذا قال اشهد الاصل لم يشهد مع غيره  
 فاقوا او غلبوا ثم جاء الفروع وشهدوا عند اهل اهل اهل اهل  
 لان التمسك شرط ولم يثبت التمسك بين اهل الاصول في الفروع  
 لان الاصول لا يمكن ان يكونوا صادقين فلا يثبت التمسك الاصل  
 اقول قد وقع الجرح في الشهادة وشروطه وسائر المعينات  
 مكملة وان لم يشهد الاصل الشهادة موافقة لما في الكافي ولا يخفى  
 على احد معايرة الاشهاد للشهادة فكيف يصح تفسيره بما به  
 ولعل منشا غلطه قوله لان التمسك لم يثبت للتمسك لان  
 معنى التمسك هو الاشارة وحق عليه ان التمسك لا يثبت ايضا  
 اذا انكر اصل الشهادة بل هذا ابلغ من انكار الاشهاد لانه كناية  
 وهي ابلغ من ابلغ شهادته ان ثبت علم فلانة بنت فلان الغلانية  
 وقالوا اجماعا مع قضاة المدعي بامرة لم يوافقا انما هي قبل  
 اي للمدعي مات شاهدين انما هي لان التعريف بالنسبة هو حق  
 بشهادتهما والمدعي يدعي ان تلك النسبة للحاضرة ويخبر ان  
 يكون بغيرها فلا بد من اثباتها للحاضرة فكذا في غير شهادتهما  
 قاصرة منهما غير ثم كذا الكتاب الحكم يعني ان القاضي اذا ثبت  
 في قاض اهل فلان او فلانا شهادتهما عند المالح على فلان  
 بنت فلان الغلانية واحق المدعي امرة عند القاضي المكتوب اليه  
 وانكر المرأة ان يكون هي المنسوبة بتلك النسبة فلا بد من شاهدين  
 آخرين يشهدان انها هي المنسوبة بتلك النسبة ولو قال اي  
 الشاهدان فيهما اي في المنسوبة المذكورتين لبيان النسبة

تحقق







بالباقية وان رج الكمل الى الرجل والنساء فعليه اسداس عند  
 بنسختها وكل المال مورثا له وان كان رجعت اقرضت  
 الشئ الرج ببقاء من يبيع به والنصف عند ما وباقي وموت  
 الاسداس في الاول والنصف في الثانية عليهم على القولين  
 ان النساء وان كثرن في الشهادة لم يقربن الا مقام رجل واحد  
 ولولا ان قيل شهادتهن لما بالقضاء رجل كان الشا شاهد  
 نصف المال بشهادتهن نصفه وكذا ان كل امرأتين تقومان  
 مقام رجل واحد فغير شئ كمن من الرجال فقار كما لو شهادته  
 رجال ثم رجوا فان الضمان عليهم يكون اسداسا وان رجوا  
 اي الشئ العشرة فقط وبقي نصفه فاما عند ما  
 لان الشايد بشهادتهن نصف المال كذا عده اذ اقرضت له  
 نصف المال كما لو شهد رجلان ثم رجعت وضمن رجلان شهد  
 مع امرأة فرجوا الى الكمل لان المرأة الواحدة ليست بشايدة اذ  
 لا يمكن كشاهد واحد فكانت الواحدة بعض الشايد كان القضاء  
 مستند الى شهادته رجلين بل امرأة ولا يضمن رج في الكاح  
 بمهر متى مطلقا اي سواء شهد عليها او عليه الاصل ان الشايد  
 ان لم يكن مالا بان كان قصاصا او كفايا او كفوفا لم يضمن شهود  
 عندنا خلاف الشايد وان كان مالا فان كان المالك يضمن بعد له  
 فلا ضمان على الشايد لان الاتفاق يضمن كلا الاتفاق ان كان يضمن  
 لا يعادله فبعد العوض لا ضمان بل فبأمره وان كان الاتفاق لما يضمن  
 اصلا وجب ضمان الكمل ان يقر بهذا فنقول اذ ادعى رجل على امرأة كفايا  
 ومن جاذبة واقام عليه بينة فقصص بالكناح ثم رجعا عن شهادتهما  
 لم يضمن لهما شيئا سواء كان المهر موهبتهما او اقل او اكثر لانها  
 وانما البضع عليها بعوض لا يعادله ولكن البضع لا يتقوم على  
 المثلف وانما يتقوم على المثلف فموت الكمل فان ضمان  
 الاتفاق يقدر بالمثل لا مماثلة بين البضع والمال فاما عند ما

قوله في كمال الرج ففقد صار متقوما اطبا والخطوة الا لزيادة  
 على مهر موهبتهما يعني ان كان مهر موهبتهما مثل المهر او اكثر لم يضمن  
 شيئا لانها اوجبت المهر عليه بعوض لا يعادله او يزيد عليه كالمهر  
 لان عند الدخول في كمال الزوج متقوم وقد بينا ان الاتفاق  
 بعوض لا يوجب الضمان وان كان مهر موهبتهما اقل من المهر  
 ضمننا الزيادة للزوج لانها المتقاة عليه فدر الزيادة بلا عوض  
 ولا يضمن شيئا راجع في البيع الا ما نقص قيمته المبيع ان ادعى  
 المشتري بان يحوّل شئ من هذا العود من هذا الرجل بالقبض  
 وموساوي الغنم فانكر المدعي عليه فشهد شاهدان ثم  
 رجعا يضمنان لهما بالبيع لانها المتقاة عليه ولا يضمنان راجع  
 في البيع الا ما زاد على القيمة الثمن ان ادعى البائع بان يقول  
 ان المشتري مني اشتري هذا العبد بكذا وعليه الثمن كذا المشتري  
 فشهد شاهدان انه اشتري العبد بالغنم وموساوي الغنم رجعا يضمنان المشتري  
 الا لانها المتقاة عليه ولا يضمنان في الطلاق قبل الوطى  
 الا نصف مهر ما يعني اذا شهد بالطلاق قبل الوطى ثم رجعا  
 يضمنان نصف المهر بخلاف ما اذا شهد بالطلاق بعد  
 الدخول لان المهر تأكيد بالدخول فلا اتفاق وضمن الرج العتق  
 القيمة يعني اذا شهد على عتق عبد ثم رجعت منه قيمة العبد  
 ضمن في القصاص المدينه يعني اذا شهد ان زيد قتل كرا  
 فاقص زيد ثم رجعا بحت المدينه عندنا لا القصاص بل جازا  
 مباشرة القتل لم يوجد منها ذلك عند الشايد يقتضيه ضمن  
 البضع برجوعه لان الحكم خفيف الى اداء الشهادة في مجلس  
 القضاء فكان ان يلف مضاعفا اليه يضمن لا بقوله بعد الحكم كلف  
 شهود الا صلح على طواحي شهادتهم لانهم لم يرجعوا عن  
 شهادتهم بل شهدوا على غير مهر بالرجوع ولا يلفث الى  
 قولهم لان القضاء المفضل لا يقتضيه برجوعهم كذا في الحكم

الفاعل رجعا يضمنان المشتري

لا يضمن بغير حكم







ومن الكتاب فانه نظيره العبد المأذون في حبس ما ذكر لانه عذما  
 بقى عليه وانه فان لم يكن الكتاب عذما على رجل عليه دين فاصطلي  
 ان يفتنه بوضوئه فان لم يكن له عليه دين لم يكن له ان يفتنه  
 بغيره بخلاف ما يصح عليه بشرط ان يكون المصالح عند  
 المصالح ثابتا في المحل لا فسادا ففقد على قوله ان يكون  
 عند صاحب المصالح بقوله فان ادعت فملكه على قوله ان يفتنه  
 في دينه انما منه وحده فالحق من الغيب على شيء بطلان الغيب  
 من الصلة لا حقها فلا تملك للاختصاص من غير ما خرج على قوله  
 ثابتا في المحل بقوله ولو صالح الكفيل بالدين على مال غيره  
 به من الكفالة بطلان الثابت للمطالب قبل الكفيل بالدين  
 من المطالبة بتسليم نفس الموقوف نفسه وذلك بخلاف قوله  
 المطالبة وانما صفة الوالي فلا يجوز الصالح عنها بخلاف الصلح  
 عن الخصم لان المحل هناك يصير ملكا في حق الاستقاء  
 فكان الحق ثابتا في المحل فملك للاختصاص عند الصلح كذا الصلح  
 من الشفعة يعني اذا صالح الشفع الشفعة التي وجبت له  
 على شيء على ان يسلم الدار للمشتري بالصلح باطل لا في حق  
 الشفعة في المحل سوى حق التملك وهو ليس ثابتا في  
 المحل بل هو خارج عن الولاية ككافة وخرج على قوله لانه تعالى بقوله  
 ولو صالح عن محله بطلان عين لا يجوز ان يكون المصالح عند حق الله  
 سواء كان لا عين او دينا او صالحا ليس بمال من لا يصح الصلح  
 عن حد الزنا والسرقة وشرب الخمر ان اخذ قازانيا او سارقا  
 من غيره او شارب الخمر من غيره على مال غيره لا يبرئ من ذنوبه  
 الا انه لانه من الله تعالى لا يجوز الصلح من جهة حق الله المصالح  
 بالصلح يتوقف في حق نفسه اما باستيفاء كل حق او استيفاء  
 بعضه واستيفاء الباقي او بالمعاونة وكله لا يجوز في جهة  
 وكذا اذا صالح من حد القذف بان قد قذف رجلا فضا على مال

هذا هو الحق في هذه المسألة  
 انما هو الحق في هذه المسألة  
 انما هو الحق في هذه المسألة

مال على ان يعفو عنه لانه وان كان للعبد منه حق فالتعالم  
 من الله تعالى والمعاونة على ما لم يحد من شرع الله تعالى  
 حيث يقع الصلح عند لانه من العبد والخصم في النفس  
 وما دونه لانه ايضا من العبد بشرط ان يكون البدل  
 الاصل في هذا الفصل في الصلح يجب حمله على حق العفو  
 اليه واستيفاءه او ما لم يحد من العفو قد يحد من مكان  
 فاذ كان من مال مال كان في معنى البيع فلهذا الصلح  
 الحق والدين والدم وصحة الادام وكره وتوكل المصالح  
 معنى المعافاة منه فمالا يصح الوض في البيع لا يصح عوضا في  
 في الصلح معلوما ان اجبة الى خصمه الا لم يشترط معاونة  
 فان من ادعى حق في دار او ادعى المدعى عليه فله حق في  
 فقتل على اعدائه ان يترك كل واحد من دعواه قبل ضابطه و  
 ان لم يترك كل واحد من دعواه فله حق لان جهالة الساقط لا تقضي  
 المداخلة كذا في الكافي او من جهة بيان صلح على قدمه عذمة  
 سنة او ركوب دابة بعينها او زراعة ارض او سكن دار او  
 معلوما جاز الصلح ويكون في معنى الاجارة لانها تملك المنفعة  
 بوضو و قد وجد حكمه وخرج البرة عن الدعوى لما امره بغير  
 برفع النزاع وموافق الصلح اما باقرار من المدعى عليه وسكوت  
 منه بان لا يقر ولا ينكر او انكاره وكل ذلك جائز لقوله تعالى  
 الصلح خير فوفق بالآدم فالصلح العموم الاول في الصلح باقرار  
 كسب في احكامه لو وقع من مال مال لان حقيقة البيع مباداة مال  
 بمال كما في فريضة فيه اي في هذا الصلح احكامه اي احكام البيع  
 ومن الشفعة والرد يعيب وخيار روية وخيار شرط والعساق  
 بجهالة البدل لانها في الحقيقة الى المنازعة دون جهالة المصالح  
 عند لانه بسقوط الساقط لا يقضي اليها وان سخط المدعى  
 او بعضه رجع المدعى الى ملكه كالبديل في الصلح الاول او  
 بعضه في الثانية اذا ادعى زيد على كبردار او بعضهما و

توقف العاقلة



وصالح بكر في الاول على الف وفي الثاني على خمسة فاختفت  
 الدار كلها او بعضها رجع بكر على ريد في الاول بالالف وفي  
 الثاني خمسة وان استحق البديل او بعضه رجع المدعي و  
 سوزيد على المدعي عليه وهو بكر بالمدعي وسوالدار او بعضها  
 لان كل منهما عوض عن الآخر فانها اخذت بالاستحقاق  
 رجع بما دفع ان كلاهما كل وان اخضا فبالعض كما هو حكم  
 المعاقبة وما جاز على خلاف على قوله كبيع توضع الصلح  
 بال منفعة لان العبرة للمعاني والا جاز على ملك المنفعة  
 وهذا الصلح كذلك مشروط بالتوقيت فيه وبطلان هو لا سيما  
 في المدة كما هو حكم الاجازة وقدره والا فانه ان اى الصلح  
 يسكوت وانكار معاوضة في حق المدعي لانه يافتح عوضا  
 حقه في زعمه وقد اجمع قطع نزاع في حق الآخر اذ لو اياه  
 بغير التراجع ونرم اليه ومنه في الانكار ظاهر واما في السكوت  
 فانه يحتمل الاقرار والانكار فلا يثبت كونه عوضا في حق المشتك  
 مع ان حله على الانكار الاول لان فيه دعوى فروع الذمة و  
 هو الاصل فلا يستفقه في صلح عن رابع احد ما يعنى اذ ادعى  
 رجل على آخر دار فسكت الآخر او انكر فضا لم يثبت مدعى  
 لم يثبت الشفعة لانه يزعم انه يستحق الدار المذكورة على نفسه  
 بهذا الصلح ويدفع حصة المدعي عن نفسه لانه يشترها و  
 وزعم المدعي لا ينفذه ويحب اى الشفعة لو وقع الصلح عليها  
 اى على الدار بان يكون بدلا ما جدهما اى من الانكار والسكوت  
 لان المدعي يافتح عوضا عن حقه في زعمه فيعامل بزعمه والاقرار  
 هو ما شهدا وان استحق المدعي او بعضه في صورة الصلح  
 يسكوت او انكار بر المدعي البديل اى بديل المدعي او بعضه  
 ويحكم مع المستحق لان المدعي عليه لم يدفع عوض الا بدفع  
 حصة من نفسه وبيع المدعي في عينه لا حصة من احد  
 استحق البديل او بعضه رجع الى المدعي في كله ان استحق كل

لم يحصل مقتودة وبطلانها  
 ان المدعي ان كان له حصنة  
 في حق غيره وان استحق البديل

كل العرض او بعضه اى ان استحق بعضه لان المدعي لم يترك  
 المدعي الا بطلب له البديل فاذا لم يسلم له رجع بالبديل  
 يمكن البديل قبل التسليم لا الى المدعي كما استحقته في الفضل  
 اى فضل الاقرار وفضل السكوت والانكار فان كان عن  
 اقرار رجع بعد السكوت الى المدعي وان كان عن انكار رجع  
 بالمدعى صالح على بعض ما يدعيه لم يصب بعضه اذ ادعى رجل على  
 دار اخضا لم يقطع منها لم يصب الصلح وسو على عوايه في البيع  
 لان الصلح اذا كان على بعض المدعي كان استحقاقا لبعضه  
 واسقاطا للبعض والاسقاط لا يرد على البعض بل مخصوص  
 بالدين حتى اذا مات واحد وترك ميراثا فباع بعض الورثة  
 نصيب لم يجر كونه برائة عن الايمان الا بزيادة شتر في البديل  
 او الابرار عن دعوى الباع هذا ما قالوا في من يملك في دار  
 الصلح على بعض المدعي وصح ان يزيد على بدل الصلح درهما مثلا  
 ليكون مستوفيا بعض حقه واخذ العوض عن بعضه او ايجبا  
 به ذكر ابراهمة عن دعوى الباقي لان الابرار عن دعوى العين جاز  
 صلح الصلح عن دعوى المال لانه في بعض البيع مما جاز بيعه جاز صلحه  
 وعن دعوى المنفعة كان يدعى في دار سكنى منه وصية فيها  
 فيجوز الوارث او اقرضا على مال او منفعة جاز لان اخذ العوض  
 عنها بالاجازة جاز فكذا الصلح لكن انما يجوز الصلح عن المنفعة  
 على المنفعة اذا كانت تحت نصيب الجس بان يصالح عن السكنى  
 على حصة العبد مثلا واما ان يجزى ما كانا الوارث عن السكنى  
 على السكنى مثلا فلا يجوز وقدر في كتاب الاجازة وعن دعوى  
 الروا اى اذ ادعى على محمول الحال انه عتق فضا لم يمدع عليه  
 على مال جاز وكان حقا بمال مطلقا اى في حق المدعي والمدعي  
 عليه في شئث الولاء لو وقع الصلح باقرار من المدعي عليه الا  
 اى وان لم يكن باقرار فقطع نزاع في زعم المدعي عليه وختم



مال في زوج المدعي حتى لا يثبت الولاء الا ان يثبت المدعي البينة  
 فتقبل بنية الولاء وعن دعوى الزوج النكاح وكان خلعاً بغير  
 صح الصلح اذا كان الرجل هو المدعي والمرأة تنكر لا مكان اعتبار  
 الصحة فيه بان يجعل في حقه معنى النكاح لان المال عن ترك البضع مطلق  
 والصلح يجب حمله على قرب محمود اليه كامة وفي حقه لا قبله البين  
 وطلع الكهنة لا عن عواها النكاح اى لا يجوز الصلح اذا كانت كامة  
 المرأة بان تدعي نكاحاً على رجل فصالحها على شيء وانما النكاح لانه  
 بدل لها لترك الدعوى فان جعل ترك الدعوى منها فوفاة فلو لم يكن  
 على الزوج في الوفاة كما اذا امكنت ان زوجها وان لم يجعل فوفاة  
 حالها على ما كان عليه قبل الدعوى لان الوفاة لما لم توجد كامة عواها  
 على ما بها بقاء النكاح في زوجها فلم يكن ثم يقابل العوض بخلاف  
 في الوفاة وقبل يجوز لانه يجعل كامة راد في حقه ما تم خلعها على رجل  
 المهر لا الزيادة فنسقط الاصل لا الزيادة ولا عن دعوى المدعي  
 عرفت ان الصلح لا يجوز في حق الله تعالى ودعوى نسب لان الصلح  
 اما اسقاط او معاوضة والنسب لا يكتسبها ولا اذا قبلت دون  
 رجل متزوج وصالح عن نفسه لان النسب ليست من كسبه بل من الله  
 فصالحه صلح العبد للمادون له وان لم يمتح كسبه ليس له ان يقبل  
 ان يقبله بعد الصلح لانه اذا صالحه ففقد عنه بطل فصح العفو ولم يجب  
 ابدل في حق المولى بل باخو الى بعد العتق لان المولى عن نفسه  
 صحيح كونه مكاناً ولم يضر في حق المولى فصالحه كامة صالحه على  
 بدل كونه رجل يوافقه بعد العتق ولو فعل ذلك جاز الصلح ولم  
 يكن له ان يقبله فكذلك اذا في العتابة وصح اى الصلح يعني  
 صلح المولى عن نفسه جسد له فعل ذلك اى القتل بعد لان جسد  
 من كسبه يجوز التمتع فيه واستحلاله وصح صلح المكاتب  
 عن نفسه لانه كافر تجزؤه عن يد المولى وهذا ان ادعى احد  
 رقبته فانه يكون بينهما فيه ان جسد عليه كان لا يرث له واذا قبل

لا يكون قيمته للمولى بل لورثته حتى لو أدى بها كامة ويحكم بترتبه  
 في اخذ ماله ويكون الفضل له من خصاله كما في حق من صلح عن  
 نفسه ولا كذلك العبد للمادون ذكره الزيلعي وصح الصلح عن  
 مغبوب تلف بالكثرة من قيمته او عرض بعين ان من غصب ثياباً او جرداً  
 بقيمة الف واستلمه فصالحه على الفين او عرض جرداً وغدماً  
 لا يجوز اذا كان بعين فاشترى لان حقه في القيمة فإراد عليه ما روى  
 ولان حقه في المال كما في مال الحكم القاضي بالعتاق حتى اذا ترك العتق  
 بعين العبد ما كان على كامة حتى يكون المكسب عليه فاجبة فيه بكثرة قيمته  
 لا يكون بربوا الزيادة على المالكية يكون في مقابلة الصلح السابقة  
 حكماً لا القيمة حتى لو قضى القاضي القيمة ثم صالح على الكثرة لم يكن لان  
 الحق قد انتقل للقضاء الى القيمة وكذا الصلح بعرض حتى وان كان  
 قيمته اكثر من قيمته مغبوب تلف لعدم الرضا وصح في العتابة  
 من المدة والارثش وفي الخطاء لان الدية في الخطاء لا تكون  
 اقل من في الخطاء مقدرة والزيادة عليها روى في كل الفضل الوأب  
 في العتق هو القصاص من مولى بغير مال فلا يتحقق فيه الربوا فلا يطيل  
 الفضل سدا اذا صالح على حد مائة دينار الدية فان صالح بغير مائة  
 مبادلة بها كثر شرط القصاص في المجلس يخرج عن ان يكون دينا  
 بدين كذا في الكافي كما في مائة او سراً عتق فصالحه وصالحه عن رقبته  
 بالكثرة نصف قيمته بعين جسد بين رجلين اعتقه احدهما وموسر  
 فصالحه عن رقبته بالكثرة نصف قيمته بطل الفضل اتفاقاً لان  
 القيمة في العتق منصوص عليه كامة في بابه وتقدير الشرع ليس في  
 من تقدير القاضي فلا يجوز الزيادة عليه لو صالح عن رقبته بعرض حتى  
 مطلقاً اى وان كان قيمته اكثر من قيمته نصف العبد صلح المولى  
 لا يظلم عند اختلاف الجسد وكل بالصلح عن م غداً وعلى بعض  
 دين يدعيه المكملات والموزونات لزم بدله الموكل دون  
 الموكل لانه اسقاط محقق وكان الموكل سفيراً محصاً صالح

على غيره







البديل بطلها صالح عن كلفه على عشرة دراهم فان قبض اى  
 العشرة في الجبل جازى الصلح لما عرفت ان الصلح في صورة اخذ  
 الجبس في معنى البسبب قبض احد العوضين في الجبل الا فلا  
 اى وان لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح لانه يكون مع الوض  
 بالدين وسوا بطل وان قبض خمسة وبقية فترق قاض في النصف  
 فقط لوجود المصالح في ذلك كقدر كذا العكس يعني لو صلح على عشرة عليه  
 على كميل او مودون فان قبض في الجبل جاز والاف الماعرف  
 قال ارفع الى حسنة غذا على انك بركى من الباقي فان دفع غذا  
 براد والاف اى وان لم يدفع لم يرد غذا الى جنبه وجرم وعقد اى  
 ببراد لان البراد حصل مطلقا فينت البراد مطلقا كما هو بداء  
 بالبراد كما سبقت وانه انما ابراد مقيد بالشرط والمقيد به  
 يفوت عند فواته وذلك لانه براء باء اذ حسنة في الغذاء  
 يصلح عوضا حذوا فلا سبة او توسطه انما جاز ان قبض ان  
 يكون شرط الجبس المحض وكلمة على ان كانت للمعاوضة كلفا  
 قد يكون بمعنى الشرط كما في قوله سببا يعني على ان لا يشترط بالبد  
 شيئا وقد تعذر العمل بمعنى المعاوضة في الشرط فيصير في  
 ومنه المستلزم على وجه احد ما ذكره الثاني ما ذكره بقوله لو قال انك  
 اى عن الالف على حسنة تدفعها الى غذا وانت بركى من الفضل على  
 انك لم تدفعها غذا فكل عليك كان الامر كما قال يعني ان قبل  
 وادى بركى من الباقي والا فكل عليه كما في الوجه الاول هذا بالالف  
 لانه اى بصره التقيد فاذ لم يوجد بطله الثالث ما ذكره بقوله وان  
 قال لا ابراد عن حسنة م الالف على ان اعطيه حسنة غذا براد  
 وان وصليته لم يعطها لانه اطلق البراد وادار حسنة غذا  
 لا يصلح عوضا ويصلح شرط مع الشك في تقيد بالشرط فلا  
 يتقيد بالشك بخلاف ما اذا براد باء حسنة لان البراد حصل  
 مقرونا به فمن حيث انه لا يصلح عوضا يقع مطلقا ومن حيث

عوضا حذوا فلا سمة

حيث انه يصلح شرط لا يقع مطلقا فلا يثبت الاطلاق  
 بالشك فافترقا وذكر الرابع بقوله واذ لم يوقت اى لم يبرك  
 لفظ غذا بل قال ارفع الى حسنة على انك بركى من الباقي لانه  
 لانه لم يوقت لاداء وقتنا لم يكن لاداء عوضنا صحيحا لانه وقت  
 عليه في كل زمان فلم يتقيد بل حمل على المعاوضة ولا يصلح عوضا  
 صحيحا بخلاف ما عرفت لان اداء في الغد فيه عوض صحيح كما عرفت في  
 بقوله وان على بركى لم يصح يعني اذ اقل ان ادت اى اوتى اولها  
 فانت بركى لم يصح الا براء لانه علق بالشرط صرحا وموافقا لما  
 في بيان ما بطل بالشرط وما لا يبطل قال المديون ستر الدين لاداء  
 كذا لك حتى توفد عنى او كلف ففعل اى التاجر لا يتكلم في مطا  
 في الحال لا يمكن من مطا لانه ما حله ابدأ ولو اعطى قال لست اجد  
 الا ان اى اخذ المال من الحق في الاية فير خط الدين المشرك اذا  
 قبض احد مما شتا منه شاركه الا في حقه هذا اصل كل من يقع عليه  
 فروع يعني اذا كان لرجلين دين على اخر فقبض احد ما شتا  
 منه شاركه ملكه مشاعا كما حله فلهما جبه ان يشركه في القبض لانه  
 وان ازال بالقبض اذ نال الدين باجبا راجعة القبض للمع  
 ينزع الزيادة راجعة الى اصل الحق فيصير كزيادة الثمرة والولد فله  
 في المشاركة ولكنه قبل المشاركة باق على ملك القابض لان  
 العين غير الدين حقيقة وقد قبضه بدلا عن حقه فملكه حتى  
 تفرقه وتبين لشركه حصته والدين المشترك ان يكون واجبا  
 بسبب عقد كقوله المبيع اذا اتى الصفقة ومن المال للشركه نحو  
 ذلك ورجع على النور بايها لان المقبوض اذا كان مشتركا بينهما  
 فلا بد ان يكون كذلك ووقع على الاصل المذكور بقوله فلو صلح  
 احد ما عني نصيبه على ثوب اذ الشريك الاخر يصفه اى يصف  
 الدين من غيره لانه كان عليه ولم يوصفه في حقه ذمته او اخذ  
 نصف الثوب من شركه لان الصلح وقع على نصف الدين

عوضا حذوا فلا سمة

انما في الخطح انما في  
 او كلف لانه ليس بركى عليه  
 اى الدين حتى انه بعد

وفي الخطح

الباء











من سأل القضاء وقيل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك  
 يسدده اي يهتد به الرشيد ويوفق للصواب ويجوز الاقراء الاول  
 اي ينبغي للمقلد ان يجازي المقتدا من موافقته او لم يوافقه ولا يملك  
 قطا غلطا فحينئذ لانه حليقة رسول الله عليه السلام في القضاء  
 وقال يمكن قد غدر عملا وفي رغبة من هو اولى به فحينئذ فان الله و  
 رسوله وفان جماعة المسلمين ومحل القضاء من اهل امور الدين و  
 و اعمال المسلمين ويكره التقليد اي اخذ القضاء لمن لا يحق كيف  
 اي الظلم والجور على غير اهل العلم ولا يكره وقيل يكره بلا اكرام لقوله الله  
 من ابتد القضاء فكما تخرج بغير سبب وقيل قد ازدوا في بعض القضايا  
 وقال كيف يكون كذا ثم في مجلسه بمن يستوي شدة في عمل  
 يكون بعض اشعاره فحينئذ فاصاب للموسم حليقة والحق  
 راسه بين يديه كذا في الكافي ويجوز نقله من الجابر كما يجوز من  
 العادل لان الصابة نقلت والقضاء من معاوية بعد ان ظهر  
 الخلفاء لعلي كرم الله وجهه مع ان الحق كان معه واخذوا من  
 يزيد مع فسقة وجور و القابول نقلت وامن الحاج مع كونه  
 اظلم زمانه و من اهل البغ فالحق العادبة المتقلد من اهل البغ  
 و جرد استنباط الباطن لا يقول قضاء العدل و بعثت الى الباطن  
 لسم حتى لو انتم لم تبايعوا بعد ذلك لا تنفذ قضائهم بعد ما نقلت  
 السبلان لاعدل فكان لعقد طلب لو ان قاضي حمله و كذا في  
 التي فيها نسخ السجلات والصكوك ونحو ذلك لان القاضي يكتب  
 نسخته من اجدها ما يكون في يد الخصم والآخر في ديوان القاضي او  
 يحتاج ان يصاحبه من المعاني وما في الحكم لا يؤمن عليه من الزيادة  
 والنقصان ثم المورد الذي كتب عليه القاضي المعزول منه  
 النسخ ان كان من بيت المال جبر على دفعه لانه انما كان في يده  
 لعده وقد صار العمل بغيره وكذا ان كان من ماله او مال اخصوم  
 في الصبي لانه ما اخذه للممول بل للتزين وكذا اخصوم تركوم  
 في يده في حمله وقد انقل العمل في عجزه والزم محبوسا او كذا

جبارا

ادوراه

واذا اراد القاضي ان يقضي دون ان يقضي عليه  
 من ثقاته فيقضي ان يقضي عليه و لا يقضي  
 ان يقضي القاضي لربه و يقضي لربه و لا يقضي  
 فان روي عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يقضي  
 على القضاء الا جولا و هذا لانه لا يقضي على  
 بنين و كذا في بعض النسخ و قد نقلت في بعض  
 بالدرر و قد نقلت في بعض النسخ و قد نقلت في بعض  
 قد نقلت في بعض النسخ و قد نقلت في بعض النسخ

ان كان من ماله او مال اخصوم

ازد بانه

او قام عليه بنيت بعني نظر في حال محبوسين بان نعتب  
 للمسلمين من اجزى او انما فقامت عليه بنيت الزمة اياه  
 ولا تقبل قول المعزول عليه الا بينته لانه صار كواحد من  
 الربا عا و ستعادة الواحد ليست بحجة خصوصا اذا كانت  
 بعقل نفسه والا لاي وان لم يقرو لم يقم عليه بنيت يادي عليه  
 اي لم يجعل تحلية حتى ينادي عليه اي يبرئنا ذبا ينادي كل يوم  
 اذا جلس من كان عليه فلان بن فلان المحبوس الغلاني  
 يحي فاحضر من كان عليها فاذا لم يظهر حضر اخذ منه كضمان  
 بنفسه وظاهه اي اطلقه ونظر في الودائع واعلن الوقت  
 التي وضعها المعزول في ايدي الامناء وعمل بينته او اقرار  
 ذي اليد لا كل كسجة لا بقول المعزول لانه الا ان يقره واليد  
 بالبنية منه اذ ثبت باقراره ان اليد كان للقاضي فحينئذ اقرار  
 القاضي بكانه في يد في الحال لان من في يده مال اذا اقره باليد  
 يقبل اقراره وجلس للحكم في مسير و الجامع اولى لانه اشهر  
 مواضع البذلح او مجلس في داره و اذن للناس بالدخول اليها  
 ويجلس معه من كان مجلس قبل ان يجلس في داره وحده بوز  
 النعمة وروى اي لم يقبل بديته لان قبولها يؤدي الى مراعات  
 المئدي الامن في رجم محرم او ممن اعتاد منه دانه اي لا يرد  
 منها قدر اعمد كسرى حرة عادية قبل القضاء بهما دانه لان  
 الاول صلة الرحم والثاني ليس للقضاء بل جري على العادة ان  
 لم يكن لهما حضومة اذ لو كانت لكان انكأ بقضائه و ستحد  
 الحناح لانه من حقوق المسلم لا الدخول الخاصة ومن ماله  
 علم المصنف ان القاضي لا يجبره لا يتخذ لان الخاصة لا اجل القضاء  
 بخلاف العامة و يعود مرضا لانه ايضا من جملة الحقوق و  
 سوى بين الخصمين جلوسا و اقبالا لقوله عليه السلام اذا ابتلي  
 احكم بالقضاء فليستو بينهما في المجلس والاشارة والنظر  
 ولا يسار احدهما ولا يشير اليه ولا يلقنه حجة للثمة ولا يخطب  
 الى لا يتكلم اقل من اثنين

انما هو المستحسن على التمسك بالحق في كل حال  
 عند القاضي الامام طهرا لا سلام كما هو في كل حال  
 وفي باب القاضي في كل حال لا يخطب في المجلس ولا يلقنه حجة  
 و ينادي قال ان لم يكن في يد في الحال لان من في يده مال اذا اقره باليد

قال في نسخة من نسخة  
 مدد ابا الامار غلوت و مدد  
 الامة رشتق

قد نقلت في بعض النسخ  
 قد نقلت في بعض النسخ  
 قد نقلت في بعض النسخ

انما لا يتكلم اقل من اثنين



في وجهه لانه اخذ على نفسه ولا يخرج مطلقا الى لا يخرج حقا  
ولا واحد منها ولا غيره لانه يزيل مهابة القضاء وهذا  
احسن مما قال في الوقاية ولا يمنع مع لما قال في الكافي  
ولا يمنع مع قوله ولا يمنع حظه ولا ينافي حجة ولا ينافي الشهادة  
بان يقول له التمسك بكذا وكذا لانه اعانة لا احد احضار فيكون  
كتفيعن الحضم واستحسنه ابو يوسف فيما لا تنه فيه لان  
الشاهد قد يحضر مهابة المجلس فكان يفتنه احيا والى عنيزة  
احضار الحضم والتكفير واذا ثبت الحق على الحق باقراره  
شرط الالباء بعد امره ولم يوافق بين ما اذا ثبت الحق عليه  
او قراره وقرئ بينهما في الحديث فقال اذا ثبت بالبينت  
كما ثبت لظهور المظن بان كان وان اثبت باقراره لم يغفل  
بحسب انه لم يعرف كونه حاكما في اول الوهلة فلهذا طمعه في  
الامهال فلم يفتني المال فاذا امتنع بعد ذلك جبه لظهور مظهر  
ومشكك من صدر الشهدى والحكمى عن شمس الامنة عكسه لانه  
اذا ثبت بالبينت يعذر ويقول ما علمت ان له على دنيا الا  
الساعة فاذا علمت قضيت ولا يتأتى ذلك في الاقرار  
الاحسن ما ذكره من كما قال الزيلعي قدر ما يرى اختلاف في  
تقدير مدة الجس الصحيح انه مفوض الى راي القاضى لان  
الجس للابناء واول الناس فيه متفاوتة بطلب الحق  
مستغلو بقوله جبه وكذا قوله فيما رفته مستغلو به بدلا عن مال  
حصله كتمه مبيع وقرض او التزيم بعقد كالمعجل وبدل  
التمتع ودين الكفالة لان المال اذا حصل في يده ثبت غناؤه به  
واقدمه على التزامه باختياره دليله سائر وفي غير ما من  
الديون لا اى لا يجس ان ادعى الفقر اذ لا دليل على البسار  
الا ان ثبت غريمه غناه فيجب قدر ما يراه كفاية لان دليل  
البسار اذ لم يوجد كان القول لمن عليه الدين اثبات غناه فيجب

او يثبت امره الى القاضي ولو لم يثبت له  
او يثبت امره الى القاضي ولو لم يثبت له

في الموضع

فيجب ثم يسأل عنه فان لم يظهر له مال اطلقه فقله الى ميسرة  
فيجب بعد يكون كمالا ولم يمنع غرامة عنه لان يثبت حقه عليه يمنع  
طلب الاخر فاقض منه ولا تقبل بينة على خلافه قبله  
بينه على البينة فلا تقبل ما لم يتأيد بمؤيد ومواجب وبعد  
تقبل على ما قبضنا وبينه اليسار اولى بغيره اذا لم المدعي بينة  
على اليسار والمدعي عليه على اليسار فبينة اليسار اولى لانه  
عارض والبينت لا تثبت واذا جسد الموضع لان الجس  
الطلب فاذا امتنع عرجا الحق مع القدرة عليه فله حكمه فيجوز  
بنايته كجس لا يجس لنفقة ما حصة الزوجة وولده لانها تسقط  
بمحض الزمان وان لم تسقط بالحكم الحاكم بها واصطلاح الزوجان  
عليها فكل جسد ايضا لانه ليس ببدل عن مال ولا لزمته  
بعقد على ما ذكرنا بل جسد في الاتفاق عليها اذ لم يثبت الا انها  
لان النفقة كحاجة الوقت وفي تركه قصدا لهدا كما تفتني المارة  
في غير هذه وقد لما قرأ القضاء يستقيم من الشهادة وشهادتها  
جائز في كذا قضائها فيه ولا يجوز فيها لما فيها من شبهة البدلية  
ولا يستحق قاضى اى لا ينصب ثانيا لان المفوض اليه القضاء  
لا التفيد ولا يتصرف في غيره ما فوض اليه كالوكيل لا يوكّل بما اذن  
الموكّل الا اذا فوض اى الاستخفاف اليه بان قيل له من اجل  
السلطان قول من شئت بخلاف المأمور باقامة الجمعة وهو  
المخطيب فانه يستخلف في الصلوة للضرورة لكونها على شرف  
الافوات فلو لم يزل فانت الجمعة من سمع خطبة مفعول يستخاف  
وقد حقيقت في باب صلوة الجمعة وخرج على قوله الا اذا فوض اليه  
بقوله فتاب القاضى المفوض اليه بان ياب عن المصلح عن القاضى  
ولا يقول اى اذا كان تابعا عن المصلح لا يقول القاضى الا اذا فوض اليه قبله  
من قبل السلطان استبدل من شئت في جواره القول  
ولا يقول اى تاب القاضى بوجه اى القاضى عن القضاء هذا ايضا

فيجب لوضع هذا الكلام

في غير جانه



فرض على قبله وبأنه غيره أي غير المفروض اليه ان قضى عنه أو جازاه  
 أي لم يقض عنه كغيره يسمع انه قضى في غيبته واجاز صح  
 قضاؤه لان المقصود حصوله في الاول وقد وجد في حكم  
 قاض آخر يعني اذا رجع اليه حكم قاض امضاه اذا كان بمقتضى ايقنه  
 الا ما خالف الكتاب والسنة المشهور او الاجماع اذا لا  
 منزلة لاحد الاجتهادين على الآخر وقد يابى الاول بالمتصال  
 القضاء به فلا يتحقق بما هو دونة فلو قضى قاض شرع من  
 المدعي او شئت حل الوطء في النكاح في مطلقه الثلث فيكون  
 بيع منه وكل التسمية عند ابو حنيفة في بيع بدرهمين لا ينفذ  
 اما الاول فالحق في الكتاب لانه لا ينفذ في بيع بدرهمين  
 من جاكهم فان لم يكونا رجلين فحل وامر انان هذا انما ذكر  
 لقصر الحكم عليه ولانه قال في ذلك ان لا يرتابوا ولا يترتب على  
 الاواني وامانها فلا ينفذ في المحدث المشهور وهو حديث  
 الغيلة واما ان كانت فلا ينفذ لما انفقوا عليه في الصدق  
 الاول فكان قضاؤه بخلاف الاجماع واما الرابع فلا ينفذ  
 فيه منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله لا ينفذ  
 كذا في الكافي وقد رجع على قوله بمقتضى حكم قاض آخر بقوله فان  
 امضى جازا امرأة هذا الشرط قوله لا ينفذ فقامن كذا  
 في قد روي في باب او قضا لا ينفذ او قضا امرأة قوله كذا او قوله  
 بقوله قضا او قضا قاضين لامرأة وقاضين يستحاضه العمد والكتاب  
 ويستحاضه الامع وقاض لامرأة يستحاضه زوجها وقاض بحدود  
 يشهدا منها أي يستحاضه امرأة لقض لا ينفذ لانها محرمه ولم  
 يخالف ما ذكره في الواجب لانه ينفذ ثالث لان الاجتهاد الاول  
 كالتلف والاولى ما ينفذ بالمتصال المقصود به فلا ينفذ ما جهاد  
 لم يتأيد به لانه دونة والقضاء في الشئ يجب صيانتة ومن  
 صيانتة ان لم يكن ولا يخرص عليه واما قضا وعبد وصبي مطلقا

فكفي الفتن

مطلقا أي سواء كان على مسلم او كافر وقضا وكافر على مسلم  
 فلا ينفذ ابدا لا نقضه اصلية الشهادة فيهم عليه يوم الموت لا  
 يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل يعني اذا ادعى رجل ان  
 اياه مات في يوم كذا وقضى ح فادعت امرأة ان الميت زوجها  
 بعد ذلك اليوم يسمع ويقضى بالنكاح ولو ادعى قتل في يوم كذا  
 به لم يسمع دعواه بالنكاح بعده كذا اذا ادعى ان فلانا مات و  
 ترك مائة دينار لامي وماتت وحركت ميراثا لي وقضى له بالدية  
 فقال المدعي عليه ان امك التي تدعى الارث عنها ماتت قبل  
 فلان التي تدعى الامات او لا واقام البيت لم يسمع الدفع  
 وسنة ان القضاء بالبيت عبارة عن دفع النزاع والموت  
 من حيث النفوس ليس محلا للنزاع ليرفع بآثارة بخلاف القتل  
 فانه من حيث جوارحه محلا للنزاع كما لا يخفى القضاء بحل او حرمه يستحاضه  
 زور ينفذ كما هو باطنا اذا ادعى سب بعض يعني القتل والبيع  
 والشراء والافارج والتمساح والفسوخ كالاقالة والفرقة بطلان  
 وكونها فانه ينفذ فيها عند في حيفه طاهرا وباطنا وعند الرضين  
 ينفذ كما هو باطنا بخلاف الاملاك المسئلة ومما لم يذكر فيها  
 سبب معين فانهم اجمعوا انه ينفذ فيها كما هو باطنا لان الملك  
 لا بد له من سبب وليس بعض الاسباب اولى ببعض الاخرها  
 فلا يمكن اثبات سببا على القضاء بطريق الاقضاء وفي  
 النكاح والشراء يقدم النكاح والشراء فيجوز للقضاء في حيفه  
 والصدق زوايان عن أبي حنيفة والمراد بانفاد هو ان ينفذ  
 المرأة نفسها الى الرجل يقول سبني نفسك اليه فانه زوجك  
 وبالنفاذ باطنا ان كمال وطنا وكل لها التملك فيهما بينهما  
 وبين الله سبحانه لسم ان الشهادة الزور حجة على باطن ينفذ  
 القضاء كذلك لان القضاء ينفذ بقدر الحق وله ما روي ان  
 رجلا ادعى على امرأة نكاحا بين يدي علي رضي الله عنه اقام

العقود سائر  
طلاق



شاهد بين وقضى النكاح بينهما فحالت ان لم يكن بدنيا امية  
المؤمنين فزوجني منه فقال على بعض شاهدك زواجك ولولم  
ينفذ العقد بينهما بقضائه لما امتنع من تحية يد النكاح عند طلبها و  
رغبة الزوج فيها وقد كان في ذلك كحتمها الزنا وكان  
الشهود زورا بدليل الحقيقة القضاة في المحنة فيه الباء في قوله  
بخلاف رآه متعلقا بالقضاء والماد بخلاف الرأي خلاف أصل  
المذموم كالحفي اذا حكم على مذمب الشافعي او خوة او بالعكس  
واما اذا حكم الحفي عماد مذمب اليه ابو يوسف او محمد او كونهما من  
اصحاب الامام فليس حكمهما بخلاف رآه لو كان قضاة في رأيها  
مذمومين عند أبي حنيفة ولو عامداً فحين رواه في وجه النفاذ  
انه ليس حكماً بيقين وعند مالك لا ينقد في الوجهين لانه قضى  
بما هو خطأ عنده قيل عليه الفتوى قال في البدائية وقبل  
الفتوى على النفاذ فيها انتهى في الفتوى الصغرى اذا قضى في  
محل الاحتياط وهو لا يرى ذلك بل يرى خلافه ينفذ عنده  
حنيفة وعليه الفتوى كذا في الكافي لا يقضى على لآله لقوله نعم  
لعلي لا تقض لاحد الخصمين حتى تسمع الاخر ولو ان القضاء  
لقطع المنازعة ولا مانعة منها لعدم الاكثار فلا يصح  
الاختصاص رآه حقيقة كوكيله ووصيه ونشره كوكيله القاضي او  
حكماً بان يكون ما يدعى على الغائب سيما لما يدعى على حاضر  
فيتصحب الحاضر فضا عن الغائب وبغيره القضاء عليه كالتقاضي  
على الغائب كما اذا برهعه على يد انه اشترى المدعى من فلان  
الغائب حكم على الحاضر كان حكماً على الغائب يعني ادعى غيباً في يد  
غيره انه اشتراها من فلان الغائب واقام البينة على اليد  
وقضى به ثم حضر الغائب وانكر ذلك لا يلتفت الى انكاره ولا  
يجوز الى عادة البينة لانه صار مقضياً عليه فان المدعى لا  
يتوسل الى اثبات حقه على الحاضر الا بالثبوت على الغائب والحاضر

عليه غائب ولا له جاء

نظرن ما يده على الغائب منه فلما بدى على من لا يرى لا يكون  
 الحكم على الغائب الغائب اذا كان فيه ابطال الحق كما قال الامامة  
 ان يطول فلان امراته فانت طالع فاقامت زوجة الخالف  
 ان فلان طالع امراته فوقع الطلاق على من لا يقبل  
 في الاصح لا يفسر على الغائب لا بطلان ككاه خلاف ما لم  
 يتضمن خبرا كما لو علق طلاقا به قول فلان الدار فانه يقبل  
 لعدم تضمنه ابطال حق الغائب ومنها زيادة تفصيل  
 ذكرت في المبنة فمما زادها فليست فيها واما اذا قضى عليه  
 اى على الغائب متعلق بقوله لا يقضى على غائب فيقبل تنفذ وقبل  
 لا قال في العادة الحكم على الغائب ينفذ عند الشافعي  
 وينفذ عند ما في أحد الروايتين التركة اذا استوفيت الدين  
 فولاية البيع للقاضي لا الورثة اذ لا ملك للمورثة فيها فلا يكون  
 لهم ولاية البيع بغير اى القاضي مال الوقف والغائب  
 واليتيم ويكتب اى الصك لذلك كحق لا الاب والوصي  
 اى لا يقرض الاب على ابنه والوصي على اليتيم والكفوف لان في الاول  
 مصلحة لهما والاهوال محفوفة بمضمونة والقاضي بعد على  
 التحصيل خلاف الاب والوصي قضى بالجور متعمدا واقر به فالقوم  
 عليه في ناله ولو قضى بالجور خطأ فعلى القاضي كذا في الشافعية  
 والواقعات للصدر الشهيد حكما اى جعل الخصمان بينهما  
 حكما من صلح فاضيا اى لم يتصف بما ينافي في القضاء فحكم  
 بينهما ببينة او اقرار معنى الحكم بالبينة رفع نزاع بينهما معنى الحكم  
 بالاقراء لا لزوم على المقر بموجبه ذكره في النهاية او نكون  
 في غير حجة او قود او دية على العاقلة ورضيا بحكمه صحيح الاصل  
 ان حكم الحكم بمنزلة الصلح في يجوز استحقاته بالصلح يجوز الحكم  
 وما لا فلا واستثناء أحد العقود والدية لا يجوز بالصلح فلا  
 يجوز الحكم فيها ولا يقضى به اى بصحة في غير ما ذكره في النهاية

التكليم فيه







والوصية والنسب من كماله والعتق والامانة والمضارة  
 الخ ودين والشقة والوكالة والوقاة والعتق اذا كان بوجبه  
 المال لا سيما في القبول في القود والورثة فان ذلك ينزله  
 الدين وكما نقول في الامانة في المحل كما قيل ان لا يقبل  
 الا على المحل قوله كالشاهد العبد والامانة وكذا ما لا يشك  
 فيما يقبل عند الدعوى والشهادة وقال في المحل يرجع ابو يوسف  
 على القول الاول وقال انه يقبل في العبد لا لانه لا يملك  
 في العبد فهو الامانة وعنه انه يقبل فيها بشرائط وعنه انه يقبل  
 في جميع ما يقبل على المتأخرين قال القاضى سبى في قوله  
 التقوى كذا في الحكم لا في حد وقوله لا يقبل فيها لانه لا يملك  
 على الشهادة ولان ما على الاستقامة في قبوله في انما هو في ذلك  
 على قوله وكنت عا سمعته من القاضى كذا في قوله لا يقبل  
 اليه بوجه ونسبه واسما وهو دونهما وان كان قد منهم شدة في  
 الدعوى الصادقة عن فلان بن فلان ولا يصح الاقتصار على قوله  
 الدعوى ولا يخفى ان كذا في ذلك وعنه ان كذا في ذلك  
 شدة شدة قبل الاستشهاد لا يقبل شهادة صحيحة متفقة النطق  
 والمعنى قدم في كتاب الشهادة بيان لما لا تقا لفظا ومعنى و  
 قرأه اي القاضى الكاتب على من شهد له بوجه او بغيره او بغيره  
 ان لم يقرأ عليه لا شهادة ولا علم وكذا في اسماء او بغيره  
 شهود الطريق واسما به في كتاب الحكم فان كونه من القاضى  
 لا يشك في شهادته به وكتاب كذا في الامانة وكذا في  
 الكتاب لو لم يكن فيه تاريخ لا يقبل وان كتب بغير مل موافقا  
 في ذلك الوقت ام لا ولا يكتب في الشهادة اذا لم يكن مكتوباً  
 عندهم وسما اليهم لئلا يوقفهم النسخة وما عند ابي حنيفة  
 اذ عند ما علم الشهود بما في الكتاب بشرط جواز القضاة او  
 يوسف لم يشترط ذكر اسم المكتوب اليه ونسبه بل جوز ان يكتب



بشرط ان يكون

أولى ما

ابتداء من قبل اليه كتابي من القضاة ولا القضاة عليهم  
 ختمه وشكركم حين ابتداء القضاة وليس كالمعارة وعنه انه  
 تو سعة على الناس على حال ان سقى القاضى في القاضى لا يكون  
 الا بعد الحكم وكتاب القاضى الى القاضى الذي هو نقل الشهادة كذا  
 ولا يقبل الحكم وشكركم ان يكون الكتاب من معلوم في معلوم  
 اي المدعي لمعلوم على معلوم اي المدعي عليه القياس في جواز العمل  
 بكتاب القاضى لان كتابه لان يكون اقرب من خطابه ولو ختم بنقل  
 في القاضى المكتوب اليه وبغيره بسمانه ما في الكتاب لم يجرى القاضى  
 لانه صار واحدا من الربا عا كذا اذا كتب اليه كذا في قوله لا يشك  
 بالبيشحات لحاجة الناس اليه اذ قد يكون الشاهد المدعي عليه  
 في بيده وحضرة في بيده اخرى فيقتدر بها بحسب ما لا يمكن من  
 ان يشهد على شهادتهما اذ اشترط الناس ان يكون على اذ الشهادة  
 على الشهادة على وجهها فيحتمل الى نقل الشهادة بالكتاب الى مجلس  
 ذلك القاضى لا يقبل الى نقل الشهادة الا من قاضى موافق في مجلس  
 اخر من المجلس ملك الحق اي بعد رعا على قامة الجمع فلا يقبل  
 قاضى سبى ولا يجوز كونه شهود الطريق كذا او لو كان المدعي  
 عليه كذا لان شهادته ملزمة للمدعي على القاضى فيكون في عليه  
 ولا عذر بالخطأ او على عليه مال او اراد بوجهه في بيده  
 استخذه اي المدعي القاضى بانك ما جففت كذا او بعضا او  
 ما ابرأت ففته وما تعلم ان رسول او وكيلك في منته لان  
 استخذه ذلك القاضى كذا ان يدعي بعد وصول الكتاب اليه  
 انه ادنى ذلك المال اليه ولا يكون بينه وبينه توجه اليه على المدعي  
 فان جلف قبل ان يذفع ذلك ويقطع لك اذ قد انقطع الشهود  
 اي شهود الطريق لم يصلوا الى المكتوب اليه او وصلوا الى المكتوب  
 اليه ووجه الحكم في ولاية قاضى اخر استند على شهادتهما  
 رجلين آخرين كما في الشهادة على الشهادة وكذا ما على

وكذا ما على



بها

اي الشهادة على الشهادة بدليها اي بدل الشاهد من صليتين  
 فانها اي ما كتب بدليها اي من امنى اليه الاصل الى اصل المكتوب  
 ان كان يحضر في بلد او الى قاص او ان لم يكن فيه ثم ان  
 آخره ثم الى آخره الى ان يصل الى من يكون الحضر تحت ولايته  
 لما فرغ من بيان الاحكام المتعلقة بجانب القاضي الكاتب  
 في بيان الاحكام المتعلقة بجانب المكتوب اليه فقال ثم انه  
 اي من كان يحضر في ولايته سواء كان تدا او انتهاء لا يقبل  
 اي نقل الشهادة الا بحضوره كحضره بمنزلة اداء الشاهد على الشهادة  
 او الكاتب ينقل القاطن الشهود بكتابة الى المكتوب اليه مما ان  
 شاهد الفرج ينقل شهادة شهود الاصل بعينها وكما لا  
 يسمع الشهادة على الشهادة الا بحضرة الحضر فكذلك لا يسمع  
 الا بحضرة الحضر بخلاف سماع القاضي الكاتب الشهادة لا يقبل  
 لا الحكم قبل ولم يشترط ايضا ابو يوسف قال في شرح الاصل  
 كما ابو يوسف يقبله والحكم بعد ذلك يقع بما علمه الكتاب  
 من غير حضوره لان الكتاب يخص بالمكتوب اليه فكان لا يقبله  
 والحكم بعد ذلك يقع بما علمه من الكتاب فاحضر حضوره كحضره  
 كذا في غاية البيان ولا يقبل ايضا الا بشهادة رجلين او رجل  
 وامرأتين لان الكتاب قد يترك اذا اخطأ رشفه الخطا والى الحكم  
 اي ثم فلا يثبت الا بحجة مادية وايضا كتاب القاضي ملزم او يجب  
 على المكتوب اليه ان ينظر فيه ويعمل به ولا الرام الا ببينة فاداه  
 عنده اي شاهد الطريق عند القاضي المكتوب اليه انه كتاب  
 القاضي فلان بن فلان وعذروا فتم قال في الكافي الصحيح انه  
 انما يفتح الكتاب بعد ثبوت العدالة فيما يحتاج الى زيادة  
 الشهود واداء الشهادة انما يمكن بعد قيام الحتم وقرائة على  
 الحضر والزمه ما فيه ان اي كاتبة قاضيا فيمكن اي كتاب  
 القاضي ان زال عن القضاء بموت او عزل او نوال اهلوية

وهذا الحكم

لوا التقيا

الحضر

الطعن او من كان  
ودون اهل الشرا

عنه قبل موله اي الكتاب اليه لان الاصل ان خبر الواحد لا يقبل  
 وانما يقبل مع غيره الولاية الشرعية فاذا لم يبق عاد الاصل  
 الاصل وحدها لولا اتفاقا قاضيان في عمل احد ما او في بعض  
 من عملها فكل واحد منهما لا يقبل عند الآخر كذا قال علي لم يقبل  
 لا تقا الولاية كذا في الالمكتوب اليه عنه اي عن العقلاء بما ذكر  
 من الاسباب فانه ايضا يطالب كتاب القاضي الكاتب الا اذا كتب  
 بعد اسمه اي اسم المكتوب اليه وان كان من يصل اليه من قضاة المسلمين  
 جانية لا يعرف الاصل تحت كناية القاضي اليه فيعمل غيره به حاله وكلم  
 من شئ يثبت بتعا ولا يثبت قصد وان يثبت اي قوله الى كل  
 من يصل اليه من قضاة المسلمين ابتداء اي بلا تسمية القاضي  
 المكتوب اليه جرح ابو يوسف فانه لو ثبت بعد ما يكتفى  
 فان قال الحضر بعد وصول الكتاب ليست الذي كتب فيه على  
 المدعي اثباته ما قامت البينة على انه هو او طهر عن هذا القائل  
 في القاضي الذي كتب او في الشهود الذين شهدوا عليه  
 عند القاضي الذي كتب الكتاب وقال لخذ القاضي في  
 ايكت بما اوضح به من هذا كذا قال في سئل عن ذلك فقلت قد  
 علم ما قلت لك وقال فيهم ما يسقط به عد الشهود بان قال ان  
 الشهود الذين شهدوا عند القاضي الكاتب عليه بالجمع  
 او محمد ودون في حذف او من اجل الذمة يسمع القاضي من  
 الطعن ان اقام على كاشا هدين لم يقبل القاضي في الكتاب  
 لان هذه الاشياء ليست بحج مفرد فلا يمنع قبول  
 الشهادة عليه به بئين ان ما ذكره في الجاهل الصغير في كتاب القضاء  
 انه قيل ان الحضاف ذكر ان الشهادة على كرج المفرد مقبولة غير  
 صحيحة لان هذه الاشياء ليست بحج مفرد الا هذا اذا اقام  
 شاسدين وان اقام شامدا واحدا ذكر في الكتاب ان من  
 يشهده يعني انه تمكن التهمة بشهادة الواحد فيقطع الشك



القضاء والقضاة مع الشبهة لا يجوز خفية وان وجد الامر  
 على ما قاله هذا الواحد فلا يقضي بالكتاب كذا في شيخنا اذ الشافعي  
 للحصان وان مات اى الحفص فله اى القاضى الكتاب على  
 وارثه او وصيه لقياهم جاز لكل شهادة شامدا واحدا  
 اذا كان ارجل على اخر في بلدة اخرى دعوى وله شاهد واحد في بلدة  
 والاخر في بلدة المدعى عليه واراد ان ينقل شهادته من في بلدة  
 ويدعى على ذلك الشخص فيتم كمال الشهادة وبشاهد من  
 جاز وجاز كنت لو كنت غائب عني اذا كان ارجل على اخر في بلدة  
 اخرى دعوى واراد ان يوكل جلا في تلك البلدة ليخاضم من جانيه  
 مع جانيه ذلك الرجل جاز ايضا وافلس في حكمه اى القاضى عليه  
 قالوا ان محمد بن ابي عبد الله القاضى حتى هو قال في اهل القاضى ان  
 زيد اخضب شيئا من المدعى باخذه من زبده يدفعه الى المدعى  
 وهذا جواب رواية الاصول وروى ابن سماعه عن ابن القاضى لا يقضي  
 بعلمه وان استفاد العلم في حالة القضاء حتى يشهد به شاهد  
 واحد اخر بمعنى شامدين كذا في العبادية ثم لما وقع في السجل  
 وبيان لكل الشهادة شفع في بيان الحفص ما اجتهد فيه وفي  
 السجل من تمام التتميم وبيان الصك والوجه والوثيقة فقال  
 والمحضر ما كتب فيه حضور المتجا صهر عند القاضى ما جرى بينهما  
 من الاقرار المدعى عليه او الانكار منه والحكم بعد انكاره  
 بالثبت من المدعى او النكول عن الجهم من المدعى عليه على وجه  
 الاستنباه وكذا السجل قال في الحط البرماني ان الاشارة  
 في الدعوى والحقير ونظا الشهادة من اعم ما يحتاج اليه انما  
 كانت اعم قطعا لاحتمال ان المدعى يدعى او كسب المدعى  
 على المدعى عليه والشهود بشا دتم يشهدون استحقاق ولا  
 يثبت الاستحقاق مع الاحتمال كذا في السجل لا بد من الاشارة  
 حتى قالوا اذا كتب في محضر الدعوى حضر فلان مجلس الحكم واحضر

قال القاضى فيكون عالما  
 فيما قبل من يدعى عليه  
 شاهد اخر حتى يكون  
 شهادة

من بيان التبيين

المستطيل  
 او زون  
 طويل كذا  
 الخ

واحضر مع نفسه فلما قاضي هذا الحفص على ما يقضي به الحفص  
 يفتى ان يكتب قاضي هذا المدعى على هذا المدعى احضره اذ  
 بدونه يؤتمن له احضره اذ ادعى على غيره وكذلك عند ذكر المدعى  
 المدعى عليه في اثناء المحضر لابد من ذكر هذا فيكتب المدعى هذا  
 والمدعى عليه هذا لان بعض المشايخ كانوا لا يفتون بالهوى بدونه  
 وكذلك قالوا في السجل اذا كتب وقضيت لمح هذا على احد  
 هذا لابد ان يكتب وقضيت لمح هذا المدعى على هذا المدعى  
 عليه وكذلك قالوا اذا كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود  
 وارشادوا الى المتدعين لا يفتى بصحة لان الاشارة المقررة من  
 الاشارة عند الحاجة اليها في موضعها واحكامها شاروا الى  
 المدعى عليه عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى والشارح الى  
 عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى عليه ويكون ذلك اشار الى  
 المتدعين ولا يكون معجزة فلا يفتى من بيان ذلك بالبلغ  
 الوجوه قطعا للموتيم والصك ما كتب فيه البيع والرضع والاقار  
 ونحوها في المعزب الصك كتاب الاقرار بالمال وجزءه معزب  
 والحيه والوثيقة تبا لان التثبت يعني السجل والمحضر والصك  
 لان في كل منها معنى الحق والوثيقة **سؤال** في جميع  
 بمعنى المتوقفة لا يتبدل وسئل فيه اى في السجل لا يفتى  
 كوف بلا رض منى العلوي يعني اذا كان علوا لرجل سفل الاخر  
 طيس لصاحب السفل ان يتزوج وترا ولا ان يفتى كوة  
 بلا رض منى العلوي اى حنفه سواء كان محضرا الذي العلوي  
 او لا وقالوا يصنع فيه ما لا يضر بالعلوي وعلى هذا الخلاف اذا  
 اراد صاحب العلوي ان يفتى في العلوي او يفتى حذو عا او كذا  
 كينفا زايعة مستطيلة تنسحب عنها زايعة غير نافذة لا يفتى  
 اصل الاول في حائط دورهم بابا في الثانية لان حائط الدور  
 وليس لهم في الدور في الزايعة السفلى بل من حوض

الزايعة  
 ما لا يضر  
 محله في  
 قبل ان يكتب



باهلهما لانهما جميع اخراهما مكللا ربابها حتى لو بيع فيها دارا  
 يكون لاهل الاولى حق الشفعة فاذا اراد واحد ان يشتري  
 بالثمنه اراوا ان يتخذ طريقا في ملك الغير ويحدث لنفسه  
 حق الشفعة فيها فتمنع من ذلك بخلاف الشفعة لان  
 حق المرور فيه معا فلهذا في خلاف رايعه مستدرة لزوم  
 طرفا معا حيث يجوز له ان يفتح بابا في عائطه في احدى جانبي  
 الشارع لان هذه سكة واحدة وهي بمنزلة سكة مشتركة  
 في دار وكل واحد منهم حق المرور في كلها وللهما لو بيعت  
 فيها دار كانت الشفعة لكل على السواء ففتح الباب لا  
 يحدث لنفسه حقا فلا يمنع ادعى البنية في وقت فمستلزم  
 قهره على الشارع بعد وقت المحنة قبل قبضه لا يعني في  
 داره ان يدبر جملته وسبيله وسلمها للملك في وقت كذا  
 فمسأله العاصم البنية فحقا لا يحد في المحنة فاشترتها  
 منه وادعى وقفا بعد وقت المحنة وبرهن عليه بقبل ولو  
 ادعى وقفا قبل وقت المحنة فبرهن عليه لا يقبل الفروع ان  
 التوقف في الوجه الاول يمكن فلا يحقق التناقص لحوار  
 ان يقول سبب المنع شتره ثم يحد في المحنة فاشترتها منه  
 اسبوع وفي الوجه الثاني لا يمكن التوقف في تحقيق التناقص  
 رجل لاخر اشترت مني هذه الجارية فانكر اى الامر الشراء  
 للعامل اى جامل قال اشترت وطعنا وكان الطاعون لا يجوز  
 لاقران بملك الغير ان ترك اى البائع المحض لان المشتري  
 لما وجد كان شيئا من جهة اذ الفسخ يثبت به فاذا ترك  
 البائع المهرية ثم الفسخ باقران العزم وهو امسك  
 الجارية ونفاتها او يقبض عشرة دراهم ثم ادعى انه زبوف  
 او بهرجه صدق بيمينه وفي العقود كالاى لا يصدق لان  
 انهم الدراهم يقع على الجياد والذبوف والبهرة دون البهرة

فتاویٰ امین

المستوفى ولهذا يجوز التجوز في الصرف في السلم بالزبوع البهيرة  
 لا بالسوق والقبض لا يخص بالحياد فلا تناقض بين دعوى  
 الزبوع والبهيرة وبين الاقرار بقبض الدار مع قبض كل واحد  
 بقبض الحياد او صدق او الثمن بالاسبقاء اما الاقرار بالثبوت  
 الاول فظاهر واما الاقرار بالاسبقاء فلا نه عبارة عن القبض  
 بوصف التمام فكان عبارة عن قبض حصة الرخص ما يرد  
 المال والبهيرة ما سرده التجار والمستوفى ما عكس عليه الغرض قال  
 رجل لا خير لك على الف فرد اى قال ليس لي عليك شئى ثم  
 صدقه اى قال في مجلسه بل لي عليك فقد رد اقراره والمقالة  
 بنفرد ما يرد في الاقرار فملك ايماله بنفسه فاذا اطل برده التزم  
 بالعدم فاذا ادعى بعده فلا بد من حجة او تصديق خصمه او  
 حجة وما ينسب للخجل لا ندرى انها من عند الدين او غيره حازت  
 سندها وتم وبراءة المدعى عليه كذا في العبادية اقام السند على  
 شراء واراد الرد بعيب ردت بنية بايعة على سرائته فكل  
 عيب بعد انكاره بيعه يعني اذا ادعى على رجل انه اشترى منه  
 بهذه الامة وانكر المدعى عليه البيع فبرهن المشتري عليه ثم وجد  
 بها عيبا قدما واراد رد ما فبرهن البائع انه براء اليه فكل عيب  
 لم يقبل للتناقص بين كلامين او بشرط البراءة من العيب فخرق  
 في العقد بغيره عن القضاء بالسبيلامة الى غير ذلك وغير العقد  
 من وصف الى وصف بلا عقد محال اذا اطل المستوفى  
 ظهر التناقص وعلم الى يوسف انه يقبل اعتبار القبض  
 ولما اكد من قد يقضى وان كان باطلا كما مر ولا كذلك منا  
 بطل صك كتب ان ابتاع الله تعالى في اخوه اى اذا كتب على  
 اخوانه يد ينفى صكهم كتب في اخوه ومن قام بهذا الذكر في  
 صهو ولا ينفى عن اخيه من هذا الهك وطلب ما فيه من  
 الحق فله ولاية ذلك ان ابتاع الله تعالى بطل الذكر كذا كلام

منه صلى الله عليه وسلم  
اس لا يكون على نفسي  
لان المولى اذا قال شيئا  
لي عليك صدق معي

فقال المذنب عليه او قبيحكم فما جاء  
بشده و بشده انه دفع الحجة  
و عاشر ص



فصل في بيان ما يثبت من احوال الميراث

وعند ما ينتهي الاستثناء الى ما يليه لان الذكر لا يستأثر  
 ولو صرف الى الكل يكون لابطال ما كان الكل كشي واحد حكمكم  
 العطف فيصرف الى الكل يكون لابطال ما كان الكل كشي واحد  
 الحكم المعطوف كقوله عبده حر و امرأته طالع وعليه شي  
 الى بيت الله تعالى ولو ترك خيرة قالوا لا ياتي به بغيره فاصل  
 مات دمي فقالت عرسه اسلمت بعد موته وقال رثته بل  
 قبله صدقوا لان الاسلام ثابت في حال الحال بدل على ما  
 كما في مسألة الطائفة اذا اختلف المورث والمساوي في حصة  
 المار وانقطاع حيث حكم الحال يستدل بها على المار وهذا  
 ظاهر بعينه للرفع وان لم يعتبر الاستحسان كما في مسلم مات  
 فقالت عرسه اسلمت قبل موته وقالوا بعده قال قول للورثة  
 ايضا لانها تدعى امر اجاد ثاء الاصل في احوال ان يضاف  
 حدوها الى اقراب المورثات قال هذا ابن ابي ابي الميث لا وارث  
 له غيره دفعها اليه من ماله في يد رجل مائة درهم ودفع  
 فقال المورث لرجل اخر هذا ابن الميث لا وارث له غيره فاق  
 بعضي بدخ المورث اليه لانه اقرب ما في يد من المورث بغير  
 اختلاف فصار كما لو اقرانه في الميراث وهو في نظر الاصل  
 فان اقرابا اخر لم يقد اذ اكد الاول بل يكون له  
 الاول هذه شخادة على الاول بعد انقطاع عيه عن المال  
 ولا يقبل كما لو كان الاول ابنا موروفا تركه فتمت بين الورث  
 او الغرام يستمر ولم يعولوا الا بعد وارتا او غراما اخر لم يقبلوا  
 ابي لم يورث منهم كقوله في نفسه كذا الامام وقال ابو حنيفة  
 منهم كقوله في نفسه لان القاضى مضى فطر الميراث الموت  
 قد يقع بغية فلا يمكن له بيان كل الورثة او الغرام فيكون  
 ان يكون وارث غائب او غريم غائب فيجب على القاضى  
 الاحتياط بالتكفيل مبالغة في الاحياء والتفاد مالا

ان شاء الله تعالى

مورد على

وتقاربا

عن التواء ولد ان جهالة المكفول تبطل الكفالة كما في كتابها  
 ادعى ادا في يد رجل نصف ولا خيرة الغائب ورجل اخر ادعى  
 نصف المدعى وترك باقية مع ذي اليد فكيف يجزى دعواه او لا  
 وقا اذ اخرج باذنه والى القاضى منه وكيفية في بابين حتى يقيم  
 الغائب وان لم يجد ترك النصف الاخر في يده حتى يقيم الاخر  
 لان البخا خافين فيؤخذ منه والمقرامين فيترك في يده و  
 ان اليد الثابتة لا تنزع بلا ضرر ولا ضرر في القضاء وقيل  
 للميت بالكل لان المارث قال هذا ميراث الا بغيره المالك للموت  
 واحتمل لونه تحت الميت ثابت فلا ينقص منه كما لو كان مورا  
 وبطلان حقه بقضاء القاضى الظاهر انه لا ياتي فيما يستقبل المارث  
 صارت معلومة للقاضى ولذا لم يرد وجوده باعنا راسه ثبته  
 الامر عليه فذال كذا المنقول في الاصل اي اذا كانت الدعوى في  
 المنقول فحقير في حقه منه اتفاقا لا يحتاج المنقول الى الاحتياط  
 التزاع من يده ابلغ في الاحتياط كمالا يتفق واما العفا فحقير  
 بنف وقيل المنقول على الاحتياط ايضا يعني بترك النصف  
 في يد ذي اليد وهذا اصح لانه يحتاج الى الاحتياط وان ترك في يده  
 ابلغ في الاحتياط لان المال في يد الضمين اشد حفظا وبالاكار  
 صار ضمانا ولو وضع في يد غيره كان امينا فيه ولو تاف لم  
 يضمن انما لا يؤخذ الكفيل لانه انشاء حضرة والقاضى  
 وضع لقطعها لا انشاء لها وصية بتلك ماله يقع على كل شيء  
 واذا قال على او ماله ماله صدقة يقع على مال الذكوة والقياس  
 فيها واحد وموقوف فخر لان اسم المال عام فيلزمه التقيد  
 بكل ماله كما في الوصية ونحو ان يجاب العبد بغير ما ياتي به من اوجبه له قوله  
 من الصدقة المضافة الى مال مطلق لقوله تعالى فخذ من اموالهم  
 صدقة انصرف الى الفضول الى المال فكذا ما يورث الصدقة على  
 بخلاف الوصية لانها اخذ الميراث لكونها خلافا لورثته و

يقدم ساء

ولا وارث



ولا ريب في جبر شيئا فكذا الوجبة فان الجبرية هي  
 غير ما في الذوق امسك منه قوة فاذا امسك تصديق بقدر  
 لان حاجته مقدمة ثم ان كان صاحب حرفة بمسك قوت  
 يوم وان كان صاحب مور ووايت بمسك قوت شهر وان  
 كان صاحب صنعة بمسك قوت سنة وان كان تاجر بمسك  
 مقدار ما يصل اليه ماله صح لا يصح بلا علم الوصي لا التوكيل بلا  
 علم الوكيل يعني اذا وصي رجلا في اخر ولم يعلم الوصي حتى باع  
 شيئا من التركة فهو وصي وبيعه جائز ولا يمسح بيع الوكيل  
 حتى يعلم والقول ان الوصية استخفاف بعد انقطاع ولاية  
 الوصي فلا يتوقف على العلم كتحريف الوارث والتوكيل في  
 ولاية التصرف في ماله لا استخفاف بعده لبقاء ولاية المنوب  
 عنه فلا يصح بلا علم من ثبت له الولاية فلو علم الوكيل الوصي  
 فابى بيع صح تحريف لان الاعلام بالوكالة اشأت في التوكيل  
 ليسوفيه ان يشاء وليس فيه الزام بشرط شرط الزام  
 و بشرط لغيره عدل او مستورين كعلم البديعية عبده  
 والشقيق بالبيع والبيع بالبكر بالبيع ومسلم لم يجز  
 بالشرع لان كونه بهذه الجملة يشبه التوكيل في حيث ان  
 المتصرف يتصرف في ملكه ويشبه الالتزامات لما فيه من ضرر  
 يلزم الآخر من حيث منعه عن التصرف فوجب ان يشترط احد  
 شطري الشهادة وهو العدل والعدالة توفيرا على الشبهين  
 فكذا باع القاصي او امينه عبدا للفراد واخذ المال مضاعف  
 استحق العبد من يد المشتري لم يضمن اي القاصي او امينه لانه  
 بمنزلة الامام فانه يجازون الى امثال هذا البتة فلو جرح  
 البيعة لبيعا عدوا او قاتلا فيجوز مصلح الناس ورجع المشتري  
 على القوي لانه عقد لم يرجع عبده على القاصي فوجب على القاصي  
 العقد والبيع واقع للفراد فمكون الحسد في عليهم ماله

لو كان العاقد صبيا او عبدا جازين وقد توكلوا عن غيرهما  
 بالبيع فان الحقوق يرجع الى التوكيل وان باع الوصي لنفسه  
 اي الوفاء بامره القاصي وقبض ثمنه وصناعه من يدهم وان  
 العبد او وصي قبض ثمنه اي الثمن يرجع الى المشتري على الوصي  
 لان الرجوع بالثمن حقوق العقد وحقوق الرجوع الى العاقد  
 هو الوصي ياتر عن الميت لانه وان خصه القاصي فاما نفسه  
 فيكون قائما مقام الميت لا يكون قائما مقام القاصي و  
 حقوق العقد ترجع له بالثمن وفي قبضه كذا يرجع اليه في قبضه  
 وصو اي الوصي عليه ان يرجع على الغراء لانه باع لهم فان علمهم  
 على الغرة عملا وحققه ضمان يرجع على من وقع له العمل  
 ولو ظهر بعده للميت مال جمع الغرة منه بدنه لانه لم يصل  
 اليه وقبل لا يرجع ايضا عما عزم الوصي من الثمن لان ضمان  
 ووجب عليه بعبه لان قبض الوصي قبضه والاصح انه يرجع  
 لانه قبضه كذا هو مضطر فيه كذا في الكافي القاصي اخرج  
 التثنية للفقهاء ولم يعطهم اياه حتى ملك كان من التهم  
 اي الفقهاء والتثنية ان الورثة كذا في الواقعات ووجه ما  
 امر من قاض عالم عدل يرجع او قلع او ضرب بعضه على شخص  
 وبيعك فعله وقال محمد اخر لا يصل قوله حتى يجازي الحق  
 لان قول القاصي يحتمل الخط والتدرك لا يمكن وكثير من  
 مشايخنا اخذوا به وقالوا اما احسن هذا في زماننا لان  
 القضاة قد فسدوا فلا يؤمنون على هؤلاء الناس وما هم  
 واهو اليهم الا في كتاب القاصي فاشتم اخذوا فيه بظاهر الرواية  
 للضرورة ووجه ظاهر الرواية في الاول ان القاصي امين فيما  
 فوض اليه ونحن امرنا بطاعة اولي الامر وكاعدة في تصديقه  
 وقبول قوله وقال الشيخ ابو منصور ان كان القاصي عالما  
 عادلا لا يجب قبول قوله لانه لا امر وعلمه تهمته خطا او كذبا

والجناية و



وصدق عدل جابر بن سفيان في قوله بان يقول في  
 الزنا اني استغفرت المروة كما هو المعروف فيه وعلقت  
 عليه بالزجر ويقول في حد السرقة انه ثبت عندى باجة انه  
 اخذ نصيبا من خزانة بنته وفي القصاص ان قتيل عدل بلا  
 بشهادة رجلين بحد يده وقول قوله ولم يقبل قول غيره مما هو  
 جابر بن سفيان وعالم فاسم لثمة الخطاء بالجمل في الجبانة  
 بالقصاص الا ان يعارض بسبب الحكم يعني سببا شرعا يقبل  
 قوله لا تنقض التهمة صدق معروف قال لو اذنت منك الف  
 قضيت به لكانت الفوت الله او قال قضيت بقطع يدك في  
 وادعي زنا اخذ وقطعه ظلمما وادعي زنا يكونها قضيت  
 يعني اذا قال قاض معروف لرجل اذنت منك الف درهم وقضيت  
 الي زنا قضيت به لعلك فقال الرجل اذنت ظلمما فقال القاض  
 بلا عيب وكذا لو قال قضيت بقطع يدك بجر وقضيت ظلمما  
 فاقضى بعد من يكمل حال اذا كان المأخوذ منه ماله او المقطوع  
 يده ميرا يكون حال قضائه لانه لما اقر به صار ميرا بشهادة الظاهر  
 للقاضي لان رجل القاضى على سبيل القضا لا يوجب عليه القضا  
 فجعل القول قوله بلا عيب اذ لو لم يدر به من صار حضا وقضا  
 انقضت لا ينفذ وكذا انكر كونه قاضيا يومئذ وقال فعلت قبل  
 التقيد وبعده القول بالقول قول القاضى انقضت في الصحيح  
 لانه اذا عرف انه كان قاضيا صحى اضافة الاخذ الى حال القضا  
 لا شأنا معودة وهو منافية لقضا فصار القاضى بالاضافة الى  
 ملكا كحالة منكر المضان فكان القول قوله كما لو قال طلقت  
 او عقلت او انا مجنون جنة كان معهودا **كتاب القسمة**  
 لا يخفى وجه المناسبة بين كتاب القضا وكتاب القسمة  
 لغنا اسم لما قسم كمال قدوة لما قدوة وشرعا يتميز بين  
 الحقوق المتباينة بين المتقاسمين وركنها فعل فحصل

فان قيل قوله القسمة في حالة القول  
 فكيف في الخصومة فيما بين يديكم  
 انقسم قلنا القضا هو في امر يدالي  
 الخصومة كالقضا في الخصومة وقضا  
 فانما احصا اربعة اقسام وهو قول القاضى  
 ثبت فعله في قضا بالانقسام ولا  
 على القاضى ان يعلم

المشاء بذكره في القسمة  
 انما هو في القسمة  
 انما هو في القسمة  
 انما هو في القسمة

به التميز بين المتقاسمين كالقضا والوزن والعدل والوزن على  
 الكبير والوزن على العدى والوزن على سبب طلب الشراء  
 مما واحد بهم لا تنقض كفته حتى اذا لم يوجد منهم الطائفت  
 المتكلمة لم يصب القسمة وشرطها عدم موت المنفعة فانما  
 يجوز ما لكل واحد قبل القسمة من الملك والمنفعة وانما يجوز  
 منذ اذا بقي الموزع على مكان قبل الاقرار باصده ومناضاه  
 او تبدل فيكون تبدلا لا اقرارا وحكمها يقبل بغير كل  
 على حدة لانه لا اثر لثمة رتب عليها ولا تعزى مطلقا الى سواها  
 كانت في المتباينات او القيمات عن معنى اقرار سواه عين  
 حقه ومعنى مبادلة متى قد عوض عنه اي حقه اذا عين جزو  
 معين الا وهو موت تمل على القيس فكان كمالا فانه كل  
 بنصف ملكه ولم ينفذ من صاحبه فكان اقرارا والنصف الآخر  
 كان لصاحبه فصار له عوضا عما في يد صاحبه فكان مبادلة  
 وان وصية طلب الاول الى معنى الاقرار والتميز في الملكية  
 وصلى الملكية والموزونات والعدديات المتعارفة لان ما اخذ  
 مش حقه صوره ومعنى فامكن ان يجعل عين حقه وان علق على  
 اي معنى المبادلة في غير لا يعني الحيوان والعروض والعبوات  
 بين اتعاضا فلما يمكن ان يجعل ان يجعل لانه اخذ حقه ورجع  
 على ما ذكر قوله في اخذ شريكه حصته بغيره صاحبه في الاول  
 عين حقه لا الثاني لكونه غير حقه ولعنى الاقرار بغيره على  
 متحيز من غير الملكية فقط عند طلب احد سم يعني ان المبادلة  
 لما كانت خالصة في القيمات كالجوانب والعروض كان ينبغي  
 ان لا يجبر على القسمة فيها لكن كبر عليها لما فيها من معنى الاقرار  
 فان احد سم بطلب القسمة ينال القاضى ان يحضه بالانقسام  
 بنصه ومنع الاخر عن الانقسام بمملكه فيجب على القاضى اجابة  
 وان كانا جبا ساحتك لا يجبر القاضى على قسمتها لتقدر المبادلة

وان كانت سوا



باعتبار خشن التقاوت في المقاصد ولو توافقا جاز لان  
 الحق لهم ويستحق نصيب قاسم يزوج من بيت المال لان  
 الاصح ان القسمة من جنس عمل القضاء لتام قطع المنازعة  
 فيها فاستند بزواج القاضي ووجهه انما هو على حد الركن  
 اي رؤس المتقاضيين عند الامام لان النكاح ليس على الخصوص عندنا  
 على قدر انما نصيبا لانه لو تملك الملك فيقدر بقدره وان كان  
 الا في مقابل بالقيمة وان لا يتفاوت وربما يصوب كسب  
 ما ينظر الى العقل وقد انعكس الامر فتقدرا وتارة فيقولون ان  
 ما حصل التميز ثم ان الاجزاء من النكاح ليس له قدر معين فان  
 بانتهى القاضي بغير القسمة فعلى رواية كون القسمة من جنس  
 عمل القضاء لا يجوز له اخذ الاجزاء وعلى رواية عدم كونها جاز ويجب  
 كونه جازا عدلا حالما بها اي بالقسمة لان ان كان من عمل القضاء  
 فلا بد من القدر وهي العلم ومن لا علم له على قوله وهو بالعدالة  
 ولا يعين واحد لها اذ لو تعين الحكم بالزيادة على اجماله ولا  
 يشترط القسمة لكانت مواضع العمل مقامات الاجزاء في  
 الاضرار بالنسبة لصحت برضا الشركاء لو لا يتم عمل القسمة  
 واموالهم الا بغير اذنهم في لا يصح بل كمال الى امر القاضي فيقول  
 ولا يشترط قسمة لعلها ادعى ارضه وعقارا ادعى ارضه  
 او ملكة مطلقا ولو ادعى ارضه عن زيد لا اى لا يقسم حتى يرضوا  
 على مودة وعدد ورثة لا خلاف في الاولين في هذا خلاف  
 لاما بين لهما ان في يد ما وموديل الملك والارادة الصديق  
 ولا منازع لهم فيفسد بينهم كما في المنقول الموروث والعقار  
 المشترك والبينة لا تفيد لانها على المنكر لكنه يذكر في صك القسمة  
 انه قسمها باقرارهم ليقطع عليهم ولا يكون قضاء على شريك اخر  
 لهم وله المبيت بغير قضا عليه يقسم القاضي قول الشكاه  
 ليست بجهة عليه فلا بد لهم من اقامة البينة ليشب بها القضاء

القضا على الميت فان التركة قبل القسمة مبقاة على ملك  
 به ليل ثبوت قسمة في الزوايد كالاولاد ملكه وارباؤه حتى  
 منها ويوزع وتنقذ وصاياه وبالقسمة ينقطع حق الميت عن  
 التركة قبل ان يثبت قسمة فيما يحدث بعده من الزوايد فكان  
 هذا قضاء على الميت بقطع قسمة فلا بد من البينة وبعضهم  
 حينئذ مدحوا البعض قضا وان كان موقولا ان برضا انه اي  
 العقار معا حتى يرضوا انه لهما يعني ان ادعى الملك في العقار  
 ولم يذكره وكيف انتقل اليهم لم يقسمها حتى اقيم البينة لهما  
 لا احتمال ان يكون غيرهما ثم قيل من ادعى ارضه فانه يثبت  
 من قول الكل وهو الامام لان القسمة من باب حق الملك على المصلحة  
 وعلى اليد فبما لا يخطئ الا منع الاول منها لعدم الملك وكذا الثاني  
 لا استغناء عنه لانه محفوظ بنفسه كذا في الكافي برضا على الموت  
 وعقد الورثة وموالي العقار معهم وفيهم صغير او غائب فمستحب  
 وصحب فابض لهما موافق من الفصل وكسب من الغايبات على  
 هذا الغيب نظر الغايب الصغير فلا بد من اقامة البينة على اصل  
 الميراث في هذه الصورة عنده انما يعل او كان في هذه  
 القسمة قضا على الغايب والصغير يقول لهم وعندهما يقسم  
 بينهم باقرارهم ويعزل حق الغايب والصغير ويشهد انه قسمها  
 بينهم باقرارهم الكبار كخضوع ان الغايب الصغير على حجة  
 وان برضاهن واحد من الورثة او شرا اى الشركاء وغاب  
 احد منهم او كان اى العقار مع الوارث الصغير او الغايب فان  
 مع جواز القسمة اذا برضاهن واحد فانه ليس مع قسمة هو  
 ان كان ضمما عن نفق فليس احد ضمما عن الميت وعن الغايب  
 وان كان ضمما عنهما فليس احد كالحامد عن نفق ليقسم البينة  
 عليه بخلاف ما لو كان الحاضر من الورثة اثنتين حيث يكون  
 القسمة قضا بجهة المحتاضرين واما الثاني وهو عدم جواز

تخيلا

مع شئ منه اي العقار  
 اي لا يورث القسمة  
 وهو عدم جواز



القسم إذا شروا وغاب اهدم فلفوف بين الارث والشراء  
 فان ملك الوارث ملك فلا فدية حتى يرد بالعيب على بائع  
 المورث ويرد عليه بالعيب ويصير موزعاً بشراء المورث حتى لو  
 وطئ امته اشترى ما مورثه فولدت فاستحققت رجع الوارث  
 على بائع مورثه بثمنها وقيمة الولد المورث من جهة فاستحققت  
 اهدم فلفوف ففان في يده والا فرجع على نفسه القسم  
 قصداً ككثرة المتخاضين وانما الملك الثابت بالشراء لكل واحد  
 منهم فملك يده بسبب ما شتره في نفسه وللهذا لا يرد  
 بالعيب على بائع ما يبعد فلا ينقص كحاضر فلفوف الغائب  
 في كونه ان البينة في حق الغائب فأنه بل حضم فلا يقبل انما  
 الثالث وهو عدم جواز القسم اذا كان العقار مع الوارث  
 الصغير او الغائب او شتر منه فلا ان هذه القسم وقضاء  
 على الغائب او الصغير المحضر باخراج شتر مما كان في يده  
 عن يده بلا حضم فانه عنهما وقسم طلب اهدم ان يقع  
 كل حصته وطلب في كثره فقط لان لم يتفق الا في القلة  
 حصته يقع اذا تنفع كل من الشركاء بنصيبه قسم طلب اهدم  
 لان في القسم تكميل المنفعة وكانت فلفوف لا لا فلفوف  
 اذا طلب اهدم وان انقضى اهدم بنصيبه اذا قسم بقدر  
 الا فلفوف نصيبه فان طلب لصاحب الكثرة قسم وان طلب  
 صاحب القليل لا يقسم كذا ذكر اختلاف وذكر غيرهما فلفوف  
 وذكر الحاشي في حقهم ان ايها طلب القسم قسم الفاضل في  
 الحاشية وهو اختار الشبهة الا ما لم يعرف جواهر زاده وعليه  
 الفتوى قال الكافي ما ذكر اختلاف قسم وفي الذخيرة وعليه الفتوى  
 لا اي لا يقسم اذا تقدر كل للقلة لا باطله لان كبر على القصة  
 لتكميل المنفعة وفي سند الفتوى ما يفيد على كونهما لا يقسم  
 ويجوز بانه لان ان كان لهم لا الجنبين بالبقا على القسم

لا يقسم الثاني

على الوارث

يقسم كحجب من باء فلفوف يقسم في بعض اقسامه على احد المتقاسمين  
 بغيره والاخر ساكن مثلاً جاعلاً بعض من في مقابلته ذلك لولا  
 ان جاعلاً بين الجنبين فلا تنفع القسمه تمييزاً بل تنفع معاوضة  
 فيعند الله ارضي دون كبر لان ولاية الاجار لها من حيث  
 بمعنى التمييز للمعاوضة وللا الرقيب يعني اذا كان الرقيب  
 وبو العبد ولا ما بين اثنين وطلب اهدم القسم فلفوف  
 بخلافه ان يكون مع الرقيب شتر اخر يقع فيه القسم جبراً  
 كالغنى والنتاب او لا فان كان مع القسمه في قوله جبراً  
 على الظاهر اما عند ما فلفوف واما عند ما في حيفه فيجعل الذي مع  
 الرقيب اصلاً في القسمه جبراً ويجعل الرقيب تابعاً له في القسمه  
 وقد ثبت الحكم لشترين معا وان لم يثبت قصد الشتر في  
 البيع والمنقولات في الوقف وان لم يكن فان كانوا ذكورا  
 وانما لم يقسم الابن منها والكا فلفوف او انما لا يقسم  
 الباقى بينهما عند ما في حيفه ولا يجبر ما على كبر وقا لا يجبر ما  
 عليه ما لا يجبر كذا في الابل الغزوله ان تفاوتت في  
 الادنى فاشترى تفاوت المعاني ابا كثره كالدخن والكتبات  
 وكذا ما فلفوف قسمه واذا اختلفت سائر الحيوانات فان تفاوتت  
 فيها يقسم عند اتحاد الجنس كذا في الذكر والانتى من بني  
 آدم جنبان من سائر الحيوانات قسم واحد ولا يجوز  
 فصل في اختلاف الجنبين كالتالي والموافقت لا يقسم  
 منها فلفوف تفاوت لان الجنبين اختلف لم يتفق معنى القصة  
 وهو تكميل المنفعة وقيل لا يقسم الكبار منها لفساد التقاوت  
 ويقضيهم فلفوف التفاوت وقيل الجواب كبرى على اطلاق  
 لان جهالة الجواهر فلفوف من جهالة الرقيب ولخذ الوتروغ على  
 على الوتروغ او باقية او فلفوف عليها لا تقسم كقصة ولو تزوج  
 او فلفوف على عبد يقسم فلفوف ان لا يجبر على القسمه ولا الحكم البير

لا ولي امره

كالحجب



والبركة الارض صاع وكذا الحائط بين الدارين لان القيمة  
 تكمل المنفعة فاذا لم يكن كل نصيب مستقلا به انتفاعا  
 مقصودا لا يتحقق معنى التقسيم فلا يقسم القاصي بخلاف  
 لما تراضوا به الضرر وورثته او دار وصيفة او دار واثبات  
 قسم كل واحدة منها امور ثلثة الدور والبيوت والمنازل  
 والدور مثلا لو كانت او متوقفة لا يقسم هذه قسمية وحقة  
 الا بالارض والبيوت تقسم مطلقا لتقاربها في معنى السكنى  
 والمنازل ان كانت مجتمعة في دار واحدة مستقلا بعضها  
 ببعض قسمت قسمية واحدة والا فلا لان المنزل فوق البيت  
 ودون الدار فالحقت المنازل بالبيوت اذا كانت متقاربة  
 وبالدار اذا كانت متباعدة وقال في الفضول كلها ينظر الى  
 الى عدل الوجوه ويمضي على ذلك واما الدار والبيوت والدار  
 والبيوت فبقسم كل منها وحدها لا قسما اجنبا كما في  
 عن بيان القسمة وبيان ما يقسمه وما لا يقسمه في بيان القسمة  
 القسمة فعلى ما يقسمه ما يقسمه اي ينفع القاسم ان يكون  
 ما يقسمه على القسمة لا يمكن حفظه وبذلك لا يكون على  
 سهام القسمة وينبغي ان يكون قدس ويقوم بناءه او يترك  
 اليه بالآخرة وبقر كل قسم اي يتركه عن الباقي بطريقة وشريطة  
 يكون لنصيب بعضهم يعلو بنصيب الاخر فيحقق معنى القيمة  
 والا واز على الحال فاذا كان اي ما يقسم بين جماعة السدس  
 وتلك ونصف مثلا يجعله اي يجعله بقسم ستة اسهم ويكون  
 بالسهم الاول ما يليه بالتناهي والثالث الى السدس ويكون  
 اسامهم ويجعلها فرعة فمن خرج اسمه او لا فله السهم الاول  
 كان صاد السدس اخذته وان كان صاحب الثلث اخذ  
 او كان صاحب النصف اخذته والذين يليان ولا يد صلح واسم  
 ليست من التركة في القسمة الارض صاع صورة دارين جماعة

خاتمة  
 اعلم ان البيت اسم مستقلا واحدا وله منزله  
 والمنزل اسم لما يشتمل على البيوت والارض  
 مستقلا ومطبخ يسكنه اهل البيت  
 والدار اسم لما يشتمل على البيوت والمنزل  
 وهي علم مستقلا فكل ما له اسم المستقل  
 البيت دون الدار كذا لا كذا المستقل  
 والضيعة بالانفارية رتبة

جماعة فادوا وانشعروا في احد الجانبين فضل بناء فادوا  
 الشركاء ان يكون عوض البناء وارضه وادوا الاخران  
 من الارض فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف القاصي  
 وقع البناء في نصيبه ان يرد باراء البناء من الدار كما اذا  
 تعذر في القاصي ذلك لان القسمة من حقوق الملك المشترك وانما  
 في الدار لافي الدارهم فلما تجوز قسمة ما ليس مشترك في  
 مبيع قسم بناءه بنظر يعلو وبقر كل قسم طريقة وشريطة  
 ما بينهما من متمات الاول وطريقة في قسم الاخر بلا شرط  
 اي في القسمة صرف الى السيل والطريق عنه الى القسم الاول  
 ان يمكن لجعل معنى القسمة وهو قطع الشركة وتكميل المنفعة  
 بلا ضرر وخ والاصح اي القسمة لان المقصود هو ما ذكرنا لم  
 يحصل فتنفسه وتسايف على وجه يمكن لكل منهما اي يمكن  
 او طريق جاز شهادة القاسمين عند اختلاف القاسمين  
 في القسمة عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد والشافعي لا  
 يجوز لانها شهادة على فعل نفسها ولها انما شهادة على  
 فعل غيرها ما باستيفاء حقتها بسفل وعلو وسفل وعلو  
 مجرد ان من العلو والسفل قوم كل واحدة وقسم بها اي بالقيمة  
 لان السفل يصلح كما لا يصلح له العلو كالبئر والسر والاصطبل  
 وبغير ذلك فصار كما يجزى فلا يمكن التعديل الا بالقيمة او  
 احد المتقاسمين بالاسبقاء ثم ادعى الغلط في القسمة وزعم  
 ان بعضا مما اصابه في يد صاحبه وكان اشهد على نفسه  
 لا يصح التاخي لان القسمة لا يبعد تمامها عقد لازم  
 فمدعى الغلط يدعي لنفسه حصة القسمة بعد لزوم سبب ظهور  
 العقد فلا يقبل التاخي فان لم يجد استخلف الشركاء ولا يلزم  
 لزومهم واذا اختلفوا عليه لرجاء النكول فمن حلف منهم  
 تخلص من كل جرم بين نصيبه نصيب الملك فيقسم بينهما



التي تحالفوا  
التي تحالفوا

على قدر نصيبها من المال كل الموقوفات في حصة دون غيره  
قالوا ينبغي ان لا يسمي عواها اصلها لتناقض ما بين انقسام  
امير وسواه على حصة واحدة فترى انما اصلها من المال كل الموقوفات  
في حصة فلا يواخذ بذلك الا في احوالهم وان قالوا ان الموقوفين  
قبضته يعني نصيبه فاخذ شريكه بعينه الموقوفات شريكه حلف  
لانه يدعي عليه القسمة هو منكر والقول المنكر مع اليمين وان  
قال قيل ان كان بالاستنفاد اصابني من ذلك الى كذا ولم يسمه  
الى تحالفه وخصه اي القسمة لان الاختلاف في مقدارها  
حقل بالقسمة فصار نظير الاختلاف في مقدار البيع مما ذكره  
احكام التحالف في الدخول ولو اختلف في التوزيع لم يلتفت في  
اليه لانه دعوى الغبن لا اعتبار به في البيع فكذلك القسمة لوجود  
التراضي لا اذا كانت القسمة بقضاء القاض والخص فحاش  
لانه يقره مقيد بالعقل لو اقتسما دارا واصل كل طائفة من  
احدهما بيتا في يد الاخر انه من نصيبه الموقوفات فله البتة  
لانه يدعي عليه حقا وهو منكر وان قالوا فالعبرة بكتبة المذنب  
لانه خارج اذا استحق بعض حصص من نصيبه لا تقضى القسمة  
اتفاقا وفي استحقاق بعض شرايع في الكل فحق اي القسمة  
وفي اسحقاق بعض شرايع من نصيبه لا يقضى عند اي حصة اي لا  
تقضى لكل ولاية الفسخ بل يرجع في نصيبه حقا لا  
يوسف فانه يقول بتقصن القسمة وما بقي في ايديها يكون  
بينها يفتن وقول محمد مستغرب والاصح انه مع اي حصة كذا  
في الكتاب في ظهوره في التركة المقسومة لقضية اي القسمة لا اذا  
قصوه اي الورثة الذين ابراء الغرماء ودم الورثة او بيع  
منها ما بقي به اي الذين يعني اذا قسمت التركة بين الورثة ثم  
ظهر من حبط قبل الورثة اقصن فان قصنوا صح القسمة  
وان اقصن لان الذين مقدم على الارث تمنع وقوع الملك

الملك لهم فيها الا اقصن الذين ابراء الغرماء ودمهم ثم تصح  
القسمة لرواها المانع فكذلك اذا لم يكن حبطا لتعلق حق الغرماء  
بها ان اذ ابق منها ما يوجبها لغيره لا تقضى لعدم الاحتياج اليه  
ولو ظهر غبن فاحش في القسمة بالقضاء لا بتبطل عند الكل  
لان تصرف القاض مقيد بالعقل لم يوجد وان كان الموقوف  
له ان يبطل القسمة فقد قيل لا ينفذ الى قول من لا ينفذ  
الغبن ولا جرة به في البيع فكذلك في القسمة لوجود التراضي  
تقصن وهو الصحيح كذا في الكافي ادعي احد المتقاسمين  
في التركة مع حتى اذا اقام البينة ان يتقصن القسمة ولم يكن  
قسمة ابراء الذين لان القسمة تصادف الصون وفي كذا  
يتعلق بالمعنى ولو ادعي غيبا الى اي لا يصح لوجود التناقص اذا  
الاقسام على القسمة اقار منه بالقسمة مشتركة وصحت  
المبايعة ومن لغة مفاعلة من الهبة ومن كالة الهبة للمشتري  
للمشتري وانتهى الى فاعل منها ومن ان هو السوا على امر فبشرقا  
به وحقيقة ان كل منهم من هبة واحدة ويجزأها وشراعا  
قسمة المانع والقبيل ان لا يجوز لانها مبادلة المنفعة كسبها  
لكنها جازت بالاجماع في سكون هذا بعضها من اركان بعضها  
وسكون المعلقين او اذن سفلها وفي حصة جدد بان كذا  
هذا الشريك يوما وذاك الشريك يوما كذا في حصة جدد بان كذا  
هذا الشريك يوما وذاك يوما وحصة جدد بان كذا في حصة جدد بان كذا  
هذا العبد ويجزم كذا العبد الا اذا كانت للمبايعة في المكافاة  
او ابرز من وجهه وهذا لا يشترط فيها التوقيت وجاز لكل  
ان يتفقوا اصابه بالمبايعة بشرط ذلك في العقد ولا كذا  
المنافع على ملكه ولا كذا تلك العارية والاجازة في المبايعة في  
الزمان او ابرز من وجهه ويجعل كذا مقصود نصيب شريكه  
مبادلة من اصابه فلنا ذلك لان معنى الاواز يتحقق في المبايعة



في المكان دون الزمان وكذا لو تمها في الزمان في جسد واحد  
 لانها متعينة بعينه لتعذر التحاكي في المكان والبيت الصغير كالعبد  
 لا في علة جسد او عديد او علة بعزل او بعين او ركوب بعزل  
 او بعين او علة شجرة او لبن شاة اى لا يجوز للمهاجرة في  
 هذه الاشياء اما في جسد واحد او بعزل واحد فكلان النصيبين  
 يتعاقبان في الاستيفاء فالظاهر التغير في الجوانب فيكون الموت  
 بخلاف المهاجرة في استبدال دار واحدة حيث يجوز في ظاهر  
 الرواية لان الظاهر عدم التغير في العتار فافترقا واما في جسد  
 او بعين فكلان التحاكي في اخذته جواز للضرورة لا متسكة منها  
 ولا ضرورة في العلة لانها تقسم اما في ركوب بعزل او بعين فلا  
 الركوب يتفاوت بتفاوت الركاب فلا يتحقق التسوية فكلان  
 بوجه القاضى عليه واما في شجرة او لبن شاة وكذا في المكان  
 التحاكي يختص بالمناخ فلا يوجد في الاعيان والضرورة في  
 في المناخ لا متسكة فتمتعها بعد وجودها لسرعة فناءها في  
 الاعيان **كتاب الوصايا** وجه ايراد هذا الكتاب في  
 آخر الكتاب ظاهر لان آخر احوال الناس في الدنيا الموت والوصية  
 معاملة وقت الموت وله زيادة اختصاص بكتاب القسم لان  
 القسم بين الورثة يكون بعد الموت والوصية اسم بمعنى المصدر  
 ثم سمي به الموصى به والايعاض لغة طلب شئ من غيره ليعمله  
 في حجة حال حيوانه وبعد وفاته وشرعا يستعمل بقرع باللام  
 او صي فلان فلان بكذا بمعنى ملكه بعد موته ويسمى اخرى بالي  
 يقال وصى فلان في فلان بمعنى جعل وصيا له يتصرف في ماله  
 والطفاله بعد موته والقوم لم يتوضوا للفروق بينها وبين كل  
 منها بالاستبدال بل ذكر مما في اثناء تقرير المسائل وقيد  
 منها كل منها بانفاذه ولما امتنع تعريف اللفظ المشرك بين  
 المعنيين لمضوم واحد عرف كلامه باذقال او القسمية

او المقسمة بينهما

بينهما فقال الايعاض جعل الغير ماله بعد موته او تخيير  
 ان تصرف في ماله ومضام اطلاقه الى غيره بعد موته فمضام  
 بايان البيان المعنيين الاول في بيان الوصية بالمال وكذا  
 وهو المنفعة فان الوصية قد يكون بالمنفعة كما سباني ركنها  
 قوله او وصيت بكذا فلان وكذا وهو المنفعة من الوصية  
 من الاطلاق المتعدي فيها بشرط كون الموصى اهل التملك  
 فلا يجوز من المملوك ولو مكاتب او الصغير المجنون وعدم استوائ  
 بالدين لانه مقدم على الوصية كما سباني وكون الموصى حيا  
 وقتها اذ لو كان ميتا لطلت الوصية وكونه عذرا ارت ولا فاعل  
 لما سباني من عدم جواز الوصية للوارث والقاتل وكذا في  
 قابلا للتمليك بعد موت الموصى مالا كان او منفعة وحكمها  
 كون الموصى ملكا جديرا للموصى لا قامة الموصى اياه مقام  
 نف حتى وجب له سيرة عليه لى اريته الموصى بها جازت اليك  
 للاجني وان لم يجر الوارث لقوله عليه السلام ان الله تعالى قد  
 عليكم بملك اموركم في آخر عمركم زيادة لكم في اعيانكم فمضوم  
 حيث شئتم وعليه الاجماع وبجدة كونه وارثا او غير وارث وقت  
 الموت لا وقت الوصية لانها ملك مضاف الى اعيان الموت فبجدة  
 وقت التملك حتى اذا اوصى لاجنه وسوارث ثم ولد له ابن  
 صحت الوصية للاخ ولو عكس بان اوصى لاجنه وله ابن ثم مات  
 الاب قبل موت الموصى بطلت الوصية للاخ لما ذكرنا من الزيادة  
 عليه اى على الثلث لان في الورثة تغلغ بماله لانها سبب  
 زواله اليهم وهو استيفاء من المال لئن اخرج جون في وج  
 الاجانب بقدر الثلث لبتدرك بقضيه كما هو ولم يجر في  
 في الورثة ليلتبا في بعضهم باخبار البعض الا ان حكمه ورثة  
 بعد اى بعد موته وصم كذا لان الامتناع محقق ومضوم  
 ولا يعتبر اجازتهم حال حيوة لانها قبل ثبوت كذا فليس

لانه يورثه عنه الموت فكلان الموصى به قد  
 بعد وفاته فلا يورثه الموت  
 لانه يورثه الحيا



يرجعوا عنه لان الساقط لا يعود بغيره باجل منتهى من الثلث عند  
عنى ورثته او استغناهم بحضرتهم لانه تركه بين العدة على  
الاجتناب والجهة المقرب والاولى او قوله عدم اذ ينبغي  
بما رخص الله تعالى لولا انما اى لولا غناهم ولا استغناهم بحضرتهم  
فالتك اولى لان ترك الوصية صدقة على القريب بقية الوصية  
والوصية تصدق على المجتهد فالاولى او قوله عدم افضل  
على من الرجم الكاشع كنه كل مع احد ما اى ان لم يكن الورثة  
اغنياء او لا يستغنون بحضرتهم من التركة فترك الوصية اولى  
ووجب اذا كان عليه في الله تعالى كالدخول والى لانه لما خسر  
منه في صوته وجب عليه التدارك بعد ما تم بحيلة لدمته ونور  
اى الوصية عن الدين لانه اسم المجتهد فانه فرض والوصية  
الا ان يرأى الغرماء في دفع لروا المانع وصح الوصية بالكل  
اى بكل ماله عند عدم وارثه لان المانع من الوصية هو الورث  
فاذا اتفق دفع وصحت لماله بثلث ماله في الجهة الوصية  
للعبد بعين من اعيان ماله لا دفع امواله او بثلث ماله لافلا  
تصرف ويكون وصية للعنق فان خرج من الثلث قيمة العبد  
عنى كله بغير سعاية فان خرج بعينه عتق وسعى في بقية  
قيمته ولو اوصى به بشئ من الدراهم او الدنانير لم يمسكه قال  
الامام الشافعي رحمه الله الا ان كان له الوصية بالعين و  
قال في المنة لو اوصى عبده العتق ولا مئة الفنة جاز الوصية  
وسد الخلف لما في الخلاصة فاما ان يقصد منه ما سوى العتق او  
بطلان ويجعل على غيره الاصح وفي الخاتمة لو اوصى بكاتب او لام  
ولادف او لم يرفق جاز الكل استى انا ولو اوصى لغيره  
العتق او لامة الفنة ثم مات جازت الوصية في كلامه الا  
ان عند اى حنفية في الوصية للعتق بعنق ثلثة جازنا وعليه ثلثة  
قيمته وله ثلث ماله من مائر التركة فتنقضان ويتراوان

والا يمتنع

ويتراوان الفضل عند صاحبه يعنى العبد وتصرف الوصية  
اولا الى العتق فان فضل من الثلث شئ كان الفضل للعبد  
وصح كنه ما ان يقول اوصيت كحل فلانة كذا وما و به اى كل  
ايضا بان يقول اوصيت كحل جازى منه لفلان فان  
الوصيتين تنصان لان الوصية اخذت الميراث كجزء من الميراث  
وتصح الوصية ايضا لغير الخاتمة انما خرج من ولد اى كحل لاقول  
من ستة اشهر وحقها اى وقت الوصية فان صح وصية كحل  
موقوفة على جوده وانما تنقض بوجوده اذا ولدت في هذه المدة  
وبالامة الاصلها فانها ايضا تنقض لان الاصل انما تنقض افراد  
باعتقدهم استثناء ومالا فلا يما من في اليسوع وصح افراد  
كحل الوصية فتصح استثناء من المسلم الذي وبالعتق  
قالا ولقولهم لا ينهاكم عن الذين لم يقاتلوكم في الدين الا  
والثاني لانه بعقد الذمة يساوى المسلم في المعاملة حتى  
جاز البتة من المجانين في الكفوة فكذا في المات لاجل  
دار في المانع الصغيرة الوصية كحل وصوفي دارم بطله لانها  
برو وصلة وقد تنبأ عن بر من بقاتلنا لقوله تعالى نقاتلهم  
الله عن الذين بقاتلوكم في الدين الاية وفي الرشد الكبير  
ما يدل على جواز ذوجه التوفيق انه لا ينبغي ان يفعل في العمل  
جاز كذا في النكاح النهاية اقول لا يخفى عليه بل وجه التوفيق ما  
يدل عليه قول جامع الصغير وصوفي دارم فانه اقترع  
حربى ليس في دارم وهو المستأمن فان الحرب دارم في  
دار الحرب بمن بقاتلنا بلكاف المسلمين فانه ليس لفلان  
وهو الماد مما ذكر في الرشد الكبير ولا الورثة لقوله عدم الوصية  
لوارث وقيل مباشرة سواء كان عامدا او خاطئا لقوله  
لا وصية للمقاتل ولانه فقد الاستعجال بفعل محظوظ

والارث



بما حرمان عن مقصوده ومولادته وقوله مباشرة اشارة الى  
كوضع الحجر في غير ملكه الا باجازة ورثة وممكنا الاستثناء  
متعلق بالمستلزم او يكون له على صياغة كره في الاسرار  
ولا من جهة غير كونه بغيره وموليس من جهة الا في كونه  
وامر دونه فانه يجوز عندنا استحسانا حتى اذا لم يكن متميزا  
او اكله وان وصية مات بعد الادراك متعلق بقوله ولا من  
حتى متميزا يعني اذا اوصى ثم مات بعد الادراك لم يجر لعدم  
الاصولية وقت مباشرة او اضاها اليه بان قال اكله  
قال اذا ادركت فتلحقه وصية فانه يجوز لقصور الولاية  
فلا يملكه بغيره وتعلقا كما في الطلاق والعتاق ولا من  
عبد لانه ليس من اهل التبرع ومكانه وان ترك وقا لا  
ايضا ليس من اهل التبرع وقيل عذما يفتح في صورة ترك  
الوفاء الا اذا اضاها اليه اضاها لغيره والمكانب الوصية  
الى العتق في تضع لان اهلته تامة والمانع هي المولى فيصح  
اضاها الى حال سقائه ولا من معقل اللسان بالاشارة اعلم  
ان اداء الاخرس وكتابة كالبياح بخلاف معقل اللسان في  
وصية ونكاح وطلاق وبيع وشراء وقود والوفاء ان الاشارة  
انما تقوم مقام العبار في اذا كانت معروفة وذلك في الاخرس  
دون معقل اللسان حتى لو اشد ذلك وصارت له اشارة معروفة  
كان بمنزلة الاخرس وقدرة الامتداد ستة اشهر وقيل ان اذات  
العقل الى الموت يجوز اقراره بالاشارة ويجوز الاشهاد عليه  
لانه يخرج عن النطق بمعنى لا يبرئ زواله فكان كالآخرس قالوا وعليه  
الفتوى فكره الزباني قبولها بعد موته اي قبول الوصية لانه  
الا بعد موت الموصي لان اوان بثوت حكمها بعد الموت  
فيبطل قبولها وردا قبله اي قبل الموت كما اذا قال لامرأة

اصلا

سنة

لامرأة انت طالع غذا على راسه فان رد ما وقبولها قبل  
قبول الغد كماله وبه اي بالقبول ملك اي الموصي ولا يملك  
قبله لان الوصية اثبات ملك جديد ولهذا لا يرد الموصي له  
بالقبول لايملك احد اثبات الملك لغيره بل احيانا يملك  
الميراث فانه خلاص من ثبت فيه منه الا حكمه حيزا من الشارع  
بل قبول الولاية عليه الا اذا مات موصيه ثم هو اي الموصي لا  
قبول وهو اي الموصي لو رثته اي ورثة الموصي حتى ان اوصى  
ان يخل الوصية لما ذكرنا ان الملك موقوف على الفتوى فمستثني  
قبول قوله بعد اياها بالبيع وجه الاستحسان ان الوصية  
من جانب الموصي قد تمت بموته تماما لا يفتقر الفسخ من  
جهته وانما توفقت كحق الموصي له فاذا مات دخل في ملكه  
كما في بيع شرط فيه احيانا لئلا يشتر اذا مات قبل الاجازة  
اي يجوز للموصي الرجوع عنها اي الوصية بقول صحيح يخرج  
عما اوصيت لانه يبرع لم يتم فضا كالحقة وقيل يقطع حيا  
الملك عن المعقوب لقطع الثوب وحياطة او يزيد في المولى  
به ما يمنع تسليمه بونه كالبناء او يزيد في ملكه كالبيع فان  
كل شرط او جوب زوال ملك الموصي كان رجوعا كما اذا باع الموصي  
به ثم اشتراه او وصيه ثم رجع فان الوصية لا تنفذ الا في ملكه  
فاذا رآه غيره كان رجوعا وفتح الشاة الموصي بها يرجع في الميراث  
الى حاجته عادة فضا رندا المعنى اصلا احيانا بخلاف عتق ثوب  
او مضي به فانه لا يكون رجوعا لان من اراد ان يولي غيره بفسله  
عادة فكان يقرير المولى وليس يرجع لان الرجوع اشات في  
الماضي وفي الحال فيكون في الماضي والحال فيلزم ما تباين  
وتحدا لا يكون في النكاح فترقة كذا اكل وصية او وصيت بها فترام  
او ربا فانه ايضا ليس يرجع لان وصف الحرة والربوة  
يقضي بها اهل فلا يحق الرجوع وقوله كل وصية او وصيت بها



اخرتها بخلاف تركتها فان الاول ليس برجوع وانما رجوع لان  
 تركتها شي سقطا وانما لم يرد اليها لانها لم يرد اليها  
 تركتها كذا في تركها كان ابراء له ولو قال اخرجت عنك لايكون ابراءا  
 في العجز والجنون وكل وصية او وصية في الجلالة فانها رجوع لان  
 البطلان اوجب تملك لا اصل له او الذي اوصيت به لم يرد  
 لغيره او لغيره من ارجح فان خلا منها يكون رجوعا لا لغيره  
 يدل على قطع الشراكة والاشياء التي تخص رجوعا في  
 الاول ثم الورثة بالخيار ان يشاءوا اجازوا وان شاءوا ردوا  
 بخلاف ما اذا اوصى به لآخر ايضا فان لا يكون رجوعا لا لغيره  
 صلاح للشراكة وانما يقبلها فيكون العبد مشتركا فيها ولو كان  
 فلان ميتا وصفا فالاول من الوصيتين كما لها لان بطلان  
 الاول من ضرورات الاشياء للثاني فاذا لم يثبت له فهو الاول  
 ولو كان فلان ميتا وصفا فمات قبل الموصي فهو الورثة الموصي  
 بطلان الوصيتين لانه لما ثبت للثاني كان هو عاقل الاول  
 فبطلت في حق الاول وصحت في حق الثاني ثم طلب بموته  
 قبل موت الموصي بطلت الوصية المبرمة وصحت لمن كان بعد ما  
 اوصى به الموصي والوصية الاصل في هذا الفصل ان يكون الموصي واثرا  
 او غيره وارثا لحوال الوصية وفسادها بعينه يوم الموت لا يوم الوصية  
 وفي الاقرار بعين كون الموصي وارثا او غيره وارثا يوم الاقرار بخلاف  
 وفساده فاذا اوصى الموصي لامرأة بشي او وصفا لميتا  
 ثم تزوجها ثم مات بطلت الوصية والوصية اما الوصية فلهما  
 ايجاب مضاف الى ما بعد الموت وصي وارثا في الوصية  
 للورثة شاملة واما الوصية وان كانت بمنزلة صورة فهي كالميتة  
 الى ما بعد الموت كما لانها وقعت موقع الوصايا لانها لا  
 يتقرر حكمه عند الموت بخلاف الاقرار فان الموصي اذا اقر  
 لامرأة بدين ثم تزوجها ثم مات جاز اقراره لما لم يكن العبد

وارثه

لغيره

في الوصية

او بدين

المعجزة كون الموصي وارثا او غيره وارثا يوم الاقرار بعينه  
 فيه وبطلت وصيته وصحته واقراره لانه كذا او عذرا او  
 مكاتبا ان اوصى او اعتق بعد ذلك اوصى الوصية الموصي بها  
 اما الوصية والوصية فلهما ان المعجزة فيها حال الموت واما الاقرار  
 فانه ان كان مكرما بنفسه كزوج بسب الارث وهو الموصي  
 فاقم وقت الاقرار فنورث شتمه الا بشار ففسادها رجوعا لغيره  
 مكرما بالوصية المتقدمة وهو العاقل من الموصي لانه في الوصية  
 والمفوض اليه الفدية او يعرفه في البدن فيمنعه عن الحركة  
 الارادية والاشياء في يد اقرعائه في حركة ولا يكون  
 وهو الذي يكون له علة السلوك موقوف يكون في اليد ان حال  
 مدته سنة كالتصحيح والاشياء في يد اقرعائه في حركة ولا يكون  
 فمن عرض له واحد منها تصرف بشي من التبرعات ثم مات  
 قبل تمام سنة متمتعة على الفضول الاربعة كان له من  
 الموت فيعقبه في ثمة من الثلث وان مات بعد تمامها لم يكن  
 من الموت لانه اذا سلم في الفضول التي كل منها مائة مائة  
 صار له من ثمة كل واحد من ثمة اربعة وخرج صاحب من حكم الموصي  
 حتى لا يتصل بالثمة او يجمع الوصايا او كان بعضها ففسادها  
 نفقا وصفا في الثلث وفي الوصية والنقل قدم الوصية سواء قدم  
 الوصي او اخره كالحج والذبح والفقار لان الاصل ان يقدم الوصية  
 وان تساوت في الوقوع قدم ما قدم اى الموصي في الذكر لان  
 الظاهر من حال الانسان انما هو لا يتقدم عليه والاشياء بالظاهر  
 كالنساء بالنظر لو تنص على تقديم ما يد له لزمنا تقديمه كذا  
 هنا اوصى بحج عنه راكبا من بلده ان توفي نفقته لان الوصية عليه  
 الحج عن بلده ولما بعينه من المال ما يكفيه من بلده والوصية  
 لا اذا كان واجبا عليه وحج راكبا اذ لا يلزمه الحج ما يشاء  
 فانصرف اليه على الوجه الذي وجب عليه والا اى ان

مؤمنة



لم يكن من حيث يكفي والقباس ان لا يخرج عنه لانه اوصى  
 بالوصية وقد عرفت وجدا لا يستحسن ان يعلم ان الوصية  
 تنفذ الوصية فبقية ما يمكن ما كان في طريقه واوصى  
 ان لا يخرج عنه تلك اى من يملك ان ينفذ الوصية والآخر من حيث  
 يكفي وقال وسوق قول يخرج عنه من حيث يبلغ وعلى هذا الكلام  
 اذا ما كان اخرج من غيره في الطريق واما من لا يخرج عنه  
 من حيث ما كان بالاجزاء ذكره الزعم اوصى بان يخرج عنه  
 المائة فذلك منها في وصية جده للمائة فذلك منها في وصية  
 جده مما بقى من حيث يبلغ استحسننا وان لم يملك شيئا  
 منها فان اقر منه شئ رد على الوارث لان المائة في الوصية الا  
 ما استعمل في الوصية بخلاف الوصية باقيا في جده اى  
 بهذه المائة فذلك منها في وصية جده لم يبق باقيا في الوصية  
 اذا وصى بغيره لم يخرج تنفيذا بغيره ومنها اوصى بغيره  
 لغيره بغيره بما سمي فلم يخرج تنفيذا في عبيد بغيره  
 لانه غير الاول بخلاف تنفيذ الوصية لغير الوصية وهذا يجوز اوصى  
 بان يشترى لكل ماله عبيد فنفذ وصية ولم يترك الوصية بطلت  
 لما قرأ ان العبد المشتري بالكل معاير لما يشترى بالثلث اذا  
 اوصى بان يشترى له عبيد بالالف درهم وذا الف على الثلث  
 لم يترك معاير بينهما ايضا **باب الوصية بالثلث** اوصى  
 بثلثه ولا يخرج عنه فان اجاز الوصية فلهما الثلثان والثلث  
 وان لم يجر و اى الوصية فالثلث بينهما نصفين لانها استويا  
 في سبب استحقاق فبتوايان في الاستحقاق والثلث  
 بيمينين من جفما فيكون بينهما ولو اوصى بثلثه ولا يخرج عنه  
 ولم يجر و اى فلهما عند نصف اى الثلث ينصف بينهما وعند  
 يربع اى يجعل اربعة اسهم ثلثة للموصى بالكل واحد للموصى بالثلث  
 لان الزايد على الثلث انما يبطل معنى ان الموصل لا يستحقها

يخرج

حقا على الوارث لكن يعتبر في ان الموصل يأخذ من الثلث بحصة  
 ذلك الزايد اذ لا موجب لابطال هذا المعنى فخرج الثلث ثلثة  
 والثلث واحد والكل ثلثة مبارات اربعة فيقسم الثلث  
 بهذه النسخة ولو لم يكن بثلثه ولا يخرج عنه ولم يجر و اى الثلث  
 بينهما نصفان لانه وعند ما على خصة اسهم سهران  
 لصاحب الثلث لانه يجعل كل سهم سهران وثلثة اسهم  
 لصاحب النصف لانه يحصل بالضرب ولو لم يكن بالثلث لاجل  
 فالثلث بينهما انما عند سهم بلا خلاف ثم هذا الخلاف مبني على  
 خلاف في مقدار نصيبه ذكره بقوله ولا يضرب الوصية للموصى له  
 بما زاد على الثلث فان في العاقبة اى لا يجعل من ضرب من ماله  
 سهران اى جعل مقصود الا يضرب بخلاف اى لا يضرب شيئا  
 وقال صدر الشريعة المدا بالضرب بالضرب المصطلح بين الحجاب  
 فاذا اوصى بالثلث والكل فغدا اى نصفه سهران الوصية انما  
 لكل واحد نصف بغير النصف في ثلث المال فانصف  
 في الثلث يكون نصف الثلث وسوال السدس لكل سهم  
 المال عند سهران الوصية اربعة والواحد من اربعة ربع  
 فنضرب الربع في ثلث المال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث  
 ثم لصاحب الكل ثلثة من اربعة وهي ثلثة اربع الثلث بغير الوصية  
 فيضرب ثلثة الارباع في الثلث يعني ثلثة اربع الثلث لصاحب  
 الثلث واحدة من الاربعة فيضرب الوصية في الثلث وهو  
 اربع بعض ربع الثلث الا في الحياة صورة جده ان جعل ثمة  
 احد ما الف ومائة وقيمة الاخر ستمائة واوصى بان يزوج احد ما الف  
 لفلان بمائة فان الحياة حصلت لاحد ما بالف والاخر بمائة  
 والكل مائة لكونه في حال المرض فان لم يكن له غيره ما لم يجر الوصية  
 جازت الحياة بقدر الثلث فيكون بينهما انما تضرب الوصية  
 بالالف حسب نصيبه ومن الالف للموصى الاخر حسب نصيبه

والضرب في المصطلح المقتضى فيضعف الضربين  
 بقدر ما في العدد الا في الاربعة

اى المعطاة في حصة الوصية في الثلث  
 عطاء والنجار العطاء اى على



ومن خصامة فلو كان هذا كسائر الوصايا على قول أبي حنيفة  
 وجب لنا لا يضر الموصي بالالف في أكثر من خصامة و  
 السعانية صورتهما ان يوصي بعقود عشرين قيمة احدى الف  
 وقيمة الآخر الفان ولا مال لم يخرهما ان اجازت الورثة حقيقة  
 جميعا وان كان كذا واعتقدا من الثلث وثلث ماله الف فالالف  
 بينهما على قدر حصتهما ثلثا الف للذي قيمته الفان يسعي  
 في الباقي والثلث ثلث قيمة الف ويسعي في الباقي والدرهم للثمة  
 اي المطلقه من كونها ثلثا او نصف او نحوها صورتهما ان يوصي  
 لرجل بالعين ولا فبالف وثلث ماله الف ولم يخر الورثة فانه يكون  
 بينهما الثلثا لكل واحد منهما يخر بجمع وصيته لان الوصية  
 في خراجها صحيحة لجزان ان يكون له مال آخر يخرج بهذا القدر من الثلث  
 ووجه فرق الامام بين هذه الصور الثلث وبين غير ان الوصية  
 اذا كان مقدرة بما زاد على الثلث صيرها كالنصف والثلثين و  
 نحوهما والشرع ابطال الوصية في الزايد يكون ذكره لغوا فلا يخر  
 في حق الضرب بخلاف ما اذا لم يكن مقدرة حيث لا يكون في العبارة  
 ما يكون بطلان الوصية كما اذا اوصى بخمس درهمها واقوى ابن  
 ماله مائة درهم فان الوصية غير باطلة بالكلية لان مكان ان يظهر  
 له مال فوق المائة واذا لم يطله بالكلية يكون معتبرة في حق الضرب  
 ولو اوصى بصيب ابنه بطل لان الوصية بما هو في الاب لا يصح  
 لغيره ولو اوصى بثلثه اي من ثلثه بصيب ابنه لا يلى لا يطل اذ لا مانع  
 منه ولو اوصى بسهم او جزء اي ثلثه او نصف او قيمته يسير من ماله  
 او جزء منه لم يخر وارتبة اي يقال للوارث اعط ما شئت ان  
 يجهول واجماله لا تمنع صحة الوصية فالبيان ان الوارث  
 من اقسام المشايخ بناء على الوفا ان السهم كذا واما  
 اصل الرواية فيجوز وهو الموقوف في الوفاة ولو اوصى بسهم  
 ماله ثم بثلثه واجيز له ثلثه اي يكون السهم من اطلاق

فيكون

الثلث من السهم والشرعية فان قلت قوله ماله ان  
 كان اجزاء وان كان انشاءه يجب ان يكون له النصف عند  
 اجازة الورثة وان كان في السهم اجزاء وفي الثلث انشاء  
 فمما يمنع ايضا او رد هذا السؤال لم يجب عند اقول بالثمة  
 تخيلا وانما انشاءه وانما يجب له النصف عند اجازة لو كان  
 النصف مدلول للفظ فكذلك فان السهم من الثلث في كلامه  
 شائع ومنه الشرايع الى الشرايع لا يفيد ازيدا ما في المقارن  
 يتعين الاكثر مقدما كان او مؤخر وهذا قال الجمهور في قليله  
 لان الثلث من السهم فان انضمامه لا يفسد الشرايع  
 ومنه السهم من الشرايع الى الشرايع لا يفيد زيادة في العدد  
 فلما ينشأ من الثلث وفائدة الاجازة انما تظهر فيما يكون  
 متساو او اذا كان بتراتبها لا اجازة ويؤيد من هذا قول  
 احمد المعقول انه منتهى الحق الى الكمال لا يفيد اكرامية وفي حديث من ماله  
 مكره رآه سده يعني اذا قال سده من ماله لم يخر في ذلك  
 المجلس او مجلس آخر سده من ماله كان له سده واحد لان المهرقة  
 اعيدت معرفة وثلث درهم او غنمه وهكذا ثلثا ماله باقى اذا  
 او حتى ثلث درهم او ثلث غنمه فملك ثلثا ماله باقى بثلثه  
 به هو يخرج من ثلث باقى من ماله فله موصى له جميع باقى وقال في  
 له ثلث باقى لان كل واحد منهما مشترك في الورثة والموصى  
 والمال المشترك يتولى ما تولى منه على الشركة ويبقى باقى ماله  
 وصار كما اذا كانت النكحة اجناسا مختلفة وتكنا ان يخر  
 الخمس الواحد يمكن من حق واحد مني الواحد وهذا يحكى فيه  
 الجبر على التسمية واذا لم يكن الخمس من ماله فيما باقى بعد ما  
 للوصية على الارث لان الموصى جعل حاجته في هذا المعين مقدرة على  
 حق ورثته بعد الموصى به فكان حق الورثة كالشبع وفي الموصى  
 كالاصل والاصل في مال شمل على اصل وبيع اذا ملك شئ منه اي

الى الثلث



بجعل السكك من التبع كما في مال النكاح حيث يعرف بها السكك الى العوض  
او لا ثم الى حساب يلية ثم وثم ولو اوصى بثلاث رقيقه او  
بثلاثة مختلفه او دونه او اى الموصى له ثلث ما بقى لان الظاهر منها  
التفاوت لان افرادها فيكون اجابا مختلفه فلا يمكن جمعهم  
احد منهم في الواحد ولو اوصى بالف وله اى الموصى له قد ورس  
فك على الغير من حيث الالف سواءى الالف الموصى به فقد ان  
خرج اى الالف من ثلثه اى ثلث النصف لا مكان الا اذا وكل  
ذو حق حصه بلا حصر من نصيب الالف والاف ثلث النصف وثلث  
الاف من الدين يعني كلما خرج من الدين افد ثلثه حتى يستوفي  
والالف الله ثلثه حتى يستوفي الالف لان الموصى له سترى بالاربع  
وفي تخصيصه بالعين بخمس حتى الورثه لان العين اى من الدين  
ولو اوصى بثلثه لرزق وبكر الميراث كان لرزق مطلقا اى سواء علم  
بوت بكره او لا لان الميراث ليس باجل للموصيه فلا يراعى اى الكفو  
من اهلها كما اذا اوصى لرزق وجدا وحرى او بوضف انه اذا لم  
يعلم الموصى موته فلا يصف الثلث لان الوصيه صحيحة فله بكره فلم  
يرفع الى الا بصف الثلث بخلاف اذا علم موته لئلا يصفه بكره لغو  
فكان ما ضا بكل الثلث لرزق كذا الواصى له اى لرزق ولو كان في  
منه بيت ولا احد فيه كان الثلث لرزق لان الموعدوم لا يوصى مالا  
او اوصى له اى لرزق ولحقه كان الثلث لرزق لان الحق من عيبه  
بعد موته فيكون معدوما في الكمال او لداى لرزق ولو لم يكره مات  
ولم يجر قبل موت الموصى وله ولحقه او لداى لرزق من ماله ومات  
بشرطه عند موت الموصى فالثلث كله لرزق في هذه الصور لان المعلوم  
او الميراث لا يستحق شيئا فلا يثبت الميراثه لرزق فصار كما اذا اوصى  
لرزق ولجدا وان قال ثلث ماله بينهما اى بين بكر ورزق وبكر ميراث  
ونصفه اى نصف الثلث لرزق لان مقتضى هذا اللفظ ان  
يكون لكل منهما نصف الثلث اوصى لرزق مثلا بثلثه وهو

بلا حصر من الدين  
شاه

وصلى الموصى فثقله اى الموصى له ثلث ماله اى الموصى له ماله  
لان الوصيه عقد استخفاف بموافق اليا بعد الموت وثلث  
حكمه بعده فثقله وجود الملك قبله وكذا اذا كان له مال حاكم  
فما كتبت ولو اوصى بثلاث غنمه ولا غنمه له او بملك قبل موته  
بطل اى الاصل والماده كرايه اى بعد الموت فبطلت وصايته  
في فان هذه الوصيه تعلقت بالعين قبل بطلان الوصيه فبطلت  
وان لم يكن له غنمه فاستفادته ثم مات فالوصيه اى الوصيه  
تصح كذا بشارة من غنمه ولا غنمه له فان الوصيه باطله كذا لما اضاف  
الى الوصيه ان يكره عين الشاة حيث جعله جزء من الغنم وفي  
قوله اوصى بثلاثة من ماله الى قيمته من ماله لانه لما قال من ماله  
وفي قوله دل على ان غرضه الوصيه بماله الشاة ولو اوصى  
بثلث الامهات او لاده ومصر ثلاث وللفقراء والمساكين  
لنفس اى الامهات الاولاد ثلثه اخص من الثلث لهما اى  
للفقراء والمساكين الباقيات من ثلثه الا اخص من الثلث لهما اى  
بما عندهما وعند محمد يقسم الثلث على سبعة اسهم ثلثها  
لامهات الاولاد لان المذكور في الفقراء والمساكين لفظ الجمع  
واولاه في الميراث اثنان والوصيه اخذت الميراث ولها ان  
يجمع الحق باللام يراد به الجنس وتبطل اجمعه كقوله تعالى لكل  
النساء ميراث به الواحد فيفسد علم حقه ولكن ثلثه منها ولو  
اوصى بماله بثلثه لرزق وللفقراء نصف منها عند محمد  
محمد يقسم الثلث اثلاثا ولو اوصى بماله لرزق وماله بكره  
او اوصى بماله لرزق وميراث بكره اى ميراث بكره وميراث  
ان قال لافراش بكره معهما فله اى لذلك الاخر ثلث ماله  
في الاول لان نصيب رزق وبكره ميراث وان ميراثه وقدره  
آخر معهما فيكون ميراثا لكل منهما فله ما لكل منهما وميراث  
الماله ونصف ما لكل منهما في الثاني لا يحق للمساواة بينهم

عند الموت لاه



غير ممكن اتفاوت المالين لانه من العمل بمضمون لفظ الاشياء  
 فكلنا على مساواته لكل واحد منهما كما هو وجه القياس على  
 بالنظر بقدر الامكان وفي له على من قصد قومه فيما قال  
 صدق الى التثنية يعني اذا قال لم يرضى بما اوردته لفظا  
 على دين قصد قومه فيما قال صدق فلان الى التثنية والحق  
 ان لا يصح في لانه امرهم بخلاف حكم الشرع وهو قصد لوق  
 المدعى بل لا يجوز لولان قوله لفظان على دين اقرار بالمجهول هو  
 وان كان صحيحا لكن لا يمكن به الا بالبيان وقد فات وجه  
 الاستحسان انه سلسط على مال بما اوصى وهو بملك هذا التسلط  
 بمقدار الثلث بان يوصيه ابتداء فصح تسلطه ايضا بالقرار  
 له بدين جبري والمراء قد يحتاج الى ذلك بان يعرف اصل  
 الحق ولا يعرف قدره فبشيء في مكان قبته هذا الطريق  
 فيجعل وصيته في حق التنفيذ وان كان ديني في المستحق  
 وجعل التقدير فيها الى الوصي فانه لا يصح في التثنية لا  
 الزيادة فان اوصى بالثلث معه اي مع الموقلة الاول لما روي  
 عنه في كل اي التثنية لهما اي الموقلة والموصي والباقي والتثنية  
 للورثة لان ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة ومذاجهول  
 فلما نزل المعلوم ففقد من المعلوم فيها الى بعد ما غل  
 بها لكل من اصحاب الوصايا والورثة مستدقون فيما بينهم  
 وما بقي من الثلث فلما اصحاب الوصايا لا يشاركون في ميراثه  
 وفي القول فائدة اخرى وهي ان احد الوصيين قد يكون اقر  
 بمقدار هذا الحق واجبه به والاخر الذي اقر بوجاهة كقول  
 الفضل اذا ادعاه اخضه فاذا غلنا قلنا علمنا ان في التركة  
 ديننا شايعا في كل التركة فامر اصحاب الوصايا والورثة ببيانته  
 واذا بينوا شيئا فوجدوا صاحب الثلث بثلث ما اقروا  
 والباقي لهم ويؤخذ الورثة بثلث ما اقروا به لينفذ اقرار كل

الدين والوصايا

ويحتمل

كل قرين في قدر حقه ويكلف كل اى قرين منهم على العلم  
 من دعوى الزيادة اي ان ادعى الموقلة زيادة علم ذلك لانه  
 يكلف على ما جرى بينه وبين غيره وفي بالث لوارث واجبتى  
 له نصفه وحاق الوارث يعني اذا اوصى له لوارثة ولا تسمى  
 فلا تسمى نصف الوصية ويظهر وصية الوارث لانه اوصى  
 بما يملك لا بغيره فصح في الاول والثاني وفي الحق والملك  
 الكل اي لان الملك ليس باصل للوصية فلا يصح ان يملك  
 الكل الحق والوارث من اهلها ولهذا يقع باحارث الوارث  
 لكنه قسم لعارض وتبطله اوقاب متفاوتة بكل الرجل ان  
 ضاع ثوب ولم يدري اي هو والورثة يقول لكل ثوب نصفك  
 جعلت يعني اذا كان له اوقاب جدد وردى وسط قاضى  
 بكل واحد الرجل ضاع ثوب ولا يدري ايها هو والورثة يقول  
 لكل واحد منهم الثوب الذي هو نصفك قد ضاع وكان في  
 مجموع لا وجه له يمنع صحة القضاء وكفيل المقتضى في وصية  
 كما لو اوصى لاحد من الرجلين الا ان يملك الورثة الثوبين  
 الباقيين وان سلموا الباقيين زال المأثم وهو كذا وصية الوصية  
 اذ ذو الجدة تسمى الجدة وذو الردي تسمى الردي وذو الوسيط  
 تسمى كل من الجدة والردي لان الوصيين انما يقسمان بين الثلثة  
 على هذا الوجه وسواء باخذ كل واحد منهم ثلثي الثوب وانما تقسم  
 في صاحب الجدة في الجدة اذ لا يلى له في الردي بينين  
 ويحتمل ان يكون حقه في الجدة لاصلة ويحتمل ان يكون حقه في صاحب  
 بان يكون هو الا قد كان تنفيذ وصيته في محل يحتمل ان يكون  
 حقه اولى وانما تقسم في صاحب الردي اذ لا يلى له في الجدة  
 بينين ان يكون حقه في الردي بان يكون هو الردي الا يصح  
 ويحتمل ان يكون حقه في الضام بان يكون الا قد كان تنفيذ  
 وصيته من محل يكون حقه اولى وانما تقسم في الآخر في ثلث

وصية الوصية

بانه يكون هو الجدة



كل من اثنين لان صاحب الجيد لما اخذ ثلثي الجيد وصاحب الردى  
 ثلثي الردى لم يبق الا ثلث كل واحد منها فقد بقى حقه في  
 ذلك المورث كذا في الكافي وسيتبع من دار مشترك بقسم  
 قال اصحاب ابي البت المحقق للموصي فهو للموصي والا اى وان  
 لم يجبه فله قدر يعني اذا كان دار بين رجلين فامس واحد  
 رجل بيت من العينة فانها لم يجبه فله قدر يعني اذا كانت  
 دار بين رجلين وامس واحد من بيت من العينة لم يجبه فانها  
 بقسم فان وقع البيت في نصيب الموصي فهو للموصي بخلاف ما  
 عند محمد كصفه للموصي وان وقع نصيب الآخر فله موصي لم يبق  
 وقع البيت مما اصاب للموصي عند محمد وعند محمد مثل في  
 نصف البيت مما في الاقرار يعني اذا كان مكان الوصية اقرار فلكم  
 قيل بالاجزاء وقيل فيه خلاف محمد وبالف معيين من مال زيد  
 له الاجزاء بعد موت الموصي المنع بعد ما يعني اذا اوصى من مال رجل  
 لآخر بعينه فاجاز صاحب المال بعد موت الموصي فان دفع اليه  
 جاز وله ان يمنع لانه يترع بمال الموصي وقف على اجازته فاذا  
 اجاز كان يترع منه ايضا فله ان يمتنع اليه لانه لم يمت بعد  
 فاشبهه بجهة قبل التسليم بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث  
 واجازت الورثة لئلا الوصية في غيرها صحيحة لمصادقتها ملك  
 نفه والامتناع لم الورثة فاذا اجازوها سقطت حقهم فيقتضون  
 جهة الموصي اقرار الابدين بعد القسمة بوصية ابيه وضع ثلث حبيب  
 لانه اقرار بثلث متتابع في التركة في ايديها فيكون موراثة  
 ما في يد بخلاف ما اذا اقر احد ما بدين لغيره لان الدين مقدم  
 على الميراث فيكون موراثة مقدم عليه اما الموصي له بالثلث فغيره  
 الوارث فلا يسلم له شئ الا ان يسلم للورثة تمثالا وكذا المعص  
 بهما لزيد بعد موت الموصي وقيل القسمة بوقول الموصي له  
 ان اقر جاسم الثلث والا اخذ الثلث منها ثم يعني

بقدره

او من اجل امانة فولدت بعد موت الموصي ولذا قيل القسمة وكذا انما  
 يخرجان من ثلث ماله فمما يموله لان الامم دخلت في الوصية ماله  
 والولد يتعلا اتصاله بالامم فاذا ولدت ولدا قيل القسمة والتركه  
 قيل بقية على حكم ملك الميراث بدليل انه تنفذ وصاياه منه  
 ويقتضى موته دخل في الوصية كانه اوجب فيها الوصية فكان  
 للموصي وان لم يخرج جاسم الثلث تنفذ وصيته او الامم المام ثم  
 من الولد هذا اذا ولدت قبل القسمة وقيل قبول الموصي ولو  
 ولدت بعد ما اى بعد القبول بعد القسمة فهو للموصي لان  
 التركة بالقسمة خرجت عن حكم ملك الميراث فترت الزيادة على الثلث  
 ملك للموصي ولو ولدت بعد القبول وقبلها اى القسمة ذكر القدر  
 انه لا يكون موصي به ولا بعينه فخرج من الثلث بعد القسمة ومثابها  
 قالوا بعينه موصي به حتى يخرج من الثلث كما لو ولدت وكان  
 للموصي من الثلث قبل القبول ولو ولدت قبل موت الموصي  
 لم يدخل تحت الوصية بل يقع على حكم ملك اى ملك الميراث لانه لم يمت  
 تحت الوصية قصدا ولا سريته ولا كسب كما لو ولد في جيب مكرنا  
 كذا في الكافي **باب في الميراث** الا اذا  
 في المرض انواع الوصية لكن لما كان له احكام مخصوصة افرد  
 بيان على حدة واخره يخرج الوصية لان الميراث هو الاصل للمعينة  
 حال العقد في تصرف الانشائي فيه معنى التبع اجاز ان تصرف  
 اخباتي جازة اذا اقر بالدين في المرض فخذ من كل المال كذا النكاح  
 فيه غير المتكفل فخذ من كل المال ولو كان ذلك التصرف الانشائي في  
 الصحة ثم اى بعينه من كل ماله والا فمن ثلثه بخلاف الاجاز والماليس  
 تترع فانه ليس كذلك والمعينة حال الموت في الاضافة اليه  
 فيكون ذلك التصرف الانشائي من ثلثه مطلقا اى هو اذ كان في الصحة  
 او للمرض اجاز ان يضاف الى الموت اذا مات لوجود المضاف  
 اليه ومرض صح منه كالصحة لان حق الوارث او العريم انما يتعلق

وكذا الموصي له من جميع ما كان له ولدت



بما له في مرض الموت وبالبركة طهرانه ليس كذلك واعادة  
 اي المريض وحمايته وحياته وحياته من العتق لانها في حكم  
 الوصية لكونها في المرض فان كان العتق في حق الحيابة  
 الحق من العتق وما اى الحيابة والعق في عتقه اى اذا العتق  
 في حق من هو وصي العتق اى في حق من هو وصي العتق  
 ما كان بمثابة ثم العتق اى في حق من هو وصي العتق  
 الثلث الى الحيابة ويسمى العتق في كل وقت وصي العتق  
 العتق العتق الذي في عتقه ما في عتقه العتق الذي في عتقه  
 بمثابة يفسم الثلث وهو المائة بينهما نصفين في العتق  
 يعق نصفه في حق من هو وصي العتق وصي العتق  
 ما في العتق الاخر بمثابة وصي العتق وعندهما عتق اوليها  
 لا ينفذ العتق وله ان الحيابة احواله في حق من هو وصي العتق  
 اذا وجد العتق اوليها وصي العتق الذي في عتقه  
 بين الحياتين نصف من الثلث للاول من الحياتين ونصف  
 للآخرين يعني العتق والحيابة الثانية لان العتق يفسد عليها  
 فينويان وفي عتقه يعني اذا عتق ثم عتق اى عتق لها اى  
 لها اى نصف منها اى للعقوبين نصف يعني يفسم الثلث بين  
 العتق الاول والحيابة وما اصاب العتق قسم بينه وبين العتق  
 الثاني في بطل اى الوصية يعق عتقه ان عتق بعد موته فحقه يعني  
 اذا اوصى بعق عتقه ثم مات عتق العتق عتقه فحقها بطلت  
 الوصية لان العتق قد مضى لان في ولى الحيابة مقدم على الوصية  
 الموصى وحق الموصى لا يملك من ثلثي الملك من عتقه الا ان ملكه فيه  
 باق وانما يزل بالدفن فاذا خرج به عن ملكه بطلت الوصية كما  
 اذا باع الموصى او وارثه بعد موته بان ظهر على الميت دين  
 وقد اوصى بعق العتق ببيع العتق بدينه ان عتق لاي ان  
 فذاه الوصية كما في ما بينهم لانهم ممن الذين اوصى ووارث

وجازت الوصية لان الوصية من الحيابة بالدفن كانت لم يفسد  
 الوصية او وصي الوصية بالدفن عتقه فادعى عتقه في حق  
 الوارث في مرضه يعني اذا اوصى بعق له وارث لم يند بثلث ماله  
 وترك عتقه في كل من الوارث ورثه اى عتقه كمن اوصى  
 عتقه في حق من يملكه يكون وصية تقدم من الثلث وادعى الوارث  
 عتقه في مرضه ليكون وصية صدق الوارث ودم يملك  
 الموصى المدين استحقاق ثلث ما بقي من المائة بعد العتق لان  
 الاعاق في حق المدين الوصية وهذا تقدم من جميع المال  
 والوارث يملكه لان ماله العتق في المرض وهو وصيها  
 لكنه مقدم على الوصية بثلث المال فكان يملكه والقول المسمى  
 الا ان يفسد من ثلثه شئ على عتقه العتق اى اوصى به من اى  
 رثه على عتقه بان الاعاق في حق المدين لانه ان الغائب بالنية  
 كالغائب عتقه اى وصيها في اوقافها لا يثبت حق اوصى به من اى  
 على ميت او اوصى عتقه اى عتقه في حق وصيها وارثه يعني العتق  
 في وصية وتوقع اى تلك القيمة الى العتق وقال يعق ولا يفسد في حق  
 لان العتق والدين ظهر معا بصدق الوارث في كلام واحد  
 فصار كأنها ثلث بالنية ومن عتق عتقه في حق ثلثات وعليه  
 ومن لم يفسد العتق في حق ثلثات فله ان الاروار بالدين يعق  
 ولحقه بعتقه بثلث المال في جميع الاحوال وهو الوصية من  
 المدين والاروار يعق في المرض بمنزلة الوصية حتى يجتمع الثلث  
 والا ترى يدع الثلث فحقه تضاه ان يبطل العتق اصله لكنه  
 بعد الوصية لا يفسد الا ان يفسد من ثلثها معنى بايجاب السحابة  
 مات وترك ابناء الف درهم وقال رجل اخر الف درهم وادعى  
 لي وصيها اى الابن قبل الوصية عتقه اى وصيها سوا  
 هذا حتى صار صاحب العتق وادعى الف بينهما نصفان عتقه  
 وعنده الوصية اولى من اوصى صاحب الكافي **باب الوصية للاقارب**

لم يكن

عليه الف درهم وقال رجل م

بها  
 كذا



ترى العلماء المتأخرين مع كما لهم في الفنون والآله يستقيم  
 فيها كتباً معتبرة لم يؤمروا حول هذا العلم ولم يهتفوا فيه  
 ولورسالة مختصرة ومنذ العبد الفقير إلى الله الغني مع مطابقة  
 معهم في تقديراتهم فيما انتسبوا إليه ومعارضة أياهم  
 في مؤلفاتهم فيما اعتمدوا عليه بحيث قبلها علماء العصر  
 وفضلوا والدهم امتياز منهم ككتب هذا المتن اللطيف  
 المشحون بالفوائد والشرح الثريف المملوء بالفوائد الحمد  
 لله هذا ما لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله و  
 اعاننا عليه وما كنا نقدر عليه لولا أن اعاننا الله ليس  
 الغرض الأصلي من هذه الكلمات البتة بل للاقتناع  
 بما يقدم من قوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث الآية الخط  
 باري والعرفان الحمد لله على التمام والصلوة والسلام  
 على سيدنا الأناس وعلى آله العظام وأصحابه الكرام وعلى  
 الفقهاء الأفاضل وقد وقع الفوائج من تأليفه يوم  
 السبت الثاني من جمادى الأولى سنة ثلث وثمانين  
 وثمانمائة وقد كان ابتدأه في اليوم السبت الثاني  
 عشر من ذي القعدة سنة سبع وسبعين ثمانمائة  
 على يد اضعف عباده الله وأرجسهم في رحمة  
 محمد بن فراموزين عاملهم  
 الله باطفه الحق والجليل  
 الحمد لله على التوفيق

بم هذا الكتاب المستطاب بحول الله تعالى وتوفيقه  
 في اليوم الاثنين من شهر رجب الفريد سنة ثمانين  
 والف على يد اضعف عباده الله النفع السيد محمد بن ابراهيم  
 القاضي غفر الله لهما وسائر عيوبهما آمين يا ارحم الراحمين